

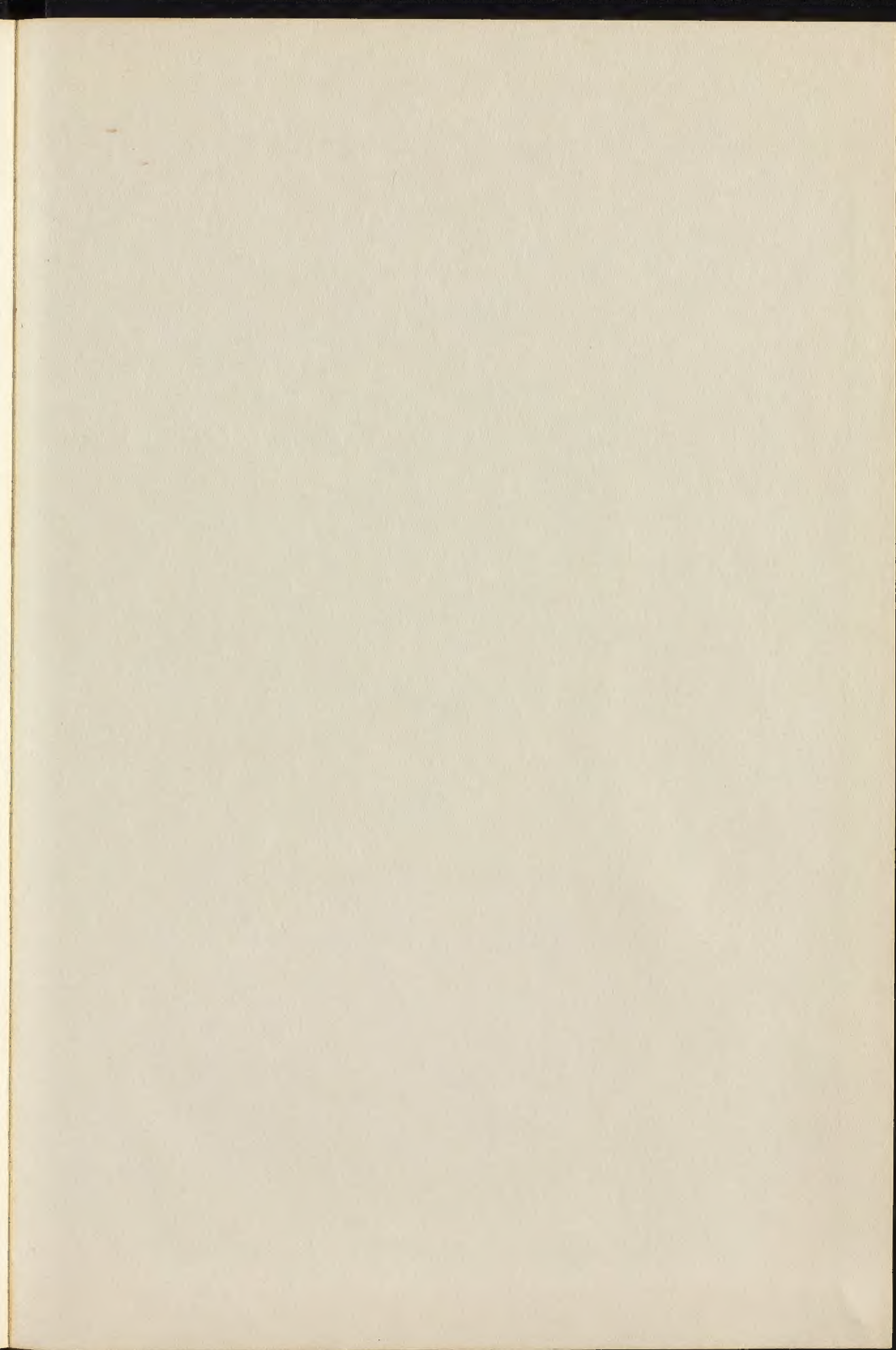
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

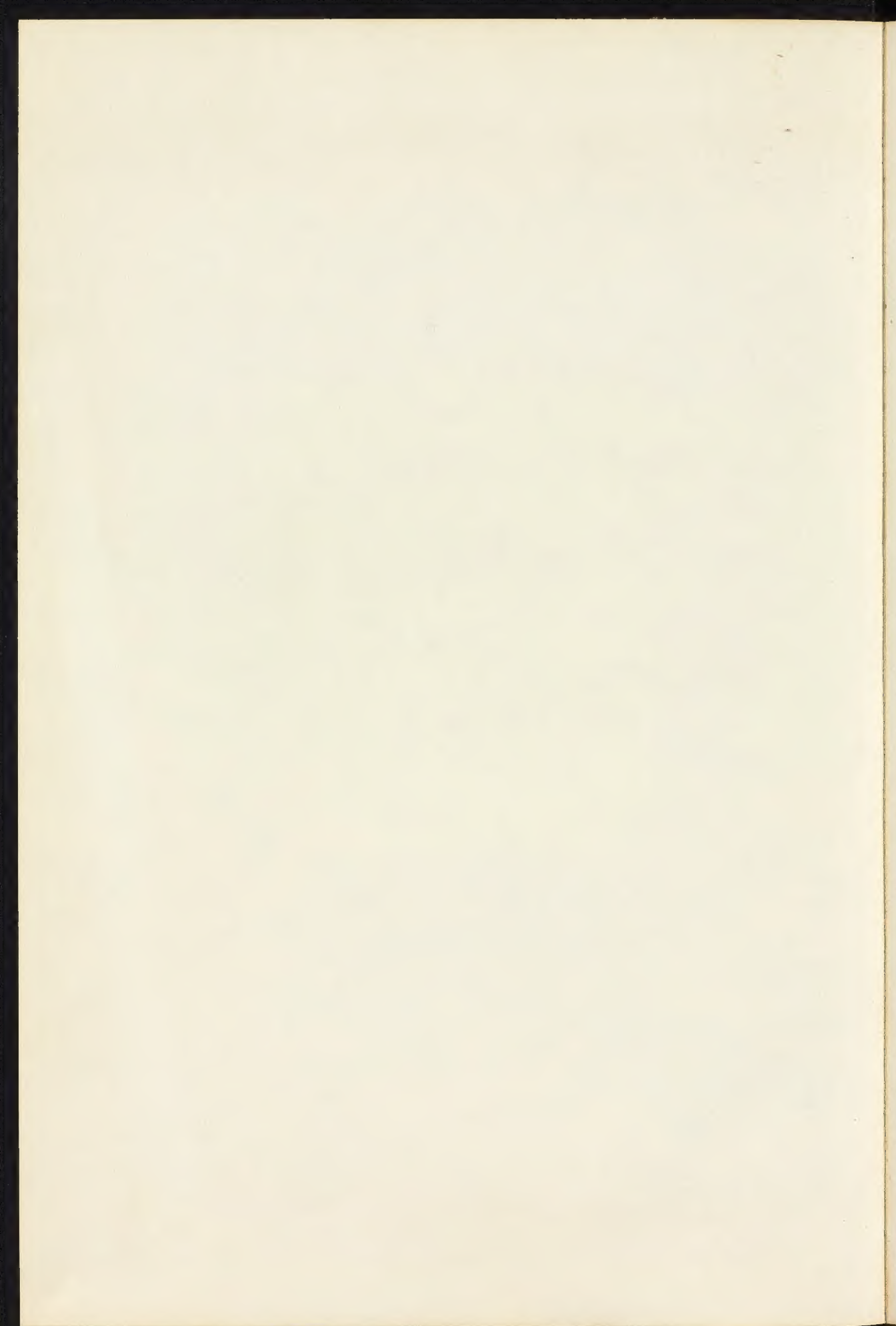


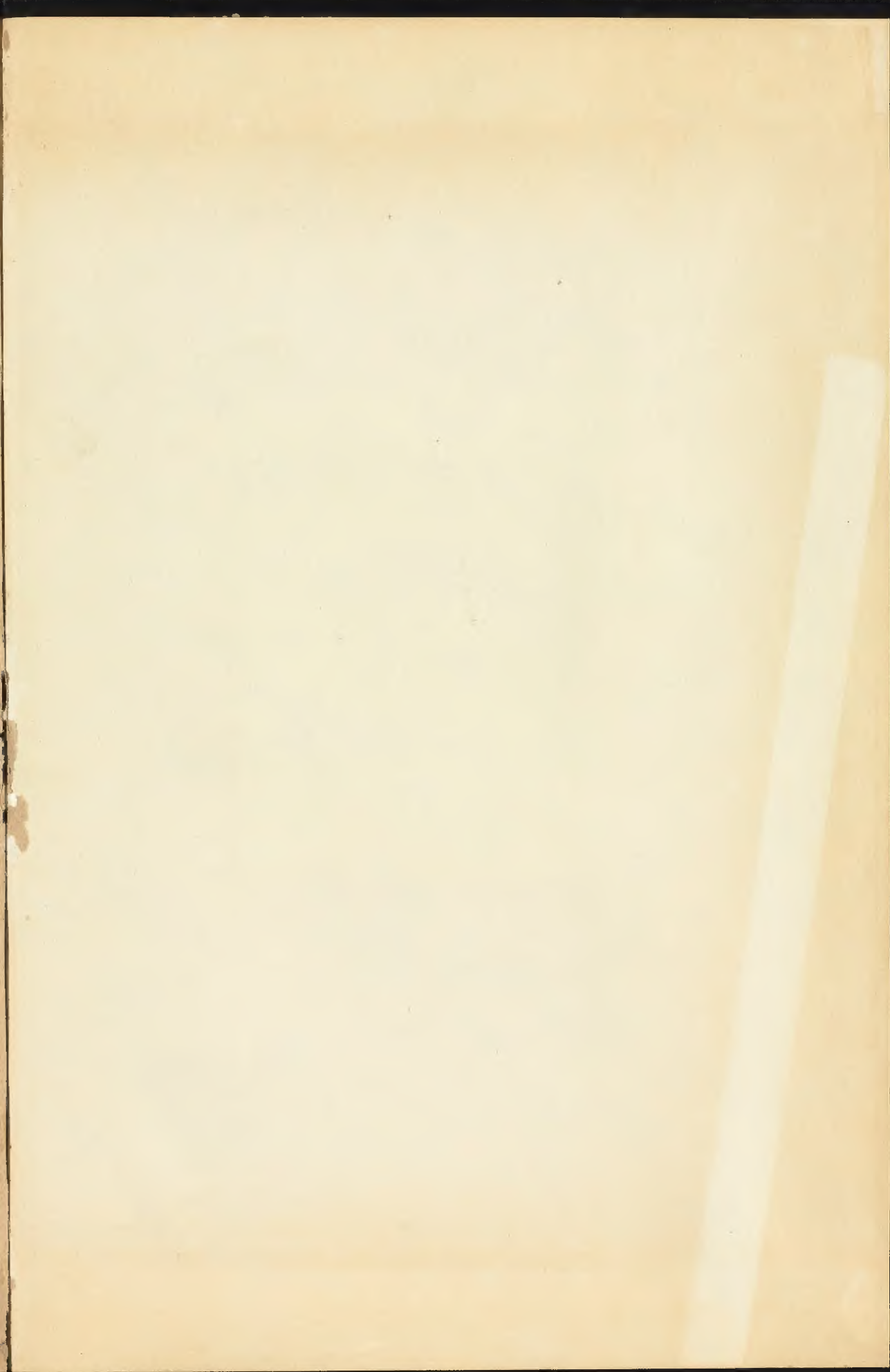
0036691194

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY









فهرسة الجزء الاول من قرة عيون الاخبار

صفحة	صفحة
١٧ مطلب ادعى المالك ثم ادعاه وقتا تقبل	١٤ مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة
١٧ مطلب بجهد ماعد النكاح فسخه	١٤ مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرارا بالقبض
١٨ مطلب الحق أن النكاح يقبل الفسخ	١٤ مطلب برهن على أنه بالارث ثم قال لم يكن لقط
١٨ مطلب ما يقبل الفسخ من النكاح ليس بفسخ بل انقاسخ	١٤ مطلب دعوى الشراء بعد الهبة مسوعة مطلقا والشراء قبل هبة من غير قبض مسوعة أيضا
٢١ مطلب اذا أقر باستيفاء الحق أو الاجرة أو الجهاد ثم ادعى أنه ابنه رجعة أو زوف لم يصدق واذا أقر بقبض دراهم مطلقا يصدق	١٤ مطلب التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان وهو الاصح
٢٥ مطلب حادثة الفتوى	١٥ مطلب من دعي في نقض ما تم من جهته فعيه مردود عليه الا في موضعين
٢٥ مطلب بيان وجه أهمية التهمة وبيان أقوالها	١٥ مطلب في ارتفاع التناقض أقوال أربعة
٢٦ مطلب الدعوى اذا فصلت بوجه يبرى لاتنقض الا لفائدة	١٥ مطلب هل يكفي إمكان التوفيق لدفع التناقض أولا بد منه بالفعل
٢٦ مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه	١٥ مطلب يكون التناقض من متكلم واحد ومن اثنين
٢٦ مطلب أي بالدفع بعد الدخول في بعض المواضع لا يقبل	١٥ مطلب لا تسع دعوى الوارث فيها لا تسع دعوى مورثه فيه
٢٨ مطلب جواب حادثة الفتوى	١٥ مطلب هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط
٢٨ مطلب حادثة أذن المدونة في دفعه لاختيه الخ	١٦ مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض تركت
٢٩ مطلب لو شهد على البيع وقبض الثمن يقبل وان لم يبينه	١٦ مطلب يرتفع التناقض بتكذيب الحاكم
٢٩ مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري وأراد الرد بالعيب فادعى البائع السجامة عن عيب لا يقبل للتناقض	١٧ مطلب ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا
٢٩ مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري فادعى البائع الاقالة تسع	١٧ مطلب ادعى وقفنا ثم ادعاه ملكا لنفسه لا تقبل
٢٩ مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع الفصولين	
٣٠ مطلب ادعى شراء عبده فأنكر فأنبته	

893, 199
I h 56

V. I

صحيفة	صحيفة
فادى البائع أنه رده عليه بالعيب يقبل	٣٥
مطلب واقعة مرقند	٣٥
مطلب قال لا نسكاح بيننا فبرهنت فبرهن	٣٥
على الخلع عبال يقبل	٣٥
مطلب لو قال لم أتزوجها قط أو لا نسكاح	٣٥
قط فبرهنت فبرهن على الخلع عبال لا يقبل	٣٥
مطلب فائدة شحوية	٣١
مطلب صدك كتب فيه بيع واجارة	٣١
واقراو وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه	٣١
الله تعالى	٣١
مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث	٣٣
الذي أقربه المودع	٣٣
مطلب وكيل بيت المال ليس يخضع الا	٣٧
اذا واكله السلطان في أن يدعى ويدعى	٣٧
عليه لا بالجمع والحفظ	٣٧
مطلب هل ينزع المنقول من يد ذي اليد	٣٨
مطلب أوصى بثلاث ماله جاز	٣٨
مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال	٣٨
ما على الناس من الديون قولان	٣٨
مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول	٣٩
الدين في الوصية وعدم دخوله	٣٩
مطلب من قال جميع ما أملك صدقة	٣٩
مطلب أوصى بثلاثة لفلان وليس له مال	٣٩
ثم استفاد نصح الوصية	٣٩
مطلب مالي أو ما أملك سوا في الصحيح	٣٩
مطلب لو قال ان فعلت كذا فإني أملكه	٣٩
صدقة فالخيلة في الفعل وعدم الخ	٣٩
مطلب لا يشترط علم الوصي بالايص	٤٠
بختلاف الوكيل	٤٠
مطلب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل	٤٠
يصح	٤٠
مطلب الوصاية والوصى كالتبني معان	٤١
وفته فان	٤٢
مطلب الوصي يخالف الوكيل في خمس	٤٢
مشرة مسألة	٤٢
مطلب وصى القاضي نائب عن الميت	٤٢
لا عن القاضي	٤٢
مطلب الناظر وكيل لا وصي	٤٢
مطلب تقريره في النظر بلا علمه	٤٢
مطلب الناظر له شبهة بالوصي وشبهه ما	٤٢
بالوكيل	٤٢
مطلب الناظر وكيل في حيلة الواقف	٤٢
وصى في موته	٤٢
مطلب الكتابة كالخطاب فيقع بهاء لم	٤٢
الوكيل بالوكالة	٤٢
مطلب القاضي اذا أخبر من أسلم ولم	٤٣
بهاجر يلزمه العمل بالشرايع في الاصح	٤٣
مطلب اليكرا اذا أخبرها رسول الولي	٤٣
بالقرويج	٤٣
مطلب لو أخطأ القاضي يضمن	٤٥
مطلب ملخص ما قبل في خطأ القاضي	٤٥
مطلب للقاضي اقرار حصة الموصى له في	٤٦
المكيل والموزون اذا كان غائبا	٤٦
مطلب طاعة أولى الامر واجبة	٤٧
مطلب القضاة اذا تولوا بالرشا أو كاهن	٤٧
باطلة	٤٧
مطلب واقعة القنوى	٤٩
مطلب الاصل ان المقر اذا أعتد اقراره	٤٩
الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه	٤٩
لا يلزمه شيء	٤٩
مطلب السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل	٥٠
مالم يبلغه الخبر	٥٠
مطلب اذا قال المتدريس اسمع اقسراره	٥٠
لا تشهد له ان يشهد بخلاف ما اذا قال له	٥٠

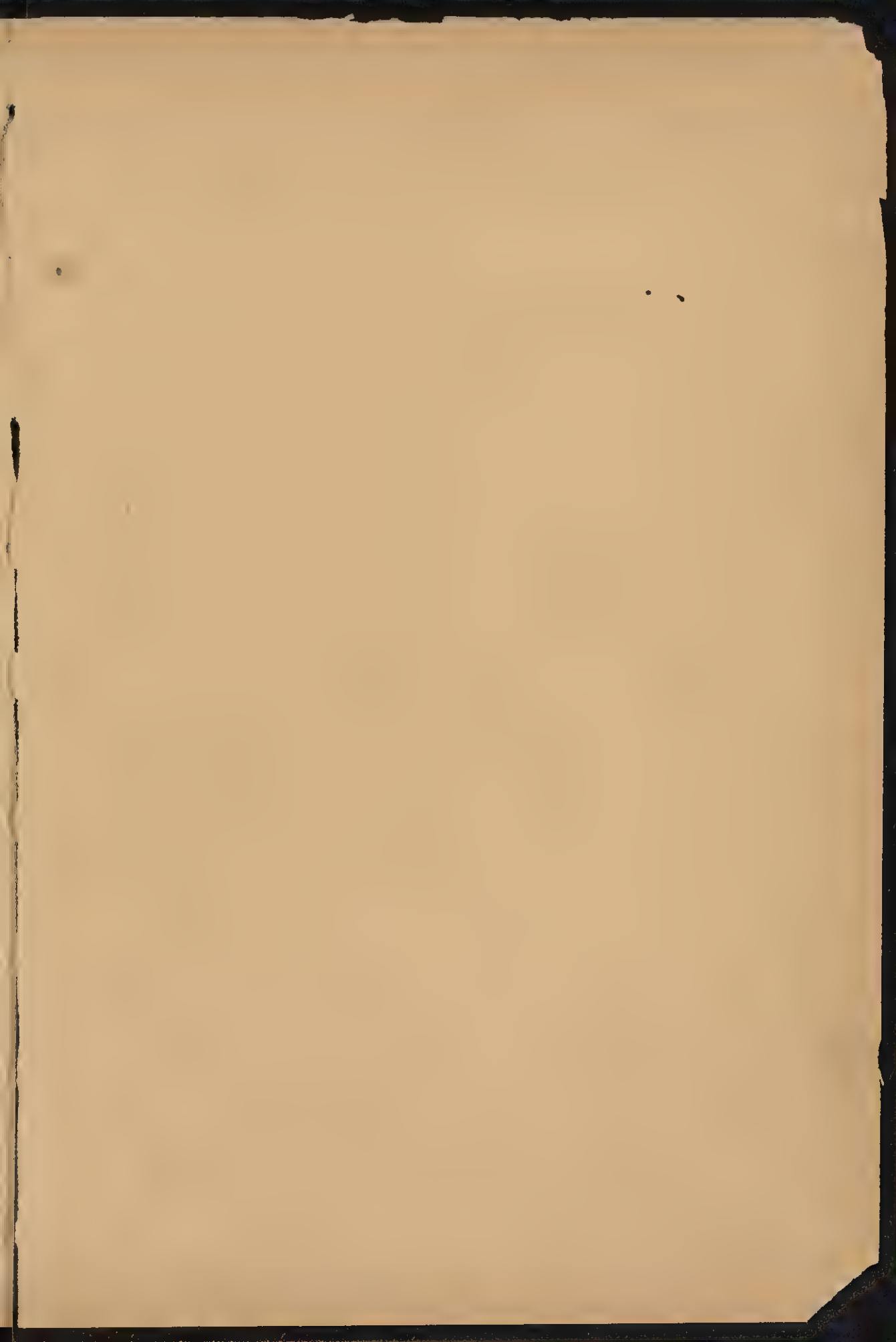
مصلحة	مصلحة
٥٢	المقرر له لا تشهد ولا يشهد عليه
مطلب لا باس للمفتي أن يأخذ شيئا من	٥٠
كتابة جواب الفتوى	مطلب في أخذ القاضي العشر من مال
٥٢	الايام والارواق
مطلب الواجب على المفتي الجواب	٥٠
بالاسان لا بالبيان	مطلب اذا كان للقاضي عمل في مال
٥٢	الايام له العشر
(كتاب الشهادات)	٥٠
مطلب لا تحمل الشهادة بسمع صوت	مطلب المراد بالعشر أجر المثل ولولا ذلك
المرأى من غير رؤية شخصها وان عرف	الرائد
بها اثبات	٥٠
مطلب للشاهد ان يتفق من ادلائها عند	مطلب لا يستوجب الاجر الا بطريق
٥٧	العمل
غير العدل	٥١
مطلب اذا كان موضع القاضي بعيدا	مطلب للنظر ما عينه له الواقف وان زاد
٥٧	على اجر مثله
من موضع الشاهد بحيث لا يقدر	٥١
ويرجع في يوم لا ياتم بعدم الاداء	مطلب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل
٥٧	الكتابة اذا كافوا اليها
مطلب لولزم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم	٥١
أدى الشهادة	مطلب لو مثل المفتي عما يتعسر أو يتعذر
٦٢	جوابه بالاسان هل يجب عليه بالكتابة
مطلب في الشهادة على الواطة	٥١
٦٣	مطلب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس
مطلب في الشهادة على ايمان البهيمة	عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا
٦٦	يؤخذ المفتي بسوء حفظ السائل
مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصية	٥١
والايصاء	مطلب على المفتي الجواب بأي طريق كان
٦٧	ولو بالكتابة اذا تسمرت له
مطلب لا تقبل الشهادة بلافظ اعلم أو	٥١
اتيقن	مطلب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر
٦٩	بالاسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه
مطلب اذا عرف باللقب واشتهر به لا يلزم	بذل آلتها
ذ كراهيه وجده حيث لم يشتهر بهما	٥١
٧٠	مطلب الاجرة مقدرة بقدر المشقة
مطلب لو جرحه واحد وعدله اثنان	٥٢
فانه عدل وان جرحه اثنان وعدله عشرة	مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم
فالجرح	لا يقول عليه
٧٠	٥٢
مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى	مطلب يجب الاجر بقدر العناء والتعب
مدة وشهد أخرى	٥٢
٧٠	مطلب الصحيح انه يرجع في الاجرة الى
مطلب اذا ردت الشهادة له لم تزلت	مقدار طول الكتاب وقصره الخ
تلك العلة	٥٢
٧٠	مطلب اذا تولى القاضي قسمة التركة
مطلب يفرق بين المردود لثمة أو شبهة	لا يستحق الاجر وان لم تكن له مائة
٧١	في بيت المال
مطلب يشترط في التركة شروط	

مطبوعة	مطبوعة
أهل الذمة على مهرها	٧١ مطلب عرف فسق الشاهد فغاب ثم
١٠٥ مطلب في شهادة مختار القرية ونوزع	قدم
النواب	٧١ مطلب لو كان معروفا بالصلاح فغاب
١٠٦ مطلب لا تصح المقاطعة بما لا لحساب	ثم عاد فهو على عدالته
قربة	٧١ مطلب تاديب وفاة أئمتنا الثلاثة
١٠٦ مطلب الجند إذا كانوا يجمعون لا تقبل	٧٢ مطلب بروح الشاهد نفسه مقبول
شهادتهم للأمر والانتقال وحده	٧٢ مطلب تعديل أحد الشاهدين
الاحصائية	صاحبة
١٠٩ مطلب يبطل القضاء بظهور الشهود	٧٥ مطلب ما يقبل الناس عنه كثيرا
عبدا	من الشهادة على المتعاقدين بأمرهما
١٢٠ مطلب شهد الشريك أن له مالا	ونسبهما بأخبارهما
ولفان على هذا الرجل كذا فهو على	٧٨ مطلب في العمل بالدقاتر السلطانية
ثلاثة أوجه	٨٥ مطلب إذا لم يكن الوقت قد عدا لا بد من
١٢٠ مطلب شهد أن الدائن أبرأهما وفلانا	ذكر وفاقه في الشهادة عليه
عن الالف	٩٣ باب القبول وعدمه
١٧٥ باب الاختلاف في الشهادة	٩٥ مطلب في شهادة المرتد
٢٠٣ باب الشهادة على الشهادة	٩٥ مطلب في شهادة الدرزي
٢٠٨ مطلب علم القاضي ليس بحجة الا في	٩٦ مطلب الدرزي والتمامة والفصيرية
كتاب القاضي	والباطنية كلهم كفار
٢٠٩ مطلب في معنى قواهم الاسماء أخفش	٩٦ مطلب إذا سكر الذي لا تقبل شهادته
من السكرانة والسكرانة أخفش من	٩٨ مطلب الفسق لا تجزأ
الاساءة	٩٩ مطلب العداوة إذا فسق بهم لا تقبل
٢٠٩ مطلب فلان بدون الالف واللام كناية	شهادته على أحد وان لم يفسق بهم لا تقبل
عن الاناسي وبهم ما كناية عن البهائم	على غير مدونه
٢١٩ باب الرجوع عن الشهادة	١٠١ مطلب في وقت الختان
٢٤٢ مطلب في علة العلة	١٠٢ مطلب لا بأس للعمى أن يطلى عورة
(كتاب الوكالة)	غيره بالضرورة إذا غص بصره حالة
٢٤٦ مطلب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل	الضرورة
٢٦٨ مطلب مسألة القممة	١٠٢ مطلب في شهادة الخصى
٢٧٥ باب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٢ مطلب في ترجمة شرح القاضي
٢٧٦ مطلب الجهالة ثلاثة أنواع	١٠٥ مطلب حادثة الفتوى
٢٩٢ مطلب حادثة الفتوى	١٠٥ مطلب أسلم زوجها وماتت تقبل شهادة

مطبوعة	مطبوعة
٤٥٢ مطلب استنبط صاحب البحر ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهرا	٣٠٧ فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء
٤٥٣ مطلب لا يسمع الدعوى بعد مضي المدة	٣١٠ مطلب تفسير الخيرية
٤٥٣ مطلب ينهى السلطان عن ادعاء حادثة لها خمس عشرة سنة	٣١٥ مطلب في حد القاحش
٤٥٣ مطلب لا يسمع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة اذا كان القتل بلا عذر شرعي من كون المدعى غائبا او صبيبا او مجنون الخ	٣٢٠ مطلب الشركة منحل المضاربة في ان الاصل فيها الاطلاق
٤٥٤ مطلب باع عقارا او غيره وزوجته او قريبه حاضر ساكت يعلم البيع لا يسمع دعواه	٣٣٦ باب الوكالة بالعمومة والقبض
٤٥٤ مطلب لا يسمع سكوت الجار اذا ابيع الا اذا سكنت عند القسم والتصرف	٣٥٥ باب عزل الوكيل
٤٥٤ مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث عن صحة دعوى وارثه	٣٧٠ (كتاب الدعوى)
٤٥٥ مطلب لو ترك دعواه المدة ثم اقام بينة على ان المدعى عليه اقر له بها تسمع	٣٧٩ مطلب حادثة الفتوى
٤٥٦ مطلب في امر ذكره خدمة سيده انفسه فادعى السيد عليه بمباقة ما وقامت الامارات على السيد بان غرضه استبقاؤه لا تسمع دعواه	٣٩٤ مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد
٤٥٧ فصل في دفع الدعاوى	٣٩٨ مطلب فيما يجب ذكره في دعوى العقد
٤٥٧ مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا في الخمسة	٣٩٨ مطلب في كلام المتون والشروح في الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية الشروط
٤٥٧ مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان احد الورثة	٣٩٩ مطلب في شروط دعوى العقد
٤٥٧ مطلب لا تندفع الدعوى لو كان المدعى به هالكا	٤٠١ مطلب لا يجوز لاقاضي تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث
	٤٠٢ مطلب يختلف بلا طلب في أربعة مواضع
	٤١٩ مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا أنكروها يختلف على العلم
	٤٢٢ مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول داره ان لم ياذن له بالدخول معه
	٤٢٣ مطلب فيم لو كان المطلوب امرأة
	٤٢٣ مطلب له ملازمة المدعى
	٤٢٥ مطلب مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الجليل
	٤٣٥ باب التصانف
	٤٥٢ مطلب تورك على عبارة الشارح
	٤٥٢ مطلب تورك على كلام الشارح

مطبوعة	مطبوعة
٤٥٨ مطلب قال النصف لى والنصف ودبعة	والقريب
لقلان هل تبطل الدعوى فى الكل أو	٤٥٩ مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت
فى النصف	بينه أو اقرا والمدى
٤٥٨ مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب	٤٦٣ مطلب اذا حضر الغائب وصديق
٤٥٨ مطلب لا بد من تعيين الغائب فى الدفع	المسمى عليه فى الايداع والاجارة
والتمهدة	والرهن رجع عليه بما ضمن للمدى
٤٥٨ مطلب أطلق فى الغائب فشمى البعيد	٤٦٩ مطلب واقعة الفتوى

• (تمت) •



الجزء الاول من فرقة عيون الاخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة الفاضل والفهامة
السكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة الزمان
السيد محمد علاء الدين افندي
عابدين متعنا الله بحبيباته
ونفعنا به والمسلمين
آمين

العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوسل بآبائنا المصنوعات * المتفرد باختراع المخلوقات * المنزه عن التحيز
 والسكون والحركات * المخصوص بقدم الاسماء والصفات * القريب من دعاء لا يقرب
 المسافات * المجيب لمن ناجاه باخلاص الدعوات * الذي يغفر الذنوب ويستتر العيوب
 ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات * العالم بكنون الاسرار ومصور الخفيات *
 الخبير فلا يخفى عليه من مقال ذرة في الارض ولا في السموات * السميع فلا يهرب عن سمعه
 اختلاف الاصوات * البصير يرى دبيب النمل وذرات الرمل في الظلمات * الواحد الاحد
 ثلاثي له في الكائنات * الفرد العمد المنزه عن البنين والبنات * الباقي على الابد
 ويقف كل احد ويقضي عليه بالامات * فسبحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء
 سميت الاحياء ونحى الاموات * أبكى الالباء والامهات * وايتم البنين والبنات * يثيب على
 الطاعات والصدقات * ويقض عاف الاجور على نشر العلوم النافعات * فتح بصائر اوليائه
 للاعتبار والتفكير في الايات * ونور قلوبهم بنور الاخلاص وقدسهم من شواغل الاسباب
 وشوائب المكدرات * تقليمهم يد الاطاف في مهدي الكرامات والعنايات * فترضعهم
 ثدى العطف وتقطمهم عن الشهوات * المانعة من القرب والمجاهدات * وأهل أذهانهم
 تفهم معاني العبارات * والرموز والاشارات * وتمتقح الاحكام والمباني وحل المشكلات *
 حتى صيروهم امن اوضح الواضحات * مهد لهم فرش الاعمال بلبين الصفا فاستعذبوا طيب
 الخلوة مع الحبيب التحرير العلوم وخدمة شريعة سيد السادات * تتجافى جنوبهم عن المضاجع
 يتلمذون بالسهر وترك المسلمات * نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاضحت اطيار

أرواحهم تسرح في رياض المملوكوت بين جنات * له الشكر على ما أنعم علينا بمعرفتهم
وخدمتهم وأنعم عليهم بأن هداهم بعنايته اللازمة وهدايته لا تكل الحالات * بفتح القدير
والنعم المختارات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتة كل نقص وثلم واضح
شريعة ومهجرات * صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوي المقامات
الشامخات * وعلى آله وأهله الجواهر ودرر البحار * ذوى المناقب والخصوصيات *
وأصحابه الجور والزواجر وتوير الابصار الفاضلين في العصر الخاليات * بصفاة النيات *
وحسن الطويات * والتسابعين نجوم الزواهر وخزائن الاسرار الحائزين اعلى الفضل
والكمال * والأئمة المجتهدين الاكابر ذوى الفيض المدرار المبرزين من الشبهات والتبعات
والترهات الفاسدات * لاسيما مامنة الاعظم ذوا الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام
الباهر الدر المختار والعلم الراجح ذوا الثبات * القاسم بالاوصار والزواجر راد الهمة المختار
صاحب الكرامات الفاضلات * صلاة وسلاما دائنين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار
ومرت الاوقات * وعرج للسماوي وضام صباح وماهيت نسمات الامصار وفي كل
الساعات * لا تتقطع لحظة من اللطائف من الكريم عظيم وب رحيم مقبل العثرات *
وغافر الزلات * (اما بعد) فيقول فقير راحة ربه * واسير وصمة ذنبه * محمد علاء الدين
ابن السيد محمد أمين * ابن السيد عمر عابدين * غفر الله تعالى ذنوبهم * وملا من زلال
العفو ذنوبهم * آمين * انه لما سبقت الارادة الالهية * والمشيئة الرحمانية بوفاء
سيدى الوالد قبل اتمامه تيمم حاشية رد المختار * على الدر المختار * شرح تنوير الابصار
فانه رحمه الله تعالى ونور ضريحه * وجعل اعلى الجنان ضريحه * لما وصل الى اثنا عشر
القضاء من هذا الكتاب * اشتاق الى مشاهدته رب الارباب * فنقل من دار الغرور
الى جوار مولاه الغرور * وكان رحمه الله تعالى بدأ اولافى التسويد من الاول الى الآخر *
ثم شرع فى التبييض فبدأ اولافى الاجارة الى الآخر * ثم من اول الكتاب الى انتهاء
هذا التحرير الفاسخ * وترك على نسخته الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعتراضات *
قد كادت اول الايدي ان يذهبها * اهدم من يذهبها مذهبها * وكان قد جرى الامر بطبعها
في بولاق المصرية * فجمعتهم بجمعتهم بزيادة سرف بالكتابة * وارسلتهم فطبعت ثمة *
حرصا على فوائد الجمة * وكان كثيرا ما يخطر لي زيادتهم مع ضم تحريرات * وبعض فروع
وتحريرات * لكن لم تساءل الاقدار * لاسيما مع شغل الافكار * وقلة البضاعة *
في هذه الصناعة * حتى سافرت لآستانه العلمية * دار الخلافة السنية * عام خمس وعشرين
بعد المائتين والاث * من هجرة من تحبه الالف * وزال به الشقاق والخلاف * صلى الله
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه انا بعد االف * وظفت عضوا في الجمعية العلمية *
التابعة لديوان احكام العدلية * لجمع المجلة الشرعية * تحت رياسة حضرة الوزير المعظم
والمشير المقنن * مدير امور رجوه والام الجامع بين مرتبي العلم والعلم * والحائز لفضائل
السيف والقلم * صاحب الدولة احمد جودت باشا * بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا * واسعد
ايامه وحرسها * والى تحبته في القلوب وغرسها * ولا زالت اعلام دولته مبهمة الثغور

وارقام رفعتهم من مظنة السطور * على مدى الدهور * آمين وبعد اقامتي مدة تقرب
من ثلاث سنين قدمت الاستعفاء * لما في قلبي من الرضا * من فراق الاوطان * والاهل
والخلان * فامرني قبل سفري من امره مطاع * واجب الاستماع * ان اتم نعمتها *
واتلافى نالها * حين وصولي الى الوطن * وقراري بالاسكن * فلما رجعت بعد ثلاث سنين
من سفري الى وطني دمشق الشام * ذات النثر البسام * استخرت الله تعالى المرة بعد المرة *
والكره بعد الكره * في تكملته الخرم * معقدا على الله تعالى في الحزم * ومتوكلا عليه
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل * والهفوات والزلل * ومتوسلا اليه بعباده
التيه المكرم * صلى الله تعالى عليه وسلم * وباهل طاعته من كل مقام على نعمه عظيم *
وبعد وثنا الامام الاعظم * أن يستعمل على ذلك من انعامه * ويعينني على كماله وانعامه *
وان يهتدي عن زلتي * ويتقبل مني على * ويجعل ذلك خالص الوجهه الكريم * يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * من ساكن وباد *
وان يسلك بي سبيل الرشاد * ويألفني الصواب والساد * ويستعوراني * ويغفر خطيائي *
ويسمع عن حقوقي وزلاتي * فاني متطفل على ذلك * است من قرسان ذلك المسالك *
وهيات اني أن يكون له اسم في طرس * أو أن يكون له في صحيفة غرس * بل أن يكون له
في الناس ذكر * أو أن يحظر في بال أو يمر على فكر * فقد أوفقت في الذنوب والخطيئات *
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات * مع قصور باي * واندراس رباعي * وجهود فحبي
وفكري * وخود ذكري * وان لا تسحقني من ذلك * فقد أوقعت نفسي في المهالك *
وصبهت امرى سهام الاسن * وموقع النظر الشمر من الاعين * حيث تجرأت على أمر
غير سهل * مع كوني لست له باهل * ونشيت بالسادات الاعلام * الذين هم مصابيح الظلام *
وهيات أن يترك الساباق مقعد * أو أن يسلك الطريق مصعد * أو أن يقرب من عرين
الاسد ابن آوى * أو أن يشبهه الجباري البازي ولو لم يكن له في الجسد ساوى * وما أشبهه
قول القائل بحالتي * التي كان منها على مثل هذا جرائتي *

أجها المدهى ولا سليم * لست منهم ولا قلامة تظفر

انما أنت في سليم كواو * الحقت باله جاء ظالم بعمر

ولكن اخفض على نفسي * وأسلم بالنامي * وانخل بقول الشهاب السمر وردي

فقتلهم وان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالكرام نلاح

وانى أسأل الله تعالى من طوله * وأستعذ بقوته وحوله * في أن يحفظني من الخطا والخلل *
ويحسن ختامى عنده منتهى الاجل * وما توفى في الا بالله القريب الجيب * عاب به توكات
واليه أئيب * والقس من النظر لهذه التكملة أن يلحظها بين القبول والصفاء * لا بين الحسد
والخفاء * فان الحسد لا يتلوع الحسد * ولكن الكريم يحقيه * والتميم يديه * وان لا ينسى
جامعها أو ولاده ومظهرها أو كاتبها وفارتم من دعائه المستجاب * وشأنه المستطاب * ولا يحكم
بشي منها حتى يراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه * وان لم يكن غنة عزوف الى قصار يرسمه
الوالد فاني غير واثق بنسي أتم الوقوف فان البراع قد يطوش * ويغير عن محاله تلك النقوش *

ولا يبادر على الاعتراض والملام * فليست أول قارورة كسرت في الاسلام * ويصلح ما كبا به
القلم * أو زلت به القدم * فقد قدمت بين يديهم عذري * وكشفت لهم عن حقيقة أمري *
فان الله لا يضيع أجر المحسنين * وهو يقبل عنتر المقيمين * (وقد سميت) ما عنت به من
من هذه التكملة بقرة عيون الاخيار * لتكملة رد المختار * على الدر المختار * شرح تنوير
الابصار * وحيث قلت سيدي فالمراد به سيدي الوالد * أو بعض الافاضل فالمراد الرجتي
أو الفتال * والكمال محال * اغري ذي الجلال * وعلى الله تعالى الاتكال * في المبدأ والمآل *
وكان انعامها في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم * والخاقان الاعلى الاكرم *
ملك ملوك العرب والعجم * ظل الله الممدود على الامم * بحدد قوانين العدل والانصاف *
وموطد دعائم بيان المراحم والاطاف * سلطان البرين * وخاقان البحرين * وخدام الحرمين
الشريقين * فاروق السيرة والشمس * علوى الشهامة والهمم * خليفة الله تعالى في الارض *
ناشر لواء المراحم في طولها والعرض * ملك أنام الانام في ظل أمانه * وشمل القباد بسجالات
لطفه واحسانه * حافظ بيضة الدين * وحامي شريعة سيد المرسلين * أمير المؤمنين * جلالة
المساكين * بل كافة الناس أجمعين * معمر الامصار والبلاد * مدمر أهل الشر والفساد *
قاسم البذع والظلم * ومؤيد السنة بالعدل والحلم * المؤيد المنقذ للمعان * والمحقق بعناية
الملك الديان * صاحب العسا كرا القاهرة * المبيدة كل فتنة باغية فاجرة * بصوارم صيوق تقطف
حروفها أعناق المبتدئين * وأهله قسي ترسل نجوم سهامها على شياطين البغاة والمقردين *
وريات تحقق قلوب الاعدا لخنق قلوبهم * وتختصر رتبهم لرفع شأنها * لا يرتاب متامل في انه
البحر والعسا كرام واجهه * ومرآة الدر الذي يظفر بها طلاب العرف وأفواجه * السلطان
ابن السلطان ابن السلطان * السلطان عبد العزيز خان * ابن السلطان الغازي محمود خان *
ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان * خلد الله تعالى ملكه * وجعل الدين بامر هاملكه *
وأدام سعادة أيامه * وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه * ولا زال لواء عدله المنشور *
الى يوم النشور * ولا برحت الأيام على يديه دائرة * ووجوه السعادة الى مساهمه سافرة *
وأجنت النعم بابوابه مقصورة وبتأنيته طائفة * وعزائم التوفيق لآرائه مسخرة وباعدائه
ساهرة * رفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء * وأوجد له في كل مكان وزمان
عزائمه * ومسرورة بشرى * ولا زالت سلسلة سلطنته منسلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان *
رافلا في حلل السعادة والسيادة والرضا والرضوان * ولا زال الوجود بدوام خلافته منبها
عامرا * ولا برح الايمان في أيام سلطنته قويا ظاهرا * ووفق وكلامه القغام * ووزراءه
العظام * وعماله الى السعي في صلاح الممالك والملة في كافة بلاده وولاياته * وجمع القلوب كافة على
طاعته وتحصيل مرضاته * آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضم اليها الف آمينا

وفي عين ايام حضرة صاحب القنطرة والدولة الصدر الاعظم * والمشير الانغم * مدبر أمور
جمهور الامم الجامع بين مرتبتي العلم والعلم مع قوة اليقين * والشارف فضيلتي السيف والقلم
بالتكئين ورياستي الدين والدين * قرة عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية *

ولسان الصولة الخاقانية مؤيد دولة الملوك والسلاطين * ملجأ الفقراء والضعفاء والمنقطعين *
 الا وهو حضرة ولي النعم * المتخاق باخلاقه * منيرة فخر العالم * صلى الله تعالى عليه وسلم *
 الوزير الانغم * والصدر الاعظم * السيد احمد اسعد باشا المعظم * لازالت عبية
 بابه صدر الواردين * وما برح سلاح جنابه في رقاب الجاسدين * وأطال الله تعالى عمره *
 وأدام عزه ومجده * ودولته * آمين وفي مدينتي ايام مشيخة مساحدة دولة حضرة المولى
 الاعظم * والسيد الكبير الانغم * الجامع بين الرتبة بين الشريقتين العلم والعمل
 بقوة اليقين * والمحموظ بعناية الله تعالى من الزلل بالتمكين * الحائز لرياستي الدنيا والدين *
 شيخ الاسلام والمسلمين * ملاك العلماء المحققين * عين الائمة المدققين * نعمة الله تعالى في هذا
 العصر على الانام * ملاذ الافاضل الكرام * مرجع الخاص والعام * حضرة مولانا
 صاحب الدولة والاقبال * والسماحة والافضال * خواجة شهريار حسن فهمي افندي
 لازالت الفتيا مشرفة بنبائه * واحكام الشرعية مشيدة وموضحة ببيانه * وابقاء عقدا
 في جريد الدهر يتلا بالدرر * واقراء عينه بمعايه ونجده الاحام للوذي الابري * سيدنا صاحب
 السماحة الهمام السعيد عي حيدر * ووقاه ما كل حاسد ترمى عينه بالشرر * آمين
 * وقد جاءت هذه التكملة من قبض فضله تعالى * وجود كرمه الذي به تغالي * قررة عين
 قاريها * ودرة لتاج دارها * وبلغته لمعانيها * وحاض في بحار معانيها * وكفاية
 لطالعين * وحجة للمستفتين * حاوية لدرر الفوائد * حاوية عن مستكمالات
 الزوائد * جمع آمن معتقدات المذهب * التي اليها يذهب * وضمت الى ذلك بعض تحويرات
 وتايد * أو بعض استدراكات وتقوية او تقييد * فلا غرو حينئذ ان تكون
 العمدة في المذهب * والحري بان تكتب بماء الذهب * مستقيمة بكرم عقار * حكيم ستار *
 مقبل العثرات * ومجيب الدعوات * وقاضي الحاجات * ومستشفا بمشروع هذه المنعمات *
 من لا ترد له شفاعات * عليه افضل الصلوات * وازكي التحيات * وعلمنا وعلى اعزنا نعمه
 يارب البريات * هذا وانى ارقى الدر المختار * ومتممه تنوير الانصار * وحاشية رد المحتار *
 وكذلك ابقية كتب الفقه وغيره من سائر العلوم والفنون عن أئمة اخيار * من شاميين
 ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار * ومن
 اجلهم وأكثرتهم افادة في مداومة قلبه وقراءة عليه سيمى العالم العلامة * والجمدة
 الفهامة * علامة المعقول والمنقول * والمستخرج بغواص فكره ما يهجز عنه الفحول *
 الشيخ محمد هاشم افندي التاجي البعلبي رحم الله تعالى روحه * ونور مرقد الشريف
 وضريحه * وجعل اعلى الجنان بلوغه ومقبلة * ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق *
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق * الامام المتقن * والعلامة المتقن * العلامة الثاني *
 من لا يوجد له ثاني * الحسيب النسيب * الفاضل الاديب * الجامع بين شرفي العلم والنسب *
 والمستحسن بمولاه باقوى سبب * والجامع بين الشريفة والحقيقة * علوم المعقول
 والمنقول والتصوف والطريقة * اعلم العلماء العاملين * افضل الفضلاء الفاضلين * سيمى
 وعمدنى علامة الانام * مرجع الخاص والعام * والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف

محمد أمين عابدين ابن السيد الشعر ياف عمر عابدين ابن السيد الشعر ياف عبد العزيز عابدين
 ابن السيد الشعر ياف أحمد عابدين ابن السيد الشعر ياف عبد الرحيم عابدين ابن السيد
 الشعر ياف نجم الدين ابن السيد الشعر ياف العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة
 والحقيقة * امام الفضل والطريقة * محمد صلاح الدين الشهير بعابدين ابن السيد الشعر ياف
 نجم الدين ابن السيد الشعر ياف محمد كمال ابن السيد الشعر ياف تقي الدين المدرس ابن السيد
 الشعر ياف مصطفى الشهابي ابن السيد الشعر ياف حسين ابن السيد الشعر ياف رحمه الله
 ابن السيد الشعر ياف احمد الثاني ابن السيد الشعر ياف علي ابن السيد الشعر ياف احمد الثالث
 ابن السيد الشعر ياف محمود ابن السيد الشعر ياف أحمد الرابع ابن السيد الشعر ياف عبد الله
 ابن السيد الشعر ياف عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشعر ياف قاسم ابن السيد الشعر ياف
 حسن ابن السيد الشعر ياف اسمعيل ابن السيد الشعر ياف حسين النقيب الثالث ابن السيد
 الشعر ياف احمد الخامس ابن السيد الشعر ياف اسمعيل الثاني ابن السيد الشعر ياف محمد
 ابن السيد الشعر ياف اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول * هي الزهراء فاطمة بنت الرسول *
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهما وعلى جميع آله وصحبه آمين * فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة
 ثمان وتسعين بعد المائة والاف في دمشق الشام ونشأ في حجاز والده وحفظ القرآن العظيم
 عن ظهر قلب وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة والده ليل ألف التجارة ویتعلم البيع والشراء
 فجلس مرة يقرأ القرآن العظيم فوجد رجل لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ فزجره وأمره بترك قرأته
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة أولا لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون
 قراءتك فيركبون الاثم بسببك وانت أيضا آثم وثاني ما قرأتك ملحونة فقام من ساعته وسأل
 عن اقرار أهل العصر في زمنه فدلوه واحدا على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الجوى
 فذهب بحجته وطالب منه أن يعمله أحكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ لم يبلغ الحلم لحفظ
 المبدئية والجزيرة والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القرات
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحو والصرف ووقته الامام الشافعي وحفظ متن
 الزيد وبعض المتون من النحو والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكر السالمى العمري ابن المقدم سعد الشهير والده بالعقاد
 الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالتحول المذهب سيدنا أبي حنيفة
 النعمان * الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان * وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى
 برع وصار علامة زمنه في حياة شيخه المذکور وألف حاشيتين على شرح المنار للعلافي كبرى
 وصغرى سمى احدها اسمعيل الامهار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطر لي
 اسمها الا انما فقدت عندهم في مصر الشيخ التميمي رحمه الله تعالى وأتت بنا لاسانيد شيخه
 سماه العقود الا لا في في الاسانيد العوالي وشرح الكافي في العروض والقوافي
 وكتب في آخر هذا الشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين والف وكان سنه سبع عشرة سنة
 ورسالة سماها رفع الاشتباه عن عبارة الاشباه وحاشية على شرح التبيين في ماها فتح

رب الارباب على اب الالباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف
 وكان يقرأ عليه البحر والهداية وشروحها وكانت وفاته في اثنا عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠
 وكان من جملة من حضر مع سيدي الوالد على شيخه المذكور كبرا القلامذة وهو علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدي الوالد قرائته
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لأتمام الكتب المذكورة بقية التلامذة والطلبة الذين
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار
 وفي أثناء تأليف العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وله من المؤلفات حاشية على
 حاشية الحلبي المداري سماها رفع الأنظار عما أوردته الحلبي على الدر المختار وحاشية على
 البيضاوي وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتقى وحاشية على النهر الانهم المبحر
 من الهوامش وحاشية على البحر ماها مشقة الطائفة على البحر الرائق وله مجموع جمع فيه من
 نفائس الفوائد النثرية والشعرية وعرائس النكات والمخالادبية والالغاز والمعميات
 ما برق الناظر ويسر الناظر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وفاضلهم
 به له ذيل لتاريخ المرادي الذي هو ذيل لتاريخ جده لامة العلامة المحبي الذي هو ذيل
 لريحانة الخفايا وله العقود الثلاث في الاسانيد العوالي المتقدم ذكره وشرح رسالة
 البركوي في الخيض والنقاس فقام منهل الواردين من بحار القريض على ذخائر المتأهلين مسائل
 الخيض وشرح منظومته رسم المقتى والرحيق المختوم شرح ثلاث المنظوم في القرائض
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة فاهتت الثلاثين في جملة فنون منها نشر
 العرف في سابع بعض الاحكام على العرف ورسالة في التفقات لم يسبق لها نظير اخترع لها
 ضابطا جامع مانعا والفوائد الجيية في اعراب الكلمات الغريبة واجابة الغوث في أحكام
 النقباء والتجيبات والابدال والغوث والعلم اظاهر في نفع السبب الطاهر وذيها وتنبية
 الفضائل والوسنات في أحكام هلال رمضان والابانة في الحضائفة وشفاء العليل وبل
 القليل في الوصية بالحقائق والتمثيل ورفع الانتقاض ودفع الاعتراض في قولهم
 الايمان مبنية على الانشغال على الاغراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجابة
 واعلام الاعلام في الاقرار العلم وجملة رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام
 الهندي وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوي الافهام ورفع
 الاشتباه وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد
 وذيها والاقوال الواضحة الجلية وتحاف الذكي التنبية ومناهل السرور وتحفة
 المناسك في أدعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسئلة عمومية وله في مدح شيخه مقامات
 كقوامات الحريري وله نظم ~~المناسك~~ وله قصة المولد الشريف النبوي وأمانت القامه على
 هوامش الكتب وحواشيهما وكتبته على اسئلة المستفتين والاوراق التي سودها بالمباحث
 الرائقة والرافاق الفاتحة فلا يكاد ان تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان
 شفا من الدنيا تعلم والتعلم والتفهيم والتفهيم * والاقبال على مولاه * والسعي

في اكتساب رضاء * مقسم سارمته على أنواع الطاعات * والعبادات والافادات * من صيام
 وقيام * وتدريس واقفة وتاليق على الدوام * وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم
 الاعتقاد العظيم * ويعاملهم بالاحترام والتكريم * وأخذ طريق السادة القادرية * عن
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية * حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه عن صحبه في سفره
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيا يشبهه في دينه ولا في دينه وكان حسن الاخلاق والسمات
 ما سمعته في سفرى معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أعاطبها أحد من رفقاءه وخدمه أو احدا
 من الناس أبجعين اللهم الا ان رأى منك افة غيره من ساعته على مقتضى الشريرة المطهرة
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد * وانتفع به خلق كثير من حاضر وباء * وكان
 رحمه الله تعالى جعل وقت التاليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجهه لالنار
 للدروس وافادة التلامذة وافادة المستفتين ويلاحظ أمر دينه شريكه من غير ان يتعاطى
 بنفسه وكان في رمضان يحتم كل ليلة نخما كاملا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغرق ليله بالبكاء
 والقرأة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة يشار الوضوء على الوضوء * وكان رحمه
 الله تعالى سريعا على افادة الناس وجبر خواطرهم مكرمالعلماء والاشراف وطلبة العلم
 ويواسيهم بحاله وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا يسألون الناس
 الخافا وكان غير راعى أهل العلم والشرف ناصر لهم دافعا عنهم ما استطاع وكان مهيا باطاعا
 نافذا لكلمة عند الحكام واعيان الناس يا كل من مال تجارته بما شرفه بكم مدة حياته
 * وكان رحمه الله تعالى ورعا عاديا عافيا حتى انه عرض عليه خسون كيسا من الدراهم لاجل
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها
 كذلك أوحيا كرامة أو قيمة أو بالاجارين وكان وقف جده لامه مشروطا بنظره لا لا ورثة من ذرية
 الواقف فامتنع من توليته وسلمه لآخره ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة * وكان
 رحمه الله تعالى طويل الإقامة شئت الاعضاء والانامل أبيض اللون أسود الشعر فيه قليل
 الشيب لوعده شبيهه بعد مقرن الحساجين ذاهبية ووقار وهينة مستحسنة ونضار جميل
 الصورة حسن السيرة يتلأأ وجهه نور احسن البشر والعجبة من اجتمع به لا يكاد ينساه
 لطلاوة كلامه ولين جنه ونعام تواضعه على الوجه المشرع كثير الفوائد لمن صاحبه والمفاكهة
 ويجلسه مشقلا على الآداب وحسن المنطق والاكرام لاواردين عليه من أهله ومحبيه
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالسه يقول في نفسه أنا أعز عنه منه من ولده بحسبه محفوظ
 من الفحش والفسية والتكلم بما لا يعني لا تتلو أو فاتته من الكتابة والافادة والمراجعة للمسائل
 صادق للهجة ذافراسة ايمانية وحكمة لقمانية متين الدين لا تأخذه في الله لومة لائم صداغا
 بالحق ولو عند الخالكم الخائزهم به الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه عدل
 البلاد وللشريع بها ناموس عظيم لا يتجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي
 ولا في غالب البلاد القريبة منها فانه كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه المحكوم عليه
 بصورة القاضي فيقتنيه بطلانه ويراجع القاضي فيمنقذ قوامه وقل ان تقع واقعة صفة
 أو مشككة مدلهمة في سائر البلاد أو بقيمة المدن الاسلامية أو قرأها الا ويسمى في جامع

كثرة العلماء الاكابر والمفتين في كل مدينة وكانت اعراب البوادي اذا وصلت اليهم فتواهم
 لا يتخلون فيها مع جهلهم بالشريعة المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاة مقبولة وكما يشهده
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا وانتهج به اصدق نيته وحسن خبره وقوة يمينه وشدة
 دينه وصلابته فيه * وكان رحمه الله تعالى مفرما بتصحح الكتب والكتابة على ما لا يدع
 شيئا من قيد أو اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تسمية فائدة الاو يكتبه على الهامش ويكتب
 المطالب أيضا * وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجتمع على منوالها وكان كثير منها
 بخطه ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب العديدة النظير
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده يقول له اشتريه لاني اكتبه وان ادفع لك الثمن
 لانك احببت ما امرت ان اؤمن سيرة ساني بفخر الله تعالى خير يا ولدي وأعطاء كتب اسلافه
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذرارهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد * وكان
 رحمه الله تعالى سريضا على اصلاح الكتب لا يترك على موضع منها فيه غلط الا صلحه وكتب
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط وحسن القشط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسبها ولا يكتب على سؤال رفع
 اليه الا ان يفهمه غالبا * وكان رحمه الله تعالى فقيه النفس انقرب في زمنه بها ناما باحسانه احد
 الاظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد افندي جاني زاده قاضي المدينة
 المنورة ان شيخ الاسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة بدار الخلافة العلمية قال له اني كنت
 اؤمل ان تطلب لي الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد افندي الحلواني
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدتي والد لك في درسه حتى اني كنت ارجو ان اجتهد
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحواشي والشروح والكتابات على الدرس وأظن من
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبتها وحين أحضر الدرس يقرر شيخنا الدرس ويحكم
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم ويزيدنا فوائد ما سمعنا من اولائها وما لم يخطر على
 فكر احد منكم * وكان رحمه الله تعالى بارا بوالديه وماتا والده في حياته سنة سبع وثلاثين بعد
 المائتين والالف ومصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسج من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تديمها لي في كل ليلة وكانت جددة سيدتي أم والده من بنات الشيخ
 المحي صاحب الساري المشهور وله أوقاف على ذرية جارية الى الآن وتناول حصتي منها
 وأما والده سيدتي فقد توفي في حياته او كانت سالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف
 مرة سورة الاخلاص وتب نوابها لولدها سيدتي والد توصلي كل ليلة خمس أوقات قضاء
 احتياطا وكانت كثرة الصلاة والصيام عاشت بعد ستين صابرة محتسبة لم تفعل ما فعله
 جهله النساء عند قدأولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الحافظ الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ
 محمد بن عبد الحفي الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها احكام المنهج وحاشية على ابن عقيل
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشهر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الاله ائمة

بدرجة الثبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والفقهاء كما جرت عادة أصحاب الانساب
 * وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابقته الزواج فتمعه والده من زواجه وقال له
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبه ان أغضبت ابنته يوم ما توهـ ذاعما لا تحلونه الجبهة
 الانسانية غالباً * وكان والده رحمه الله تعالى شوقاً عليه ويحب به محبة فامة حتى انه لما حج سيدي
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانية مدة غيباب سيدي ولم يتم على فراش
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائماً في داره البرانية * وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعاً في
 سائر أحواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحوز للطعام غاية
 التحري مع قلة تناول الطعام الا بقدر الضرورة * وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصلة
 لارحامه بواسيهم بافعاله وأقواله وماله وبالخصوص شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي
 التقى الصالح السيد محمد الغني وكان يعنى ويقرس الخبير با كبار أولاده وهو العالم العلامة
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد أفندي أمين القموي بدمشق حالاً وبهم تبريته ويقول
 لو الله دعى من ولدك السيد أحمد أو تاربيه وأعلم فعله القرآن العظيم وأقرأ مساللات
 العلامة ابن عقيل وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرحه على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب
 السماحة والقضية جندى زاده أمين أفندي العباسي رئيس ديوان تيزولاية سورية ونشأ له
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود القموي بدمشق وخطيب جامع
 بر سباني الشهير بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد راجب امام الجامع المذكور * وكان
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مرة مع شيخه السيد محمد شاذي كرا المذكور لزيارة بعض علماء الهند
 وضلعاهما الشيخ محمد دعبد النبي ماورد دمشق فلما دخلا عليه جلس شيخ سيدي وبقي سيدي
 واقفا في العتبة بين يدي شيخه حاملاً لعل يسهل كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي
 الشيخ سيدي مر هذا الغلام الشيخ فلما جلس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل يده ويفتق
 بفضل في سائر البلاد وعليه نور آيت النبوة فقال له الشيخ محمد شاذي كرا اجلس يا ولدي
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة تطهير هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير
 الشيخ طاهرا الكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتناء الشيخ به والتقائه اليه بالتعليم
 وكان شيخه المذكور كثير ما يأخذه معه ويحضره دروس أسماخه حتى انه أخذوه وأحضروه
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكز بري واستجازه له
 فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهر رتبة مؤرخة في افتتاح ليلة عشرة سنة عشر ومائتين والف
 وترجمه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فراجها ورثاها أيضاً سيدي عند وفاته ليلة
 الجمعة تسع عشرة ليلة خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والف بقصيدة
 مؤرخا وفاته فيها ومطلعها

خطب عظيم باهل الدين قدز لا * فحبنا الله في كل الامور ولا

ويت التار يخ

امامنا الكز بري فحيم أفلا * قليل جلقه ما زال مفسدا

قوله امامنا الكز بري الخ
 هكذا بالاصل والنسب
 الاول ناقص ما يتبعه الوزن
 والتاريخ فليحسور

محمديه

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد العطار واستجاز له فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهوره بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في ثبته عقود الالآي ترجمة حسنة فراجعها ورثاه عنه وفاته مع غروب الشمس ثم اراخيس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقية صيد مؤرخا وفاته بها ومطلعها

لبعدح الجهل في البلدان بالشرر * ويسكن العلم في كتب وفسطر

* وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الامير الكبير المصري وأجاز له اجازة عامة كتبها بخطه الشريف وحقها بحقه المنيف وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان الماعظم قدره من شهر ورجاء ثمانية وعشرين بهذا الف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين يطول ذكرهم هنا من شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين * وكان له عم من أهل الصلاح وهظمة الولاية ومن أهل الكشف اسمه الشيخ صالح اسم على معني حتى انه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه ويضعه في حال صفوه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسماء في راسك * وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعم مير الماسجد وافتة اقدار الامل والفقراء وكانت تسمى اليه الوزراء والامراء والموالي والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحاجات وعظمت بركته وعمه فقعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم واجلاؤهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التآلف والمشاهير وقصده الناس من الاقطار الشاسعة لقراءة عليه والاخذ عنه * فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور * ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حالا صاحب التآلف الشهيرة * ومنهم ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين * ومنهم صاحب الفضيلة والسماحة العالم العلامة عمدة الموالى العظام جاني زاده السيد محمد افندي قاضي المدينة المنورة سابقا ومن أصحاب يابه اسلامبول الحائز للنيشان العالي الجيادي من الرتبة الثانية من تشرفت في حضرته يابه اسلامبول واقفرت فيه على من ناله بافضاله وعلمه الذي أقرب به القول وبكال علومه وقد رده مع فضله زاد فيه رفته وعز النيشان العالي الجيادي من الرتبة الثانية التي افتخرت فيها أعظم الرجال وهي فيه فاقت وبخترت على أكابر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم به اتفق * ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى فقيه النفس الشيخ يحيى السر دست أحد أفاضل الصوفية في زمانه فانه عنه أخذ وبه اتفق وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الغني المديني شارح القدوري وعمدة الطحاوي فانه عنه أخذ وبه اتفق وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة والعمدة الفهامة الشيخ حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية * ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندي البيطار فانه عنه أخذ وبه اتفق وعليه تخرج وهو أمين فتوى دمشق حالا * ومنهم العالم العلامة أحمد افندي الاسلامبولي عني الدرر فانه عنه أخذ وبه اتفق وعليه تخرج * ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل فرضي

دمشق ورئيس حسابها السيد حسين الرسامة فانه عنه أخذت به انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
 العالم العلامة القدوة الفهامة صاحب التاليف المقسدة والتصانيف النفيسة في
 المعقول والمقول الشيخ يوسف بدر الدين المغربي فانه عنه أخذت به انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
 العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني * ومنهم الشيخ محمد الحقل * ومنهم الشيخ محمد
 افندي المنير * ومنهم صاحب بابية ازهر المجردة * ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر
 الخلاصى شارح الدر المختار والافقية لابن مالك وغيرهما * ومنهم عدة المواالى الكرام على
 افندي المولى مصطفى دمشق الشام * ومنهم العالم العلامة العلامة الفهامة شعبة المواالى
 القدام عبد الحليم ملا قاضى الشام وقاضى عسكريا طولى * ومنهم الشيخ حسن بن خالد بك
 * ومنهم الشيخ محمد تلو * ومنهم الشيخ محي الدين الباني * ومنهم الشيخ أحمد المخلدوى المصرى
 شيخ القراء في زمنه * ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصرى * ومنهم الشيخ أيوب المصرى
 * ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها * ومنهم الشيخ
 مصطفى قاضى جينين * ومنهم الشيخ أحمد البرزى قاضى صيدا * ومنهم أخوه الشيخ محمد افندي
 مفتيا * ومنهم الشيخ محمد افندي الاتامى مفتى حص وأخوه أمين افندي أمين فقوا * ومنهم
 الشيخ أحمد سليمان الارواى وغيرهم ممن يطول ذكرهم هذا ولا يحصى عددهم من أفاضل
 وأعيان فاتهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعلمه تخرجوا * مات رحمه الله تعالى ضرة يوم
 الاربعاء الحادى والعشرين من ربيع الثانى سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قرىباً من
 أربع وخمسين سنة ودفن بقبرة دمشق في باب الصغير في القبة القوقانية لازالت محاطة بالرحمة
 تبلى ثراه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بعشرين يوماً ما قد اتخذ لنفسه القبر الذى دفن فيه
 وكان دفن فيه بوصية منه لجوارته القبرى العلامة الشيخ العلاق شارح التقوى والشيخ صالح
 الجينين امام الحديث ومدرسه تحت قبة النسر وهذا مما يدل على حبه لشارح العلاق لاسيما
 وقد حنى له شرحه على الدر المنلق وشرحه على المذاروسماني باسمه وارخ ولادق على ظهر
 كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء اثنا عشر من شهر ربيع الثانى سنة ١٢٤٤ رحمه الله
 تعالى العزيز الخمار وقدمه بقصيدة وهي قوله

علاء الدين يامضى الانام * جزا الله خير على الدوام
 اقدأبرزت لاقتبا كتابا * ميمنا لللال وللحرام
 اقدأعطيت فضلا لا يضاهاى * وعلموا فورا كاصب طام
 فكنت به فريد العصر حتما * كمثل البدر في وفق القمام
 وكان بك الزمان خصيب عيش * وطيبا ذا حبور وابتناسام
 وفاق بدرك المختارعة * لفقها أبى حنيفة ذوات نظام
 بالفاظ تزين الصعب سهلا * ومطروحا على طرف القمام
 اذا ما قلت قولاً لا قبل فيه * على قول اذا قالت حذام
 صغير الجهم حاوى الجمل مما * تنقح في ربا الكتب العظام
 فكل الصيد في جوف القرا ان * تقل ذا الست تخشى من ملام
 حوى اسمها قد أفى طبىق المسمى * وماتنى كذا كل الاسامى

وقد حرر عشى الاشياء
 المنع قياسا على مسئلة
 السفل والعلوانه لا يتد
 اذا أضر وكذا اذا أشكل
 على المختار لا تقوى كائ
 الخاتمة

قوله على الدوام يقرأ بوصل
 عني على بدل الدوام
 وحذف ما بينهما لفظا
 لاستقامة الوزن

وكانت له جنازة حافلة ماعهـ د نظيرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم
الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة وعساكره يقرقون
الناس عنها وصار الناس عموما يبكون نساء ورجالا كبارا وصغارا وصلى عليه في جامع سنان
باشا وغص بهم المسجد حتى صلوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى
عليه غائبه في كثر الجبال ولم يترك أولاد اذ كورا غير هذا الطقير العاجز الفقير المتعجى الى
عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى
روحـه ونور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى عني وعن المسلمين خيرا وفعني به وبعباده
الصالحين في الدنيا والاخرة * وهذا وان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود
فنعول بعون الله تعالى قول العـ لاني (قوله قال المحشي) هو الشيخ صالح علي ما يقبل ادر من
سابقه ومن نقله عنه كثيرا ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قوله مع
قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض
ولهذا صور المسئلة شرح الهداية فانه ادعى أنه وهبها له وسلمها ثم غصبها منه وذكر العلم ادى
اختلاف في الاقرار بالهبة أي يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقول فیهما الاصح لا وتبديز
التاريخ اهـ مالا لانه لم يذکر له ما تاريخ أو ذکر لا حدما فقط قبل لامكان التوفيق بان يجعل
الشراء متأخرا اهـ يجوز فيه أيضا وأشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على
الهبة أو الصدقة فان وفق فقبل بحجتي الشراء ثم وهبها مني أو تصدق قبل والا فلا كما في خزنة
الاكمل وفي منية المفق ادعائها ارضا ثم قال بحجتي فاشترتها وبرهن تقبل اهـ وذكر مسائل
من المتناقض منها لو ادعى الشراء من أي به في حياته وصحته فانكروا لا يثبت فحاشا لولايدبرهن
المدعي انه ورثها من أي به تقبل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أو لاثم الشراء لا تقبل
لهدمه ٤ ومنها برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لي قط أو لم يرد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء
وتقييده بالقبض ٥ انيس للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بدون التسليم أبو
السعود (قوله في وقت) ظرف الهبة لا الادعى اهـ ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان
(قوله ومقاده) أي مقاد قوله أو لم يقل ذلك اهـ ح (قوله بإمكان التوفيق) أي مطابقا من المدعي
أو المدعي عليه تعدد وجهه أو اتحاد مجرى وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ان التوفيق
بالفعل شرط قال الرمي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفق (أقول) لكن نقل في
نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو أن يبرهن
بعد الحكم ان المدعي أقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم بخوار التوفيق
بانه شراء بخلافه لم يترك في ذلك الزمان ثم مضت مدة الحياض وقت الحكم فلما أحق هذا
لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم
ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم في عالم يمكن التوفيق خفيما ينبغي
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيًا اذ لا شك حياض لان امكانه
كتصريحه عندهم والله تعالى أعلم اهـ كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لافي قوله
ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسباني تمام الكلام على ذلك قريمان شاء الله تعالى
عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا يخ (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) قيده في البصر في فصل

قال المحشي فكذا تصرفه
في ما حكه انما اضرا
اشكل يمنع وان لم يضر
لم يمنع قال ولم ادر من نبيه
عليه فليقتسم قاله من
خواص كتابي انتهى
(ادعى) على آخر (هبة)
مع قبض (في وقت فمثل)
المدعى (يقتسم) فقال
قد (جديها) أي الهبة
(فاشترتها منه) أو لم يقل
ذلك (أي جديها) ومقاده
الاكتفاء بإمكان التوفيق
وهو مختار شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير قبض
غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل يكون
انرا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه له بالارث ثم
قال لم يكن لي قط

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد الهبة
مسموعة مطلقا والشراء
قبل هبة من غير قبض
مسموعة أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفعل شرط في
الاستحسان وهو الاصح

من أقوال أربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق وذات دفع والظاهر يكفي للدفع

للاستحقاق برأيه (فأقام

بينة على الشراء بعد وقتها)

أي وقت الهبة (تقبل في

الصورتين) وقبله لا لوضوح

التوفيق في الوجه الاول

وظهور التناقض في الثاني

ولولم يذكر لها آثارا بخلاف

لا أحدهما تقبل لامكان

التوفيق بتأخير الشراء

وهل يشترط كونه

الكلامين عند القاضي

أو الثاني فقط خلاف وينبغي

ترجيح الثاني بحسب لان

به التناقض

١ مطلب

من سعي في نقض ماتم من

جهته فسيحمر دود عليه

الافى موضعين

٢ مطلب

في ارتفاع التناقض أقوال

أربعة

٣ مطلب

هل يكفي إمكان التوفيق

لدفع التناقض أو لا بد منه

بالفعل

٤ مطلب

يكون التناقض من متكلم

واحد من اثنين

٥ مطلب

لا تسمع دعوى الوارث فيما

لا تسمع دعوى مورثه فيه

٢ قوله والاولى اى مسئلة

الوارث والمورث اى منه

الافضل بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهته لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته
فسعيه مر دود عليه فقولهم ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
يقبل الثاني وهب جاريته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها أو استولدها
وبرهن يقبل ويسترددها والعقر اه وتماه فيه فراجعه ان شئت (قوله من أقوال
اربعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقا
أي من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع
كفاية الامكان ان اتحاد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل
موضع حصل فيه التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه كما في البحر ومثله
في حاشية سمى الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعى عليه) هذا الاختصار واصل عبارة
الخجندی كما في البحر ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة
في الدفع لافى الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافى
الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحاد يكفي الامكان والتناقض
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء قبله
اه ح (قوله في الصورتين) يعني ما اذا قال بخديني أولا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة
وهذا التعامل انما ينظر فيما اذا قال بخديني او اما اذا لم يقله فالتى فيه امكان التوفيق (قوله
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده تشبه مدله به قبلها وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ما هو ادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبينة
والا فالمدعى لا تناقض منه لانه لم يدع الشراء سابقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا في الثانية صريحاً وهي ظاهرة من الاولى بحسب قال
أبو السعد وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن الشربل الى في رسالة الابراء عن
فتاوى الشيخ الشاهي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شئ لا تسمع
فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وابرأ ابراءا عاما
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ واذا عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كالوثل
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا في الارث يحتمل على ما اذا لم تقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه اه ط
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى
اثبات الاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعى (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه
انه الذي يقتضي به التناقض مخ وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما
عند الجأكم اذ من شرائط الدعوى كونها بالديه اه وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط

عند القاضي بل يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد
 ان يثبت عنده اي ترتب على ما عنده حصول التناقض والثبت بالبيان كالثابت بالبيان
 فكانهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق
 واللاحق اهـ وهو حسن لكن ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد
 ذكر نحو ما تقدم قلت وسياتي في لو كاله ان الوكيل بالخصومة يصح اقراره لو اقر عند
 القاضي لا عند غيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان
 الشيء انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا لادعاء تمام القضاء اليه كالمدينة والتمكول
 والهمان المراد بالخصومة الجواب بجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر في
 غيره لا يعتبر لكونه اجنبيا فلا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن
 انه ليس له ولاية بالخصومة اهـ والحاصل ان اختصاصه بمجلس القاضي لكونه فقط بالخصومة
 يتقيد به وهذا ليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي اهـ
 (قوله يرتفع تصديق الخصم) أي بكلاميه المتناقضين (قوله) بقول المتناقض تركت الاول
 الخ) أقول فيه انه حينئذ لا يبقى تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك والظاهر
 ان هذا مخصوص بمسئلة ما اذا ادعاه مطلقا ثم ادعاه بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله أما لو قال
 هذا ملك المدعي عليه ثم قال بل ملكي تركت الاول وادعى بالثاني فلا قائل به ويرشدك لذلك
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعي المدعى فلما حضر خالف
 في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لان المدعى مبدأه والا فلا اهـ وفيه
 أيضا ورجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدي الوالد في
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أي صاحب البحر ان مسئلة رجوع
 المتناقض بصفته ثم رأيت البرازية ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب
 وشهد بالمطلق لا يسمع ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد
 يسمع كما مران برهن على انه وفي الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت
 ادعيتك قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعته الآن بذلك السبب وترك المطلق
 يقبل ويبطل الدفع انتهى مافي البرازية قال الرمل رعايتك كل عليه مافي البرازية وغيرها
 ادعى على زيد انه دفع له مالا مدفعه الى غريمه وحلفه ثم ادعاه على خالد ووقع ان دعواه على زيد
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره
 الفري (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع القسولين بين فرع البرازية وفرع ذكره
 فراجعهم ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازية امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه باثنين فلا تصح
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصصة الاثنين في حق واحد وهذا متفق في الواحد وهو محل مافي
 هذا الشرح فندير اهـ (قوله) أو بتكذيب الحاكم) كما لو ادعى انه كفل له عن مدونه بانف
 فانسكرك الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مدونه وحكم به الحاكم وأخذ المدعى كقول له منه
 المال ثم ان السكفيل ادعى على المديون انه كفل هذه بامرهم وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق
 الخصم وبقول المتناقض
 تركت الاول وأدعى بكذا
 أو بتكذيب الحاكم

مطلب
 يرتفع التناقض بقول
 المتناقض تركت

مطلب
 يرتفع التناقض بتكذيب
 الحاكم

وعنهما في الجور وأقره المصنف (كما لو ادعى أو لانا) أي الدار مثلا ١٧ (وقف عليه ثم ادعاهما لنفسه أو ادعاهما

لغيره ثم ادعاهما لنفسه)
لم تقبل للتناقض وقيل
تقبل ان وفق بان قال كان
لفلان ثم اشترى به درر
في أوخر الدعوى قال (ولو
ادعى المالك لنفسه) (أولا
ثم ادعى (الوقف) عليه
(تقبل كالأدعاء لنفسه
ثم لغيره) فانه يقبل (ومن
قال لا خراش تريت منى
هذه الجارية وأنكر)
الاخر اشترى جاز (للبائع
ان يطأها ان ترك) (البائع
(الخصومة) واقترن تركه
بفعل يدل على الرضا
بالفسخ كما ساء كما ونقلها
لمنزله لما تقر أن (يجوز)
جميع العقود (مأعدا
النكاح فسخ)

٣ مطلب
ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب
ادعى وقف ثم ادعاه مطلقا
لنفسه لا تقبل

٥ مطلب
ادعى المالك ثم ادعاه وقفا
تقبل

٦ مطلب
يجوز ما عدا النكاح فسخه

من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالتمن وان كان كل مشترقا بالملك لباثعه لكنه لما حكم
ببرهان المستحق صار كذا بشرعا باتصال القضا به ١٥ ط ومثله في الانقروى وانما احتاج
للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لا لاثبات أصل الكفالة اذ هي من المسائل التي يكون
القضا فيها على الحاضر قضا على الغائب (قوله وعنهما في الجور) وعبارة الجور في الاستحقاق
أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلال به بما في الجزاءية عن الذخيرة
ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيت به قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى
أدعيه الا بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع ١٥ فان المتروك الثانية لا الاولى
ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر
سيدى الوالد في باب الاستحقاق تأييدا في النهر ٣ وقال في الثانية رجل ادعى المالك بسبب
ثم ادعاه بعد ذلك مطلقا فاشهد له به وذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا
تقبل بينته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأعنة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته
ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا المالك المطلق المالك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته
١٥ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير
ملكاً ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال في جامع
الفصولين بعد ذكر المسئلة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه
فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى
المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق يسا ذكر كافى ط وأما
ما ذكره الشارح فليس بكافى بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل
شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المخ ولم يذكر في الجور والذي في الجور عدم التقييد
بقوله عليه وكأنه أخذ من قاعدة إعادة الذكر معرفة فيكون المراد به الوقف المار قبل وعليه
فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الشافعى القائل بصحة وقفه على
نفسه ١٥ ولا يخفى عليك ما فيه لما في الجور من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه المالك ثم ادعى أنها
وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاصية اتعا كما لو ادعاهما لنفسه ثم لغيره ١٥ تأمل (قوله
تقبل) لاحتمال انها اتفقت لغيره منه (قوله اشترى منى هذه الجارية) أى والواقع كذلك
(قوله فله ان يطأها) أى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أبو السهمود عن الحلبي بخنا (قوله
واقترن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جازما به وبعضهم اكتفى
بعزم القلب على التردد وبعضهم اشترط الاثبات عليه أى على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم
لا يفسخ به يمكن له خيار شرط أجيب بان المراد عزم مؤ كد بفعل كما ساء كما ونقلها لمحلة اذ لا يحل
ذات بدون فسخ فكان فسخا دلالة كفى المقدسى (قوله لما تقر) علة للمصنف (قوله
مأعدا النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب فلما ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم
أقامت البيينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفى البيع لا يقبل ويكون
تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لا يحل لها التزوج
بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول فرق بينهما أو يقول الخصم

ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته انه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج
 بغير المراجعة تدعى ميراثه فلها الميراث كعكسه عنده ما وعند الامام لا ميراث له لانه لا عدة عليه
 لذا كان له ان يتزوج بائنا او اربع سواها ولو ادعت الطلاق فانكر ثم مات لاعتلال مطالبة
 الميراث وكلا لا يكون انكار النكاح فلهذا لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلزم امرأته فانه
 يقع به ان نوى عنده خلافا لهما اه ط ومثله في البحر وقد ذكر في البحر في خيار البلوغ صورة
 من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يثبت فيه له
 فسخا الا بالقول المعنى بقولنا لا يحتمل الفسخ بعد التمام وهو النكاح الصحيح الا اذا لازم وأما
 قبل التمام فيحتمل الفسخ وتزويج الاخ والامم صحيح نافذا لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد
 ارتداد أحدهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام وكذا البائنا وعن الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ
 اتفاقا وهو بعده وكذا اطلاق أحد الزوجين صاحبه ٢ فالقول انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد
 ما يقتضيه شرعا اه قال سيدي الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا من استقلاب نفسه
 وهو فيما ذكره من الصور ليس كذلك فانه تابع لازم تغييره اه في الارتداد والاباء والمالك ومثله
 الفسخ بتغيير ابن الزوج وسبي أحدهما بغيره البائنا مل ٣ ثم رأيت بعد ذلك أجاب بعض
 الفضلاء بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو ودي ما قلنا انتهى (قوله فلا يباع ردها بعيب
 الخ) أي وقد علمه بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضاه وقيدته في النهاية بان يكون بعد
 تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكرول المدعى عليه فلهذا فاعترض
 بها جدي في حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فينبغي ان يرد
 مطلقا أي ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجهه في غير العقار فلا يمكن حله على البيع زباني
 وغيره ط ونحوه في الشرع بلالية (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الفسخ
 والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسباب أي التي بها طأها الزوجان وأما انفساخه
 بخروجهما عن أهلية النكاح كارتداد أحدهما أو اباءه الجوسمية عن الاسلام ومثل أحد
 الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من افرقة بأنها تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا ينافي
 ما هنا رحتي (أقول) وهو معنى ما قدمناه قريبا عن سيدي الوالد أقول حق ذكر هذه المسائل
 في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله يقبل برهانه) لعل وجهه مع
 أنه تناقض ظاهر ما يأتي قريبا من أن النكاح لا يرتد بالرد فيكون بخوده رد الاقرارها (قوله أقر
 بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشمع ما را كانت دين من قرض أو غنم مبيع أو غصبا أو
 ودعة كما في الفسخ وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول
 لبائعه لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة بقده عوا العيب صار متقاضا
 اه ط عن الجوى قال في البحر وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالالف ولم يبين الجهة ثم ادعى
 موصولا انها زيف لم يقض عليه واختلاف المشايخ قبل أيضا على الخلاف وقيل يصدق اجماعا
 لان الجوده تجب في بعض الوجوه لاعلى البعض فلا تجب بالاحتمال ولو قال غصب ألفا أو
 أو دعى ألفا الا أنها زيف يصدق وان فصل وعن الامام ان القرض كالغصب ولو قال في الغصب
 والودعة الا أنها رصاص أو مستوفى صدق اذا وصل ولو قال على كرسطة من غنم مبيع أو

٢ مطلب
 الحق أن النكاح يقبل
 الفسخ

٣ مطلب
 ما يقبل الفسخ من النكاح
 ليس بفسخ بل انفساخ

فلا يباع ردها بعيب قد بين
 لتمام الفسخ بالتراضي عيني
 أما النكاح فلا يقبل
 الفسخ أصلا (لذا) لو
 بغيره انه تزوجها ثم ادعى
 وبرهن على النكاح
 (يقبل) برهانه بخلاف
 المبيع فانه اذا أنكره ثم
 ادعى لا يقبل لانفساخه
 بالانكار بخلاف النكاح
 (أقر بقبض عشرة دراهم)

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداءة لانهم في الحنطة ليست بعيب لان
العيب ما يخلو عنه أصل الفطرة والحنطة قد تكون رديئة باصل الخلقة فلا يحمل مطاوعة على
الجيد ولذا لم يميز ثمره البر بدون ذكر الصفة * أقر بقبض عشرة أفلس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها
كاسدة لم يصدق وان وصل وقال بصدق في القرض ان وصل أمافي المبيع فلا يصدق عند الثاني
في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة
ستة وقته من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفلس أو ادعى عشرة أفلس ثم قال هي
كاسدة صدق اه وقيد بانه قصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جاد لم يصدق
في دعواه الزئوف موصولا وموصولا ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر
الاجرة أو رب الدين دينه من المدينين ولم يتقد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران
فيما قبضه رداءه وهو الذي تقوله العامة فخاص ورفع الى الحاكم فطالب منه الحكم والخصم
ينكر ويقول دراهمي جاد وما أعلم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع
وتحريم الكلام في ذلك ذكر في القنية * ص تكملي دابة الى بغداد بعشرة ودفعها اليه فلما
بلغ بغداد ردى بعضه او قال هي زئوف أو ستوفة قال قول رب الدابة لانه ينكر استيفاءه - فقه ٢
والجواد قال قول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة موصوفة وأنهم المؤجر انه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز حنطة ثم ادعى
ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام معيب قال قول قوله لانه ينكر استيفاءه فقه فان مافي للذمة
يعرف بصفة ويختلف باختلاف المدة فلا منافاة في كلامه فاقم الدراهم يتناول النهرج
واسم الحنطة يتناول المعيب وان كان حين أنشد قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزئوف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم
قال وجدته زئوف لم يصدق بيمينته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الجواد فان أجر الدار
من الجواد فيكون هو منافق في قوله وجدته زئوف والمناقض لا يقول له ولا تقبل يمينته ولو كان قويا
بعينه فقبضه ثم جاء يريده بيمينه فقال المستأجر ليس هذا ثوبي قال قول قول المستأجر لانهم
تصادقوا على أنه قبض المدة وعليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر ان نفسه حق الرد والمستأجر
منكر لذلك قال قول قوله فان أقام رب الدار البيعة على المعيب رده سواء كان العيب يسيرا أو
فاحشا على قياس المبيع (قلت) فتصر لنا من كلام شمس الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال
استوفيت أجر الدار ثم قال وجدت فيه زئوف لم يقبل قوله ولا يمينته ولو قال قبضت من المستأجر
كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة قال قول قوله فصا جواب
المسئلة ان القابض متى أقر بقبض الحق ثم ادعى انه زئوف لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره
بقبض الحق اقرار بقبض الجواد فاذا قال بعد ذلك هو زئوف أو بعضه فقد ناقض كلامه
والمناقض لا يقبل قوله ولا يمينته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من اجرة
داري ثم ادعى انها زئوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاءه الحق وما سبق منه
ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وأما ما ذكر في القنية
ورمز له بالادوية علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والجواد قال قول له
هكذا بالاصل ويحضر

بإستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل بقيمة ما ذكره في القيمة
هو من المبسوط فانه رهن بسين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه إذا أقر بقبض الدراهم
بان قال لا قبضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زيوف صدق ولو قال هي ستوقفة لا يصدق
وذلك لانه في الزيوف ما ناقض كلامه لان الزيوف من جنس حقه وفي الستوقفة ناقض كلامه لانه
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها ستوقفة واستوقى ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما ياتي
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزيوف والاستوق والتبهرج ٣ وقوله وان أقر باستيفاء الاجرة
الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبينه فانه قال وان أقر باستيفاء
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمسئلة بهاها حتى يتم الكلام وإذا
كان كذلك فيبقى تقدير الكلام تكرار دابة الى بعد ادب عشرة دراهم وأقر الاجر بقبض
الاجرة ثم ادعى انها زيوف أو ستوقفة يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة
في المبسوط فانه قال إذا أقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زيوف لم يقبل قوله والحرف قديمنا وهو
الموافق للفقه لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القضية القول له
فهذا والله أعلم وهو فانه زيف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فانه يجب أن يعمل به هو
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقيمة الصور فكلاهما موافقة لما ذكره في
المبسوط فاذا تقررنا هذا في الاجارة والاجرة عديناه الى استيفاء الائتمان في الساعات والديون
في المعاملات فان العلة تجتمع السكل فنقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع
وأراد ان يرد عليه شيئاً يزعم انه مر دود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من
دراهمه التي دفعها فلا يخلو اما أن يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع عين المشتري أنه
ما يعلم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاها له فيجب ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم
فان حلف اذ قطع الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان سكل فيجب ان يرد هاء عليه لانه أقر بما
ادعاه بطريق النكول وان كان البائع لم يقر بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً لم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا اذا أنكر المشتري انها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً فيجب ان يكون الجواب
فيها كالجواب في الاجرة والثمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زيوفاً ونهراً فان
كان ستوقفاً لا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر
لان الستوق ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستوقفة فكان
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وعبرة المبسوط خالية عن
ذكر الستوق وليس فيها ما يمنع ما قاله في القضية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى انها
زيوف) عبر به ليفيد ان البيان اذا وقع مفصلاً لا يعتبر فالوصول أولى بالاعتبار اه بجز ومثله
في الطعطاوى عن المنع وقيمة الزيوف للامتراز عما ادين انما ستوقفة فانه لا يصدق لان اسم
الدراهم لا يقع عليها ولذا التجوز بالزيوف والتبهرج في الصرف والسلم جاز وفي الستوق لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ
هكذا بالاصل والتحرر هذه
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انها زيوف) أو
تبهرجة (صدق) بيمينه
لان اسم الدراهم يقع بها

كان مقصولا وان كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسألة المثلث والحاصل أن ادعاءه
 أن موصولا صحيح في الشكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاءه مقصولا في البواقي
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والزيف ما زيفه بيت المال أي يردده (قوله
 أو نهرجة) قال ط صوابه بنهرجة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو
 السعود عن الجوى والزيف ما زيفه بيت المال والبنهرجة ما يردده التجار وقيل الزيف هو
 المغشوشة والبنهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الزيف ما زيفه بيت
 المال لنوع قصور في جودته الا أنه تجرى فيه المعاملة بين التجار والبنهرجة ما يردده التجار لرداء
 فضته والمستوفة التي وسطها الخماس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سوبة اه وفي
 الفتح سه ثلاث يعني ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والاوسط نحاس اه لكن نقل سيدي
 الوالد عن القاموس في فصل النون النهرج الزيف الردي اه وفي المغرب النهرج الدرهم
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لانه فضة وقد استهير لكل ردي باطل ومنه بهرج
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيدي الوالد قال في أنفع الوسائل عن السكرخي
 المستوف عندهم ما كان النحاس فيه هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية البنهرجة اذا
 غلب النحاس لم تؤخذ وما المستوفة فخرام أخذها لانهم افلاس وحاصل ما قاله في تفسير الزيف
 والبنهرجة والمستوفة ان الزيف أجود من الشكل وبعد الزيف البنهرجة وبعدها المستوفة
 فتكون الزيف بمنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والبنهرجة ما يرددها
 الصيارف وهي التي تسمى مغيرة لكن القضية فيها أكثر والمستوفة بمنزلة الرغل وهي التي نحاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهرجة ما يرددها الصيارف وهي التي نحاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر
 باستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بيل يكون أقر بقبض كذا من الدراهم ثم يدعي ان بعضها زيف
 أو بنهرجة كما قدمناه في قبل قوله ويردها وأما اذا قال انها مستوفة بعد ما أقر بقبض الدراهم
 لا يقبل قوله ولا يرددها (قوله بخلاف المستوفة) بفتح السين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن
 شرح الجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقتصار على
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيف والبنهرجة وبين المستوفة (قوله في المقتول) أي
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزيف لا المستوفة (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينهما وبين
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بل فقط واحد
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كالمقال فلان على ألف الامانة فاما اذا
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بل فقط على حدة وبالجودة بل فقط على حدة فاذا قال الا انها
 زيف فقد استثنى الشكل من الشكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد الا انها غير جياد
 فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الا دينار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره
 موصولا انتهى حلي من يدعي العناية ط (قوله ولو أقر الخ) يشير الى انه ان لم يقر وقبض
 وهو ساكت ولو بعد نقد الصير في يرد وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع الثمن رصاصا أو مستوفة أو

٢ قوله فاذا عرفنا هذا الخ
 كذا بالاصل ويحصر

بخلاف المستوفة الغلبة
 غلبها (و) لذا (لو ادعى
 انها مستوفة لا) يصدق
 (ان) كان البيان
 (مقصولا وصدق) بين
 (موصولا) نهاية فالتفصيل
 في المقتول لافي الموصول
 (ولو أقر بقبض الجياد لم
 يصدق مطلقا) ولو موصولا
 للتناقض (ولو أقر أنه قبض
 حقه أو) قبض (الثلث)

مطلب
 اذا أقر باستيفاء الحق أو
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى
 انها بنهرجة أو زيف لم
 يصدق واذا أقر بقبض
 دراهم مطلقة يصدق

مسحوقه الايسر بعد المبيع وفي الخاتمة وان قبض ولم يترد في ثم ادعى انه اسوة وتوقه قبل قوله
 (قوله أو استوفى) الاستيناء عبارة عن قبض الحق بالتام سمعية رابن كمال (قوله في دعواه
 الزيادة) ومنه البتة رجة لاتحاد الحكم فيهما وكذا استوقه قال في النهاية لو أقر بقبض حقه
 ثم قال انه اسوة وتوقه أو رصاص يصاق موصولا لامفصولا اه ط عن الشرع بلاية وكذا
 اقراره بقبض رأس ماله كافي البرازية ولم يذكروا في حكم وزن اعند الاطلاق والدعوى
 وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان الاقرار منه
 بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصديق على القصص اذا لم يبين موصولا وكذا
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم مرفوعة الوزن بينهم صدق اه وأطلق
 في الدراهم المقر بها شمل ما اذا كانت دينار من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو ودعية كافي
 فتح القدير ورأس المال كذلك كافي البرازية وقيل بدعي المقر لا لو أقر بقبض دراهم
 معينة ثم مات فادعى وارثه انه ازيف لم يقبل وكذا اذا أقر بالودعية أو المضاربة أو الغصب
 ثم زعم الوارث انه ازيف لم يصدق لانه صار دين في مال الميت كذا في البرازية وفيه من
 الرهن قضى دينه وبعضه زيف وستوقه فزعم شيئا بالستوقه والزيف وقال خذوهنا
 بما فيه من زيف وستوقه صح في حق الستوق لان الست من الجنس ولا يصح في الزيف
 لان من الجنس فلا دين اه بجر (قوله لان قوله جيباد) علة لقوله ولو أقر بقبض الجيباد
 فالاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة
 التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبق معهما احتمال التأويل
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما أحقل غير المراد
 احتمال البعد والنص يحتمل احتمال البعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدي
 الوالد (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا
 تناقض سيدي عن القضية (قوله قضية عن علاء الدين) الذي في الجروذ كفي القضية مسئلة
 ما اذا أقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في
 الطبقات من الاقارب عن علاء الدين اه (أقول) وسباني نظيره في شتى الاقارار لكنه يخالفه
 ما يذكره الشارح عن الشرع بلاية ولكن المعتمد ما مشى عليه المصنف ثمة والوهبانية وأفتى به
 الخبير الرمي والحامدي في الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه ربا تقبل وأقره سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى فاغتمه (قوله قال لا تخولك على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بالمال احترازا
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانما لا ترد بالرد أما الثلاثة الاول فني
 البرازية قال لا تخولك عليك فردا مقوله ثم عاد الى نصه بدينه فهو عيبه ولا يطل الاقرار بالرق
 بالرد كما لا يطل بيجود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يطل بالرد والطلاق والعناق
 لا يطل بالرد لانهم ما سقطا بتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العناق فني شرح
 المحم من الولاء انه لا يرد فيه بالرد وأما الاقرار بالنسكاح فلم أره الا الآن وحاصل مسائل رد

أو استوفى - حقه (صدق
 في دعواه الزيادة لو) بين
 (موصولا والا) لان قوله
 جيباد مفسر فلا يحتمل
 التأويل بخلاف غيره
 لانه ظاهر أو نص فيحتمل
 التأويل ابن كمال (أقر
 بدين ثم ادعى أن بعضه
 قرض وبعضه ربا) وبرهن
 عليه (قبل) برهانه قضية
 عن علاء الدين وسيجي في
 الاقرار (قال لا تخولك على
 ألف) درهم

الاقرار بالمال انه لا يتخلو اما ان يردده مطافاً أو يرد الجبهة التي عينه المقر ويحولها الى أخرى أو
 يردده لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما ما اماناً فوجب
 المال كقوله له ألم يدل قرض فقال بديل غصب والابان كان بينهما ما اماناً فبطل كقوله عن عبد
 لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقة في الجبهة أو كذبه عند
 الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لي قط اكنهم الفلان فان
 صدقة فلان تحول اليه والافلاوان كان بطلاً أو عتاقاً أو ولاءاً أو نكاحاً أو وقفاً أو نسباً أو
 رقيقاً لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد برد المقر له الا في هذه قال في المنية وان كان بينهما ما اماناً فان
 قال المدعي عليه عن عبد باعنيته الا اني لم أقبضه وقال المدعي بطل قرض أو غصب فان لم يكن
 العبد في يد المدعي بان أقر المدعي عليه ببيع عبد لا بعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقة المدعي
 في الجبهة أو كذبه ولا يصح في قوله لم أقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين
 عبد افان صدقة المدعي يؤمر باخذها وتسلم العبد في المقر كذا اذا قال العبد له ولكن هذه
 الالف عليه من غير ثمن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر
 من يدل قرض أو غصب فاقول للمقر مع عينه بالله ما هذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد اه
 وانما قلت عبارة المنية لان في عبارة البحر اختصاراً كاتمه عليه سيدي الوالد (قوله فرد المقر
 له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء أو قال هي لك أو هي افلان اه فتح أي ولم يصح صدقة فلان والا
 فهو تحويل بحر وقيد برد المقر له لان المقر لو رد اقراره نفسه كأن أقرب قبض المبيع أو الثمن ثم
 قال لم أقبض وأراد تخليف الآخر انه أقبضه أو قال هذه افلان ثم قال هو لي وأراد تخليف فلان
 أو أقرب دين ثم قال كنت كاذباً لا يخلف المقر له في المسائل كلها عند أي حنية لأنه متناقض كقوله
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تخليفه لم يخلف وعند أبي يوسف يخلف للعادة
 وسواء في مسائل شتى آخر الكتاب ان الفتوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارجهم لكن
 اختلافوا فيما اذا ادعاه وارث المقر على قواين ولم يرجع في البرازية منهم ما شيا قال الصدر الشهيد
 الرأي في التخليف للقاضي وفسره في فتح القدير بان يجتهد في خصوص الوقائع فان غلب على
 ظنه انه لم يقبض حين أقر بحاله الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يخلفه وهذا انما هو
 في المتفرس في الاختصاص اه بحر (قوله ثم صدقة) قيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قيل
 الاقرار أولاً ثم رده لم يرتد وكذا الابراء عن الدين رهبة لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على
 رجل فقبضه ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد وقالوا ان الابراء يرتد بالرد الا فيما اذا قال
 المدينون أبرئني فابراه فانه لا يرتد وكذا الابراء الكفيل لا يرتد بالرد بحر لكن قال سيدي وفي
 البرازية الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد
 ولاية على نفسه وليس لغيره ان يجهه ولكن لا بد ان لا ية لصيانة نفسه عن المنة وفي
 المتارخانية نقل عن الكافي والمالك يفتي للمتره بل ان تصديق وقبول ولكن يبطل برده اه
 قلت ٣ ويستثنى الابراء عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول لا يبطل (قوله في
 مجلسه) قيد به ليعلم ما اذا لم يكن في مجلسه بالاولى اه ح قال في المنع بان قال كان لي عليك
 في مكانه أو بعده (قوله فلا شيء عليه للمقر له الخ) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني

(فرد) المقر له (ثم صدقة)
 في مجلسه (فلا شيء عليه)
 للمقر له لا يجبه

٣ قوله ويستثنى أي من
 قوله -م الابراء لا يتوقف
 على القبول اه منه

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانياً الزمه الألف استحبنا
 كما في الهداية وعامة شروحاتها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف تقبل
 حجته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدية واستشكك في الجهر أيضاً ونقل خلافه
 عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فردم المقر له ثم قال هو عبدى وقال
 المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لا تر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال
 الآخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما في الهداية من انه لا بد من
 الحجة فانه ينفى صماع الدعوى اه أقول وهذا وجوه ظاهر دون ما في الشارح ويمكن
 أن يحصل على ما إذا كان الردياننى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو لقان فتزول مخالفته
 للبرازية قال في البحر وهذا بخلاف ما إذا قال اشترت وانكر له أن يصدقه لان أحد المتعاقدين
 لا يتقدم بالفسخ كما لا يتقدم بالعقد والمعنى انه حقه ما بقي العقد فعمل التصديق أما المقر له
 فيتمرد برد الاقرار فاقترقا كذا في الهداية ونافضة في الكافي بأنه ذكرهنا ان أحد المتعاقدين
 لا يتقدم بالفسخ وفي مسئلة التجاحد قال ولانه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا
 البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقدم عليه في فتح القدير بقوله بعده
 وهو صحيح يقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يمتنع ان له ان يفسخ ويستمتع
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه واجاب عنه في العناية بأنه لا منافضة لانه انما حكم اولا
 بكونه فسخاً من جهته لا مطلقاً ولان كلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثاني فيما
 اذا لم يتركها لكن قال سيدى الوالد في نسخة الخاتمة عن الحواشي البعقونية قال صاحب
 الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين
 لا يتقدم بالفسخ فيما اذا كان الآخر على العقد معترفاً به كما اذا قال أحدهما اشترت وانكر
 الآخر لا يكون انكاره فسخاً للعقد لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشترت وفي هذا
 الجارية وانكر فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانفراده على العقد
 فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولانه لما تعذر الى آخره كون مجرد
 استئلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلاً لاستقلال الحل الوطء بدون اعتبار كون
 انكار المشتري فسخاً من جانب حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ أيضاً
 ويدل على هذا قول سدر الشريعة في تقرير حل الوطء لاسيما اذا جحد المشتري الخ كما لا يخفى بل
 غاية ما يمكن في التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق استبعاد البائع بالفسخ لضرورة تعذر
 استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستتبع به
 قراده من قوله هذا لان أحد المتعاقدين لا يتقدم بالفسخ الخ لعدم الانفرد عند عدم الضرورة
 فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو اقراراً ثانياً) الاولى ثان ويكون صفقة
 للاقرار فانه نكرة (قوله وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينفرد برد
 الاقرار بخلاف ما اذا قال اشترت وانكر فان له ان يصدقه لان أحد المتعاقدين لا يتقدم
 بالفسخ كما لا يتقدم بالعقد اه ح وفي البحر الحاصل ان كل شيء يكون له ما يجبه اذا رجع
 المنكر الى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل

أو اقراراً ثانياً وكذا الحكم
 في كل ما فيه الحق لواحد

(ومن ادعى على آخر مالا
فقال) المدعى عليه
(ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على) أنه
عليه (الف وبرهن)
المدعى عليه (على القضاء)
أي الإيفاء (أو الإبراء ولو
بعد القضاء) أي الحكم
بالمال إذا دفع بعد قضاء
القاضي صحيح إلا في المسئلة
الخمسية كما سيحكي

مطلب
حادثة الفتوى

مطلب
بيان وجه تسمية الخمسة
وبیان اقوالها

شيء يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده اه أي لا ينفعه
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار تقدم الكلام عليه اوضحها (قوله ما كان
لك) انظر لولم يذكّر لفظ كان وانظر ما سنذكره قريبا عند واقعة معروفة فانه يفيد الفرق بين
الماضي والحال أقول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذ لو لم يذكره لمتناقض لأن نفي الحال
لا يفيد نفي الماضي تأمل (قوله قط) قال في الجور لا فرق بين ان يبرأ كذا النفي بكامة قط أولا اه
فيه يكون القيد بما اتفقا عليه اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف
له عليه فافهم وفي بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أي الإيفاء قيد بدعوى
الإيفاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام المينة على الإيفاء بعد الاقرار تقبل لعدم
التناقض وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزنة المفتين بجر أقول ينبغي
تقديم قوله اذ لو ادعاه بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار باقظ له على بدون كان والا فلا تناقض
كما هو ظاهر تأمل وقوله وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار أي حصول الإيفاء قبل تقبل طرف
للإيفاء لا الادعى بقي ما اذا ادعى إيفاء البعض وهي حادثة الفتوى قال في مجموع التوازل ادعى
عليه شيئا فاجاب قائلا لا شيء بالدفع فقبل أعلى الإيفاء أو الإبراء فقال على كليهما يسمع قوله
ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأتني عن البعض أو قال أبرأتني عن الكل ليكن لما انكر
أوفيته اه قال في الجور ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله
ولو بعد القضاء) أي قضاء القاضي يلزم المال على المذكر (قوله إلا في المسئلة الخمسة)
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما في الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المدعى
وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه ان كان صالحا
فيكما قال الامام وان معروفا بالميل لم تندفع عنه الثالث قول محمد بن الشهور اذا قالوا
نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي البرازية تعويل
الأئمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكّر في شيء من
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه
واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول ابن أبي شبرمة انه لا تندفع
عنه مطلقا الخامس قول ابن أبي ايلي تندفع بدون بينة وقامه في الجور بان ان شاء الله تعالى
في الدعوى اولان صورها خمسة ودعيه واجارة واعارة وزهن وغصب كأودعني فلان أو
اعارني أو أجزني أو أرتبته أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من اربعة من فلان
وهذا الكرم معاملة منه قال في الجور اعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما
قدمناه من ان القاضي لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع بالادعاء ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من الكل فافهم قال السيد الجوى أقول يرد عليه ما في الدرر من باب دعوى النسب
برهن أنه ابن عمه لا ييه وأمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به كان
دفعاً قبل القضاء لا بعده لما كرهه بالقضاء بخلاف الثاني اه فينبغي ان يخص هذه المسئلة
من الحكمية وحينئذ لا وجه لقوله إلا في المسئلة الخمسة اه تأمل (قوله كما سيحكي) أي في فصل

دفع الدعاوى من كلب الدعوى حلي (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدي الوالد في تنقيحه في جواب سؤل الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعى من توفية اشراطها الشرعية لا تنقض ولا تعاد ٢ أقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه او لا ما لوجاه دفع صحيح أو جاء بيمينه بعد عجزه عنها فانهم اتفهم دعواه قال شايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة اليمينه يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتائج حكمه ثم برهن ذواله على النتائج بحكمه به اه فاذا كان هذا في يمينه مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل يمينه ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له عن اليمينه فكيف يمينه غير مثبتة لان عن اغنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذا القضاء للمدعى عليه عند عدم يمينه خارج قضاء ترك لاقضاء استحقاق فتقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا يمينه معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقيم يمينه ولم يأت بدفع شرعى وقد دفع أولا لعدم اقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع عما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجاعا وفي البرازية لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله ٤ أو يقضى عليه بالدية فيبرهن على نتائجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مذهبنا اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده أيضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل ٥ فهو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شراء بختيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلا يحل هذا يبطل الحكم بالخيار يشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا الشك يدفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي ان يكون هذا مبنيا على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بانه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقيده بما ذكر وقد ذكروا القوانين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه لا مريب عندي وأقره في نور العين أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أيده بمسئلة في الجامع وهي لو أقرانه له كذا قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشترطه بعد اقراره ولان اليمينه على العقد المبهم تقيده الملك للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لي لان ليس اننى الحال ولم يكن لي انقيده في الماضي كما في التنازع خاتمة قال في الدرر برهن على قول المدعى أنا مبطل في الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لي عليه نتي صح الدفع اه ومنه في العمادية وفيما ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه انك أقررت في حال جوار اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك باليمينه تسمع وتدفع دعواه وان كان يحل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لخصومة وسيجب في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى أنا مبطل في الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لي عليه نتي صح الدفع الى آخره وذكره في الدرر قبيل الاقرار

٢ مطلب

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لا تنقض الاقاعدة

٣ مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه اه منه

٥ مطلب

أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبهم أى اى الذى لم يورخ اه منه

انه يدعى عليه بسبب الاقرار لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه
 لو ادعى رجلا على رجل مالا وقضى به له مدعى باليمين ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت
 يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ما لي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا
 قال لم يكن ما لي وهذا لان قوله ليس ما لي يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاؤه
 من الاصل بخلاف قوله لم يكن ما لي فلو ادعى زيد على عمرو مالا فأنكر عمرو ودعواه ثم ان زيدا
 أثبت مدعاه وحكم الحياكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعواك
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى يمينه شرعية واثبت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستشراء) أي طلب شراء مني وفيه فوائد جمة تأتي
 (قوله ان لم يصالحه) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على
 آخر مالا قال في المنع وهذا اذا لم يصالح اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايقاف أو
 الاجراء لم يسمع برهانه على الايقاف اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصالح لسكوته
 عنه والاصل الهدم اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايقاف أو الاجراء لم يسمع دعواه
 كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايقاف ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الايقاف كما في
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالشركة ثم ادعاه يتابعه عليه تسمع
 وعلى القاب لان مال الشراكة ينقلب ديناً بالبحر والدين لا يتقلب أمانة ولا شركة ~~هكذا~~
 في البرازية ومن مسائل دعوى الايقاف ما في المحيط من المسئلة المضممة ادعى على آخر مائتي
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت باليمين ثم برهن المدعى عليه انه
 أوفاه الخمسين لا تسمع حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان في مائة وخمسين خمسين (قوله
 قبل برهانه على الايقاف) ولا يكون صلحه مبطل لدعوى الايقاف لان غير الحق قد يقضى
 دفعا للخصومة أو كانه لم يجب دبره بالصلح ثم رجعا فاقامه فلا يكون اقدمه على الصلح
 اقرارا بخلاف الاولى تأمل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ايقاف البعض
 فهدم صارت حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تأمل (قوله وقيل لا وعليه
 الفتوى) قال في البحر ولا يتأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فذمه غير مشغولة
 بشيء في زعمه فأتى تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرمي مع زيادة وهي قوله
 أو نقول يجعل تصديقه على الانكسار ردا لما اقربه المدعى وهو مما يرد تديارا انتهى
 (قوله وكما في المنع) من كلام صاحب المنع وهو جواب اتوقف البحر في عدم السقوط
 وحينئذ فيحتاج للمقاصة صريحا لا ضمنا أو أن يصده في الكل ~~هكذا~~ وجه القول
 الاول يظهر لي لان السقوط يكتفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فأتى تقع
 المقاصة فله أن يطالبه بثلاثمائة (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على
 شيء قط (قوله كما رأيتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة أو لا أخذ
 ولا عطاء أو ما اجعت معك في مكان كافي فتح القدير بحر (قوله لا يقبل) أي برهانه على

في فصل الاستشراء (كما)
 يقبل (لو ادعى القصاص
 على آخر فأنكر) المدعى
 عليه (فبرهن المدعى) على
 القصاص (ثم برهن المدعى
 عليه على الفتوى أو) على
 الصلح عنه على مال وكذا
 في دعوى الرق (بان ادعى
 عبودية شخص فأنكر
 فبرهن المدعى ثم برهن
 العبد ان المدعى أعقبه)

يقبل ان لم يصالحه ولو ادعى
 الايقاف ثم صالحه قبل
 برهانه على الايقاف بحصر
 وفيه برهن ان له أربع مائة
 ثم أقران عليه المذكر ثلثمائة
 سقط عن المذكر ثلثمائة
 وقيل لا وعليه الفتوى
 ملقط وكأنه لما كان
 المدعى عليه جاحدا فذمه
 غير مشغولة في زعمه فأتى
 تقع المقاصة والله تعالى
 أعلم (وارزاد) كلة (ولا
 أعرفك ونحوه) كما رأيتك
 (لا) يقبل

القضاء أو الإبراء (قوله أنه عذر التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة ذكره أصحابنا (قوله لأن المحجب) من الرجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقربة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يراه كل أحد لعظمته (قوله بالشغب على يابه) الشغب بالسكون وقيل يحرك تهيج الشر قاموس (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فروع هذا على ذلك القول أي التقييد بالمحجب في النهاية تبعاً لاضيقان وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحد مدعى من لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجره أقول وبوجه من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كما في الخواشي الخيرية وهي ادعى أن مورثه اشترى منك ثوباً بكذا اقبضه منه كذا وبقي كذا فأجاب بأن مورثي لم يشتر منك ثوباً ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه يقبل بلا شك لأنه لا يصح جوابه الأعلى نفي العلم اهـ (قوله نعم لو ادعى الخ) هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره وإذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئاً أي الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دافعه وغير دافعه في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القيمة المدعى عليه قال له مدعى لا عرفك فلما ثبت الحق باليمين ادعى الإيصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اهـ قال في البحر لأن المتناقض هو الذي يجمع بين كلاميه وهذا لم يجمع وأما هذا فلو صدقه المدعى هيأنا لم يكن متناقضاً ذكره القموني اهـ وعما فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه يظهر أن قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى باسقاط عليه لأن يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه والدفع تأمل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدسي حيث قال وقالوا فمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض إذا ادعى اقرار المدعى بذلك فيقبل لأن التناقض لا يمنع صحة الاقرار وعمله ما عمل به البحر وأجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي أن من ادعى عليه الدين فدفعه إلى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بقاء الأخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لأن تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اهـ وقد علمت ما إذا صدق المدعى وبكى صاحب السكاف قبول اليمين على الإبراء في فصل المحجب والخبرة باتفاق الروايات لأن الإبراء يتحقق بالامعة لكن عبر عنه صاحب البحر والعين بقيل (قوله بالوصول أو الإيصال) بأن ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو وصله وبرهن (قوله لأن التناقض) أي من الغريم (قوله لا يمنع صحة الاقرار) أي اقرار الدائن بالدفع اليه إذا قامت قرينة قوية كإيادهم من سيادهم (قوله ثم جده صح) أي بحدوده ومعنى صحة بحدوده أنه لا يكون متناقضاً ولا تسمع اليمين بأقراره السابق وقوله ان البيع عقد متحقق منيجاب وقبول صادرين منهما فكيف صح بحدوده ط (قوله لا يمنع باطل) هذا إنما يظهر إذا أقر ببيع عبده بلائق والفرض الاطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يتخاف أن البيع لا يكون الا بئق لأن الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لأنه مبادلة مال بمال فلا قبل بصحة الاقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله لأن الاقرار بالبيع الخ)

مطلب
جواب حادثة الفتوى

مطلب
حادثة اذن لمدونه في دفعه
لاخيه الخ

لتمهذ التوفيق وقيل
يقبل لأن المحجب أو المخدرة
قد يتأذى بالشغب على يابه
فبإمرار رضاء الخلف ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان
من يعمل بنفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى
عليه بالوصول أو الإيصال
صح درر في آخر الدعوى
لأن التناقض لا يمنع صحة
الاقرار (أقر ببيع عبده)
من فلان (ثم جده صح)
لأن الاقرار بالبيع بلائق
باطل اقرار بزانية

فيه ما تقدم آتيا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الا ان يجعل على انه
اقرار بالبيع بلا مال تأمل قال في المبسوط شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم
يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن
الثمن مسبقا وان قالوا فاعندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى
القضاء بالمال للمدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهى **حكم** العقد باستيفاء الثمن وفي مجمع
الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يسمي الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه
وقبض الثمن **ا** وقال في الخلاصة شهدا على البيع بلا ثمن ان شهدوا على قبض
الثمن تقبل وكذلك لو بين أحدهما وسكت الآخر **ا** نور العين في أوائل النصل السادس
وسمي في الكلام على ذلك متوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى
(قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه **ا** ح أي لان باع قد استوفى
معه ماله لانه يتعدى بنفسه ومن قد عداه المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره
لرفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تأمل (قوله عينا) أي قديما يوجب الرد
(قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على الفسخ بقبل لان الانكسار فسخ منح (قوله أي
المشتري) لو رجع الضمير الى البائع كان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع
غالبان يقول بعثتك وانما برى من الرد مما فيه من العيوب نعم البراءة يكون من المشتري ط
(قوله لم تقبل بينة البائع) أي للتناقض اذ شرط البراءة من العيوب نصرف في العقد بتغييره
عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال واذا بطل
التوفيق ظهر التناقض (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة بتغيير العقد من اقتضاء وصف
السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تتصور وقد انكره
فيكون مناقضا واستشكل بانه يغني ان تقبل البيعة فيها وفاقا خلافا لفر لانه صار مكذبا شرعا
ببيعة المدعي فلو انكره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كما في الكفالة من ان رجلا لو برهن
ان له على الغائب القاه هذا كفيله بامر يرجع الكفيل على الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا
لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلو بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بادائه ثمة حكم
بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البيعة فانما على كفالته لثبوتها أولا وهما الحكم بالشراء
ليس بحكم بالبراءة والا يشاء فلا بد من الدعوى فيبطله التناقض فاقرقا ويمكن بان يرد بان انكاره
لما لم يرد بالعدم لما لا يتحقق التناقض لعدم انكار البيع والشراء فينبغي ان يصح الدعوى على
أصل قال في العدة ٢ انكر البيع فبرهن عليه المشتري قاضي البائع اقالة يسمع هذا الدفع ولولم
يدع اقالة وان كان ادعى ايضاً الثمن أو البراءة اختلف المتأخرون **ا** وقد يجاب بان المقر انما
يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلتنا لم يقض بالبيع حتى تنافض
الخصم فلم يكن مكذبا شرعا بمجرد قال ط وفيه نظر **ا** وكذا نظره الرمي قال سيدي الوالد
رحمه الله تعالى أي تفسيره للتظهير فان القضاء بالشراء اقضاء بالبيع فإدعى قوله لم يقض القاضي
بالبيع (وأقول) ٣ الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المثل
وفي غير هذه المسئلة وهو ان الكفيل لما التيقن زعمه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كفيل لم يسمع

مطلب
لو شهدا على البيع وقبض
الثمن تقبل وان لم يسموه

(ادعى على آخر انه
باعه أمته) منه (فقال)
الآخر (لم ابعها منك
قط فبرهن) المدعي (على
الشراء) منه (فوجد
المدعي (بها عينا) واراد
ردها (فبرهن البائع انه)
أي المشتري (برئ اليه من
كل عيب بها لم تقبل) فيسنة
البائع للتناقض

٢ اسم كذب وهو عدة
الفتاوى **ا** منه

مطلب
انكر البيع فأنفته المشتري
واراد الرد بالعيب قاضي
البائع البراءة عن عيب
لا يقبل للتناقض

مطلب
انكر البيع فأنفته المشتري
قاضي البائع الاقالة نسمع

مطلب
الجواب النافع عن اشكال
جامع الفصولين

في إعادة زعمه ولم يرتفع البيضة بل رضى بوجوبها حتى جعله مبيعاً لدعواه الرجوع على الاصيل
واما المانع في مسئلة تناقض مدعى في اعادته ما آل زعمه وهو برأه ذمته بعد التناقض بالعدم
بعدم خلافه واراد انقض ما اثبتته البيضة وهو عدم برأه ذمته فهو ذافوق واضح حتى وكذا
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعقد الذي اثبتته الخصم بالبيضة فبعدمه تقرير وجوبها وهي
المقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخره اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما
اقام المدعى البيضة على الشراء ادعى المدعى عليه انه ردّها عليه يعني اقالها ايسمع هذا الدفع
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراء عبده فذكر فيه من عليه فادعى عليه انه ردّه عليه بالعبث تسمع
لانه صار مذكراً في انكاره المبيع فارتفع التناقض بتكذيب الشرع كما ارتفع بتكذيب مدعى
الخصم اه فاحفظه فانه يقع في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق
ببيع وكيله) أى وكيل البائع فقوله أو لأم ابها من كقط أى مباشرة وقوله انه برئ اليه من
كل عيب أى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكّل (قوله وابرائه عن العيب) من اضافة المصدر
الى المفعول وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير
لو كيله وهو المقهور من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة سموقند) ٣ أى من جنس مسئلة
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه
لان عقد النكاح الاب فيه سهف ولا تطهقه عهد بخلاف بيع الوكيل وأيضا الظاهر هنا ظاهري أنه
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في انه حاضر وقت البراءة فافهم اسرار المسائل ولا تكن ممن
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيه نذكره في المقولة الآتية عن الجبر ولو قال لانكاح يفي
وبينك الى آخر ما ذكره عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة
(قوله فانكر) ٤ أى بان قال لانكاح بيننا كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة
فانكر الزوج النكاح أصلاً اه قال في الجبر ولو قال لانكاح بيني وبينك فلما برهنت على
لانكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته اه أى لأن نفي الحال لا يلزم منه نفي الماضي فلم يوجد
تناقض أصلاً لكن يعكز عليه قول الشارح لاحتمال أنه تزوجه أبوه الخ وظاهر أنه تعليل
بخلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط اه أو قال لم تزوجه ما قط والباقي بحاله
فمقتضى ما مر في مسئلة العيب على ظاهر الرواية ينبغي أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل
بينته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البرائة عن العيب لانها اقراء بالمبيع فكذلك الخلع يقتضى
سابقة النكاح فمحقق التناقض اه سيدى الوالد بزيادة (قوله فبرهنت) أى على النكاح
(قوله تقبل) أى دعواه أى وبطالب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه تزوجه أبوه وهو صغير)
أى فانكاره النكاح يحمل على نفي مباشرة اياه وهو لا ينافى وقوعه بطريق الاجبار مثلاً
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صلح) قارىء معرب
والجمع أصله وصكاله وصاله اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتمل على شئ
واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله وقالوا آخره) بالرفع أى بطل آخر الصلح المشتمل
على أشياء اذا الاصل في الجمل الاستقلال والصلح يكتب للاستيثاق فلا انصرف الى الكل

٢ مطلب
ادعى شراء عبده فانكر
فانتهى فادعى المانع انه
رده عليه بالعبث يقبل

٣ مطلب
واقعة سموقند

وعن الثاني تقبل لا مكان
التوفيق ببيع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه
واقعة سموقند ادعت انه
نكحها بكذا وطالبته بالمهر
فانكر فبرهنت فادعى انه
خالفها على المهر تقبل
لاحتمال انه تزوجه أبوه وهو
صغير ولم يعلم خلاصة
(يبطل) جميع (صلح)
أى مكتوب (كتب ان
شاء الله في آخره) وقالوا
آخره فقط وهو استحسان
راجع على قوله فتح

٤ مطلب
قال لانكاح بيننا فبرهنت
فبرهن على الخلع يقال يقبل

٥ مطلب
لو قال لم تزوجه قط أو
لانكاح قط فبرهنت فبرهن
على الخلع يقال لا يقبل

مطلب

فائدة نظوية

مطلب

صك كتيب فيه يسع واجارة
واقرار وغير ذلك وكتب
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والانافى ما قبله

أى ان لم تفسر الجمل

بالقولية بل بقيت على

ما راد بها أولا وهى الجمل

فى الصك لوفعت المذابة

ببذكرة الاتفاق على

الرجوع للصك وبين ذكره

التسلاف فيما تقدم بين

الامام وصاحبيه لانه أولا

حكى الخلاف وثانيا حكى

الاتفاق فسلم ان تفسر

الجمل بالقولية لذلك اعمه

واتفقوا ان الفرجة كفاصل

السكوت وعلى انصرافه

للكل فى جمل عطفت بواو

واعقبست بشرط وأما

الاستثناء بالا واخوانها

فلا خير الاقرينة كاه

مائة درهم وخسون دينارا

الادرمه فلالاول استثناءنا

وأما الاستثناء بان شاء الله

بعد جملتين ايقاعيتين

فاليه ما اتفقا وبعد

طلاقين معلقين أو طلاق

معلق وعق معلق فاليهما

عند الثالث والاخير عطف

الثانى بولو بالعطف

كان مبطلاله فيكون ضد ما قصد له فيصرف الى ما يليه ضرورة كذا فى التبيين وله ان السكوت
يكون كشيء واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كفى الكلمات المعطوفة قال الامام
اذا كتب يسع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب فى آخره ان شاء الله تعالى بطل الكل قياسا لما
تقدم من أن الكل اشئ واحد بحكم العطف وعند أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط
استثناء (قوله ان الفرجة) أى على ان الفرجة فى الخط كالسكوت فى النطق فيكون الانشاء
راجعا الى ما بعد الفرجة اتفاقا كما يرجع فى السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أى
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل لكان أوضح (قوله فى جمل) ٢ أى قولية والانافى
٣ ما قبله وهو مسئلة كتب الصك كقوله امرأته طالق وعبدته حر وعليه المشى الى بيت الله تعالى
ان شاء الله تعالى قال فى البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل
متعاطفة بالواو كقوله عبدته حر وامرأته طالق وعليه المشى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ينصرف الى الكل فبطل الكل غشى أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كتب الصك من
عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة
وعليه يصح حمل الحادى ولذا كان قولهما ما استثنانا انا رجعا على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة ١١ وفى وكالة البزازية وعن الثامنى قال امرأته طالق وعبدته
حر وعليه المشى الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكلمة لان الجواب يتضمن إعادة
ما فى السؤال انتهى وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كتب الصك فكان عليه
أن يقول وعلى انصرافه للكل فى جمل قولية لم يكتب (قوله وأعقبست بشرط) أى سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به فى البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما سبأ
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أى الواقع لفظا أو
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعماقين وطلاقا وعقما (قوله فلا خير) أى اتفاقا
لقربه واتصاله وانقطاعه عما سواه كما علم فى آية رد شهادة المحدود فى القذف فان قوله تعالى
الا الذين تابوا ارجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا
فلو أقرعنا بين الشخصين واستثنى شيئا كان من الآخر مجزى وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب
بجملة متعاطفة متصلا بها فانه للكل ١٢ قال فى الحواشى السعدية لا يقال كيف خالف أبو
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك فى الاستثناء بالا وقوله
ان شاء الله تعالى بشرط شاع اطلاق الاستثناء عليه فى عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا
لقرينة) فيعمل بها الاول أو الثانى (قوله فلاول) ولو قال الادينار افلا الثانى (قوله ايقاعيتين)
أى مخبرتين ليس فيهما ما يتعلق بقرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح
(قوله وبعد طلاقين معلقين) نحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله
أو طلاق معلق أو عق معلق) نحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدته حر ان شاء الله تعالى
وأشار به الى أنه لا فرق بين الشيعيين من ينس واحد من جنسين والخلاف ههنا فى النطق
وأما فى الصك فهى المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهما معهما غاها فى الايقاعيتين وأما
فى المعلقين فعمد معه وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بالعطف) مفهوما قوله عطفت أى اذا

وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينها أى فى اللفظ أو فرجة
فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله
فلا خير اتفاقا) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوتة نحو) اذا كان فيه
ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار فالتى وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصده
أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار
فالتى طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى اليمين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو
قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله أسأت بعد موته)
أى وقدمات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وفات ورثته قبله) أى أسأت قبل موته
بالميراث لها (قوله صدقوا) أى بلا غير الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد موته فيحلفون على
عدم العلم (قوله تحكيم الحال) أى استصحاب الظاهر الحال فان سبب الحرمان ثابت فى الحال
فثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب الحكم بقاء أمر محقق لم يظن عدمه وسرور ابن نجيم
نقار يعمد فى الاشهاد والنظر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب التحالف فى بجره
(قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وانما الذى فيه
قوله بعد كما فى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبه فيها كون القول للورثة فيها ما واد بقوله
كما يحكم الحال فى مسألة بريان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر
فى بريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء
جاريا فى الحال حكمه بانيه جار من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الابرة وان لم يجر
حكمه بانها لانقطاع كما فى الثانية فان قلت بريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت
يمكن ان يقال ان الاقدام على العقد اقرار بالجرىان فكان الاقرار ثابتا واستحقاقه من كل وجه
فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الا بوجوب اقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق
فاذا لم يستحق به هذا التحكيم يصير دافعا به وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق
ثابتا بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيم له بجهة الاستحقاقه
ما فى ذمته من الابرة قلت يمكن ان يجاب بان كون الاقدام على العقد اقرار انما هو بجهة
غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهدة فيكون عدم الجريان تحكما للدفع
عنه لا للاستحقاق (قوله بريان الخ) لا وجه لتخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان
الاولى - ذمه (قوله الطاحونة) أى المستأجر اذا قال المستأجر لم أتمكن من الانتفاع
به لعدم جريان مائى وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به
فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل
هذه امة فوض بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه
استدل بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت
العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا
لاموجبا بعقوبة (قوله كما فى مسلم الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع
الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلوابقى المصنف من غير زيادة مسألة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلا خير
اتفاقا وعطفه بعد سكوتة
فلا خير اتفاقا
على نفسه وعظمته فى
البحر (ما ن ذى فقالت
عروسه أسأت بعد موته
فالتى ورثته قبله صدقوا)
كما فى الحال (كما)
يحكم الحال (فى مسألة)
جريان (ماء الطاحونة)
ثم الحال انما تصلح بجهة
الدفع لا للاستحقاق (كما فى
مسلم ما ن فقالت عروسه
الذمية)

سبى الوالد وهو غنيل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هنا أيضا ما سياتى
ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه
اما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم بظاهر الحدوث أيضا (قوله فآثرته) بصيغة المضارع
(قوله لان الحادث الخ) أى وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجبا
لاستحقاقها الارث وكان الاولى لشارح التعليق بالعللة السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعليلا لما
تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقرب ما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان
مات رجل له أبوان ذميان وولد مسلم فقالا مات ابنا كافر أو قال ولده المسلم مات مسلما فالمراث
للولد دون الابوين وكذا لو مات امرأة مسلمة مات زوجها مسلما وقال أولاده الكفار كافر
وصديق المرأة أخو الميت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأة أو الاخ دون الاولاد قال صاحب البحر
ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل تكفى دعوة المرأة انه مات مسلما وتبعه المقدسى لكن استظهر
فيه سبى الوالدان تصديق الاخ شرط لارثته مشاركاله لانه لو كذبها يكون معترفان
ولم يوارثه فوجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة أيضا وليس
كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعى) مراده بالابن من يرث بكل حال
فالبيت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقة ولا وارث له غيره وهو يدعيه
فالقاضى يتألفى فى ذلك والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن لانه وارث
على كل حال وكل من يرث فى حال دون حال فهو كالاخ بجر مع زيادة ثم اذا تانى ان حضر وارث
آخر دفع المال اليه لانه خلف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدعى ما أقرب به لكن بكفيل ثقة
وان لم يجد كفيلا أعطاه المال وضعفه ان كان ثقة حتى لا يملك أمانة وان كان غير ثقة تلوم
القاضى حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال ويضعفه ولم يبق مدة
التلوم بشئ بل موكول الى رأى القاضى وهذا أشبه بابى حنيفة وعندهم امقدر بحول هكذا
حكى الخلاف فى الخلاصة عن القاضية قال وعن أبى يوسف مقدّر بشهر (قوله لا وارث له
غيره) قبيح لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه شئ لا قبل التلوم ولا بعده
حتى يقيم المدعى بينة تقول لانه لم له وارث غيره ومثل اقرار المودع بما ذكر ما لو أقر ان الميت أقر
بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانهم أزواجه أو أنه مولى المولاة أو
الموصى له بالكل أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذا اليد أقرب بسبب ينفق ط وفي فتح
القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى انه ابنه أو أبوه أو
مولاه أعتقه أو كاتب امرأة وادعت أنها عمة الميت أو خاتمة أو بنت أخته وقال لا وارث له
غيرى وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه وصدقهما
ذو اليد وقال لا أدري للميت وارثا غيره أو لا لم يكن المدعى الوصية شئ من هذا الاقرار ويدفع
القاضى الى الاب والام والاخ ومولى العتاقة أو العمة أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد
اما عند الاجتماع فلا نزاع مدعى البتة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا حجه
مدعى الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا باقرار ذى اليد مدعى الاخوة أو البتة
أولى بعد ما يستحق الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن بينة على الزوجية

(أسأت قبل موته) فآثرته
(وقالوا بعده) فاقول
لهم لان الحادث يضاف
لا قرب أوقاته * (فرع)
وقع الاختلاف فى كفر
الميت واسلامه فاقول
لمدعى الاسلام بجر (قال
المودع) بالفتح (هذا ابن
مودعى) بالكسر (الميت
لا وارث له غيره

مطلب
مدة التلوم فى دفع المال
للاورث الذى أقرب به المودع

والوصية فان اهام اخذها اه بجر وفيه ومن دعوى الجمع وان كانت في يد زيد فجاء احد
 الزوجين فصدقه زيد بمزبوع باعطاء اقل النصيبين لا اكثرهما اه قيد بصدقه لانه لو برهن
 وقال لانه لم وارثا آخر فله اكثر ان نصيبين اتفقا كذا في شرع لابن مالك (قوله دفعها
 اليه وجوبا) لا قراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة
 كالوديعة ط (قوله كقوله هذا ابن دائني) والمسئلة بهما الهان قال لا وارث لسواه (قوله
 نيب الوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه أقر بقيام حق المودع وملكه
 بها الا ان فيكون اقرارا على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه أقر بملكه لما في
 يده من غير تبرر لملكه ما كان معين فيه للعمال وفي فصل الشراء وان أقر بزوال ملك المودع لم يكن
 لا يتقدم في حقه لانه لا يعلل باطل ما ملكه اقراره فصار كقاره بالوديعة بقبض الوديعة ط
 وتوضيح التوقييد به ان في المسئلة الاولى اقرار ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصار
 كما اذا أقر انه ملك الوارث وهو حي أمالة وفي هذه المسئلة فيه ابطال حق المودع في العين
 ان التامع يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان أقر ثانيا) سواء كان متصلا
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا ومنه فلا بان أقر لثاني في مجلس آخر جوى (قوله
 اذا كذبه الابن الاول) حكمه فهو مظاهر وهو ما اذا صدقه فيشتر كان (قوله لانه اقرارا على
 الغير) احصه الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفع الاول بلا فضاء) وهو المواب كما
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يعرف لابن الثاني شيئا باقراره لان استحقة فانه
 لم يثبت فلم يتحقق التامع * (تبيينه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لابل وديعة فلان أو قال غصبت
 من فلان فلان لابل من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الا نصف الاول فانه لفلان كان جائزا
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الا كرام من هذه الخنطة فانه لفلان اذا كانت الخنطة
 اكثر من الشعر كذا في الاصل لمولانا محمد رحمه الله من الدعوى اه ط عن البحر (قوله تركه
 فسمت بين الورثة) أي سواء كانوا من يحجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع
 القصولين راجعا الى الاصل الوارث لو كان محجرا بغيره يكحد وجدة وأخت لا يعطى
 شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد ان يثبت ذلك في وجه جميع
 الورثة الحاضرين أو يشهدا ثم لا يعلمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا
 وعند ابن أبي ليلى لانهم ما جازفا ولما لعرف فان مراد الناس به لانه لم وارثا غيره وهذه
 شهادة على انني فقبلت لما سمعت من انه تقبل على الشرط ولو نسيارهما كذلك لغيرهما على شرط
 الارث ولو كان الوارث من لا يحجب بانه فلوشهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره أولا نعلمه
 بتلوم القاضى زمانا رجاء ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر بقض له بجميع الارث ولا يكمل
 عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره أولا نعلمه وعندهما يكمل فيه ما
 ومدة التلوم مفروضة الى رأى القاضى وقيل حول وقبل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد
 الزوجين لو اثبت الورثة ببينة ولم يثبت انه لا وارث له غاب برفعة بأي حنيفة فيحكم له ما
 باكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله ماله الربع وانها اثبت اه ملخصا وان

دفعها اليه) وجوبا كقوله
 هذا ابن دائني قيد بالوارث
 لانه لو أقر انه وصيه أو وكيله
 أو المثل تقي منه لم يدفعها
 (فان أقر) ثانيا (ابن آخر له
 لم يقبل) اقرارا (اذا كذبه)
 الابن (الاول) لانه اقرار
 على الغير ويضمن للثاني
 حظه ان دفع الاول بلا فضاء
 زيادى (تركة قسمت بين
 الورثة أو القراما بشهم ولم
 يتولوا نعلم)

تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يجب كالاخ أو من لا يجب كالابن كافي البرازية من
 العاشر في التسبب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مودنه ولم
 يذكروا عدد الورثة ولا قالوا له له وارثا فانه لا يقضى له وازيدوا عددهم ولو قالوا له وارثا
 غيره ما ذكروا كان من لا يجب فانه يقضى له القاضي ولا يمتنى ولا يكفل وان كان من يجب
 بحال ثاني ثم قضى وان شهد والله ابنه أو وارثه وانه مات وتركه يرثه ولم يقولوا له لم له وارثا
 غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقبيل بانفسه عند الامام خلافا له - ما وجدناه لاحد
 الزوجين أو فرأى اثنين عند أبي يوسف وعند محمد اقله - ما ٨١ وروى عن الامام انه قال في
 أخذ القليل من ذنبي احتياط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالبعض ابن أبي ليلى قاضي
 الكوفة وأوردناه مجتهدا والمجتهد ما جاوروا خطأ فلا وجه نسبته الى الظلم وقد قال الامام
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق
 في الواقع والجواب قاله في التلويح الخفي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل
 يكون مذهب ورار ما جاور الزايم عليه الا بدل الرسع وقد فعلى فلم يزل يفتق دليله الا ان يكون
 الدليل الموصلى الى الصواب ينافي خطأ المجتهدين فيمنه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه
 يعاتب وما فعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان
 طريق الصواب بين في زعم الطامع انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر -
 ما سبق في قبيل باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ اثنين) أي براءة ط لا والحق ثبوتها في
 في سائر الكتب سيدي قال ط وله في ما وقع له والذي يدي فيماد كرا وكلام المصنف في
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم اثنين امر ازسكوتهم وقولهم لا نعلم لم يكن لو انهم - اعند الامام
 وقال صاحبان يكنون في صورة لسكوت الا اذا قالوا لا نعلم لم يقدم المكفلة في اشافي ممتق
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفرع على غيرا من (قوله لم
 يذكروا) مسمى للمجهول من علف العيز والوال للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كقبيل
 ح قال في الدرر أي لم يؤخذ منه كقبيل بانفسه عند الامام وقال لا يؤخذ ٨١ وهذا ظاهر في انه
 على قوله ما يؤخذ كقبيل بالنفس ثم رآه لتاج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم يره في البحر
 فتوقف في انما بالمال وبالنفس ٨١ سيدي فانه - م واقعه على نفي التسكيب لان القاضي
 بعد تلوم كاذره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغاب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غيره له
 اتقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم بانفسه الشريك لمستحق معه بقدر الامكان كافي
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لا احتمال أن يكون له وارث أو غيرا آخر (قوله لجهالة
 المكفول له) علة اقوله لم يذكروا لان حق الحاضر ثابت قطعا وظاهر افلا يؤخر لاجل
 المودوم كذا قالوا (قوله وتلوم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة بينها
 لافي الدفع بعد القضاء والله على وجود ثلاثة تقدم - انما عن الصدر الشهيد وسيأتي نفي منها
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انما مضمومة الى رأى
 القاضي وقدرها الطحاوي يجوز وعلى عدم التقدير حتى يغاب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا
 غير له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذكر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ اثنين والشرح
 وعبرة لا رر وغيره لانه لم
 له وارثا أو غيرا لم يكن له
 خلافا لهما لجهالة المكفول
 له وتلوم القاضي مدة ثم
 يقضى ولو ثبت بالاقرار

بالدين وهو محترز قوله بشهود (قوله كفوا اتفاقا) يعني والخلاف فيما اذا ثبت الدين والارث
 بالشهادة ولم يقبل الشهود لان علم له وارثا غيرهم اما اذا ثبت بالاقرار فيؤخذ كقيل بالاتفاق
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لان علم له وارثا أو غيرهما غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقيل
 سواء كان وارثا يجب بحال أو لا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصور في الحاصل (قوله ادعى)
 قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهم ان الدار التي بيد كماله هي فبرهن على أحدهما
 فلو الدار في يده أحدهما بآثار فالحكم عليه حكم على الغائب اذا حدد الورثة ينصب خصمعا
 البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء على يد الحاضر على
 الحاضر ولو بيد أحدهما بآثار لا يكون الحكم على أحدهما حكم على الآخر اهـ (قوله ارثا)
 قديبه لانه لو شره لا يكون الحاضر خصمعا عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينقسم به
 اتفاق المشاع لانه يقسمه ويقرره لانه سيأتي في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم اذ لا بد
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغير أو موصى له (قوله جحدوا ويدعوا) أولم يجحد هذا
 التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ
 الكفيل في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
 الشبوت بالاقرار ولا كقيل فيه اتفاقا وبالبيئة وفيه الخلاف وحيفة مذسقة قوله جحدوا
 أولم يجحد اهـ ط واجب عنه سميدي الوالد بان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به
 الى الخلاف فافهم (أقول) عبارة الهداية والمجمع والبحر وغيرهما سوى عبارة المصنف
 وهي عبارة من الدرر وكانهم تساهلوا في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفاقية وهي أخذ المدعى
 النصف اذا برهن ومسئله خلافيه وهي ترك الباقي مع ذي اليد مطلقا وأشار الى الخلاف
 بالتعميم بقوله جحدوا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر ان المدعى
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذي اليد عند الامام وعندهما ينزع منه أي ويجعل في يده أمين
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لومة راي نزع الباقي منه أيضا (قوله خلافا لهما) أي في صورة الجحد
 حيث قال ان جحدوا اليد يؤخذ منه ويجعل في يده أمين لخيماته بجحوده والترك في يده فلا
 نظري تركه في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يده اليد لا لقوله بلا كقيل فانه لا خلاف
 فيه وله ان الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بخصم كما
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه غيره لا يتزعمه منه بآخيه وقد ارتفع بجحوده بقضاء القاضي
 بالكل بحر (قوله خصمعا للميت) الاوضح عن الميت (قوله حتى تقضى منها ديونه) وتنفذ
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصمعا) أي عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشروط
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول ~~كون~~ كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان
 يصدق الغائب انما ارث عن الميت العين كافي البحر والجوى (قوله مبسوط في البحر) ليس
 جميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه أحكام ونصه * (تقييدات) * (الاول)
 انما ينصب الحاضر الذي في يده العين خصمعا عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
 والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينصب

كفوا اتفاقا ولو قال
 الشهود ذلك لا اتفاقا
 (ادعى) على آخر (دارا
 لنفسه ولا غيره الغائب)
 ارثا (وبرهن عليه) على
 ما ادعاه (أخذ) المدعى
 (نصف المدعى) مشاعا
 (ترك باقية في يده اليد
 بلا كقيل جحد) ذو اليد
 (دعوا) أولم يجحد خلافا
 لهما وقولهما استحسان
 نهاية ولا تعاد البيئة ولا
 القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تنصب أحد الورثة
 خصمعا للميت حتى تقضى
 منها ديونه ثم انما يكون
 خصمعا بشروط تسعة
 مبسوط في البحر

الحاضر خصمه عنده كره العتاي عن مشايختنا وفي جامع القسولين من السابيع والعشرين
ولو ادع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما
اذ ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي لو كان العين يده بخلاف الاجنبي اه (أقول)
فقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فمدعى عليه فلا يتعدى القضاء عليه
إلى غيره بان تكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون الشر يك الغائب مقضيا عليه سيدي الوالد
(الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق أن العين ميراث بينه وبين
الحاضر امالو أنكر الارث وادعى انه اشترها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على
الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بينته فالخاصل انه انما ينتصب خصما عن الباقي
بشأنه شروط كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما الارث
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به امالو ادعى
حصته فقط وقضى بهم فلا يثبت حق الباقي (الرابع) ادعى بتمام المال ذوا اليد انه ملكي ورثته
من أبي فلو قضى عليه أي على ذى اليد أي يبرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها
في يده غير مقسومة فليس لأحدهم أن يدعيه بجهة الارث اذ صار مورثهم مقضيا عليه فلو
ادعاه أحد هم ملكا مطلقا قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذوا اليد ملكا مطلقا
لا ارثا لان نصيب الورثة مقضيا عليهم فلم يأخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذا
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة بكارا غيبا وصغارا نصب القاضي وكيله عن الصغير
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه عما في يدها حاضر ثم
يرجع الحاضر على الغائب بخصته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر أي على العلم
وان لم يكن للميت تركه (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركه (التاسع)
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيلاً للدعوى كفاي أدب
القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعي
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويعلق في ذلك ما علك السلطان لانه فوض اليه ما علك
وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في
الارض وكذلك المقاطع المسمى بلغتهم تيمارياتأمل هذا وسئل شيخنا ابن الحانوق عن هذه
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين هنا اه (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في
اتصاف أحد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصما فيم عليه قال في
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيم عليه مطلقا ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها
في يده ليعلم كون قضاء على الكل وان كان البعض في يده فذلك بده كاصبر حبه في الجامع الكبير
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونهما كلها في يده في دعوى الدين أيضا
وصبر ح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره سيوا وفي حاشية أبي السعود
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب

وكيل بيت المال ليس بخصم
الا اذا وكله السلطان في ان
يدعى ويدعي عليه لا بالجمع
والحفظ

(قوله والعين) حيث لا ينته ب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين لا إذا كانت في يده وأما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وإن لم يكن في يده غير تركه لأن حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم أنه لو قد علمت أن ذلك فيما إذا كان الوارث مدعى عليه وأما إذا كان هو المدعى ارث العين على ذي اليد فان أثبت كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة إذا ادعاه ارثاله وإلهم وإن لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء امتنع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاد الطحاوي عن أبي السعد (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقيه في يد ذي اليد رقبيل يوضع عند عدل إلى حقه ورصاحبه وفي الجوى ولو كانت الدعوى في منفعة قول رقبيل يؤخذ منه اتفاقا لا تباح المنفعة إلى الحفظ والتزع من يده بأغ في الحفظ كي لا يملكه أما العقار فحفظ ينقسم وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر ما اجتمع على الحفظ والترك في يده بأغ فيه لان المال بيد المضمين أشد حفظا وبالا نكار صار ضامنا ولو وضع عنده عدل كان أمينا كذا في الكافي والفتح وغيرهما وباحت العلامة المتقدم بان التزع من يد الخائن أبلغ في الحفظ باحتمال هروبه وتحويله بوجه ما فليست تأمل اه (قوله ومثله في البحر) فانه - كي مقابل الاتفاق رقبيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أي المنقول لومة قرأى كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجزعه وأعلى عدم أخذه لومة را وليس كذلك فان الحكم فيهما واحد كما علم مما سبق (قوله أوصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي اقلان أو سمي فهو وصية جائزة وقيل بالوصية لانه لو قال ثلث مالي وقت ولم يزد قال في البرزلية من الومايان كان له درهم أو دينارين بقوله باطل وان ضامنا صار وقفه على الفقراء ولو قال ثلث مالي لله تعالى الوصية باطلة عندهما وعند سماعي يصرف إلى وجوه البر ولو صرح به إلى سراج المجدد يجوز ولو قال ثلث مالي في سبيل الله فهو لغزو فان اعطاه حاجته طعما جاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شيء) وهل تدخل الديون في الوصية في الخاتمة لا وكلام الشارع في الومايان يمدد في الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاسمية افتتاه الوصية حقه وصاقلوا انهم أخت الميراث وهو يجري فيما وكذا كلام الوهابية يشير إلى الخلاف ورجح الدخول حيث قال وفي ثلث مالي يدخل الدين أجدر قال ابن الشحنة في شرحه المسئلة في التنية من البرهان صاحب المحيط وقال لو أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رخص الأصل وقال يدخل قال المنصف وفي حنظلي من فتاوى فاضل خان رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخولها ان يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط فيه بل كأنهم لم تكن اه وفي وصايا السكتز أوصى له بألف ودينين ودين فان خرج الألف من ثلث العين دفع اليه والاف اثاث العين وكل ما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفي الألف وهذه غير مستلزمة ما نقله عن حنظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخاتمة من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية إذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فارصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حاشا ان لا مال له وله يورث على الناس لم يحنث ثم ما خرج من الدين أخذه منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما تميز الخارج مالا الحق بما كان عين في الابتداء ولا يبق ل المال بقيت حقه في الدين قبيل أن يتعين

والعين (ومثله) أي العقار
(المنقول) فيما ذكر (في
الاصح) درر لكن اعتمد في
المتنق انه يؤخذ منه اتفاقا
ومثله في البحر حال واجهوا
على انه لا يؤخذ لومة را
(أوصى له بثلاث ماله يقع)
ذلك (على كل شيء)

٢ مطلب
هل ينزع المنقول من يد
ذو اليد

٣ مطلب
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب
هل يدخل تحت الوصية
بالمال ما على الناس من
الديون قولان

مطلب

في التوفيق بين القولين في
دخول الدين في الوصية
وعدم دخوله

مطلب

من قال ببيع ماله
صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة لقلان وليس
له مال ثم استفاد تصح
الوصية

مطلب

لأنه أخت الميراث (ولو قال
مالي أو ماله صدقة فهو
على جنس (مال الزكاة)
استحسانا) وإن لم يجد غيره
أمسك منه) قدر (قوته
فإذا مالان) غيره (تصدق
بقدره) في البحر قال إن
ذمت كذا فماله صدقة
فخيلته إن يبيع ماله من
رجل بثوب في منديل
ويقبضه ولم يره

مطلب

مالي أو ماله سواء في
الصحيح

مطلب

لو قال أن فقلت كذا فما
أملك صدقة فالجمله في
العمل وعدم الحث الخ

كيف يثبت حقه فيه إذا تعين لانا نقول من هذا غير متبع الاترى ان الموصى له بثلاث المال
لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما يثبت حقه فيه اه (قال) سيدي الوالد ويكن أن
يوفق بين القولين بهذا قدر والله تعالى أعلم اه ويغني التأمل عند الفتوى لأن كلام كل
متكلم يبنى على عرفه فإذا كان العرف أن المال يقع على ماسوى العقار أو الدين أو يم الكلى
فيقتضى به (قوله لأن أخت الميراث) أى والميراث يجزى في كل شئ أى في الدين والعين (قوله
مالي أو ماله صدقة الخ) أمالو قال الله على أن أهدى جميع مالي أو ملكي فانه يدخل فيه
جميع ما يملكه وقت الحلف بالإجماع فيجب أن يمدى ذلك كله الا قدر قوته فإذا استنفاد شيئا
تصدق ببقته وفي مسئلة المصنف يدخل الموجد وقت القول في المنجز أمالو كان معلقا بالشرط
نحو قوله مالي صدقة لأمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند اليقين والحادث بعده
قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التخيير لا يشمل الحوادث بعد اليقين وهذا بخلاف الوصية
لما في الحاشية ولو قال أوصيت بثلاث مالي لقلان وليس له مال ثم استعاضا بالاموات كان للموصى
لثلاث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدي لقلان أو براديني لان ولم يصف الى شئ ولم ينفهم
يدخل فيه ما كان له في الحال بما يستفيد قبل الموت اه ليكن قد قبل الوصية في معنى المعلق
وفي حاشية أبي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط ~~لكن~~ ذكر
لا يبارى ما عساه لو عاقبه بشرط دخل المال الموجد عند اليقين والحادث بعده الى وجود
الشرط اه فظاهر قول المصنف من مالي أو ماله الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه
آتقان الخلاف والتوفيق (قوله فهو على جنس مال الزكاة) أى أى جنس كانت بلغت نصيبا
أو لا عليه دين مستغرق أو لا ولا يتصور ذلك من الاموال لأنه ليست باموال الزكاة
وقال زفر يلزمه التصديق بالكل لأن أهم المال يتناول الكل ولما الله يعتبر بإيجاب الله تعالى
قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقير وعروض التجارة والسواهم بالغة
والثمرة العشرية والارض العشرية لأن المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن
اندرها وشرطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق بعده بقدره عيني وغيره قال ط ولا تدخل
الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا اه وخروج رقيق الخدمة ودور السكنى
وأمان المنازل وما كان من الخواتم الأصلية قال في البحر وتوسو به المصنف بين قوله مالي وبين
قوله ما أملك هو الصحيح لأنه ما يملكه الا واحد اذا كان فيه القياس والاستحسان
خلافًا لبعض واختاره في الجمع والهداية وذكر القاضي الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك
انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما ما اختاره الطحاوي في مختصره اه (قوله
أمسك منه قدر قوته) لم يبين في المبسوط قدر ما يملك لان ذلك يختلف باختلاف الحال
وباعتبار ما يجده من التحصيل فيملك أهل كل صنعة قدر ما يكفيه الى أن يجزى له شئ قال
ط المتأخرون قدروا هذا الله قدره في المحترف يملك لنفسه وعياله قوت يومه وصاحب
الغلة وهو آخر امداد ونحوها يملك قوت شهر وصاحب الضيعة يملك قوت سنة وصاحب
التجارة يملك قدر ما يكفيه الى أن يجد له شئ اه (قوله تصدق بدينه) أى بدينه ما أمسك
(قوله فخيلته) أى ان أراد أن يفعل ولا يجنب (قوله يبيع ماله) أى عما يجب فيه الزكاة

(قوله ثم يفعل ذلك) أى المخلوف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتبر الملك حين الحنث لا حين الخلف اه ووجه المسئلة انه حين الحنث لا مال له (أقول) ويعلم منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه ~~كأنه~~ غير لازم واللازم أن يخرج البذلان من ملكه ولا فائده والمسئلة تحتاج الى المراجعة وماتقله عن البحر عزاه في البحر الى الولوالية في الطيل آخر الكتاب وعماه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصلح على تلك الديون مع رجل بشئ في منديل ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يحث اه (قوله لزمه بقدر ما يملك) ولا يلزمه شئ بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال فيما بعد (قوله ولولم يكن له شئ لا يجب شئ) الظاهر ان التعليق ايس بشرط حتى لو تجوز النذر فقال على أن تصدق بالف درهم كان الحكم كذلك فان كان يملك دونها يلزمه التصديق وان لم يكن عنده شئ لا يلزمه فراجع وحتى قال في الهداية ومن نذرت وما لفاق عليه الوفاية لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر وسعى فعليه الوفاية يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاية بنفس النذر لا بطلاق الحديث ولان المعاق بالشرط كالمنجز عنه وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فلي حجة أو صوم سنة أو صدقة ما أمالكه أجزأه عن ذلك كفارة عيين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة بالوفاية يسمى أيضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره نذر في تخيير ويميل الى اى الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان بشرطا يريد كونه كقوله ان شئني الله مريضى لان عدم معنى العين فيه وهذا لنفسه بل هو الصحيح اه وعليه معنى في متن مجمع البحرين والدرر والقرر وأنتى به اه عيل الزاهد ومشايع الخيلو بعض مشايخ بخارى واختاره شمس الأئمة والقاضى المروزي وقال في البرازية وعليه القنوى وقال في القبض والمفق به مارو ينه عن أى حنيفة من رجوعه وقد أوضح المسئلة الالة الشربلالي في رسالة سماها تحفة التحرير واسماها الناذر الغنى والفقر بالتخيير على الصحيح والتحرير فلي اجمعها من رام ذلك (قوله وصح الايصاء) أى من شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ (قوله فصح نصرته) ٣ أى من غيره لم بالايصاء واذا تصرف بعد قباله فلا يتمكن من اخراج نفسه منه والافله اخراج نفسه اذا علم لعدم القبول لانه لا يخفى ان من ~~كم الوصى~~ انه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا ما هنا تبع الالة كثر انه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كناية عليه في البحر ولذا قال في نور العين من ٢٣ عازيات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استحسانا وبصر بذلك قبوله لانه لا وصاية ولا يملك عزل نفسه اه فكان على الشارح أن يقول ان تصرف قبله بدل قوله فصح نصرته فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم وكيل) فلو باع الوكيل قبل العلم لم يجوز بحر اى لم يلزم فيكون بيع الفضولى فيتوقف على اجازته بعد العلم أو على اجازة الموكل كافي منحة الخالق لاسدى الوالد وفي البرازية عن الثنائى خلافه ٤ وفي البحر اما اذا علم المشتري ولو كالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه

ثم يفعل ذلك ثم يرد بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك أقل لزمه بقدر ما يملك ولولم يكن له شئ لا يجب شئ (وصح الايصاء) بلا علم الوصى) فصح نصرته (لا يصح) التوكيل بلا علم وكيل

٢ قوله أو وصيته هكذا بالاصـل والذي في ط أو تركته

٣ مطلب لا يشترط علم الوصى بالايصاء بخلاف الوكيل

٤ مطلب علم المشتري بالوكالة ديون الوكيل يصح

وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدى الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكالته عني
 منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز ومثله الاذن للعبد والصبي بالتجارة
 فلا يثبت الا بعد العلم والامر بالمدح لوجه امرها يدها لا يصير الامر بيدهما لم تلم فلو
 طلقت نفسها قبل العلم ليقع خاتمة وفي شرح المجمع لابن مالك اذا قال المولى لاهل السوق
 بايعوا عبدى فلا يصير ما ذونا قبل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعبدى فلان ولم يشهد بين
 الناس فلم العبد به شرط تكافى البحر (قوله خلافة) فلا توقف على العلم كتصرف الوارث، ملكا
 وولاية حتى لو باع المذموم ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم بكونه جازا لكان قال في البحر ثم اعلم
 انه وقع في الهداية هنا أن الوصية خلافة كالوراثة وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصى
 له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال الصدر الشهيدي في شرح ادب القضاء ان الموصى له
 ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصى ولو
 أوصى له بعد اشتراط وجوده الموصى له عيبا فانه لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا
 لو استحقت الجزية بعد الولادة كالورث بخلاف الموصى له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه
 وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما ما يكون بعد الموت لا بمعنى انه قائم
 مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التلخيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء
 ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد الثمن بخلاف الوارث وقد مننا تعريف المال أول كتاب البيوع
 اهـ (أقول) وقد سبق صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لانها خلافة كهي
 أى كالوراثة من حيث انهما يشبهان الملك بعد الموت اهـ وفي البحر أيضا ثم اعلم ان صاحب
 الهداية ذكر هنا ان الوصاية خلافة لنيابة كالوراثة وقال قبله ان الوصية خلافة كهي وقد مننا
 ما في الثاني وأما الأول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كـ الوارث لاني الملك بخلاف
 الخلافة في الوصية فانما في الملك لا في التصرف ومما يدل على أن الوصى خليفة الميت ما في خزائن
 المقتنين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جازا لانهم اعلم
 انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسئلة لو أوصى بمثل ملك الوارث اعتماقه تخيير او تعليقه
 وتدبير او كفاية ولا يملك الوصى الا التخيير وهي في التلخيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن
 الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقائه ولاية الموكل فلا بد من
 العلم ولو ادع الفاعل درجلا ثم قال المالك أمرت فلانا بقبضها منه ولم يعلم فلان بكونه مأمورا
 بالقبض فقبضه وثلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين أبيه ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور
 المذكور فثلف عنده لا ضمان على أحد لان المسئلة ودفع بالأذن ولو لم يعلم أحدهما فقال
 المأمور ادفع لي وديعة فلان لادفعها الى صاحبي أو ادفعها الى توكون عندي لصاحبها فدفع
 فضاقت فلانك تضمين أبيه اشاء عندهما بحر عن الخاتمة ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة
 يجتمعان ويفترقان في فقرتان في مسئلة الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص
 بخلاف وصى القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون
 مسلما حرا بالغاعا لا بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب
 القاضى غيره ولومات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعقود وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى
 خلافة والوكيل نيابة

٣ مطلب
 الوصاية والوكالة يجتمعان
 ويفترقان

الوصي بخصيصة أو تمهة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك اعتدق الموصى بعقده فخصيصة
وتعدقا وتندبر او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي الحوية على الاشياء من بحث
ما انترق فيه الوكيل والوصي ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط لقبول
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قبله الموكل ولا يتقيد الوصى ولا يشترط
الوكيل أجرة عمله بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان
لم يعلم به الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحريية والبلوغ والعقل ولا يشترط
في الوصى بل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقصود للتحفظ وفي ان القاضي يعزل وصي الميت بخصيصة أو تمهة
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يخلف
على الثبات بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في التتمية ولو اوصى لقراءة أهل بلخ
فالا فضل للوصي ان لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى
بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقراء هذه
السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة الاكمل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس
فمتصدق على غير لو فعل ذلك بتمهة جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل الماء وذلك ضمن اه فهذا
مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الموصى الوصى اتقيد الوصية كانت وصية له بشرط
العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه ٢
في خمس عشرة مسألة فالحفظ ٣ ثم اعلم ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي قال
في البحر ولم أره الا في حكم وصايته قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وفيه ان
يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا ٤ ومما هو
انا وكيلا حتى ملك الواقف عزله لا بشرط اه قال سيدي الوالد ميرزا ابى السعد ودومة مضاه ان
تقرير في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى محشى الاشياء انهم
لا يجزى بونه ومما من كل وجه ولا وكيلا كذلك ٦ بل له شبه بالوصي حتى صح تفويضه في مرض
موته وشبه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد
فهو وكيلا عن الموقوف عليهم كما ذكره في الاشياء فاق وفول محمد مشكل اذ مقتضى كونه وكيلا
عنهم ان لهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب
الواقف الا بخصيصة اه ٧ قلت انه وكيلا مادام الواقف حيا وصي بعد وفاته والظاهر ان مراد
محمد انه نظير الوكيل في جهة العلم لا وكيلا حقيقة اذ ليست ولايته منه ثم تأمل (قوله فلو علم
الح) وفي الهداية الكتابة كالمطاب ٨ (قوله ولون مير) أقول لقامه لنظ مير لا يظهر لانه
لا يشترط في العلم الا القميز (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى
هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه ينزل كذا في غاية البيان يعقوبة
(قوله ولا يثبت عزله الح) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر هذه الا التميز لكونه معاملة له وله ان
فيه الزمان من وجه دون وجه فثبت شرط أحد شرطى الشهادة اما العدد والعدالة قال في البحر
أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم وروله فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

٢ مطلب
الوصي يخالف الوكيل في
١٥ مسألة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل
(ولون) ميرزاو (فاسق)
صح تصرفه ولا يثبت عزله
الا بـ اخبار (عدل) أو
فاسق

٣ مطلب
وصي القاضي نائب عن
الميت لا عن القاضي

٤ مطلب
الناظر وكيلا لوصي

٥ مطلب
تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب
الناظر له شبه بالوصي وشبه
مابالوكيل

٧ مطلب
الناظر وكيلا في حياة
الواقف وصي في موته

٨ مطلب
الكتابة كالمطاب فيقع بها
علم الوكيل بالوكالة

ان صدقه عناية (أو

مستور بن أوفاسق) في
الاصح (كاخبار السيد
بجناية عبده) فلو باعه كان
مختاراً للعدا (والشبيع)
بالبيع (والبكر) بالشكاح
(والمسلم الذي لم يجر)
بالشرائع وكذا الاخبار
بعبيل بدشراء وبعير
ماذون وفسخ شركة وعزل
قاص وموتى وقف فهي
عشرة يشترط فيها أحد
شطري الشهادة لالفاظها

٢ مطلب

الفاسق اذا أخبر من أسلم
ولم يجر يلزمه العمل
بالشرائع في الاصح

اختار السر مخفي قبول
خبر الفاسق فوجب عليه
الاحكام بغيره لان المخبر له
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم والعدالة لا تشترط
في الرسول كما هو وجهه
الزباني ورده في الفسخ بان
عدم اشتراط العدالة
انما هو في الرسول الخاص
بالارسال والا فيلزم على
قوله أن لا تشترط العدالة
في رواية الحديث مقدمي

٣ مطلب

البكر اذا أخبره رسول
الولي بالتزويج

الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً والرسول يعمل بغيره وان كان فاسقاً افتقاراً
صدقه أو كذبه كاذراً لا يبيح كذا الرسول صغيراً وظاهره في العمادية انه لا بد ان
يقول له ان رسول بعزلك ومقيم أيضاً بما اذا بلغه العزل ان كان العزل قد بدأ أما اذا كان
مكملاً كبرت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أي الوكيل
حتى لو كذبه لا يثبت كاذماً مناه عن اليقينية (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافهما
في الكفر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأخير خبر
الفاسقين أقوى من تأخير خبر العدل بدليل انه لو قضى شهادة واحد عدل لم يتخذ وبشهادة
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذكره تصرف صح تصرفه لعدم عزله كما في البحر (قوله
كاخبار السيد بجناية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي العدد أو العدالة
عنده خلافهما (قوله فلو باعه كان مختاراً للعدا) يعني اذا أخبره أحد من ذكره بباعه كان
مختاراً للعدا فلا يكون مختاراً له باخبار غير من ذكره فيدفعه البائع أو المشتري الى ولي الجناية
فيما ذاباه بعد ان أخبره فاسق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذ لم يعلم بجنائه المشتري أما اذا علم
ف يكون مختاراً للعدا لقدومه على شرائه مع العلم بعيبه وأما اذا اعتق العبد كان الطاب
بالارش عليه أفاده أبو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر
الشريل مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان المخبر عدلاً أو مستورين مثلاً سقطت شفيعته
لان أخبره مستور فسكت لا يعد مسامحة للشفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف
أيضاً فلا يكون بكونه ارضاء الا اذا أخبره عدلاً أو مستورين مثلاً أما اذا أخبره مستور
بشكاح رايه فسكت لا يكون ذلك رضاهما قال في البحر ثم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة
منها ولم يذكر مسألة البكر وانما فاسق المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يجر) أي الذي
أسلم في دار الحرب فاخبره أحد من ذكره (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع
عنده خلافهما واذ أخبره عدلاً أو مستورين لم يمتنع حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوى أي فانه يجب عليه الاحكام بغيره كما
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولي بالتزويج كما في قريسان
الله تعالى (قوله وكذا الاخبار بعبيل بدشراء) فلو قال له رجل عدل أو مستور ان هذه العين
معبية وقدم على شرائها يكون راضياً بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وجر ماذون) فاذا أخبر
الماذون بمجره عدل أو مستور ان جبر لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد
الشركاء لا يثبت الفسخ عند الاتحار الا باخبار عدل أو مستورين فيجمع عن التصرف في مال
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر وفي
ان ينادى بأعزل القاضي ولم أره اه قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم صرحوا في كتاب
القضاء بانه ملحق بالوكيل كما قدمه أي صاحب البحرية اه (قوله وموتى وقف) أي وعزل
موتى وقف أي على القول بصحة عزله بلا شرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بحر
بجنا وقد مر الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد
شطري الشهادة) أي العدد أو العدالة وفي الحواشي السعدية أقول فيه إشارة الى أن العدالة

لا يشترط في العدد وان قوله عدل مفسر رجل قال في التلويح وهو الاصح (قوله ويشترط)
 أي في الخبر (قوله سائر الشروط) أي مع العدد أو العدة على قول الامام الاعظم فلا يشترط
 بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدة وقيل من تبعه على هذا سيدي الوالد (قوله
 في الشاهد) أي المشروطة في الشاهد والمراد به الخبر أي من الحرية والبلوغ وأن لا يكون
 أعمى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدة والمعنى ويشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد
 ذكر الالفاظ تشهد وحضور مجلس القاضي عنده خلافا لما كما سبق (قوله وقيد في البحر)
 أي قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد أن يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالعزل القصد
 احتراز عما إذا كان حكمه كما كوت الموكل وجنونه مطبقا فانه يثبت وينعزل قبل العلم (قوله
 وبما إذا لم يصدقه) أما إذا صدقه قبل ولو فاسقا بجر وقدم (قوله غير المرسل) سبق فلم
 وهو ما به كافي البحر غير الخصم ورسوله ولو أخبر الشفع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا
 حتى إذا أخره سقط طابعه (قوله فانه يعمل بخبره) أي الرسول مطلقا وان كان فاسقا أو صغيرا
 أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزى في كل ما ذكر فينه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعد عدم الطلب بعده
 ويكون سكوت البكر بعده رضا وقس الباقي مما يتأتى فيه ذلك وظاهره ما في العمدة أنه لا بد ان
 يقول له ان رسول بعزل كافي البحر (أقول) وعليه فلا بد للرسول ان يقول للاميرسل اليه اني
 رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم ما فيه كافي ط عن سرى
 الدين وسيد كره الشارح أو آخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيحى في باب) أي باب عزل الوكيل
 حيث قال ويثبت بمشافهته وبارساله رسولا أو غيره اتفاقا صدقه أو كذبه اذا قال أرسلني اليك
 لا تبلغك عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلتك أمينا في بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط
 ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجمية) اعلم ان أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أمينا
 في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه
 عهدته كره شيخ الاسلام خواهر زاده كافي البحر معزيا الى شرح التلخيص للقرسى (أقول)
 والمسئلة مذكورة في الفتاوى ولو الجمية منح (قوله عبد الدين الغرماء) أي أرباب الدينون
 ولم يذكر الوارث مع انهم ما سواها فاذ لم يكن في التركة دين أي نقود كان العاقد عاملا له فيرجع
 عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو العاقد يرجع عليه
 المشتري لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع كما
 في البحر (قوله أو ضاع) أي هلك العبد من يد القاضى أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كافي
 المنع فالانسب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغي ان يجعل نائب الامام كالامام لان
 القاضى انما قبل قوله بالايمين لكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى فعلى
 هذا يقبل قول أمين بيت المال بالايمين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدي الى تباعدهم عن قبول
 هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عني قال في البحر وأشار الى أن أمينه لو قال بعث
 وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بالايمين وعهدة الخاقا بالقاضى وان العيب اذا كان ظاهرا
 يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه واذا اوجب يمين على مخدرة وجسه لها القاضى ثلاثة من
 العدول يستخلفها واحد و آخر ان يشهد ان على يمينها أو نكولها فعلى هذا المستخلف ليس

(ويشترط سائر الشروط
 في الشاهد) وقيد في البحر
 بالعزل القصدى وبما
 اذا لم يصدقه ويكون الخبر
 غير المرسل ورسوله فانه
 يعمل بخبره مطلقا كما سيحى
 في باب (باع قاض أو أمينه)
 وان لم يقل جعلتك أمينا في
 بيعه على الصحيح ولو الجمية
 (عبد الدين الغرماء) أخذ
 المال فضاع (ثمنه عند
 القاضى) واستحق العبد
 أو ضاع قبل تسليمه (لم
 يضمن) لان أمين القاضى
 كالقاضى والقاضى كالامام
 وكل منهم لا يضمن بل ولا
 يخلف

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والنكول وحده (ثم اعلم) ان القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد
 بأمره اليمين اليهما بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه عن ما باعاه لاليمين
 بعد بلوغه صح بحالهم وقيد بعدم ضمان القاضي عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن
 كما اذا رجع محصنا باربعة شهود وظهر أحدهم عبدا أو محدودا في قذف قديمه على القاضي
 ويرجع به في بيت المال بالاجماع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطؤه
 فيما قضى ييقن فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالودع والوكيل وان كان الخطأ
 في المال فان كان قائما يبدد المقضى له أخذ القاضي وردة على المقضى عليه وان كان مستمرا
 ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال
 اه وعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضي في غير الجور ان كان في مال لا في حد
 نخطؤه في مال المقضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو نخطؤه في بيت المال
 وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجاء فهدر هذا عند الصاحبين وعند الامام رجهم الله تعالى
 يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود
 والسير وهذا اذا لم يترتب عليه هدر الجور وان تدر الجور كان ذلك في مال القاضي سواء كان في مال
 أو حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتعد هدر الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه
 بالجور يظهر بأقرار المقضى له في الاموال كان بان ان الشهود وعنده من لا بأقرار المقضى له أو
 تقوم البيينة على ذلك هذا خلاصة ما تحرر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كشرح السير
 الكبير للسر خسي والهندي والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي
 الطحاوي وسيدى الورد أبي السعود (فالخاصل) ان خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال
 وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقضى له وهو اذا اخطأ
 في قضائه في الاموال وتارة يكون هدر او اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو
 عضو كهدر مثلاً وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تدر الجور (قوله بخلاف
 نائب الناظر) قيد بقوله ولا يخاف أي فانه يخاف كما يخاف الناظر قال في المنح ان نائب الامام
 كهو نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضايع مال الوقت أو تقر بيقه على المستحق
 فأنكر وأفاقول له كالمسئل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا عين عليه كالفاضي
 اه (قوله ويرجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر
 جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل المحجور وعليه كما اذا
 كان العاقد عبدا أو صبياً يعقل البيع وكما رجل يبيع ماله فانه لا تعلق الحقوقي به ما بل
 بملكه ما لان التزام العهدة لا يصح منهم بالقصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كافي فسخ
 القدير (قوله لتعذر الرجوع عن العاقد) أي لانه عقد لم ترجع عهده الى عاقد فوجب على
 من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كافي الدور وفي فسخ القدير الاصل
 انه اذا تعذر تعلق الحقوق بالعاقد تعلق باقرب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من ينتفع
 به ألا ترى ان القاضي لا يصر ببيعه حتى يطالب الغريم وأقرب الناس في مسئلة ان من ينتفع به
 العاقد وهو الغريم (قوله ولو باعه الوصي) لافرق بين وصي الميت ومنه وبالقاضي مدني

٢ مطلب

لو اخطأ القاضي يضمن

٣ مطلب

ملخص ما قيل في خطأ
القاضي

بخلاف نائب الناظر
 (ويرجع المشتري على
 الغرماء) لتعذر الرجوع
 على العاقد (ولو باعه
 الوصي لهم) أي لأجل
 الغرماء (بأمر القاضي)

أوبلا أمره (فاسحق) العبد (ومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصى (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصى) لانه وان

نصيبه القاضى عاقدا
نسيابة عن الميت فترجع
الحقوق اليه (وهو يرجع
على القرماء) لانه عامل لهم
ولو ظهر بعده للميت مال
رجع الغريم فيه بدينه هو
الاصح (أخرج القاضى
الثالث للفقراء ولم يعطهم
اياله حتى هلك كان الهالك
من مالهم) أى الفقراء
(والثالثان للورثة) لما امر
(أمرك قاض) عدل
(برجم أو قطع) فى سرقة
(أو ضرب) فى حد قضى
به (بما ذكر) (وسمى فعله)

٢ قوله السر خكتى يضم
السين وسكون الراء فتح
الخاء المعجمة والسكاف وفى
آخره الفاء المشناة الفوقية
نسبة الى سر خكت قرية
بخرجسان مخرقة ينسب
اليها محمد بن عبد الله بن
فاعل ذكره عبد القادر
فى الطبقات ١٨ منه

٣ أى مسئلة يبيع القاضى
أو أمينه والرجوع فيها
بما ضمه للمشتري ١٨ منه

٤ أى مسئلة يبيع الوصى
والرجوع فيها بما ضمه
للوصى ١٨ منه

(قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه فى الامر فلان يرجع عليه عند عدمه
بالاولى ط (قوله فاسحق العبد) أى من يد المشتري (قوله لانه وان نصيبه القاضى عاقدا)
الاولى حذف هذا التعليل لانه انما يظهر فى وصى القاضى والاقتصار على قوله لانه أى وصى
الميت عاقدا نسيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كما فى الهداية ليشمل وصى
الميت قال فى الكفاية أما اذا كان الميت أوصى اليه فظاهر وأما اذا نصيبه فكذلك لان القاضى
انما نصيبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضى (قوله فترجع) الاولى حذف الفاء (قوله
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملا ولحقه بسببه ضمان
يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أى فى المال
الذى ظهر للميت (قوله بدينه هو الاصح) قال سيدى الوالد فيه ايجاز مخفى بوضعه ما فى فتح
القدر فلو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بدينه بلا شك وهل يرجع بما ضمه للمشتري فيه
خلاف قيل نعم وقال مجد الاغمة السر خكتى ٢ لا يأخذ فى الصحيح من الجواب لان الغريم انما
يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفى السكاكى الاصح الرجوع لانه
قضى بذلك وهو مضطرب فيه فكذا اختلف الصحيح كما سمعت ١٨ وقوله بما ضمن للمشتري يفيد
ان الاختلاف فى المسئلة الاولى ٣ لانه فى الثانية ٤ انما ضمن للوصى لا للمشتري لكن
قال فى البحر وقيل لا يرجع به فى الثانية والاول اصح ١٨ والحاصل انه فى الاول اختلف
الصحيح فى الرجوع وفى الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت فى نسخة ترجع الغريم فيه بدينه لا بما
غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها اقال الحابى وقيل يرجع بما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك
من مالهم) لانه نائب عنهم فى القبض (قوله لما امر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
بما امرار القاضى لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكره ائمة ومعلولها وانما كان الهالك من
مالهم لما يأتى فى باب الوصى من قوله ٥ وصح قسمة القاضى وأخذ قسط الموصى له ان غاب
الموصى له فلا شئ له ان هلك فى يد القاضى أو أمينه لكنه قال غمة وهو ذانى المكمل والموزون لانه
افراز فى غيرهما لا يجوز لانه مبادلة كائين ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذا القسمة ١٨ فلينظر
هل فرق بين ان يكون الموصى له لغائب معين أو مطلق الفقراء أو يجزى القيد فيه وما يلحز
(قوله أمرك قاض عدل) أى وعالم كذا قيده فى الملتقى وغيره مدنى وكذا قيده فى الكثرة
وهو الموفق لما فى بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه هنا مقابلة قوله الآتى وان عدلا جاهلا قال
فى البحر وما ذكره المصنف قول المتأثر يدى وفى الجامع الصغير لم يقيده به - ما أى العدل والقول العلم ثم
رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله عالم بعين الجسة أو بشه بذلك مع القاضى عدل وبه أخذ
مشايخنا ١٨ وبه - ذابظهر لان كلام المصنف ملحق من قولى لان عدم تقييده بالعدالة
والعلم مبنى على ما فى الجامع الصغير والتفصيل يعود مبنى على قول المتأثر يدى وحينئذ ثبت
قيده الشارح قوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول المتأثر يدى ويكون قوله بعد
وقيل لا يقبل لوعده لا عالم - تدركه ان يقول وقيل لا يقبل ولولم يكن عدلا عالما وهو ما فى
الجامع الصغير كذا أفاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى وساقى ته الكلام عليه قرىبان شاء الله
تعالى (قوله قضى به) أى بما ذكره أشار به الى أن افراد الصغير باعتبار المذكر كور ولا حاجة

أيه لان العطف بابو (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالآية الشريفة ومن طاعته تصديقه
قال العلامة البيري في آخر شرحه على الاشياء والظواهر عند الكلام على شروط الامامة
ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما يترض طاعته كما في خزانة الاكل
٢ وفي شرح الجواهر تجب طاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة كعمارة دار
الاسلام والمساجد وتناول الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغير هاروي عن أبي
يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله
عنه هاروي عن محمد بن داود بن ابي لهان هرون أمرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك امتثالاً
لامره وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير مصيبة وفي التنازل عن الهيبة اذا أمر
الامير أهل العسكر بشئ ففعلوا في ذلك واحداً فالامير لا يؤذيه في أول وهلة ولكن ينصحه حتى
لا يعود الى مثل ذلك بل يهذره فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذراً فعند ذلك يخفى
سبيله ولا يمكن يحلنه بالله تعالى اقد فعلت هذا بعد اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه
القول انه لو أمر أهل بلدة بصيام أيام بسبب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره والله تعالى
أعلم وتقدم في العبيدين والاستبقاء وانظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب
الصلاة (قوله رحمه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يماين الحجة) زاد
عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومعناه ان يشهد القاضي
واحد على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد لا على حكم القاضي والا كان لقاضي شاهد على
فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيداً في العادة وهو شاهد القاضي عند الجلاء
والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زمان لا بد من ثلاثة آخر
كذلك الاسمي بابي بحر (قوله واستحسنو في زماناً) لان القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون
على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لا سيما قضاة زماننا فان أكثرهم
يتولون بالرشا فاحكامهم باطلة اه ٣ والتقدير ان غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فبالاكتفاء
في قضاة زماننا أصح الله تعالى أحوالنا جميعاً آمين منه وكرمه (قوله في العيون وبه يقتي) قال
في البحر امكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء لا سيما انه قد صرح بوجوع محمد الى
قوله ما رواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين فلا يقبل اخبار القاضي عن اقرار الخصم
بما لا يصح رجوع المقر عنه كقصاص وحبس القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان
محمد وافقهما أولاً ثم رجع الى ما ذكر عنه من انه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح بوجوعه
الى قوله ما واما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كما لم يقبل قوله بالاجماع
وان شبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك بينة وعدلوا وقبالت شهادتهم على ذلك تقبل
في الوجه بوجه وهذا في الماضي المولى أما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النضر
أوائل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة احياء الحق ولان الحيانة في
مثله كالماتعة وظاهر الاختصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول
محمد سواء كان قتلاً أو قطعاً أو ضرباً ولو قال قضيت بطلانها أو بغيره أو ببيع أو ببيع أو ببيع
أو اقرار لم يقبل قوله وفي التهذيب ويصدق فيه قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلب

طاعة أولى الامر واجبة

لوجوب طاعة ولي الامر
ومنه محمد حتى يماين الحجة
واستحسنو في زماناً وفي
العيون وبه يقتي الا في كتاب
القاضي للضرورة

٣ مطلب

القضاة اذا تولوا بالرشا
أحكامهم باطلة

والغائبين من أداء وقبض (قوله وقيل يقبل لوعدا لعالمنا) دخول على المتن قصد به اصلاحه
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم تبعه للجامع الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر
 التفصيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا لعالمنا كما مضى عليه في المتن كما
 مر بيانه وان أردت زيادة لدراية فانرجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكانت
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرح على ما رأينا به بل الأولى حذف
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعتقاد
 انما عمل بالفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة مصورة عند
 الامام في قاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤخر باسمه بالاتفاق اه
 فما قاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلان استفسر فاحسن
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد لنا في استفسر المتبر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالجلية انه أخذ من ابا من حرز لا شبهة فيه وفي
 القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقبول قوله ثم المراد من جهله جهله
 بوقائع الناس لانهم افترض كفاية فانه يسأل الملقى ويحكم بقوله بخلاف جهله بما ينقض عليه
 عينه فانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الا فى بيانه (قوله فانه ضاة أربعة) لانه
 اما عالم أواهل وفى كل اماء ل أو فاسق (قوله أى سبعا شرعيا) لعلم فحينئذ يقبل قوله لانه
 التهمة اه منح ونما أول الحجة بالسبب لم الاقرار ط (قوله صب دهننا لانسان عند
 الشهود) لا حاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا
 كان مثلك لان المتجسس مال بدليل جواز بيعه فيجوز فيه القتل والقتل فيكون مالا
 معصوما وأيضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه
 متجسسا وأما الضمان فلا فيضمن قيمته متجسسا فلا يكون القول له الا في أنها متجسبة فيضمن
 قيمته متجسبة كما أنه أبو السوء وعن الشيخ شرف الدين العزى محشى الاشياء ويدل له عبارة
 الثانية قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره - ثم تلك الطاهر
 ولا يوسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس وعنايه فيها فارجعها وفى البرازية
 أراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمنه وحينئذ فتمين ان المراد بعدم الضمان
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالنجس صار قيميا القوا له
 المثلى ما - صره كبل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالنجس صار
 قيميا كما هو صريح كلام البرازى ثانيا وفى فصول العمادى واذا اتفق زيت غير فى السوق أو
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال أنفقته لكونه نجسا لانه مات فيه فارة فالقول قوله لان الزيت
 النجس ونحوه قد يباع فى السوق وان أنفق لم يصب فى السوق وقال أنفقته لكونه ميتة
 ضمن لان الميتة لا تباع فى السوق فجاء للشهود ان يشهدوا أنهم اذ كمية كفى الحوائش الجوية
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يهمل) الا ترى أنه حكم فى المال بالنكول وفى الدم حبس حتى يقر
 أو يحلفوا كتمنى فى المال باليمين الواحدة ونحوه من يمين فى الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعدا لعالمنا
 (وان عدلا جاهلان
 استفسر فاحسن) تفسير
 (الشرائط صدق والا لا
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)
 كان (فاسقا) عالما كان
 أوجاهلا التهمة فانه ضاة
 أربعة (الأن يعاين
 الحجة) أى سبعا شرعيا
 (صب دهننا لانسان عند
 الشهود) قاضى مال ك
 ضمنه (وقال) الصاب
 (كانت) الدهن (نخبة)
 وأمر المال فاقول
 (الصاب) لانكاره الضمان
 والشهود يشهدون على
 الصاب لا على عدم التجاسة
 (ولو قتل رجلا وقال قتله
 لردنه أو لفته أى لم يسمع)
 قوله لانه لا يؤدى الى فتح باب
 العدو وان فانه يقتل ويقول
 كان القتل لذلك وأمر الدم
 عظيم فلا يهمل بخلاف
 المال

في البحر لو اتفق لم يطوف فطوبى بالضممان فقال كانت مية فاتم بالاي صدق وللشهود أن
يشهدوا انه لم يدعكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسألة كتاب
الاستحسان المتقدمة وهي لو قتل رجلا الخ فاجاب عنه بمسألة الشارح عن اقرار البرازية
(قوله صدق قاض) وكذا الضمان على القاطع والاختذ لو أقر بما أقر به القاضى ووجه
عدم الضمان على القاضى انه مما ماتوا فقتلوه في ذلك في قضائه كان الظاهر شاهد له اذ
القاضى لا يقضى بالظهور ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يمين على
القاضى كما في البحر (قوله وكذا لو زعم) أى المقتضى عليه ان يمكن لو اقر القاطع والاختذ في
هذا بما أقر به القاضى يضمن لانهم ما اقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع
الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غير بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه
بالصادق أى في دفع قول القاضى الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يد الاختذ
فأما وقد أقر بما أقر به القاضى والمأخوذ منه المال صدق القاضى في أنه فعله في قضائه
أو لا يؤخذ منه لانه أقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى القاتل لا بحجة وقول المعزول
ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه أسند) أى القاضى (قوله الى حالة معهوده) فصار كما اذا
قال طلقت أو أعققت وأنا متجننون وجنونه معهود ومنه المدعوى وهي واقعة الفتوى ٢
لا خير الرمي فاذا كانت الدعشة معهوده منه يقبل قوله واذا لم تذكر معهوده لا يقبل قوله
الا يمينه ولو أقر القاطع والاختذ في هذا الفصل بما أقر به القاضى يضمن لانهم ما اقر بسبب
الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره
بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق وجعل بعضهم هذا أصلا فقال ٣ الأصل
ان المقر اذا أسند اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكر ومنها
لو قال العبد بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد فقال المقر له بل قطعتها وأنت حر فالقول
للعبد ومنها لو قال المولى بعد قد أعنته أخذت منك غله كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
للمعتق أخذت بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل بالبيع اذا قال بعث وسأت قبل
العزل وقال الموكل بعد العزل فالقول للموكل ان كان المبيع مسهل كما وان كان قائما فالقول
للموكل لانه أخير عمالات الانشاء وكذلك في مسألة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لانه أقر
بالأخذ وبالاضافة يدعى عليه التملك ومنها لو قال الوصى بعد ما بلغ اليقيم أنفق عليك كذا
وكذا من المال وأنكر المقيم كان القول للوصى لانه أسنده الى حالة منافية للضمان وأورد
في النهاية على هذا الأصل ما اذا أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمي فقالت هي قطعتها
وأنا حر فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر
للضمان باسناد الفعل الى حالة منافية للضمان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى أقر بأخذ مالها
ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذا لو قال لرجل أكلت
طعامك باذنك فانكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أى الزباني ان هذا الفرق غير محصل
وهو كما قال كما في البحر أى لم يدع بر يانه في صورة التزاع في أخذ غله العبد وقطع يد الامة كما
لا يخفى كما في الحواشي السعدية ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع ونحوه بما رزناه على

اقرار البرازية (صدق) قاض
(معزول) بلا يمين (قال
زيد) أخذت منك ألفا
قضيت به (أى بالالف
(بكر) ودفعته اليه
أو قال قضيت بقطع يدك
في حقى (و ادعى زيد) أخذت
الف (وقطعه) اليه
(ظلم) وأقر بكونه (ما)
أخذ الاختذ والقتنع (في)
وقت (قضائه) وكذا
لو زعم فعله قبل التقاعد
أو بعد العزل في الأصح
لانه أسنده الى حالة
معهوده

٢ مطلب
واقعة الفتوى

٣ مطلب
الأصل ان المقر اذا أسند
اقراره الى حالة منافية
للضمان من كل وجه فانه
لا يلزمه شيء

مطلب ١

السلطان اذا عزل قاضيا
لا يعزل مالم يبلغه الخبر

مطلب ٢

اذا قال المقر سامع

اقراره لا تشهد له ان يشهد

بجواب ما اذا قال له المقر

له لا تشهد فلا يشهد عليه

مطلب ٣

في اخذ القاضي العشر

من مال الايتام والاقواق

مطلب ٤

اذا كان للقاضي عمل

في مال الايتام له العشر

مطلب ٥

المراد بالعشر اجر المثل ولو

زاد رد الزائد

منافية للضمان فيصدق

الا ان يبرهن زيد على

كونه في غير قضائه

فالقاضي يكون مبطلا

صدر الشريعة * (فرع) *

نقل في الاشياء عن بعض

الشافعية اذا لم يكن

للقاضي شيء في بيت المال

فله اخذ عشر ما يتولى من

أموال اليتامى والاقواق

وفي الثانية للمتولى العشر

في مسألة الطاحونة

مطلب ٦

لا يستوجب الاجر الا

بطريق العمل

القاعدة من قواني من كل وجهه لان كون المصلحة لا يبنى الضمان عنه من كل وجهه لانه يضمن

فيما لو كانت مرهونة أو ماذونة مديونة فلم يرد أصل المسئلة في المجموع من الاقرار ٢ * (قصة) *

السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضاي بعد العزل قبل وصول

الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا يعزل وان علم بعزله مالم يبلغه خبره مكانه ويصل

صيانة لحقوق الناس ولو مات رجل ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر وارث

بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جياذقة فضاء زيوفا وقال أنفة لها

فان لم ترج فردها فنفعل فلم ترج قال أبو يوسف له ان يرد ما عاينته استحسانا لان ما قبض من

الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا لم يرض به لم يصير

حقه قاله فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامر فلا يبطل حق القابض وهذا بخلاف ما لو

اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يرد ففقال له البائع بعه فان لم يبع رده على فعرضه على

البيع فلم يشتره أحد لم يرد وذلك لان المقبوض عين حقه لانه معيب فلم يكن قول البائع بعه

اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فكان متصرفا في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد ٣ اذا قال

المقر سامع اقراره لا تشهد على وسعه ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما اقر به

لا يسمعه ان يشهد فلورجع المقر له وقال انما يمتك لعدو وطلب منه الشهادة فقولان اشباه

(قوله منافية للضمان) أي من كل وجهه كما زاده في البحر وتقدم الكلام عليه آنفا (قوله

كونه ما) أي الواقعتين (قوله نقل في الاشياء) وعبارته اقال في بسط الانوار للشافعية من

كتاب القضاء ما لفظه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء

من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواق ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا

لاصحابنا ٥ وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بعض المتأخرين صحة

هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في اخذ من

بيت المال فظنك في اليتامى والاقواق قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء

ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار اقول يعني على الجماعة من والمبالغة في الانكار واضحة الاعتبار

لانه لو تولى على عشرين القامة مثلا ولم يلحقه فيها من المشقة شيء بما يستحق عشرها وهو مال

اليتيم وفي حرمة جهات القواطع فما هو الا بهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على

بصائرهم فنه وذب الله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ٥ ا قال الحموي

لا وجه للمبالغة في الانكار بل لو ازان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى

أوان بلوغ القاصر ٦ ا قال يبري زاده في حاشيته واصحاب ان المراد من العشر اجر مثل

عمله حتى لو زاد رد الزائد ٥ مدني (قوله للمتولى العشر في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له

عمل قال ط هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبارة الثانية رجل

وقف ضيعة على مواله فبات الواقف وجهه لالقاضي لو وقف في يد اقيم وجهه للاقيم عشر

الغلات وفي الوقف طاحونة فيدرجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة

يقبضون غلاتهم الا يجب لاقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يأخذ الا بطريق الاجر

فلا يستوجب الاجر الا بطريق العمل ٨ وفي التخيص الكبرى قاض نصب قيسا على غلات

قلت لا يمكن في البرازية كل ما يجب على (٥١) القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ

الاجرة كالكساح صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهم لان الكتابة لا تلزمهم او تمامه في شرح الوهبانية

٢ مطلب
للمناظر ما عينه له الواقف وان زاد على أجر مثله

٣ مطلب
للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل الكتابة اذا كافا اليها

٤ مطلب
لو مثل المفتي عما يعمس أو يتعذر جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة

٥ مطلب
ليس على المفتي دفع الرقعة وليس عليه ان يفهم السائل ما يصعب ولا يؤخذ المفتي بسوء حفظ السائل

٦ مطلب
على المفتي الجواب بأي طريق كان ولو بالكتابة اذا تيسرت له

٧ مطلب
اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر باللسان ويتعسر بالكتابة لا يجب عليه بذل آلتها

٨ مطلب
الاجرة تدور بقدر المشقة

مسجد وجعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له العشر لو كان أجر مثله ٨١ وقدم سمدى الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجع به وقال في فصل راعى شرط الواقف بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعه في قول الولوالجية بعد ان قال جعل القاضي لاقسيم عشرة غلة الوقف أي التي هي أجر مثله لاقومهم أو باب الاغراض الفاسدة الخ ٨٢ قلت وهذا فيمن لم يشترط له الواقف شيئا ٢ وأما المناظر بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو أكثر من أجر المثل كافي الجور ولو عين له أقل فلا قاضي أن يكمل له أجر المثل بطلبه كما بحثه في أنفع الوسائل ٨٣ وتماه غلة (قوله قلت لكن الخ) لا وجه لهذا الاستدراك للمساكنات من ان مانقه عن الاشياء هو قول بعض الشافعية في كونه يستدرك عليه بعبارة البرازية التي هي مذهب الحنفية (قوله لا يحل لهما أخذ الاجرة) أي بسببه (قوله كالكساح صغير) قال في الخلاصة يحل للقاضي أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يحل أخذه شيء على كساح الصغار وفي غيره يحل ولا يحل أخذ الاجرة على اجازة يبيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ البيع ط عن الحموي (قوله وكجواب المفتي بالقول) لان أخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعي لا يحل عندنا وأما الهدية له فقد تقدم الكلام عليها في كتاب القضاء فراجع به (قوله أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهم) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أي لو كافا للكتابة فيجوز لهما أخذ أجر مثله ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه واذا كان لا يجوز لهما ما قبول الهدية ولا الدعوة لخاصة لانهم في معنى الرشوة وهي من أقبح قبائح القضاء والمفتين فكيف يجوز لهما ان يأخذوا زاد على أجر مثلهما أي على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك الخطوط اللهم الله من الصواب وجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرملي وعما يتعلق بذلك مسئلة سئلت عن الوكيل المفتي عما لا يمكنه أو عما يعمس عليه جوابه باللسان ولا يعمس عليه بالكتابة كسائل المناهضات الذي يدق كسور واحد ولا تثبت في حفظ السائل هل يفرض عليه الكتابة مع تيسرها ولا ولم أر من صرح بالحكم لكن الفطر الفقهى يقتضى وجوبها عليه حيث تعسر أو تعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائباً عن الجواب باللسان ليخرج عن عهدة الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتي ما يتعذر عليه أو يتعسر النطق بالكتابة حيث تيسرت له آلة الكتابة لا أجل القيام بالواجب فيه قرأ على السائل فيخرج من الهدية ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا أن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتي بسوء حفظ السائل وقلة فهمه ٦ والخاص ان على المفتي الجواب بأي طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى القرض الا به فهو فرض ٧ وحيث كان في وسع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسرت اليه بلا مشقة عليه بان أحضره الى السائل ولا يلزم المفتي بذلها من عند له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها على المفتي كما هو الموضوع ليحصل به ما هو المقروض عليه وهذا كما اذا تعين عليه الاقتضا ولم يمكن في البلدة من يقوم مقامه في ذلك والاقتضا طاعة والطاعة يجب الاستطاعة فمابراعى في غيره من الطاعات راعى فيه فرضا وجوبا واستحباً بان يدفعه تأمل فيه ٨ ومثله في الحوائج الحموية (قوله وتماه في شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

مقابل في كل الفسخة
دراهم لا يعول عليه

يجب الاجر بقدر العناء
والعقب

الصحيح انه يرجع في الاجرة
الى مقدار طول الكتاب
وقصره الخ

اذا تولى القاضي قسمة
التمر كذا لا يستحق الاجر
وان لم تكن له مؤنة في بيت
المال

لاباس للمفتي ان ياخذ
شيئا من كتابة جواب
الفتوى

الواجب على المفتي الجواب
باللسان لا بالبيان
وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما
وان لم يكن من بيت مال مقور
ورخص به لانعدام مقور
وفي عصرنا فالقول الاول

وجوز للمفتي على كتب
خطه

على قدره اذ ليس في الكتب
يحصر

(كتاب الشهادات)*

آخرها عن القضاء لانها

كالوسيلة وهو المقصود

انه اى الاجر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة الوثيقة في اجناس مختلفة بما تقع على مشقة الف الف
في العقود ونحوها قلت في العمادية عن الملقط ١ ومقابل في كل الفسخة دراهم لا يعول
عليه ولا يليق ذلك بنقسه اصحابنا رحمهم الله تعالى واى مشقة لا كتاب في كثرة الثمن وانما له اجر
مشقة بقدر مشقته وبقدر صنعة وعمله كما يستاجر الحائك باجرة كثيرة في مشقة قليمه ٢ وفي
شرح التمرناشي عن النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا المشقة باصول احمبنا ٣ وفي
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره وموضع
وسهولته اه (قوله وفيها الخ) يوهى ان هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك
بل هي من كلام ابن السكينة كما اوضح به بقوله تكميل قال العلامة عبد البر هل يستحق
القاضي الاجرام لا قال الزاهد في شرحه لا قدورى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذ لم يكن
له في بيت المال شيء ٤ وفي القسمة عن ظهير الدين المرغيناني وشرف الاعنة المكي القاضي
اذا تولى قسمة التمر كذا لا اجر له وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم للمصيط وشرح بكر خواهر
زاده وقال له الاجرة اذ لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال السيد يع
ما يجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن فساد القضاة ذلوا طاق لهم لا يقنعون باجر
المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذكر البيهقي الاولين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلامه يعلق بالمفتي
(قوله وان كان قاسما) اى التمر كذا مثلا (قوله فالقول الاول) بوصل حمزة الاول (قوله)
اذ ليس (اى المفتي) (قوله في الكتب) اى في السكينة (قوله يحصر) اى يلزم ويجب
عليه ٥ وفي ذلك الشرح عن جلال الدين ابي المحامد قالوا لاباس للمفتي ان ياخذ شيئا من
كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان
ومع هذا الكف عن ذلك اولى (قوله على قدره) اى قدر الخط اى والعناء وقد سبق ما فيه من
ان الكف اولى احترزا عن الثقيل والقال وصيانة لما الوجه عن الابتذال اه والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الشهادات)*

جمعها وان كانت في الاصل مصدر ايا اعتبار اناؤها فانما تكون في حد الزنا وغيره (قوله آخرها
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديره عليه لان القضاء موقوف عليهم اذا كان ثبوت الحق بها
وفي المجزى آخرها لان القاضي يحتاج اليها عند انكار فكان ذلك من قيمة حكمه ولان الشهادة
انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء اه (قوله هي الغصة) الضمير عائذ
للتمادة المقهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) تقول منه شهد الرجل على كذا ورعا قالوا
شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف وقولهم شهد بكذا اى احلف والمشاهدة المعانيقة وشهده
شهود اى حضره وقوم شهود اى حضوره وفي الاصل مصدر وشهد اى ضم مثل راكع وركع
وشهده بكذا شهادة اى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر
وبعضهم ينكره وجمع الشهود وشهودا وشهادا والشهيد الشاهد والجمع الشهداء (قوله اخبار
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الاخبار السكينة وصدق الخبر مطابقة للواقع

(قوله لاثبات حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء أشهد بكذا البعض العرفيات قال في البحر هي اخبار عن مشاهدة وعيان لاعن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا صرح الشارح بأن هـ ذامعناها اللغوي وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها الشرعي أيضا كما أفاده في ايضاح الاصلاح والمشاهدة المعاينة كما تقدم والعيان المعاينة والتخمين الحدس وهو الظن والحسبان بالكسر الظن وأورد على هـ ذال التعريف الشهادة بالتسامع فانهم لم تكن مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس وليكونها اخبارا عن معاينة قال في الخاتمة اذا قرئ عليه صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه ٣ وفي الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم يفرخصها فشهدا اثنان غشيه انهما فلائحة لا يصلح له ان يشهد عليهما وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهدا اثنان انهما فلائحة حل له ان يشهد عليهما اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها وابنها وعن لا يصح شاهد لهما وهـ كانت الشهادة لهما أو عليهما كما في التذقيح للسيدى الوالد (قوله بجاز) من حيث المشابهة الصورية أي مجازا من دل وعلاقته الضدية لان الزور اخبار بكذب (قوله كاطلاق اليمين على الغموس) فان حقيقة اليمين عتدية تقوى به عزم الخلف على النعل أو الترفق المستقبل والغموس الخلف على ماض ككذب عدا (قوله بلفظ الشهادة) فلا يجزئ التعبير بالعلم ولا باليقين فيعين لفظها كما يأتي (قوله في مجلس القاضى) خرج به اخباره في غير محاسنه فلا يعبر وانما قيد بالقاضى وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوى أي بخلاف القاضى فانه يتقدم بمجلس حكمه المعين من الامام وعمل ولايته ط (قوله كافى عتق الامة) وطلاق الزوجة فليست الدعوى شرطا لصحتها مقابل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقلوا بعد دعوى لخلقها عنها في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها مقابل قول بعضهم انما اخبار بحق الغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى قائم اخبار بحق نفسه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقه من قبلها قبل الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما اشار اليه في ايضاح الاصلاح وكأنه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد الى انه له فهو كالشهادة بالابرا عن الدين فانه اخبار بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذلك اذا جعل الاخبار أربعة والرابع الانكار وعزاه الى شرح الطحاوى اهـ (قوله بطلب ذى الحق) يشمل الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والاداء كمين في حقوقهم فيحرم كتمانها القول تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه فهو مخفى عن الكتمان فيكون أمرا بضده حيث كان له ضد واحد وهو كتمان الامر بادائها ولذا أسند الائم الى رقيس الاعضاء وهو الآلة التي وقع بها أذواها لما عرف ان اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كاه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرضية تامة احتمال أن يراد منى المدينين عن كتمانها كما احتمل ان يراد منى الشهود قال القاضى ولا تكتموا الشهادة أي الشهود والمدينون والشهادة شهادتهم على أنفسهم فعلى الثاني المراد النهي عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

٢٢ مطاب

لا تحل الشهادة بسماع
صوت المرأة من غير رؤية
شخصها وان عرف بها
اثنان

لا ثبات حق) فحق قائ
فاط لا قها على الزور
بجاز كاطلاق اليمين على
الغموس (بلفظ الشهادة
في مجلس القاضى) ولو
بلا دعوى كافى عتق
الامة وسبب وجوبها
طلب ذى الحق أو خوف
فوت حقه

٣ قال المقدسى وما أورد
من الشهادة على امرأة
بما يوجب فرقة قبل
الدخول وليس لاثبات
حق فجوابه ان سقوط
المهر عن الزوج حق له
كشهادة ببراء من دين
يثبت به حق المدينون أي
سقوطه عنه انتهى

بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المؤلف تلزم عائد الى الشهادة بمعنى تحمله الا بعنى أدائها
فان تحملها عند الطلب والتعيين فرض وأما عدم التعيين ففرض كفاية كافي البحر (قوله)
بان لم يعلم بما اذو الحق (أى بشهادته) (قوله وخاف) أى الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بل الطلب
في حق آدمي الا اذا لم يعلم بشهادته ذو الحق وخاف الشاهد ان يشهد ضاع حق المدعى فيجب
عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يجوز له ان يترك
حقه كما افاده العلامة المقدسي (قوله شرائط مكانه واحد وهو مجلس القضاء) وهو من
شروط الاداء كافي البحر والاولى ان يقول شرط مكانه واحد انما يجب معه انه واحد وهو
مجلس القضاء لا ان واحد أى التماس بقوله وشرائط التحمل (قوله العقل الكامل) المراد
ما يشمل القميز بدليل ماسبق في الباب الا في فلا يصح تحمله لمن يجنون وصبي لا يعقل (قوله)
وقت التحمل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحمله لمن أعمى ولا
يشترط التحمل البلوغ والحرية والاسلام والعقل حتى لو كان وقت التحمل صبيعا عاقلا أو
عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم باغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وناب الفاسق فشهدوا وعند
القاضي تقبل بجر (أقول) ولا ينافيه ما نقله بعد عن الخاتمة صبي احتمل لأقبل شهادته عالم
أسأل عنه ولا بد أن يأتى بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته انه صالح أو غيره
اه فان ذلك لا يترك كمة فقط لاراد شهادته تأمل (قوله ومعاينة المشهود به) قال في البرازية
شهادة ان فلا تترك هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا تهم ما باطله لانهم اشهدا بما علم
بمعانيه وسببها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما ثبت بالتسامع) كالشهادة
بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أى في جميع أنواع الشهادة
أما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعقل هي شرط وجوب القبول على
القاضي لا شرط جوازه وان لا يكون محمدا ودوا في كذب وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مفتضا
ولا يدفع عن نفسه مفر ما فلا تقبل شهادة القرع لصله وعكسه واحد الزوجين لا آخر وان
لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكاله وان يكون عالما بالمشهود به وقت
الاداء اذ اكره ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لما قلناه فانما يقول ان اذ لم يكن للشاهد شبهة
في الخط يشهد وان كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختيار وأما ما يخص بعض شهدا دون بعض
فالا سلام ان كان المشهود عليه مسلما والذ كورة في الشهادة في الحدود والقصاص وتقدم
الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى
عند امكانه وقيام الراتحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والامالة
في الشهادة في الحدود والقصاص وتقدم حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر
لكنه ذكر اول ان شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط قطع عملها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة
وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى
مكانه وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة
وما يرجع الى الشهادة ثلاثة فقط الشهادة والعهد في الشهادة بما يطاع عليه الرجل واتفاق
الشاهد بين وما يرجع الى مكانه واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من

قوله فرض كذا بالاصل
واحد فرض عين بالاصل
مقابل اه معناه

بان لم يعلم بما اذو الحق وخاف
فوقه لزمه أن يشهد بدلا
طلب فتح (شرطها) أحد
وعشرون شرطا شرائط
مكانه واحد وشرائط
التحمل ثلاثة (العقل
الكامل) وقت التحمل
والبصر ومعاينة المشهود
به الا فيما ثبت بالتسامع
(و) شرائط الاداء سبعة
عشر عشرة عامة وسبعة
خاصة

قوله ولم يكن سكران
لا بعد مسافة كذا بالاصل
وليتأمل اه معناه

السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون فشرائط التجهيل ثلاثة وشرائط
الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة
وشرائط مكانها واحد اه ومقتضاها ان شرائط الاداء نوعان اربعة كما ذكرنا اولها الصواب
ان يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التجهيل وواحدة وعشرون شرائط الاداء منها
سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة
ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) اى العامة
الضبط اى ضبط الشاهد المشهود عليه بان يكون غير الشان وان يكون ذا كرا (قوله والولاية)
اى يكون ولاية للشاهد على المشهود عليه بان يكون من اهل دينه او من دينه حتى حر بالغا
فلذا فرع عليه بقوله فيشترط الاسلام الخ (قوله لو المدعى عليه مسالما) اما لو كان كافرا فتقبل
شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الاراد حذف القدرة لان الشرط
التمييز بالفعل (قوله بالسمع) هـ اذ اراد عن الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)
اى المتقدمة اى العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تقبل شهادة الاصل لفرعه كعكسه
(قوله او زوجية) اى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر (قوله او عداوة
ذنبوية) اى وعدم عداوة ذنبوية اما الذنبية فلا تمنع الشهادة (قوله لفظ أشهد) بالفظ
المضارع فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيه يكون غير مخبر في
الحال س (قوله لا غير) اى لا غير من اللفاظ كما علم وان تحقق واتيقن (قوله انضمامه)
اى باعتبار الاشتقاق معنى مشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عيانا سيما قدى قال ط دخل في
ذلك الشهادة بالسمع فان اعان مشاهدة حكما او انما خارجة عن القياس اه وقد مناهى انه
كافيا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا اى أقسم وقدر
في الايمان (قوله واخبار للعال) بخلاف لفظ الماضى فانه موضوع للاخبار عما وقع كما
قدمنا (قوله فكأنه يقول أقسم بالله) هذا راجع الى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على
ذلك) هـ اذ راجع الى قوله انضمامه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله
واخبار للعال والخاص ان في كلامه شرا على غير ترتيب اللف (قوله فتعين) فلذا اقتصر
عليه احتياطا واتمعا للامور ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره بجر (قوله حتى لو زاد
فيما علم بطل للشك) لانه يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما علم لم
تقبل كالمو قال في ظنى بخلاف ما لو قال أشهد بكذا فدل على ان لا يأتى بما يدل على الشك فلا تقيما علم
لا يصح الابراء ولو قال فلان على انهم درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو عدل فيما
اعلم لا يصح كون تعدى لا بجر * (فرع) * قال المدعى ولا بد من علم بما يشهد به وفي
النوازل شهد ان المتوفى اخذ من هذا المدعى مائة درهم ولم يعلم كم وزنه فنجوز
شهادته ما رهل له ما ان يشهد بالمقدار قال ان كانوا وقفا على تلك الصلة رقه وهو انما
دراهم وحرروا فيما يقع عليه يقيمهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغي أن يعتبر اجودتها فقد
تكون مستوفة فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم اه وفي خزائن الاكل يبيده درهمان كبير
وصغير فاقربا حدهما الرجل فشهد انه اقر باحدهما ولا يدري بايهما اقر يؤمر بتسليم الصغير

منها (الضبط والولاية)
فيشترط الاسلام لو
المدعى عليه مسالما
(والقدرة على التمييز)
بالسمع والبصر (بين
المدعى والمدعى عليه)
ومن الشرائط عدم قرابة
ولاد او زوجية او عداوة
ذنبوية او دفع مغرم او جر
مغرم كما ينبغي (او ركنها
لفظ أشهد) لا غير انضمامه
معنى مشاهدة وقسم
واخبار للعال فكأنه يقول
أقسم بالله لقد اطلعت
على ذلك وأنا أخبر به وهذه
المعاني مقفودة في غيره
فتعين حتى لو زاد فيما علم
بطل للشك

اه (قوله وحكمها) أي صفتها الماتقة قدم في أول كتاب القضاء ان من معاني الحكم الاثر
 الثابت بالمطاب كالجواب والحكمة فيكون المعنى هنا وصفتها (قوله وجوب الحكم) أي
 القضاء (قوله بوجوبها) بفتح الجيم أي بما تعلق بها اذ الموجب عبارة عن المعنى المتعلق بما
 أضيف اليه في ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التزكية) اشتراط التزكية قوله ما وهو المقصود به ط عن
 الشربة لامية (قوله افتراضه) أي القضاء (قوله الا في ثلاث قدمناها) أي قبيل باب التحكيم
 وهي رجاء الصلح بين الاقارب واذ اسقهل المدعى وخوف ردية عند القاضى (قوله بعد وجود
 شرائطها) أي المتقدمة (قوله ان لم يوجب) نقله في أول قضاء البحر عن شرح المكنز ما كبر
 (قوله ابن مالك) في شرح المجموع في مجتبه القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافيحي
 كفره) في رسالته سيف القضاة على البغاة حيث قال حتى لو أنوا الحكم بالاعذار عدا
 قالوا انه يكفر كذا في المنح (قوله واستظهر المصنف الأول) لما تقدم في باب الرد من الاعتماد
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أي عينا (قوله بالطالب) أي
 طلب المدعى (قوله ولو حكم كاسر) أي من انه لو خاف فوت الحق والطالب لا يعلم لم الزمه
 ان يشهد بالطالب قال في البحر وانما قلنا أو حكم بالعدل من عنده شهادة لا يعلم لم صاحب
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطالب كما في فتح القدير لكونه طالبا لادائه
 حكما اه لمكن نظرفيه المقدسي بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب
 عليه ان يشهد والا لا يجوز له ان يترك حقه كما قدمناه (قوله بشروط سبعة) ذكر منها خمسة
 أن يتعين عليه الاداء وهو المشار اليه بقوله ان لم يوجد فانه لم يتعين بان كل واحد ساعة فادى
 غيره عن تقبل شهادة فقيت لم يات بخلاف ما اذا ادعى غيره فلم يقبل فان لم يؤدع من يقبل يات
 بامتناعه السادس ان لا يخبره عدلان يطمئنان اليهود به فلو شهد عنه عدلان شاهد عدلان
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشتري أعتق العبد أو ان الولي عفا
 عن الثاقل لا يسمع ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدلا فاختار
 للشهود ان شاءوا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخبرين وان شاءوا امتنعوا عن
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يسمع ترك الشهادة وكذا لو عاينارا حاديا تصرف في شيء
 تصرف المالك وشهد عدلان عنه هما ان هذا الشيء لقان آخر لا يشهد ان انه لم تصرف
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرزنية في الشهادة بان ادعاه عند عدلان
 بخلاف ما سمعته عن وقع في قلبك صدقة لم يسمعك الشهادة الا اذا علمت بقيمة انما كاذبان
 وان شهد عندك عدلان ان تشهد بسماعة الآن يقع في قلبك صدقة وبغنى ذلك جميعه
 في كل شهادة اه بالمعنى السابع ان لا يقف الشاهد على ان المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد
 فان قال المقر أقرت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يد عن من أعوان السلاطان
 ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عنه القاضى وأخبره انه كان في يد عن من أعوان السلاطان
 اه ط قال سيدي الوالد من زيا الجوهرية وكذا اذا اتى الشاهد على نفسه من سلطان
 جائر أو غيره أو لم يتذكر الشهادة على وجهها وسماه الامتناع اه (قوله منها عدل القاض)

(و- حكمها وجوب
 الحكم - على القاضى
 بوجوبها بعد التزكية)
 - في افتراضه فورا الا
 في ثلاث قدمناها (نحو
 امتناع) - بعد وجود
 شرائطها (أثم) اتركه
 الافتراض (واستحق العزل)
 لنفسه (وعذر)
 لا يرتكبها فلا يجوز شرعا
 زيلعي (وكفر) ان لم ي
 الوجوب) أي ان لم يعتقد
 افتراضه عليه ابن مالك
 وأطلق الكافيحي كفره
 واستظهر المصنف الاول
 (ويجب) أدائها (بالطالب)
 ولو حكم كاسر واكن
 وجوبه بشروط سبعة
 مبسوطة في البحر وغيره
 منها عدل القاض

٢ قوله ان يتنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه أنه يقبله لشهرته مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاجاب بأنه غير عدل لا يجب عليه ان يبدله عنه **ب**حجر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريباً من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا لا يثبت لانه يطقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعلمه بقبوله) فلو علم انه لا يقبله الا يلزمه **ب**حجر قال الجوى فلو شك في نظر حكمه (قوله أو **ب**كونه أمر ع قبولاً) أي فيجب الاداء وان كان هناك من تقبل شهادته فتح وفيه تامل مقدي وكأنه اعدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق ط عن الجوى (أقول) لكنه يحتمل في مقابلة المنقول فقد ذكر المسئلة في شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بده) أي بدل الشاهد وهذا هو خامس الشروط وأما الاثنان الباقيان فتمة السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان لا يعلم ان المقر أقر خوفاً الخ وأل في الشاهد للجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لقسم الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويجعل على العذر من نسيان ثم تذكره غيره اه قال العلامة عبد البر وعندي ان الوجه ما قاله شيخ الاسلام لاسيما وقد قدس الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرفة لا يتوجه فيها تأويل اه (قوله لانها فرض كفاية) أي اذا قام بها البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تمنع ان لم يكن الاشاهد ان تصح مل اداء) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب الشاهد اذا امدعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في العمل على المتعاقدين الحضور اليهما للاشهاد ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهما ما وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي لأن القاضي يأتي اليهما ليؤديا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي واحد قال في الجرح وفي الملقط الاشهاد على المدائنة والبيع فرض كذا رواه نصير وذكرا الامام الرازي في احكام القرآن ان الاشهاد على المبيعات والمدائنة مندوب الا التزليس كالتزويج والماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل اه قال في التاتارخانية عن الهيطوذ كوفي فتاوى أهل سمرقند ان الاشهاد على المدائنة والبيع فرض على العباد الا اذا كان شيئاً حقير لا يخاف عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد مندوب وليس بفرض اه وفي البرازية لا بأس للرجل ان يحرف عن تحمل الشهادة ولو طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او يطلب منه الاداء ان كان يجد غيره فله الامتناع والافلا انتهى وحينئذ التحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره والا فالاولى الامتناع كذا كرنا (قوله وكذا المكاتب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن بان عليهم الكتابة اذا لم يوجد غيرهما اذا كان الحق مؤجلاً والا فلا اه **ب**حجر (قوله لكن له اخذ الاجرة للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادام

٢ مطلب
لشاهد ان يتنع من
أدائه عند غير العدل
٣ مطلب
اذا كان موضع القاضي
بعيداً من موضع الشاهد
بحيث لا يغدو ويرجع في
يوم لا يثبت له الاداء
٤ مطلب
لولزم الشاهد الاداء ولم
يؤدع أدى الشهادة

وقرب مكانه وعلمه بقبوله أو
بكونه أمر ع قبولاً
وطالب المدعي (لوفى حق
العبد ان لم يوجد بده)
أي بدل الشاهد لانها
فرض كفاية تمنع ان لم
يكن الاشاهد ان التحمل
أو اداء وكذا المكاتب اذا
تعين لكن له اخذ الاجرة
للاشاهد

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول
 يجوز لعدم تعينه عليه اهـ شلي اهـ ط لم يكن يتطوع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يحمل لهما اخذ الاجر به وليس خاصا به ما بدليل ما ذكره من ان غايل الاموات اذا
 تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه
 بالاعذر) بان كان يقدر على المشي او مال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي
 بالاعذر بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل اصحاب
 النوازل ط (قوله حديث أكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرج بهم من الحقوق
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الا كل مطلقا)
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل قال في البحر الشهود في الرستاق
 واحتج الى اداء شهادتهم هل يلزمهم كراء الدواب قال لا رواية فيه وليكن سمعت من المشايخ
 انه يلزمهم وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعنا مطلقا كما وان كان مهيا من قبل ذلك تقبل
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيهما وعن أبي يوسف تقبل فيهما للعادة الجارية
 باطعام من حل محل الانسان عن يمينه عليه شاهدا او لا ويؤنس ما تقدم من ان الاداء اذا
 كان بالشرط ليقضى حاجته عند الامير يجوز كذا قيل وفيه نظرون الاداء فرض بخلاف
 الذهاب الى الامير اهـ وجرم في الملة ط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتي بحر) نقل عن
 ابن وهبان في شرحه منظومته قال شارحها العلامة عبيد الله بن الحسن نقل عن محمد بن
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضيعة اشتراها فاستأجروا لهم دواب يركبونها ان لم يكن
 لهم قوة المشي ولا طاقة الكراء تقبل شهادتهم والافلا فان كل طعنا مالا له شهوده لا ترد
 شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود
 له طعاما له للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليه مزا كاره لا ترد شهادتهم وان هيأ لهم
 طعاما فأكاره لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع
 الناس للاستشهاد و هيأ لهم طعاما أو بعث لهم دواب وأخرجهم من المصروف كبروا أو كانوا
 طعاما اختاروا فيه قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في كل الطعام
 وقال محمد لا تقبل فيهما والفتوى على قول الثاني بحري العادة فيه سمعنا في الانسكة ونثر السكر
 والدرهم ولو كان فادحا في الشهادة لما فعلوه كذا في القربة اهـ (قوله ويجب الاداء)
 أي يفترض اما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بلا
 طلب فيما ذكرناه حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بآبائه والشاهد من
 جملة من عليه ذلك فكان قائما بالخصوص من جهة الوجوب وشاهد من جهة العمل ذلك فلم
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جعل القائم بالخصوص والقاضي ط (قوله أربعة عشر)
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتدبيرها ومنها الوقف قال قاضيان ينبغي ان يكون
 الجواب على التفصيل اذا كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بالاعذر لم تقبل
 وبه تقبل الحديث أكرموا
 الشهود وجوز الثاني الا كل
 مطلقا وبه يفتي بحر وأقره
 المصنف (و) يجب الاداء
 (بلاطاب لو) الشهادة في
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة
 عدمها في الاشياء أربعة عشر
 قال وتي آخر شاهد الحسبة
 شهادته

بدون اوبه افق ابو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها هلال رمضان قال قاضيخان
 الذي ينبغي انه لا يشترط الدعوى فيه كالاتي - شرط في عتق الامه وطلاق الحره وفي العمادية
 عن قساي رشيد الدين الشهادة بهلال عبيد القطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاخصى
 اختلاف المشايخ فاسم بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال القطار ومنها الحدود وغير
 حد القذف والسرقة ومنها النسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى
 لانه يضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقبل لا تقبل من غير
 ختم ومنها المخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا وقسقط المهر عن
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة يتبع ومنها الابلاء والظهار والمصاهرة ويشترط أن
 يكون المشهود عليه حاضرا ومنها الطريقة الاصدية عندهما او الصحيح اشترط الدعوى في ذلك
 عند الامام كافي العتق العارض ومنها التمسك فانه يثبت بلا دعوى كاطلاق لان حل الفرج
 والحرمة حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما فيه حق الله تعالى لان
 الحرية تعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحج
 والحدود ولذا يجوز استرقاق العبد برضاهما فيه من ابطال حق الله تعالى وقال الامام لا بد في
 عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية عائد اليه من مال كميته وخلاصه
 من كونه مبيعا لا كمال وقد ثبت الاربع عشرة مسألة وقوله عدم من الخ بيمينه ان ذلك
 مسائل أخرى هو كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسية بعد
 فعدم حد الزنا وحد الشرب مستلزمين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبه اه ط قال
 سميدي الوالد قلت ويراد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابها وتقدم في الوقف (قوله
 بلا عذر فسق فترد) نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامه وظاهر ما في القضية انه في
 السكك وهو في الظهيرية والعتبة اه اشياء وفي البحر عن القضية اجاب بعض المشايخ في شهود
 شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما ائروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انهم لا تقبل ان كانوا
 عالمين بانهم ما يعيشان عيش الازواج ثم نقل عن العلامة الجامي والخطيب الانطاكي وكمال الائمة
 البيهقي شهر واحد وستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم
 عيش الازواج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في نفس هذا وعلمه فيه وفي الجوى وقيل
 المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص بالفرج او لا قال في
 البرازية اذا طلب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فانه من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه
 يقيد بعدم القبول مطلقا وهو الذي اعقده ابن الشحنة اه مطلقا وافق في تنقيح الحامدية
 بانه متى آخر خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عالمين بانهم ما يعيشان عيش الازواج فانه لا تقبل
 وعزاهما عين المفتي وجامع الفتاوى (اقول) تدعات ان ذكر خمسة ايام او ستة اشهر ليس يقيد بل
 المراد ان يمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطلق في
 كل حرمة لا يوجد فيها تاويل كما افاده الجوى (قوله كطلاق امرأة) حره وامه وقسود
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبيد البر
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الامه وليكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامه على

بلا عذر فسق فترد (كطلاق
 امرأة)

المشهور وتقبل وان انكر الزوجان ط ومثله في العمدية والقصولين والبرازية قال في
الخيرية اذا غاب الرجل عن امرأته فاحسبها عدل ان زوجها طاعة لها الاثبات ومات عنها فله ان
تعتد وتزوج بزواج آخر وكذا ان كان الخبر فاسقا لان هذا من باب الديانة فيثبت بخبر الواحد
بخلاف النكاح والنسب اه (اقول) لكنه في التنقيح ذكر العدل دون الفاسق قال في
القصولين ولو اخبرها فاسق تحرت وهذا عند المعايير او المشاهدة لونه او جنازته وبقي عامه
ان شاء الله تعالى (قوله اي بائنا) هذا القيد لم يذكره في التنقيح بل أطلق الطلاق وكذلك
أطلقه في الاشياء ولم يقيد به بالباين وكذا محشوها لكان قال ط والتقييم يذهب ظاهر لانه اذا
طالعها رجعا لا ينكر بعد معيشة الزوج لانها بعد صراحتها (قوله وعق أمة)
أي عند الكل لانهم اشهاد بحرمته الفرج وهي حق الله تعالى وهل يحلف حصة في طلاق المرأة
وعق الأمة أشار محمد في باب النكاح انه يحلف كذا في شرح القاموس وذكروا الصرخي في
مقدمة باب السب لانه لا يحلف فأنمله عند الفتوى كذا ذكره ابن الشهنة ط (قوله
وتدبيرها) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عتقها مقبل في
الامة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف لان التدبير فيها يقضي حرمته فرجها على الورثة بعد
موت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتقهم اخلاقا فان دعواهم شرط عنده كما اذا
شهد شاهدان على رجل بعتق عبده والعبد والمولى يشكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام
وقالا تقبل وفي الحقائق قد تحقق الدعوى ككتاب يقطع العبد يدحر فقال الحر اعترف
مولائي قبل الجفائية وفي علمك القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بيمينته ويقضى بعتقه
لان دعوى الجح في عتقه العتق قائم مقام دعوى العبد كما ثم اعلم ان الشهادة بلا دعوى
أحمد مقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائبا عن الله تعالى فيكون شهادة على
خمس مقبولة وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن الغالب عندنا في
عتق العبد حق الله تعالى لان سبب المالكية وهي الحرية يترافق بها حقوق الله تعالى من
وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحج والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاه
اساقية من ابطال حق الله تعالى فقبل بدون الدعوى والغالب عنده حق العبد لان نفع
الحرية عائد اليه من ماله كيتبه وخلصه من كونه مبيعا فلا كمال فلا تقبل بدون الدعوى
كما في شرح المجموع لابن مفلح (قوله وتدبيره) قد علمت انه على الخلاف كما ذكره ابن وهبان
ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا بالعتق او بالحرية الاصلية والشارح مشى على قولهما وتبع
الشربلالي في عدم الفرق بين الحرية الاصلية والعارضة (قوله وهل يقبل جرح الشاهد
حصة) الجرح بفتح الجيم يعني تجريح ثم قوله حصة بمعنى محتمل انه حال من جرح يعني ان الجرح
ينزل ذلك حصة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاول اظهر قال الحلبي
حصة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله فبلغت ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتدبيره
والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الأمة وتدبيرها من الاربعة عشر ح قال ط وفيه
ان عتق العبد من جملة الاربعة عشر اه (اقول) لم يرد على ما في الاشياء غير عتق العبد وتدبيره
والرضاع وهي داخل في الاربعة عشر فعق العبد وتدبيره داخل في عتق الأمة وتدبيرها

اي بائنا (وعتق أمة)
وتدبيرها وكذا عتق عبدة
وتدبيره شرح وهبانية وكذا
الرضاع كما في بابيه وهل
يقبل جرح الشاهد حصة
الظاهر نعم لكونه حقا لله
تعالى اشباه فبلغت ثمانية
عشر

على قولهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس لنا مدعى حسبة) الاولى
مدعى حسبة بجذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض والمفتي به عدم سماعها الا من المتولى كما تقدم في الوقف قال ط فاذا كان
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباهه اه (اقول) لكن في فتاوى الخافق ان
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل لكن قيد مدعى الوالد في تنقيح
بان تكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وسترها في الحدود) أى كتمانها قال في
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والاطهار لانه بين حسبتين اقامة الحدود والوقوف
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسبة ما ينظر به الاجر في الاخرة وفي الصحاح
احسب بكذا البراءة الله تعالى والامم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه (قوله
أبر) أفاد ان عدمه ع جائز اقامة للحسبة ما فيه من ازالة الفساد وتقليل فسادا حسنا
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافرو لان مقصود الشاهد ارتقاءها
لا اشاعتها وكذا لا يعارض افضلية الستر آية انتهى عن كتمانها لانها في حقوق العباد بدليل
قوله تعالى ولا ياب السوءاء اذا ما دعوا اذا لم يدروا لمدى فيها ورد قول من قال انها في
الديون بان العبرة له حوم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازي اوله عام مخصوص
بالحديث الستر التي بلغت مبلغ الانصاف عن درجة الشهرة له عدمه ونه مع قبول الامه لها
أوهى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من الجرح وتمام الكلام على ذلك
فيه فراجع فانه مهم (قوله الحديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله
تعالى وافاد انه في الصحيحين (قوله الامتنك بجر) وفيه من الفتح واذا كان الستر مذروبا اليه
ينبغي ان تكون الشهادة بخلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة الغدب
في جانب القتل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعد الزنا
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمت به بل بعضهم ربما اقصر به فيجب كون
الشهادة أولى من تركها لان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش
بالخطايا المفسدة لذلك وذلك يتحقق بالتوبة من الغافلين وبالزجر لهم فاذا ظهر حال الشهرة
في الزنا ملاوا الشرب وعدم المبالاة واشاعته فاخلاء الارض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال
بقابله ظهور وعدمها عن انصاف بذلك فيجب تحقيق السبب الاخر لا خلا وهو الحدود خلاف
من زنى مرة أو مرارا مستترا متخوفاً منه ما عليه فانه محتمل استحباب ستر الشاهد وقوله
عليه السلام له زال في ما عزلو كنت سترته بشئ بك الحديث وذكره في غير مجالس القاضى بمنزلة
الغيبية يحرم منه ما يحرم منها ويحتمل منه ما يحتمل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا
كالاستدراك على قوله أبر لانه ربما يقيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلاً ولا يلزم منه
ضياح حق الغير فاستثنى السرقة واثبت لها حكماً خاصاً وهو انه يأتي بلفظ يفيد الضمان من
غير قطع قال سيدى الوالدرجه الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه
ظهر الجواب (قوله أخذ) الأخذ أعمن من كونه غصباً أو على ادعاء انه ملكه مودعاً عند

اي أى عدم الستر وهو
الشهادة اه منه

وليس لنا مدعى حسبة الا في
الوقف على المرجوح فليحفظ
(وسترها في الحدود أبر)
الحديث من ستر ستره فالاولى
الامتنان الامتنك بجر
(و) الاولى أن (يقول)
الشاهد (في السرقة أخذ)
احياء الحق (لامبرق) رعاية
لاستر

المأخوذ منه وغير ذلك فلا تستلزم الشهادة بالأخذ مطلقا ثبوت الحديث كمال لكن قد
 يقال مع هذا الاحتمال لا احكام للعقوبة ط قال في البحر ولا يقول سرق محاطة على
 السر ولانه لو ظهرت السرقة لوجب القتع والضمان لا يجامع القتع فلا يحصل احكام عقوبة
 وسر ح في غاية البيان بان قوله اخذ اولى من سرق وعلى هذا فيجمل قول القدرى وجب
 ان يقول اخذ على معنى ثبت لا الوجوب النقيض وقوله في العنانية نعتين ذلك مع قوله
 لا يجوز أى أن يقول سرق ناسخ وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه (وقبه لطيفة)
 حكى الفخر الرازى في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى
 رجل على آخر بانه اخذ ذمالة من بيته فاقرب بالآخذ فذمالة الضمان عليه وسقط القتع
 يوسف لانه لم يقرب بالسرقة وانما أقر بالآخذ فادعى المدعى انه سرق فاقربم فافتوا بالقطع
 وخالفه هم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر أو لا بالآخذ ثبت الضمان عليه وسقط القتع
 فلا يتقبل اقراره بعد ما يسقط الضمان عنه فمجبوا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ ذمالي او دبتى تسمع وان لم يبين وجه الاخذ اه (قوله
 ونصاها) أى ما تنصب عليه أى تتوقف عليه قال ابن الكيال ولم يقل بشرط أى كما قال في
 الكنز لما سألني ان المرأة ليست بشرط في الولادة واختيها (قوله الزنا أربعة) وذلك يشير الى
 نذب السر لانه لما يذم فيه أربعة بصفة الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن
 أربعة منكم وقوله لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاكل ونحن وان لم نقل بالافهم فالاجماع
 عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا شهداء من رجالكم لان الاول
 مانع والثاني مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في النساء مثبت في حق الرجال للمساواة
 ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير
 وان النص اوجب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم فقبول امرأتين مع ثلاثة مخاف لما
 نص عليه من العدد والمعدود وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين
 فرجل وامرأتان وبين هذه فتقدم هذه لانها مأمونة وتلك مبيحة اه ولا يخفى عليك ما في كلامه
 من الخافقة والايهام تأمل قال في البحر وقد منافي الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في
 مسألتين أن يذمها الزوج أو لا يشهد مع ثلاثة وان يشهد معهم على زناها بانيه مطوعة اه
 (قوله ليس منهم ابن زوجها) أى اذا كان الاب مدعيا وأم الابن حية اما اذا فقد افيجوز قال
 في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
 ان الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما خمسة بين شهداء أربعة منهم على اخيم انه زنى بأمرأة
 ايهم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا وكانت أمهم حية اه والمنع في كون الاب مدعيا لعله
 مقيد بما اذا كان بعد ذلك فمأله لانه يدفع بشهادته عن أبيه اللعان وفي كون أمهم حية للمداوة
 الدينوية عادة (قوله ولو علق عقه بالزنا) أى بناتفس المولى (قوله ولاحد) أى على المولى
 ويستخلف اذا أنكره للعق قال في البحر ثم اعلم أن العتق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم
 يحمد المولى ويستخلف المولى اذا أنكره للعق وفيه خلاف ذكره في الخفائية وادب القضاء
 لتصاف اه قال أبو السعود واختلوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)
 ليس منهم ابن زوجها ولو علق
 عقه بالزنا وقع برجلين
 ولا حد ولو شهدا بعقبة
 أربعة بزيادة

معلوم
 في الشهادة على الواطئة

مطلب
في الشهادة على اثنين البهيمة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا وأما اتيان البهيمة فالاصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعقته القاضي) اي حكم
بعقته وكذا قوله ورجعه (قوله ضمن الاولان قيمته لمولاه) لاتفاد رقبته المملوكة على السيد
(قوله ديمته) انظر هل المراد بالدية هنا قيمته لانه رقيق او دية الاسرار لحكم القاضي عليه
بالحرية ويدل لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا لكانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) شمل القود في النفس والعص وقيس به
لما في الخامسة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الخيانة المال فقبل
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل
والمرأة والطرو العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المبال ويعلم به كثير من الوقائع
الحالية (قوله ومنه) اي من القود (قوله لما أها) اي لانها اتول (قوله لقتله) بسبب
ردته أي ان اصر على كفره (قوله بخلاف الاتي) فانه لا تقتل بل تحبس فتقبل شهادته
رجل وامرأتين فلذا قيد به كبر في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسأت جاز
وتجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجب ولا يقتل وراية في الوالوية اه
سانحاني وانما لا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلمان قال سيدي الوالد وانظر لم يقتل كذلك
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه امكنه يع لم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط
عند قوله والذي على مثله وتقدم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يقب الا
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه اسلم وهو مشكركم تقبل شهادتهما وقيل
تقبل في المسئلة ولو على نصرانية قبلت اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدوا لكنها تجبر
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتقد
فاضيخان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومثله ردة مسلم) اي حكمه هو تقييد أو علة قال في
البحر وأما الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكر في النهاية من السير اه
(قوله رجلان) انما لم تقبل شهادة النساء طهيت الزهري مضت السنة من لدن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والخليفة من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولان
فيها شبهة البدلية اقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندري بالشبهات كذا في الهداية
وانما لم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل
وليس كذلك فانما اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كافي العناية وفي خزانة الاكل
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه ولا يراه ثم رفع الى آخر امضاء
اه بحر (أقول) والاحسن حذف قوله ولا يراه لان القاضي حينئذ يحكم بعقته مذهب
(قوله الا المعلق فيقع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحسد يعني ما علق على شيء مما

فاعقته القاضي ثم رجعه ثم
رجع الكل ضمن الاولان قيمته
لمولاه والاربعة ديمته
ايضا لو وارثه (ولم يقبسه
الحدود والقود) منته
(اسلام كافر ذكرا) لما أها
اقتله بخلاف الاتي بحر
(و) مثله (ردة مسلم رجلان)
الا المعان فيقع ولا يجحد

يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق
عليه لا يثبت بذلك وصورته كما في البحر عن الولوالجية رجل قال ان شربت الخمر فمات كى حر
فشهد رجل واحد ان ان شربت الخمر عتي العبد ولا يحسد لان هذه شهادة لا يحجل لها في الحدود
ولو قال ان سرق من فلان شيئا فعلى قياس ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد
ولا يقطع اه وعزا المستملتين في الخلية الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول ابي
يوسف وفي خزانة الاكمل شهدانه اعترق عبده ثم شهد اربعة بانه زنى وهو محسن فاعنته القاضي
ثم رجع ثم رجع السكل ضمن شاهد الاعتراف قيمة مولاه وشهود الزنا قيمة مولاه ايضا ان لم يكن
له وارث غيره اه (قوله كما) أى قريبا عنه قوله ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا
حد ومرا ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان (قوله وللولادة) أى في حق ثبوت النسب دون
الميراث عنده ذكره فاضحان وهو خير مقدم لامرأة ولم يذكر الولادة في الاصلاح لان شهادة
امرأة واحدة على الولادة انما تكون في عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما
شهادتهما على الاستملال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة اقلنا في حق الصلاة لان في حق
الارث لا تقبل عنده خلافا لهما (قوله للصلاة) متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة
باستملال الصبي للصلاة عليه اتفاقا كما في المنع وانما قبلت وان كان يمكن أن يطالع عليه الرجال
لكتمهم لا يحضرون الولادة عادة فالحق في عالم يطالع عليه الرجال (قوله وللاثر عندهما) أى
تقبل شهادة القابلة باستملال الصبي للارث عندهما (قوله والبراءة) أى الشهادة عليه فان
شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان
هي بكر تخير فان اختارت الفرقة ففرق للرجال وكذا في رد المبيع اذا اشترها بشرط البراءة
ان كان انها تائب يحلف البائع ليضمن كقوله الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسماع
الدعوى وللتخلف اذ لو لا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بلايين التمسك بالاصل
وهو البراءة كما في البحر وسيأتي قريبا اوضح من ذلك (قوله وعيوب النساء) كالاماء المبيعة
من نحو رقيق وقرن كالأشترى جارية فادعى ان بها قرنا ورتقا لم يكن ذكر في المنع في باب خيار
العيب عند قوله ادعى اياها فانها لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه لعل قول امرأة ثقة ثم ان
كان بعد القبض لا يرد بقوله بل لا بد من تحليف البائع وان كان قوله فكذلك عند محمد وعند
ابي يوسف يرد بقوله بل لا بد من تحليف البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان
القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطالع عليه الرجال حجة اذا
تأيدت بمؤيد والاتعبر بمؤيد لا يلزم الاصل لانهم لم يردوا على خيار الرؤية ان الاصل ان
بكرتهم اختلافا قبل القبض أو بعده في بركاتهم ايرى القاضي النساء فان بكر لزم المشتري
لان شهادتهن تأيدت بان الاصل البراءة وان قلن تائب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن
لانها حجة قوية لم تتأيد بمؤيد كأن ثبت الخصومة لا يتوجب اليقين على البائع فيحلف بالله
ان قد سلمت اليكم البعوضة وهي بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه لمخصوا الاولى حذف
قوله قوية وأبداه بلفظ ضمنية قال الرمي ذكر في الدرر والغرر وللولادة واستملال الصبي
للاصلاة عليه والبراءة وعيوب النساء امرأة اه فدخل في قوله وعيوب النساء الممل لانه من

كما في (وللولادة واستملال
الصبي للصلاة عليه) وللاثر
عندهما والشافعي واحد
وهو أربح فتح (والبراءة
وعيوب النساء)

العيوب التي يرددها المبيع قال في الخائنة وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرون والرقق ونحوه
اختلفت الروايات وآخر ما دوى عن محمد أنه إن كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث تردب شهادة
النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أو ثلث وأما الجبل
فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهادتهن (قوله فيما لا يطالع عليه الرجال) قال
الرملي قدّم أي صاحب الجرف باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدّة أن يحدث ولادتها
بشهادة رجلين الخ أقاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية
وانهم لا يفسقون بالنظر إلى عورتها ما لم يكن كونه قديتق ذلك من غير قصد نظر ولا نعمة أو
لا ضرر وكما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضا وإن
قال تجددت النظر اليه (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر أو يمكن التوفيق بأن يعمل كلام
الناس في على التعمد لا ليجعل الشهادة والمثبت على التعمد لها أحياء لا يعقوب بإصاها إلى
مسحقتها بواسطة أداء الشهادة عند الحاجة اليه أو في كلامهم نوع إشارة اليه وربما فهم كلام
الرملي في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعمدنا النظر قبلت أربحية القبول وأيضا عبارته في هذا
المحل ثم اختلفوا فيما إذا قال فجدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا طرده كرمقابلة
وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تأمل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العنابية واختلاف
المشايخ فيما إذا دعي إلى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم أنه لو نظر اليها يشتمى ففهم من جواز ذلك
بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الإسلام الأصم لا يباح ذلك ذكره في كتاب
الكراهية (قوله امرأة مسالة) بالغة عاقلة عدلة زبلي ودليله قوله عليه الصلاة والسلام
شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس
فما قول الأقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الأربع ولأنه انما سقط المذكور
ليخف النظر لأن نظر الجنس أخف فكذلك سقط اعتبار العدد (قوله والثقتان أحوط) وكذا
الثلاث أحوط لسانه من معنى الإلزام بحرق وفيه عن خزائن الأكل لو شهد عدل نسوة عدول
أنها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيه سابقيل تعدل المرأة ولا يقبل ترجمتها (قوله
والأصح قبول رجل واحد) إذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال إلى
أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما إذا قال تعمدت النظر أما إذا شهد بالولادة
وقال فاجأتها فاتفق نظري عليها تقبل شهادته إذا كان عدلا كما في المبسوط اه وقد مناهوه آتفا
(قوله وفي البرجندى عن الملقط الخ) ذكر الحوى في شرحه عن الحوى القدسي تقبل شهادة
النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدية الملاحم بدر الدم ومثله في خزائن الفتاوى وفي
خير مطلوب خلافه قال شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا
شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وإن مست الحاجة
لعدم حضور العدل في هذه المواضع لأن الشارع لما شرع طريقا وهو منعهم من الحمامات
والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الجنس كان التعمير مضافا إليهم لا إلى الشارع
اه وقد تقدم أن المعتد جواز دخولهن الحمام إذا لم يشتمل على مفسدة ومعلوم أنه قد
يجهن من لامعية منه كعسر ومظالم والصبيان غير مكلفين حتى توجه خطاب الدفع

فيما لا يطالع عليه الرجال
امرأة مسالة والثقتان
أحوط والأصح قبول رجل
واحد خلاصة وفي البرجندى
عن الملقط أن الملع إذا شهد
منفرد في حوادث الصبيان
تقبل شهادته اه فليحفظ

عليهم فاعمال به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الا ترى أن من في حالة التجر
تجربى له وعليه الاحكام فالأظهر ما في الحساوى وخزانة المفتين تأسيس الحاجة قال الحوى
في الملتقط من كتاب المواريت اذا ادعت امرأة الميت أنها حبيبة لي تعرض على امرأته ثقة أو
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من علامات
الحمل يوقف نصيب ابنيته وشحمه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصابها) أى الشهادة (قوله
اغيرها) أى اغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال منح فشمى القتل خطأ والقتل
الذى لا قصاص فيه لان موجبه المال وكذلك تقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب
القاضى رمى عن الثانية وتسامه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه فشمى المال
وغيره قال الرمى وشمى الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على
المال قال في الثانية ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل
الى آخر ما صر (قوله ووصية) أى الايصاء اذ الكلام فيما ليس بمال قال في الشرع نبالية ولعل
الحال لا يفتقر في الحكم بين الشهادة بالوصية والايصاء اه (قوله واستمال صبي) هذا
قوله وعندهما يثبت بشهادة القابلة وهو الأرجح كما سلف (قوله ولو) فى بعض النسخ ولو بلا و
واظهار حذفها تأمل (قوله للارث) أى والاتفاق والتسبب عنده فالمتنفجرى على مذهب
الامام والشارح فيما تقدم جرى على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتبة)
هذا مكرر مع ما تقدم والذى فى الملتقط عدم التقييد بصبيان المكتبة فيصم صبيان الحرفة
فالظاهر ان التقييد بصبيان المكتبة هنا اتفاق أبو السعود (قوله أو رجل وامرأتان)
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا
حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التناول لما اعتبر شهدا تن مع وجود
الرجال وشم اذ تن معتبر معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجال ونسوة بشئ يضاف
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال فى البحر والاصل
فى شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء
ونقصان الضبط بزيادة النسب ان المنجبر بضم الأخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولو لا هذا
لا تقبل فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت بالشبهات وحقق الاكل فى العناية بانه
لانقصان فى عقله من فيما هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالملكة فنهى نقصان الشهادة
حالته فى قصص البليديات بانه مال الخواص الجزئيات بالنسبة ان ثبت فانه لو كان فى ذلك
نقصان لكان تكليفه دون تكليف الرجال فى الاركان وقوله صلى الله عليه وسلم ناقصات
عقل المرادية العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه ملخصا وعامة
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حتى ان أم بشر شهدت هى وأم الشافعى عند الحاكم
فقال الحاكم فرقا بينهما فافقالت ليس لئلا ذلك قال الله تعالى ان تصل احداهما فذكر
احداهما الاخرى فسكت الحاكم كذا فى البحر قال التاج السبكي بعد نقل هذه الحكاية
وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنزوع غريب والمعروف فى مذهب ولدها اطلاق القول
بان الحاكم اذا ارتاب بالشهود استحب له التفرق بينهما وكلامها صريح فى استثناء النساء

مطلب
لا فرق فى الشهادة بين الوصية
والايصاء

(و) نصابها (اغيرها) من
الحقوق سواء كان الحق
(مالا أو غيره) كمنكاح وطلاق
ووكالة ووصية واستمال
صبي (ولو) للارث (رجلان)
صبيان (الافى) حوادث
المكتبة فانه يقبل فيها
شهادة المعلم عن فردا ههنا
عن التجهيز (أو رجل
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

للمتزاع الذي ذكرته ولا يباس به اه وما ذكره في البحر من الحكاية المذكورة ليس صريحا في
ان المذهب عندنا عدم التفریق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض الفضلاء
(قوله لقوله تعالى فتدكر احدهما الاخرى) ولا تذكر الامع الاجماع (قوله لثلاثين كثر
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصهن) أي خص قبول شهادتهن (قوله
وتوابعها) كالاجل بشرط الطيمار منج والدليل لكل مذکور في المطولات والحاصل ان أنواع
الشهادات ستة ما لا يقبل الا بشهادة أربع وما لا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين
أو رجل واحد أو اثنين وما يقبل فيه شهادة المرأة وما يقبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الدين كما
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا ما لا بد منه اي عمل الركن والشرط بحر (قوله
من المراتب الاربع) هي الزنا وبقيّة الحدود وما لا يطالع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحقوق
وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعيها وهو التفسير حتى لو قال
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وقيدته الا بزوجتي بما
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفي خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً
لا يقبل منه الا لجمال وان كان جهمياً يقبل بشرط ان يكون بحال ان استفسر بين وقال
السرخسي ان احس القاضي بجهالة كفه التفسير والا لا وفي البرازية وقال الحلواني لو اقر
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال
المدعى في يده بغير حق يصبح عندنا اهـ وفيها كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد اشهد
ان له هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ماضي ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى
يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة والجزء الشاهد عن البيان اهـ (قوله لفظ أشهد)
٢ حتى لو قال اعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها
مقامها لما فيها من زيادة تو كيد لانهم من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظاً فيها خلافاً
للعراقيين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال فيجب عليها
من باب الاخبار لان باب الشهادة هو الصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة ولهذا شرط فيه
شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرها بعقوبة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عما مضى فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي
وتجاسسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أم الفاسق تخبره في البيانات التي لا يتيسر تلقيها من
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء وتجاسسته ونحوه حيث يخبر في خبره
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على
المستور كما هو رواية الحسن سيدي الوالد من الصوم وتعامه في حاشيته (قوله ورؤية هلال)
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه أمر ديني فاشبهه برواية الاخبار هداية
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولو من كافراً وفاسق أو عبداً وصبي ان غلب على الرأي صدقه
كما في الخطر والاباحة من الدرر (قوله والعدل التوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي
مخ قال العلامة عبد البر احسن ما قيل في تفسير العدل انه المقتضى للبكار غير المصير على

(قوله ستة أنواع) كذا
بالاصل والمعدود خمسة
وايحرز اهـ مضمعه

اقوله تعالى فتدكر
احداهما الاخرى ولم تقبل
شهادة أربع بالرجل لثلاثين
يكثر خروجهن وخصهن
الاثمة الثلاثة بالاموال
وتوابعها (ولزم في الكل)
من المراتب الاربع (لفظ
أشهد) بلفظ المضارع
بالاجماع وكل ما لا يشترط
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
ورؤية هلال فهو اخبار
لا شهادة (لقبولها والعدالة
لوجوبه) في الياسيع
العدل من لم يطعن عليه
في بطن ولا فرج

٢ مطلب
لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم
أو اتيقن

الصغار من الاحياء وصوابه أكثر من فساد وخطئه مستعمله لا لصدق بجهل الكذب ديانة
ومروءة وهو مروى عن أبي يوسف اه ونحوه في الذخيرة (قوله ومنه) أي عما يظن به فيه
(قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير كبيرة كما كل
مال مسلم أو قد فقه ونحو ذلك ط (قوله للاحتمه) أي احتمه القضاء أي نقضه صخ واهل ان
صاحب الكنز تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة نسو به منهم
ينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أي اشهد شرط احتمه الاداء بل زكته كما قدمناه واما
العدالة فلا يستشرطا في صحة الاداء وانما ظهورها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه
وبه صرح صدر الشريعة وصاحب الهداية والبحر والمخ وتبعهم الشارح تبعه الماني الهداية
واقروه ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صخ عندنا زاد في فتح
القدير وكان عاميا (قوله فلو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا اذا غاب على ظنه صدقه وهو عما
يحفظ درر وظاهر قوله وهو عما يحفظ اعتقاده قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق
فان تحرى القاضي الصدق في شهادة تقيبل والا فلا اه (قوله الامام) أي الاعظم وهو
السلطان بان قال استنبه لا تقض بشهادة الفاسق (قوله فلا ينفذ) أي القضاء بشهادة الفاسق
لمنع الامام القاضي عن القضاء به (قوله لماسر) أي في كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته
يتوقت بالواو (قوله وقول معقد) ظاهرا انه اذا أطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الإطلاق ولا عند التصريح ويجوز
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام ط أقول تحريمه ما نقل العلامة
الشريعة لابي في رسالته العقد القريدي جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتسادون العمل بنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اه فليحفظ وقيد به البيهقي بالعمى أي
الذي لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييد به بدى
الرأى انه لا يجوز للعامي ذلك قال في خزنة الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سبكي
الوادى وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في حيز الجرحي بحث الوان الدماء أقوالا ضعيفة
ثم قال وفي المعراج عن نثر الأئمة لو اتفق مقتضى بشي من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان
حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المني اذا خرج بعد قتل الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف
واجازوا العمل به لاهل مسافر أو الضيف الذي خاف الزينة وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذي
المروءة) وهي آداب نفسانية تتحمل على محاسن الاخلاق وبجمل العادات والهمزة وتشديد
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككاس (قوله فقول الثاني ببحر) الذي في البحر انه
رواية عن الثاني (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا بصدقكم وقوله تعالى
من ترضون من الشهداء أي فلا يقبل واقروه المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لخروجه
من البطن (لاحتمه)
خلافًا للشافعي رضي الله
تعالى عنه (فلو قضى
بشهادة فاسق نقض) واشم
فتح (الا ان يمنع منه)
أي من القضاء بشهادة
الفاسق (الامام فلا ينفذ
لما رواه يثاقت ويتقيد
بزمان ومكان وحادثه وقول
معقد حتى لا ينفذ قضاؤه
بالقول ضعيفة وما في
النسبة والمجتهبي من قبول
ذي المروءة الصادقة
فقول الثاني ببحر وضعفه
الكمال بأنه تعديلي في مقابلة
النص فلا يقبل

قبول شهادة القاص قبل تعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا
للنص الا ان يريد بالنص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل
انما هي بالنص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم لقب مع ان الآية الاولى تدل على
قبول قوله عند التمين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم ليشمل المتداعيين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه
في المصغية) لم يشترط هذا في جامع القصولين شر نبلاية (قوله فالاعتبار التعريف لا يشاركه
الحروف) قال في جامع القصولين والحاصل ان الاعتبار حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بأي
وجه كان وقال في انشاء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٢ كالأول كان الرجل معروفا
مشهورا باسمه أو بلقبه لا بآبيه وجسده يكتفي بذلك ما شتهر به وجهه آليه وجسده لا تضر
التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به ١٥ ونحوه في نور العين (قوله أو بلقبه)
وكذا بصغته كما أتت به في الحامدية فين شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا
قتلها فلان قبل بلايان اسمه أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غصية جده قال
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسم مولى أو يوم ولا
ولا يكتفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا (قوله جامع القصولين) أي في الفصل
التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أي حنفية رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاقتصار على ظواهر العدل في المسلم (قوله بلاطعن
من الخصم) قال الرملي ولو بالمرح المجرد ولا يتأفقه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على
جرح مجرّد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فالخير عن فسق الشهود يمنع القاضي
عن قبول شهادتهم والحكم بها فالطعن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل
الطعن والله تعالى أعلم ١٥ (قوله الا في حدود قود) أي فانه يسأل عنهم للاحتمال في اسقاطها
فيستقصى ولان الشهادة في إدارة المال انه ان طعن الخصم سال عنهم في الكل والاسال
في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والقوى
على قولهما في هذا الزمان يجر عن الهداية (قوله وعندهما يسأل في الكل) أي وجوبه بالوئس
بشروط لصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فبان بتركه ولا يبطل الحكم ١٥ سوى قال
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد في قضية ظهر انهم قساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضي لانه
لم يظهر الخطا يمين ١٥ وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر
العدالة فانه يصح وان كان آثما فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتضاه لانه يجب اقتضاه ١٥ (فرع) وفي المنطق صبي احتمل
لا قبل شهادته عالم يسأل عنه ولا بد ان يمتن بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومجده
انه صالح أو غيره ١٥ (قوله ان جهل بحالهم بجر) وعبارته وحمل السؤال على قولهما عند جهل
القاضي بحالهم ولذا قال في المنطق القاضي اذا عرف الشهود بجرح أو عدا لا يسأل عنهم
١٥ (قوله مرا) بان يبعث الرقعة ويقال لها المستورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وهي) ان
(على حاضر يحتاج)
الشاهد (الى الاشارة الى)
ثلاثة مواضع أعني
(الخصمين والمشهود به
لوعينا) لادينا (وان على
غائب) كافي نقل الشهادة
(أو ميت فلا بد) لقبولها
(من نسبه الى جده فلا
يكتفي ذكر اسمه واسم آبيه
ومصناعتها الا اذا كان
يعرف بها) أي بالصناعة
(لا محالة) بان لا يشاركه في
المصغية (فالوقضى
يلاذ كرا ليد نفذ) فالاعتبار
التعريف لا يشاركه الحروف
حتى لو عرف بأبيه فقط
أو بلقبه وحده كني جامع
القصولين وملة ط (ولا
يسأل عن شاهد بلاطعن
من الخصم الا في حدود قود
وعندهما يسأل في الكل)
ان جهل بحالهم بجر
(مرا)

مطلب

١٥ اذا عرف باللقب واشهر به
لا يلزم ذكر آبيه وجده
حيث لم يشترح ما

و يكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزمكي الذي
 يثبت القاضي اليه عدالة بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مسطور
 ومن عرفه بنسب لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السر أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البناية وفائدة السر ان المزمكي
 اذا برح الشاهد يقول القاضي للمدعي مات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزمكي ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم
 اذا برح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت
 بقول واحد كما لو كان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله
 فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى قالوا قال المدعي بعد الجرح أنا بئس بقوم صالحين يعدلونهم
 قال في العميون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار اظهره الدين وعلي قول من يقبل اذا
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجارحين فلعلهم يجرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي
 لا يلتفت الي جرحهم هذا الطيف الاقاريل وبه جرح في الخانية وكذا لو عدل المزمكي الشهود سرا
 وطعن المشهود عليه فيقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصالحون ولوعدل شاهد
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا لا وفي الظهيرية القاضي
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل ولا بن سلة قولان ٤ وفي
 البرازية من ردت شهادته في حادثة له ثم زالت العلة تشبه لم تقبل الا في أربعة العصبى والعبد
 والكافر على المسلم والاعمى اذا شهد واقررت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة
 المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد * اعمى وكافر عصبى عبد

وفي البحر ٥ يفرق بين المردوداتهمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول
 فانه لا يقبل مطلقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجب الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلمنا) بفتح اللام مصدر عن الامر ظهورا وتشيرا وفي المصباح
 علم الامر علمونا من باب فعهما وظهروا وتشرفوهما وعلمنا علمنا من باب تعب لغة فهو علمنا
 وعلمنا والامر العلمانية بان يجمع بين المزمكي والشاهد الذي ذكرناه يقول المزمكي هذا هو
 الذي زكته حوى قال في البحر لو زك من في السر علمنا يجوز عندنا وانما صاف شرط تغيرهما
 كذا في البرازية ولو قال المولى ثم علمنا فيمده انه لا بد من تقديم تركية السر على العلمانية
 لكان أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلمانية حتى يترك في السر اه وشمل
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والفرعي فيسأل عن الكل كذا عن أبي يوسف وعن محمد
 يسأل عن الاولين فان زكيا سأل عن الآخرين كذا في الملتقط (تبعه) * لا يجوز ترك تركية الا ان
 تعرفه أنت أو وصف لك وعرفت ان القاضي زكاه أو زك عنده وقال محمد بن رجل أقبل
 شهادته ولا أقبل تعديله يعني ان الشهادة على الظاهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلب
 لو جرحه واحد وعدله
 اثنان فالتعديل وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة
 فالجرح

٣ مطلب
 لو عدل شاهد وقضى ومضى
 مدة وشهد أخرى

٤ مطلب
 اذا ردت الشهادة له ثم
 زالت تلك العلة

٥ مطلب
 يفرق بين المردود بتهمة
 اولية

وعلمنا

فبشرط بلواها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافعي ان تعرفه
وتحضره بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم الجماعة الرابع ان يكون معروفًا
بصفة المعاملة في الدينار والدرهم الخامس ان يكون مؤديا للأمانة السادس ان يكون
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثر الشامن ان تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر
وما يخجل بالمروءة والصلح في شرح أدب القضاء للخصاف وفي النوازل من قال لا ادري انا
مؤمن أو غير مؤمن لا تعدله ولا تصل خلقه وفي البرازية تعرف فسق الشاهد فغاب غيبة
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا اصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدمه ولو كان معروفا بالصلاح
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على المدلة والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا يقضي بشهادتهما
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضي تاب القاسق لا يعدله ككتاب بل لا بد من مضي زمان
يقع في القلب صدقة في التوبة اه بجر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان
كان ولا يجد معدا لاقائه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله والى اهل بلده ليعرف حاله وكذا
غريب نزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة ويظهر حاله للقوم وكان الامام الثاني يقول
ان المدة ستة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدر بل على ما يقع في القلوب والوقوف عليه الفتوى
اه ملخصا (قوله به يفتي) مرتبط بقوله وعندهما يسأل في السكك قال في البحر والحاصل
انه ان طعن الخصم سال عنهم في السكك الى آخر ما قدمناه نرى بما في كان ينبغي للمصنف ان يقدمه
على قوله سر او علمه الثلاث وهم خلاف المراد فانه سيقول ان الفتوى الاكتفاء بالسر وجرم به ابن
السكك في منتهه وذكر في البحر ان ما في السكك خلاف المفتي به به ظهر ان ما يقع في زمانا من
الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر والعلانية الى آخر
ما قدمناه اتفاقه (أقول) وعمل قضاة زماننا الآن على تركية السر والعلانية لورود الامر
السلطاني بذلك (قوله لانهم ما كافوا في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة
والكذب وأبو حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهداهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ثم بقى الكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد
اه زيلعي وهذا ما على ان القرن خمسون سنة كئذله الاخضرى في شرح السلم اه ح
وقال ابن حجر في شرح البخاري بطلان القرن على مدة من الزمان واختلافوا في تحديد هاهن عشرة
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بال سبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال
به قائل اه وذكر وان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢
مائة واثنين وعثمان بن محمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وعثمان بن قنط قال الشارح في القرن
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم لم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم
أهل القرن الثاني كما ان الصحابة هم أهل القرن الاول فيجب ان الذين كانوا بينهما يكونون الى
الصاحبين هم أهل القرن الرابع وهم ما بعد التابعين (قوله به راجية) عبارته كما في
البحر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا كي لا يندفع
الزكي أو يخوف اه وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول و يروى عن محمد تركية

مطلب ١

بشرط في التركيبة بشرط

مطلب ٢

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب ٣

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم عاد فهو على

عدله

به يفتي) وهو اختلاف

زمان لانهم كانوا في القرن

الرابع ولوا كنى بالسر جاز

بجمع وبه يفتي راجية (وكفى

في التركيبة) قول المزكي (هو

عدل في الاصح)

مطلب ٤

تاريخ وفاة عثمان الثلاثة

لثبوت الحرية بالدار دور
يعني الاصل فيمن كان في
دار الاسلام الحرية فهو
بعبارة جواب عن النقض
بالعبد وبدلته جواب عن
النقض بالحدود ابن كمال
(والتعديل من الخصم
الذي لم يرجع اليه في
التعديل لم يصح) فلو كان
عن يرجع اليه في التعديل
صح برأيه والمراد بتعديله
تركيته بقوله هم عندول
زاد اخطوا
أونسوا أولم يزد (و) أما
(قوله صدقوا أو هم عندول
صدقة) فانه (اعتراف بالحق)
فيه قضى باقراره لا باليمين عند
الحدود اختار وفي البحر عن
التهديب يحذف الشهود
في زماننا اتمعذر التزكية
اذ الجهول لا يعرف
الجهول وأقره المصنف
ثم نقل عنه عن الصيرفية
تقويضه للقاضي

مطلب
بحر الشاهد بنفسه
مقبول

مطلب
تعديل أحد الشاهدين
صاحبه

الاعلانية بالوقوفه اه قال القهستاني وتزكية السراحدته اشرع وعليه الفتوى كما في
المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختصار انه يسأل سر او اعلانية وعليه الفتوى اه قلت
يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح لقوله ما نامل فانه
سيمي الوالد (قوله لثبوت الحرية بالدار دور) ونحوه في الهداية لكن في البحر واختصار
السرخسي انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجيحه اه
وفي البرازية ينبغي أن يعدل قطعا ولا يقول هم عندول لاختلاف الشكاية ولو قال لأعلم منهم
الاخير فهو تعديل في الاصح (قوله الحرية) مخالف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع
الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست امل بقويته
لكن ذكر في البحر عن الزبلي ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كما قدمه القدوري
(قوله فهو) أي افظ عدل بعبارة أي بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحرية
تقهم بمنطوقه من العدل ولا يطبق على العبد عدل مع انه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلته) هو الحكم الذي يساوي المنطوق لكن
لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلا وليس كذلك ولذا اختار
السرخسي عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه آنفا وقد جعل الحلبي مرجع الضعيف في قوله
فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد لو ارد على قول المازكي هو عدل فقط وبدلته الذي هو
مفهوم الموافقة جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المازكي السابقة وانما
دل بمفهوم الموافقة عليه لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضا فهو
مساو اه (قوله والتعديل) أي التزكية (قوله من الخصم) أي المدعي عليه والمدعي بالاولى
كتعديل الشاهد نفسه وأطلقه فسهل ما اذا عدله المدعي عليه قبل الشهادة أو بعده كما في
البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان
الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كالقارن بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كمالان
في زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه كاذب في الانكار ومبطل في الاصرار وتزكية الكاذب
القاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهله بان كان عدلا
لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه درر ومقاده انه لو كان مقرا يصح قال في منية المقتى المشهود
عليه اذا كان ساكنا غير جاحد للحق فقال هم عندول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم عندول
لكن اخطوا أونسوا فاقى صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب
القضاء للصمد الشاهد ان يكون مقرا بقوله صدقوا فيه شاهد وابه على وبقوله هم عندول فيما
شهدوا به على اطلاقه وقيد في البرازية بما اذا كان المدعي عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان
صح قوله قال في البحر ٢ وأما جرح الشاهد نفسه فمقبول لكنه يأنم بذلك حيث كان صادقا في
شهادته لما فيه من ابطال حق المدعي ٣ وتعديل أحد الشاهدين صاحبه فيه اختلاف قال
في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدل ولا يعرف الاخر فعده

الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا ينسأ فيه قولان وعن أبي بكر البخاري في ثلاثة ثم دوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فان القاضي يقبل تعديله - الوشهادة - ذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قوله ولا تنسأ ما من عن الاشياء) أي قبيل التحكيم من ان الامام لو أمر قضائه بخلاف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضائك الى أمر يلزم منه خطئك ان خالفوك أو مضط الخالق اذا وافقوك اه ح أقول وعبرة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان محمدا بن أبي ليلى استخلف الشهود قال قات ولا يصفه ما في الكتب المعقدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند خفائهم خصوصاً في زمانه ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذكر ما في التذيب للقلانسي لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعقدة ولا يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالزكي غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك اضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذي ترضى بحجابه كلها * كفى المزني بل ان تعدد ما يبه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف الشهود قبل الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما في مادة ١٧٢٧ من المجلة (الطيفة) * في الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة فاضيفوا وجدت فيها مائة وعشرين عدلاً فطالبت اسيارهم فرددتهم الى ستة ثم أسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت * (تنبيه) * قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو من جلة الأئمة اخذ عن أبي يوسف وزاحمه في العلم ولو عرأفاق المة قدمين والمتأخرين لكنه مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم يسأل القاضي ومنهم شخص يدعى الغربة والعزم على السفر وفوت الرفاق بالآخر وطاب ثقه - ذلك أي بلا قرعة كما في البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهم ما لحق القوا بتطول المدة بالتركية النامية العدو وهي مالو هي شخصاً يئنه وبين المصير أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خالفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط تعديلها ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما يبه من الالتزام على الغير وكل ما كان كذلك سبيله الله - دليل واليه مال الطلواني وقال انه روى عن الامام الثالثة شاهد رد الطينة وهو مالو ادعى على شخص ليس بحضوره مع بحق وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي طينة أو خاتماً وقال أراه اياه وادعه الى وأشهد عليه فان أراه ذلك وقال لأحضر وشهد عند القاضي بذلك - متوران لا يسأل عنهم - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث قيد بما فيه الزام على الغير وقال الصدر الشهميد ان عدم التعديل أنظر للناس وبه ناخذ بخوف اختفاء الخصم بخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضاره الرابعة شاهد تعدل - دليل العلانية لا يشترط تركيته ظاهر اربعة - دستور القاضي عن الشهود المطلوب تعديله - في الأمر

قلت ولا تنسأ ما من عن
الاشياء

عن يثق به من امانته وأخبر به بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود السر والعلانية وانما لم يشترط
 عند التهم لانها الاحتمال اجابة للمدعي الى ما طالب اه ذكره العلامة عبد البر في شرح
 الوهبانية ومثله في شرحها المصنفها وذكروا في الجران ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كتمها
 معروف العدالة لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشمادة أو هو محمول على ما اذا
 تقدمت التزكية سرا واثق كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراد فله وضعيف
 لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشمادة اه (قوله بسماع) أي أن كان من المسموعات
 وقوله أو رأى أي أن كان من المراتيات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله
 بسماع الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في النوازل عن رجل ادعى على ورثة
 ميت ما لا فاصري باثبات ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان الميت قد أخذ من هذا المدعي منديلا
 فيه دراهم ولم يعلمكم وزنه اهل تجوز شهادتهم ما وهل يجوز لشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان
 كان الشهود ووقفوا على تلك الصلة وقفهم وانهم ادراهم وحوزوها فيما يقع عليه بقيتهم من
 مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبروا وجودها فانها قد تكون ستوفة فاذا فعلوا ذلك جازت
 شهادتهم اه وفي خزائن الايمان لرجل في يده درهمان كبير وصغير فاقربا حده الرجل فشهدا
 انه اقربا حدهما ولا ندري بأيهما اقربانه يؤمر بتسليم الصغير اه (قوله في مثل البيع) ان
 عقد البيع بايجاب وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتيات وفيه يشهدون بالاخذ
 والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بجرع الغزاية قال في الدرر يقول اشهدانه باع أو اقولانه
 عاين البيع فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالقد ظاهرا وان كان بالتعاطي
 فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع ل على الاخذ
 والاعطاء لانه بيع حكمي لاحقيقي اه وفي الجرع عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى
 الشهادة المشتري يشهد له بالمالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك الماطق لان الملك المطلق ملك
 من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
 الحكم بالشراء يثبت مجهول لا يصح اه وانظر ما قدمناه في شقي القضاء وما سنذكره في باب
 الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله والاقراء) هو باللسان من المسموعات بان يسمع
 قول المقر لان على كذا (قوله ولو بالكتابة) في الجرع عن الغزاية ما لم يخصه اذا كتب اقراءه
 بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقراءا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما
 وان اغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حتى الاخرس
 يشترط ان يكون معونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا أو
 قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلوا به كان
 اقراءا والافلا وبه ظهر ان ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في النسخ وغيره واثق به
 الشيخ سراج الدين قارئ الهديا اذا كان على رسم الصكوك واعترف بأنه خطه أو شهدوا
 عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأ عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من
 فتاواه وسما في قريبا ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك (قوله وحكم الحاكم) يكون من
 المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتيات ان كان فعلا (قوله والغصب والقسب) من

(و) الشاهد (له أن يشهد
 بسماع أو رأى في مثل البيع)
 ولو بالتعاطي فيكون من
 المرقى (والاقرار) ولو بالكتابة
 فيكون مرئيا (وحكم
 الحاكم والغصب والقسب)

الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد علي اسكان اقود لما في الخلاصة
 لو قال المقر لا تشهد علي بما سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكنت بالاولى بجر
 وفيه واذا سكنت يشهد بما علم ولا يقول أشهدني لانه كذب وفي النوازل مثل محمد بن مقاتل
 عن شمر يكنى بكاسبا ان وعندهما اقوم فقالا لا تشهدوا علينا بما اسمعونه منا ثم اقر أحدهما
 صاحبه بشراء أو باع شيئا فطالب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهم ان يشهدوا بذلك
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به
 قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي لهم ان يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال
 بعده قال الفقيه ان كان يضاف على نفسه انه اذا أقرب بشئ صدق وادعى ان شمر يـكـسـبـه قبض
 لا يصدقه يقول لامرئوس طاحل كان هذا المال على غيري وانا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا
 فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يسمي بوجه
 المقر ويقره) وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل في ما فرأى رجلا فيه
 وحده فخرج وجلس على بابه وليس له مسلك غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه
 حل له ان يشهد بما أقر كذا ذكره المصنف وفي العمود رجل سئل خبا أقوم ما لرجل ثم سأله عن شئ
 فآقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا تقل
 لهم الشهادة اه بجر (قوله لكن لو فسر) بان قال انه شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)
 اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض
 الطوائف لكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أو يرى شخصا) في الملتقط اذا سمع صوت المرأة
 ولم ير شخصا فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصا واقربت
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بجر من أول الشهادات واحترز برؤية
 شخصا عن رؤية وجهها قال في جامع القصولين حشرت عن وجهها وقالت ان افلانة بنت
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكنى هذا الاسم اذ على
 الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى ألا ترى انهما لو شهدا عند القاضي يقضي بشهادتهما
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما بالطريق الاولى فان عرفت بانها ونسبها
 عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليهما بالاسم والنسب
 وبالخلق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين بآبائهم ونسبهم ما علموا تسميا
 وانسابا باسم غيرهما ونسبهم يريان أن يرتدوا على الشهود ليخبروا الجميع من يد مالكة فلو اعتدوا
 على قولهم ما نفذ تزويرهم او بطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقابض من رجلين لا يعرفونهم ثم اذا استشهدوا
 بعدم موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا يعلم لهم بذلك فيجب ان يحتزم عن
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عنهم جماعة لا يتصور واطوهم على الكذب
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف في سائر الحقوق (أقول) يحصل

وان لم يشهد عليه) ولو
 مخفيا يرى وجهه المقر
 ويفهمه (ولا يشهد على
 محجب بشيء سمعه منه الا اذا
 تبين القائل) بأن لم يكن
 في البيت غيره لكن لو فسر
 لا تقبل ديد (أو يرى
 شخصا) أي القائلة (مع
 شهادة اثنين بانها افلانة
 بنت فلان بن فلان)

مطلب

ما يغفل الناس عنه كثيرا
 من الشهادة على المتعاقدين
 باسمهم ونسبهم ما يخبروا

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضاً بشهادة عدلين كما هو قولهما
 ١٨ وقيد برؤية الشخص لأنه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتقدمة كما قال به بعض
 مشايخنا عند التعريف شربلاية وإلى هذا مال خواهرزاده وبعضهم قال لا يصح العمل
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أبو السعد فحصل منه أن الفتوى على عدم
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا يخفى أن هذا كله عند عدم معرفته لها بالما إذا عرفها
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر إذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على أقرارها
 مثلاً في حال تنقيبها فهذا الاشتراك لا يحتاج إلى تعريف من غير أنه تعريف غيره حيث لا يزيد
 على معرفته وأما إذا كانت متعقبية وكان يعرفها قبل فعرها بصوتها وهيتها ولم ير وجهها
 وقت التعقب أو الأقرار فهل يكفي ذلك ظاهر إطلاقهم أنه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح
 العمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الإسلام الأوزجندی وظهير الدين المرغيناني اه
 ولم يفصل بين ما إذا عرفها بصوتها أولاً وفي البيرى على الأشباه لا يجوز أن يشهد على من سمعه
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وإن عرف كلامه لأن الكلام يشبهه ببعضه بعضاً
 كما في التنازعانية وفي منية المفتي اقترت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على أقرارها إلا إذا رأى
 بعضها ولم يشترط في النواذر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفخ فانه يقد ذلك أيضاً (قوله
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريباً من أنه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة
 متى تجوز إذا لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أمه أفلا ترون وكان
 أبو يوسف وأبو بكر يقولان يجوز إذا شهد عنده عدلان أمه أفلا ترون وهو المختار للفتوى وعليه
 الأعقاد لأنه أيسر على الناس انتهى واعلم أنهم ما كما احتج باللام والنسب لا مشهود وعليه
 وقت العمل يحتمل أن عند أداء الشهادة إلى من يشهد أن صاحباً الاسم والنسب هذه
 وذكر الشيخ خبير الدين أنه يصح التعريف بمن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليهم
 أولها سائحان في زيادة من الجبر وغيره (قوله لأن عند الأداء) كذا وقع في المنع وفيه حذف
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضره) أي يضر المدعى عليه بغضه
 للفقيه (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دافعه داء بهي (قوله على أنهم ما) لفظ كاتب واحد (لفظ
 على معنى في أو متعلق بحذف تقديره تدل والاولى حذف الكاف من كخط كما هو في المنع وهو
 كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لأنه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حرته
 لكنه ليس على هذا المال وشمه لا يجب فكذا هذا منخ (قوله خاتمة) عبادتهم من الشهادات
 رجل كتب صل وصية وقال للشهود أشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء ولا يجوز
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم وإنما يحل
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو يكتبه غيره أو قرأ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هولاء هم أشهدوا على بما فيه أو يكتبه بين يدي الشاهد
 ويعلم بما فيه ويقول أشهدوا على بما فيه قال أبو علي النسفي هذا إن لم يكن الكتاب مكتوباً على
 الرسم فإن كان مكتوباً على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن

ويكفي هذا للشهادة على
 الاسم والنسب وعليه
 الفتوى جامع الفصولين
 * (فرع) وفي الجواهر عن
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب
 الشهادة لأن عند الأداء
 يضرهم المدعى عليه فيضره
 (وان كان بين الخططين) بان
 أخرج المدعى خط أقرار
 المدعى عليه فأنكر كونه
 خطه فاستكتب فكتب
 وبين الخططين (مشابهة
 ظاهرة) على أنهم ما كخط
 كاتب واحد (لا يحكم عليه
 بالمال) هو الصحيح خاتمة
 وإن افق قارئ العمادية
 بخلافه فلا يقول عليه
 وإنما يقول على هذا التصحيح
 لأن قاضيان من أجل من
 يعمد على تصحيحه كذا
 ذكره المصنف هنا وفي كتاب
 الأقربان

يشهد وان لم يقل له اشهد على عاقبه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ١١
 وعامة فيها (قوله واعتمده في الاشياء) قال في احكام النكاحية منها ذكر القاضي ادعى عليه
 مالا واخرج خطأ وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأنكر أن يكون خطه فاستكتب
 فيكتب وكان بين الخططين مشابهة ظاهرة دالة على انهم اخط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطي وانحررت له ليس على هذا المال وثمة لا يجب
 كذا هذا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضي النسفي والعامة على خلافه
 كما في البحر ونصه قال القاضي النسفي ان كتب مصدر امر سو ما وعلم الشاهد - ل له الشهادة
 على اقراره كالأقر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة
 اما بعد ذلك فلان على كذا يكون اقرار الان السكاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون
 من كلام العامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ١١ (قوله وفتاوى قارئ
 الهداية) عبارتها - مثل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه
 شخص المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار
 يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه ١١ ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسح من شاهد كتابته ان
 يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاهد ما كتب أقرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ١١ وحاصل الجوابين ان الحق ثبت باعترافيه بانه خطه أو
 بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه - م والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يريد
 على أن يقول هذا خطي وانحررت له ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هذا وقد يوفق
 يتم - ما جملته على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمنا
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ
 الهداية غير مسئلة قاضيخان فان ما في قاضيخان هو الذي ذكره المصنف كما رقت عليه والذي
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والمثقف كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط وله له مبقى على اختلاف الرواية أو ان فيه قولين كما يشعر به
 التعبير بالنظ قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن البحر يفيد أن عامة علمائنا على عدم العمل
 بالخط وأشار العلامة البيري الى ان قواهم لا يعقد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي
 عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجد القاضي في أيدي القضاة الماضين وله
 رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا
 في الاشياء تبعا لما في قاضيخان والبرازية وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وجرم به
 في البحر وكذا في الوهبانية وحقه ابن الشحنة وكذا الشربة لاني في شرحها وأفتى به المصنف
 ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال - تني المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف
 والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم

واعتمده في الاشياء ليس
 في شرح الوهبانية لو
 قال هذا خطي ليس
 على هذا المال ان كان الخط
 على وجه الرسالة مصدرا
 معنونا لا يصح ويلزم
 بالمال ونحوه في المثقف
 وفتاوى قارئ الهداية
 فراجع ذلك

يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكل صراف كتب على نفسه بحال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
 الناس بمثل حجة اه ما قاله البيهقي ثم قال بعده قال العلامة العيني والبقاء على العادة
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجد في يار كاري اه أى دفتر بخطى أو كتب
 يار كاري يبدى ان القلان على ألف درهم كان هذا اقرا ام لزم ما ياه قلت ويزاد ان العمل
 في الحقيقة انما هو بوجوب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره الشارح في باب كتاب
 القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البراءة ودفعه بياع وصراف ومصار الخ وكتب يدي نقلا عن الحق حجة الله البع على
 في شرحه على الاشياء ما منه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخاقاني المعنون بالظرة
 السلطانية فانه يعمل به والشارح رسالة في ذلك حمله ابعاد نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب
 الامان ونقل لجزء ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبياع والمصار الخ
 أمن التزوير كما جزم به البرازي والسر حسي وقاضيان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد احوال اهلها حين نقلها اذ لا تحرر الا بالاذن السلطان ثم بعد
 اتفاق الجرم القوي على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة ونقصان تعرض على المعين لذلك فيضع
 خطه عليه ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى
 أمكنتها المحفوظة بالنظم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة
 والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المسكان القلاني وقف على المدرسة القلانية مثلا يعمل به من
 غيرينة وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عبد الله افندي وغيرها فليحفظ
 اه فالاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليا فليوجد في دفاتر التجار في زماننا اذا
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل
 التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهما بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس ان غاب
 بياعاتهم بلاشعور ودفع هذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورون وأتمه بلخ كما نقله في البرازية
 وكفى بالامام السر حسي وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم
 بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسئلة انما متقدمة واحتمال ان التاجر يمكن
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما
 في الدفاتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكل وغيرها ما فيقاله على الناس
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى بحال على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التمسك الكل من
 التمسك يسمي الوالد لمخاضه وتماه فيه وانظر ما قدمه في كتاب القاضي (قوله ولا يشهد على
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يشهد لانه حمل غيره ط (قوله مالم يشهد
 عليه) أى مالم يقل له الشاهد اشهد على شهادتي قال في البحر ولو قال الموائف كما في الهداية

القول يار كاري بالياء المنه
 الحقيقة والراء المسملة
 آخره راء مركب معناه
 المذكر وهو هنا الذم
 وفي بعض الايام ككار
 الباعة وفي بعض في مذاكر
 الباعة اه منه

مطلب

في العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)
 مالم يشهد عليه

ما لم يشهد عليهما امكن اولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال انهم دعوا بكذا أو انهم دعوا
 ما شهد به كان باطلا ولا بد أن يقول انهم دعوا على شهادتي الى آخره **هـ** (قوله فلو فيه جاز) لانها
 حديثة لمزمة والتعميل بقصدان القاضي قضى بها **جوى** لكن قال سيدي والظاهر ان
 المراد من كونها لمزمة أى للقاضي الحكم بها اذا لا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفق القدير وتبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم
 ما أفاده التعميل من قضاء القاضي بها بالفعل (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث
 قال سمع رجل ادعاء الشهادة عند القاضي لم يسغ له ان يشهد على شهادته **هـ** ح فان حمل ذلك
 على انه قبل القضاء به ارتفعت المناقاة **ط** (أقول) وهو مؤيد لما قلناه اتفاقا للمقولة التي قبل
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره أى ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم
 تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التعميل) مصدر قبل
 المضعف في المواضع الثلاثة **ح** (قوله وقبول التعميل) فلو أشهد عليه افعال لا قبل
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كافي القمي فينبغي أن يكون هذا على قول
 محمد من أنه وكيل للوكيل أن لا قبل وأما على قولهم من أنه تحميل فلا يبطل بالردلان من
 حل غيره شهد له لم تبطل بالرد **بجر** (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة
 معزيا الى الجامع الكبير لو حضر الاميلان ونحيا القرو عن الشهادة صحح النبي عند عامة
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر **هـ** **بجر** قال **ط** ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد الان الشاهد عند القاضي لم يحتمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة
 الشهادة بالحكم نفسه لكنهم ابعد القضاء به او يقال في الثاني أيضا ان اشتراطه قول محمد
 لا قولهم اقبلتأمل **هـ** (قوله وان لم يشهد هما القاضي عليه) أى فيحمل عبارة النهاية السابقة
 على انه سمع في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيشهد به حكم القاضي لا بشهادة الشاهد
 لان الشهادة على الحكم لا تحتاج الى الاشهاد والشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال سمع رجل ادعاء الشهادة عند القاضي لا يسمعه ان يشهد
 على شهادته أفاده **د** (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء
 في غير مجلس قضائه اذا كان معينا له فلو كان هذا الخلاف فيما اذا سمعها القاضي يشهد على
 قضائه امكن اظهر وفي حاشية الشارح عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضائه كان
 للسامع أن يشهد على قضائه بغير أمره لان قضاء القاضي بجهة ملزمة ومن عاين بجهة حل له
 الشهادة فيها كالأعيان الاقرار والبيع **هـ** لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة
 القضاء وأجاز فيها صح فتدبر **ط** (قوله كفى عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الديانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام
 وسحره وقبل خبر العدل والمستورين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بالتمكاح
 ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد
 عشر الآتية في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود
 على عينه نادر حضورها كافي دعوى القنية اشياء (قوله منها اخبار القاضي) من اضافة

وقيد في النهاية بما اذا
 سمع في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد
 بشر تبلاية عن الجوهر
 ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التعميل وقبول التعميل
 وعدم التمسك بعد التعميل
 على الاظهر نعم الشهادة
 بقضاء القاضي صحيحة وان
 لم يشهد هما القاضي عليه
 وقيد أبو يوسف بمجلس
 القضاء وهو الاحوط ذكره
 في الخلاصة (كفى) عدل
 (واحد) في اثني عشر
 مسألة على ما في الاشياء
 منها اخبار القاضي بافلاس
 المحبوس

قوله في اثني عشر مسألة
 كذا بالشرح وتبعه
 الطحاوي والصواب
 اثني عشر مسألة **هـ**
 مصححه

المصدر بقوله أى اختيار العدل القاضى والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم
ومعناه ان القاضى اذا حبس شخصا فى مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يقبله
ويحبسه مدة يراها فاذا اُخبره عدل بهذه المدة فلا سله فانه يقبل خبره وبطلقة ط (قوله
بعد المدة) أى بعد ان حبسه القاضى مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصير على
ذل الجبس كما تقدم مدنى (قوله أى تركية السر) عندهما ورتب محمد تركيته على مراتب
الشهادة الاربع المتقدمة فالمرزكى فى كل مرتبة مثل الشاهد شريلاية أى يشترط فى تركية
المرزكى اربعة كوز وفى غيره من الحدود والقصاص رجالان وفى غيرهما من الحقوق رجب لان
أورجل واحد وأنا وفيما لا يطالع عليه الرجال امرأه واحدة ترتبها على ترتيب الشهادة لانها
كاشهدة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد قال رضى
الخصم بتركية واحد فزكى جازا جاعا بحر عن الولوجية (قوله وأما تركية العلانية
فشهادة اجماعا) الحسن مافى البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية
فانه يشترط اجماع ما يشترط فى الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانه تختص بلباس القضاء وكذا يشترط العدد فيه على ما قاله
الخصم اه ويشترط فى المرزكى علانية عدم العداوة للمدعى عليه فلو زكى أعداء المدعى
عليه الشهود لانصح التركية لانها شهادة كما صرح به فى التنقيح وفى البحر أيضا ونخرج من
كلامه تركية الشاهد بعد المرزكى فى المرزكى فى امان أهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم
أر الا ان حكم تركية الشاهد بديهة الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال
الديلمياطى أما قوله اجماعا فبه تأمل لانه لم يسبقه خلاف يقابل به الاجماع قال فى البحر وينبغى
للقاضى أن يختار فى مرزكى الشهود من هو أخير باحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع
عدائهم عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كى لا يتدفع بالمال فان لم يكن فى
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا تراخبار وخمس فى البرازية السؤال من المصدقاه
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعمى عند الامام وهذا اذا لم يعرف
القاضى لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يميز ترجمة الواحد والاولى أن يقال
لا يحتاج القاضى الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضى عارفا باللغة التركية واتخاذ
المترجم وقع فى الجاهلية والاسلام وما جازا سلمان لالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودى
كلامه فخان فيه فنزل جبريل عليه السلام يحسد يث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم العبرانية فكان يترجم بها وفى المصباح ترجم فلان كلامه
اذ يئنه وأرضحه وترجم كلام غيره اذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان يفتح
التاء وضيم الجيم فى الفصح وقد تضم التاء بفتح الجيم وقد تفتح الجيم بفتح التاء والجيم تراجم
بكسر الجيم والتركبة المدح قال فى المصباح زكى نفسه تركية مدحها اه (قوله والخصم)
هو أعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضى) وكذا من المرزكى الى القاضى كما فى الفتح
أى فيكفى العدل الواحد للتركبة والترجمة والرسالة لانها خبر وليس بشهادة حقيقة ولذا
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعمى والحدود فى القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركبة أى
تركبة السر وأما تركبة
العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) والخصم
(والرسالة) من القاضى
الى المرزكى والاثنان أحوط

شهادته كتر كمية أحد الزوجين لا تخبر تركية الوالد لولده وبالعكس كافي العيني ومصدر
 الشريعة (قوله وجاز تركية عبد) أي مولاه (قوله والد) لولده وعكسه واحد الزوجين
 لا آخر (قوله في تقوم) أي تقوم الصبي الذي أنقله المحرم وكذا في متلف بان كسر شخص
 اشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فانه كسر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر كفي في
 اثبات قيمته قول العدل الواحد وذكري البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم
 عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقوية يزويستفي من كلامه تقوم نصاب
 السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي العناية ط (قوله وأرشد بقدر) أي في نحو الشجاج (قوله
 والسلم) بسكون اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بصر
 (قوله وافلاس) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس المجهوس بعد مضى المدة اطلاقه مكتفيا به
 جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكي (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف
 البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفي في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى
 العدل والعيب مقول مقدم (قوله وصوم على مامر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل
 الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيم أو غبار وشحوه على ظاهر المذهب (قوله
 وموت) أي موت الغائب (قوله اذا للشاهدين بخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت
 رجل وسعهما ان يشهدا على موته (قوله والتزكية للذي الخ) وهل يكتفي فيه تركية الكافر
 الواحد يجر وجوى (أقول) مقتضى مامر في تركية السيرانه قبل لان المزكي في كل مرتبة مثل
 الشاهد وحيت قبل الاصل فانزكي من له من باب أولى على ما ظهر لي فتأمل (قوله بالامانة في
 دينه) بان يكون محافظا على ما بينه وبينه شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يعهد
 عليه كذب (قوله ويده) اعل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وأنه صاحب
 يقظة) أي ليس بغفل ولا معتوه (قوله سألوا عنه عدول المشركين) قال أبو السعود من هنا
 يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاو ان يقول سأل أي القاضي
 وفي البحر يسأل أي القاضي عن شهود الزمة عدول المسلمين والسؤال عنهم عدول الكفار كذا
 في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل
 جديد بعد الاسلام بخلاف الصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته ما لم يسأل عنه أهل
 محله ويتأني بقدر ما يقع في قلوب أهل مدينته كافي الغريب انه صالح أو غيره كما قدمناه عن
 البحر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل
 فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى
 خطه ان يشهد حتى يمتدح وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهود ولا يمتدح
 ولا الراوي ان يروي اعتمادا على ما في كتابه ما لم يمتدح وهو قول الامام فلا بد عنه للشاهد من
 تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يمتدح شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه
 لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الخلاصة ولا يكتفي تذكري مجلس الشهادة
 وفي الملتقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ودورها اه وجوز محمد لا بكل
 الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يمتدح كروسة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز تركية عبد ومضى
 والد وقد نظم ابن وهبان
 منها أحد عشر فقال
 ويقبل عدل واحد في تقوم
 وجرخ وتعديل وأرشد بقدر
 وترجة والسلم هل هو جيد
 وافلاس الارسال والعيب
 يظهر
 وصوم على مامر أو عند علة
 وموت اذا للشاهدين بخبر
 (والتزكية للذي)
 تكون (بالامانة في دينه
 واسانه ويده وأنه صاحب
 يقظة) فان لم يعرفه
 المسألون سألوا عنه عدول
 المشركين اختيار
 وفي الملتقط عدل نصرا في
 ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر
 الذي لا تقبل (ولا يشهد
 من رأى خطه ولم يمتدحها)
 أي الحادثة (كذا القاضي
 والراوي) لمشابهة الخط
 للخط

أي من باب الانفعال
 من يد الثلاثي بمزة اه منه

للاوى والقاضى دون الشاهد وفي الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق في السكك حتى قلت روايته
 الاثر مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه يشترط الحفظ وقت
 السماع وفي وقت الرواية ٨١ وحل الخلاف في القاضى اذا وجد قضاؤه بكتوبه عنده
 وأجمعوا ان القاضى لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا في الخلاصة
 وقال شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا في الاجناس وجرميه في البرازية
 وفي المبتغى من وجد خطه وعرفه ونسى الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ
 ٨٢ وعزاه في البرازية الى النوازل بجر قال سيدى الوالدنا قلا عن الجوهرية من ان عدم
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يمتد كالحادثة هو قولهما وقال ابو يوسف يحل له ان يشهد
 وفي الهداية محمد مع ابى يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة انهم متفقون على انه
 لا يحل له ان يشهد في قول أصحابنا جميعا الا ان يمتد كالحادثة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد
 القاضى شهادة في ديوانه لان ما في قطره تحت خطه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له
 العلم ولا كذلك الشهادة في الأصل لان ما في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذى كانت فيه
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انهم لم يأتوا في الهداية وفي البرزوى الصغرى
 اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يرد فيه شئ بان كان محبوبا عنده أو علم بدليل اخر انه لم يرد فيه لكن
 لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يشهد عن ابى يوسف بسعه وما قاله ابو يوسف هو المعمول
 به وقال في التوقييم قولهما هو الصحيح ٨٣ ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا
 اعتمد على خطه على القول المقتضى به وثبت وقيلنا بقوله فللقاضى ان يسأله هل شهد عن علم أو
 عن خط ان قال عن علم لم قبله وان قال عن الخط لا تكفى الجبر وظاهر كلام المؤلف كسكين أن
 صاحبين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه في العتيق والزبلى قال أبو السعد ويمكن دفع
 التفتى بأن عن الثانى روايتين (قوله وجوزاه لرفى حوزة وبه نأخذ) تقدم في كتاب القاضى
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الأصل في يد الشاهد لان التغير نادر وأثره يظهر فراجعه ورجع
 في الفتح ما ذكره الشيخ وزكره حكايته تؤيده (قوله بما لم يعاينه) أى بما لم يقطع به من جهة المعاينة
 بالعين أو بالسمع ط عن السكك ومثال الثانى العقود (قوله الا فى عشرة) كاهامد كورة
 ههنا متناوشرها آخرها قول المتن ومن في يده شئ الخ ح قلت بل العاشر قوله وشرائطه وفي
 الطبقات السنية للقمي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

افهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولادونا كح * وولاية القاضى وأصل وقوف

(قوله من المعتقد) ذكر السرخسى ان الشهادة بالسمع في العتيق لا تقبل بالاجماع وذ كر شيخه
 الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعن أبى يوسف الجواز فالعقد عدم القبول فيه كالذى بعده وفي
 البحر شرط الخصاف للقبول في العتيق عند أبى يوسف ان يكون مشهورا ولا معتق أبوان أو
 ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المنسوط وفي شرح العلامة عبد البر التامة الشهادة في
 العتيق قالوا لا يحل عندنا خلافا لثانئى ثم نقل عن الحلواني ما تقدم قال سيدى الوالد رحمه الله
 تعالى في تفتيحه والعبء اذا ادعى حرية الأصل ثم العتيق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة

وجوزاه لرفى حوزة وبه
 نأخذ بجر عن المبتغى (ولا
 يشهد أحد بما لم يعاينه)
 نالاجاع (الافى) عشرة على
 ما في شرح الوهابية منها
 العتيق

وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتراف المبتدأ تشترط الدعوى عند أي حقيقة
وعندهما ليس بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أي لان شهادة بحرية
امة فهي شهادة بجمومة الفرج وتمامه فيه (قوله والولا عند الثاني) أي في القول الاخير له
والقول الاول له كالامام انه لا يحمل ما لم يبين اعتناق المولى وقول محمد مضمرب والظاهر ان
المعتد قول الامام له عدم تصحيح قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبا
والدليل للامام كافي الزيلعي ان العتق ينفي على زوال الملك ولا بد منه من المعايينة فكذلك ما ينفي
عليه ط (قوله والمهر على الاصح) أي من روايتين عن محمد دلالة من توابع النكاح فكان
كامله قال في البحر ومن ذلك المهر فظاهر التقييد انه لا تقبل فيه به ولكن في البرازية والظهيرية
والخزانية ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ومثله في الخلاصة والشرنبلالية فان حمل
ما في هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط قال في جامع الفصولين الشهادة
بالسمع من الظاهر بين من بين جماعة حاضر بن في بيت عقد النكاح بان المهر كذا تقبل لا بمن
سمع من غيرهم اه (قوله والنسب) سواء جاز بينهم النكاح أولا بحر فجاز ان يشهد انه
فلان بن فلان القلاني من سمع من جماعة لا يتصور وطأهم على الكذب عند الامام وان لم
يعين الولادة وعندهما اذا اخبر بذلك عدلان يكفي والفتوى على قوله كما في شرح
الوجهانية عن المسماوية وفي التتارخانية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر والنسب
اليه واقام معه دهر الموضع ان يشهد على نفسه حتى يشهد له رجلان من أهل بلده عدلان أو
يكون النسب مشهورا وذكر الخصاص هذه المسئلة ويشترط بطوار الشهادة بشرطين ان يشهد
الخير والثاني ان يحكم فيهم سنة فانه قال لا بد منهم ان يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في
قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد
وروي عن أبي يوسف انه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح انه اذا سمع من أهل بلده من رجلين
عدلين حمل له أدلة الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك من سمع من المدعي لا يحمل له ان يشهدوا ان
اشتم ذلك في عاين الناس كنه ان يشهد عنه جماعة حتى تقع الشهادة حقيقة وعرف ووقع
عنده انه ثابت النسب من فلان أو شهد عنه عدلان حتى ثبت الاشتم ارشدها على ان يشهد
اه وفي البحر عن البرازية وفي دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عمه لأمه أو لأمه أو لأمه أو لأمه
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على انه أخو الميت لا يويه
لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الامه في الاقضية ٣ الى أن قال ادعى
على آخر انه أخوه لا يه ان ادعى ارثا أو نفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى
لو حضر الأب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لانه لا يتوصل اليه بالاثبات الحق على
الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البعثة على
الأب المدعى عليه والجميع فيه هو الأب لا الأخ وكذا لو ادعى انه ابن أمه أو أبوه أو أمه أو أبوه
والأب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو أمه أو على امرأته انه زوجته أو ادعت عليه انه زوجها
أو ادعى العبد على عر بي انه مولاه عتاقة أو ادعى عر بي على آخر انه معتقه أو ادعت على رجل

والولا عند الثاني والمهر
على الاصح بزائفة (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر
الاسماء في الاقضية قال
الرملي وفي آخر الفصل الثاني
من جامع الفصولين في
دعوى الحكم بلا قسمة
القاضي بعد كلام قدمه
فال حاصل انه في دعوى الفعل
والشهادة على الفعل هل
يشترط تسمية القائل
فيه اختلاف المشايخ رجحوا
الله تعالى وادلة الكذب فيها
متعارضة ثم ذكر مسائل
وقال وهذه المسائل كلها
تدل على ان تسمية القائل
ليست بشرط لصحة الدعوى
والشهادة فتأمل عنهم
الفتوى اه منهم

انما أمته أو كمن الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبهرن المدعى على ما قال يقبل
ادعى به ساقا ولا يخلف دعوى الاخوة لانه دعوى الغيبة لا ترى انه لو أقر انه أبوه أو ابنه أو
زوجها أو زوجته صح أو بانه أخوه لا يكون له حيل النسب على الغير وقامه فيها وحاصل ما يفتننا
هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في
الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف
والوصية ونحوهما سمي بالدرجته الله تعالى وقال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنسب مما
لا يقبل النقض لكونه على الكفاية كالكفاح والطرية والولاء كما في الصغرى وقد كتبنا في
القوانين ان القضاء على الكفاية في هذه الاربعة لا يمكن يستثنى من النسب ما في المحيط من باب
الشمادة بالنسب سمع شهدا ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث
ثم أقام آخر البيعة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن
الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل وازان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقض القضاء في حق الميراث
لا في حق النسب حتى يبقى الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا آخر أقرب منه
فان أقام آخر البيعة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبه الى الاول
فانه يتظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما ثبت نفقه من الاول خرج عن أن
يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البيعة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد
بقوله بن يثني به غير المصمم اذ لو أخبر رجل انه فلان بن فلان لا يسمعه أن يسمعه على خبره
ويشهد به عنه لانه لو جاز له ذلك جاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المقتنين وشروط فيها
لا قبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استئذان الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على
نسبه لا يسمعه أن يشهد اه (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسمعه أن يشهد
على ذلك وان لم يعين الموت ولا زوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأة سمعت
ان زوجك مات لها أن تتزوج ان كان المخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة
تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين
تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يورثا فان أرسا وناخر تار يخبر بمادة الحياة فهي أولى كفاية
الظهيرية وغيرها وفي المحيط لو جاء خبر موت انسان فسمعوا له ما يصنع على الميت لم يسمعه أن يخبر
بموته حتى يخبره ثقة انه عاينه وانه لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غاطا أو حيلة
لقسمة المال اه ولو قال المخبر انادفناه وشهدنا جنازته تقبل لانها تكون شهادة على الموت
ايكن قال في جامع القضاة من الفصل الثاني عشر لو أخبرنا عدل ان زوجها مات أو طلقها
ثلاثا فلها التزوج ولو أخبرها فاسق فحرت وفي اخبار العدل بجملة ما يفتننا على خبره لو قال
عاينه ميتا أو شهد جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت
الغائب واثنان بحياته ان كان المخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعقل لها أن تتزوج هذا اذا لم
يورثا أو أرسا وكان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افشاهد الحياة أولى وفي
وصايا عاصم شهدا بان زوجها فلانا مات أو قتل وآخر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر
وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون منه ورثا ولا وقبده في المهر اج معزيا

٣ قوله ينقض القضاء في حق
الميراث لا في حق النسب
هذا مناصف لقوله لكان
يستثنى من النسب الخ اه
منه

والموت

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او مثله فانه لا يجوز
الابانة ١٥ قال العلامة عبد البر ولا ينظر به هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه
١٥ ومثله في جامع الفصولين قال ط فكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستند الى نص ١٥
فتأمل قال سمدى الوالد رحمه الله تعالى في التمتع عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح
يخالف الموت فانه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من أخبار عدلين
وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اتى هو المختارا لا أن يكون الخبير منهما كوارث وموصى
له كافي شرح الوهبانية شرح الماتني للعلافي من الشهادة شهادته شهد أي حضر دفن زيد أو
صلى عليه فهو ما ينه حتى لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا بد من الالميت ولا يصلي الاعليه در آخر
الشهادات ١٥ والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المرأة اذا أخبرت
بقتله كونه للتزوج كالجانب عليه العلامة من صاحب البحر والمقدمي لامن جهة ترتب القصاص
(قوله والنكاح) فان سمع من جمع عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستاني وفي
الفتية نكاح حضر رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة تاذن وليه ساوالا ان
يجوز هذا الشاهد يجوز للسامع ان يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذلك يجوز الشهادة
بالشبهة والقسم في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة
زوجة فلان وسمعه أن يشهد ان زوجته وان لم يعين عقد النكاح ١٥ ويشهد من رأى رجلا
وامرأة بينهما انبساط الا زواج انها عرسه ١٥ در وفي الخلاصة اذا شهد بغيره وفافه أو
أخبره بذلك عدلان حل له أن يشهد ان امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن
يشهد عنه عدلان أو رجل وامرأة أنان بلفظ الشهادة من غير استشهاد ويقع في قلبه ان الامر
كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانه تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة
خلاف في الدخول فني فوائده استاذنا ظهير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول
بالمسكوكه بالتامع ولو اراد أن يشهد الدخول يثبت الطلقة الصحيحة ١٥ لكن أفاد العلامة
عبد البر انه تقبل بالسماع ويرتّب على قبولها أحكام كالعدة والمهر والنسب ١٥ (قوله
وولاية القاضي) أي كونه قاضيا في ناسية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز أن يشهد به قهستاني
وان لم يعين تقليد الامام ١٥ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي
في زاد الامرة ١٥ وصرح به في البرزخية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على انه قاضي بلد كذا
أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ١٥ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر
وكذا اذا رأى شخصا جالسا مجلس الحكم يقصل الخصومات جاز له أن يشهد على انه قاض
(قوله واصل الوقف) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف شرطا
في الكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزانة لا يشترط على المختار ان كان وقفا فافا يصرف الى
الفقر او ذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقف قد عيلا لا بد من ذكر واقفه ط وفي
فتاوى قارئ الله هداية صورة الشهادة بالتامع على أم ل الوقف أن يشهدوا ان فلانا وقفه على
الفقر أو على اقراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا انه شرط في وقفه كذا وكذا فان
شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة القلاية كذا وللجهة القلاية كذا فلا تسمع بالتامع

والنكاح والدخول بزوجه
(وولاية القاضي وأصل
الوقف)

مطلب
اذا لم يكن الوقف قد عيلا لا بد
من ذكر واقفه في الشهادة
عليه

على شروط الواقف لان الذي يشترطها هو اصل الوقف وانه على الجهة الاسلامية اما الشرط
فلا يشترط فلا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اهـ وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادة فيه
من غير بيان الواقف لو قد سمع ابي يوسف وان القوي عليه فراجعوه وهذا بالنسبة لنفس
الوقف اما الدعوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يجحد ويقول
هي ملكي فيشترط بيان الواقف وانه وقفه وهو يملكه (قوله قبل وشرا نطه على المختار) قال
المططاوي ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان معصيان قال في البحر وفي الفصول العمدية من
المعتبر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهرة على شرائط الوقف اهـ وفي المختار ان تقبل
على شرائط الوقف اهـ واعقده في المعراج واقره الشرياني الى وعزاه الى العلامة قاسم وقوا في
الفتح بقوله وانت اذا عرفت قولهم في الاوقاف الذي انقطع ثبوتها لم يعرف لها مصارف
وشرائط انه يسلك بها ما كانت في دواوين القضاة لم تتوقف عن تحسين ما في المختار لان ذلك هو
معنى الثبوت بالتسامع اهـ أي لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بمال بعينه والعمل بما في
دواوين القضاة عمل بالمعاني وايضا قولهم الجهة لشرائطه ومصارفه بهم منه ان مالهم يعمل
منها يعمل بمالهم منها وذلك العلم قد لا يكون بشهادة الواقف بل بالتصرف القديم به صريح في
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر مضارفه وقد مر ما يعرف الى
مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المأثور بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي النظرية اذا
كان للوقف كتاب في دواوين القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استقصانا
اذا تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو ان أثبت بالبرهان حقا
حكم له به اهـ لكن قولهم الجهة لشرائطه الخ يقتضي انهم الوعاء ولو بالنظر الى المعهود من
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في النظرية فتنبه
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كما وقع في عبارة الاسعاف ووضعه الرمي أن
يقول ان قدرا من الغلة لا كذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط
أن يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم اتفاقا قال الرمي والمراد باصل
الوقف ان هذه الضبعة وقف على كذا فبيان المصير داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا
يحل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين
الموقوف عليه اهـ وياتي تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * قال في البحر
ومسئلة الشهادة بالوقف أصلا وشروطه الم تذكري ظاهر الرواية وانما قاسمها المشايخ على الموت
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يحل وبعضهم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولا يمكن
نقل الشاي عن شريح الجمع للصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف
قول مجدويه أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اهـ (قوله في باب) أي باب الوقف في فصل
يراعى شرط الواقف وتقدم هناك تحقيقه في الحاشية فراجعهم (قوله هو كل ما تعاق به محضه)

قبل وشرائطه على المختار
تجاصر في باب (و) أصله (هو)
كل ما تعاق به محضه وتوقف
عليه

كأن يكون مخزوا مسلما مجبولا آخره لجهة لا تنقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال
 المصنف في الوقف وبيان المصروف من أصله أي لتوقف صحة الوقف عليه أي فتقبل الشهادة على
 المصروف بالتسامح كإصله وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا فتوقف عليه صحته بخلاف
 اشتراط صرف غلته لزيد ولأزنية فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأعل هذا
 مبق على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بوجه لا تنقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم في الشهادة
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه وعدمه ويؤيد هذا ما في الأسعاف والخاتمة لا يجوز الشهادة
 على الشرائط والجهات بالتسامح اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد مساوى
 بينها وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التتارخاتية
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستقاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف
 وإن لم يبينوا وجهه أو يكون للفقراء اهـ وفي جامع القصولين ولو ذكر الواقف لا المصروف
 تقبل لو قد عاوى يصرف إلى الفقراء اهـ وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة
 والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصروف من أصله فلا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامح كما سمت نقله عن الخاتمة والأسعاف والظاهر أن هذا إذا كان المصروف
 جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما أما لو كان للفقراء فلا يحتاج إلى إثباته بالتسامح لماعلمت من أنه
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامح يصرف إلى الفقراء بدون ذكرهم كما
 علم من عبارة التتارخاتية والقصولين وقد ذكرنا غير الرمي توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين
 ما نقلناه عن الأسعاف والخاتمة يحمل جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بيان
 ادعى على ذي يد يصرف بالمالك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علته وجازت إذا
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحنوفى أجاب بذلك اهـ ملخصا (قوله والا) أي والالتوقف عليه
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تبايه دفانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعليها
 الافتاء كما تقدم آنفا (قوله بذلك) أي بالتسامح وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم
 المعاينة إذا أخبر به من يشق به استحسانا دفعا للترج وتعطيل الأحكام إذا لم يحضرها الا
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد ودخول لا يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا
 الوكيل ونحوه من الخواص وكذا الوقف تتعلق به وكذا بغيره أحكام تبقى على مر الدهور فلولم
 يقبل فيها التسامح أدى إلى الحرج وتعطيل الأحكام ونظامه في الخوى ط (قوله من يشق
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى المغيرة الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق
 الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقة ان يشتهر ويسمع من قوم كثيرين لا يتصور نواطؤهم
 على الكذب ولا يشترط في هذا العدد القليل بشرط التواتر والحكمية ان يشهد عنده عدلان
 من الرجال أو رجل واحد أنان بالفظ الشهادة ~~لكن~~ الشهرة في الثلاثة الاول يعنى النسب
 والنسكاح والقضاء لا تثبت إلا بخبر جماعة لا يتوهم نواطؤهم على الكذب أو خبر عدلين بالفظ

والا فن شرطه (فله
 الشهادة بذلك إذا أخبره
 بها) بهذه الاشياء (من يشق)
 الشاهد (به) من خبر جماعة

الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة كذا في باب القسب من
 شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبير في الموت صاحب المختصر شريعية لاية وفي الزيلعي
 ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد **فصل** في لفظ الشهادة وفي شهادة
 الواحد بخبر الموت قولان معصيان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه
 الا واحد فلو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اذاعت المسروق ط (قوله) لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصولييين فانه كما في المنابر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافه لبعض
 (قوله) لا يشترط عدالة أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبيرين حتى لو اخرج جمع غير مصورين
 من تقار بدمية موت ما حكمهم حصل لنا اليقين كما في شرح المنابر (قوله) أو شهادة عدلين) بالخبر
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتهان كما في المتن في معنى ان الشهادة لها
 طريقان حقيقي وهو بالمتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكره مير الدين ان
 الاشهاد بشهادة عدلين أو رجل واحد أو اثنين بلفظ الشهادة بدون اشتراط وقوع في قلبه ان الامر
 كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله) الا في الموت قال في جامع القصولين شهدا ان اباه مات
 وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهما شهدا بامانة الميت بسماع فلم تجز اه (قوله)
 فيمكن في العدل أي بالنسبة للشهادة أو اما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقولهم وفي الموت
 مسئلة عجيبه هي اذ لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده
 ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك
 الشاهد في قضى بشهادتهما اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبير انه شهد موته أو جنازته ودفعه حتى
 يشهد الا خبر معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يملأ الخبير بالموت بلفظ الشهادة
 عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي يملأ بلفظ الشهادة واما القصول الثلاثة التي
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنده بلفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في
 الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الآفة وفي مختصر القصدوري انما تجوز
 الشهادة بالسماع اذا اخبر من يتق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي
 شرح ابن السبغة والجواب في القضاء والنسكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقوا بين
 الموت والاشياء الثلاثة كما كتبهوا بخبر الواحد في الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في
 موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم
 يفرق وعامة فيه وفي جامع القصولين والصحيح ان الموت كنسكاح وغيره لا يمكن في شهادة
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا اخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة ولو كان الخبير
 في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهادة عنده ما بخبر عدلين
 يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت ما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يمكن في مجرد
 الاخبار (قوله) ولو اتى قال السلامة عبيد البر انما تجوز اذا سمع من محدود في قذف
 أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصيमान الا اذا كان مميزا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على
 الكذب بالشرط عدالة أو
 شهادة عدلين الا في الموت
 فيمكن في العدل ولو اتى

معتبر **١٥** (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحدة بخلاف غيره
 عيني (قوله وقيل له شارح الوهبانية) عبد البر نقلا عن السير الكبير (قوله كوارث
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضا أو عقارا وقد تقدم ان
 هذه تمام العشرة لكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وباقى الكلام عليه قريبا
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) يع العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو
 ظاهر ان تامل مدني قال ط لا وجه لهذه الجملة والذي أوقعه أي الشارح في ذكرها عبارة
 الشربة الامة ونصها قوله سوى الرقيق المعبر يعني اذا لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بما يشهد
 اليه وفي غير المعبر يشهد برقه **١٦** أي بما يشهد اليه وهو مراده أن الذي يعبر عن نفسه لا يشهد
 برقه بما يشهد اليه الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يفسده المأوف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه
 ولم يعلم رقه ثم يأتي بمفهوما لاصاب فالخامس ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم
 رقه ويعبر عن نفسه اذا رآه في يد غيره انه مالكه لان للرقيق يد اعلى نفسه تدفع يد الغير عنه
 فان عدم دليل الملك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يعبر فيه التصرف
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائعا كالعبد الا اذا علم رقه أو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فانه كالمنازع لا يبدله فله ان يشهد فيه لذى العبد انه مالكه وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر
 وغيره لكن الذي أوقع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أي سواء كان بالغاً أو غير
 بالغ كافي النهاية وهذا تفسير للسير الكبير الواقع في عبارة م سواء كان ذكراً أو أنثى كافي النهاية
 والوجه فيه ان لهما أي العبد والامة الكبير ين يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنهما
 فان عدم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل
 له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالثبوت والفرق ما بينه وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما
 كالمنازع لا يبدله ما فله أن يشهد بالملك لذى العبد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغـيه كما في البحر
 (قوله فلان أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحكم ظاهراً وانما جازت
 الشهادة بالشيء الواضح اليه لان اليد اقضى ما يسهل تدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في
 الابواب كما انه يمكن في جوارحه ورتبه رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى تلك العين في يد آخر
 والاول يدعى الملك يسهل أن يشهد انه للمدعي ط (قوله انه له) أي لمن في يده بلا منازع (قوله
 ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد بذلك قلبك وصدقه وأسند هذا القيد في الظهيرية الى
 الصحابين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له قالوا يعنى
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق لمحمد في الرواية قال في فتح القدير قال الصدر
 الشهيدي به ناخذ فهو قولهم جميعا **١٧** قال الرازي هذا قولهم جميعا اذا الاصل في حل الشهادة
 الباقين فعند تعذرهم يصار الى ما يشهد به القاب لان كون اليدهم وسباب فادبهم باطن الملك
 فاذا لم يقع في القلب ذلك الظن لم يقدح مجرد اليدهم والها قالوا اذا رأى انسان درة فحسبته في يد
 كاس أو كتابا في يد جاهل ليس في آتائه من هو أهل له لا يسهل به أن يشهد بالملك فنعرف ان مجرد
 اليد لا يكفي شربة لامة ويشترط أن لا يخبره عدلان بانهم الغيرة فلو أخبره لم تجز الشهادة بالملك
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه للاول

وهو المختار ما تقي وفتح
 وقيل له شارح الوهبانية
 بان لا يكون المختبر متمم
 كوارث وموصى له (ومن
 في يده شئ سوى رقيق) علم
 رقه (ويعبر عن نفسه) والا
 فهو كالمنازع (لك أن تشهد
 به) أنه له ان وقع في قلبك
 ذلك (أي انه مالكه) (والالا)
 ولو عاين القاضي ذلك جاز
 له القضاء به برأيه

فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحل
 لك أن تشهد أنه لا أول اه شلبي في الحاشية عن الحاشية وكما جازله أن يشهد أنه ملك بوضع اليد
 جازله ثم اؤده ان لم يكن رآه قبله في يد غيره فان كان وأخبره بانتهال الملك اليه أو بالوكالة منه محل
 الشراء أو الاكتمال اذ ارأى جارية في يد انسان ثم رآها في يده أخرى وقالت أفاخرة الاصل لا يحل
 له أن ينسكحها اه وأما المصنف بعبارة أنه عاين اليد ووضع اليد فلم يعاينها وانما سمع ان
 انلان كذا فلا يجوز له الشهادة لانه مجازفة كما لو عاين المسالك لا الملك لانه لم يحصل له العلم بالحدود
 * (تنبيه) نقل المصنف رحمه الله في شرح أرب القاضي انه ان عاين الملك دون المالك بان
 عاين محمدا بن فلان بن فلان في ذلك وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنفسه القياس
 ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لان النسب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا
 بالتسامع والملك معروف فترتفع الجهالة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة
 لا يراها لرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة
 يريد به اذا عاين الملك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر
 ولم يسمع مثل هذه الضمات حقوق الناس لان فهم المحبوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه
 متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضمنه
 اثبات الملائكة وهو لا يمتنع اثباته قصدا عيني تبعا للزباني وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو
 النص وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه
 تلك الضمعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضمعة اه وفي
 البرازية يشهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدت بماباطلة
 لانهم اشهدوا بذلك لم يعاينوا سببه ولا رأوا في يد المدعي ولو شهد دابة تتبع دابة وترضع منها انه ان
 يشهد بالملك والتسليم اه ط وفي البحر ولورآه على حمار يوم لم يشهد انه له لاحتمال انه ركب
 بالعارية ولورآه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه انه له وسمعه ان يشهد انه له لان الظاهر
 ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي اذا ادعاه الملك) أشار به الى التوفيق
 بينه وبين مافي الزباني متابع الصاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التناهي الواقع بين قول من قال
 انه يقضي بماينة وضع اليد كما في الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان
 يحكم بسمع نفسه ولو اتزعه عند ولا برؤية نفسه في يد انسان فحمل صاحب البحر كلام الاولين
 على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورده المقدسي وحمل كلام
 الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكمه بما يثبت لو ادعى انحصار لا يقبل منه فلا يثني
 انه يقضي قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد ما دام خصمه لاجلته وقد صرح بذلك الشارح
 أول كلامه وأما حمله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا
 فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلفة فيها
 فمافي الزباني يقتضي على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضي بعلمه وهو المقتضى به ومافي
 الخلاصة والبرازية يقتضي على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر
 الزباني ومافي النهاية فانه مافي شرح الكنتز هو ما اذا ارأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاه المالك والالا

قضائه في يد غيره كما لا يخفى اهـ (قوله وان فسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا
 ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها سوى (قوله بالتسامع أو بعناية اليد) أي بان
 يقول أشهد لاني رأيت في يده يتصرف فيه تصرف الملائكة والشهادة بالتسامع كما يذكرها الشارح
 ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقت) لما تقدم من انه يبقى بكل ما هو أنفع
 للوقت فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الاقاوف القديمة عن
 الاستمالة وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرح بالتسامع لان الشاهد
 ربما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقت مائة سنة فيتمتع القاضي انه يشهد بالتسامع
 لان العيان فاذا لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف
 ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به لا تقبل اهـ أي بخلاف غير الوقت من خمسة
 المارة فانه لا يتم فيهما بان الشهادة بالتسامع في فرق بين السكوت والافصاح والمعامل أن
 المشايخ رجحوا استثناء الوقت منهم بالضرورة وهي حفظ الاقاوف القديمة عن الضياع ولان
 التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالدرجه الله تعالى
 (قوله على الاصح) هذا الخالف لما في المتون من الشهادات في الكثر وغيره ولا يشهد بها بالعيان
 الا انساب والموت والنكاح والدخول ولولاية القاضي واصل الوقت فله ان يشهد بها اذا أخبره
 بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق للثان تشهد أنه له وان فسر للقاضي انه يشهد
 بالتسامع أو بعناية اليد لا تقبل قال العيني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع
 يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد له بالملك بعناية اليد يعني برؤية في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد
 عما بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة
 على الوقت بالسماع فيها اختلاف والمتون فاطبة قد أطاعت القول بانه اذا فسر انه يشهد بالسماع
 لا تقبل وبه صرح قاضيخان وكثير من أصحابنا اهـ ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افندي
 مفتي الروم اهـ ملخصا من مجموعة ملا على التركاني (أقول) ولا تنس ما قدمناه آتقامن التصحيح
 في الوقت حفظه عن الاستمالة (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر وقله
 المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقت
 والموت (قوله ولكنه اشهر عندنا) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقت أن الشهادة للشيء يكونه
 مشهورا معروفا اهـ وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جلهم وأما السماع من الناس الذي
 وقع في العبارة الاولى لا يثبت ذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وفسره في الدرر بان
 يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقت بالسماع أن يقول
 الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اهـ وفسر
 الشارح الشهادة بالسماع فافاد انه جائز واحد كما به عليه سيدي الوالدرجه الله تعالى وفي حاشية
 نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور ويشهد
 الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد بالسماع اهـ ولا يخفى ان المال
 واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله جائز في الكل) أي
 فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخاتمة قال سيدي الوالد أقول بني لوقال أخبرني من أتني

(وان فسر) الشاهد
 (للقاضي ان شهادته
 بالتسامع أو بعناية اليد
 ردت) على الصحيح (الاف
 الوقت والموت اذا) فسر
 و (قال فيه أخبرنا من
 يثق به) تقبل (على الاصح)
 خلاصة بل في العزيمة عن
 الخاتمة معنى التفسير ان
 يقول لا تشهدنا لاننا سمعنا من
 الناس أمالو قال المزاين
 ذلك ولكنه اشهر عندنا
 جائز في الكل

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في الجرح عن المناسبات انه منه **ا** وعبارة
الجرح في المناسبات نفسه ان يقول في النكاح لم يحضر الله قد وفي غيره أخيراً في من أثق به
أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بان يقولان شهد على موت رجل فانه يقبل وان قال
لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهوراً فلا تقبل بلا خلاف وان كان
مشهوراً ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لم لا تقبل وبه أخذ الصمد والشهيد وفي الغيبة
هو الصحيح وان قالنا شهدنا مات لانه أخيراً من شهد موته عن ثنق به جازت وقال بعضهم
لا يجوز كافي الحامدية (قوله) وسمعه شارح الوهبانية (أي) العلامة عبد البر في شرحه عليهم اوقد

نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالشهرة والتسامع بقوله

وقد جوزه في النكاح بسمعه * وان يشاردت وتقبل أظهر
كذا نسب ثم الطريق سمعه * من الجمع ما كذب لهم يتصور
وأفتوا بما قالوا به من يكتفى * قضاء وفي موت كفي العدل يخبر
وقيل اكل والمصحح ان ذا * كافر والاخبار في مشهور
وفي غيره فالشرط لقب شهادة * به أخذ الصمد والشهيد المصدّر
وان أطلقا سمعه وثق عيانه * ترد اذا ما الموت لم يك بشم
وأطلق بعض دراهم سمعوا * قبولاً اذا قال الموثق بخبر
وبعض يقبلها بالسماع بموت من * غداً غير مشهور ولا بد يتطهر
وقد جوزه في الدخول وبخا * جواز المهر وفي الوقت يذكر
خلاف شيوخ والصحيح جوازها * على الاصل دون الشرط فيايجز
وجوزها الثاني أخيراً على الولا * وفي العتق بعض قال والبعض ينكر
وفي المال محذوراً وبه زى لمالك * ولم يدر عينا اذا الامر أشهر
وبه زى الى الخصاف في جوازها * ومن دأب وانصحه حي وموسر

فذهب يرينا الشاهد التسامع أي يمان شهداتهم بالتسامع ردت أي الشهادة وضعية تقبل
أيضا لها وقول أظهر إشارة الى تصحيح القبول وضعياً سمعه لمن يشهد وضعياً فهو المشايخ
وضعياً قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة بهذا الى الموت كافر في أنه لا بد من
أخباره دليل وضعيه للموت وترد للشهادة وضعية قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنية
بعد ان رقم أنجم الأئمة البخاري والقاضي البديع تقبل شهادة المديون لرب الدين وفي القنية
ولا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مفلساً أو عس الأئمة الحلواني ووالصاحب المحيط
قالا تقبل وان كان مفلساً وفي شرح الجامع للعقابي لا تقبل بعد الموت لتعلق حقه بالتركة
وكذا الموصى له بالف مرسلة أو نفي بعينه لانه يزاد به محال الوصية أو سلامة عيانه ثم رمن
القاضي خان وقال انه يجوز شهادته للحي دون الميت هذا خلاصة ما في القنية وقد ذكر فيها
في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل عليه الكفالة فأنكرت تقبل
شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمديونه وحاصله القبول اذا كان موسراً حياً والقولان
في المفلس وعدم القبول بعد الموت قولاً واحداً لتعلق حقه بالتركة كالوصى له لكن رأيت

وسمعه شارح الوهبانية
وغيره انتهى

(قوله) وأطلق بعض المخ
هكذا بالاصل وأعله
وأطلق بعض ردها ثم سمعوا
وقوله وبعض يقبلها هكذا
بالاصل أيضاً وهو غير
بسمته الوزن فيايجز

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرزلي تقييد الجواز إذا شهد بما سوى جنس حقه وهذا
 لا شعار للتعظيم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفاسد بل مفهومه عدم القبول في انعدام
 الحياة واليسار والله تعالى أعلم اهـ نقل الطحاوي عن الجوهري أن من صار خصما في حادثة
 لا تقبل شهادته فيها من كان بعرضية أن ينصب خصما لم ينصب تقبل وشهادة أجنبي
 الواحد لا تنفذ لا تجوز في تجارته وغيره وان كان عدلا وان كان أجنبيا وممة أو مشاهرة أو
 من انتمى استخسانا ولو مضت الجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الأجنبي المشترك حيث تقبل
 شهادته لانه غير عامل ولا رغبة ولا منفعة وتجوز شهادة الدائن لديونه ولو مضى بهما من جنس
 دينه ولو شهد لديونه بعدمونه لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ويتعلق به
 بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لدائنه اهـ والله تعالى أعلم

* (باب القبول وعدمه) *

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط
 والشروط مقدم على المشروط ثم معنى القبول لغة يقال قبالت القول حلقته على الصدق كذا
 في المصباح (قوله ائحة الفاسق) أي ائحة القضاء بشهادته أي وقد ذكره عمالا يقبل وكما يصح
 القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعي والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة أحد
 الزوجين مع آخر صاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى
 بطلانه اهـ يجوز عن خزنة المفتين (أقول) اهله محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف
 الحنفية بقوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطحاوي وذكر في منية المفتي في
 بحث القضاء في المجتمد فيه قضى بشهادة محددين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه
 وعليه ان يأخذ المال من المقتضى له وكذا لو علم انه معبدان أو كافران أو أعيمان وقيل ينفذ قضاؤه
 ذكر اذا قضى بشهادته محددين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لا يراه أمضى
 القضاء الاول اهـ قال سيدي الوالد أقول وسيذكر الشارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء
 بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الابير الخاص صارت واقعة المقتوى ولم
 أره لان العلة التهمة لا القسق على ما يحرمه المواف في ماسي يأتي في شهادة العدو وهذه من ماله
 (قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعي أو أحد الزوجين أو الوالد
 لولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي الجور وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله
 وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤيد قضاءه بارج الاقوال كما مر (قوله كاحقة
 المصنف تبعه المعقوب باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردّها القسق اذا قبلها يصح
 كالحلفت والناسخنة والمغنى ومن يلعب بالطيور أو راطن بورا ويغنى للشمس ومن يظهر سب
 السبابة ومن ارتكب ما يحمله ويصح قبول شهادة الاعي أقول ماله بقبولها مطلقا كما بصير
 أما المالك لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتمد فيه وكذا السيد
 لعيده ومكانه والاجير لما ذكره من يقول في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف
 حتى يكون مجتمد فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل في حكمه انتهى وسيأتي تحقيقه
 (قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبول عام على المساكين وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا
 بالاصل راجع

* (باب القبول وعدمه) *

أي من يجب على القاضي
 قبول شهادته ومن لا
 يجب لامن يصح قبولها
 أولا يصح ائحة الفاسق
 مثلا كما حققه المصنف
 تبعه المعقوب باشا وغيره
 (تقبل من أهل الاهواء)
 أي اصحاب بدع

ينافي ان بعضهم كفار كما ياتي في قوله ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقعهم فيه الا تعمق والغلو في الدين والقائى انما ترد شهادته اتمهمة الكذب فصاروا كمن يتعرب المثلث او ياكل متروك التسمية عدا مستيحا لذلك من حيث التعاطى قال في المغرب اهل الاوهام من زاعغ عن طريقه اهل السنة والجماعة وكان من اهل القبلة والاهواء جمع هوى مصدر هو يتهم من باب تعب اذا احببه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان او مذموما ثم غلب في المذموم والهواء بمدوداهو المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية وأهل الاوهاء ليسوا بطائفة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله لا تكفر) فمن وجب اكفاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بغير وفيه عن السراج وان لا يكون ناجيا ويكون عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العدا لا تشرط في أهل السنة والجماعة فما ظنك في غيرهم تأمل رفح القدير قال محمد بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قوله بحكم) أهله طائفة نانون اقدرة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم (قوله وقدر) هم المنافقون للقضاء والقدرة تعالى والقائلون ان العبد يحتاج افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهرين وغيرهم من الاخبار كذا في الفهستى ثانی فهم من أهل الاوهام وان لم تقبل شهادتهم بخلاف من يفضلهم او علميا على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثرون للثنتين وطهية والزبير ومعاوية (قوله وتشبيه) ذكر بده الفهستى المرجئة وهم المنافقون ضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالبهيمة والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا في المصارح اه فمده هؤلاء الفرق لبيان أهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم من غيرهم وبطل عليه ما في البحر عن النهاية ان اصول الهوى ستة وذكرا ما ذكره المؤلف (قوله وتطيل) هم القائلون بخلو الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة كلهم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ففي الحديث الشريف وستة فرق أمقى على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي وازدادة الفرقة الناجية من النار وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكره تكمله الى الثلاث والسبعين فرقة * ولما ذكرها على طريق الاجمال فقول أصناف الخوارج اثنا عشر الفرقة والاباحية والغازمية والتغلمة والخلقية والكوزية والمكنوية والمعتزلة والميمونية والمنجية والاحنسية والمشرقية وأصناف الروافضة اثنا عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاصحاقية والزيدية والعباسية والاسماعيلية والامامية والمتناسخية والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف القدرية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكيسانية والشيطنانية والشركية والوهمية والعروندسية والمناسمية والمقبورية والبسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر بحكم وقدر ورفض
وخروج وتشبيه وتطيل
وكل منهم اثنا عشر فرقة
فصاروا اثنتين وسبعين
قوله بخلاف من يفضلهم
وعلميا كذا بالاصل واعل
الصواب من يفضل علميا الخ
فاجد ر ر اه معصمه
قوله والمعتزلة سياتي بعدهم
في أصناف القدرية فاعل
أحدهما محرف عن لفظ
آخر وبالجملة فتنظر هذه
الاسماء جميعها في محل آخر
والحرر اه معصمه

وأصناف الجبرية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والمركوعية والصحابية
 والمباينة والصبية والسابقية والحرفية والكرفية والخشبية والحشرية
 والمعينية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والمواردية
 والخرقية والمملوكية والقهرية والغائية والزناقة والرافعية والقلبية
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا التاركية والسبئية والراجية
 والشاكية والبهشية والعملية والمشبهة والافرية والبدعية والمنهجية والحشوية
 والبعوضية كما في فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد المال (قوله الاخطائية) نسبة الى
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن رهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زينب الاسدي
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاحاط اسمعيل رجعا الى القول بامامة جعفر
 وغلوا في ذلك غلوا كبيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجلا كان
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر الدعوة الى جعفر فقتل
 منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله وصلبه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان
 يزعم ان عليه هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا يعتقدون ان من ادعى
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له بقية شيعته وذكر شمس الاعنة السرخسي انه ضرب
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه يحق في دعواه ويقولون
 المسلم لا يحلف كاذبا (قوله يرون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة قهرا (قوله واسئل من
 حلف انه يحق) الاولى التعبير باو كما في الفتح بدل الواو لانهم اقولان كما في البصر والفتح وغيرهما
 واختلطا في عبارة الشارح نعم في شرح الجمع كما هنا وفي تعريفات السيد الشيرازي ما يفيد
 انهم كفار فانه قال مانصه قالوا الاثنية الانبياء وابو الخطاب نبي واولاده يستحلون شهادة
 لزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والآخرة (قوله فردهم) اي عن
 اداء الشهادة (قوله لا بدعتهم) لانهم اذ لم يمتنعوا اذ لم يمتنعوا اذ لم يمتنعوا (قوله بل اتهمه
 بالكذب) ومن التهمة المانعة ان يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه نفعها او يدفع عن نفسه مضرها
 خاتمة (قوله ولم يبق مذهبهم ذكر) لقائهم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه
 السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده
 السغاريه يكون من اهل الشهادة على جنسه والفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب
 عما يمتنع به محرم دينه من الكذب محرم في الايمان كلها فبذلك لان المرتد لا شهادة له لانه
 لا ولاية له واختلوا في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبوله باجمال كذا في المحيط البرهاني
 ويلحق به الدرزي كما في الفتاوى به الظاهر الرمي والعلامة على افندي المرادي في رسالته اقوال الائمة
 العالمة في احكام الدرور والقياماسة قال العلامة السيد محمود افندي حمزة مفتي دمشق
 الشام في فتواه في جواب سؤال رفع اليه في شهادة اهل الاهواء المكفرة هل تقبل على بعضهم
 سواء كانوا متفقين في الاعتقاد ام مختلفين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب حفظه الله تعالى
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتقصيل واما شهادة الكفار الذين لا يقرون على ما هم عليه من
 العقيدة كاهل الاهواء المكفرة والمتأقين والباطنية والزنادقة والجوس والدرور والقياماسة

(الاخطائية) من نفس من
 الروافض يرون الشهادة
 لشيعتهم واسئل من حلف
 انه يحق فردهم لا بدعتهم
 بل اتهمه بالكذب ولم يبق
 مذهبهم ذكر بحر (و) من
 (الذي)

مطلبه
 في شهادة المرتد

مطلبه
 في شهادة الدرزي

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثاهم في الاعتقاد أو مخالفهم
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المستعان على الذي اقصور ولا يثمه
 عليه اهـ فجور الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما هي في المسلم صحت شهادته على الجميع
 ولنفقناهم في اهـ ل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لثبته بقصوره في
 المسلمان صحت على من هو مثله لعدم الولاية في غيرهم من الكفار المأذون كرههم وهم الذين
 لا يقرن على ما هم عليه من الاعتقاد لم تدخ شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل
 شهادة أهل الأهواء مطلقا سواء كانت على أهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة اذ لم يكن
 اعتقادهم مؤديا إلى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم أن الشرط إذا تعقب المتعاطفات فإنه
 يرجع للجمعية فلهذا الجمله ان اعتقاد أهل الأهواء إذا كان مؤديا إلى الكفر فلا تقبل
 شهادتهم على أهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر أن مضاهيم الكتب حجة عندنا
 وأذا لم يكن من مراد كرههم من أهل الأهواء المكفرة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم
 على أحد أصلا على أن المولى عبد الرحمن أفندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على أن
 الدرور والقياممة والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملاحدة فنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير
 قبول توقيتهم يعرض عليهم الاسلام وان يسلموا أو يقاتلوا ولا يجوز لولاة الامور تركهم على ما هم
 عليه ابدا اهـ بتصريف اهـ ملخصا قال سيدى الوالد الشهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة
 إذا كانوا عدولا في دينهم انما اختلفت (اقول) والظاهر أن عداوتهم دينية والالم
 تقبل فتأمل (قوله لو عدل في دينهم) فلهذا منع الجرحان تركية الذي ان ينزى كى بالامانة في دينه
 واسانه ويده وانه صاحب يقظة ويزكية المساوون ان وجدوا ولا فيستل من عدول الكفار وانه
 اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على مثله) فلا تقبل على مسلم اقوله تعالى وان يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لاه لا ولاية له على المسلم ولانه يقول عليه لانه يغبطه قهره
 اياه قال في الهندية مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر يدين المسلم هكذا في محيط السير خسى فان فضل شئ
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان التركة تقسم
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن التنازخانية والمحيط اهـ وتمام المسئلة فيها وفى
 حاشية نظير الرملى على البحر اقول في الذخيرة نصراني مات وترك ألف درهم واقام مسلم شهودا
 من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم
 ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى ان بيعة النصراني مقبولة
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لاني في حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول ابي يوسف
 مقبولة بينهم اهـ والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة الخاصة بالحكم
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني
 انه قد أسلم وهو يجب عدم تجزئ شهادتهما وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جاز واجبرت على الاسلام ولا تقتل وهذا
 قول الامام اهـ قال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر الذكر كذلك يجبر ولا يقتل

لو عدل في دينهم جوهرة
 (على مثله) الا في خمس
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب
 الدرور والقياممة
 والنصيرية والباطنية
 كلهم كفار

مطلب
 اذا سكر الذي لا تقبل
 شهادته

قوله لانه يغبطه قهره اياه
 قال الرملى الضمير في انه
 و يغبطه راجع للذي
 وفي قهره راجع للمسلم اعط
 لانه بسبب قهر المسلم اياه
 واذلاله لانه يقول عليه
 بخلاف ملل الكفر لان
 مله الاسلام قاهرة لكل
 فلم يبق له غيره يستظهرون
 بها انتهى انتهى منه

بجاءوا اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصحه لو شهد على اسلام
النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجهل جبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد
رجلان من اهل دينه وهو يجهل فشهادتهم باطلة لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل
الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مديون مسلم اى والترك
لا تفي الثالثة فيما اذا شهدا عليه بعين اشتراها من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا
شهدا أربعة على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قال اسلمت مكرها فانه يحسد الرجل وحده
انما مسلة فيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده وقضى به فلان القاضي
المسلم اه (قوله) وبطلان باسلامه اى شهادة الذى على مثله باسلامه اى المشهود عليه قبل
القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا بعد لو بعتوبة) كقود
بجور لان المعتبر باسلامه حال القضاء لاحال اداء الشهادة واحال الشهادة لما في البحر عن
الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اسلم المشهود عليه بعد القضاء
بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الدية ذكر الخصاص انما
يجب الدية فقبل انه قول الكل وقبل عنده بنقد القضاء فيما دون النفس وبقضى بالدية في
النفس وعندهما بقضى بالدية فيما اه شرب ليلية (قوله) وان اختلاف املة لان الكفر كلمة
واحدة (قوله) والذى على المستامن لان الذى اعلى حاله ان يكون من اهل دارنا ولا يقتل
المسلم بالذى ولا يقتل بالمستامن مخ (قوله) لا عكسه) لقصور ولا يثبت عليه لكونه ادنى حاله
مخ (قوله) ولا مرتد على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله) في الاصح
اى انهم لا تقبل بحال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه) اى من المستامن
قديمه لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو دخل بلا امان قهر الاسترق ولا شهادة له على احد
فتح (قوله) مع اتحاد الدار) اى بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك
لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا للمستامين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن
الجوى من تمثيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والالزم ثوابهما حينئذ وان كانا من
دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذى على المستامن وان كانا من اهل دارين
مختلفين لان الذى بعد الذمة صار كالاسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذلك الذى قاله
سعيدى الوالد رحمه الله تعالى وباتى تأييده في المقولة الاتية ان شاء الله تعالى (قوله) لان
اختلاف داريهما) قال في البصروي يستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين
كالافرنج والحلب لانقطاع الولاية بينهما ولهذ لا يتوارثان والدار تحتلف باختلاف المنفعة
والمالك اه والذى في المنج ونحوه في القهستاني التعبير بما اذا كانا من دارين فيقيمهما انما
لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل شهادتهما على الآخر لان الارث يمنع في هذه الصورة
لوجود الاختلاف الحكيم وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقولة
السابقة فتم ما اذا كانا في داريهما لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام
فليتأمل ط (قوله) العدو من يفرح نظرك ويحزن لفرحك وقيل يعرف بالعرف بجور
ومثله في فتاوى على انه دى عن خزانة المفتين قال العلامة الصربي السيد الشريف محمود

وتبطل باسلامه قبل القضاء
وكذا بعد لو بعتوبة
كقود بجور (وان اختلافا
مله) كالروم والنصارى
(و) الذى على المستامن
لا عكسه) ولا مرتد على
مثله في الاصح (وتقبل
منه على) مستامن (مثله
مع اتحاد الدار) لان
اختلاف داريهما يقطع
الولاية كما يمنع التوارث
(و) تقبل (من عدو
بسبب الدين)

افندي جزءه في دمشق الشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لمزن الاتر
ويحزن لفرحه فهو عدوه وكل عدو ترد شهادته اذا كانت دنيوية فمن يفرح لمزن الاتر
ويحزن لفرحه ترد شهادته فالصغرى مسلمة لما في البحر وعلى افسدى من تعريف العدو
والكبرى مسلمة للحدث الشريف ٣ الذي هو دايمل المجتهد في نفع ذاته ان من يفرح لمزن
الاتر ويحزن لفرحه ترد شهادته ثم اذا حكم بها حكم لا ينفذ حكمه في البحر أيضا وكيف
لا ترد شهادته من انصف به هذه الصفة وهي عدم تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها
المنافق في كتابه العزيز انكم حسنة قلوبهم وان لعصمكم بشعة يفرحوا بها قال القاضي
بيان تنهاه عدوتهم الى حد عدم ادخالهم من خير ومنفعة وغنا ما اصابهم من ضرر وشدّة
تخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم (قول لانهم ان الذين) فيدل على كمال دينه
وعدائه وهذا لان المعاداة لا تكون واجبة بازراى فيه منكر اشرع عالم ينته به فيه وقد قبلوا
شهادة المسلم على الكافر ما بين ما من العداوة الدينية حوى (قوله بخلاف الدنيوية)
كنها مادة المقذوف على القاذف والمقاوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على
القاتل والمجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد فعلها ولا فالعداوة ليس
كما يتوهمه بعض المتفهمة أو الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير
عدوه فيشتم دينه بالعداوة بل العداوة انما تثبت بخوماذ كرنا وفي القضية ان العداوة بسبب
الدين لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مفسدة وهو الصحيح
وعليه الاعتقاد اه وفي فتاوى المصنف سئل عن رجل شتم آخر وقد ثبت له ثبت العداوة
الدينية بينهما ام هذا القدر حتى لو شهد لا تقبل ايجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدنيوية
تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل
الولى اه ولا تقبل شهادة من قيد عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون فاحشة في
حق جميع الناس فان القذف لا يجزأ - فيكون فاسدا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس
على عدم تجزئ القسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عداوة وثبت نفسه بسبب خبيثة في واحد
منها فانه يسرى في كله فيعزل منها جميعا كما انقضى به المقتضى أبو السعود العمادى المفسر في
فتاواه ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافه بنفسه وقسمة ولو شهد لشاهد على آخر
لخاصم المشهود وعليه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه
كذلك لا يشتم عليه وطالب الرد أو ثبت دعواه ببيينة أو اقرار أو نكول فتقبل شهادته وهو
بحر مقبول كما صرحوا به لكن قال سمي لوالد في جواب سؤال عن شهادته عليه وهو دنيوي
وز كوا فتدلى المدعى عليه ان المشهود ومنز كاهم أعداءه بسبب انه تشاجر معهم على دار
ولعب فأجاب به كلام حاصله في الحادثة المصولة عنها ربحا له فسق بها اذا العداوة تجرت
بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قماروا لعب محرمين شرعا ولكن المتأخرون على الاول من
الاطلاق سوا فسق بها أولا والحدث الثمر بقشاهد للمعاليمة المتأخرون كما رآه أبو داود
من نوعا لا تجوز شهادته ولا ذى غيره على أخيه وانما والحق ويمكن حله على ما اذا كان غير
عدل بدليل ان الحق قد فسق اللهم في عنه كما افاده في البحر وقال العلامة الخليلي في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة
والسلام لا تجوز شهادة
ذى الظنة ولا ذى الحنة
رواه الحاكم والبيهقي
وهو حديث صحيح وذو
الحنة العدو وقال في النهاية
الحنة العداوة

لانهم ان الذين بخلاف
الدنيوية فانه لا يؤمن من
التقول عليه كما سيأتي
وأما المصدق له دينه
فتقبل

مطلب
الفسق لا يجزأ

فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدله لا يصرح بعقوب باشاق
 حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دوارقة في الكتب فإذا أثبت
 المدعي عليه العداوة ثبتوا شرعا فتجبرى الأحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة
 والتركية المذكورة مشبوت عدوتهم بالبين المرفوع من المهر من شرعا وسبب الحق ودانهم
 من مفرحون لحزونه ويحزنون لفرحه اه وتعامه فيه قال قلت العداوة الدينية فسق لأنه لا يحل
 معاداة المسلم لأجل الدنيا فهل لا يستغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت لا فرق بينهما فإنه
 لو قضى بشهادة الفاسق صح وانما كما هو ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا يتقبل لأنه ليس
 بجنت فيه كما قلنا المصنف عن يعقوب باشا الكن قال المذلة عبد الحليم في حاشيته على الدرر وقد
 جاءت الرواية بعدم قبول شهادة عدوه بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه أن من العداوة
 المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير
 مؤثرة كعداوة مخصمين بينهما وقت مضاربة أو مشاقمة أو دعوى مال أو حق في الجلالة
 فشهداؤه صاحب النوع الأول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمشهور على
 السنة فقهائنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لأنه عدل وبهذا التحقيق يحل التوافق
 بين الروايتين وبين المتن والشرح وإن لم يمتد المصنف إليه الجدل الذي هدانا لهذا اه قال
 سيدى الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل أن في المسئلة قولين معقدين أحدهما عدم
 قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز الملتقى ومقتضاه أن العداوة
 العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيا ما تم تقبل الأذاف في جهل واختاره
 ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح
 الوهبانية لم أفهم عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل أن كان
 قضاؤه عليه به لعله لا يتقذوان كالبشهادة من العدو وبمحضر من الناس في مجلس الحكم
 بطالب خصم شرعى يتخذ كره الجوى وسباق كلام البرجندى يقيدان شهادة العدو لعدوه
 مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على أن العلة التهمة أما إذا كانت العلة الفسق فلا فرق وقد
 اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودول في المسئلة قولين منهم من علل بالاول
 ومنهم من علل بالثاني اه (اقول) قد علمت ما قدمناه عن سيدى الوالد أنهم ما قولان معقدان
 وأن المنون على عدم قبولها وإن لم يفسق به التهمة (قوله الا اذا كانت العداوة متفاهية)
 أى فأنم الا تقبل للتهمة (قوله بلاصرار) أى تقبل من مرتكب صغيرة بلاصرار لأن
 الإمام من غير اصرار لا يقدح في العدالة إذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام فيؤدى اشتراط الفسقة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح أما إذا أصر
 عليه وفرح بها أو استخف ان كان عالما بقدريه ففى كبيرة مجاز كره بعضهم (قوله ان اجتنب
 البكائر كلها وغلب صوابه على صفائره) الاولى ان يقول على خطئه وأشار الى انه كاب ينفى
 ن يزيدو بلاغلبة قال ابن السكال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بلاصرار كذا بالغلبة على
 ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجتنب البكائر كلها حتى لو
 وتكب كبيرة فقط هداته وفي الصفائره الغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

الا اذا كانت العداوة
 متفاهية بحيث يتصرف
 كل في مال الآخر فتاوى
 المصنف معزى بالمعنى المحكام
 (و) من (مرتكب صغيرة)
 بلاصرار (ان اجتنب
 البكائر) كلها وغلب صوابه
 على صفائره ودرر غيرها
 قال

طلب
 العداوة اذ فسق به الا تقبل
 شهادته على أحد وان لم
 يفسق بها تقبل على غير
 عدوه

ولذا قال وغلب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيه عن أبي يوسف أن لا يأتي بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستمراً أكثر من هتكه وصوابه أكثر من خطئه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويحجب الكذب ديانه ومروته اه قال القهستاني من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتسعة وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرةتين ليس يعدل اه قال في البحر في الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل ويعارضه هوى بضله ويصده وليس لسكاله احد يدرك مداه ويكتفي لقبولها باذناه كي لا تضيق الخقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وعلمه فيه (قوله كل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يهد أن يقال ان الاكل في السوق مثلاً ليس السوق كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان معه لاشهادة ان لا يضيع حق المشهود وله عبارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حديث الكتاب قال وأصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما يتوا على ثلاثة معان أحدهما ما كان شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون فيه منافذة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون مضمراً على المعاصي والقبور اه وتعبه في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا نظر المحقق في ذكره الشارح عنه قال الان يزداد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في الذخيرة الاصح ان ما كان شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا ما فيه نفي المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليها وفي معنى المقتضى رفض المروءة ارتكاب ما يمتد منه ويقضه عن رقبته عند أهل الفضل قال العيني اختلافوا في الكبيرة فقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهي الاشرار بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس وبیت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد بعضهم عليها كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة والاوجه ما ذكره المتقدمون ان كل ذنب فوقه ذنب ويحتنه ذنب فبالنسبة الى ما فوقه فهو صغيرة والى ما تحتنه فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل ما كان شبه ما بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله وصق ارتكيب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور لما اشترط في شرب المحرم الادمان اه جوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة المختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلاوارتكيب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفقه وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكيب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالته تعود اذا تاب لمصرحوا بان الحدود في القذف اذا تاب فهو عدل أى وان لم تقبل شهادته لكن قال في البصر وفي الخاتمة القاسق اذا

(قوله ويعارضه الخ) له
ومعارضه فلا يصح

وهو معنى العدالة وفي
الخلاصة كل فعل يرفض
المروءة والكرم كبيرة وأقره
ابن السكال قال ومتى ارتكيب
كبيرة سقطت عدالته

تاب لا تقبل شهادته لم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قد ربه بسنة أشهر وبعضهم قد ربه
 بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد
 بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وسياقى الكلام عليه في هذا الباب وقيل باب
 الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقد صنفنا ان الشاهد اذا كان فاسدا قامر الا ينبغي ان
 يخبر بنفسه كى لا يبطل حق المدعى وصرح به في المدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يبطل له
 ذلك كما استظهر سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في الخاتمة قبل التركية والتعديل المعروف
 بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف انه لا تقبل شهادته أصلا أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتقاد اه وفيه ما ومن اتهم بالفسق لا تبطل عدالته
 والمعدل اذا قال الشاهد هو متهم بالفسق لا تبطل عدالته اه ولا يابى بذكر افراد سقطت
 عدالته ثم نص عليها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لاطعن فيه في دين ولا حال
 وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضيلة أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فشهد من أسقطها بجماعة واحدة
 كالحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول أو وجه ذكر الاسمي ان من أكل فوف
 الشبع سقطت عدالته عند الاكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم الغدا أو
 مؤانسة الفريافير اه والاعانة على المعاصي والحل عليها كبيرة ولا تقبل شهادة الطغفيل
 والرقاص والمجازف في كلامه والمسخره بالخلاف ولا من يحلف في كلامه كثيرا ولا تقبل
 شهادة البصير والذي أخر القرض بعد وجوبه اقية عذر ان كان له وقت معين كالصلاة بطلت
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايخ وذكروا الخاص
 عن قاضيان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب
 بحر الهذيان لا يخطأ بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل
 المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس القبور والجبانة والشرب
 وان لم يشرب كافي الهندية وتعام ذلك في المطولات وفي البحر عن العناية من آجريتة لم
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته اه (قوله ومن أقلف) اذ تقبل شهادة الكبير الذي لم يحتج لار
 المدة لا تختل بترك الختان لكونه سنة عندنا كذا أطلقه في الكنز وغيره وتبعهم المصنف
 (قوله لولعذر) بان يتركه خوفا على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما قيده قاضيان وقيده
 في الهدياية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل لأنه لم يبق عدلا ولا تقبل
 شهادته نصح امامته كافي فسخ القديروا خاتمة وفي وقتها فالامام لم يقبله وقته ما علموا عدم
 ورود النص به وهذه إحدى المسائل التي توقف الامام في الجواب عنها وقد ربه المتأخرون
 واختلافوا واختار ان أول وقته سبع وآخره اثنا عشرة كذا في الخلاصة من باب الميزان في
 الطلاق والعناق ولعل ان سبع سنين أول وقت استغناء لصبي عن الفير في الاكل والشرب
 واللبس والاستغناء بحيث يصح عمله ووقت الاحتياج الى التأديب وتهذيب الاخلاق ولذلك
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه مأمورا بالصلاة ولولندا ومن جعلته الختان أيضا
 كونه ابن اثنتي عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه لم يمتد ذي جري عليه فلم

(و) من (أقلف) لولعذر
 والا لا وبه نأخذ

مطلب
 في وقت الختان

المكليف فرضا ووجوباً وسنة وفداً ومن جنته كشف العورة وهو حرام على البالغين من غير
محرم نظير ان وقت الختان على الوجه المسنون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم
اختمه فامرأتي طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال
الصدر الشهيد لفتاواه اثنا عشر سنة وهو سنة للرجال مكرومة للنساء ذبح مع المختونة
الذو وكان ابن عباس لا يجيز ذبحه اذ قلب ولا شهادته اه بحر المختار وفيه فائدة من كراهية
فتاوى العتباتي وقيل في ختان الكبير اذا لم يكن ان يحتن نفسه فعل والالم يقبل الا ان يمكنه ان
يتزوج او يشتري ختانة فخته وذو الكرخي في الكبير يحتننه الحامى وكذا عن ابن مقاتل
لاباس للحمى أن يطلى عورة غيره بالنورة انتهى لكن قال في الهندية بعد أن نقل عن
التمارخانية ان أباحية سنة كان لا يرى باساً بنظر الحامى الى عورة الرجل ونقل أنه مباح من
النظر للرجل من الرجل يباح المس وقلة من الهداية ونقل ما نقلناه لكن قيده بما اذا كان
بغض بصره ونقل عن الفقيه أبي الليث ان هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وقال وينبغي لكل
واحد أن يتولى عاتقه يده اذا توركا في المحيط فليحفظ (أقول) ومنه في فني هذا الوجوب كما
يظهره قائل (قوله بحر) ومنه في التمارخانية (قوله والاستمراء بشئ من الشرائع كفر) اشار
الى فائدة تقييده في الهداية بان لا يترك الختان استخفافاً بالدين (قوله ابن كمال) عبارته والافتقار
لانه لا يحل باله بدالة اذا تركه استخفافاً بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستمراء لان
الاستمراء بشئ من الشرائع كفر وانما أراد به القواني والتكاسل اه ح وكذا ذكره
عزى زاده وقال عبارة الدرر (قوله رخصي) بفتح الخاء منزوع الخاء لان عمر رضى الله تعالى
عنه قبل شهادة المقة المصلى على قدامة بن مظعون رواه ابن شعبة ٣ لانه قطع منه عضو ظالم
فصار كمن قطع يده ظالم فهو مظلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وقوله مختاراً منع فتح (قوله
واقطع) اذا كان عدلاً ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في السرقة ثم كان بعد
ذلك يشهد بنية قبل شهادته منع (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالدين لا يوجب فسق الولد
كذكرهما منع (قوله ولو بالزنا) اي ولو شهد بالزنا على غيره تقبل اطلاقه فعمل ما لا يشهد
بالزنا أو بغيره خلافاً لما لا في الاول كافي المنع (قوله كاتى) فيقبل مع رجل وامرأة في غير
حدود (قوله لو مشكلا) في كل الاحكام شرعية لامة والاولى ان يقول وهو كاتى (قوله
وعتيق لمعتقه) أي تقبل شهادته لان شر يحاقبل شهادته قنبر اعلى وهو عتيقه وأشار باللام الى
ان شهادته على المعتق تقبل بالاولى كما صرح به متتابعة قوله وعكسه وقنبر بفتح القاف وأما جزم
القاف فجذسيبويه كره الدهبي في مشبهه الانساب والاصحاب * ر شرع ابن الحرث بن قيس
الكوفي النخعي القاضي ابو امية تابعي ثقة وقيل له مصيبة مات قبل الثمانين أو بعد ها وله مائة
وثمان سنين أو أكثر واستضاء عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة لم ير بعد ذلك فاضياً خيراً
وسبعين سنة الا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في نفسه الخجاج في حق ابن الزبير حيث
استعفى الخجاج من القضاء فاعفا ولم يقض الى أن مات الخجاج كافي البحر وشرح جلال الدين
التماني على المنار (قوله ان الثمن كذا) ولو شهد ببايعاته أو براءته تقبل مقدسي (قوله بحر
المنع بالثبات العتيق) لانه لو لا شهادتهم انما القاف وفسخ البيع المنقضي لا بطل العتيق منع لكن

مطلب
لاباس للحمى أن يطلى
عورة غيره بالنورة اذا غرض
بصتره حالة الضرورة

مطلب
في شهادة المصلى

٣ قوله ابن شعبة هكذا
باصله ولعل الصواب ابن
أبي شعبة فليصر ر اه
مصححه

بحر والاستمراء بشئ من
الشرائع كفر ابن كمال
(رخصي) واقطع (وولد
الزنا) ولو بالزنا خلافاً لما لا
(وكتى) كاتى لو مشكلا
والافتقار (وعتيق
لمعتقه وعكسه) الاتهمة
لما في الخلاصة شهد بعد
عتقه ما أن الثمن كذا عند
اختلاف تابع ومشتري تقبل
بحر النفع بالثبات العتيق
(ولا خيه واه

مطلب
في ترجع شريح القاضي

تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لأنه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في القهات الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجع وتأمل (قوله ومن محرم رضاعا) كايه منه وفي الاقضية تقبل لا يوجب من الرضاع ولمن أرضعته امرأته ولام امرأته وابنتها بزيادة من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة أبيه وابنه لان الاملاك بينهم مميزة والأيدي مختارة ولا يسلوطة لبعضهم في مال بعض فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته لقرابته وانما درر ومثله في البحر (قوله الا اذا امتدت الخصة ومرة) أي سنين كافي المنع عن القنية والظاهر أنه اتفق في قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة والفتنة فيه أنه لما كثر منه التردد مع الخصام صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه قال أبو السعود والتقييد بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة فلا يخوفاه قال الملا عبد الحليم ولا يذهب عليه أن لمعده عليه قبول شهادة عدو بسبب الدنيا لوعده لا أي بمجرد الخصة ومرة على ما تقدم وذلك لأن المتردد المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في القنية) يعني اذا كان مع المدعى أخ أو ابن عم يخصامان له مع المدعى عليه ثم شهد الا تقبل شهادتهما في هذه الحالة بعد هذه الخصة وكذا كل قرابة وصاحب تردد في الخاصة سفيان لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه كافي الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي خاصهما عند اداء الشهادة عليه بان اسمهما الى المكذب فدفعنا من انفسهم ما ودست له القنية فيما اذا خصاه مع قريبه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لو عدولا) قال في المنع عن البحر وفيه في حله على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصة ومرة ولم يكن ذلك توفيقا اهـ ووفق الرمي بغيره حيث قال مقهورهم قوله لو عدولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تقدم الخصة ومرة للتهمة بالخصومة واذا كانوا عدولا لا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فقبل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا توفيقا وما قلناه أشبه لان المعتمد في باب الشهادة العادلة (قوله على عبده كافر مولا مسلم) لان هذه شهادة قات على ثبوت أمر على الكافر قصد الرزق منه الحسبكم على المولى المسلم لم ضعفنا على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشبهة لانه ليس من ضرورية وجوب الدين عليه استحقاق مالية المولى لا محالة بل ينفك عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان العبد مسلما مولا كافر يفي لا يجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكله كافر فان كان مسلما له جرد كافر اذ له بالبيع والشراء تشهد عليه شاهدان كافرين بشرأه مبيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادة قات على ثبوت أمر على الكافر قصد وعلى المسلم ضعفنا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافر اشراء أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشرأه أو بيع لا تقبل شهادتهما عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم قصد كافي الدرر والغرر (قوله ان لم يكن عليه دين لمسلم) هذا ظاهر وان كانت التركة لا يخرج منها لدينان وأما اذا كانت مقسعة لم يكن فيها شبهة انها شهادة على تنقيص حق مسلم وفي المنع نصرا في مات عن مائة فقام مسلم شاهدان نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بعثله فالتفتان له والباقي بينهما اهـ أي لان شهادته أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهنا لا تقبل في مشاركة لذي للمسلم في المائة والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشاركة مع الغريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضاعاً أو مصاهرة
الا اذا امتدت الخصة ومرة
وخاصم معه على ما في القنية
وفي الخزانة تخصص الشهود
والمدعى عليه تقبل لو عدولا
(ومن كافر على عبده كافر
مولا مسلم أو) على وكيل
(مولا كافر مولا مسلم لا)
يجوز (عكسه) قيامها على
مسلم قصد في الاول نهما
(و) تقبل (على ذي ميت
وصيه مسلم ان لم يكن عليه
دين لمسلم)

لما ادعى المائدة مع النصر انى صارط البانصة هو والمنفرد بطلب كلها فتنقسم عولا عند الامام
فلقد دعى الكل الثمان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان لما ادعى مع
النصر انى قسم بينهما قال سيدى الوالد النصر انى مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من
النصارى على ألف على الميت وأقام نصرانى آخرين كذلك فالألف المتركاة لمسلم عنده وعند
أبى يوسف يتحصان والاصل ان القبول عنده فى حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات
الشركة بينهما وبين المسلم وعلى قول الثاني فى قسمهما ذخيرة لمخصا به يظهر ان قبولها على الميت
غير مسموح اذ لم يكن عليه دين لمسلم نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينهما وبين المدعى الاخر فاذا
كان الاخر نصرانيا أيضا باشارته والا فالاموال للمسلم اذ لو شاركهم قيامها على المسلم وظهر أيضا
ان المصنف ترك قيد الابد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما
لا يخفى هذا ما ظهر لى بعد التفتيش التام (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذى دين
على ذمى ميت وان كان وصيه - لما بشرط أن لا يكون عليه دين لمسلم فان كان فقد كتبناه عن
الجامع اه - والذى كتبه هو قوله نصرانى مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم
ونصرانى عثله فالثمانان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانهم باقراره اه - ووجهه أن الشهادة
الثانية لا تثبت للذى شاركته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى بطلب كلها فتنقسم
عولا فلقد دعى الكل الثمان لان له نصفين وللمسلم الاخر الثلث لان له نصف فقط لكن لما ادعى
مع النصر انى قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تنفع لانهم باقراره قال سيدى الوالد
ويقدم دين الصحة وهو ما كان ثابتا بالبيعة أو الاقرار فى حال الصحة وقد يرجح بعضهم على بعض
كالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسكين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه
والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان
شهودهم ما كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهم ما مسكين أو شهود الكافر
فقط فهم سواء اه - فافهم وقام الكلام على هذه المسئلة وفروعهما يطالب من البحر وحاشيته
لسيدى الوالد قال الرملى فى حاشيته على البحر فحصل أن الوصى يخالف الوكيل فى البيع
والشراء وقد تقرر أن الوكيل فى الخدوق المتعلقة بهم أى البيع والشراء أصيل والوصى قائم
مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا نصح فى أن العمل به وقد صرح صاحب المحيط
بمافى الظهيرية اه (قوله كما مر) أى فى العبد الكافر ومعه مسلم والوكيل الكافر ومعه مسلم
مسلم وزاد فى الاشياء عليهم اثبات الوكيل كافر كافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم
كافر فتمت دى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة فى مسئلتين) محل القبول فيهما فى
الشركة لولاية يمتنع على ما اذا كان الخصم المسلم مقر بالدين منه كالأوصاية والنسب فتقبل
شهادة الذين لانهم شاهادة على النصرانى الميت اما لو كان منكر الدين كيف تقبل شهادة
الذين عليه (قوله وأحضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصرانى (قوله فادعى
على مسلم بحق) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله
ووجهه فى الدور) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسكين لا يحضرون موت النصارى
والوصايا تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب التكاح وهم لا يحضرون التكاحهم فلو

بجر وفى الاشياء لا تقبل
شهادة كافر على مسلم الاتية
كما مر أو ضرورة فى مسئلتين
فى الايضاح شهد كافران على
كافر أنه أوصى الى كافر
وأحضر مسلم عليه حق
للميت وفى النسب شهد أن
النصرانى ابن الميت فادعى
على مسلم بحق وهذا
استحسان وجهه فى الدور

لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايصال الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايساء فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القسالة اه قال عبد الحليم في حاشيته وفيه اشارة الى حادثة الفتوى وهي ذميمة أسلم زوجها ثم مات فادعت مهرها عليه بوجه خصم شرعى قبلت شهادة أهل الذمة لثبوت مهرها عليه بضرورة عدم حضور المسلمين كاهنهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجاهل ولأن نفس العمل ليس يقضى فيه بعض العصاة رضى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو المراد بهم عند عامة المشايخ كافي البصر وفيه عن السراجية معزيا الى الفقيه أبى الليثان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الظليقة نظير والظاهر منه انه من قبل عمال من الخليفة اه (قوله الا اذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أى كعمال زمانا قاله نضر الاسلام اكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفاسق لانه لو جاهدته لا يقدّم على الكذب يعنى ولو كان عوناً على الظلم كفى العناية اه (قوله كرتيس القرية) هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوث الناس على الظلم لغيرهم غير ظالم الناس لانفسهم خاصة ويسمى في بلادنا شيخ الضيعة ومختار القرية قال في الفتح وقد مناعن البزدوى أن القائم بتوزيع هذه التواب السلطانية والجبليات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالماً فعلى هذا تقبل شهادته اه (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصراف) الذى يجمع عنده المال ويأخذ طوعاً (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعرفين بالياء عطف على المجرور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب لما أخذ الحاكم منهم شياء معلوماً مبادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام وفيه يعلم ان شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم وشهادتهم للقسام الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه (أقول) لكنه مقيد بمساياتى قريبا عن الهندية من انهم اذا كانوا يهضون وهو ما اذا كانوا مائة فاقبل تامل (قوله ومخضرة قضاء العهد) أى الذى يحضر الاختصاص للقاضى لقبواهم الرشا ولعدم المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاء زمينهم فكيف الحال في زماننا ط (قوله والوكلاء المقتهلة) أهل المراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوه سدهم قلة المبالاة في الاحكام وأخذ الرشا وغير ذلك وانما جعلوا مقتهلة لان الناس لا يقصدون منهم الا الاعانة على اغراضهم بجهلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد المهملة جمع صكالك بقصها قال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشتري وباع ضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكسبة أو التكلم قلنا الصكالك في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى وما ذكر من الكذب عفو لانهم يحققون ما كتبوا قال الرملى في حاشية المنج وفي اجارات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومخضرة قضاء العهد والوكلاء المقتهلة والصكالك اه (أقول)

مطلب
حادثة الفتوى

مطلب
اسلم زوجها ومات تقبل
شهادة أهل الذمة على مهرها

مطلب
في شهادة مختار القرية
وموزع التواب

(والعمال) للسلطان (الا
اذا كانوا أعوانا على الظلم)
فلا تقبل شهادتهم أغلبية ظلمهم
كرتيس القرية والجاني
والصراف والعرفاء في جميع
الاصناف ومخضرة قضاء
العهد والوكلاء المقتهلة
والصكالك

وسباني في شرح قوله أو يبول أو ياكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال الا اذا
 كان عدلا لا يخلف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأينا في كلامهم كثيرا وأقول قد ظهر
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لجور الصناعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا
 وانما تنصب العلماء على من ذكر لا شتم اذ ذلك منه تأمل (قوله ووضه ان الجهات) بضم الصاد المجمة
 وتشديد الميم قال الكمال عاطف على من لا تقبل شهادته معانسه وكذا كل من شهد على اقرار
 باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق الخناسين مقاطعة أو شهد على وثيقته اه
 وقال المشايخ ان شهدوا حل عليهم لعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون
 من مباهري الساطن على ضمان الجهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيهم اه
 (قوله كمقاطعة سوق الخناسين) كن يأخذها بقطعة من المال يجعلها عليه مكساو يوجد في
 بعض الكتب بالهاء المجمة جمع قحاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكبير
 والقح من خمس من باب نصر اذا غر زموخر الدابة يعود ونحوه كما في القاموس وقد جعل في
 الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لعن الشاهد) أي الذي
 شهد على صك مقاطعة الخناسين كما في المنع وليس المراد لعن المعين لعدم جواز بل المراد بان
 يقال لعن الله شاهد ذلك قال الخضر الرمي في فتواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب
 قربة هل يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح ذلك يا جماعة المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تقام البيعة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى
 سواء وقعت بلقط المقاطعة أو الاستزام كما رأينا بخط الثقات اه ووجهه ان المقاطعة
 لا يتصور ان تكون بغير العدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المنافع واذا
 وقعت باطلا كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جوازه بل يستل عن كونه مستحله
 ومنعاطيه كما في البرازية قال مؤيد زاده ستل الصغار عن رجل أخذ سوق الخناسين مقاطعة
 من الديوان واشهد على كتاب المقاطعة انما اعل له ان يشهد قال اذا شهد حل عليه لعن ولو
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا ملعون ويجب التكرار عن تحمل مثل هذه
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أي رعايا العمال والنواب (قوله
 لا تقبل) بلهاهم وميلهم خوفا منه قال في البحر وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمه له
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرمي يؤخذ منه ان شهادة خدامه
 الملازمين له كالأزمة العبد لولا كذا لا تقبل وهو ظاهر ولا سباني زمانها هذا تأمل وقد
 أفتيت به مرارا والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام
 والو كلاء على باب القضاة لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق المستحق وهم فساق
 والله تعالى أعلم قال في الهندية شهادة الخند لا مير لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في هذا الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا يحصون
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافلا عن الخلاصة (قوله كشهادة المزارع لرب الارض)
 فانهم لا تقبل لقاعد الزمان اه ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

وضمان الجهات كمقاطعة
 سوق الخناسين حتى حل
 لعن الشاهد اشمادته على
 باطل ففخ ويحجرو في الوهبانية
 أمير كبير ادعى قسمه له عماله
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل
 كشهادة المزارع لرب
 الارض

مطلب
 لا تصح المقاطعة بعمال
 لا احتساب قربة

مطلب
 الخند اذا كانوا يحصون
 لا تقبل شهادتهم للامير
 والاحتساب وحد الاحصاء
 مائة

ط قال الرجى قبسه في القنية فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه
 المزارعة الجائزة ثلاثة لانه ان يكون الارض والبذر والبقر لواحد والعمل من الآخر فيكون
 الزرع اصحاب البذر وبه يكون ما اخذه العامل في مقابلة عمله فهو اجير خاص فلا تقبل
 شهادته لانه اجير وكذا ان كان الارض والبذر والبقر لواحد والعمل والبقر لاخر فيكون اجير عاما
 ياخذ من المشروط والبقر تبع له آلة للعمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبقر والباقي لاخر
 فيكون الخمار ج لرب البذر وما اخذه رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستاجر للارض بما
 يدفعه صاحبها من المشروط ومن استأجر ارضا من آخر تصح شهادته ولا تصح المزارعة في
 غيره هذه الوجوه الثلاثة كما سر في بابها (قوله وقيل اراد بالعمال) هذا ممكن في مثل عبارة
 المذكورة فانه لم يقل الا اذا كانوا اعوانا الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل
 فان بعض الناس رد شهادة اهل الصناعات الخبيثة فافردت هذه المسئلة على هذا
 لاطارها فحتمهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كما في البحر قال الرمي فحذر ان العبارة
 للعدالة لا للعرفة وهذا الذي يجب ان يقول عليه ويقتى به فان ترى بعض اصحاب الحرف الدينية
 عنده من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الواجهة واصحاب المناصب وذوى
 المراتب ان اكرمكم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد الشارح هذا القول رد على
 من رد شهادة اهل الحرفة الخبيثة قال في الفتح واما اهل الصناعات الدينية كالتقوى
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح ان تقبل لانه قد تولاها قوم صالحون
 فالحال يعلم القادر لا يفي على ظاهر الصناعة وعامة فيه فراجع (قوله وهي حرفة آباءه
 واجدادهم) ظاهره ان اذا كانت حرفة لم تكن دينية ولو كانت دينية في ذاتها وهو خلاف
 ما عليه الكلام الا في (قوله والافلام وقله) اي بان كان أبوه تاجرا واحتراف هو الحياكة
 أو الخياطة وغير ذلك (قوله فلا شهادة له) اي لا رتبة كتابه الدينية فوفيه نظر لانه مخالف لما قدمه
 يعني صاحب البحر في ايمان ان صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة
 اذا كان عدلا في الصحيح اه (قوله لم يعرف في حد العدالة) قال القهستاني به قد قول
 النفاية ومن اجنب البكائر ولم يصير على الصغائر وغلب صوابه على خطئه ما نصه كان عليه ان
 يزيد قيدا آخر في تعريف العدالة وهو ان يجنب الاعمال الدالة على الدناءة وعدم المروءة
 كالبول في الطريق اه وهو يقتضي رد شهادة ذى الصناعة الرديئة نظرم المروءة وان لم
 تكن مصيبة فتأمل ط وتحقق ما ذكره في المأقولة الآتية (قوله فتح) لم أره في الفتح
 بل ذكره في البحر بصيغة ينبغي حيث قال وينبغي تقييد القبول بان تكون تلك الحرفة لا تفتة
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلام وقله اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له لما
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقييد نظري يظهر لمن نظر فتأمل اه
 أي في التقييد بقوله بحرفة لا تفتة الخ قلت ووجهه انهم جعلوا العبارة للعدالة لا للعرفة فكم من
 ذى صناعة اتقى من ذى منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى
 منها الا لقله ذات يده أو معو بهما عليه ولا سيما اذا علم اباها أبوه أو وصيه في صغره ولم يتقن
 غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعود فيه نظر لانه مخالف لما قدمه وهو في ايمان ان صاحب

وقيل اراد بالعمال المحترفين
 أي بحرفة لا تفتة به وهي
 حرفة آباءه واجدادهم
 والافلام وقله لودنية
 فلا شهادة له لم يعرف في
 حد العدالة فتح وأقره
 المصنف

الصناعة الدينية كالزبال والمساكين مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد مناه
 قريبا قال سيدي الوالدو يدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة آية الى أدنى منها دليل على عدم
 المروءة وان كانت حرفة آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عز نام اه (أقول)
 فالجواب ان المعبر العبد الملة ولا نظر الى الحرفة الا اذا عدل من حرفة آية الشهادة الى
 الحرفة الخسيسة اذا كان بلا اداع اليه من عجز أو عدم اسباب أو قوله يذنبه عن حرفة آية
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرفة الدينية فكبير وهو لا يعرف غيرها ما
 اذا كان بلا اداع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة به وهذا مما يسقط العدالة أما لو كان
 اتقاه لاحت هذه الاعذار المذكورة تقبل اذا كان عدلا ولو اوجه لرد شهادته فحين ما قلنا
 (قوله لا تقبل من أعى) في شيء من الحقوق دينيا أو عينا منة ولا أوعدا قهستاني والعلانية
 ان الاداء يفتقر الى التميز بالاشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا يعز الا على الابانة
 فيخشى عليه التلقين من الخصم اذا النعمة تشبهه النعمة (قوله ولو قضى صح) أي قاض
 لو حقه كما يقيده اطلاقه أو يجعل على قاض يرى قبولها كالكافي ط (قوله مالوعى بعد
 الاداء) لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بالان قيام أهميتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها
 حجة عنده (قوله وما جاز بالسماع) أي كالنسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشمرة
 والسماع كافي الخلاصة (قوله خلافا لثاني) أي فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسماع كافي فتح القدير ولزفر وهو مروى عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال
 وقوله اظهر ان رده في اليقينية بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهر ربه وأما قوله
 بالثاني فهو مروى عن الامام أيضا قال في البحر واختاره في الخلاصة ورد الرمي بانه ليس
 في الخلاصة ما يقتضي ترجيحه واختياره نعم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف
 كافي الجوى اه (أقول) وهو ترجيح له لكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم
 يتعرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الخضر الرمي على المنع عند قوله ودخل تحتها ما كان طريقه
 السماع خلافا لابي يوسف كافي فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيما
 طريقه السماع وما لا يمكن فيه السماع اذا كان بصيرا وقت التحمل أعى عند الاداء اذا كان
 يعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) خلق العبارة خلافا لابي يوسف فيما طريقه السماع أو لا لزفر
 فيما طريقه السماع وقد تتبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة عرفا يعرف ولا ينبغي
 ما فهم من اتمام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طريقه السماع وانس كذلك وفي الفتح وقيد
 في الذخيرة قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجمع علمنا
 انه لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشادة وفي غير
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشمرة والسماع اما في خلافه تقبل
 شهادة الاعى بخلاف اه وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند
 أبي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماع او لا فارجع الى الشرح والفتاوى ان شئت قال في
 صدر الشريعة في مسئلة الاعى العى بعد الاداء قبل القضاء خلافا لابي يوسف وقوله اظهر
 قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان العى اذ لم يكن مانعا من الاداء اذا التحمل بصيرا

(لا) تقبل (من أعى) أي
 لا يقضى به ولو قضى صح
 وعم قوله (مطلقا) مالوعى
 بعد الاداء قبل القضاء وما
 جاز بالسماع خلافا لثاني
 وأما عدم قبول الاخرس

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بصيرا يكون في غاية الظهور وعندهما
لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاضى للمعنى المعارض للشاهد بعد أدائه شهادته انتهى (قوله
مطلقا) سواء كان فيما يجري فيه التسماع أم لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت
بالإشارة أو بالكاتب (قوله بالأولى) لأن في الأولى انما تصحق التهمة في نسبته وهذا تصحق
في نسبته وغيرهما من قدر الشهود وبه وأمور أخرى كذا في الفتح ولأنه لا عبارة له أصلا بخلاف
الأعلى وفي البسوط أنه ياجماع الفقهاء لأن نقطة الشهادة لا تتحقق وتعلم الكلام على ذلك في
الفتح * (تنبيه) * نصوا على أن نعمة السمع أفضل من نعمة البصر لعدم منفعتها
فإنه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولأنه لا أنس في مجالسة آخرى بخلاف
الأعلى ولأنه يدرك التكليف الشرعية بخلاف ط (قوله ومترد) لأن الشهادة من باب
الولاية ولا ولاية له على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافر أو مترد مثله في الأصح كما قدمناه
موضحا (قوله ومملوك) ولو مملوكا أو مدبرا أو أم ولد أو ولاية له على نفسه كالصبي فعلى غيره
أولى قال في المواشي السعدية الوكالة ولاية كما يعلم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا
كان أو ما ذوقنا تجوز وكالته فتأمل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله توكيل صبي يعقل
وقد يقال ولا يثبتهم في الوكالة غير أصلية تأمل (قوله أو مبيع) أشاوبهم هذا إلى أن المراد من
المملوك من فيه رق والافلام مملوك لا يتناول المكاتب والمبعض قال سيدي الوالد والمعتق في
المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهم الحرمدون اه (أقول) والمراد
بالمريض مرض الموت وكان الثلث يضيّق عن قيمته ولم تجز الوارثة * (تنبيهات) * مات
عن هم وأمتين وعبدتين فاعقهما الم قسمين ابنة واحدة هما ابنتها المميت أي أنه أقر بهما إلى
محمته لم تقبل منه لأنه لا نفي لهما ابتداء بطلان التهمة لأن معتق البعض كمكاتب لا تقبل
شهادته عنده لا عندهما لأنه حرمدون ولو شهدا أن الثانية أخت الميت قبل الشهادة الأولى
أو بهما أو بهما لا تقبل بالاجماع لأن الوفاة انما صارت عصبة مع الميت فيخرج الم عن
الوارثة بحصر عن المحيط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاختية
فالعلة فيها هي علة البتة فتتفق وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من
رقبي الميت أنه اعتقنا في محمته وان هذا الاتحار يفسد قههما الآخر في ذلك لا تقبل في دعوى
الاعتاق لأنه أقرب بانه لا ملك له فيهما بل هما عبدان للاتحار لا قرار الأخ انه وارث دونة فبطل
شهادتهما في النسب ولو كان مكان الاتحار في جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسميان في
نصف قيمتهما لأنه اقتران حق في نصف الميراث فصح بالعق لأنه لا تجزأ عندهما إلا أن العتق في
عبد مشترك فحب السعاية للشريك الساكت (وأقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يعتقان كما قال غير أن شهادتهما بالبينة لم تقبل لأن معتق البعض لا تقبل شهادته بمتفق
* (فائدة) * قضى بشهادة فظهر واعبيد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة بينهما واخذما على الناس
من الديون ثم وجدوا عبيدا لم يبرأ القرضا ولو كان بمنى في وصاية برئوا لأن قبضه باذن القاضى
وان لم يثبت الإيصاء كاذنه لهم في الدفع إلى أمينة بخلاف الوكالة إذ لا يملك الأذن اغريم في دفع
دين الحى غيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع إلا أن كثيرا من تولية شخص نظروا فيمنصرف

مطلقا بالأولى (ومترد)
وعملوك ولو مملوكا أو
مبعضا

طلب
يطلب القضاء بظهور
الشهود عبيدا

فيه تصرف منه من قبض وصرف وشراء وسبع ثم يظهروا به غير شرط الواقف أو ان انما
باطل لا يخفى ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضى كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقت
ما يؤيده اه (قوله وصي) مطلقا لعدم الولاية كاملا لو كان قد مننا ان الصبي اذا بلغ
فشهد فانه لا يضمن التزكية وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اشهاد ثم اسلم
فشهد فانه يكتفى التمدل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان له شهادة
مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يحمي صوام قوام مغفل
يخشى عليه ان يلقن فيما خذه قال هذا شر من الفاسق في الشهادة وعن أبي يوسف انه قال انما
نرد شهادة اقوام نرجس وشهادتهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان
عدلا صالحا فآثر خاتمة وفي الجرح وعن أبي يوسف اجيز شهادة المغفل ولا اجيز تعديله لان
التعديل يحتاج فيه الى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصي في ذلك اه وفي مؤيد زاده ومن
الاستدلال غفلته لا تقبل شهادته (قوله ويجنون الا في حال صحت) أي وقت كونه صاحبيا قال في
المحيط ومن يجن ساعة ويبقى أخرى فشهد في حال صحتة تقبل لان ذلك بمنزلة الاغماس وقد ر
بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبيا تقبل اه وقد علم ان قوله
الا في حال صحتة استندنا من يجنون (قوله الا ان يحملا) أي المملوك والصبي (قوله والتميز)
انما عدل عن قول حافظ الدين والصغير لان العمل بالضبط وهو انما يحكم بالتميز اذا ضبط قبله
قال نخر الاسلام ان الصبي اول حاله كالجنون يعني اذا كان عديم العقل والتميز وأما اذا عقل
فهو والمعتوم العاقل سوا في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله واذا بعد الحرية) أي النافذة
فلو اعتق عبدا في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بجر
(قوله كما صر) في قوله وعميق لعنته (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك اهـ ل
للتحمل لان العمل بالشهادة والسماح ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لا يتأنيان ذلك
وهما أهل عند الاداء وأطلقه فشهد ما اذا لم يودها الا بعد الاهلية وأذا قبلها فرددت ثم زالت
العلة فاذا هاتان (قوله وكذا بعد ابصار) أي بشرط ان يحتمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا
فكتمل ثم عي ثم أبصر فادى فافهم فاه سيدي الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا احتمل أعمى
وأدى بصيرا انها تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط العمل البصر فتعين ما قاله سيدي
الوالد (قوله واسلام) قال في الجرح وأشار الى ان الكافر اذا احتملها على مسلم ثم اسلم فاذا تقبل
كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أي بان يحتمل فاسقا فادى بعد توبة فانما تقبل والصحيح
ان تقدير المدة في التوبة مفوض الى رأي المعدل والقاضى كما قدمناه واحترز بتوبة القسوة
عن توبة القذف كما في قريبا (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا احتمل وهو زوج وادى بعد زوال
الزوجية حقيقة وكما أي ان لم يكن حكم بردها لما ياتي قريبا (قوله وفي البصر) أي عن
الخلاصة (قوله برده) أي الشاهد (قوله فشهد بها) أي بتلك الحادثة اما في غيرها فلا مانع
(قوله لا تقبل) أي الشهادة (قوله الاربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير
والمغفل والمتم والمفاسق بعد ردها اه بجر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين
المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومغفل ويجنون
(الا) في حال صحتة الا
(ان يحملا في الرق والتميز)
واذا بعد الحرية ولو لعنته
كما صر (و) بعد (البلوغ)
وكذا بعد ابصار واسلام
وتوبة فسق وطلاق زوجة
لان المعتبر حال الاداء شرح
تكملة وفي الجرح متى حكم
برده لانه ثم زالت فشهد بها
لم تقبل الا اربعة

مطلقا اليه أشار في التوازل اه وأطلق عدم القبول فشملة ولو من قاض آخر قال الوبري
من رد الخا كم شهادته في حادثة لا يجوز لها كم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعترفه عدلا
قال سيدي الوالد اما مسوي الاعي فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة وأما الاعي فليست
الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة لامية استشكل قبول شهادة الاعي اه
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعي ليس أهلا للشهادة مطلقا
كالعبد والصبي وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها التهمة تامل وبأقربا ان شاء الله
نعالي (قوله عبد الخ) وجه القبول فيه ما به الردان المردود ولا ليس بشهادة بخلاف
الفاسق اذ اردت شهادته وأحد الزوجين اذ اردت شهادته ثم شهدا لا تقبل لان المردود أولا
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالاجتم (قوله وأعي) يحمل على ما اذا
تحمل بصيرا وادى كذلك وقد تخطل العمى بينهما وعليه يحمل قوله وكذا بعد ابصار السابق
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر
عبارته بخلافه ومثله في التاترخانية والجوهرة والبدائع قال في خزنة المفتين ومن ردت
شهادته اعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تحمل الممولك
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد به لا تقبل وكذا الزوج اذا أبا ان امرأته ثم شهدا اجاز
فظاهر جعله من المستنيمات يؤيد كلام الكمال وتصويره لا يساعده لانه قال لم يؤد حتى عتق
فليس فيه انه اردت لذلك ثم شهد به او قال اذا أبا ان امرأته ثم شهدا ولم يذ كر ان اردت قبل
الابانة كما نذكر تصويره قريبا عن الجوهرية والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله سهو) لان
الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تامل والعجب انه ذكر اولانها
لا تقبل كالوردت لفسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ نذكر احد الزوجين مع من يقبل
فالظاهر انه سبق قلم لمخالفة صدر كلامه ولما صرح به في التاترخانية والخاصة لا تقبل الا في
اربعة ولمافي الجوهرية اذا شهد الزوج الجوز جته فردت ثم ابان وتزوجت غيره ثم شهدا
بتلك الشهادة لم تقبل بل وازان يكون توصل بطلاقها الى تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت
لزوجها ثم ابان ثم شهدت له ولمافي البدائع لو شهد الفاسق فردت أو أحد الزوجين
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والبيئونة لا تقبل ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بهيئة تقبل ووجه الفرق ان الفاسق والزوج له ما
شهادة في الجلالة فاذا اردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا لهم اصلا
اه كذا في الشريعة لامية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبد في النكاح فردت
ثم شهد به بذلك بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او المسكاتب اذا شهد
فردت ثم شهد به بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضي مالوقضي
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليك تحريج المسائل ان المردود لو كان شهادة لا يجوز بعد ذلك
أبدا ولو لم يكن شهادة لا تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاعي
اذ لو قضى به اجازته في شهادة وقد حكم بقبولها بزوال العمى (قوله ومحمد في قذف) أي
بسيبه وقيل لانه الردي غير المفسق وقد ارتفع بالتوبة واما في غير ذلك فلم يرد عدم قبول

عبد وصبي وأعي وكافر
على مسلم وادخل الكمال
أحد الزوجين مع الاربعة
سهو (ومحمد في قذف)

شهادتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤيدا
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لا تسقط شهادة ما لم يضرب تمام الحد لان الحد لا يتجزأ إنما
 دونه لا يكون - داوه وصرح الميسوط لان الحد ودفع ضرب الحد أي تمامه لان ومادنه
 يكون تعزير غير مسقط اها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالاكثر) كما هو رواية وقد عات
 ان ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لان المطابق يحتمل على الكمال وفي رواية ولو بسوط
 كما في المنيع ولا فرق في عدم اتمامه بين ان يكون ضرب ناقصا أو فارقا بل اتمامه لانه ليس
 بحد فينقذ (قوله وان تاب) ان وصلته أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء للسببية أي بسبب تكذيبه نفسه لان تكذيبه ناشئ عن
 كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب توبة لعدم الشهادة ويمكن ان تكون
 الباء تصويروا يؤيده ما في الشريعة لامية فراجعها وتأمل (قوله لان الرد) أي رد شهادة الحدود
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ووجه
 الاستدلال ان الله تعالى نص على الابد وهو مالا نهاية والتخصيص عليه ينافي القبول في وقت
 ما وان معنى قوله لهم للحدود دين في القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولانه
 يعني رد الشهادة من تمام الحد لانه مانع من القذف كالحاد والحد وهو الاصل فيبقى بعد
 التوبة لعدم سقوطه بها فكذا تتمه اعتبار الابد بالاصل كما في العناية وفي العميق على الهداية
 وانما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا عن القذف لكونه واجبا
 لانه لو لم يلبسه كالحاد قول بدينه ولان المقصود منه رفع العار عن المذنب وذلك في اهدار قول
 القاذف اظهر لانه بالقذف آذى قلبه فجزاؤه ان لا تقبل شهادته لانه فعل اسائه وفاقا لمعنيته
 فيكون من تمام الحد يعني أي الرد بعد التوبة كاصله أي كاصيل الحد اعتبارا بالاصل اه
 (قوله والاستثناء منصرفا ليليه) أي قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم
 القاسقون لا نقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا بخلاف آية الحارير فان قوله تعالى الا الذين تابوا
 راجع الى الحد لا قوله ولهم عذاب عظيم لانه لو رجع اليه لما قيد الاستثناء بقبول القدرة لان
 التوبة نافعة مطلقة ففائدة التقييدية سقوط الحد وبطل الشافعي ومالك واحد تقبل اقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم القاسقون الا الذين تابوا فان الاستثناء اذا تعقب
 بجلابعضها معطوف على البعض ينصرف الى الكل كقول القائل امرأته طالق وعبد ماهر
 وعليه حجة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا افتراء على
 عبد من عبدة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الكفر لا يوجب رد الشهادة على التأييد
 بل اذا أسلم لم يقبل فهو ذاك أولى وانما ان قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا معطوف على قوله
 فاجل الحدود والعطف للاشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرفع بالتوبة
 ولان الاستثناء في الآية تعقب بجلابعضها معطوف على بعض بل تعقب بجله منقطعة
 عن جل بعضها معطوف على بعض لانه يعقب بجله أولئك هم القاسقون وهي جملة مستأنفة
 لان ما قبلها أمر ونهي فلم يحسن عطفها عليه بخلاف المثال فان الجمل كلها فيه انشائية
 معطوفة فيتوقف كلها على آخرها - في اذا وجد الغير في الاخير تنفي الكل والقياس على

تمام الحد وقبل بالاكثر وان
 تاب بتكذيبه نفسه فتح
 لان الرد من تمام الحد بالنص
 والاستثناء منصرفا
 ليليه وهو وأولئك هم
 القاسقون

الكفر بمنع افق شرطه وهو ان لا يكون في الفرع نص يمكن العمل به وهو انص وهو التأييد
 شهي وفي العناية ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله
 تعالى واؤلئك هم الفاسقون وهو ليس بمطوف على ما قبله لان ما قبله طابع وهو اخباري فان
 قلت فاجبه لا يعنى الطالب ليصح كافي قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت يا باه ضهير الفصل فانه
 يقيده بصر أحد المسندين في الآخر وهو يؤيد كذا الاخبارية سلمناه امكن يلزم جعل الكلمات
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سلمناه امكنه كان اذ ذلك جوازا فلا يرتفع بالتوبة
 كاصل الحد وهو تناقض ظاهر سلمناه امكنه كان أبدا مجازا عن مدة غير متطاوله وليس بجهود
 سلمناه امكن جعله ليس باولى من جعل الاستثناء منقطع ما بل جعله منقطع ما اولى دفعه للمحدورات
 وتعام المورد على هذا البحث يقتضي مطابقة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلالات الفاسدة اه
 (قوله الان يجد كافر في القذف) لان الكافر شهادة فكان رداه من تمام الحد
 وبلاسلام حدثت شهادة اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله بعد الاسلام) قال في
 البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيان الحدود
 قال الشيخ هر قارئ الهداية اذا سرق الذي اوزني ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انه في ويقتضي ان
 يقال كذلك في حد القذف وفي اليتيمة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم
 لم يسقط عنه ولم ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي عن
 الشافعية سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في اليتيمة انه لا يسقط الان يوجد نقل صريح
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يعد ما ضرب تمام الحد
 فلو اسلم بعد ما ضرب بعضه فاضرب الباقي بعد اسلامه فقيمه ثلاث روايات في ظاهر الرواية
 لا تبطل شهادته على التأييد فاذا تاب قبلات وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه
 وفي رواية تبطل ولو بسوط يحرم عن السراج اي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادته التي
 تقبل منه في كثره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقيم عليه تمام الحد ولا ترد
 الشهادة الا بذلك وفي الاسلام لم يقيم عليه تمام ايضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلافه بعد حد
 فعتق لم تقبل) لانه لا شهادة للعبد اصلا في حال رقه فتوقف الرد على حدوثه فاذا حدثت كان رد
 شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة
 فاذا حد للقذف سقطت تلك الشهادة فاذا اسلم فقد استغاد بالاسلام بعد الحد شهادة فلم يخلفها
 رد بخلاف العبد اذا حدث ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على احد وقت الحد
 فلم يتم الرد الا بعد الاعاق (قوله على زناه) اي المذوف (قوله او اثنين) او رجل وامرأتين
 مخ (قوله كالورهن قبل الحد بحر) ونصه لانه لو اقام أربعة بعد ما حد على انه زنى قبلت
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو اقامها قبل لم يحد فكذا لا ترد شهادته وانما قيد بقوله على
 انه زنى لانه لو اقام يمينه على اقرار المذوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا اربعة لما في نفع القدير من
 باب حد القذف فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار المذوف بالزنا يدرأ الحد عن
 القاذف لان الثابت باليمين كالثابت بالمأينة الخ فكذا اذا اقام رجلين بعد حده على اقراره

الان يجد كافر في القذف
 (في سلم) فتقبل وان ضرب
 أكثره بعد الاسلام
 على الظاهر بخلافه
 حذفت لم تقبل (أو يقيم)
 الحدود (يمينه على صدقه)
 اما أربعة على زناه أو اثنين
 على اقراره به كالورهن قبل
 الحد بحر وفيه

بالزنا تود شهادته كما لا يخفى ثم اعلم ان الضمير في قوله لهم عنه مدنا عائد الى المحدودين وعند الشافعي الى القاذفين العاصرين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته عندنا خلافا له ولو قذف رجلا ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فان كان حاد لم يحسد المشهود عليه وان لم يحسد القاذف حاد المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته) قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان بعضهم قدر ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدر بسنة وان الصحيح انه مفوض الى رأى القاضى والمعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل بغير عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط حنيفة يقتضى انه ذكر ذلك فى الضرر وقد اقتصر فيه على الاوabin فلو قال وفى الملتقط وساقى العبارة لكان اولى اهـ (أقول) نعم ذكره فى البحرى هذا الباب عند قبول الكنز ومن لم يصغره ان اجتناب الكبار وقدمنا عبارة فى هذا الباب عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابدا) لانه لا تعرف توبته ولا تعدل عدالته اى من غير ضرب مدة كما فى البحر عن الخلاصة فيقبل قوله والاختلف وفى الخاتمة المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته وقيل عدل بالعدل لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمناه (قوله لكن سيحى ترجع قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال فى الخاتمة تقبل وعليه الاعمدة وجعل الاول رواية عن الثانى وروى القتيبة بوجوده فرائده تقبل وعليه الاعمدة وكلام الشارح فيما يأتى أى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صرح فى ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل (قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر فى الدرر فيهم ببعضهم على بعض والتعليل بقيدته قال فى المنع بعضه فى اذا حدث بين أهل السجن حادثة فى السجن وأراد بعضهم ان يشهد فى تلك الحادثة لم تقبل لكونهم منهممين كذا فى الجامع الكبير ومثله فى البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف وعبرة الصغرى بقيدتها لا تقبل شهادة البالغ الذى حضر الملاعب لفسقه بالحضور (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجل لا يحضر حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وعما يستحق به الدخول فى السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا ائتمنوا كان التمسير مضافا اليهم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما ينظره فى حق المسجون والنساء فى الحمام لافى الصبيان لعدم تكليفهم ذكر فى اجارة المنع معزى الى المبسوط ان عندنا كثير العلماء والجمهور يدين لباس بائخاذ الحمام للرجال والنساء للعاجزة اليه اخصوصا فى الديار الباردة وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورة وقال المقدسى وهو الصحيح (قوله وصغرى وشربلاية) ما فى الشربلاية نقله عن الصغرى فالاولى شربلاية عن الصغرى قال فى جامع الفتاوى وقيل فى كل ذلك يقبل والاصح الاول كما فى القتيبة اهـ (قوله تقبل شهادة النساء وحدهن) قدم فى الوقت ان القاضى لا يحضى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن

الفاسق اذا تاب تقبل
شهادته الا المحدود
بقذف والمعروف
بالكذب وشاهد الزور
لو عدل لا تقبل ابدا ملتقط
لكن سيحى ترجع قبولها
(ومسجون فى حادثة) تقع
(فى السجن) وكذا لا تقبل
شهادة الصبيان فيما يقع
فى الملاعب ولا شهادة
النساء فيما يقع فى الحمامات
وان مست الحمامات لمنع
الشرع عما يستحق به
السجن وملاعب الصبيان
وحمامات النساء فكان
التمسير مضافا اليهم لا الى
الشرع بزازية وصغرى
وشربلاية لكن فى
الحاوى تقبل شهادة
النساء وحدهن

في شجاج الحام سائحاني وحله سيدي الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا
تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بقبول
أي لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنسبة وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعد ط
(قوله المعلن) ولو اذع قرآن (قوله والزوجة زوجها وهما) أي ولو كانت الزوجة أمة لقوله
عليه الصلاة والسلام لا يجوز شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجه ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبيده ولا الشريك لشرريك ولا الابن لاسمه ما جاز كافي
الفخ مرفوعا من رواية الخفاف ومن قول شريح وساقه بسنده ولان المنافع بين هؤلاء متصلة
ولهذا لا يجوز ادان بعضهم الزكاة في بعض فتسكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل قيل
ما فاتد قوله سيده فان العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد
فانه عليه الصلاة والسلام لم يرد مواضع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانه قال لو قبلت
شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)
أي وعليه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي البصر أيضا الاولى ثبوتها الزوج ثم شهد عليها
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقربت بالرق
اغلان وهو يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي انا ذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر
باذن المولى كذا في النوازل يجوز وكان وجهه ان اقامه على نكاحها وتسليمها للمهر من ان
لشهادته اذ لم يعترف المدعي باذنه بالنكاح وبقبض المهر قال في البصر ثم اعلم ان من لا تقبل
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان عدلا ولا فقره وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما
في قضاء نفسه كافي البرازية ومنها أيضا اختصم وجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن
القاضي او من لا يجوز شهادته في نقض القاضي له هذا الوكيل لا يجوز زوان قضى عليه يجوز
وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيا فاقضوه ولو كان القاضي وصي اليقيم لم يجز قضاؤه في أمر
اليقيم ولو كان القاضي وصيا لم يجز قضاؤه ولو كان وصيا فاقضوه (قوله ولو شهد بها
زوجها) أي قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها تاتر خاتمة
قال ط وانظر ما لو طاقها وانقضت عدتها والمسئلة بها اهل يقضى بها والمناسب للموقف
زيادته مسئلة أخرى يريد التفريق بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد الحاكم
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخاتمة اه (قوله فلم يمنع
الزوجية) ولو الحكمية كافي المعتمدة لكن الذي يعلم عما ذكره منع الزوجية عند القضاء واما
منعها عند التحمل او الاداء فلا ينع لم عما ذكره فلا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن البرازية ولو
تحملها حال نكاحها ثم ابانها وشهد لها أي بعد انقضائها لم تقبل وما قدمناه في المقولة
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهد لامرأته وهو عدل الخ (قوله لا تحتمل) أي لا تمنع
الزوجية عن التحمل فلا تحتمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضائها العدة يجوز (قوله
أو اداء) كافي المسئلة المنقولة عن الخاتمة قال الرقعي وهو معطوف على القضاء أي يمنع
الزوجية عند القضاء أو الاداء لا عند التحمل فلو تمعت في النكاح أو العدة وادت بعدهما جاز
كتحصيل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا ادائهما للشهادة في حال قيام

في القتل في الحام بحكم
الدية كي لا يجر الدم اه
فليقبله عند النوى
وقد مناقبول شهادة المعلن في
حوادث الصبيان (والزوجة
لزوجها وهما) وجاز عليها
الا في مسئلتين في الاشياء
(ولو في عدة من ثلاث)
لما في القضية طلقها الا
وهي في العدة لم يجز شهادته
لها ولا لشهادتها ولو
شهد لها ثم تزوجها
بطلت خاتمة فله لم يمنع
الزوجية عند القضاء
لا تحتمل أو اداء

الزوجية او العدة وهذا هو المتفرع على عبارة الثانية حيث قال ثم تزوجها بطلت اى
لا يقضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كما يصح الادعاء لقيام الزوجية اه وهو مخالف
لما قدمناه عن الثانية من نفاذ شهادة العدل لزوجه حال الزوجية اذا بانها وانقضت عدتها
قبل رد الحيا كم شهادته وهو الموافق لظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او ادعى على
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مانعة عند الحمل
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال فى البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء
التهمة وقت القضاء واما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع
ولو هو بلا جنيصة ثم نسكه اقله الرجوع بخلاف عكسه كما سياتى وفى باب اقرار المريض
الاعتبار ان يكون من زوجة وقت الاقرار فلا اقرار لا جنيصة ثم نسكه او مات رهى زوجته صح وفى باب
الرخصة الاعتبار لكونه من زوجة وقت الموت لا وقت الرخصة اه (قوله والفرع لاصله) ولو
كان فرعا من وجه كولد الملاعنة لا تقبل شهادته لاصوله ووهله او اقر وعنه اثبتت نسبته من
وجه بدليل محقق دعوته منه وعدمها من غير مقتضى من كتمه ووضع الزكاة فيه ولا اوث ولا
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقدره فى ملكه واعتقه المشتري فشهد
ببأنه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهم ما وانقض البيع والعق والتضام ويرد ما قبض او منله
ان ذلك للاستناد لتجويل العدة وان كان القضاء قصاصا فى طرف أو نفس فارشه عليه دون
العاقلة وعقابه فى الخبيص الجامع من باب شهادة ولد الملاعنة ولا تقبل شهادة ولد أم الولد المنق
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنق باللعان كذا فى المحيط البرهانى وفى فتح القدير
يجوز شهادته لابنه رضاعا وفى خزائن الاكل شهاده ابناه ان الطالب أبرأ أباهما واحتمل بديته
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المسأل على غير أبيهما فشهد هذا ان الطالب
أحال به أباهما والطالب ينكر والمطالب يدعى البرائة والمطالبة جازت انتمى وفى المحيط
البرهانى اذا شهد على فعل أبيهما فاعلام لا تقبل اذا كان للاب منفعة اتفاقا والافعل
قوله لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فأتى حرقا دعى فلان انه كذا وشهد
أبناؤه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عتقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهم ما وكذا
الحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهد أبناؤه الوكيل على
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على
وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق بالاشهاد وان انكر فعلى قولهما لا تقبل
ولا يقضى بشئ الا فى المظالم فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوجية وهو الموكل وعنده
محمد يقضى بالعقد الا بعد ترجع حقه الى العاقد كالبيع الثالث ان يقر الوكيل بهما ويجحد الموكل العقد
فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد وكذا الا بالنكاح على قول ابى حنيفة وعنه ما فيه (قوله
وان علا) بكده وجد جده الى ما لا ينهيه سواه كان جده لايه اولاه (قوله الا اذا شهد بالجد
الخ) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذ الجداصل لا فرع وانت خبير بان هذه ليست من
جويزات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وحينئذ فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(والفرع لاصله) وان
علا الا اذا شهد بالجد
لابن ابنه على أبيه أشباه

قوله فادعى فلان انه كذا
وشهد ابناؤه اى ابنا فلان
وكذا الصغير فى قوله بدخوله
فلان اه منه

هنا ان يقال الا اذا شهد ابن الابن على ابيه بل قد مر هذا تتبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانته قرياً ثم ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورة مخصوصة
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولداً فادعت انه من زوجها فادعى الزوج ذلك فشهد أبوها وبنته
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومثله في
 الثانية (اقول) وثمة عبارة تهاولوا شهد أبو المرأة فوجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما
 لانها يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجد فشهد عليها أبوها ثم اولدت واقرت
 بذلك اختلفت فيه الرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وثقة في رواية
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انتم وثقة في الترخانية
 بحرفونها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة صريحا بجمع ووجه وادعائهم في الثانية بالعكس
 والقبول في الاولى يقتضي القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان اذا لفرق بظهور ولم يصح
 الولد المجهود ابن ابن الابد الشهادته في المستثنين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في
 القبول وفي المنع عن شرح الامامة عبد البر نقل عن الثانية القبول مطلقاً من غير تقييد بحق
 قال المصنف وامل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليه من ابنه
 دليل على صدقه فتنتفي التهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا خلاف ما مشى عليه صاحب
 البحر من انه مقيّد بشهادة الاب على اقرار ابنه ببذوق ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل
 وحمله على انها في غير مسئلة المحيط المذكورة وتعقب المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته لانه لو شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته كما
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاويه سمعت عمالوشهدت الام لبنتها على بنت لها اخرى هل تقبل
 شهادتها فاجبت بما حمله ان شهادة الام على احدي البنتين وان كانت مقبولة لكن لما
 تضمنت الشهادة الاخرى ردت فلا تقبل شهادتهما اللهم والله الموفق ويشهد ما اجبت به
 قول الزبلي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنتها ثم تجاحد الا تقبل
 مطلقاً لانها يشهدان لغير المسمى منهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب
 على ولده لا بتمه غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماد عدم القبول ايضا لانه
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على ابيه لانه) في
 مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائر معزياً لمتاوى شمس الائمة الا وزجندى
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها انقوت ان الشهادة
 تقبل حسبه من غير دعواها فنصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق
 ضررتها) لانها شهادة لانه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالي ووجهه الشريف المحوى بان
 فيه جو نفع للام واخذ السيد أبو السعد ومن كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى
 لان الام لم تدعوا الشهادة في الطلاق مقبولة حسبه قال في البحر وذكروا في القضاء من الفصل
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم ثلاثا وهو يحد فان كانت الام تدعى فالشهادة
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لانهم لانهم
 يصدون الام فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها ابعد ما خرج عن ملكها او اما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا
 اذا شهد على ابيه لانه
 ولو بطلاق ضررتها والام
 في نكاحه

تجده فيشهدون على أمهم لانهم يكذبون في ما تجدد ويطلبون عليها ما استخفت من الحقوق
على زوجها من القسم والنقمة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها فذلك منفعة
مجبودة يشوبها مضرة فلا تنفع قبول الشهادة اهـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد
عليه ان الشهاد بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لم
اشترطها أو جيب بان مع كونه حقا لله تعالى فهو حقا أيضا فلم تشترط الدعوى الاول
واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول الثاني علامها وفي المحيط البرهاني معزى الى فتاوى
شمس الام الاوزجندى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتها ما قال وهو الاصح لان
دعواها الغرقا لمولانا وعنده ان ما ذكره في الجامع اصح انتهى ويتفرع على هذا ما سأل
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاول شهاد ان امرأته ايها ما ردت وهي تنكر فان كانت
اهمنا لم تقبل ادعت وانكرت لانقصاها والا فان ادعى الاب لم تقبل والا قبلت
الثانية طاق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهدا ببناءه انه طلقها في المدة الاولى فلانما
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لاقبل والاقبل الثالثة شهادتها على الاب انه خلع
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بها الاول والاقبل ادعت اولاً الرابعة
شهادتها بالخارجية الحرام ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والاقبل
وان شهدا ايها المولى وهو يدعى لم تقبل وعققت لقراره بغير شيء والاقبل بخلاف ما اذا شهدا
على عتق ايها ما باق فاقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شهدا ببناء المولى فان ادعى
المولى لم تقبل وان جددوا دعوى الفلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر
تقبل الخاتمة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشترى اعترفا
والشترى يجده فشهدا ببناء الذي الباع ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والاقبل
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير يرد ذكرها المصنف في باب من
الشهادات وزاد طائفة بعتق منعه واعترفي وشهادتها البائع ان ادعى لاقبل وعققت
باقراره وان كذبه قبلت وثبت الشراء والعق لانه خصم كالشفع في يده جارية قال بهما
من فلان بالف وقبضها وباعها في بمائة دينار وشهدا بالبائع يقضى بالبيعين وبالثنتين
وعند محمد بشرط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الاب لاقبل ويد له باقراره الى آخر ما فيه
وفي البرازية وفي المتيق شهاد على ان اباه ما القاضى قضى لقولان على فلان بكذا لاقبل
والماخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهد هذا الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة
ايه ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز
وفي الخاتمة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها وحمد الزوج ذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة
تجده فشهد عليهما أبوهما اقرت وانما أقرت بذلك اختلاف فيسه الرواية انتهى وتقدم نقل
مسئله الخاتمة فلا تنس (قوله لاقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو لغيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز شهادة
الوكيل بالشكاح اهـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتولي المقتول) أل في القاتل

وفيها بعد عثمان ورفات
لا تقبل شهادة الانسان
لنفسه الا في مسألة القاتل
اذا شهد بقتولي المقتول
فراجعها (وبالعكس)
للمهمة

لعنيس الصادق بالمتعدد وصورتهما كافي الحلي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا بعد اثم شهدوا
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا
 الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
 اه قال البيهقي الذي رأينا في تقييد الكبرى في ثلاثة الاكمل وعن الحسن في ثلثة قتلوا
 رجلا بعد اثم تابوا وأقروا وشهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال
 أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تقييد الكبرى
 والتمسوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لاشهادة الانسان لنفسه بل
 شهادتهم للثالث ولا تتم في عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهما كالا قلم
 تجزئة منفعة اه وأما على قول الحسن بالقبول فقد قيات شهادة الانسان لنفسه بالنظر اه ما
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلثة عفا عنا
 لا يجوز فان عدا في الاشياء البيهقي متفقان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند
 الحسن والظاهر ان أبي يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية فان أريد الوجهين الثالث
 والشاهدان وافق بحز عباد الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رأينا في الخ فانه
 يفيد المخالفة بين العبادتين ط قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه يجب الدية على
 الشاهدين فقط وان كان المراد ان كل اثنين فالذلك أو كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة
 لا تقبل شهادته الانسان لنفسه فقال محشيها المجوى تبعا للمرمل لا يصح استثناء هذه المسئلة
 من الضابط المذكور لانه ليس فيها قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما
 قبلت على قوله في الوجه المذكور لاننا شهدادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وأما
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به والوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تتحلل لاثمة فيها لعدم
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كلاف لم تجز منفعة فهي كشهادة غريمين
 قتلا في حاشيتي الكفيري قال أبو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما وقال الحسن تقبل في حق
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما لغيرهما واذا فرض ذلك فتحصل
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تتحلل لاثمة قبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى
 هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر
 ونظيره أي نظير مسالة القاتل ما في المسألة أيضا لو قال ان دخل دارى أحد فعمدى حرقتم
 ثلاثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا دخلوها جميعا لا تقبل وان قالوا دخلناها ودخل هذا
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بانادخلناها جميعا تقبل وان شهد
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أحببت وخالفك أباك اه (قوله وسيد لعبد) أي وأتمته وأم
 ولده وتقبل عليهم فمسئلة (قوله ومكانه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد لعبد ومكانه)

دين ومن وجه ان كان عليه دين لان المال موقوف مراعى وفي منية المقتضى شهد العبد مولاه
فردت ثم شهد ببعده العتق تقبل ولو شهد المولى العبد بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق
لم يجز لان المردود كان شهادة وكذا الصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد ببعده العبد بالبيع
والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة اه بجر وقدمنا الكلام عليه مستوفى في هذا
الباب فراجع (قوله والشريك اشريكه) سواء كانت شركة أم ملك أو شركة عقد عتقانا
أو معاوضة أو وجوها أو صنائع وخمس في النهاية بشريك العتق قال وأما شهادة أحد
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا في المردود والقصاص والنكاح لان ما عداها مشترك بينهما
وتبعه في العتاق والبنية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله
وكسوتهم ونفقة الشارح بانه هو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل
فيه العتاق ولا العروض ولهذا قال الوهب لاحداهما مال غير الدراهم والدنانير لا تبطل
الشركة لان المساواة فيه اتم بشرط اه وكذا قال في الحواشي السعدية فيه بحث لانه اذا
كان ما عداها مشترك لا يدخل في عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقرينة السياق ثم ان قوله لان
ما عداها مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره
في النهاية هو صريح كلام محمد في الاصل كاذ كره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد
شريكي العتق فيما لم يكن من تجارتهم مامة قبوله لانها كان منها وليد كره هذا التفسير في
المفاوضة لان العتق قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا في جميع
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة
ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفسير الذي ذكرنا في العتق
اه وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما اقلان على هذا الرجل ألف درهم وهي على
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان لقلان ولهما على هذا الرجل ألف
درهم مشترك بينهم فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان لقلان على
هذا خمسة مائة بسبب على حد تولدنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان
الثالث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لواحد على ثلاثة دين فشهادتهما اثبات منهم
ان الدائن ابراهما وثلاثة اضعاف الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا ككلام لم تقبل والا
فان شهدوا بالابراهم بكامة واحدة فكذلك والاعتقيل كذا في المحيط البرهاني بجر بزيادة قال
في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجير أحد الشريكين للشريك الآخر كافي الميسر
اه (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة قال في البحر
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاول شهد ان زيدا أوصى بثلاث ماله
لقبيلة بني فلان وهما من تلك القبيلة صحت ولا شيء لهما منها الثانية لو أوصى ابقرا بجيرانه
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى ابقرا ببيتهم أو لاهل بيته وهما منهم لم يصح ولو كانا
غنيين صحت والفرق بين الاولين والثلاثة انه يجوز فيهم ما يخص به بعض منهم بخلافه في
الثالثة الزايدة لو أوصى ابقرا بجيرانه فشهد من له اولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقة في حق

والشريك اشريكه فيما
هو من شركتهما

مطلب
شهد الشريك بان لهما
واقلان على هذا الرجل
كذا فهو على ثلاثة أوجه
مطلب
شهدا ان الدين ابراهما
وثلاثة اضعاف

الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما بين اولادهم ان الخطاب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم
 يتناولهما الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في
 مسئلة الشهادة لفقره اهل بيته باعتباره انهم يحضرون بخلاف فقره جيرانه وبني عمه وذكر
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهدوا انهم اصدقة موقوفة على فقره جيرانه وهما منهم جازت
 ولو على فقره اقربائه لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجار يزل فلم تكن شهادة
 لنفسه لا محالة اهـ واهل بيت الانسان لا يزل عنهم لانهم اقاربهم الذين في عياله فلهذا لم
 تقبل فيها ولكن بشكل عدالة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزل مع قبولها ولكن لا يدخلان
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن الشيخ اهـ وعلى هذا شهادة اهل
 المدرسة بوقفها جائزة كما يأتي قريبا في كلام الشرح (قوله لانم النفسه من وجهه) وهو البعض
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل لكونها غير متجزئة اذ هي
 شهادة واحدة عناية (قوله برق) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فمدعى
 المدعي اقامة البينة على سريته بمجرعه عند قوله الا ان يصح في الرق والصغر لكن نقل
 بعدم عن الخلاصة في الكلام على المخرج المجرده يقال للشاهد من اقيم البينة على الحوية
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله
 فعلى المدعي اقامة البينة على سريته فتأمل (قوله وهد) فلو قال هم محدودون في قذف
 فعلى الطاعن اقامة البينة على حوى وله الطعن ولو بعد الحكم ولو عدلهم الخصم قبلها فله
 الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ارا ادعى الخصم ان الشاهد
 شريك المدعي وأقام بينة تقبل شهادة يمينه ولا يكاف المدعي اقامة يمينه على انه ليس شريكا
 له على الظاهر لانها يمينه في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لا يمكن معينا لا تقبل لانه يدفع
 عن نفسه ما يغرم (قوله ما لم يكن خراج كل أرض معينا) فان الشاهد بشهادته لا يجبر لنفسه
 مغنما ولا يدفع ما يغرم وكذا يقال فيما بعد (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضيعة) أي يعود دفعها الجميعهم اما اذا كانت لجماعة معينين
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبرة البرزوية على قطعة اكن في الفتح كما هنا على ضيعة
 وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة
 الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان
 ادعى لنفسه حقا لا تقبل وان قال لا أخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز لا كدردي (قوله يشهدون
 بشئ من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمناه عن الهندية (قوله
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان
 الشاهد لا يفرض له الاثبات تنفع عام لاجرم مغنم له تقبل وان اراد ان يفتح بابا فم لا تقبل ط
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وان قال لا أخذ شيئا تقبل) في قاضي
 خان داريهت ولها شفعة وأنكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب
 الشفعة وقال ابطال شفعته جازت شهادته والا لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال أما في
 المسئلة الا تية في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مسخفا

لانم النفسه من وجهه
 في الاشياء لانهم ان يطعن
 بثلاثة برق وحدود شركة وفي
 فتاوى الفسنى لو شهد بعض
 اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل ما لم
 يكن خراج كل أرض معينا
 أولاخراج للشاهد وكذا
 اهل قرية شهدوا على
 ضيعة انهم امن قريتهم
 لا تقبل وكذا اهل سكة
 يشهدون بشئ من مصالحه
 لو غير نافذة وفي النافذة
 ان طلب حقا لنفسه
 لا تقبل وان قال لا أخذ
 شيئا تقبل

لا وقف استحقاقا لا يبطل باطله فانه لو قال ابطال حتى كان له ان يطالب وياخذ بعد ذلك فكان
 شاهد لنفسه فيجب ان لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ اذا شهد اثنان من أهل مكة
 على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطالب لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطالب تقبل
 ونظرو فيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليها في المقالة الثانية فاحفظه (قوله
 وهكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفه وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك
 المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل الحلة في
 وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل
 اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل فالعقد القبول في الكل بزازية وقيد بالشهادة بوقف
 المدرسة لان شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لا تقبل لان له حقا
 في المشهود به فكان متمما بحج قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في
 وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف أما شهادة
 المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لان له حقا فيه فكان متمما وقد
 كتبت في حواشي جامع الفصولين ان مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف
 الشهادة فيما يرجع الى الغلة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وقائدها اسقاط التهمة
 عن المتولى فلا يحلف بقوة ان البيعة تقبل لاسقاط اليقين كالمودع اذا ادعى الرد أو الهلاك
 فالقول له مع اليقين فان برهن فلا يمين بحج ملخصا فرأى حال الرمي ويعلم من قوله ومن هذا
 النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم
 وقد أفتى به شيخ الاسلام الشيخ محمد الفزري في واقعة الحال بقوله اظاهر قبولها كالأشهاد
 بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها والله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق
 ما في البزازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض انهم امن اراضي قريتهم لا تقبل
 وأجاب عنه القمى بجملة على قرية مـ لو كان في التمتع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى
 النسفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لان منافعه مستحقة
 للمستاجر ولهذا لا يجوز له ان يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته المستاجر
 كانت شهادة بالاجر لان شهادته من جهة منافعه فلا تقبل شهادته في قبارة استاذ ولا في شيء آخر
 اه شلي وقيد بالخاص لان شهادة المشترك كالخطاط تقبل لانه لا يستوجب اجرا الا بعمله
 فاذا لم يستوجب باجرته شيئا انتفعت التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استاجر يوما
 في ذلك اليوم استحقاقا كما في البزازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيه بالمستعار ولورهن دارا
 فشهد له من استاجر له البناء يقبل وان شهد له من استاجر له دمه الا قال في الهندية رجل
 ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدي استاجرهما على يثامها وغـ يرد ذلك بما
 لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته ما وان قال الاستاجر ناعلي دمه فشهداها
 لا تقبل شهادتهما بالمال للمدعي ويضمنان قيمة البناء للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضي خان
 وشهادة الاستاذ للتلميذ مقبولة وكذا المستاجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستاجر للاجير
 بالمستاجر بحج لو استاجر دارا شهر افسكن الشهر كله ثم جاء مدع آخر فشهد بها المستاجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة
 انتهى فليحفظ (والاجير
 الخاص استاجر)

آخره فالتأني يسأل المدعي عن الاجارة كانت بامره أو بغير امره فان قال كانت بامري لم
تقبل شهادته المستاجر لانه مستاجر شاهد بالمستاجر لا تجزى ان قال كانت بغير امرى تقبل
شهادته لانه ليس بمستاجر في حقه ولو لم يكن الشهر كله لم تجز شهادته وان لم يدع المدعي أن
الاجارة كانت بامره ولو شهد المستاجر أن المدعي الذي أجراهما لا يثبت الاجارة أو لانه ان
آثر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهم ما سوا كانت
الاجارة خيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهم ما في فسخها لانهم
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا كنيين في الدار بغير أجر جازت شهادتهما هندية عن
الحيط وفيها شاهد الاجير لاستأذنه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمتلحق مضي الشهر ثم
عقل لم تقبل شهادته كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن
أجير ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار
أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بذلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند القضاء ولا عند
الشهادة فلو ان القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادته بعد انقضاء مدة الاجارة جازت
شهادته ولا تجوز شهادته الكمال بخلاف الذراع وشهادة الدائن مديونة تقبل وان كان مفلسا
كفي الهداية وفي المحيط لا تقبل بدين له بدموته بحر قال العلامة القرطبي في فتاويه تقبل
شهادة رب الدين مديونة حال حياته اذ لم يكن مفلسا قولا واحدا واختلف فيما إذا شهد له في
حال كونه مفلسا في المحيط لا تقبل وشمس الأئمة الطحاوي والمصاحب المحبط قال تقبل واما
إذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قولا واحدا والمتعلق به بالتركه الموصى له كذا في شرح
الوهابية اه (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومثله في الخلاصة
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانحة أو مشاهرة فقد يزارعه على انها هذا الزرع
الكنه في حكمه فلا تصح شهادته لرب البذر كما تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) يحوز الفرق
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يخدم بغير أجر والتابع من يكون يتعيش في
منزل المشهود له من غير خدمة كما يلزم في البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون له كغيرهم
ط وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلوم رقبيل المراد الاجير مسانحة
أو مشاهرة أو مياومة وقامه في القبح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من
وجه فالاجير يستاجر لغير الخدمة الخاصة به كالواستاجر لرحى الغنم أو للخطابة أو الخبز
مسانحة أو مشاهرة والخادم قد يخدمه بلا أجر طمعا في طعامه أو امر آخر فيجتمعان فيمن
استاجر مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيما لو استاجر للخطابة مثلا كذلك
وينتقد الخادم فيما اذا كان يخدمه طمعا في طعامه وشرا به بدون استئجار والتابع هو الذي
يكون عالة عليه وان لم يخدمه والتلميذ هو الذي يتعلم منه علما أو غيره من الصنائع ويدخله في
نفقته وهو الذي أراد بقوله بعد ضر واستأذنه الخ بديل وله وهو مفعول قوله عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالغنم قنع بقنع فتوعا اذا سأل فيكون المراد به السؤال كما هو
أحده معانه قال تعالى أطعموا القانع قال بعضهم القانع هو السائل الذي لا يلج في السؤال
ويرضى بما ياتيه عفو أو يطلق على التذلل ومن دعائهم نسأل الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانحة أو مشاهرة
أو الخادم أو التابع أو
التلميذ الخاص الذي يعد
ضرر استأذنه ضرر نفسه
ونفقه نفقه نفسه ورقة
وهو مفعول قوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة للقانع
بأهل البيت أي الطالب
معاشهم منهم من القنوع

ويطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الفنى القنوع وشتر الفقر الخضوع والفعل
 كمنع واسم الفاعل قانع وقنيع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع محر كا والفعل كقرح واسم
 الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لامن القناعة يعنى
 ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع ياتي بمعنى القناعة ط بزيادة
 (قوله لامن القناعة) الاجتهاد بالسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع يقنع قناعة وقنعا
 اذا رضى ولعن البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سران قنع * والطرب عدان قنع
 قانع ولا تقنع بما * شئ أضمر من الطمع

(قوله ومفاده) أى الحديث الخ مصرح به في الفتح جازما به ونقله في الشرح بلاية أى اذا كان
 له في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهادة اذ حديثه ذنبته عن بما يحصل له
 من الخير وذلك لا يوجب للمستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن القناوى
 الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن الحيط للسرخسى قال أبو
 حنيفة في المهر لا ينفى للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذ ولا الاستاذ لاجيره اوهو مخالف
 لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردى) أى من أفعال النساء من التزيم بزنتن
 والتشبه بهن في الفعل والقول فالقول مثل كونه محلا لواطه والقول مثل تلمين كلامه
 باختباره وتشبها بالنساء اه مغرب وجعل بعضهم الواو في قوله والقول بمعنى أوقا حدهما
 كاف لان التشبيه بقولهن حرام للرجال وجعل القهستاني الخنث خاتمة لاهم اة واحدة في
 الشهادته وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه لين وفي أعضائه تكسر خاتمة ولم
 يشتمر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان
 مصيبة لو بقصد حديث لعن الله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومغنية)
 ولو بشتم في حكمة قهستاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينهى عن الصوتين الاستين
 المغنية والناتجة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التغنى للهو اوجع المال حرام بالاخلاف
 والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام بالاخلاف اه شاي
 (قوله لحرمة رفع صوتها) ظاهره انه يحرم رفع صوتها في مكان الخاص بها بحيث لا يسمعها
 الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله لالناس وعلمه في
 الفتح وبأنى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يغنى للناس لكن نظريه الطعطاوى واستظهر
 عليه بما في الهندية عن شرح أبى المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع
 لهم اه قال في السعدية وما ذكره أى صاحب الدر ومن قوله ولولونفسها الخ جار في النوح
 بعينه فباله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدى الوالدرجه الله
 تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة اه (قوله وينبى تقييده الخ)
 مثله كل من أتى بابا من أبواب الكبر أفاده الكمال وانما خص الظهور عند القاضي بالداومة لان
 الشهادة على ذلك جرح مجرد لكن فيه انه تقبل الشهادته عليه مير اتامل (قوله وناتجة في مصيبة
 غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذا تدبته وذلك ان تبكى عليه وتعدد بحاسته والنيابة

لامن القناعة ومفاده
 قبول شهادة المستأجر
 والاستاذ له (ومخفف) بالفصح
 (من يفعل الردى) ويؤتى
 وأما بالكسر فالتكسر
 المتلمين في أعضائه وكلامه
 خاتمة فيقبل جرح (ومغنية)
 ولولونفسها لحرمة رفع
 صوتها ذكر وينبى في
 تقييده جدا ومن اعلمه
 ايظهور عند القاضي كفاي
 مد من الشرب على اللهو
 ذكره الوائى (وناتجة في
 مصيبة غيرها)

الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب
والنباذة والاثواء فالطعن معروف والنباذة ما ذكره الاثواء جمع نوح وهو منازل القمر
والعرب كانت قطة قد ان الامطار وانظر كما تجب منها وقيل النوح بكاء مع صوت اه رملي
على المنح قال في البحر قوله هم ان النباذة لا تسقط عدالتهم الا اذا ناحت في مصيبة غير هامة
ان النباذة كبيرة للتوعد على الكين لا تظهر الا في مصيبة غير هامة غالبا اه وهذا الذي ينبغي
التعليل به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تصنيف المراتب اذ ظاهره انه يساح لها
حينئذ وهو خلاف العلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معزيا لا يسط لا تقبل
شهادة النباذة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت
ذلك مكسبة اه ونقل في القح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحدهم فيها
علت لكن بعض متأخرى الشارح بين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال
صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالحة والحالقة والشاقة وقال ليس منا من ضرب
السدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولا شأن ان النباذة
ولوى مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك وذلك يحتاج
فيه الى الشهادة ليصل الى القاضي فاعلم ان يكون للناس لهذا المعنى والافه ويرد عليه مثله
في قولهم ولا مدمن مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريدون من الاشربة المحرمة فخرأ أو غيره وللفظ محمدي
الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريدون من الاشربة المحرمة التي اذنت
خمر اذ قال هذا الشارح بشرط الادمان في الخمر وهذه الاشربة يعني الاشربة المحرمة لا سقوط
العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لا يشترط الخمر في شرب الخمر الادمان
لكن نص عليه في الاصل كما عرفت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النباذة
لناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليظهر عدا الناس فان
من شربها سار الانسقط عدالته ولم يتنفس فيه بكامة واحدة فكذا التي ناحت في يومها مصيبتها
لا تسقط عدالتهم اذ لم اشهد ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه
اراد مكسب محرم دينه مع ان ذلك ثابت بلا ادمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهر انه
مركب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون
كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتلعب به الصبيان في رد شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب
الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من قسم الادمان بقتسه وهو ان يشرب ومن قيته ان يشرب مرة
اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سيذكر من يأتي بابا من أبواب البكائر التي
يتعلق بها الحد وشرب الخمر منها من غير توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر
للناس والمدارات التي يتعلق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها
معروفة وانما لا يعرف الا ظهور الادمان الظاهر لا بالنية ثم بالادمان الظاهر يعرف اصرار
الكن بطلان العدالة لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل ان ياتها وقيل ذلك وانما ذلك في
الصغائر وقد ادرج فيما ذكرنا من ذلك اه (قوله بابر) أطاقي في مكين وأشار اليه في
الكافي وكذا في القح - ساني كما في النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلوى مصيبتها تقبل)

باب رد وقح زاد العيني
فلوى مصيبتها تقبل وعلمه
الوافي

قوله والمدارات المدارات
بفتح الميم والعدل والراء
المهمات أي مدار الامر
لعدم قبول الشهادة النية
وهي أمر شقي لا بد أن
تكون الخ اه منه

أعلم أن هذا التفريع بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني
 وقيل الوافي إشارة إلى أنهما نقصا من العبارة السابقة اشتراط الاجر ولهذا قال القهستاني
 ولو بالأجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعاليم فافهم (قوله بن زيادة اضطرابها) أي
 وفي النوع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليظهر قوله فكان كالشرب للعداوى ط
 (قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختيارها لا تقبل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله فكان كالشرب) أي شرب محرم للعداوى فانه يجوز عند الشافعي الضرورة (قوله
 وعدو) أي على عدوه كافي الملتقى (قوله بسبب الدنيا) لان المعاد انما لاجلها حرام فمن ارتكبها
 لا يؤمن من القول عليه أما اذا كانت دينية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه
 وعداؤه وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكر اشترعوا لم ينه به بدليل
 فيقول شهادة المسلم على الكافر مع ما ينتمى من العداوة الدينية والمقتول عليه على القاتل
 والمجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو
 من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقيل يعرف بالعرف اه ومثل العداوة الدينية
 ان يشهد المقتول على القاتل والمقتول عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج
 اه انظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليهم بالزنا الا اذا قدفها أو لا وانما المنع مطلقا قول الشافعي
 وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه أي الا اذا كانت متناهية بحيث
 يتصرف أحدهما بمال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غالب كتب المحققين والمشهور
 على السنة فقها تماما ذكرنا المؤلف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
 ما لم يسبق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مضر فهو الصحيح وعليه الاعتماد وما
 في الوقفات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبضلافها وفي كنز الروس شهادة
 العدو على عدوه لا تقبل لانه ممتهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال اسدنا وهو الصحيح
 وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه
 واختاره ابن وهبان ولم يتعقبه ابن الشحنة ليكن الحديث شاهدا عليه المتأخرون كما رواه ابو
 داود مرفوعا لا تجوز شهادة شائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غم على أخيه والغم المحدث
 ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحق قد فسق لانه عنده وقد ذكر ابن وهبان وجهه
 الله تعالى تميمات حسنة لم ارها غيره (الاول) * الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط
 انا اذا قلنا ان العداوة قاذفة في الشهادة تكون قاذفة في حق جميع الناس لا في حق العدو
 فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في
 حق آخر اه قلت وهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قوله ان الفسق
 لا يتجزأ الناظر اذا كان عليه أنظار وقف عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهو
 يسرى فسقه في كلها فيعزل اجاب سيدي لوالديا السريان وانه يعزل منها جميعا وبه اثنى ابو
 السعود وكتب الرمي هنا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو لانهم لا يفتقروا ويؤيده
 ما يأتي عن ابن السكال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماء مصر حروا بان شهادة العدو على
 عدوه لا تقبل فالقيمة يكون على عدوه يني ماعدا وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

بن زيادة اضطرابها
 وانساب صبرها واختيارها
 فكان كالشرب للعداوى
 (وعداو بسبب الدنيا)
 جعله ابن السكال عكس
 القوم لاصله

أنت خير بان فعل الكبيرة والاصرار على الصغيرة قاذح في العدالة وقد شرط في القضية لعدم
 القبول كونه فسق بتلك العداوة وعلى هذا تقدم قبولها طافا ظاهرا وينبغي تقييمه بما اذا
 كانت عداوة ظاهرة كما يقيد ما يأتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فهو ران
 الوجه عدم القبول مطلقا واتعمال بالاتهام كما مر عن كثر الروس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل
 للاتهام ايضا وما يأتي عن ابن الكمال يمكن حمله على ما اذا لم يقسق به اقلية امل اه قال سيدي الولد
 رحمه الله تعالى * (الثاني) * لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه بفسق
 نفسه ولا يكون ذلك قاذحا في عدالة المدعي انه عدو ما لم يثبت المدعي انه عدوه * (الثالث) *
 لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غيره عدوه هل يصح اولا قلنا ان المانع من قبول
 الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فاذا لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق فقد
 قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره
 وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو لهدوه جائزة عكس شهادة الاصل افرعه
 اه وهذا يدل على انها لم تقبل للتمتع لا للفسق اه قال سيدي الولد رحمه الله تعالى قوله لان
 القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته
 بعدم نقاد قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقياسه يقتضي ان العصبية
 كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يغض الرجل اكونه من بني فلان او من قبيلة
 كذا كما سيأتي فرياسة قولنا عن معين الحكم فتأمل اه * (الرابع) * قد يتوهم بعض المتفقهة
 والشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما
 بالعداوة واما كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا نعم لو خاصم الشخص آخر في حق
 لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه
 اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر لما بينهما من الخصامة اه قالت
 ويدل لما في فتاوى قاضيان من باب ما يطل دعوى المدعي رجل خاصم رجلا في دار او في
 حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد
 على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا
 لئلا يشهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه ببينة او اقرارا او نكول فحينئذ بطلت شهادته وهو
 جرح مقبول كما صرحوا به وسيأتي في بيان الجرح * (الخامس) * اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو
 على عدوه اذا كانت دينوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه
 وبينه عداوة لم أقف عليه في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه بعلمه ينبغي ان لا تقبل وان كان بشهادة العدو وبعض من الناس في مجلس الحكم
 بطلب خصم شرعي ينبغي ان يتقدم وقرق الماوردي من الشافعية بينهما ان اسباب الحكم
 ظاهرة واسباب الشهادة خافية بجر وقد منا وائل الباب أن في المسئلة قولين معتدين
 أحدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمقتضى ومقتضاء
 ان العلة العداوة لا الفسق واللام تقبل على غير العدو ايضا ثانيهما أنها تقبل الا اذا فسق بها
 واختاره ابن وهبان وابن الشحنة فراجع وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع

اليه وفي فتاوى الخافق سئل في شخص ادعى عليه واقبعت عليه مئة فقال انهم ضربوني خمسة
ايام فحكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البيعة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دنيوية وهذا قبل الحكم واما بعده
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز
له فاذا قضى لا ينقض اهـ لكن يعارضه ما قدمناه آتفاعن الرمي وصرح يعقوب باشا في
حاشيته بعدم نقضه فاذا قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقياسه يقضي ان العصية
كلها فلا ينقض قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يفيض الرسل لكونه من بني فلان او من
قبيلته كما في معنى الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة البيعة قولية اول القضاء واقرها
سيدى الوالد وكذا الخير الرمي في فتاواه فتنبه (قوله فتقبل له لاعليه) هذا يقيد قبولها الغير
عدوه اذ لم يقسوه كباقي (قوله واعقد في الوهبانية والهجبية قبولها الخ) قد علمت ما تحصل
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء به او المسئلة
دوارة في الكتب فاحفظه (قوله ما لم يقسوه) وهي الرواية المنصوصة والاطلاق
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيد ان ما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم ومزمتنا
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قبل في مذهبنا من الاشتهار ط (قوله قالوا والحقد فسق
للنهي عنه) فسر في المطر بقية الحمدي بان يلزم نفسه بغضه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن
بظلم اصابه منه بل بحق وعدل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان ظلم اصابه منه
فليس بجرام وان لم يقسوه على اخذ الحق فله تأخير الى يوم القيامة قال الله تعالى ولما انتم صر
بعد ظلمه فارأيتكم ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الارض
بغير الحق واذلكم ما عليهم عذاب اليم وساق للنهي احاديث دالة عليه منها قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تظهر الشهادة لاختبك فيه عافية الله ويبتليك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل مؤمن
ان يجرم بزمه منافق ثلاث فاذا حرت به ثلاث فلما يقه وايسلم عليه فان رده عليه فقد استمر كافي
الاجروان لم يرد عليه فقد با بالاثم وهذا محمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة
والعصية والتأديب فخائرل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله سواء شهد على عدوه او غيره)
او اهما قبل عليه مفاده ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فدل في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يسق بالعادة والنسق مما لا يتجزأ فله معنى وليس في
العبارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبنيا
على التهمة فتأمل ذكره الحموي (قوله لا تقبل شهادة الجاهل) قال في معنى الحكم ولا من
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاستباح للتيمم فلم يحسنه ولا التحيم وان اعتقد عدم
ناثير القجوم وادعى انها دالة ويؤيد سق يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصح نقضه بقولنا فلا
يظهر على غيبة احدا الامن ارتضى من رسول (قوله على العالم) ليس بقيد بدليل التفريع
والتمثيل ح (قوله لافسقه بترك ما يجب تعلمه نبرعا) قدم في باب التعزير ان للقاضي ان
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فتقبل له لاعليه واعقد
في الوهبانية والهجبية
قبولها ما لم يقسوه
قالوا والحقد فسق للنهي
عنه وفي الاشباه في تمة
قاعدة اذا اجتمع الحرام
والحلال ولو العداوة
للدنيا لا تقبل سواء شهد
على عدوه او غيره لان فسق
وهو لا يتجزأ وفي فتاوى
المصنف لا تقبل شهادة
الجاهل على العالم لفسقه
بترك ما يجب تعلمه شرعا
فحينئذ لا تقبل شهادته على
منه ولا على غيره ولاهاكم
تعزير على ترك ذلك ثم قال

عليه تعالى من القرائن فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) اتي به دفعا لتوهم أن العالم المدرس (قوله
من يستخرج المعنى) السين والتاء زائدان والمراد بانحاجهم من التركيب فهمه منه والظاهر أن
المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلتها ط قال في الاشياء والاهلية للتدريس
لا يتحقق على من له بصيرة والذي يظهر انه بعد معرفة منطق الكلام وصفه ومعرفة المفاهيم
وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على
سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ
لا يظن واذا لم يقرأ يهضمه بمرور عليه اه (اقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم
الشرعية ما قاله قاضيان اوصى لاهل العلم ببلخ بدخول اهل الفقه والحديث اه (قوله
ومجاز في كلامه) هو المكثر منه الذي لا يهوى الصدق فان من كثر كلامه كثرة قطعه والمجازة
هي التكلم بلامه عارضا روي ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد
شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك
فان كان صادقا فلا شهادة للعبد وان كان كاذبا فكذلك لانه اذا لم يبال في مجلسك بالكذب فلا
يبالي في مجلسي فعذره الخليفة اه زاد في فتح القدير بعدوه والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته
ليس للكذب لان قول الحرابي اه انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معرفته في القيام بخدمة كونه
تحت أمره متمم لاله على اهانة نفسه في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجاهل فان وجهه
الشبه ليس كذا بحفظوا شرعا ولذا وقع المجاز في القرآن ولكن رده ما يدل عليه خصوص هذا
المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرمى بغير هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعدل الى
الاعتذار بما يريه قرب من خاطره اه (قوله أو يخلف فيه) أي في كلامه كذا يراى وان كان في
صدق فان جرأته على ذلك تقتضي قتله مبالاة بما مور الدين ولانه ربما اذ ذلك الى الكذب
فيه وقد عده في الطريقة الحمدي من جملة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف
بالله تعالى صادقا جائز بلا خلاف لكن اكثرهم مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم الخلف
حنت اوندنم وعامة فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما ينبغي واهله فان كان ذلك يصدر
منه احيا نالا يؤثر في اسقاط الحد الثلاث لان الانسان قلما يتعلم منه هذمية قال في القبح وقال نصير
ابن يحيى من يشتم اهله وعاليه كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيا نالا يقبل وكذا الشتم
للحيوان كدأبته اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يمسكون
عدلا كما في الشريعة لامية وحر رابن وهبان مسألة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم
لا يخلو اما ان يكون بغيره او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما
توجب القسوة وان كان في وجهه فبينة اسامة ادب وانه من ضيع وعاع الناس وسوقهم الذين
لا صوة لهم ولا حياء فيهم وان ذلك مما يسقط الحد وكذا اذا كان السب بالاعنة والابعد كما
يقوله من لا خلاف لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه
ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يستخرج المعنى
من التركيب كما يحق وينبغي
(ومجاز في كلامه) أو
يحذف فيه كثير او اعتاد
شتم اولاده وغيرهم

السبب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسببا قيل هذا محمول على من سب أو قاتل مسلما بغير تأويل
وقيل إنما قال ذلك على جهة التغليظ لأنه يخرج به إلى الكفر والفسق (وأقول) هذا خلاف
الظاهر اهـ (قوله لانه) أي الاعتقاد (قوله كبيرة) أي إذا أصر عليه بالعود ولذا
قدم بالاعتقاد والانه هو صغيرة (قوله كترك زكاة) أي من غير عذر وبه أخذ الفقيه
قال الامام فخر الدين والفتوى عليه وذكرنا صافي عن قاضيان أن الفتوى على سقوط
العدة بتأخيرها من غير عذر سابق الفقرة ادون الحج خصوصا في زماننا كذا في شرح المقام
الوهابي منح في الفروع آخر الباب والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدة كما في الهندية
(قوله أوج) قال في الهندية كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم إذا أخر من غير عذر
سقطت عده الله وما ليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن
تأخيرها لا يسقط العدة لقوله أخذ محمد بن مقاتل وقال به منهم إذا أخر الزكاة والحج من غير
عذر ذهبت عداته وبه أخذ الفقيه أبو الليث وتأخير الحج لا تسقط خصوصا في زماننا كما في
المضمرات (قوله على رواية قوريتيه) في العام الاول عند الثاني وأصح الروايتين عن الامام
ومالك وأحمد أي في سنة قوريتيه وترد شهادته بتأخير سنين لأن تأخيرها صغيرة وبارك الله في ما لا ينسق
الابلا صرار بحر ووجهه ان القورية طهنية لأن دليل الاحتياط ظني ولذا اجمعه والله لو تراخي
كان ادماوان ثم يونه قبله كما نقله الشارح في الحج (قوله وترك جماعة) قال في الفقه منها
ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه في دين ولا حال وان كان متاولا في تركها كان
يكون معتقدا افضلية اول الوقت والامام يؤخر الصلاة وغير ذلك لا تسقط عداته بالتارك
(أقول) والجماعة سنة مؤكدة في قوة الواجب وقبل واجبة وقبل فرض كفاية وقبل فرض عين
والقول بوجوبها وقول عامة شايخنا وبه جزم في الكفة وغيرها قال في البحر وهو الرابع
عند اهل المذهب وهو اعدل الاقوال واقواها ولذا قال في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها
استخفافا بان لا يسهو عظم امرها كما يفعله العوام او مجاناة او فسقا ما سهوا او بتأويل كما يكون
الامام من اهل الاهواء أو فاسقا فذكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه ولا يراعى مذهب
المفتدى فتقبل والقائل بالفرضية لا يشترطها للصحة فتصح صلاته منه ردا وتسميتها سنة
لوجوبها بالسنة وقام الكلام في شرحنا على نور الايضاح المسمى بمراجع النجاشي فراجع
فان فيه فوائد خلت عنها اكثر الشروح (قوله أوجعة) من غير عذر فمنهم من اسقطها بجمعة
واحدة كالمالواني ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول اوجه فتح لكن قدمنا
عنه ان الحكم بسقوط العدة بتركها بالكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل سيدي الوالد
رحمه الله تعالى قال في تذيب القلائس قال في ترك الجماعة مجانا شهرا وفي الذخيرة هذا ان
لم يستخف بالدين وان استخف فهو كافر اهـ (قوله او اكل فوق شبيع) عند الاكثرين
والظاهر ان المراد بالشبيع ما لا يضرمه بما زاد عليه ما يضرمه لانه هو الذي يحرم ط (قوله بلا
عذر) راجع الى الثلاثة قبله ومثال العذر في الاكل مؤانسة الضيف وقصد التقوى على صوم
العذر كما في الشرعية ليلية والفتح ومن العذر ما اذا اكل اكثر من حاجته ليقاها قال الحسن
لاباس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل الوا من الطعام ويكثر ثم يتركها

لانه مصيبة كبيرة كترك زكاة
أوج على رواية قوريتيه
أوترك جماعة أوجعة
او اكل فوق شبيع بلا عذر

وينفعه ذلك خاتمة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضيقا ولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك
يحمر والذي في حق طي انه عذر ايضا فليراجع امامه مثله الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهم ما
مبايعة تامة اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا يحمر ايضا (قوله) وخروج اقربجة قدوم امير في
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت
عدا لهم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عداتهم والقنوى على انهم اذا خرجوا
للاعتظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عداتهم كذا في الظهيرية وقاضيان ١٥
وعلمه في القنوى الصغرى بشغله الطريق فصار مر تكملة العوام لانه حق العامة ولم يعمل
بالجوس ١٥ وهذا التعليل يقيم دانه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا
يتنافيه ما تقدم اذا تاملته لكن كلام قاضيان يقيم دانه لانه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون
ذلك على ما اعتاده لعل البلد فان كان من عادة لعل البلد انهم يقيمون ذلك ولا يتكبرون ولا
يستخفون فينبغي ان لا يقدح وكر ابن التهنه بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي
١٥ ومثله في البحر قال المير لم لي اقول فتحرر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح
قدح في العدا المطلقا وان كان صالحا لم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله قدح وانت على علم
بان الحكيم يدور مع العلة والعلة في القدح ارتكاب ما هو محظور وتعظيم الفاسد كذلك فعلى
ذلك يدور الحكم تأمل ١٥ (اقول) هذا جملة ما تقدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسقا ولم يقدح تعظيمه فحينئذ لا يقدح كجاءت قافهم (قوله)
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب
البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنه ما سكت في دار الحرب وتمكن من سواهم وعددهم
وتشبههم اي ان ذلك لا يوجب رجوع الى الله غنيا فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يامن ان يأخذ من
عرض الدين فيشهد بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع قال العلامة عبد البر والذي يظهر ان
المانع ليس الركوب لمطلقا بل مع ما اقترن به وهذا حين كان الهند كله كنرا كما يرشد اليه
التعليل كيف والنص القطعي اباح ركوب البحر مطلقا الا عند ظن الهلاك وما زال السلف
يركبون البحار من غير انكار ونص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز ١٥ يتصرف في
القهستاني وقيل يشهد ركب البحر لتجارة وغيره وهو الصواب ١٥ ط (اقول) لا سيما في
زماننا الا ان فانه لا تخاطرة بالنفس ولا يحصل اظن الهلاك في السفن المختصة الا ان وهي
المعروفة يا بور النار فان سيرها بالبحر لا يوجب فان الجبل يدور بخار الماء المغلي بالنار فلا يمتدح
من تلف الانادر من غفلة الملاحين (قوله) وليس حريز الى قوله او قرحم ذلك فيما يظهر على
من شهر بذلك ط اما ليس الحريز فخرمته الاما استثنى واما البول في الوق فلا خلا له بالمروءة
واما استقبال الشمس والقمر في البول فلا كراهة ذلك لانهما آيتان عظيمتان من آيات الله
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم والمراد بالاستقبال استقبال عيونهم فلو كان في مكان
مستور ولم تكن عيونهم حاضرة أي منه بان كان ساترا يمنع عن العين ولو سحبا فلا كراهة كما اذا لم
يكونا في كبد السماء كما حررت في معراج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل ليس الحريز
استعمال ما يحرم شرعا كفضة وذهب وقوله أو الى قبله ظاهره ولو في تمام مع ان الاثمة يقولون

ونخرج اقربجة قدوم امير
وركوب بحر وليس حريز
ويول في سوق او الى قبله
او ليس اوقر

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيد هو وما بعده في العصر (قوله وطفيلى) يتبع الدعوات
من غير ان يدعى وصار عادة له وان اشبهه أى بلا خلاف كما فى البصر (قوله ومسخرة) (رفضه
المروءة ان اعتماد ذلك واشتهر ولا تكتب المخطوطات غالباً بلا خلاف كما فى الهندية (قوله
ورقاص) ومنه الكوشة والحريية والمعروف بالسماع كل ذلك حرام فن اعتماده واشتهر
عنه يدخل فى عدم التمهيدون ما يقع من غلب عليهم الحال ويضعون ذلك بدون اختيار فتعنا الله
تعالى بهم **كما** اوضح ذلك سيدى الوالد فى رسالة شفاء العليل وبل الغليل فى حكم الوصية
بالختمات والتمليل (قوله وشتم الدابة) محمول على الاعتياد افاذه فى الهندية (قوله وفى
بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل فى الاعتياد وعندهم وكثيرا ما ينعنون الدابة
وبائعهما فلا يجوز اذى الدابة وغيرها من الجهاد وقد ورد التصريح بالنهي عن الاذى (قوله
لا تقبل شهادة الجحيل) ذكره فى الهندية عن المحيط (قوله يستقصى) بالصاد الملهمة اى يباع
(قوله فيما يقرض) وفى نسخة يقبض وهو كذلك فى الخلاصة والذى فى شرح الوهبانية لعبد الله
والشريعة لا يقرض بالياء المتناهية تحت والقاف اه ح (قوله ولاشهادة الاشراف من
اهل العراق انهم) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احدهم نائباً ائى سيد قومه
فيشتم فلا يؤمن ان يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بجر قال
الرملى قال الغزى قلت وفى الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجرحه اثنان فالمرح
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرجه م لان اصل الشهادة لا تقبل عند العصبية
فالمرح أولى اه وفى معنى الحكم فى موافق قبول الشهادة قال ومن العصبية ان
يقبض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا اه (اقول) من التعصب ان يفضيه
لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبة اه قال عبد الحلليم فى حاشية
الدرر ولا يذهب عليك ان كثرة طائفة القضاة بل الموالي فى عصرنا ينتمى تعصب ظاهراً لاجل
المنصب والرتب فينبغى ان لا تقبل شهادة بعضهم على بعض ما لم يثبت عدالة كالا يفتى اه
(قوله ولا من اتقى من مذهب ابي حنيفة الخ) أى استخفاً لانه لا يكون اهل الا لشهادته فلا
يعتمد عليه مخ وتقدم فى باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزى
فكان ذلك معصية موجبة لرد شهادته لانه ليس للعاى ان يتحول من مذهب الى مذهب
وبسوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى ليزوج له أخاف ان يكون
محبوب الايمان لاهائه بالدين بجملة فقرة قيمة من كتاب الكراهية وفى آخر هذا الباب من
الخروج ان انتقل اليه لقلة مبالاة فى الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما
يقوله وييسر طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم بجموع ما ذكرناه
ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن لغرض صحيح فافهم ولا يمكن من
المتعصبين فتحرم بركة الاثمة المجتهدين تنفعنا الله تعالى بهم اجمعين فى الدنيا والاخرة آمين
وتقدم هذا البحث مستوفى فى فصل التعزير فادرجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والحنوط)
أى اذا ابتكر وترصد ذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته
جامع الفتاوى وبحر وفى الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصنوعة أو ينسجها لا تقبل

وطفيلى ومسخرة ورقاص
وشتم الدابة وفى بلادنا
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره
وفى شرح الوهبانية لا تقبل
شهادة الجحيل لانه الجحيل
يستقصى فيما يقرض من
الناس فيما خذ لزيادة على
حقه فلا يكون عدلاً ولا
شهادة الاشراف من اهل
العراق انهم وقيل
المصنف عن جواهر
الفتاوى ولا من انتقل من
مذهب ابي حنيفة الى
مذهب الشافعى رضى الله
تعالى عنه قال وكذا بائع
الاكفان والحنوط

شهادته اه في صورة يروح (قوله اقيم موت) ثم
 قيده نفس الاثمة قال الحق ودفني يكون مثله لبايع اطعم قتيبه غير جواب
 الخامس اه (اقول) وهذا ايضا ان لم يقم بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) اي فيما
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطالبا الكثرة كدبه في التفتيح لبيدي الوالد مثل في
 شهادة الدلال العدل الذي لا يخلف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال
 في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخامس وهو لدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخلف اه وقد مرنا
 عن الفتح ان اهل الصناعات البنيته الاصح انهم تقبل كالزبال والجلم لاسم ان لا يهاقوا من الجوار
 فالحال يعلم القادح لا يبق على ظاهر الصناعات وكذا الدلالون والخصامون ويحقل ان المراد الدلال
 ذاشهد على الببيع فانه قال في الهندية لو كيدان بالببيع والدلالان انما شهدا وقادح من بعد
 هذا الشيء من فلان تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) اي بالنيكاح (قوله ولو باثبات
 النكاح) اي لا تقبل باثبات النكاح لانما شهدا على فعله وقوله ولو باثبات النكاح للقبيل
 لا للقبيل ومثله سائر العقود التي يشرها الا يصح شهادتهما اذا صرح بانه يشرها وكافة اما
 شهدانه ملكه او في اجارته تقبل وفي بعض نسخ الشرح زيادة وقيل لوى ولو باثبات النكاح
 تركها اذ هو منافق وهي الاولى (قوله اما لو شهدا امرأته تقبل) لانه شهد بهما امرأته كانه
 لا بعقده (قوله والحيلة الخ) مقتضاه ان من لا تقبل شهادته اعم له يجوز له ان يخفيها
 ويشهد كما اذا كان عيда المشهود له أو ابنته او شهود ذلك فليتم امل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (اقول) وسيا في قرياعن البحر عن الملقط ان اشارب النمران يشهدا في هذا لم يطاع عليه وانه لا
 يحل له ان يشهد بغيره كدسه وباطال حق المدعي (قوله بالنكاح) اي باثباته ويذكر المراكلة
 اي انه كان وكيدانية (قوله بزانية) عبارتها وشهادة الوكيل او لدالين اذ قال شجر بهما
 الشيء أو لو كيدان بالنكاح أو بالظالم اذا قال انفسه لهما هذا النكاح أو ظلم لا تقبل
 اما لو شهد الوكيلان بالببيع أو النكاح انهما منكم كونه أو ملكه تقبل وذكر أبو القاسم
 أنكر لورثة النكاح فشهد رجل قد نوى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكرانه
 بولاء انتم (قوله ومخلصه) اي مخلص ما ذكره المصنف في كتاب الاجارة من كتابه المسمى
 بالمعين (قوله الدالين والوكيلين) اذا كان غالب حالهم النسيان الكثرة الكذب منهم
 غالبا اما اذا غالب عليهم الصلاح فالحق انهم تقبل كافي الهندية وقدمناه آنفا (قوله
 والمخضرين والوكلاء المقتعلة له على أبوابهم) اي القضاة وهو متعلق بالثاني وحذف من
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتعلة الذين يجتمعون على أبواب القضاة فيكونون للناس
 في الخصومة اه قال نحو الدين المسئلة عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب
 القضاة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله
 وفيها) مكرر مع ما يأتي متنا (قوله اخرج من الوصاية) نص على المتوهم لانه اذا لم يخرج
 فشهادته لا يعتد به بدين او غيره باطلا سواء كانت الورثة بكرا أو صغارا ولو شهد على ابنت
 بدين قبلت على كل حال هندية (قوله بهد قبلوها) اما اذا لم يقبل بهد موت او وصي
 ولم يرد بهد فانه نافي بقول له أنه قبل الوصاية فان قبل ابطالها وان رد ما صاها وان لم

لغته الموت وكذا الدلال
 والوكيلين
 اما لو شهدا سائر
 والحيلة انه يشهد بالنكاح
 ولا يذكر الوكالة بزانية
 ودهيل واعمة قدري
 فتدري في واقعاته وذكر
 المصنف في اجارة معينة
 من الزانية ومخلصه انه
 لا تقبل شهادة الدالين
 والوكيلين والمخضرين
 والوكلاء المقتعلة على
 ابوابهم ونحوه في فتاوى
 مؤيد زاده وفيها وصي
 اخرج من الوصاية بهد
 قبولها لم تجز شهادته

يخبر بنى توقفه مضى لمتوسط (قوله للميت) وللاثنين هـديه (قوله أبدا) أى
 وان لم يخاصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أى شهادة لو كبل للموكل (قوله فكذلك) أى
 لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا فى الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول
 الثاني لما قبل ان الفتوى والقضاء على قوله فى الوقف والقضاء ط (قوله ومدم من الشرب)
 قال فى النهاية مزييا الى الذخيرة أراد به الادمان فى القيمة يعنى يشرب ومن نيته ان يشرب
 بعد ذلك اذا وجدته قال الرملى فى حاشية الملح بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تاب فقبل
 شهادته انتمى فاذا تم هذا فلا فرق بين الخمر وغيرها لانه وان كان بقطرة منها ارتكب
 الكبيرة وتورد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم
 التوبة بمجرد نية عدم الشرب بل لابد من الندم والاقلاع فى الحال والعزم على
 ن لا يعود واذا عات مع فى الادمان وان غير المدم من تائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان
 لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان الثائب تقبل شهادته سواء تائب عن الصغيرة
 أو الكبيرة (أقول) لكن قد منعنا عن الفسخ عند الكلام على الناحية ان تقبل الادمان
 بالنسبة أمر خفى لا يصح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة تامل (قوله لان بقطرة
 منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قليلا وكثيرا والقليل
 يطاق على القطرة بالاجماع خلافا للمعقولة فانهم يقولون باباحة القليل قال فى الهداية وهذا
 كفر لانه يجوز للكاتب فانه معناه رجسا والر جسد محرم العين وقد جاءت السنة مقواة
 ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقاد اجماع الامة ولان قليلا يدعو الى
 كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر فى محله (قوله
 فتد شهادته) أى من غير ادمان هذا المخالف لما فى الكفاي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون
 ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان
 شربها كثيرا وانما سقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتأبى به
 الصبيان فانه لا يرى ومثله ولا يحتج بزعم الكذب عادة وكذا من يجلس مجلس الفجور والجهالة فى
 الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفى فتاوى فاضيل لا تقبل شهادة مدم من الخمر ولا مدم من
 السكر لانه كبيرة وفى الذخيرة لا تقبل شهادة مدم من الخمر فليعى وعميق وفى النهاية الادمان شرط
 فى الخمر ايضا حتى سقط العدالة اهـ فهذه نقول صريحة فى عدم الفرق فى اشتراط
 الادمان بين الخمر وغيره فاذ كره الشرع تبعا لصاحب البحر لا يعول عليه أبو السعود وقد
 تقدم انه يشترط الاشتغال فى كل من أتى بابا من أبواب البكائى بزيادة (أقول) وكذلك جمع
 شرط الادمان فى شرب الخمر لسقوط العدالة البرجندى وصاحب الثقة وعليه كلام الدرر حيث
 عم الشرب شرب الخمر والعرق والوزج ونحوها كما فى عبد الحليم (قوله وما ذكره ابن السكال)
 من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره فى البحر)
 قال فيه وذكر ابن السكال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة الا بالادمان عليه قال فى
 الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنص قاطع
 الا اذا دام على ذلك اهـ وهو غلط من ابن السكال لما قدمناه عن المشايخ من انه يصح

للميت ابدا وكذا الوكيل
 بعد ما اخرج من الوكالة ان
 خاصم اتقاها والا فكذلك
 عند أبي يوسف (ومدم من
 الشرب) فغير الخمر لان
 بقطرة منها يرتكب الكبيرة
 فتد شهادته وما ذكره ابن
 السكال غلط كما حرره فى
 البحر

بان شربها كبيرة ونحوها في المشهور في البكترا ثم اسبع وذ كرمها شرب الخمر اه
 بل انما شرط الادمان على الاشتغال بالانها صغيرة لان الشهادة لا ترد لابل الادمان وظهوره
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كبيرة ولو بقطرة
 فلا تغفل قال السانحاني أقول نسبة الغلط الى هذا الهمام في الفرق بين شرط الادمان للخمر
 وغيره من الاشربة غير مسألة ما صرح قاضيخان في فتاواه وعبارته ولا تقبل شهادة مدمن
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان ليعلم ذلك عند الناس فان من اتهم
 بشرب الخمر في يمينه لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران
 يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحتز عن الكذب وذ كرم الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا الحال اه وفي
 المقدسي ومحمد شرط الادمان وهو الصحيح نعم اذا جمل الغلط على قول ابن الكيال ان شرب الخمر
 ليس بكبيرة يظهر ما تقدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر أحيانا
 للتقوى لا للتمهي يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انها يشترط فيها أيضا (قوله يشترط الادمان) قدمنا انه
 اختلف في الادمان هل هو في الفعل أو النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال
 ان الادمان بالغرم أمر خفي لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن الكيال
 يميل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي
 وهو معروف وأما ترويج النفس بما لا تقتضيه الحكمة بحر عن المصباح والمراد به ان
 لا يكون للتداوى فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطق اللهو على المشروب
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر أيضا قال في المنح هو خلاف الظاهر من العبارة لان
 الظاهر منها ان مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزياي أي مداوم
 شرب الخمر لاجل اللهو لان شربها كبيرة وقال من لا خسر او مدمن الشرب أي شرب الاشربة
 المحرمة فان ادمان شرب غير هال ليسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فافاد كلامه ان
 الشرب على اللهو وانما هو شرط في غير الاشربة المحرمة أما فيما لا يشترط وهو ذابوا نطق كلام
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من حمل اللهو في كلام السكندري على
 المشروب وهو مخالف لكلام الزياي فانه جعله شرط في الخمر أيضا وربما يناسبه كلام
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على اللهو
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر أيضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فجعل اللهو قيد للشرب وجعله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر
 كما يظهر من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على
 اللهو إشارة الى انه لو شرب اللهو لم تسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مسامحا اه قال
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لغصة شيء في حلقه ونحوه بما ينفسه لا محالة كان مباحا
 فهو متافى في العتابة لا تسقط عدالة أصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهر وفي الظاهر يمتنع
 سكر من النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط
 الادمان لان شربه صغيرة
 وانما قال (على اللهو) ليخرج
 الشرب للتداوى فلا يسقط
 العدالة لشبهة الاختلاف
 صدر الشريعة وابن كمال

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك **ا** قال في البحر وهو عجيب من محمداً لانه قال بجمرة
 قبله ولم يسقطها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشرط الاعتماد **ا** قال
 سيدي الوالد قوله وهو عجيب من محمد الخ فيه نظر ظاهر يعلم بمقدمه عن الصدر الشهيدي من ان
 الادمان على شرب الخمر شرط لسقوط العدالة عند محمد مع انه عن يقول بان مجرد شرب الخمر
 ولو بدون ادمان واسكار ولهذا قال المقدسي وانما فعل ذلك محمد يعني حيث اشترط الاعتماد
 على السكر من الزبد لا احتياط فضع القليل يعني من السكر ولم يسقط العدالة الا اذا اعتاد
 ولم يكثر بالكثرة **ا** فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلزم بالحد
 قلت ذكر البحر جندى ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب
 مسقطاً للعدالة أدى الى الخرج **هـ** قال في البحر واشاب الخمر ان يشهد ان لم يطاع عليه ما
 في المتن قد واذ كان في ظاهر عدلا وفي السر فاسقاً فإراد القاضي ان يفتي بشهادته لا يحل له
 ايذ كونه لانه هلكت السر وابطال حق المدعي **ا** ولا فرق في السكر المسقط لهما بين
 المسلم والذمي لما رعا منه انه اذا سكر الذمي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في
 الهندية حكى عن أبي الحسن ان شيخنا لوصارح الاحداث في الجوامع لم تقبل شهادته **ا** قال
 ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لانه يفتيهم عن البكاء أو طبعهم ويدل عليه
 اتعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم ما يعم ما ذكر ويحمل على الكثرة وسره **ا** (أقول)
 قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم يلاعبه الحسن ولا امامه ولو كان فيه أدنى ما يحل لمافعه له وبه
 يتعين ان المراد الاحداث المشتهون فامل (قوله والطير) أي من يلعبهم اجمع طير وهو جمع
 طائر واللعب بالسكر فعل قصدي به مقصد صحيح فله الراغب فاستأنى وانما ردت شهادته لانه
 يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء ودهس طبعه لطير طيره
ا بحر (قوله للاستئناس) أو لجل الكتب كفي بلاد مصر والشام أي سابقا وفي بلاد فارس
 الآن (قوله الا ابحر جام غيره) أي المملوك فتقرخ في وكرهافيا كل ويبيع بحر وان
 لم يصح السطوح قال في الهندية ولا شهادته من يلعب بالجام بطيرهن فاما اذا كان يمسك
 الجام يستأنس به ولا بطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة **ك** كذا في المبسوط وهكذا في
 الكافي وفتاوى قاضي خان الا اذا كانت تجر جامات اخر مملوكا لغيره فتقرخ في وكرهافيا كل
 ويبيع منه **ا** (قوله لا كاله الحرام) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك
 المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل بكل الحرام جوهره ط (قوله
 والطير) بالضم فهستأنى وفهره في الهداية بالغنى (قوله وكل لهوشنيح) من عطف العام
 على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطير وكل لهو كان شنيعا بين الناس اعمرا اعمام
 يكن شنيعا كضرب القصب كما ذكره المشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من
 الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشبهة بين
 الناس كالزمار والطناير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيعا لا يمنع قبولها الا ان يتقاسم بان
 يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والبكائر تسقط به العدالة **ا** وقد ذكر الشيخ
 هذا حديثا من فواعلنا من دولا الدمنى والدال لعب والهو أي ما أنان ثنى من الله وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اعم
 صوته وكذا في غالبها كافي
 (والطير) الا اذا أمسكها
 للاستئناس فيباح الا ان
 يجبر جام غيره فلا كاله
 الحرام عيسى وعصاية
 (والطير) وكل لهوشنيح
 بين الناس **ك** الطناير
 والمزمار وان لم يكن شنيعا

الولوية ان لعب بالصواب لم يرد به القروسية جزت شهادته لانه غير محظور بهر لمصداقال
في الحانية وان لعب بشئ من الملاهي ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته
وملاعبته الاهل والفرض لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع
بين الناس كالزنا مير واطنا بغير فكذلك وان لم يكن شنيعا كالخداه وضرب القضيبي فلا الا اذا
فحش بان يرتصوا عند ذلك اه (قوله نحو الخداه) أي لا ابل قال الشاعر الماهر

نحو الخداه

أوما ترى الابل التي * هي وبك أغاظ منك طبعها

تصغى الى صوت الخداه * وتقطع البسدها قطعا

ولم يذكر الشعر في الهنـدية الشاعر اذا كان يحول لا تقبل شهادته وان كان يمدح وكان أغلب
مدحه المصدق قبلت والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لاجل العربيه لا تبطل عدالته وان
كان فيه فحش اه قال سيدي الوالد بعد كلام ان المذكور هـ ما دام عليه وجعله صناعة
له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن علي عوف أحدكم فيما خير من ان يبيعن علي عوف
من ذلك لا بأس به اذا قصده اظهار النكات والاطافات والتشابه اللطيفة والمعاني الرائقة وان
كان في وصف انادود والقود وفان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بشعار المولدين وغيرهم
لهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة
مرسـلة بخلاف ما اذا كانت بعينها حبيـرة وعم بهضم المنع الا اننا عرفنا من هذا ان التغنى
الحرم هو ما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الحجر المهيـج
اليهار الحانات والهجاء لم أؤذى اذا أراد المتكلم هجاءه لا اذا أراد انشاد الشعر للاستشهاد
به أو لتعلم فصاحته وبلاغته ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ماسلف في كتاب الحج
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قامت ترك رغبة ان تمضيا * ساقا بخنداة وكعبا أدركنا

وانشاد ابن عباس شعرا * ان تصدق الطير بك ما يسا * لان المرأة في البيت معينة
فالوا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم عما يقطع به في
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سـا مادغداة البين اذ رحـلوا * الا عن غضيض الطرف مكحول

تجول عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معـلول

وكثير في شعره من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته
التي أولها

تبليت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضمير يارد بسام

فاما الزهريات المجردة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه الطردة كقول
ابن المعتز

سقاها بغابات خليج كانه * اذا ما حثته راحة الربح مجرد

يعنى سقى تلك الرياحض وقوله

قوله بخنداة الخنداة
كعندادة المرأة النامة
القصب كالخندى وقوله
أدر ما درم الساق كقروح
استوى والكعب أو العظم
واراء اللحم حتى لم يبق له
بهم اقاموس اه معجمه

وترى الرياح اذا سجن غديره • صقيلة تنفـين كل قذاة

ما نزال عليه نطى كارعاً * كقطاع الحنا في المرأة

فلا وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكام لا تات
نفسه الا ذلك التفتي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل قراء شعر الادب اذا كان في نفسه ذكر
الفسق والخمر والفلام يكرهه والاعتقاد في الفلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انهم ان كانت
معينة حية يكرهه وان كانت ميتة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم
المفتي وكذا باقي في الخطر والاباحة ونقل قبيل الوتر والنوافل عن الضياء المعنوي العشريون
من آفات الملاهي ان الشعر مثل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح منه قبيح
ومعناه ان الشعر كالنثر يحمد حين يحمد ويذم حين يذم ولا بأس بالقصاع نشيد الاعراب وهو
انشاد الشعراء من غير ملن وبحرم هجومه لم ولو بما فيه كما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
نعم الله تعالى وصفه المتقين فهو حسن وما كان من ذلك الاطلال والازمان والامم قباح
وما كان من هجومه وسخف غرام وما كان من وصف الخلد ودود الشعر وفكره وكذا
فضله أبو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشأه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له
تنقص مروءته وتردنيادته اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف
الخدود والاصداغ وحسن القد والقامة وسائر أوصاف النساء والمراد بالهضم فيه نظر
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات ويغني أن لا يجوز انشاده عند من غاب عليه الهوى
والشهوة لانه يوجه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سبباً لخطورته ومحظوره اه لكن
قد عتال انشاده للاستشهاد بالضرر ومثله فيما يظهر انشاده أو عمله لتشبهات بليغة واسهات
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد
وهو الزمر في الغياب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البحر عن المعراج حيث قال
الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عود أو قصب
كالشبابية أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو أمامة انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
تعالى بعثني رحمة للعالمين وأمرني بمحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع ذكر الله والنوع
الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن
عمر رضي الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بعث فظفر فان كان في ولاية سكنت وان كان
في غيره عده بالدرة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم
يتمعه قال في السراجية هذا اذا لم يكن للدف جلاجل ولم يضرب على هيئة التطرب اه
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويغني ان يكون طبل المسكر في رمضان لا يقاط الناعتين
للكهور كبوق الحمام يجوز تأمل والشبابية سميت به لما فيها من الشجائب بالكر وهو النشاط
ورفع اليدين (قوله الا اذا غش بان يرقصوا به خاتية) وعبارتها وان لعب بشئ من الملاهي ولم
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدا الله وملاعبته الاهل والفرس لا تبطل العدا لتمام
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالزمار والطناير فمكذلك وان لم
يكن شنيعاً كالحداد وضرب القصب فلا الا اذا غش بان يرقصوا عند ذلك مقدسي (قوله ومن

وضرب القصب فلا الا اذا
غش بان يرقصوا به خاتية
لدخوله في حد البكار
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف
الخامل الظاهر مكان
اذا سمع

يقفى للناس) رد الشهادة لاعلان الفسق لا للفسق قهستاني وفي ضيابه العلوم الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغنى كثره المال فالاول عدود والثاني مقصوراه ط (قوله لانه يحجمهم على كبيرة) قال في البحر وظاهره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهرزاه فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لاسماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له ليستقيم به نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وتعامه فيه وقد منابعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرة على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يقفى للناس وعلى ذلك حمل في النهاية ويؤيده ما ياتي عن ابن الكمال والعيني من انه لو كان انفسه ليزيل الوحشة عن الانسقط عدالة في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن فكان عليه المعول فلا تغفل قال العيني في شرحه على البحارى أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق أما ما يسل من المهرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغفافي أكرهه الى أن قال أى العيني وقال المهاب الذي أنكره أبو بكر رضي الله عنه كثرة التنفيم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحان ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته الزهر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف التغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير ممنى عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء يسمى النصب الاندريق اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندي يقيد تقييده بالاجرة) وقده القهستاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كأيقيد في النهاية باللهو وعبارة الزيادة تقييد التقييد بالشهرة بان يكون للناس فانهم وتامل (قوله فتأمل) والوجه ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفة التي يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغنى للهو أو لجمع المال حرام بخلاف وجهه فانه كانه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة ياكل بها وتعامه في الفتح وسميأتى قريبا (قوله وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا انسقط عدالة في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام بكاءات عما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا يقدح في عدالة وفي البحر عن الفتح التغنى المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحصل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحية ووصف الخمر المهيج اليها الى ان قال وأما القراءة بالالحان فاباحها قوم وحظروها قوم والمتحاران كانت الالحان لا تخرج الحروف عن نظمها وقد وراهم القباح والافغير مباح كذا ذكره في باب الاذان ما يقيد ان التحنين لا يكون الامع تقييد مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التخصيص اه (قوله في العرس) والولاية والاعباد ومنهم من جوز له لاسم تقييد نظم القوافي الى آخر ما قد منا قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذي جمع الناس عليه كبيرة اهمته

يقفى للناس) لانه يحجمهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى افندي يقيد تقييده بالاجرة فتأمل وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة بخلاف اتفاقا ومنهم من أباحه في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا اه وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانه قطع الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه كبيرة ولولنفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء

الحرمة لا بما في الزيادة إذا أوصى بها وهو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذو كرمها
 الوصية للمغنين والمغنيات (أقول) هذا على إطلاقه لأن كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن
 من أبا حه مطلقا عدا في المذهب وله رواية في كلام الزيارات على أن تصحيح العيب واطباق المتون
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى إن أراد أنه حرام مطلقا فهو مخالف لما
 حله عليه في البناء والعناية فانهما استدلوا بعبارة الزيارات على أنه معصية لقصد الله وفلم
 يجبر به على عومه فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان محققا لا لعل من القوانين نعم
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذ حرفة وعادة ثم رأيت في
 الفتح قال إن اسم مغنية ومغن إنما هو في العرف لمن كان الغناء حرفة التي يكتب بها المال
 ألا ترى أنه إذا قيل ما حرفة فلان أو ما صناعته يقال مغن كما يقال خياط وحداد إلى آخر كلامه
 وفي إيضاح الاصلاح إنما قال يغني للناس أي يسمعهم لأنه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة
 عن نفسه من غير أن يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدايته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح
 العيني وإن أنشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله
 المحرم هو ما كان الخ فتدبر اهـ (أقول) وأنت خير بيان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق
 وعبارة الزيارات تفيد التقييد بالشهوة وإنما يكون به إذا كان للناس وقد تبين الشارح
 المصنف في ذكر الاطلاق في منعه والصحيح التفصيل كما عرفت عن الهندية (تمة) قال القتال
 في حاشيته أقول إنما سمي الغناء غناء لأن النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والديار المنقوش على
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المنكسر
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل إلى نعيم الدنيا والآخرة لأنه يؤنس الوحيد ويريح
 التعبان ويسلي السكيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم
 أي علم الغناء لم يضعه الحكيم للهو واللعب ولكن للمنافع الذاتية ولذة الروح الروحية وبسط
 النفس وترطيب اليوسات وتعديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا فيجب
 اجوازه لاجل التداوي به إذا لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التداوي بالمحرم فتأمل اهـ
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعا الله تعالى بهم ولو قيل
 هل يجوز السماع لهم فيقال إن كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب إن لم
 يخرج الحروف عن نظمها وقدرها وإن كان سماع غناء فهو حرام ومن أبا حه من المشايخ
 الصوفية فيشروط أن يتخلو عن الهوى ويتصل بالنقوى ويحتاج إليه احتياج المريض إلى
 الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الأمن بنفسهم
 ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال الاخلاص لأخذ الاجر
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والخامس أن لا يقوموا الا مغلوبين
 والسادس لا يظهرون وجدا الاصادقين وفي التاتخانية عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به
 في الاعداد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز
 جارتان تغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أغنينا في بيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال دعهم ما غان هذا اليوم يوم عبد شذ كر عن المحيط ففصلا آخر في التغني حاصله
انه يقتري الحكم بين التغني لازالة الوحشة فيحل أوله والجرد فلا ومنهم من فصل عن شاهدة
التسبيح في الآلة عيانا فيحل والاحرم وشبهه بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وقد
صنف الفقهاء في ذلك مصنوعات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ
عبد الرحمن افندي العمادى وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك
حلال أم حرام فأجاب قدس سره من لايهترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لم يشكر عليه لقوة
حاله فمن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليست قدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أسلم
وأحكم والله أعلم وتعالى الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتبنيبه لتذكر الفقهاء
بأن في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسيدى والدرج الله تعالى فراجعهما (قوله أو
يجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بذكر ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع
الغناء بغير عن الملقط وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه ليغنيه ما قبله وفيه
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو مجلس الفجور) كمجالس الجاهة والانسكاته
فانهم محرمة بل تؤدي الى السكر كما قد شوهد مرارا وايس عند قائلها شئ من الدين كما يقيد به
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شروطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر روجاء قبوله
ونحو ذلك كما بين في تبين المحارم فراجع (قوله ومراده من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها
فهستافى عن النظم وكذا نقله في التبريد لاية عن الفتح فيجعل قولهم من يأتى بابا من السكر
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يحده ما شأنه ان يحسبه ولا يكون ذلك
الابتنهار واطلاع الجمهور عليه واپس المراد ارتكاب ما يحده بالفعل اه من شرح الملتقى
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعي الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة
ما ذكره المالكون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يميزان بذاتهما بل بالاضافة فكل
ذنب اذا نسب اليه الى مادونه فهو كبيرة واذا نسب اليه الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقيل أصح ما نقل
فيه عن الحلواني ما كان شعبة ما بين المسلمين وفيه مثل حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط
وقد تقدم أيضا في أوائل الباب فراجع (قوله أو يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة
فسق وقيد في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمفتى (قوله أو يلعب بنرد) هو
الطاولة أى اذا علم منه ذلك فح وخصه بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه
الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالنرد ومثله غيره من الملاهي والترد وضعه ازديريين بابك
ولهذا يقال الترديس وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترديس وضربهم امتثالا لقضاء والقدر
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لا يملك له انفعالا ولا يدفع عنه اضرارا ولا يقدر ان يجاب لها
موتار ولا حياة ولا سعادة ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض طور الانفع
وطور الضرر وجعلها أيضا تعذيرا للفظ الذى يناله العاجز بما يجرى لايه من الملك والحرمان
الذى يتلى به الحازم بما دار به عليه الفلك وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني
عشر يوما بعد شهر والسنة والبروج وجمال القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام كل شهر والدراج التى

أو يجلس مجلس الغناء زاد
العنى أو مجلس الفجور
والشرب وان لم يسكر لان
اختلاطه بهم وترك الامر
بالمعروف ينقط عدالة
(أو يرتكب ما يحسبه)
للفسق ومراده من يرتكب
كبيرة طاله المصنف وغيره
(أو يدخل الحمام بغير ازار)
لانه حرام (أو يلعب بنرد)

على اكل برج فلا تزد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكندي في كتابه غرر الخصال الواضحة
 قال في القبح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دون شهادته سواء قام
 به أو لم يقام لما في حديث أبي داود من لعب بالنرد شيرفة قد عصى الله ورسوله اه (قوله أو
 طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يرى بأربع قصب قال في القبح وأب الطاب في بلادنا
 منه لأنه بطرح ويرى بلا حساب وأعمال وكروكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل
 الغفلة فهو حرام سواء قومه به أو لا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ومثله اللعب بالصينية
 والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضر في مجلس اللعب بدليل من مجلس مجلس
 الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح
 والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى المكسر فيه مختارا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر
 الشين وفتحها مع الاعم والاهمال وكذا حكمها ابن مالك لكن الاعم هو الاشهر وكان في هجرة
 وسجرة بالسين المهملة والشين المجمة ويجمع على شطارج وأصله بالمجمة شش ونك ومعناه
 ستة ألوان لان شش ستة ورنك ألوان وهي أعنى الستة الشاه والقرزان والقبل والقرص والرخ
 والبندق واذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلد كان وصاحب الغرر مصدقهم اه
 مكسورة ثم مسندة ابن داهر المهندي وضعه ابليهيت ويقال له شهرام بكسر الشين المجمة
 مضاهاة لآزدشير اول ملوك القرص الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للدينا وأهلها واقتضت
 القرص به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضررهما مثلا على أن لا قدر وان
 الانسان قادر بسعيه واجتهاده يبلغ المراتب العلمية والخطط السنية وان هو أهلها صارت به
 من الخمول الى الخسيس وأخرجته من روض العيش الارض وما جعله دليلا على ذلك ان
 البندق يخال بجر كنه وسعيه منزلة القرزان في الرياسة وجعلها صورة تماثيل على صورة
 الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشاه المدير الرئيس والقرص والقبل
 حركويين له والقرزان وزيرمو والبيادق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع
 حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كان ذلك عونا على أن يخال رتبة القرزان فكذلك القرزان اذا
 علت همته وتمكنت قدرته طمعت نفسه الى نيل رتبة الشاه وقتاله وكذلك ما يليه من القطع
 وقبل وضعها بعض الحكماء يبين لهم فيما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب
 وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والتعصية
 والتجدة والقوة والجلد والشجاعة والياس في عدم شيأ من ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى
 بسوء تدبيره لان خطأها لا يستقال والمجز في مقامات المهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم
 ذهاب المال وضعف الرأي جانب للعطب والهلك والتقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم
 المعرفة بالتعصية داع الى الانكشاف وقمامة (قوله فلسفة الاختلاف) علة مقدمة
 على معالها أي اختلاف مالك والشافعي في قواها ما يباحته وهو رواية عن أبي يوسف
 واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا
 للمحيط البرهاني عن شمس الأنة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد السائحات
 له بقوله هذه الرواية ذكرها في المجتبى ولم تستمر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أو طاب مطلقا قاهر أولا
 أما الشطرنج فلسفة
 الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ
 هكذا بأصله وأهل احدهما
 تأديب فليحذر اه

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفيه نقل صاحب البحر لها وقراره لها
وكذلك غيره كما علمت وكفى بهم قدوة فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامعاني رحمهم الله تعالى
لا سيما وقد صححها أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في منحه
وأقره قال في شرح الكنز يجوز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يخل بالواجب قال ابن الشحنة
قلت ولا يخفى ان ما ذكر من المعاني أو الامن الاخلال بالواجب ثانيا يخل بكل ما افترن به لانها
أمور منفية فتنه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا مما ابتلى به جمع من
الحنفية ففي هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحقمة بقولي ولا بأس بالشرطي وهو رواية عن
الحبر قاضي الشرق والغرب تؤثر وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا الجواهر ان مجرد اللعب بالشرطي
قادر قبل هذا اذا اتخذ منعة فقد ورد روح القلوب ساعة فساعة اه وللعلامة السخاوي
تليد العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشرطي ومما عده المخرج في حكم الشرطي وذكر فيه
الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكر قسمين قسمافين كرهه وذمه من الصحابة والائمة وسرد
روايتهم في ذلك ووضف بعضهم اقسام في الصحابة المنسوب اليهم انهم لعبوا وأقرواعليه
وأورد ما قيل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتابى
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها اختلاف
العلماء فيه على مذاهب الى آخر ما قال فيه فراجع ما قال بعض المحققين انما حرم التردد لم يحرم
الشرطي لان المخطي في الشرطي انما يجعل خطأه على فكره والمخطي في التردد يجعله على القدر
وهذا كفر وما يذهب الى الكفر حرام كافي فينا يسع المصايح في باب التصوير (قوله شرط) أي
اسقوط العدالة به (قوله أو يقامر) القمار الميسر وفي القاموس قامر مقامرة وقمار فقمرة
كنصره راحته تغلبه وهو القمار اه وذكر النووي أنه مأخوذ من القمار لان ماله تارة
يزداد اذا غلب ويقتصص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه (قوله حتى يقوت وقتها) أي
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزيادة كالاعتقاني
بالكذب وهو يقيمان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لانه لا يرد به شهاده لانه
انما يشترطه اذا كثر منه أبو السعود بتصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به
ان يكون يمرأى من الناس اذ هو لازم قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق
ترد شهاده فلا تبايه الامور المحقرة (قوله أو يذ كر عليه فسقا) أي ما يكون به فسقا كالشتم
والقذف والغنا ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالباً
الاخلال ببعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها المحرمته
واسقوط العدالة قال في البحر والحاصل ان العدالة انما تسقط بالشرطي اذا وجد واحد من
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيفتح القدير
أو يذ كر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كما ذكره الشارح (قوله أو ياكل الربا)
أي ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من السكائر فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره تبعاً
للآية الكريمة الذين ياكلون الربا وانما ذكر في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فلذا
قال (أو يقامر بالشرطي
أو يترك به الصلاة) حتى
يقوت وقتها (أو يحلف
عليه) كثيراً (أو يلعب به
على الطريق أو يذ كر عليه
فسقا) أشباه أو يداوم عليه
ذكره سعادى أفندي معزياً
للكافي والمراج (أو ياكل
الربا)

في المطعومات والمراد بالرب بالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه
 في بابه بحر (قوله قيدوه بالشهرة) لان الانسان قلما يخوض من العقود الفاسدة وكل ذلك
 كالمبالغة لطلب عدم القبول عن قيد الشهرة فلزم الجرح قال في البحر وهو أولى مما قيل لان
 الربا ليس بحرام محض لانه يقيد الملك بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك
 فكان ناقصاً في كونه كبيرة بخلاف كل مال اليتيم ترد شهادته بمرة واحدة ولا وجه ما قيل لانه ان لم
 يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العدا لغيره ولا يصح قوله لانه ليس بحرام
 محض بهد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض شيء آخر وهذا أقرب ومرجعه الى ما ذكر في
 وجه تقييد شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فبقيد مدة أحد وأنت تعلم انه لا بد من
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير
 ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره فالحال سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد مدة أحد
 ونحو انه بمرة واحدة تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة
 فكان بمرة يظهر لانه يحاسب فيه لم انه انتقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)
 أي ولو با كل مال اليتيم (قوله يمنعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع
 (قوله الا بعد ظهوره) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين به والمراد بالشهرة حينئذ
 ان يشترع عندهما حاله (قوله فالحال) أي كل المفسقات لا خصوص الربا سائحتان (قوله
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال باكل مال اليتيم مرة واحدة بشرط الشهرة في الربا وقد علمت ما عليه
 المعول فلا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة للكمال في الفتح كما قدمنا مع زيادة (قوله
 فليحفظ) أي هذا التوقيف (أقول) لكن نظريه السائحتان بقوله والصواب ما قلناه من أن الربا
 يقيد الملك بالقبض والملك مبيع لا لكان فكان ناقصاً في كونه كبيرة ١٥ والاولى ان يقولوا لكان
 ناقصاً في اسقاط العدا لا والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمناه قرياً وأما كل مال اليتيم فبمرة
 تسقط عدالته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على
 حد ودخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمرأى من الناس وانما منعنا عدالته ما على ترك
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يتنفع من الكذب فيتميم وانظر حكم
 ما لا يعدا كالأعرافا كنه على شرب ومض قصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا سقط
 لعدم أهل الوجاهة من أشرف الناس وعمايتهم ويدل عليه ما قاله في الاشياء في وصية الامام
 لا ييوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقام والسقاماتين ومن جله ما عاله الخوى بسقوط
 المروءة تأمل (قوله وكذا كل ما يخل بالمروءة) عبارة الهداية ولا من يفعل الاشياء المستحقة
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضها المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو انحصرت
 أي يستحقها الفاعل فيبذره منه ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين
 لا يؤمنون ومن يفعل فعلا بهد منه خفة وسوء أدب وقلة حروءة وحيا لان من يكون كذلك
 لا يعدم منه ان يشهد بالزور في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام
 النبوة الاولى اذ لم تسخ فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادمان ملق اللعنة سواء كان عادة لاهل
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالدرجه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخل بالمروءة

تجديده بالشهرة ولا يخفى
 ان الفسق يمنعها شرعاً
 الا ان القاضي لا يثبت
 ذلك الا بعد ظهوره
 فالحال سواء بحر فليحفظ
 (أو يول أو ياكل على
 الطريق) وكذا كل ما
 يخل بالمروءة ومنه كشف
 عورته ليس تنجس من جانب
 البركة والناس حضور وقد
 كفر في زماننا ففتح

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة ان لا ياتي الانسان بما يعتذر منه مما يخسسه عن مرتبته
عند أهل الفضل وقيل السمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والجون والارتفاع عن
كل خلق دنى والسخف رقة العقل من قولهم فوب سخيف اذا كان قليل الغزل وفي الغاية قال
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكرنا منها ما المشى بسراويل فقط والجل
وقيدته مالك بالمفرط لانه يؤديه الى منع الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل
عند الناس وكشف رأسه في موضع يعد فعله خفة وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح
المفضي الى الاستخفاف وههنا الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقهاء قبياه ولعل هذا
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رايت ويغني اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا ففعل المخل بهم اليمن بقاسق ولا عدل
فالعدل من اجتناب الثلاثة والقاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بحر
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل القواكه على الطريق لاي قدح في عدالته لان الناس
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله
ايستجى من جانب البركة) بخلاف كشفه للبول والغائط اذ لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به
اه ط عن أبي السوء (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما
يعيبه قال القهستاني ونعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلومن الامة كما في الكرمانى ولذا
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحدا من الناس لم تقبل
شهادته فهنا أولى كما في المحيط فاعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للعجميين كلهم كما ذكره
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة وأصحابه
فانهم سلفنا والعصابة والتابعين رضى الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل
لما في المستصنى انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدور سلف أى مضى وسلف الرجل
آبأوه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سب سباب المسلم فسوق
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبوا قبل هذا محمول على
من سبه أو قتاله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التغليظ لانه يخرج به الى الكفر
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع لا يعنى لا تقبل شهادة من يظهر
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور
ومثله في الجوهره وفي شرح الكنز لا يلغى أو يظهر سب السلف يعنى الصالحين منهم وهم
العصابة والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمنع عن مثلهما
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا
ذكره الكوردي في مناقبه وتبعه صاحب العناية والحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهم
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن
والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الائمة الحلواني والمتأخرون منه الى الامام حافظ الدين
البحارى (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)
أظهر فسقه بخلاف من
يكتمه لانه فاسق مستور
عني قال المصنف وانما قد
نا السلف بهما الكلام وال
فالاولى ان يقال سب المسلم
اسقوط العدالة بسب المسلم
وان لم يكن من السلف كما
في السراج والنهاية وفيها
الفرق بين السلف والخلف
ان السلف الصالح الصدر
الاول من التابعين منهم
أبو حنيفة رضى الله تعالى
عنه والخلف بالفتح من
بعدهم في الطبر وبالسكون
في الشر بحر وفيه عن
العصابة عن أبي يوسف
لا قبل شهادة

شهادة أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه الكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى المجسمة
 والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان آمنناهم لم يحصل منهم بذل
 وسع في الاجتهاد فان من يقول على "هو الله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف اغماهو
 تتبع مجرد الأهوى وهو أسوأ سلا من قال مانع بهم الايقربوا الى الله زاني فانه بلا شبهة
 كفر ومن أشد الكفر امامن له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد
 انه كفر انكسر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة
 والاجماع الا انهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكفى بكم
 خلافة الشيخين والسباب لهم فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم ينكرون بحجة
 الاجماع باتهامهم بالصحة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى
 الدليل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر
 احتياطاً بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصل ان المحكوم بكفرهم من اداه هو ادبهم
 الى مخالفة دليل قطعي لا يسوغ فيه تاويل أصلاً كرد آية قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد
 أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان علياً هو الحق بالخلافة وصاروا يسبون
 الصحابة لانهم منعه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياطاً وان كان معتقدتهم في نفسه كفراً
 أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما نسب لابي يوسف لانه مخبره (قوله من سب
 الصحابة) لانه لو سب واحداً من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى فهم ستاني والحاصل ان
 الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهم من الصحابة مطلقاً قول ضعيف لا ينبغي الافتقار
 ولا التعويل عليه كما حققه يدرى الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجعه
 وقال فيه أيضاً علم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم
 في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو قتله نبي فهو أشقى الاشقياء أو ما قتل العلماء
 والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى
 رضى الله تعالى عنهم لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني
 وأما قد فحاشة تكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصدوق لخالفه نص الكتاب بخلاف
 من أنكر صحة عمر او علي وان كانت محبة بما بطريق القوا تراذ ليس انكار كل متواتر كفر الا
 ترى ان من أنكر جود حاتم بل وجوده أو عدله أو شروان وشهوده لا يصير كافراً اذ ليس مثل
 هذا ما علم من الدين بالضرورة وأما من سب أحداً من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا
 اذا اعتقد انه مباح أو يقرب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة أو اعتقد كفر الصحابة فانه كافر
 بالاجماع فاذا سب أحداً منهم فينظر فان كان معه قرائن حالية على ما تقدم من الكفرات فكافر
 والافناسق وانما يقتل عند علماءنا سياسة لدفع فسادهم وشهرهم وهذا في غير الغلاة من
 الروافض والافالغلاة منهم كفار قطعاً فيجب التقصص بحيث ثبت انه منهم قتل لانهم زنادقة
 ملحدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحتمل كلام العلماء الذين افتوا بكفرهم وسبب ذرايرهم
 لانهم لا يتكفرون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالشهادتين وغيرهما من أحكام الشريعة
 كالصوم والصلاة فكم لا يمتدحون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقبلها

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سيدي والدرج الله تعالى أيضا بصفة من ذلك في باب المرتد
 فراجعها والسلام (قوله من تبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الاوهام غير المكفرة
 (قوله لانه يعتقد دينا) قال في المنع وفرقوا بان اظهاره سبقه لا يأتى به الا الاسقاط المستغفلة
 وشهادة الضعيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظهر سبقه
 (قوله - هذا ان أباهما) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا
 شهدوا بذلك بعد الدعوى فانهم لا تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للثمة
 وليكونوا شهادته للشاهد لا يعود بالمنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا ضمير قبل الذكر
 ولاولى اظهاره بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعل له
 وصيا أو أوصى له بذلك أى جعله موصى له (قوله فان ادعاء) أى الايصاء المقهور من أوصى
 والمراد من قوله ادعاء أى رضى به قال في الحواشي السعدية أى والوصى يرضى هكذا نسخ للبال
 ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولا لانا علاء الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى فى قوله
 والوصى يدعى هو الرضا اذا بطوا لا يتوقف على الدعوى بل للقاضى أن ينصب وصيا اذا رضى
 هو به اه (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزموم واردة للارم قاله الدمام
 (قوله استحسانا) لانه لم يشب بجملة الشهادة حتى لم يكن للقاضى فعله وانما كان له نصب الوصى
 فاكتفى به هذه الشهادة مؤنة التعيين اذ لو لا شهادتهم لما كان القاضى يتامل فيمن يتعين فيعين
 من ثبت صلاحية نظر الميث وان لم يوصى لانه نصب ناظرا لمصالح المساكين وحيث قد فاته يكون
 وصى القاضى لأوصى الميث كما حرره المقدسى قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه
 المسائل أى ظاهرا الا فى مسئلة غريمى الميث فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانها يقران
 على أنفسهما بقبول ولاية القبض للمشهود له فانتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما
 فى حقهما وقبل معنى الثبوت أمر القاضى اياهما بالاداء لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء
 لان استيفاء منهما ما حق عليهما والبراءة حق لهما فلا تقبل كذا فى السكاكى اه ملخصا (قوله
 كشهادة دائى الميث) أى لرجل بانه وصى وكذا فى ما بعد (قوله والموصى لهما) بذلك بان أباهما
 أوصى الى فلان أى ان الموصى لهما ما بشئ من المال شهدا ان الميث أوصى الى زيد يكون
 وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أورد على هذه ان الميث اذا كان له وصيه مان فالقاضى
 لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكنه لاقرارهما بالانحياز عن القيام بامور الميث كذا فى البحر
 قال ط وفيه تامل (قوله لثالث) أى لرجل ثالث متعاقب بشهادة كقوله على الايصاء أى
 على ان الميث جعله وصيا وهذا امر تباطى بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فانهم
 ولا تنفس ما قدمناه قريعا عن البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أى ظاهرا الا فى
 الخ (قوله لا يملك اجبارا أحد على قبول الوصية) ظاهره فى ان الوصى من جهة القاضى كما
 قدمناه خلافا لما فى البحر (أقول) وبيان هذه المسائل كفى الفتح رجل ادعى انه وصى فلان
 الميث فشهد بذلك اثنان موصى لهما بعمال أو وارثان لذلك الميث أو غريمان لهما على الميث دين
 أو لهما ميث عليهما دين أو وصيان فالشهادة جائرة استحسانا والقياس أن لا تجوز لان شهادته هؤلاء
 تتضمن جاب نفع للشاهد اما الواو ثان لقصددهما نصب من يتصرف لهما ويرى بهما ويقوم

من تبرأ منهم لانه يعتقد
 دينا وان كان على باطل
 ولم يظهر سبقه بخلاف الساب
 (ش- هذا ان أباهما أوصى
 اليه فان ادعاء صحت)
 ش- هادتهم ما استحسانا
 كشهادة دائى الميث
 ومدى بنيه والموصى لهما
 ووصيه لثالث على الايصاء
 (وان أنكر لهما) لان القاضى
 لا يملك اجبارا أحد على قبول
 الوصية عيني

بأحياء حقوقهم أو الغريمين الدائنين والموصى لهم الوجود من غير توفيق منه والمدينون
 لوجود من يبرأ بالرفع اليه والوصيان من يعينهم ما في التصرف في المال والمطالبة وكل
 شهادة جرت نفسها لا تقبل وجه الاستحسان انما لم يوجب بهذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن
 واجبا عليه بل انما اعتمد برناها على وزن القرعة لا يثبت بها شيء ويجوز استعمالها القائدة غير
 الاثبات كما جاز استعمالها لطبيب القلب في السفر بأدى نسيانه وادفع التهمة عن القاضي
 في تعيين الانصاف فكذا هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبرها القائدة اسقاطا
 لتعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصي أن ينصب وصيا في
 شهوده ولا بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا به بالاهمية الصالحة لذلك فكفى القاضي
 لذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل بثلاث الولايات لا يولاه أوجهها الشهادة
 المذكورة وكذلك وصيا الميت لما شهدا بالاثبات فقد اعترفوا به بغير شئ من عن التصرف الا
 أن يكون هو وصيهما أو يجهز علمه الميت من ما حتى ادخل معه ما في نصب القاضي الاخر وفي
 الصور كلها ثبوت الموت شرط لان القاضي لا يملك نصب وصي قبل الموت الا في شهادة الغريمين
 المدينين فانه لا يشترط في اثبات ذلك الوصي الذي شهدا لثبوت لانهم ما قران على أنفسهم
 بثبوت حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهم في ذلك أكثر من نفعهم فاقبل شهادتهم ما
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة الثانية أعني مسئلة ما لو شهدا أن أباهما الغائب
 وكاه بقبض دينه الخ ورأيت سؤالا وجوابا أحيت مذكرهما هنا منسوبة لا تخفى على القطن
 النبيه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمود افندي الجزاوي حفظه الله تعالى سئل عن
 صورة دعوى مضمونها في الوصي اذا أثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرجه الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تنفع هذه الدعوى
 من الاخر لتضمنهم ابطال القضاء الاول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه
 وصيا شرعيا وقضى القاضي بعصمة وصايته بوجهها الشرعي فلا تنفع دعوى المدعي الا ان
 ولا الشهادة بان الميت أخرجه المدعى عليه وجعل مورث موكلته وصيا الا في سماع
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء والقضاء يصان عن الالغاء ما يمكن قال في
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها
 ثم شهدا آخران بالايصال الى رجل آخر لا تقبل لان فيه فسخ القضاء الاول وكذلك في شرح
 الزيادات لقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لا تقبل
 شهادتهما لان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اهـ (أقول) لكن يشك على ذلك
 قولهم الدفع ودفع المدفع صحيح قبل القضاء وبعد على الصحيح والله مبني على القول المرجوح
 من أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تامل (قوله كالاتقبل الخ) هذا اذا كان المطالب
 يجحد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما طاعت
 الشهادة لا براء المطالب عنه الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وأنكر الوكيل فذلك كانت
 شهادة على أيهم ما قبل وقرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصوص في دار بعينها وقبضها

(كما لا تقبل الشهادتين)

وشهدا ان الموكل بذلك لا تقبل وان اقر المطلب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل
بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يبعد ما لا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله ان اباهما)
أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولهما في الوكالة من كل من لا تقبل
شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن
الدعوى به بالثبوت - هذا لان التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجارية لا يمكن يحتاج
الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع عدم الوكيل لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان
تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجب دفعه وان به وبقبض
ديون أبيهما وانما صورنا بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الدبعة ونحوها
كما سيأتي فيها بجر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله تسليم ودبعة الموكل
في دفعها أي التي وكاله الغائب بدفعها لصاحبها وقوله فيشهدان به أي بتسليم الدبعة الذي
ادعاه المدعى وقوله وبقبض ديون أبيهما لم تجز فيه الدعوى فقام في شهادتهم ما به مع ان المقصود
بجر بانهم اقيم مع اجبار الوكيل ولا اجبار هنا فتأمل (قوله وانكر) صورته كما تقدمت عن
البحر فانما لا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما ما في صورة
الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية
ط (أقول) ويمكن ان يقال للفرق أي اذالم يحضر الوكيل خصمه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك
القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصم ما وشهد غير ابني الموكل فالقاضي يثبت
الوكالة عن الغائب ويكون من قبيل الاثبات لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت
لو وكالة لعدم كونها شهادة وللمهمة ايضا فيمكن ان يتواضع مع الوكيل على أخذ المال
فيصير لنفسه ما فلا تقبل كما في شرح الملتقى للداماد يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول
الشراح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلمها اه فانظر ا قوله بطلمها ما لم يقل
شهادتهم ملغاته يشير الى انه لا غير شهادة قبل كتابة عن المطلب يظهر في القبول لو ادعى بكر
الشرا من وكيل زيد المنكر واستشهد ابني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة
اليه لوجود رجا حضوره الا في العقود كما في البحر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي
وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أما في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي
لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ أو
بدل أي (قوله بحق الميت) أو للقيم واحقر بذلك عن شهادة بدين عليه فانما تقبل كما في
الهندية (قوله بعدم عزل القاضي) وكذا قبله بالاولى فكان الاول ان يقول ولو بعد ودلت
المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بنزلة بزازية ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد
رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ليس لقاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان
ظهورت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه
ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما دركت) أي بلغت (قوله في ماله
أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أي كما اذا شهد انه طلب الشفعة
أو ان فلانا أبرأه من كذا وحمل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النصب وفيه من المفتي

ان اباهما) الغائب (وكاله
بقبض ديونه وادعى الوكيل
وانكر) والفرق ان القاضي
لا يملك نصب الوكيل عن
الغائب بخلاف الوصي
(شهد الوصي) أي وصي
الميت (بحق الميت) بعد
ما عزله القاضي عن الوصاية
ونصب غيره أو بعد ما
أدركت الورثة (لا تقبل)
شهادته للميت في ماله أو غيره
(خاصم أولا)

شهد الوصي بدين للميت والورثة صد غاراً وبعضهم لا تقبل ولو كانوا كباراً جازت ولو شهد على
الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد
للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اهـ ويمكن جعل أو غيره على هذا فيكون معطوفاً
على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) هذا لا يظهر إلا إذا بقيت وصايته أما إذا عزل
عنه فلا يظهر إلا باعتباره ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكان له شهد لنفسه
(قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاله بطالب ألف قبل فلان
والخصومة تخصم عنه غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد
الوكيل بهذا المال أو كاله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس الوكيل قام مقام الموكل
اهـ فالمراد هنا أنه خاص في ما وكل به فان خاص في غيره فغيره نفسه بل أشار إليه الشارح فيما
يأتي وكان العبارة مجعلة وتفصيلها في الهندية فانه قال فيه أو شهادة الوكيل للموكل بعد العزل
أن خاص لا تقبل وإن لم يخصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك في
الخير ولو لو كاله بكل حق قبل فلان بخضرة القاضي تخصم في ألف فعزل فان شهد بذلك الألف
ردت وإن شهد بمال آخر لم ترد وإن لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتت بالبيعة ثم
عزله وشهدت شهادة للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل إذا شأه بحق حادث بعد
نأى الوكالة فحينئذ تقبل كما في الكافي (قوله اتفاقاً للتممة) أي تممة قصد بيق نفسه فيما
خاصم فيه (قوله والاقبلت لعدمها) لأن الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل
ولو كهل أن يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فإذا عزل
قبل الخصومة لم يلحقه تممة فيما شهد به فتبطلت شهادته اهـ منخ (قوله فجعله كالوصي) فلا
تقبل شهادته مطلقاً بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وإن لم يخصم به اهـ والو
أقر على موكله في غير مجلس القضاء فنقض أقراره عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول
ولهذا لا ينقض أقراره بخبره من الخصم (أقول) وقد بسط المسئلة في التاترخانية في الفصل السابع
فقال أما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو إذا وكله بطالب ألف درهم
قبل رجل معين والخصومة فيها إذا خصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند
القاضي ثم شهد به هذا الألف لو كاله جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على أن عنده
بنفس الوكالة قام مقام الموكل فلون القاضي جعله خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد
به ذلك بحق قد كان له يوم وكاله أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم تجز شهادته
جعله وكاله فيما يحدث والمسئلة مخوفة أنه لو وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل
معين فانه لا يتناول ما يحدث أما إذا وكله بطالب كل حق له قبل أن الناس أجمعين بالخصومة
ينصرف إلى الحقوق القائمة وما يحدث استحسن أن يجعل ما ذكرنا على الوكالة العامة إذا خصم
هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فأخرجه الموكل من الوكالة ثم شهد به بألف
دينار لا تقبل شهادته له أو شهد الوكالة العامة وماتت لم تكن عامة تقبل في الدنيا وإنما
لا تقبل في الدنيا إذا كانت واجبة عليه قبل الإخراج وأما إذا شهد بدينار وجبت عليه بعد
العزل تقبل شهادته وأما العامة ولو كل رجل رجلاً بالخصومة في كل حق له وقبضه جاز لا مؤقتة

الحل لول الوصي محل الميت
ولذا لا يملك عزل نفسه بلا
عزل قاض فكان كالميت
نفسه فاستوى خصامه
وعدمه بخلاف الوكيل
فالذا قال (ولو شهد الوكيل
بعد عزله للموكل أن
خاصم في مجلس القاضي ثم
شهد به بعد عزله لا تقبل)
اتفاقاً للتممة (والا قبلت)
اهـ دمها خـ لا فاللثاني
فجعله كالوصي سراج وفي
قسامة الزباني كل من صار
خصماً في حادثة لا تقبل
شهادته فيها ومن كان
بمعرضية أن يصير خصماً
ولم يقصص خصماً به تقبل

يعني قبل الناس مطلقا وفي معنى فقدم رجلا وأقام عليه البيعة وجعله القاضي خصما ثم
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته على هذا الرجل ولا على غيره من كان له وكل عليه حتى
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة اهـ ما رأيته في النسخة
التي كانت في يدي وهي معرفة فالتراجع نسخة أخرى (قوله وهذا ان الاصلان متفق عليهما)
قدمنا آنفا ان أبا يوسف لم يجوز شهادة الوكيل خاصه أولا في هذا الاتفاق نظر لان أبا يوسف
جعل الوكيل كالوصي وان لم يخصه مع انه بعرضه بانه أن يخصه (قوله وتعامه فيه) أي في
الزباني وعبارته بعد قوله متفق عليه ما غير انه ما يجوز لان أهل المحلة بماله عرضية ان يصير
خصما وهو يجعلهم من اتص به ما وعلى هـ الذين الاصلين يخرج كثير من المسائل
فن جنس الاول الوكيل بالخصوصة اذا خصه عند اطلاقه ثم عزل لا تقبل شهادته والشقيع
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخصه
والشقيع اذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ما ولو ادعى الوكيل على رجل بعينه من أهل المحلة
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصوصية فاعمة مع الكل والمشهد
يقطعهما عن نفسه فكان متمما لافي رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل اهـ (قوله ثم عزله)
أي الموكل قبل الخصوصية عند القاضي (قوله عندهما) أي خلافا للثاني فانه كالوصي عنده كما
قدمناه قريبا كالوشه في غير ما وكل به أو عليه (قوله أو عليه) عطف على في غير ما وكل به أي
لوشه على موكله وفي شرح صحة الاقرار الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال
الكفيل بنفس المدعى عليه ان شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله
هل تقبل شهادته باختلاف المشايخ سائحي (قوله وفي البرازية) بيان اقوله في غير ما وكل
فيه (قوله عند القاضي) متعلق بقوله وكاه لا بالخصوصة (قوله بالف درهم) متعلق
بخصم (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما هو (قوله تقبل) لانه مال آخر
لان المائة دينار مال آخر غير الذي خصم فيه أولا (قوله وخصم) أي فانه لا تقبل مطلقا
وذلك بان أنكر المدعى عليه وكالته فثبتت بالبيعة ثم عزل وشهدت شهادته ما وكل في حق كل
قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فينتهت تقبل وقد نقلناه عن الكافي
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضي فخصم المطلوب بالف درهم
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما
اتصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل فاذا شهد بالف دينار فقد شهد
بما هو خصم فيه أما اذا وكاه عند القاضي فلا يحتاج لاثباته لانه لم ومع ذلك فعلم القاضي بها
ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو الدرهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر
اهـ وسنوضحه في المقالة الآتية بوضع من هـ هذا (قوله وتعامه فيها) حيث قال بخلاف
ما لو وكاه عند غير القاضي وخصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد
له على المطلوب بما تدينار فما كان الموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة
لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرمائه فشهادته بعد العزل
بالديناتير تهادة لخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوثاقته ليس بقضاء فلم يصير خصما

وهـ لان الاصلان متفق
عليهما وتعامه فيه قيدنا
بجانب القاضي لانه لو خصم
في غيره ثم عزله قبلت عندهما
كالوشه في غير ما وكل فيه
أو عليه جامع الفتاوى وفي
البرازية وكاه بالخصوصة
عند القاضي فخصم
المطلوب بالف درهم عند
القاضي ثم عزله فشمهـ لان
لموكله على المطلوب مائة
دينار تقبل بخلاف
ما لو وكاه عند غير القاضي
وخصم وتعامه فيها

في غير ما وكل به وهو الدراهم فتكون شهادته بعد العزل في حق آخره بزيادة من الذي قدمناه
عن الجامع وزاد في الذخيرة إلا أن يشهد بحال حدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهم ما
عندهم له وهذا قال في البراوية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية مخفوفة
فيما إذا وكله بالخصوص وفي كل حق له وقبضه على رجل معين أنه لا يتناول الحادث أما إذا كان وكله
بطلب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصوص تنصرف إلى الحادث أيضا استحسانا فأن تحمل
المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته
لو وكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة إلا في الواجب بعد العزل له يعني
رأى في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها أو بعد
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بقوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء
بالوكالة ولذا لم يقيده بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاعتبر هذا
أخبار القريبي الذي حرره سيدي والدرج الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي أن هذا كله
على قول أبي يوسف والناقص الكلام ببعضه فامل (قوله) كما قبلت شهادته اثنين بدين على
الميت (رجلين الخ) قال عطاء الله أفندي في فتاويه شهد رجلان على الميت بالف درهم
وشهد المشهود لهما الشاهدين على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكر في الجامع الصغير
والجامع الكبير أن الشهادة جائزة ورؤى صاحب الكتاب رواية نائفة عن الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة أنهم إن جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وإن شهد اثنين لاثنين قبلت شهادتهما
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهدا لهما الغريمان الأولان فشهادتهما
جائزة فصارت في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هنا أن الدين إذا ثبت على الميت حل في التركة
فتصير التركة مشتركة بين الغرماء فما يقبض أحد الشرى يكتفي حل لا تخوم شاركته فيه فصارت
كل فر بق شاهد على شيء لهما فيه وجه رواية الجامع أن الشهادة لهما انما كانت على الميت
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول إلى التركة لا تحول القرار فان الوارث لو أراد أن يقضي
الدين من ماله وتخص التركة لنفسه له ذلك فيصير كاهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية
الحسن أنهم إذا جاؤا معا كان ذلك معنى المعاوضة فتمت أحسن التهمة ثم استدل في الكتاب
للرواية الأولى بدلائل على كيفية الشرى كقول الأثرى أن الميت لو لم يترك ألف درهم فأنهم
يتخاصمون فيها فتسكون بينهم والثرى لو أن أحد القريبيين حضر وأعطاهم القاضي نصف
الألف ثم ضاع النصف الآخر ثم جاء الغريم الآخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فإيدل هذا على أن
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لأنه لو كان المشهود به عينا
والمشهود علمه حيا تقبل اتفاقا كما في الكافي ونظام الكلام على ذلك موضع في التاترخانية
فراجعه (قوله وهي) أي الذمة (قوله له) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما
ثبتت الشرى في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن أحد القريبيين
إذا قبض شيئا من التركة بدينه شاركه القريبي الآخر فكل شاهد لنفسه كما ذكرناه اتفاقا
قوله بخلاف الوصية بغير عين كما لو شهد كل فر بق لآخرين الميت أوصى له بالثلث فأنها
لا تقبل اتفاقا لأن حقه في التركة هو الثلث وهو مقسوم بينهم أفهى شهادة في من ترك

(ك) ما قبلت عندهما
خلافًا لما في (شهادة اثنين
بدين على الميت لرجلين
ثم شهد المشهود لهما
للساهدين بدين على الميت)
لأن كل فر يقبضه بالدين
في الذمة وهي تقبل حقة وفا
شئ فلم تقع الشرى في ذلك
بخلاف الوصية بغير عين
كافي وصايا الجمع وشرحه
وسيجي نعمة (و) (ك) شهادة
وصيين لو ارث كبير

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريكين وهو لا يصح بخلاف
 شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا الميعن له - فدين الشخصين ثم شهد المشهود له - ما لا شاهدين
 به - من آخر فانه لا شر في ذلك لان كلا شهد به بعين أخرى فلم يبقه واثبت كاه فافهم (قوله على
 أجنبي) الظاهر انه غير قيد تأمل ذكره - يمدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)
 لعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن الصبي فان شهادته لا تقبل للمهمة (قوله ولو شهدا
 في ماله) بان شهدا الكبير بشئ على الميت (قوله ولو اوصى) أو اوصى غيره وكبير جميعا على
 أجنبي كما في الهندية (قوله وسيجي في الوصايا) حاصله انه لو شهد الوصيان الكبير على الميت
 لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشبان ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول لانهم ما عند غيبة الوارث
 بخلاف شهادتهما ما لا كبير في غير التركة لعدم التهمة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
 اذا شهدا لوارث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت له - ما في مال الميت اذا
 كانت الورثة بكارا أفاده الأجنبي وهذا التفصيل لم يذ كر فيما يأتي (قوله على جرح بالفتح)
 أي فتح الجرح لغة من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترد
 به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهره ففسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات - حق لله
 تعالى أو لعبد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات - حق لله تعالى أو لعبد فهو جرح مجرد والاول هو
 المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان ينهدوا ان شهدوا المدعى فسقة
 او زناة أو كاذبا إلى آخر ما يذ كر المصنف ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعني
 غير الجرح فهو كالأوامر المدعى عليه البيعة انهم ذنوا ووصفوا الزنا وشربوا الخمر أو سرقوا منى
 كذا لم يتقدم العهد إلى آخر ما يذ كر المصنف أيضا (قوله أي فسق) هذا المعنى لا يوافق واحدا
 مما ذكرنا من تفسير الجرح إلا أن يكون بتقدير مضاف أي اظهره ففسق (قوله مجرد عن اثبات
 حق لله تعالى الخ) في القهستان المجرد مالم يقر ب عليه ما يقر ب على الجرح من دفع الخصومة
 عن المشهود عليه عن اثبات - حق لله تعالى كالحذف فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان
 التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بانقوبة بخلاف الحذف فانه لا يسقط بها ويدل عليه انهم
 مثلوا للعجز ديا كل الرباع انه يجب التعزير فتميز ارادة الحدود اه بجر وفيه من باب
 التعزير قال لياقاسق ثم أراد ان يثبت بالبيعة فسقه ليندفع التعزير عن نفسه لانه مع بيعة لان
 الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زنا بالبيعة تقبل
 لانه متعلق الحد ولو أراد اثبات فسقه ضمنما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته
 بكذا فعليه رد تقبل البيعة كذا هذا اه وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه وأما اذا يبينوهما
 يتضمن اثبات - حق لله تعالى أو لعبد فانه لا تقبل كما اذا قال لياقاسق فلما رفع إلى القاضي ادعى
 انه را قبل أجنبية أو عاتقها أو خلاها ثم أخذ ذلك ثم أقام رجلين شهدا انهم - ما رأياه فعل ذلك فلا
 شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها انقضت اثبات - حق لله تعالى وهو التهمة - زير على
 القائل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح
 الشاهد بئله وأقامة البيعة عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان
 بين سببائه عياط لم منه اقامة البيعة عليه وينبغي ان يبين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع

على أجنبي (في غ - ير مال
 الميت) فانه ما مقبول في
 ظاهر الرواية كالمشهد
 الوصيان - على اقرار
 الميت بشئ معين لوارث
 بالغ تقبل بزانية (ولو)
 شهدا (في ماله) أي
 الميت (لا) خلا فلهما
 ولو اوصى - غير لم تجز اتفاقا
 وسيجي في الوصايا (ك - ما
 لا تقبل) الشهادة - على
 جرح) بالفتح أي فسق
 (مجرد) عن اثبات - حق لله
 تعالى أو لعبد

الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البيينة بل يسأل المقول له عن الفرائض
 التي يفترض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا تفي على القائل لها فاسق لما صرح به في
 المجتبى من أن من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اهـ (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها
 الخ فانه يأتي قريبا من الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة
 أو أكافرة أو شريرة الخ أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور وانهم أجمعوا في هذه الشهادة الى آخر
 ما يأتي ولا يخفى ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير كانه كتمانهم قريبا ان شاء الله تعالى
 فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كياقي في المركب (قوله
 واللاتقبل) لاحاجة اليه لانه نفس المتيقن فهو تكرار (قوله بعد التعديل) ذكر في البحر ان
 هذا التفصيل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا
 طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة المتعارضة الجرح
 والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد أكل ربا وبرهن عليه
 رد شهادته كما أفاده في الكافي اهـ ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد فاسق
 الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كإسقاطه في البصر وحاصله انهم لا تقبل
 على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهروا له لا بد من التقييم
 لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما اذا كان جهرا وظهر كلام الكافي ان الخصم
 لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي البصر أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود سرا وفسق باظهار
 الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بقسمهم بذلك وكذا لا يقبل
 عند سؤال القاضي قال في البصر أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم من ان
 الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد
 والتفصيل الآتي من أنه ان كان مجردا لا تسمع البيينة به أولا فتسمع انما هو عند
 طعن الخصم في الشاهد على اهـ هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يستدل عن الشاهد
 بلا طعن من الخصم وعندهما يستدل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر
 العدالة وحينئذ يكتفي بصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب
 السامعاني بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن
 التعديل لو كان ثابتا أو ثابت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تبطل العدالة انهم ويشير الى
 هذا قول ابن السكال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البيينة على عدالته يمنع
 القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك لا طعن في عدالته لا الثبوت أمر
 يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم لا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اهـ وهذا معنى كلام القهستاني
 وكذلك صدر الشريعة وملاخمة ويرجع الى ما ذكره ابن السكال كياقي توضيحه قريبا والحاصل
 ان البيينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنها تورث شبهة فلا بد ان يكون للقاضي أن
 يقضي ما تركه الشهود وان الذي ذكره في البحر عن الكافي لا ينافيه ما بعده فان الرد كان
 اسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذ هي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قيات والا
 لاتقبل (بعد التعديل)

(قوله ولو قبله قبلت) أى من حيث كونها طاعة فى العدالة - حتى يمنع القاضى عن قبول شهادتهم
والحكم بهم - حتى يعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن
أثبت أمرانهم بفسادهم عن - غير القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافى ما ذكره
صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل على الجرح المجرد فانه وإن قال بذلك يقول إنهم لو
عدلوا بعده تقبل شهادتهم - فوجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى مجيبا به عن ابن الكمال
حاصله أن مراده أن الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعديل
أو بعده بل هو أخبار بحض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة
لا يكون مما نحن فيه - لأن الباب معقود بأن تقبل شهادته ومن لا تقبل لاقى الأعم فقول ابن
الكمال لا تعتبر أى لا تعدد شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة
المطعون فيهم به إذا عدلوا وأنت ترى أن هذا راجع إلى ما ذكرناه أولا اه ط (أقول) وأنت إذا
حققت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محقق لقبولها
على المجرد قبل التعديل نعم ظاهره عدم القبول والمراد به أن لا تثبت أمرانهم بفسادهم عن غير
القبول أما ثبت الطعن به أو عدم الحكم بشهادة المجروح حين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا
ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية وهو ما حققه ملاحسره وأيضاً من أنهما أفادت الدفع أى
عدم العمل بثلث قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم إفادتها
بمجرد الطعن لا إثبات فسق الشاهد من الرفع لقبول ما لم يقض مدة يظهر فيها أحسن حالهما
ويعدلوا بعده اه - هذا أيضاً معنى قول القهستانى لا يلتفت إلى هذه الشهادة أى لا يثبت بها
فسادهم فتدبره (قوله وذ كروجه) أى ملاحسره وفى الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله
لما إذا قبل خبر الواحد قبل التعديل وإن كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل لأن نصاب شهادة ولا
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول تحقيقه أن جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل
ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها
حتى وجب على القاضى العمل بها إذا لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع
أسهل من الرفع وهو السرفى - ككون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير
مقبول بعده بل يحتاج إلى نصاب الشهادة وإثبات حق الشرع أو العبد اه وهذا لا ينافى
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد إذا عدلوا لأن هذا الطعن ليس شهادة عليهم أن جرحهم
عن - غير القبول وهو ما اراده ابن الكمال ط (قوله وأطلق ابن الكمال ردها) أى ردها شهادة
الطعن بالفسق المجرد ولو قبل التعديل أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخرجة للمطعون
فيه بالمجرد عن - غير القبول ويدل على أن هذا مراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فإن
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالته - يمنع القاضى عن قبول
شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن فى عدالته - لم يثبت أمرانهم بفسادهم عن - غير
القبول ولذا لو عدلوا بعده - هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لفسدوا
عن - غير الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه (قوله وذ كروجه) حيث قال إنما تقبل
البينة على الجرح المجرد لأنه لا يدخل تحت الحكم والبينة إنما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

ولو قبله قبلت أى الشهادة
بل الأخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا اعتقده
المصنف مع ما قرره صدر
الشرعية وأقروا من ملاحسره
وأدخله تحت قولهم الدفع
أسهل من الرفع وذ كروجه
وأطلق ابن الكمال ردها تبعاً
لعامة الكتب وذ كروجه
وظاهر كلام الوائى وعزى
زاده المبل إليه وكذا
القهستانى حيث قال

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل إقامة البيعة على العهد أو كونه بعدها
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير الجرد في الشاهد المعدل وهو
 يفيد أنه يقبل في غير المعدل (قوله لم يلقفت هذه الشهادة) الأولى لا يلقفت أي لا يعتبرها
 على أنها شهادة مسقطا لشهادة الشهود ولو عدلوا بل تمنعه عن الحكم إلى أن يعدلوا فإذا
 عدلوا قبل شهادتهم قال إلى الكلام السابق (قوله ولكن يركى الخ) ولو كانت شهادة
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) أعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف متنه أن القضاء
 قبل التعديل لا يجوز فكيف إذا وجد الجرح فنظر في هذا بقوله وفيه أن القاضي الخ (وأقول)
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه عبارات العناية أن مذهب الإمام أن ظاهر العدالة
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة ما لم يطلب التزكية المعدل وقال لا بد من حقيقة ما مطلقاً
 ومن البين أن الجرح الجرد أقل ما هناك في طلب التزكية المعدل فيثبت لا بد من التزكية
 باتفاق فن قال قبلت شهادته مراده أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ودت مراده أن
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح الجرد فلا يطل العدالة كالجرح
 الغير الجرد كما قدمناه قريباً (قوله وجعله البرجندي) أي جعل قبول الشهادته إذا عدلوا
 على قواهم الخ قد علمت أنه لا حاجة إلى ذلك وإن الخلاف لفظي قال سيدي الوالد رحمه الله
 تعالى والتبادر منه رجوعه إلى قوله لكن يركى الشهود سر او علمنا أما على قول الإمام فيكتفي
 بالتزكية علمنا كما تقدم وهو ما يحمله ما إذا لم يطمع الخصم أما إذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو
 على قول الكل من أنهم يركون سر او علمنا فقامل وراجع ولعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله
 فتنبه والظاهر أن الضمير راجع إلى الإطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام ١١ وهذا أولى
 مما ذكره بعض الأفاضل بقوله وجعله البرجندي على قولهما يعني أنما يحتاج إلى تزكية
 الشهود سر او علمنا لو جرحوا قبل التعديل إنما هو قول الأمامين المستقرين لذلك لجواز القضاء
 بشهادة الشهود لا على قول الإمام القائل أن القاضي يكتفي بظاهر العدالة كما تقدم بيان
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلت الشهادة قبل
 الجرح لأنه لا معنى لقبولها إلا الحكم بها ولو حكم بنفسه هم هذه الشهادة لم يصح تركيهم بعدها
 كما قاله ابن الكلل ولم يجوز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيخالف ما قاله البرجندي
 فن قال أن الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عادته ١٢ لانا نقول بإعمال الكلام
 أرى من أهمها هو ثانياً ما علمت من إرجاع الأقوال لبعضهم وعدم المخالفة بين كلامهم جميعاً
 فأرجع إلى ما قدمناه وعض عليه بالنواجذ (قوله على الجرح الجرد) الأولى الاتيان بالبايديل
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة إليه بل زيادة محضة لأن الكلام في التنبه له (قوله بأنهم فسقة
 الخ) إنما لم تقبل لأن البيعة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة ولأن
 الشاهد صار به هذه الشهادة فاسقاً لأن فيما الشاعة القاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص
 والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بإداء
 الشهادة الكاذبة وقد قال عليه السلام انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً لأنه لا ضرورة إلى هذه

وفيها أن القاضي لم يلقفت
 لهذه الشهادة ولكن يركى
 الشهود سر او علمنا فان
 عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات
 وجعله البرجندي على
 قواهم الا قوله فتنبه (مثل
 أن يشهدوا على شهود
 المدعي) على الجرح الجرد
 (بأنهم فسقة)

الشهادة على ملا من الناس ويمكنه كفه عن الظلم بإخبار القاضى بذلك سرا بجر وفي القضية
 من الحدود ولو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عادتكم الزنا أو أكل
 الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتى من أنهم زنوا أو سرقوا فى الخ لا نه شهادة
 على فصل خاص موجب للحد هكذا ظهر لسيدي الوالد رحمه الله تعالى قال ط وهو فى الاول
 محمول على ما إذا كان السبب متقادما وفى الثانى على غير المتقادما والمتقادما فى الشرب بزوال
 الريح وفى غيره بشهر قال المتقدم ويمكن أن يفرق بما هو أظهر من ذلك بأن قواهم شرية أو زناة
 أو أكله ربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضى
 من قواهم شربوا أو زنوا أو نحوها. بصرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم فى التمثيل للاول
 باسم الفاعل وللثانى بالماضى فالظاهر أنه هو المراد والله تعالى أعلم وفى الكلام الا فى ما يفسد
 انهم قالوا زنوا وصنفوه أو سرقوا منى كذا ويمنه أو شرية بخروا لم يتقادما العهد اه فيحصل ما هنا
 على انهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال قد وقع فى صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة
 أو زناة أو شرية بالخرو فى صور القبول أن يشهدوا بانه شرب أو زنى لانه ليس بمرحوم مجرد التضمنه
 دعوى - حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج الى جمع وتأويل اه قال فى الشريعة ليلية قلت وبالله
 التوفيق الجمع بينهم ما تأويل يلجأ ذكره الى ان الشاهد اذا أطلق فى أنه زنى أو شرب الخمر
 أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للمتقدم فيحصل ما فى صور الجرح على هذا وان يقته ولم يكن
 متقادما يقبل وعلمه يحصل ما فى صور القبول وهذه عبارته وما ذكره ان المصنف ان الشهادة على
 الجرح المحرم مقبولة تأويله اذا أقامها على اقرار المدعى بذلك أو على التزكية وعلى هذا ما ذكره
 فى الكافي وغيره من أن الشهود لو شهدوا أن الشهود زناة أو شرية خمر لم تقبل وان شهدوا أنهم
 زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل بحمل الاول على انه اذا كان متقادما ولا فرق بين قولهم
 زناة أو شربوا الخمر اه فالمصنف تبع ما اول الزيلجى به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم
 أنهم سرقوا أو زنوا) الاحسن افراد الضمير اعترض بانها شهادة باقرارهم الداخلة تحت
 الحكم وأجيب بان فيه هتك السترك به يثبت الفسق والشهادة لا يثبت بشهادة الفاسق
 وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهتك عن قولهم فهو كالشهادة على اقرار
 المدعى بفسقهم أفاده الوائى ومثله فى الجوائى البعقوبية (قوله أو انهم اجراء فى هذه
 الشهادة) انما تقبل لانها شهادة على جرح مجرد والاستجداء وان كان أمرا زائدا على الجرح
 ولكنه لا خصم فى اثباته اذا تعلق له بالاجرة بجر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بعينه قد تقدم
 وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت
 لا ترتفع الا باثبات حق الشريعة أو العبد كما عرفت وليس فى شئ مما ذكر اثبات واحد منهم ما بخلاف
 ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية فى الدفع كما مر كذا قاله لا خصم وغيره فان قلت
 لانهم ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ما يعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة
 الزنوا وشرب الخمر مع ذهاب الراتحة موجب للتعزير وهو هنا من - حقوق الله تعالى قالت الظاهر
 ان مرادهم بما يجب حقه الله تعالى الحد لا التعزير لقواهم - وليس فى وسع القاضى الزامه
 لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط به واقله

أو زناة أو أكله الربا أو شرية
 الخمر أو على اقرارهم انهم
 شهدوا بزور وانهم اجراء فى
 هذه الشهادة أو ان المدعى
 مبطل فى هذه الدعوى
 أو انه لا شهادة لهم على
 المدعى عليه فى هذه الحادثة
 فلا تقبل بعد التعديل بل
 قبله درر واعتمد المصنف
 (وتقبل لو شهدوا)

تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزيز الجرحان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه
 ومن التعزيز وصرح هناك أيضا بان التعزيز لا يقطع بالتوبة الآن يقال مراده بما كان حقا
 للبعد لا يقطع به تأمل (قوله على الجرح المركب) انما كان مر كبا بالنظر لما يترتب عليه من رد
 شهادتهم فكانه هو وما يترتب عليه شيئا (قوله كإقرار المدعى بنفسه) يعني اذا شهد شهود
 المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودى فسقة تقبل لانهم ما شهدوا بانظار القاحشة وانما
 حكموا اظهارها عن غيرهم فلا يصيرون فسقة بذلك لان المظهر والحال كى ليسا سويا والاقرار عما
 يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في الجرح لا يدخل تحت
 الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بنفسه أو انهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على انهم
 محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للنفهم
 أن بطعن بثلاثة أشياء أن يقول هو ما عيبدان أو محدودان في قذف أو شريك كان فاذا قال هما
 عيبدان يقال للشاهدين أقبلوا البيعة على الحرية وفي الآخر ين يقال للنفهم أقبلوا البيعة على
 انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل بالمعدلة لا بالشهادة مع المعدلة
 فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كفاي
 الخلاصة وفي خزائن الاكل لو برهن على اقرار المدعى بنفسه أو بما يبطل شهادتهم تقبل
 وليس هذا بجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف
 فكان على الشارح ان لا يذبح قوله الجرح المركب فانه ازبادة ضرورية الى الدرجة الله تعالى
 (أقول) فقوله كإقرار المدعى الخ تنظير لا تغني الا ذلك فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل
 شهادتهم بهذه الشهادة لان في اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل
 البيعة عليهم لانها انما تصح بعد دحض الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى
 بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار الشهود بانهم شهدوا
 ذورا أو انهم أجروا أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتي عليه حق لله تعالى ولا حق عبد
 فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة فلانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم
 كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عيبد) أى اذا أقام البيعة انهم عيبد لان الرق حق لله
 تعالى فهو مستأنى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما وانما لا يقتص في الشهادة بل
 اذا أخبر القاضي برقمهما سقط شهادتهما والاحسن أن يكون بالشهادة واذا سالهما القاضي
 فقالا أعفنا سيدهما وبرهما ثبت عتق السيد في غيبة فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن
 خزائن الاكل قال الرجى وأما كونهم عيبدان فانه يثبت الرق وهو ضعف حكمى أثره في
 سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام
 حدهم شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبلت لانها ليس فيها اشاعة فاحشة
 لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار القاحشة عن الغير كفاي الجرح عن الكفاي
 (قوله أو انه ابن المدعى) أو عمو كذا أو أحد الزوجين لانه من قبيل الدخيل بالثمة ليس فيه اظهار
 فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد فسماني (قوله
 والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

(على الجرح المركب كإقرار
 المدعى بنفسه أو اقراره
 بشهادتهم برزوا وبأنه
 استأجرهم على هذه الشهادة)
 أو على اقوارهم انهم لم
 يحضروا المجلس الذي كان
 فيه الحق عيبي (أو انهم
 عيبد أو محدودون في قذف)
 أو انه ابن المدعى أو بوه غيبة
 أو قاذف والمقذوف يدعيه

(قوله أو انهم زنا أو وصفوه بالخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرد وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليه ما ولا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد الا أن يفرض ان الشهود اربعة (قوله ولم يقدّم العهد) بان لم يزل الرمي في الخمر ولم يعض شهر في الباقي قيد به عدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل اعدم اثبات الحق به لان الشهادة بجحد متقدّم مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يقدّم العهد وفق به الزياحي بين جعلهم زنا شرية الخمر من المجرد وجعلهم زنا أو شر قوام غير أي المجرد ونقل عن المقدسي أن الاظهر ان قولهم زنا أو فسقة أو شرية خمر أو كافر باسم فاعل إلى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنسأه (قوله كما صر في بابه) أي في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد اعدم تعيين ولي الدم ولا حتم لانه قتل عدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا تعين ولي الدم وكان القتل بغير حق والولي يدعيه فانهم اتفقوا على أي شهادة الجرح (قوله أو شر كما المدعي والمُدعى مال) يشتركون فيه والمراد ان الشاهد ما قوض فهم ما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لا ان يراد أنه شر يكفي في المدعي به والا كان اقرارا بان المدعي به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في البحر من حمله على الشر كعقد يشمل به مومه العنان ولا يلزم منه تقع الشاهد في كانه سبق فلم وعلى ما قلناه في قول الشارح والمدعي مال أي مال تصح فيه الشر كذا ليخرج نحو العاقار وطعام أهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله وأعطاهم ذلك مما كان في عنده) أي ايصح أن يكون مدعيه المال والظاهر أن يقول وأنا اطلب منهم ذلك لتصح دعواه كما هي في المسئلة التي بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزياحي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لما فيه من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقدّم له لا تقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لم يدع قبله حقا يمكن القضاة ودعوى الاستفجار وان كانت صحيحة لا يمكنه يدعيه غيره وليس له ولاية الزام غيره غيره اه ط (قوله أو اني صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول المدعي اني صالحتهم الخ قال في البحر وكذا اذا ادعى أجنبي انه دفع لهم كذا فلا يشهدوا على فلان به هذه الشهادة وطالب رده وثبت اما يمينه أو اقرار أو نكول فانه يثبت به نسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهومه لو ادعى المدعي انه استأجرهم لا يشهدوا عليه ولم يدع دفع المال فأقر والم تسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أي لدفع ظلمهم وأقام على ذلك يمينه فشهدت على مقاتله (قوله والا فلا صلح بالمعنى الشرعي) كافي الخواشي السعدية ولو قال أو شهدوا بأنه صالحتهم على كذا الخ لكان أولى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احتراز عن المستور ولا عن الفاسق فانه لا شهادة له بحر (قوله فلم يبرح) أي لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار إليه بقوله يعني بعد ما شهدت كذا لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدينار (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد بحر (قوله ولم يكذب المشهود له) قيد به بما لا يحيط

(وانهم زنا أو وصفوه
أو شر قوامي كذا) وبينه
(أو شر بوا الخمر ولم يقدّم
العهد) كما صر في بابه أو
قتلوا النفس عدا عني
(أو شر كما المدعي) أي
والمدعي مال (أو انه استأجرهم
بكذاها) للشهادة
(وأعطاهم ذلك مما كان في
عنده) من المال ولو لم يقدّم له
تقبل لدعواه الاستفجار غيره
ولا ولاية له عليه (أو اني
صالحتهم على كذا
ودفعته اليهم) أي رشوة والا
فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو
قال ولم أدفعه لم تقبل (على
ان لا يشهدوا على زورا)
قد (شهدوا زورا) وأنا
اطلب ما أعطيتهم وأما
قبالت في هذه الصور ولائها
حق الله تعالى أو العبد
فست الحاجة لاحياتهم ما
(شهد عدل فلم يبرح) عن
مجلس القاضي ولم يطل
المجلس ولم يكذب المشهود

لأنه إذا كذبه لا تقبل شهادته (قوله حتى قال أوهمت) أو شككت أو غلطت أو نسيت أي
أخطأت التسمية إن عراني بزيادة ما له بان كان شهادته بالف فقال انما هي خمسمائة أو بنقص بان
شهادته بنقص مائة فقال أوهمت انما هي ألف جازت شهادته وإذا جازت فماذا يقضي قبل
بجميع ما شهد به لأن ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه فلا يسلط حقه بقوله أوهمت
ولا بد من دعوى المدعي الزيادة بان يدعي المدعي ألفا وخمسمائة فيشهد بالف ثم يقول أوهمت
انما هو ألف وخمسمائة لا ترد شهادته بالف وخمسمائة وعبرة العناية بقيدانه لا يقضي بالزيادة
وقيل بما بقي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة إذا شهد
شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقال أوهمت أوهما غير مترمين قبل
منهما وظاهر هذا انه يقضي بالكل كذا في الفتح وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو
بعده وبه صرح قال وزكريا التتابة ان الشاهد إذا قال أوهمت في الزيادة أو في النقصان
يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده روى الحسن عن أبي
حنيفة وبشر عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة ان عليه القموى (قوله أخطأت) قال في
البحر معني قوله أوهمت أخطأت بضم السين ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة ولو قال
تعمدت ولم أخطئ ثم بدلت إلى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته قال الساجي في قضاة
القاضي ولا يقبل منه الثاني ولا غيره حتى يحدث بنية (قوله بعض) منصوب على نزع
النافض أي في بعض شهادتي يعقوبية وفي قوله بعض يقيدانه لو قال أوهمت الحق انما هو
اقلان آخر لانه لا يقبل بغير (قوله ولا منافضة) كما اذا قال هو اقلان ثم قال اقلان آخر
(قوله قبالت شهادته) لانه قد يتلى بالغلط ما به مجلس القاضي فوضح العذر فيه قبل اذا
تدارك في أوامنه ط (قوله بجميع ما شهد به) لانه صار حقا للمشهد به فلا يسلط بقوله أوهمت
واختاره في الهداية وقيل يقضي بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان ادعاها
المدعي لان ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر
عليه قاضيان وعزاه الى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه معنى القبول العمل بقوله
الثاني ومشى على هذا في الملتقى ومن هنا يعلم ان الشارح كان الاول انه لا يجوز له كذا الا ان
يستدرك بقول على قول وأيضا الذي في الخاتمة والفتوى على ما في البحر وهو بعينه ما في الملتقى
بزيادة أو بعد ما قضى فقد أساء التحرير أيضا وأيضا في الخاتمة لم يقيد هذا بما اذا لم يبرح بل أطلقه
ونقل قبل ما في البحر عن الجامع الصغير وصدر به انه اذا شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض
شهادتي ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح لا تقبل شهادته وكذا الواسي بعض الحدود
أو بعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار
مع التثنية (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن اذا رجع بعده جزما معراج (قوله وعليه القموى)
أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لا معنى للاستدراك بعبارة وتختلف
صريح بين أهل المذهب كما عات (قوله قبول قوله أوهمت) لان ما حدث بعدها قبل القضاء
يجعل كدونه عندها كما قدمناه قريبا (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما عات
عما - بقريبا (قوله وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيعه) واقتصر عليه قاضيان

(حتى قال أوهمت) أخطأت
(بعض شهادتي ولا منافضة
قبالت) شهادته بجميع ما
شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء
وعليه الفتوى خاتمة وبجر
قلت لكن عبارة الملتقى في
تقضي قبول قوله أوهمت
وانه يقضي بما بقي وهو مختار
السرخسي وغيره وظاهر
كلام الاكمل وسعدى
ترجيحه

والتعالميل المتقدمة تظهر عليه (قوله فتنبه وتصبر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام
 فنظر من وجوه * الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول المصنف قبلات
 راجع الى الشهادة كما نص عليه في المنع وهو مقتضى ضمنيها هذا وحيد فلا معنى لقبولها بعد
 القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى * الثاني انه لا محل للاستدراك هنا لان في المسئلة
 قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره الا أن يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني
 * الثالث ان قوله وكذالو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضى انه مفرع على القول
 المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك واما كذلك وعبارة
 الزيلعي تدل على ما قلناه من اوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضى مجمع ما شهد به
 أولا حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في خمسة مائة يقتضى بالالف لان المشهود به أولا صار حقا
 للمدعى ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل برجوعه وقيل يقتضى بما في لان ما حدث بعد
 الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذ كر في النهاية ان الشاهد اذا قال أوهمت
 في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا ينافي بين أن يكون قبل القضاء أو بعده
 رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر
 بعض حدود العقار كالوذكر الشرقى مكان الغربى أو بالعكس أو في بعض النسب كالوذكر محمد
 ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمرو ثم ذكره قبل لانه قد يتبدل به في مجلس القضاء فذكر ذلك
 للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور أى ان تدارك قبل الجراح عن المجلس قبلات والا
 فلا كما في النهاية تامل ١١ (قوله لا تقبل) لجواز انه غره الخصم بالدينار وقيد في الهداية
 والزيلعي شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والا فلا
 بأس باعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يترك لفظ أشهد واسم المدعى أو المدعى
 عليه أو الاشارة الى أحد الخصمين وما يجرى مجراه شرعا لانه لا يمين المحتمل وتقييد المطلق
 يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كما في البرازية والخاتمة وانما يصح ذلك قبل القضاء لان
 لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليه ما شرط القضاء ١٢ وعن أبي
 حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضا اذا كان عدلا ولا الظاهر ما ذكرناه ١٣ (أقول)
 التقييد بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكر بعده
 (قوله في بعض الحدود أو النسب) فان كان الشاهد عدلا ولم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل
 المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلا
 كما قدمناه لانه قد يتبدل بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم
 تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند امكان التوفيق بان يقولوا كان اعمه فلانا ثم صار اسمه
 فلانا أو باع فلان واشتراه المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقع بان قال له اسمان كما في دعوى
 الشفعة والحاصل ان الظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فلم
 انما في البرازية ليس على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى (قوله أولى من يمين الموت بعد البر) يعنى تقدم عليها وانه لان فيها استنادا
 الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في القضية من باب البيعتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنبه وتصبر (وان) قاله
 الشاهد (بعد قيامه
 عن المجلس لا) تقبل على
 الظاهر احتياطاً وكذا لو
 وقع الغلط في بعض الحدود
 أو النسب هداية (بينه
 انه) أى الجروح (مات
 من الجرح أولى من يمينه
 الموت بعد البر) ولو (أقام
 أولياً مقتول يمينه على ان
 زيداً برحه وقتله وأقام
 زيداً يمينه على أن المقتول

باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقام البيعة هـ ذاعلى
 العصاة وهـ ذاعلى الموت بالضرب فبيعة العصاة أولى وكذا في البرازية ومشـ قل الاحكام وبه
 أفنى المولى أبو السعود كما في تعارض البيعات للشيخ غانم وكان الأولى ذكره ذه ونحوها في باب
 ما يدعيه الزجلان أو آخر باب الاختلاف في الشهادة ثذ لا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا
 لادنى ملازمة (قوله لم يجر حتى ولم يقتل) لا يقال بيعة يزيد على النقي لانها أقيمت على القول
 (قوله وبيعة الغبن) على مشتر من وصى يقيم (قوله من يقيم بلغ) متعلق ببيعة (قوله أولى
 من بيعة كون القيمة الخ) وهي قيمة المشتري هذا اذا اجتمع عند الحاكم وشهد ناعلى نحو ما ذكر
 المالوفى بإحداها أو لا بطلت الأخرى وقد أفنى بذلك الشلبي وهي في قتار به مستدلا بأمثلة
 ما لو شهد بقتل زيد يوم النصرية كما ذكرنا بقتله بالكوفة فراجعها ان شئت كذا في الحواشي
 الظيرية (قوله ما اشتراه) أى المدعى عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)
 أى وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى ويظهر لعل العبارة وجه
 آخر وهو أن يقال ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيد زاده عن
 الحارث بقوله وصى باع كرم الصغير وادعى غبنا وأقام بيعة وأقام المشتري بيعة ان عن الكرم
 في ذلك لوقت مثل الثمن فبيعة الغبن أولى اهـ (أقول) لكن يحتاج الى تقدير لفظ وصى عند
 قول الشارح السابق من يقيم أى من وصى يقيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بلغ كما مثل
 به المصنف في منحه فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما
 فسره المصنف عازيا لعمادية ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن يحكم
 الحال ولم تكن المدة قد رما بغير السعرو الا يصح للمشتري وبيعة الزيادة أولى اهـ وحينئذ
 فلا غبار على عبارة الشارح فانهم (قوله في ذلك لوقت) أى وقت العقد وهو ظرف القيمة
 ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) * أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع
 وقدم بيعة الطوع على الكرم وبيعة الطوع على بيعة العصاة وغير يقيم العلامة عبد البر
 وقال

وبيتنا كره وطوع أفتينا • فتقديم ذات الكرم صحيح الأكثر

قال الشربلالي ونقل الشارح اختلاف في العصاة والفساد فالبيعة بيعة من يدعى الفساد باتفاق
 لروايات فتأمل قال المصنف في منحه وفي القيمة ادعى عليه محدودا في يده اثنان من أبيه وأقام
 ذوالبيد البيعة انه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى البيعة ان القيمة زائدة على ما ثبت
 ذوالبيد فقبول البيعة المثبتة لازية أولى اهـ وقال كثير منهم المثبتة لقله الزيادة أولى اهـ
 وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيعة المثبتة لقله الزيادة وحكى ما عن
 العمادية بصيغة قبيل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى وجان قبول بيعة الزيادة
 الذى جزم به في العمادية ويرشد اليه كلام القيمة والنظم مشعر بخلافه اهـ وفي البرازية ولو
 شهدوا أن الحاكم باع مال اليتيم وقيمتها أكثر بفسخ (قوله اما بدون البيعة الخ) قال عبد البر اذا
 اختلف المتبايعان أحدهما يدعى العصاة والاخر يدعى الفساد فالقول قول مدعى العصاة
 والبيعة بيعة من يدعى الفساد باتفاق الروايات كما قدمناه قريبا (قوله منية) اعلمها قنية لاني لم

قال ان زيدا لم يجر حتى ولم
 يقتل في بيعة زيدا أولى
 من بيعة أولياء المقتول
 جمع المتأوى (وبيعة الغبن)
 من يقيم بلغ (أولى من بيعة
 كون القيمة) أى قيمة
 ما اشتراه من وصيه في ذلك
 الوقت (مثل الثمن) لانها
 تثبت أصرا زائدا ولان بيعة
 الفساد أربع من بيعة العصاة
 در خلافا لما في الوهبانية
 اما بدون البيعة فالقول
 المدعى العصاة منية

أجد المسئلة في المنية ورايتها في مؤيداً معززة للقيمة (قوله وبينه كون المتصرف في نحو
تدبير الخ) أي أويح كما في دعوى القنية يهني. أقامت الامة بينة أن مولاهما دبرها في مرض
موتها وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا إذا خلج
أمر أنه ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً قبل الخلج وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والراثة على أنه كان عاقلاً فبينت
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر ولكن قال الشيخ غانم البغدادي في ترجيح البيئات بينة
كون البائع معتوها أولى من بينة كونه عاقلاً وبينت العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلج
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً قال في البحر برهنت الامة على أنه دبرها
في مرض موتها وهو عاقل وبرهنت الورثة على أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا
الخلج اه قال في مخزن النوادر ولوطي جرنونه وهو مبق بمجهد الافاقة وقت بيعه قال قول
له وبينت الافاقة أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف ا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان أنه
كان مجنوناً عند ماباعه وآخران أنه كان عاقلاً فبينت العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء
اختلاف في كون الاقرار لوارث في الصحة أو في المرض قال قول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه
في الصغير أو البالغ قال قول لمن ادعى العجز وكذا لوطي أو أعتق ثم قال كنت صغيراً قال قول
له وإن أسند إلى حال الجنون فإن كان معهوداً قبل والا فلا وفي جامع الفتاوى بينت العتة أولى
لكنها مخالفة للمتن موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يعين
وفي القنية بينة العقل أولى من بينة العتة أو الجنون في البيع اه (أقول) وأعل في المسئلة
قولين بناء على أن ظاهر الحال من الإنسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض يرجح بينة الصحة
ومن قال الصحة يرجح بينة المرض لأن البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي
التعويل عليه هو الاول حيث أطبقت النقول كما صحت على ترجيح بينة العقل الا ما ندر
والفتوى على ما عليه الا كثر ومن أتى بذلك مطلقاً المرحوم على أفندي مفتي الديار الرومية
بنص العتة اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من
بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه وأعتة نقص العقل كما في الصباح على أنه قد استدرك
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلا تعارض ما في المعتبرات فاعتنهم هذا
التحرير الذي لا تجده الا بعد التنقيح ثم بعد كتابي لهذا المحل رأيت في المحمية آخر الشهادات

بينت الغيبين بلا اشتباه * قدم كذا بينة الاكراه

قدم على الطوع وإن شخصان * جاء الذي القاضي يشهدان

وآخران أنه قد كانا * مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لا في الاول * والحكم هكذا أتى منقولا

وفي ترجيح البيئات من نور العيين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه
مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال بعد ذلك ما نصه بقول الحقيق وفي جامع الفتاوى
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في
نحو تدبير أو خلج أو خصومة
ذاعقل)

عاقلة وبرهنا فيمنه المعنوية أولى **ا** وهذا غير موافق لما صرنا في المسئلة رويين
ا فظهر من هذا ان من قال بتقديم بينة العتمة فقد مشى على ما في جامع الفتاوى غير ان كثر
الكتابة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول واقه تعالى أعلم (قوله أولى من بينة كونه
مخلوط العقل أو مجنوناً) لان الورثة يدعون أمر اعارضاً وهو غير العقل وهو ينكره فالقول
للمنكر عدم البينة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق مخ أي والمدعى يدعى
الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي
لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً ولان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
فما ترددوا محل على الأقرب أما لو اختلفوا فبينة الصحة مقدمة كالوادعى الزوج بعد وفاتها
انها كانت أبراً منه من الصدق حال صحته واقام الوارث بينة انما أبراً منه في مرض موتها
فبينة الصحة أولى وقيل لبينة الورثة أولى كما في جامع الفتاوى ومثقل الاحكام
وفي الجامع أيضاً ولو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه
فالقول للورثة والبينة للمقر له وان لم يقيم بينة وارداً استخلافهم لم ذلك ادعت المرأة البراءة
عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقاً واقام البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً
يصح الابعاء معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها
كان مقرباً به الى يومنا هذا واقام الزوج بينة انما أبراً منه من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا
بينة الدين لان بينة مدعى الدين باطلت لاقرار المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود
بيح واقالة فان بينهم الم يطلها شي وتبطل بينة البيح لان دعوى الاقالة افرار به (قوله فهو
على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى اعى بعض الورثة ان
المورث وهبه شيئاً معيناً وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فاقول لهم وان اقاموا
البينة فالبينة مدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة
وادعى الورثة انه في الصحة فاقول لها وان برهنا وقتنا واحد فبينة الورثة أولى (قوله ولو قال
الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البينتين (قوله كان يمدى)
الظاهر ان المراد انه كان محتاط العقل للمقابلة وذكر البيهري انهم اذا اختلفا في الجد والهزل
فاقول مدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل **ا** (قوله وبينة
الاكراه) قال في البحر تعارضت بينة الاكراه والطوع في الاجارة فبينة الطوعية أولى وان
قضى ببينة الاكراه في الاجارة نفذ وان تعارضت بينة البيح صحيحاً أو مكرهاً فقولان **ا**
قال الحوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببينة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبينة لمن
يدعيه وبؤيده ما يصرح به قريبا تأمل (قوله في اقاربه) وكذا في البيح والاجارة والصلم
على ما في الاشياء قال الباقى تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيح والصلم والاقرار
فبينة الاكراه أولى **ا** وعزاء الى الخالية وفيها وهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح
البينات قال سيدي الوالد في تنقيحها لو ثبت اقرار انسان بشئ ما فاقام المدعى عليه بينة
ان كتم مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها ثابتت خلاف الظاهر وهو الاصح
كما في الفصول العمادية وعلمه المتوى كما في الخلاصة **ا** قال في البرازية عن الملقط

أولى من بينة (الورثة
منه) كونه مخلوط العقل
أو مجنوناً ولو قال الشهود
لا ندري كان في صحة أو
مرض فهو على المرض
ولو قال الوارث كان يمدى
بصدق حتى يشهد انه
كان صحيح العقل بزازية
(وبينة الاكراه) في اقراره
(أولى من بينة الطوع)
ان ارضا

ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو أرسا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي
 التتارخانية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين مهزباً بالناصرى ولو ادعى الاقرار طاعاً
 فاقام المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكرامه فالبينة بينة المدعى عليه
 وان لم يؤرخا أو أرسا على التفاوت فالبينة للمدعى اه (قوله واتحد تاريخهما) اهل وجهه
 انهما اذا أرسا واتحد التاريخ كان الاقرار واحداً والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة
 لانها لا يثبت خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفا أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل
 وجههما انه اذا اختلف التاريخ كانا اقرارين أحدهما بالطوع والآخر بالاكرام وان لم يؤرخا
 احقل التعبد فيعمل ببينة الطوع فيهما والله تعالى أعلم والظاهر ان هذا توفيق بين القولين
 قال الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية تعارضت بينة الطوع والكره فيبينة الطوع اولى
 ولو قضى القاضي ببينة الاكرام يتقد قضاؤه وان عرف اختلف وقال أبو حامد ببينة الاكرام اولى
 ونقل المصنف لو اختلفا في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبينة بينة
 الاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية ببينة الاكرام احق بالقبول لانها تثبت خلاف
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت ببينة الاكرام على البيع وبينة الطوعية روى عن
 أبي يوسف ان بينة الاكرام اولى وبه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية
 اولى وعزاه للوجيز ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعاً والاخر مكرهاً فالقول لمن
 يدعى الطوعية والبينة ان يدعى الاكرام قاضيان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضى
 ان بينة الاكرام انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض واما اذا لم يحصل التعارض فيبينة
 الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثية وهى اما أن يؤرخا أو لا فان كان الاول وهو ما اذا ارسا فاما
 ان يتحد التاريخ أو يختلف فان كان الاول فيبينة الاكرام اولى وان كان الثانى وهو
 ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تنبيه) قال في العمادية لا حاجة
 في دعوى الاكرام الى تعيين المكره كمالا حاجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا بد
 من تعيين العوان والاول أصح اه (فائدة) بينة الحرية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمراً
 زائداً وهو ولاية التصرف وأهلية الشمادة وغير ذلك كما في جامع الفصولين (فائدة أخرى)
 ببينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصياً مبرأ الى الوفاة حامدية عن أبي السعود
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقعت بينة أخرى على الرجوع
 لا تقبل الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء يصان عن الانقضاء ما أمكن
 كما قدمنا من شرح الزيادات في هذا الباب فراجعوا وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقده
 المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تذكر اربع مسئلة الغبن المتقدمة (قوله فالقول
 لمضى البطلان) لانه منكر للعقد والظاهر ان البينة بينة الصحة لانها أكثر اثباتاً فان بينة
 البطلان لم تنفد أمراً جديداً سوى ومثله في شرح المجموع لابن مفلح عن الفتاوى الصغرى
 (قوله لمضى الصحة) مفاده ان البينة بينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمراً زائداً
 وهو المنقضاء كالشرط الفاسد ومدعى الصحة ينكره والقول للمكره أيضاً وهذا اتفاق

واتحد تاريخهما فان
 اختلفا أولم يؤرخا فيبينة
 الطوع اولى ما نقط وغيره
 واعقده المصنف وابنه
 وعزى زاده * (فروع) *
 بينة الفساد اولى من بينة
 الصحة شرح وهبانية
 وفي الاشباه اختلاف
 المتبايعان في الصحة
 والبطلان فالقول لمضى
 البطلان وفي الصحة والفساد
 لمضى الصحة

الروايات ان كاربديعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد
بان ادعى الشراء بائع ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كالأول
(قوله الا في مسئلة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل
من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا العقد وهذا ليس
مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا اتفق على عقد واحد ادعى أحدهما صحته والاخر فسادا
فالقول المدعى الصحة لانه الاصل في العقود والالتزام بحال المدة وهذا قد اتفق على صحة البيع
ثم ادعى البائع فسخه بالاقالة وان كره ذلك المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر
بمقدار ما يدعى رفعه وباطاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك المدة قال ولو كان على القلب
فما ظاهره انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فنظر وجهه قال لحوى
قيل ينبغي أن لا يكون هذا الفرع داخلا تحت الاصل المذكور واجتاحت الى استثنائه لانه لم يدع
صحة العقد وانما ادعى الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) فيما قاله
نظر فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) فيما قاله
وجه التحالف على ما قاله الحوى ان المشتري يدعى ان الثمن الذى يجب تسليمه الى المشتري
مائة مثلاً والبائع يدعى ان الثمن الذى يجب تسليمه الى المشتري خمسون مثلاً فاختلافهما في قدر الثمن
الموجب للتحالف بالنص والافالمائة التى هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة
في البيع الاول وهي غير الخمسين التى هي الثمن في البيع الثانى كما ترى ٥١ (قوله وفي المنقط
اختلاف في البيع والرهن فالبيع أولى) يعنى يفتى أنه أولى كما يأتى وقياس ما بعده عكسه لان
الوفاء رهن حقيقة على ما هو المذهب فيه ولان اشتراط الوفاء زائد والاصل عدمه والقول
لمنكره الا ان يقال ان صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال
في التارخية القول المدعى الرهن لمسكه بالاصل وهو عدم البيع والبيعة المدعى البيع لانه
خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحضانا) وانما كان القول
مدعى البتات لانه الاصل في العقود الا بقرينة كدفان الثمن كثير كما تقدم وحاصل عبارة
المنقط ان الاستحسان في الاختلاف في البيعة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول
ترجيح بينة مدعى البتات وهذا الذى حرره الرملى فيما مر فتدبر خلافا لما شئى عليه الشارح
قبيل الكفاية فراجعهم وذ كرمة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة قاصرة بتمها
غيرهم تقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت يدعى عليه حتى يصير خصما
في اثبات المالك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلاً من المدعى عليه حتى يصير خصما
أو فريقيين ثم اذا شهدا انها في يد المدعى على م سألهم القاضى عن سماع تشهد دون انما
في يده أو عن مائة لانهم راجعاً وهو اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة ٥٢
أى ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل يجوز لهم معاينة
انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية
والختار في الكافي والهـ داية في الشهادة بالمالك لذى اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسئلة الاقالة وفي
المنقط ختلفا في البيع
والرهن فالبيع أولى
اختلاف في البتات والوفاء
فالوفاء أولى استحضانا
شهادة قاصرة بتمها غيرهم
تقبل كأن شهدا بالدار بلا
ذكر اسم في يد الخصم

شهداتهم هنا في مجرد كونها في يد المدعى عليه وثقة في أنهم لم يتركوا في يده ولا يلزم من
 اشتراط الرؤية في الشهادة بالمال اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذلك يجوز كثير
 من الفقهاء شهداتهم بمجرد سماعهم عن المدعى عليه بأنهم في يده ولكن تحت إيراد الذين عدم
 الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محقق الملا عبد الحليم الاطلاق هنا ما بينتهم من
 القرقي فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا الاثبات يد المدعى عليه حتى يصير
 خصما (قوله أو شهد بالمال بالحدود وآخران بالحدود) وفي الجازية لو علم بالحدود من
 النقات وفسر القاضي تقبل وفيها أيضا شهدوا بالدار للمدعى بحدودها فشهد آخران ان
 لحدودها يقبل ويجعل كان الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس
 من الشهادات ولو شهد ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان
 القسلا في وهي في يد فلان المدعى عليه هذا وهذا ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها
 فقال المدعى للقاضي أنا أتيسر بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهدين
 شهد ان حدودها كذا وكذا الاختلاف جواب هذه المسئلة في النسخة ذكر في بعضها ان
 القاضي يقبل ذلك ويحكم به للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به للمدعى كذا
 القرى والاضامات وطوائف جميع المنارات على هذا كذا في الظاهرية ذكر ظاهر الدين
 المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال استأنت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انما تقبل
 لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة
 والارض أو الكرم في السواد فالظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا
 ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحد والمذكور في البيع وان كانوا لا يعلمون الحد وعلى
 الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القسبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة
 وان لم يأت المدعى بشاهدين يشهدان على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من
 القاضي ان يبعثه أمينين من أمانته الى الدار حتى يتعرفا عن حدود الدار واسما مجيرانها
 اجابه القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسما مجيرانها توافق تلك
 الحدود التي ذكرها الشهود واخذ بالامينان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعى
 بشهادتهم كذا في المحيط هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فتجوز ادعوا
 ابن حريث بالكوفة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود ولا تقبل شهداتهم في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والاضحية اذا كانت مشهورة على هذا
 الخلاق أيضا كذا في فتاوى قاضيخان اهـ (قوله فشهد آخران انه المسمى به) أي بذلك
 الاسم قال في الهندية في آخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بهتني هذا
 العبد بالثمن درهم وثقتك الثمن فأنكر المدعى عليه المبيع وقبض الثمن فشهد للمدعى
 شاهدان على اقرار البائع بالمبيع وقال لا نعرف العبد ولكن قال لنا عبد زيد وشهد
 شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به هذه
 الشهادة وان شهدا شاهدان ان البائع أقر انه باعه عبده زيد المولود فثبت به الى شيء يعرف
 من عمل أو صناعة أو عيب أو حلية فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اهـ

فشهد به آخران أو شهد بالمال
 بالحدود وآخران بالحدود
 أو شهدا على الاسم والنسب
 ولم يعرفا الرجل بعينه
 فشهد آخران انه المسمى به
 درهم واحد فقال
 الباقون فثبت
 كشهادته لم تقبل حتى تكلم
 كل شاهد بشهاته

ملخصاً * (فائدتان) * اذا شهدنا بالقاضي لرجل ان اباها قاضى لهذا على هذا لم تقبل عند
 الامام وله قول آخر با قبوله به ناخذ خاتمة قال رجل يازني فقال آخر صدقت هو وكافات
 صار قاذفاً وأكثر المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير
 هذا المحل القبول واقفي في الرحيمية (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة
 بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه أي بانه
 أقرضه فيها كذا مثلاً ويقضى بفراغ ذمته لانه لا يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
 والضروريات مما لا يدخلها الشك وأما اذا لم يتواتر فلا تقبل ينفته الا في عشر مسائل مذكورة
 في الاشياء من القضاء وفي النواذر عن الثاني ثم دعاه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجابة أو كناية
 أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفه أو في يوم - ميماء فبرهن
 المشهود وعليه انه لم يكن غايه من ذلك لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة
 للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنفي وتعامه في حوائث الاشياء قال في الذخيرة الا ان تاتي
 العامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
 كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب
 الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت
 على ان فلان لم يقيم ولم يفعل ولم يقر كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت
 على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم
 على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وكذلك النماذج التي يكذبهم الحس اه
 وتعامه فيها (أقول) واحترز بالتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء احاط به
 علم الشاهد أو لا كما يقع في هذه الا زمان من غير اسناد حسن ويسمونه متواترا لانه
 كثير مما يظهر كذبه وانظر الى ما عرفناه المتواتر من انه ما نقله جمع عن جمع فان قالوا سمعنا
 فلا بد ان يكون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو نبحوه وانظر لما تقدم في باب اليقين بالبيع
 والشراء من قبول بينة في الشرط وراجعهم (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا
 ادعى أخ وأخت أرضاً فشهد له لهما زوجها ورجل آخر ترد في حقه وادعى أخيه وأما اذا شهدوا بشيء
 لمن لا تجوز شهادتهم - ماله واقير لا تجوز لمن لا تجوز له اتفاقاً واختلف في الآخر والمعتمد عدم
 الطوار كإفهام اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز أن تبطل الشهادة في البعض
 وتبقى في البعض كافي الظهيرية وكما لو شهد انه قذف امه ما رفته لانه لا تقبل شهادتهم وكما لو
 شهد له على رجل بالف وعلى آخر بمائة فصدقهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلت
 (فروع) * في الخاتمة شهد الرجل ان فلاناً غصب عبده لكنه رده عليه فبطلت عنده فقال
 نعم مات عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولا رددته ضمن القيمة كالأول واغصبته فقتله
 عند مولاه فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته ضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه
 أبرأه فقال ما كان له شيء ولا أبرأني من شيء يقضى عليه بالف ولو ادعى انه أوصى له بالف
 وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الف وقال محمد الوصية باطله
 (قوله الا في عبد يبرأ مسلم ونصراني الخ) * أقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى * شهادة
 النفي المتواتر مقبولة *
 الشهادة اذا بطلت في
 البعض بطلت في الكل
 الا في عبد يبرأ مسلم ونصراني
 فشهد نصرانيان عليه ما
 بالعتق

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل اما عند أي يوسف فلا لان عنده يجوز ان
تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الحوى عن الظهيرية (قوله
قبيل في حق النضراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكين فيصير فيه انطمارات
المشهوره (قوله وزاد عشيها خمسة أخرى) الاولى قال لعبد ان دخلت هذه الدار فانت
حر وقال نضراني ان دخل هو هذه الدار فامرأته طالق فشهد نضراني ان على دخوله الدار
ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان
استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل وأبو العبد انه استقرض من فلان والمخالف يشكر
يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب لابن الثالثة لو قال ان شربت
الخمر فعبده حر فشهد رجل وامرأتان على صحفه يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد
الرابعة لو قال ان سرفت فعبده حر فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق
القطع الكل من المزانية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد وغيره مقبولة قلت رأيت
مسئلة أخرى فزدها وهي انطامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت
به فعبده حر فشهد شاهداه طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق
وهي في المزانية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر (اقول) لعل ذلك موقوت بان يكون اصل
الكلام ان ذكرته اليوم وحينئذ فعدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافه
مشكل فاصل وزاد البيهقي ما في خزائن الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافرا فقام صاحبها
شاهدين كافر ين عليهما تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لو مات كافرا فقتلهم ابناه
تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافر ان على أبيه يدين قبيل في حصة الكافر خاصة ٥١ (اقول)
قد ذكر سيدي الوالد في تنقيح جملته مسائل في ترجيح البيئات لخصها بطيخ صاحبنا بوجوه عبارة
وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة لصاحب الشريعة الشريف صلى الله تعالى عليه وسلم فاحسبت
الاقتداء به كذلك خدمة لجناب سيدي سيد الانبياء والمرسلين مسقدا بعبدده ومدهم صلى
الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين وانما ذكر ذلك هنا وان لم يكن عملها هذا الباب كما نهت
على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا لمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهم ما والمسلمين آمين
(نكاح) * بينة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعى انكاح امرأة * بينة رد البكر النكاح
عند تزويج وليها أولى من بينة سكوتها وبنية الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة ردها
* بينة زيد انها امرأته أولى من بينة انها امرأة عمر والمذكر * بينة المسلم أولى من بينة النضراني
اذا أقام بينة نضرانية على نكاح نضرانية * بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته
* بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد به مهر المثل للزوج * بينة المرأة
ان أياها زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة * بينة المرأة
ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه * بينة الزوج في مناع النساء
انه ملكه أولى من بينة المرأة * بينة الصصة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصصة
وورثه انه في المرض * بينة المرأة انها ابرأته من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا شرط
* ٣ بينة الزوج انها ابرأته من المهر أولى من بينة المرأة انه كان مقرابه الى الآن * بينة المرأة

قبيل في حق النضراني فقط
اشبهاء قات وزاد عشيها
خمس أخرى معزبة
للمزانية

٣ (قوله بينة الزوج انها
أبرأته من المهر أولى لان بينة
المرأة على الاقرار قد بطلت
بما قرأ الزوج به لئلا يدعى
البراءة ولم تبطل بينة البراءة
وكذا في دعوى الدين وكذا
الببيع والاقالة فان بينة
الاقالة أولى لابطال بينة
الببيع باقرار مدعي الاقالة
ويجب ان تحفظ هذا
الاصل فانه يخرج به كثير
من الوقعات كما في القنية
انتهى منه

انه تزوجها في رجب أولى من بيعة ورثته انه مات في صفر (طلاق) * بيعة المرأة انه كان عاقلا
 وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيعة كون المتصرف عاقلاً
 أولى من بيعة كونه مجنوناً * بيعة الابن ان أباه أبانم أو انقضت عدتها أولى من بيعة المرأة انه
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) * بيعة المرأة انه موسر فعليه نفقة الموسر من أولى
 من بيعة الزوج انه معسر * بيعة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المقروض أو زمانه
 لانها اتبعت الزيادة * بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيعة الزوج
 انه من الكسوة أو المهور خاتمة وفي الخلاصة بالعكس * بيعة الابن الغائب ان أباه حيين
 أنفق مال الابن على نفسه كان موسراً أولى من بيعة الاب الاعسار * بيعة الابن الزمن ان
 زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بيعة زيد ان رجلاً آخر هو أبو الزمن * بيعة الظئر المشروط
 عليها الارضاع بنفسها انه أوضحت الصبي بلبنها فلها الاجر أولى من بيعة أبيه انه ارضعته
 بلبن شاة (عق) * بيعة الامة انه اعنتها قبل الولادة فولد لها حر أولى من بيعة السيدات
 ولدت قبل الاعناق * بيعة البنت ان أبي مات حوالا لاصل أولى من بيعة المذموم انه كان
 عبدي فاعنته وولاه أولى * بيعة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيعة العبد لاثباتها
 الزيادة * بيعة الامة انه دبرها في مرض موته وهو عائل أولى من بيعة الورثة انه كان محتاطاً
 العقل * بيعة مدعي فساد الكتابة أولى من بيعة مدعي صحتها * بيعة المسكاتب أن الكتابة
 على نفسه وماله أولى من بيعة المولى انه اعلى نفسه فقط (وقف) * بيعة الاسبق تاريخاً أولى فيه
 لو برهن ذواليد انها وقف عليه والقسم انه اوقف على المسجد * بيعة مدعي الوقف بطنا بعد
 بطن أولى من بيعة مدعي الاطلاق * بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذي اليد على
 انه وقف وبه يبقى * بيعة الخارج اتم اوقف على مطلق أولى من بيعة ذي اليد ان بائعي اشترى
 من الواقف الا ان اثبت ذواليد تاريخاً بقا على الوقف * بيعة فساد الوقف أولى من بيعة
 الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد وبيعة الصحة أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره
 (بيع) * بيعة مدعي فساد البيع أولى من بيعة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين
 وبيعة مدعي الفساد أولى أيضاً ولو اعني في صلب العقد كالشرعيات ورطل خرفي ظاهر
 الرواية * بيعة مدعي البيع كرها أولى من بيعة مدعيه طوعاً في الصحيح * بيعة الغبن أولى من بيعة
 العكس * بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة الممتزجة أولى من بينهم ان البائع
 حوثرهم * بيعة مدعي البيع وفاء أولى من بيعة مدعيه باتان * بيعة المشتري على الاقالة أولى من
 بيعة البائع على البيع لبطالان الثانية باقرار مدعي الاقالة * بيعة ذي اليد في بيعك هذا العبد
 بالفين أولى من بيعة احدهما ان اشترته منك بالثمن * بيعة اني بعته كذا في يوم كذا في مكان
 كذا أولى من بيعة الاسرائي لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان * بيعة ذي اليد ان فلاناً أودعني
 الدار أولى من بيعة الخارج على الشر من ذي اليد * بيعة من بلغ فادعي ان الوصي باع كذا بغير
 أولى من بيعة المشتري وقال كثير بالعكس * بيعة المشتري ان أبالك باعها مني في صغر كذا أولى
 من بيعة الابن انه كان بالغاً وقيل بالعكس * بيعة المشتري انك بعته مني بعد بلوغك أولى من بيعة
 البائع انه قبل له لاثباتها المعارض * بيعة المشتري اجازة المالك يبيع الفضولى أولى من بيعة

المالك الرد لانهم ائتمروا * بينة الخارج اني اشتريته من أيك أولى من بينة ذى اليد انه ملك أبيه
الى حين موته * بينة الخارج اني اشتريته من أيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد ان
أبامات منذ عشر سنين * بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع
* بينة البايع في الثمن وبينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان
قال البايع بعث العبد الواحد بالقيين وقال المشتري بلي بعث العبدين بالف فيحكم للبايع بالقيين
وللمشتري بعبدين * بينة الصفة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحبه
والآخر فاسدا * بينة ذى اليد ان زيد قال لأحد قلى في الدار قبل شرائك منه أولى من
بينة مدعى الشراء من زيد * بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذى اليد انك
شريته متى ثم تقابلنا * بينة البايع اني بعثك بالخارجية * بينة العبد أولى من بينة المشتري ان
المبيع بائع * بينة البايع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبدين فهلك أحدهما أو ردا لا آخر بعيب ثم
اختلفا في قيمة الهالك * بينة البايع ان المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري انه هلك
في يد البايع * بينة من ليس له الخيار أولى في الخيار لا حدهما واختلفا في الاجارة
والنقص في المدة وبينة مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة * بينة رب لاسلم أولى فيما لو
اختلفا في قدر المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو زرعه * بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في
رأس المال أو في مضى الاجل لا ثباتها الزيادة * بينة المؤرخ أو الأسبق تاريخا في دعوى الشراء
من ثالث أولى من بينة الآخر وفيما تفصيل طويل * بينة ذى اليد انما تجب في ملك بائعه
أولى من بينة الخارج النجاج في ملك بائعه (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما
اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت
مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت
البناء ثم العرصة فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائه ما جاعل عند الثاني وقال
الثالث بالعكس * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على انه أحدث هذا البناء والتجر * بينة
الشفيع انك اشتريت من زيد أولى من بينة المدعى عليه ان عمر أو دعيها (اجارة) * بينة
المستأجر انه استأجرها بعشرة ليركها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر انه بعشرة الى نصفه
* بينة الراعي انك شربط على الرعي في هذا الموضع الذي هلك فيه أولى من بينة صاحبه على
موضع آخر * بينة المؤجر انه استأجر منه الخانوت طائعا أولى من بينة الآخر على الاكراه
(أقول) تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها أولى في الصحيح فلعل هذا مبني على خلاف الصحيح
تأمل * بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصرعي باب الدار فادعاه كل منهما * بينة المؤجر
انه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر انما كانت في يد الاجر هذه المدة * بينة المؤجر أولى
في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر المدة * بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبه
استأجرتني لاحفظ لث السكبان * بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له ركب استأجرتني لابلغها
الى فلان (هبة) * بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة
بالعكس ودلت المسئلة على ان بينة البيع أولى من بينة الرهن * بينة الشراء من ذى اليد أولى
من بينة الهبة والقبض منه الا اذا أרך الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق * بينة مدعى نكاح

٢ قوله بينة من ليس له الخيار
الخ صورة ادعى صاحب
الخيار اجارة البيع في مده
الخيار وادعى الآخر نقضه
وادعى الاول النقص وادعى
الآخر الاجارة فالقول قول
الاول والبينة بينة الآخر
أعني من ليس له الخيار انتهى
منه

٣ قوله أولى لان ذى اليد
اتصّب خصما للمدعى
بدعوى القبول عليه
فلا تدفع الخصومة عنه
باحالة القبول الى غيره تعارض
اليمينان للشفيع غائم منه

قوله من الاصل أى من كتاب
تعارض البيهات للشيخ عام
٨١ منه

الامنة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يبق تاريخ آخر أو يمكن
أحدهما زائدا أو آخر خارجا في المسئلة يبحث يطلب من الاصل * بينة الوارث ان الموت
وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخرى على المرض (عارية ووديعة) * بينة المعيرتها
هكذا بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه * بينة المودع ان رب الوديعة
عز ذلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض * بينة الخارج على المالك أولى من
بينة ذى اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أولا انه في يدي وديعة * بينة المودع
على الرد أو على ضمها عنده أولى من بينة المسالك على الاتلاف وقيل بالعكس * بينة مدعى
الايداع عند ذى اليد أولى من بينة ثالث على مالك مطلق * بينة ذى اليد ان فلانا أو دعنيها
أولى من بينة آخرانى اشترىتها منك (غصب) * بينة المسالك على الاتلاف أولى من بينة
الغاصب على الرد الى المالك * بينة الغاصب ان الغصب مات عند المسالك أولى من بينة الموت
عند الغاصب عند محمد وعنه الثاني بالعكس * بينة الغصب فيما في يدي آخر أولى من بينة ثالث
المالك المطاق * بينة ان ذاك المدعى غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصب امه منه
شهر ويضمن المدعى عليه قيمته لثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي لثالث
ولا ضمان خاتبة (جنبايات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد الجرح كافي الدرر
والقضية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو السهمود أفندي * بينة انه قتل أباه يوم كذا
أولى من بينة الناصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم * بينة انك أمرت صبيبا بضرب حمار فأتى أولى
من بينة الآخر ان الجارحى لانه نفي مقصور (اقرار) * بينة انه أقروا لورثته في الصحة أولى من
بينة انه أقروا في المرض * بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا * بينة المقضى عليه
بالدار ان المدعى أقروا قبل القضاء بان لاحق له فيها أولى ولو بانة أقروا بعد القضاء لا يطل القضاء
* بينة ان الميت كان أقروا لاحق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث (صلح) * بينة مدعى
الصلح عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) * بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة
الرهن بعد هلاكه * بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المسال ورددت
الرهن * بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن * بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل
منهما هلاكه عند الآخر * بينة المرتهن انك رهنه في الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه
أحدهما * بينة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراده مثل الدين أولى من بينة المرتهن
انه مثل نصقه * بينة الراهن انه رهنه سليما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معيبا
قيمه خمسة * بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان
تاريخه أسبق * بينة ذى اليد لو كانت الهبة في يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ
الخارج (من اربعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلفا مع رب الارض والبزق في قدر المشروط
بعد ما ثبت وبينه الآخر أولى لو كان البزق من قبل المزارع بعد ما ثبت أيضا * بينة رب
الارض أولى فيما لو قال بعد التبنات شرطت لي نصف الخارج وقال الا آخر عشر من قفري
* بينة المزارع أولى لو كانت الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أو لا ثباتها عدم لزوم اجرة
الارض * بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط اقفز معينة * بينة رب الارض

والمبذور في شرطت لك النصف وعشرين فقيزا أولى من يئمة الاخر على شرط النصف فقط
 (مضاربة) * يئمة القابض ان المال قرض أولى من يئمة الدافع انه مضاربة أو بضاعة ويئمة
 الدافع ان المال قرض أولى من يئمة القابض انه مضاربة * يئمة المضارب أولى فيما لو اختلفا
 في قدر المشروط من الربح * يئمة رب المال أولى فيما لو اختلفا في التخصيص بتجارة أو بيع بقدر
 وعدمه * يئمة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة * يئمة المضارب أولى فيما
 لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الاخر قبضه * يئمة المضارب انك شرطت
 لي الثلث أولى من يئمة الاخر على الثلث الا عشرة * يئمة المضارب انك شرطت لي مائة أو لم
 تشرط لي شيئا فلي عليك أجزا المثل أولى من يئمة الاخر شرط النصف (شركة) * يئمة الاخر
 أولى فيما لو أصر أحد الشريكين رجل بالشراء عيده وانتهى قبل تفرقهما حتى يكون للشركة
 وبرهن الاخر انه بعهده ليكون للأمر وحده ويئمة غير الأمر أولى فيه لو برهن الأمر ان
 الشراء بعد التفرق ليكون العبد له خاصة * يئمة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من
 يئمة الورثة انه ترك المال ميراثا بالشركة (قصة) * يئمة من يدعي يئمة يد آخر انه وقع في
 قسمته أولى من يئمة الاخر (دعوى) * يئمة البراءة أولى من اليئمة على المال ان لم يورثا أو
 أرخ أحدهما فقط أو أرخا سويا * يئمة المطلوب على انك أقررت بالبراءة أولى من يئمة الطالب
 على انك أقررت بالمال بعد اقراره بالبراءة ويئمة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد
 دعواك اقراره بالبراءة * يئمة السابق تاريخا أولى فيما لو ادعى مالكه من يئمة يد ثالث
 أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والافينهما * يئمة الخارج أولى اذا ادعى
 ذو اليد النتاج ونحوه مما لا يتكرر بجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فيئتمه
 أولى * يئمة الخارج أولى في دعوى النتاج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه * يئمة الخارج أيضا
 أولى فيما اذا برهن على النتاج ثم برهن على اقرار ذي اليد ببيعها وشراؤها من فلان لانه اذا باع
 ثم اشترى كان ماله كما حاد نافذ على دعوى النتاج ونحوه * يئمة من وافق سن الدابة تاريخه أولى
 فيما لو ادعى النتاج على ثالث ذي يد وان لم يوافق أحدهما فبينهما * يئمة مدعى النتاج خارجا
 أو صاحب يد أولى من يئمة المدعى المالك * يئمة ذي اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العبد ولد في
 ملكه من امته وعبيده وبرهن الخارج على مثل ذلك * يئمة الخارج أولى فيما لو برهن على أن
 هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذو اليد كذلك * يئمة مدعى كل الدار أولى من يئمة
 مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يد ثالث فلدى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها
 عند الامام * يئمة رب الدين على اليسار أولى من يئمة المدين على الاعسار * يئمة الاقرب
 تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الاخر انم في يده منذ
 بجة أو الساعة * يئمة ذي اليد أولى فيما لو برهن أن العبد بعهده منذ عشرين سنة وبرهن
 الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذو اليد منه * يئمة الخارج أن قاضي كذا
 قضى له بذه الجارية أو الدابة أولى من يئمة ذي اليد على النتاج خلافا لمحمد * يئمة الشراء أولى
 فيما اذا برهن على ذي اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيدو آخر على
 الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبينهم ارباعا * يئمة
 السابق تاريخا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

لى وبرهن آخر انها كانت اعمو والميت منذ سنة ثم مات وتركه امير اثنى بخلاف ما لو اراها موت
 فتم نصف بينهم ما وبقى النار ينج * بيعة الابن أن فلانا قتل أباه يوم السبت أولى من بيعة المرأة
 أن أباه تزوجها يوم الاحد * بيعة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل
 فى القضا بخلاف القتل * بيعة المدعى أنه ابن عم الميت لا ييه مع ذكر القرب أولى من بيعة
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقرب فى حياته أنه أخو فلان لأمه لا لآبيه * بيعة
 المسلم أولى فى المأواقام مسلم لم نصبر الى شهود انصارى على دين فى تركه انصرانى فبيد أبدين المسلم
 وقال الثانى يتحصان * وبيعة المسلم أولى فى المأواقام شهود انصرانية على عبدا فى يد نصبرانى
 حتى وعن الثانى أنه ينصف بينهم * وبيعة المسلم أولى أيضا فى المأواقام نصبرانى له ابنان مسلم
 وكافر وأقام المسلم بيعة مسلمة أو كافرة على موته مسلم ما وبرهن الكافر على موته كافر افية قضى
 بالارث للمسلم ويصلى على الميت * بيعة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا
 قضى عليه بالارض والبناء * بيعة المدعى عليه أن أباه أقرب انه ملهى أولى من بيعة مدعى الارث
 من آبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقررت أنه ملك أبى فية عارض الدفغان وتبقى بيعة الارث بلا
 معارض * بيعة الورثة ان سن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بيعة المدعى أنه ابن الميت وهو
 ابن عشر من سنة * بيعة المرأة أنها كانت - لا لا وقت الموت أولى من بيعة الورثة أنها كانت سراما
 قبل موته بسنة * بيعة من يدعى أن السكين فى طريق العامة محدث أولى من بيعة صاحبه أنه
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين السكين وغيره فتم تقديم بيعة الحدوث على بيعة القدم مطلقا اذا كان
 بدون ذكر تاريخ المأواقام السابق تاريخا خارج كالجزم به أصحاب المتون وغيرهم * بيعة الامانة
 أولى من بيعة الشراء * بيعة البائع على المتاج بحضرة المشتري والمستهق منه أولى من بيعة
 المستحق على المتاج * بيعة ذى اليد أولى فى المأواقام أن أباه بنى الدار وتركه امير اثنى لو برهن
 الخارج على مثل ذلك * بيعة مدعى الارث من جدته أولى من بيعة ذى اليد انه كان للجدته ابن
 غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجنى فى اثبات ملك الغيب * بيعة من يدعى زيادة الارث أولى
 فيما لو اختلف الورثة فى تاريخ موت الأقارب وبرهنوا * بيعة مدعى البسوة أولى فى حق الارث
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فية قضى
 بنسب الكل والميراث لابن فقط (شهادات) * بيعة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بيعة أنه
 لم يقل أو لم يفعل * بيعة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بيعة أنه سحر الا اذا أخبر بحياته
 بتاريخ لاحق * بيعة الجرح أولى من بيعة التعديل * بيعة الطلاق أو العتق أولى من بيعة النكاح
 أو المالك * بيعة حرية الاصل أولى من بيعة الرق (مأذون) * بيعة العبد أو الصبي المأذون على
 ما أقربه من غصب أو ودعة أو عارية اسمها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بيعة المقر له أنه
 فى حال الاذن (عبر) * بيعة المشتري أولى فيما لو قال اشترى بتملك حال صلاحك وبرهن
 المجهور انه حال الخبز (مرفقة) * بيعة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من آبيه منذ سنة ثم
 اشتريته منه أولى من بيعة الخارج أنه سرق منه منذ شهر * بيعة الخارج ان الجار ملكه سرق
 منه منذ شهر أولى من بيعة ذى اليد انه ملهى وفى يدي منذ سنة (وصية) * بيعة الرجوع عن
 الوصية أولى من كونه موصيا بمصر الى الوفاة قال فى نور العين ادعى الوصية وأذكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع
 فيه ملهى

الوارث فبعض الموصى له قاضي الرجوع قبل لا يسمع وقيل يسمع وهو الأصح لأنه مما
يحتج لعل الموصى أوصى ثم رجع ولم يعلم به ما للوارث فأنكره فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض
في مثله لا يضر ولو برهن على رجوع الموصى الوصية يقبل على رواية كون الرجوع رجوعاً على
رواية أنه ليس برجوع (يقول الحقير) الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى إذ تقدم
أن رجوعاً مع هذا النكاح فسحقه اه قال في البحر فان قضى بأحدى البيتين أو لا بطات
الأخرى لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء به فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان
أحدهما نجس فغسره وصلى بأحدهما ثم وقع بحريمه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه
لأن الأولى اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التحريم في الآخر اه قال الرمي يدل
بظاهره على أنه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح إحدى البيتين لو قضى بالمرجوعة تقبل
المرجوعة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مرجوعة لأنها كانت مرجوعة قبل القضاء بخلاف
المساوية فانها ما ترجحت إلا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما إذا
تساوى ما ترجح الأولى باتصال القضاء به أو سبق القضاء بالمرجوعة إذ لا معارض لها وقتها وبين
ما إذا كانت أحدهما أولى بالقبول نقض بقض غيرها ثم أقيمت عليها بعمل بها ولو اتصل القضاء
بغيرها لا يلزمها يؤيده ما ذكره الزيلعي في شرح ما يأتي من مسألة ما لو برهننا على نكاح
امرأة من قوله في نهلية لكونه من سبعة بينة له لكونه أقوى باتصال القضاء به لأنها لما
سبقت وحكم بها تأنى كدت فلا تنتقض بقض غيرها المتأكد اه فان المرجحة أقوى قبل اتصال
القضاء به انتهى مما كدت فلا تنتقض القضاء بغيرها لا رجحيمت قبله لكن حال الزيلعي مسألة
القتل بأنه لما حكم به قتل عكة صار ذلك ككأنه لم يقتل في غيرها إذ قتل شخص واحد في مكانين
لا يتصور وهذا يقتضي أنه في المائل التي سردها لا ينتقض بالحكم السابق مطافاً لأنه حكم
بشيء مقابلة لا يتصور مثله في بيع واحد أنه بفن فاحش ومثل القيمة وكذا في نظائره كما هو
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلبي في كتاب الوقف إذا حكم الحاكم بالبيعة
الأولى لا تسمع البيعة الثانية لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضي خان لو أقامت
المرأة البيعة أن الميت تزوجها يوم النحر عكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى أنه
تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح خالفه مخالفته وخلافاً وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف
ما ذهب إليه الآخر اه ثم الاختلاف من العوارض والأصل الاتفاق ولذلك أخر هذا الباب
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفتهم للدعوى كما شمل اختلاف الشاهدين واختلاف
المطقتين من المشهود فسيظهر هذا الشمول في المسائل الآتية كما لا يخفى (قوله مبني
الباب) أي بناءً أحكام مسأله فهو مصدر مبني لا اسم مكان لأن المكان هو الباب (قوله منها
أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدع لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
مطالبهم ولو بالتوكيد دور (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لأن
إقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد في إثباتها فصار كأن الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)
مبني هذا الباب على أصول
مقدرة منها أن الشهادة على
حقوق العباد لا تقبل بلا
دعوى بخلاف حقوقه تعالى

موجودة درو لكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في
الاختلاف في الشهادة لافي قبول الشهادة وعدمها كما أفاده الشرع لاني لمكن يأتي قريبا
ما ينافيه عند قول المصنف فاذا وافقهما (قوله) باكثر من المدعى باطلا لان المدعى مكذب لهم
الا اذا وافق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا كثر من فروعهما دار في يد رجلين
اقتسمها وناب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا ان له
النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلة لانهم باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق
الدخول وحقوقها ووافقها فشهدوا انهم له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا
ولم يستثنوه الا اذا وافق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فقبل كذا في فتح القدير ومن
أمثله كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى
قصورا دقيق مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو مخولا فشهدوا على غير المخول لا تقبل اه مع
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير مخول والدعوى بالمخول بدليل عكسه ادعى الاتلاف
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبض من كذا درهمين بغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذ الغصب قبض بالاذن
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك المدعى وفي يده أي
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لاعلى المالك لانهم لم يقولوا غصبه منه ولا على الغصب لانهم
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى انه غصبه من غير
المدعى لانه اه (أقول) وهذا يدفع تظهير صاحب الفصولين في دليل المسئلة وقوله
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله
يفضي الى التضييق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اه فتدبر ثم قال
في البحر ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجبا للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض
قبضا موجبا للرد يقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقر بقبضه ينفي أن تقبل
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك المقتضى كذا وعليه قيمته وشهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه
هلك ولو ذكر ابيع الاتساع لا يكون شهادة باهلا لانه ثم قال ادعى شراء منه فشهدا بشراء من
وكيله ترد وكذا لو شهدا ان فلانا باعوه هذا المدعى عليه أجاز به ثم قال ادعى ان مولاي
أعتقني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية
الأصل وهي زائدة على ما ادعاه وقبل تقبل لانهم لما شهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انه حر تقييل اذ الدعوى ليست بشرط هنا فعلى
هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قولهما ما ينبغي أن
يقبل في القن رواية واحدة كافي الامة اذ الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة
ولو ادعى حرية الأصل وشهدا ان فلانا حره قبل ترد وقبل تقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعاه
اتمى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي شرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن الشهادة باكثر من
المدعى باطلة بخلاف الأقل
لا تضاف فيه

شرطا والا فلا والوا دعت الطلاق فشهد بان الخلع تقبل كما سباني والحاصل انهم اذا
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بلا توفيق اه وسند كرامة الكلام على ذلك في مسألة دعوى
الزناح ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وفق فلوا دعى ألفا فشهد بان
وخمسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة أو قال
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الاف والالفين ولا يحتاج الى اثبات
التوفيق باليمين لان الشيء انما يحتاج الى اثباته باليمين اذا كان سببا لا يتم بدونه ولا ينفرد
بإثباته كما اذا ادعى الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان دعت بمحتاج الى اثباته باليمين
أما الابراء فثبت به وحده ولو أقرب بالاسية فاصبح اقراره ولا يحتاج الى اثباته ~~ال~~ لكن لا بد من
دعوى التوفيق هنا استحسننا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكلا يحمل عليه وان لم يدع
التوفيق تصح الشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثابتة صورية فان كان التوفيق مرادا تزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لا تزول باشكل
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى
ما كان لي عليه الا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود
به أقل بين أن يكون في الدين أو في العين فلوا دعى كل الدار فشهد ابنه نصفها قضى بالنصف
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا كذب
شهوده في جميع ما شهد به وادعى له أو بعضه بطلت شهادتهم اما لانه تنسب لالشاهد أولان
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار
فلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ايمس هو لي فقدأ كذب شهوده وان قال هذا قبل
القضاء لا يقضى له ولا فلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لي ~~ي~~ كن لي انما هو
فلان قال أبو يوسف اجرت اقراره فلان وجعلت له البيت واردماني من الدار على المقضى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد عليه ولا ييوسف قول آخر انه يضمن قيمة البيت
للمشهد عليه ويكون مابق من الدار للمشهد له كذا في الخاتمة ثم اعلم ان المدعى اذا
كذب شهوده انما ترد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم
في شئ زادوه فانهم باق قبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد لما ادعاه
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه بعده
فما عند مولاه فقال المصوب منه لم يردده على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه
ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ما ضمنه القيمة
كذلك شهد أنه غصبه عبدا لم يردده عند الغاصب فقال المصوب منه ما قبلته وليكنه
قد غصبته ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قبل هذا المدعى عبدا له في يدي
كان عليه قيمته وكذلك شهد ان لهذا على هذا ألف درهم وليكنه قد أبرأه منها وقال المدعى
ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع

شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان
يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذيبا
لشاهد قطعا فلو قضى له بالدار بالبينة فاقراهم الرجل غير المقضى عليه لاحق للمدعى فيها
وصدقه فلان او كذبه لم يبطل القضاء لاحتمال الثاني من الاصل واحتمال انه ملكها اياه بعد
القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط
فان بدأ بالاقرار وثني بالنفي او عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقضى
عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت للمقر له ضمن المقر قيمة الدار
للمقضى عليه سواء بدأ بالاقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وثني
بالاقرار ومثولا اما ان كان مقصولا لم تصح وعامة في الظانية بخلاف المقر له اذا قال هي
افلان ما كان لي قط لان ثمة لا منازع للثالث فيسلم وهما المقضى عليه ينزعه كذا في التلخيص
وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينائهما ببينة ثم قال ليس البينة الى وانما هو للمدعى عليه
بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البينة فليس يا كذاب هكذا في الاقضية
وفرق بين ما اذا ذكروا البينة في شهادتهم فيكون كذبا او لا فلا في شهادات الاصل واذا
ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكذيبا ولو ادعى قد دراو برهن عليه ثم اقر
بقبض بعضه فان اقر بما ينقل على قبضه قبل الدعوى والبينة فهو تكذيب لشهوده والا فلا
ولو ادعى اربعة مائة درهم وقضى له ببينة ثم اقر ان للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة اتفاقا
وهل تسقط المائة قولان في المحيط وغيره الفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط شهدا
له على رجل بالف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلتا وكذا لو شهدا
بغصب فو بين فصدقه ما في أحدهما وكذب ما في الآخر بطلت فيهما ولو قضى لثلاثة بغير اثن
أيهم ثم قال أحدهم مالى فيه حق وانما هو لاخوى كان الكل اهما فان قال لم يكن لي فيه حق
وانما هو ما بطلت حصته عن المقضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بالف درهم وبرهن ثم ادعى
أنه ابن الموصى ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الاف وقال محمد الوصية باطلة ولا شيء له
اه وفي البرازية ادعى المديون الايقاع فشهدا على ابراهيم الدائن أو على أنه حله تقبل كالأدعي
الغصب فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الايقاع وشهدا على البراءة تقبل ووضع
المسئلة على الايقاع ليعلم ان الايقاع غير مقتصر عليه وهذا لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع
الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل و ابراهيم الكفيل لا يوجب ابراهيم الاصيل وانما ذكره
ليؤذن ان المقضى به براءة الكفيل لا الايقاع وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع تمكنه
بالرجوع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فيقبل في ذلك لاني الزائد اه
وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهدا له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ
هذا المال مال آخر شهدا على دعوى أرض انهم خمسة مكايل وأما باقي بيان حدودها وأخطا
في المقدار قبلات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أى قدر كذا
لأمال آخر فينبغي ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيله فلقنى وشهدا انه
طلقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بالطلع تسع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

المدينون الا برأوسهم وان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهم ان كان الصلح
 يجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيقاض وعن البعض بالاستقاط ادعت انها اشترت
 هذه الجارية من زوجها مهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع
 بينهم تقبل اه (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا اصل مستقل
 ط قيل وكان الظاهر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبمكس لا
 اه وايضا الظاهر ان هذا ما قبله يرجع الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها لما انهما
 متفرعان عليها كافي البدائع بل التحقيق فيه ان كليهما نوعا عدم الموافقة بينهما فلا يناسب
 ارجاع احدهما الى الآخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله لثبوت) أي المطلق من الاصل
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فساكنه تاج (قوله لفظا ومعنى) واختلاف لفظهما الذي
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر مخ كالكاح والتزويج والهبة والعتبة (قوله معنى
 فقط) كما اذا ادعى غصب ما فشهد باقراره تقبل وكما لو ادعى دارا فشهد باللفظ البيت تسكني
 في عرف من يطقه على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه اشترى
 الامنة منه بعد من ذم شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشترى منها من ذم سنة أو قبل ذلك لا تقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيه قول اشترى منها من ذم سنة كما شهد به الشهود ثم يثبت اشترى منها
 من ذم شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق
 ويتحقق له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالآخر وهو ما شهد بالاول الا اذا اعد الشهادة
 بالاطلاق وربما اشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي البرازية ادعى الشراء من ذم شهرين فشهد بالشراء
 من ذم شهرين وقبيلته لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه اشارة
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفة الشهادة اه أي لان الشهادة حيث
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل
 وكيل على الطلاق فطاعني فشهد الشهود أنه طاقه بانفسه يقع الطلاق قال في العناية الشهادة
 اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفت لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاعلم ان الدعوى هي
 مطالبة حق في محاسن من له الخلاص عند ثبوته وموافقتها هو ان يتخذ انواعا وكيفية ومكانا
 وزمانا وفعلا وانفعالا ووصفا وما كان ذمبة فانه اذا ادعى على آخر عشرة دنانير وشهد الشاهد
 بعشرة دراهم أو ادعى عشرة دراهم وشهد بثلاثين أو ادعى سبعة نوب أو ادعى ثمانية دنانير
 أو ادعى أنه قتل وليه يوم النحر بالهكوف وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة أو ادعى شق
 زقه واتلاف ما فيه به وشهد بانفسه فانه عنده أو ادعى عقارا بالجانب الشرقي من ملك فلان
 وشهد بالقرى منه أو ادعى أنه ماله وشهد أنه ماله ولده أو ادعى أنه عبده ولده الجارية
 القلانسة وشهد بولادة غيرها لم تسكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين افظهم
 فلا يشترط الا ترى ان المدعى يقول ادعى على غريمي اه ذوا الشاهدين يقول اشهد بذلك
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول
 الشهادة وقد وجدت فيما وافقها وانعقدت فيما تخالفها أما تقدمها فيما شرط لقبولها فلان
 القاضي نصب الفصل الخصومات فلا بد منها ولا تنفي بالخصومة الا الدعوى وأما وجودها عند

ومنها ان الملك المطلق ازيد
 من المقيد لثبوتها من الاصل
 والملك بالسبب مقتصر
 على وقت السبب ومنها
 موافقة الشهادتين
 لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة للدعوى معنى
 فقط ويستتبع (تقدم
 الدعوى في حقوق
 العباد بشرط قبولها)
 اتوقفتها على مطالبتهم
 ولو بالتوكيد بخلاف
 حقوق الله تعالى لوجوب
 اقامتها على كل أحد
 فكل أحد منهم فكان
 الدعوى موجودة

الموافقة فلعدم ما يجره من التكذيب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة
 تصديق الدعوى فاذا خالفتها فقد كذبته اقصا وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من
 وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما وافقها وهو
 - لم ولكن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني انه عند المخالفة تعارض كلام
 المدعى والشاهد في المخرج لصديق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول
 ان علة قبول الشهادة التزام الحاكمتين سماعها عند سمعها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد
 اتفقت المانع فوجب القبول بوجود العلة واتقاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده
 وعن الثاني بان الاصل في الشهود العدة لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 ولا يشترط عدالة المدعى لصحة دعواه فربما جاز جانب الشهود على الاصل اه قال في الحواشي
 السعدية اما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك لظهور ان ليس
 المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وعندها فيها
 (قوله فاذا وافقت اقبأت) أي وافقتا معني وصدر الباب بهذه المسئلة مع انه ليست من
 الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهما لو اختلفا لزم
 اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سيدي الوالد رحمه
 الله تعالى وبه ظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التقرير على ما قبله مشعر بما قاله في البحر
 من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطافية
 وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها
 فلا يضر عدم التوافق ثم ان تقريره على ما قبله لا ينافي كونه أصلا شئ آخر وهو الاختلاف في
 الشهادة فافهم وبما تقرران دفع حاشي الشريعة لايسة من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق
 العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه
 (قوله قبأت) كما اذا ادعى ألفا قرضا فشهد به تقبل لامكان القضاء (قوله والاتفاقها
 لا تقبل) بان ادعى قرضا وشهد به من متاع لا تقبل لانها خالفت فلم يكن القضاء بها وذلك ان
 الشهادة لأجل تصديق الدعوى فاذا خالفتها فقد كذبته والدعوى الكاذبة لا تعتبر فان عدم
 الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيب ولا تنس ما قدمناه قريبا عن العناية من معنى
 موافقتها ايها قال في فصول الاسرار وفي من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد
 أحدهما أنه أدام والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا
 وأراد ان يردّها على البائع فأنكر البائع ان يكون ياعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه
 اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها
 شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا
 اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء أو اقرار وكل منها لا يتخلو
 عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب
 وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول
 المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقت) أي وافقت
 الشهادة الدعوى
 (قبأت والا) توافقها
 (لا) تقبل

وأما عكسه كشكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة والوصية والرهن والدين
والقرض والمبرأة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل
والشكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر وان المشهود به فعلاً
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالشكاح فانه قول وحضور الشاهدان
فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان
على اقرار رجل بدين أو ابرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة
مقبولة لان الاقرار مما يعاد ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقالا لا نعلم
تقبل لانهم لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكفل الشاهد الى بيان الوقت والمكان
شرح المتن في العلاقات وفي التفتيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت لتقبل مادام في المجلس
ولم يبرح عنسه وهو ظاهر الرواية (قوله وهذا أحد الاصول المتقدمة) نية عليه دون
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مقرر عا على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والاشافله
أصل أيضاً كما علمه فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يقر عبقوله فلو ادعى
ألفين وشهد بالالف قبلت اتفاقاً لوجود التطابق معنى وهذا التقرير مع مشعر بما قاله في البحر
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه
قريباً (قوله بسبب) حال من الضمير المجرور العائد على الملك (قوله كشراء أو ارث) تبع فيه
الكثرة المشهورة أنه كدعوى الملك المطلق كافي البحر وسبب ذكره الشارح بقوله قلت فلو أسقط
هنا المكان أولى حاجي (قوله قبلت الخ) توضيح المسئلة كافي القوائد الزينية ادعى ملكاً
مطلقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو ملك له هذا السبب الذي شهد به أم بسبب
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به تقبل والا لا كافي الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كالت من ثمن مبيع فشهد بالالف من
ثمن مغسوب هالك لا تقبل كافي الخلاصة هذا اذا اختلفا في ما هو المقصود فاذا اتفقا فيه
كدعوى ألف كفاية عن فلان فشهد بالالف كفاية عن آخر فانما تقبل كافي الخلاصة أيضاً ولو
شهد أنه أقر أنه كفاية بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفاية عن
خالد لماله ان يأخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو
قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر أنها كفاية لخالد فانما لا تقبل لانه أ كذب شهوده كذا في
البرازية وكافي أسباب ملك العين كافي البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء
وكذا كل ما كان عقداً فهو حادث اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهد بانها ملكه
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الثانية ادعى ديناً بسبب
فشهد بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنهم اتقبل وفي البرازية ادعى ألفاً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الاصول المتقدمة
(فـ) لو ادعى ملكاً مطلقاً
فشهد به بسبب كشراء
أو ارث (قبلت) لكونها
بالاقل مما ادعى فتطابقاً
معنى كافي (وعكسه)

اليه ألقا لا ندري بأي جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال في البحر ادعى دارا ارثا أو شرا
 فثبت ادعاءه مطلق لغت أي لا تقبل العينة لان ما شهدوا به ادعاء المدعي لانه ادعى ملكا
 حادنا وهم اشهدوا بملك قديم وهما محتلفان فان الملك في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق
 المدعي بزوائده ولا كذلك في الملك الحادث وترجع الباعثة بعضهم على بعض فصارا غيرين
 والتوفيق منه مذهب لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادنا اه قال في الخاتمة
 والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي رجوع الباعثة بعضهم على بعض فصاروا كأنهم شهدوا له
 بالزائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب الى معنى آخر فقال المدعي أقرب بالملك لمن
 ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فيما لو
 ادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله بان ادعى بسبب) أي ادعى العين لا الدين ببحر
 (قوله لا يكون بالاكتر) وفيه لا تقبل الا اذا وافق بحر (قوله فأتى غير دعوى ارث) لانه
 مسأله للملك المطلق على المشهور كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المواقف رحمه الله تعالى
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير ووجهه في
 البرازية اه (أقول) وكذا جزم به في الخلاصة وفيه بالدار للاحتراز عن الدين فان فيه اختلافا
 وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهدوا بمطلق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول
 وعندى الوجه القبول لان أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اه قال الرملي قال في
 التاتر خاتمة ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها ثمن عبد اشتراه مني
 وقبضه وخمسة مائة منها ثمن متاع اشتراه مني وقبضه وشهد الشهود له بالخمس مائة مطلقا فثبت
 الشهادة على الخمس مائة فهذه المسئلة تنصير على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يقتضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة
 حلت من قبل اه وهو ما تقدم به في فتح القدير اه (قلت) وفي نور العين وقيل تقبل
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تحتل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان
 يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا بالشهود ومطلقا بخلاف الدين
 لانه لا يحتل الزوائد فلا كذاب فافترا اه وهكذا حذرهم من الاعلى التركا في مجموعته
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الأولية على الاحتمال والنتاج على
 اليقين ولو ادعى النتاج وشهد على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيقول نجحت عندى ثم
 بهتم بامنه ثم اشترى بتما فاقبل كما في البحر وفي البحر أيضا والحاصل انهم اذا شهدوا باكثر مما
 ادعى فان وفق المدعى فثبت في المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما
 قول البحر ادعى النتاج وشهد على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقول وقد مر ان الشهادة ناقلة عما ادعى
 تقبل بالتوفيق ويظهر من كلام الخاتمة ان الشهادة بالاقول تقبل اذا صلح ذلك الاقل بيننا لما
 ادعاه فانه ذكر اولاه اذا ادعى دارا في بدرج لانه له وشهدا انه اشتراها من ذى اليد
 جازت لان شهادتهم بالاقول مما ادعى وما شهدوا به يعلم بيننا ما ادعاه المدعى فانه لو قال مدعى

بان ادعى بسبب وشهدا
 بمطلق (لا) تقبل لكونها
 بالاكثر كما كانت وهذا
 في غير دعوى ارث ونتاج

لاني استر بها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بينا الاول بضـ لاف ما اذا ادعى أولا
 الانتاج وشهد بالشراء من ذي اليد لا تقبل الا ان يوفى والا فلا لان دعوى الانتاج على ذي اليد
 لا يحتمل دعوى ملك حدث من جهته لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالانتاج من جهة ذي اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بينا الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اهـ
 قدام وفي نور العين ولو ادعاه تناجاشـ هذا بطاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى
 أولية الملك بالا فقال وشهادة الانتاج أولية الملك باليقين فقد شهدا باكثر مما ادعاه فترد هذه
 المسئلة تدل على انه لو ادعى تناجاشـ مطلقا يقبل لا عكسه ط ادعى تناجاشـا وشهدا بسبب ترد
 وفي التنازع حامية عازيا لليناسيع والشهادة بالانتاج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الفاقة
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كما في الهمة بدنية في باب تحمل الشهادة (قوله وشراء من
 مجهول) كـ لو ادعى انه ملكه اشتراه من رجل او من زيدا لا يعرف وشهدوا على الملك المطلق
 فانهم لا يقبل والظاهر المساواة للملك المطلق لانه لما لم يبين البائع صار كانه لم يذكره وكان
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين أما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد
 أو احد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك ابتاعه وهو لم يجز لانه اقر
 بمجهول وهو باطل فكانه لم يذكر الشراء فـ قيل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا
 باكثر مما يدعيه اهـ قال في البحر وترك المواقف رجـه الله تعالى شرط في دعوى الشراء
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشتريته من فلان وذـ كـ شرط
 المعرفة اما اذا قال ملكي اشتريته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاهما فـ شهدوا
 على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافاً قيل لا تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق
 الملك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لا لان دعوى الشراء معتبرة في
 نفسها لا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزواج في ذلك وقيل بما يكون له اسباب متعددة
 للاحتراز مما اذا كان للملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كـ لو ادعى انها امرأته بسبب
 انه تزوجها بكذا فشهدوا انها منكم وكـ حـ ولم يذكروا انه تزوجها تقبل ويقضى به المثل
 اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وأشار
 المواقف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بالانوار مخ فلو أرخ في دعوى الملك واطلق شـ هو دـ
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا به بالانوار مخ
 تقبل لانه اقل وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخه فشهدوا تقبل وعلى القلب
 لا تقبل كذا في فتح القدير اهـ (اقول) وذـ كـ في الخلاصة ايضا وانظر ما الفرق بينه
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه مؤرخا
 لانه بدون تاريخ يحتمل الأولوية في الشهادة به زيادة قال في البحر ومثله شراء مع دعوى قبض
 فاذا ادعاه ما فشهدا على المطلق تقبل اهـ (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك
 المطلق انما تبقى على مشاهدته اليـ دـ زمانا بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتناقض الا بعد
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذبا بالشهود تأمل (قوله واستثنى في البحر ثلاثة)

وشراء من مجهول كـ بـ طـ
 الكمال واستثنى في البحر
 ثلاثة

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبالت والا كما فعل صاحب البحر
وقال في بيانها ادعى المدينون الايقاع فشهد ا على ابراه الدين أو على انه سله يقبل ٢ (ادعى)
الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايقاع فشهد ا على ابراهه تقبل ولا يرجع
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراه الكفيل و ابراه الكفيل لا يوجب
ابراه الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا له بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو
القدر فانهم يقولون قبضت بمبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها
وشهدا انه طاعها بنفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدا بالجامع تقبل لان وجه التوفيق
ممكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهه وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه بال معلوم تقبل ان كان
الصالح يجنس الحق لحصول الابراء عن البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن
سمرقند وشهدوا به بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت)
انها اشترت هذه البضاعة من زوجها بهرما وشهدا أن زوجها أعطاهما اياهما بهرما من غير أن
يجوزى العقد بينهما تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدوا بالايصال
مطلقا أو بوجه لا تقبل فالمستثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بخلاف لامن الاخيرتين
ليكن ما يأتي في الفروع صريح في ذلك قال وسيأتي في بيانها في كونهن أربعين عند
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الابداع والغصب والعارية والديون
الثانية والعشرون الشراء من مجهول المذكور في الشرح الثالثة والعشرون اذا ادعى
القبض مع الشراء فشهد ا على المالك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استثناء لان
الخافعة السابعة أن يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمنع انما هو ليكون أكثر من
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة الخافعة فقاموا لكون المشهود به أقل
أو كان ذلك في عتق الجارية بوطء لاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى أي عند أبي حنيفة ويكتفي عندهما بالاتفاق بالمعنى والمراد
بإتفاقهما لفظا تطابق لفظهما على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على
آخر مائة درهم فشهدوا بدينارهم وآخر بدينارين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف إذا كان المدعى يدعى الفين ويأتى
تمامه قريبا (قوله) الا في اثنين وأربعين مسألة (الح) أقول قد وجد في كثير من النسخ زيادة
عقيب الوقف عند فقهائهم عن الزواهرى ودأبهم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا
شرحا أعنى ما لو شهد أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقرار به واحتجبت
ذكرها هنا لفائدة لا تخفى قال في البحر وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعهما
اليه في الحقيقة (الاولى) شهد أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقله بالف
درهم تقبل ١٢ كذا في العمدة وهذا قول أبي يوسف ورجحه الصدوق لا لا تقبل ومثلها كما
في خزانة الاكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالاقرار به وفادى الولو الجبسة ما لو شهد
أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرحضة فشهد

وعشرين (وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا
ومعنى) الا في اثنين
وأربعين مسألة مبسطة
في البحر

أحدهما بانهم أجبه دة والاخر ديشة والدعوى بالافضل يقضى بالاقبل (الثالثة) ادعى مائة
ديتار فقال أحدهما نيسابورية والاخر بخارية والمدعى يدعى النيسابورية وهو أجود
يقضى بالبخارية بالاخلاق ينقل ومثله ما لو شهد أحدهما بالف يبيض والاخر بالسود
والمدعى يدعى الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما انفعا على الكمية
وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان وفق بالابراء وعقابه
في فتح القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أي لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظا ان يكون بعين ذلك بل اما بعينه أو مرادفه حتى
لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية يقبل كما نقله سيدي الوالدرجه الله تعالى وحينئذ
لا وجه له للاستفتاء لكن ما قدمناه أول المستنبطات من كلام الجرو قد خرج عن ظاهر قول
الامام الخ وحينئذ فالاستفتاء يبقى على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما افاده
الخوى (الخامسة) مسألة النكاح والتزويج وقد مرناهما أي لو اختلفا في لفظ النكاح
والتزويج وفيهما ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبدا
على ان يزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لا يذنبها تقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في
أوقاف النصارى وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والاخر بالنصف فانه يقضى
بالنصف المتفق عليه جوى ومجمل ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين كون المدعى
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو يشكرهما وأقيمت اليقينة بما ذكره ط (السابعة)
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والاخر ان المشتري أقر بذلك تقبل كما في الفتح لان
في البيع يقصد لفظ الانشاء والفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقراءه تقبل كما في جامع الفصولين بخلاف
الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه (الثامنة) شهد أحدهما انها جارية ثم والاخر انها
كانت له تقبل كما في الفتح أيضا لان الاصل بقاها كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا
مطلقا أي غير مقيده بقرض ولا ودعة فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والاخر بالف
ودعة تقبل فان ادعى أحدهما لفين لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف
ما اذا شهد أحدهما بالف قرض والاخر بالف ودعة فانه لا تقبل واهل وجهه ان القرض
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودعة فان الاقرار
بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان جنسيا لم يكن الودعة مضمونة عنه
الانكار والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على اقراره
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية عمل بقوله لا تفاقمه ما على انه وصل اليه منه
الاتق وقد جددنا رضامنا (العاشر) ادعى الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه
وهبه أو تصدق عليه أو حاله جازي بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والاخر على الصدقة
لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أي ان الدائن وهبه فشهد أحدهما
بالبراء والاخر بالهبة أو انه حاله جاز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما
بها والاخر بالبراء جاز ويثبت الابراء لا الهبة لانه اقلها فلا يرجع الكفيل على الاصيل

وهما في البرازية اي لان ابراء الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصل بخلاف
 هبة الطالب الكفيل فانهم (الثلاثة عشر) ادعى رجل عبدا في يد رجل فادكره المدعى
 عليه فشهد احداهما على اقراره انه اخذ منه العبد والآخر على اقراره بانه اودعه منه هذا
 العبد فتقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشرة) شهدا أحدهما انه غصبه منه
 والآخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد فينقض للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة به دله لان
 الشاهد ينشهد على الاقرار بالاخذ لكن بحكم الوديعة او الاخذ مقردا (الخامسة عشرة)
 شهدا أحدهما انهما ولدت منه والآخر انهما حبست منه فتقبل لاتفاقهما على الحبس منه
 وموثرهما فيما لو عاق طلاقها على الحبس فان الولادة يلزمها الحبس فقد اتفق الشاهدان عليه
 ولا يصح نفيه لهما على الولادة فان الحبلى قد لا تلد او تم أو موت الولد في بطنها فانهم (السادسة
 عشرة) شهدا أحدهما انهما ولدت ذكر او قال الآخر اني تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة
 مع اتى قبلها في التصوير فلا نسب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهدا أحدهما انه اقرانه
 غصب من فلان كذا والآخر انه اقرانه اخذ منه فتقبل (السابعة عشرة) شهدا أحدهما ان
 المدعى عليه اقران الدار للمدعى والآخر انه سكن فيها فتقبل أي ان المدعى سكن فيها فهو
 شهادة بثبوت يد المدعى عليه او الاصل في اليد المالك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)
 انكر اذن عبده فشهدا أحدهما على انه اذن له في النياب والآخر انه اذن له في الطعام فتقبل لان
 الاذن في نوع يعم الانواع كلها لانه لا يخصص بنوع كاذن كرو في المأذون بخلاف ما اذا قال
 أحدهما اذنه صريحا وقال الآخر آت يدبيع وبشتى فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)
 اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقربا لعرية او بالفارسية تقبل بخلافه في
 الطلاق قال في الاشياء والاصح القبول فيهما (العشرون) شهدا أحدهما انه
 قال لعبد ما انت حر وقال الآخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية معناها حر
 (الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كلفت فلانا فانت طالق فشهدا أحدهما انها كلمته عدوة
 والآخر عشية طلقت لان الكلام يتكرر فيمكن أنها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)
 ان طلقت فعبدى حر فقال أحدهما طلقها اليوم وقال الآخر طلقها أمس أي في اليوم الذي
 قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاقب يقع الطلاق والعناق لان المعاق عليه طلاق مستعمل
 (الثالثة والعشرون) شهدا أحدهما انه طلقها ثلاثا البتة والآخر انه طلقها اثنتين البتة
 يقضى بطلقةين ويملك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن
 فقوله البتة لغو فكان له ليدكره وانقر بذكره الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين
 في مجرد العدد وقد اتفقا على الثنتين فينقض بهما وتافوا الثالثة لانقراد أحدهما كما غلظ
 البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعا فانهم لم يكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على
 قول محمد لانه في البرازية عزاء البتة وعنده أي حنيفة لا تقبل أصلها في البحر عن الكافي شهد
 أحدهما بالطلاق والآخر بالقبول لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى
 القين وعلى هذا المائة والمئتان والطاقمة والطاقمان والطاقمة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد
 ورقة مستندة كافي ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالفارسي تقبل للاتفاق في المعنى وهي مكررة مع
المسئلة العشرين (الثامنة والعشرون) اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاقبل كافي البرزبية
ليكن في جامع الفصولين شهدا ببيع أو إجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البدل
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت
والظاهر ان هذا فيما اذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره في الجبر
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه ان العقد
بالف مثلا غير العقد بالدين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه
غير موصود ولا صحيح بدون ذلك منه بخلاف البيع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكرناه عن الجبر
على الخلاف المأثور نفا عن الكافي (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصومة
مع فلان في دار سماء وشهد الآخري أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دارا جعلا
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخري اذا لو كالة
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لا فيما تقر به أحدهما افلو
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما ببيع أو إجارة بوكالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة (السابعة
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقف في محنته والآخري بأنه وقفه في مرضه قبل اذ شهدا
بوقف بات الآن - حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمنع الشهادة كالأ
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخري أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا
والأفضا به ولو قال أحدهما وقفها في محنته وقال الآخري جعلها وقفا بعد وفاته لم تقبل وان
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانهم اوصية وهم مختلفان اه (الثامنة والعشرون)
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخري أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا تختص
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى ما لا يشهد ان المحتمل عليه
أحال غيره بمه هذا المال وشهد الآخري أنه كفل عن غيره بمه هذا المال تقبل كذا في القنية
(صورتها) ادعى زيد على عمرو ما لا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمرا محال عليه يعني ان
دائمه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد بمه هذا
المال وحاصله ان المال على عمرو فغير أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة
عليه والآخري شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لانها الاقل لكن هذا
التصور لا يوافق عبارة الجسر والموافق لها ما لو كان زيد على عمرو وألف مثلا فاحال عمرو زيدا
بالالف على بكره ودفعها لبكره ثم ادعى بكره على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد
الآخري أن بكره كفل عمرا باذنه وأنه دفع الف لبكره لكن عبارة القنية ادعى ما لا يشهد
أحدهما ان المحتمل عليه احتمال عن غيره هذا المال الخ والغريم يطلق على الدائن وهو المراد
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام الجسر بالرفع فاعل حال
والمراد به عمرو المديون لانه المحيل زيد على بكره ثم ادعى بكره على عمرو فغيره ان المحتمل عليه احتمال
عن غيره أي ان بكره قبل الجواب عن غيره عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذ كر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما
انه يباعه بشرط ان يمار ثلاثة أيام ولم يذ كر الآخر ان يمار تقبل فيه ما أى في هذه المسئلة والتي
قبلاهما السكن في التي قبلاهما صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما او المراد انه يشهد بالبيع
وان لم يشهد الاجل والشروط كما ذكره الزيلعي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة
منسية المقتضى شهد واحد انه وكاله بالوصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند
قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أى على أصل الوكالة بالوصومة (الثالثة والثلاثون) في أدب
القضاء للخصاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكاله في القبض والآخر انه جرت
تقبل لان الجارية والوكالة سواء والبحري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا
في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الالف المقصورة الجري والوكيل والرسول (الرابعة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقبضه والآخر انه ساطع على قبضه تقبل (الخامسة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان
الوصاية في الحياة وكالة كما ان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرح حوايه فالمراد بالوصاية هنا الوكالة
حقيقة لتقسيمها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بطلب
دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقبضه والآخر
بطالبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاله بقبضه والآخر انه امره باخذه
أو أرسله ليأخذه تقبل وهي في أدب القضاء وما قبلها (التاسعة والثلاثون) اختلغا في زمن
اقراره بالوقف تقبل قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء
واقرا بان شهد أحدهما على انشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة
أو حكمية في نصيرف فعل جنائية وغصب أو في قول ملحق بالقول كندكاح لتضمنه فعل لا وهو
احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار
وابراء وتخير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا
بالقول وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أقرضتك فصار كطلاق وتخير وبيع
أه (قات) ووجهه ان القول اذا تكررت لوله واحد فلم يختلف بخلاف الفعل والطلاق
الاقرار يفيد أن الوقف غير قيد (الاربعون) اختلغا في مكان اقراره به تقبل (الحادية
والاربعون) اختلغا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين
(الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفها على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا
على الفقراء لاتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة انتهى ما في البحر مع زيادة من حاشية
سبكي الى الدرجه الله تعالى (أقول) وقد قدم في آخر الوقف ما زاد الشيخ صالح ابن المصنف
رحمه الله تعالى فارجم اليه (قوله تركها خشية التطويل) يعني ههنا والآن قد ذكرها
في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعناء المطابق وهذا جعله الزيلعي تفسير للموافقة في
اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظيين على افادة المعنى بطريق الوضع
لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر
بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في
حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر
آخر تركها خشية التطويل
(بطريق الوضع)

وعندهما يعضى بأربعة اه والذي يظهر من هذان الامام اعتبار توافق اللفظين على
معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا
المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في
المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بالثبوت والآخر بالتزويج
وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان ولكنهما موافقان في معنى واحد أفاده كل
منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضا ما نقله الزياطي عن النهاية حيث قال ان
كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادة ذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة
والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو
ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة فيما سواها قال هكذا ذكره
ولم يحك فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الهبة مع معناها
المطابق لا يدل على الأربعة بل تتضمن اولها لم يقبلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفائهما
بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما يعينه أو يوافقه
وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود من ادعيه ان التوافق على لفظ بعينه ليس
بمقصود لا مطلقا كما نحن فافهم (قوله لا التضمن) هذا أنا كيد لقوله يجب مطابقة الشهادتين أى
دلائل المعنى مطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى
(قوله واكتفيا) أى صاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول في مسئلة الالف والالفين
والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكك على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه
قال لهما أنت خلية والآخر أنت بريئة لا يعضى بينهما أصلا مع افادتهما معناها واجيب
بمنع التعريف بل هـ ما متباينان المعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة والمتباينات
قد تشرك في لازم واحد فاختلافهما ثابت في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل
اختلاف تحملهما فان هذا يقول ما وقعت البيئونة الا بوصفها بخلية والآخر يقول لم تقع الا
بوصفها ببرية والا فلم تقع البيئونة وتعمامه في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالنسكاح الخ) اشار
بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو يوافقه كما ذكرنا
لان كلاما من النسكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى
الذي أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستفتيات الى هذا (قوله لا اتحاد معناهما) أى مطابقة
فصار كان اللفظ متحد أيضا فافهم وهذا التعليل يصلح اقوالهما واقول الامام أيضا ما سمر آتفا
من انه يعتبر الاتحاد ولو بغير اذف اللفظ فن قال هنا ان التعليل لا يظهر الاعلى قولهما فغير ظاهر
فتدبر فان قلت بشرط في المثنى الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دال على ذلك المعنى بطريق
الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية للقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى
المشهود به بالمطابقة والآخر بالتضمن فقوله هنا لا اتحاد معناهما افاد ان كلاما من النسكاح
والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذي عناه
بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف
ما لو شهد أحدهما بانه دفع عني وجه الامانة والآخر اقصر على لفظ أعطاه لان الثاني وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة
المعنوية وبه قالت الأئمة
الثلاثة (ولو شهد أحدهما
بالنسكاح والآخر بالتزويج
قبلت) لا اتحاد معناهما
(وكذا الهبة والعطية
ونحوهما) ولو شهد أحدهما
بالف والآخر بالقبول أو
مائة ومائتين أو طاقة
وطائفتين أو ثلاث

أعطى يدل على التبرع فلا يضره التفرقة بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوهما أى
 من كل لفظين دل على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى
 الابراء فشهد أحدهما به والاخر على انه وجهه له أو تصديق عليه به أو ملكه منه (قوله ردت)
 هذا هو المذهب وقيل يقضى بالاطلاق بالافضل اتفاقا لانه اذا لم يقبض الا لكان لم يقبض ما في الضمن
 من الائت حوى (قوله لاختلاف المعنيين) أى بالمعنى الذى قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى
 بالمطابقة يسميه اتحاد اللفظ والمعنى ودلالة أحدهما للفظين بالتضمن يسميه اتحاد المعنى فقط
 (قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلافا في اللفظ في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فنع قبول
 الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر
 بالاقرار به فاقبل لان معنى الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في
 الانشاء بيعت واقضت وفي الاقرار كنت بيعت واقضت فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال
 الرملى ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وأيسر الاختلاف بين الشاهدين
 بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة
 منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذى لا يوجب خلافا للمعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة
 فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبء للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
 والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهد على الاقرار بالغصب تقبل وتسامه في الفصول
 العمادية اه وفي جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أقرب ترد اذا اقرارية كورد
 لا التقبل قال الرملى في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقد
 صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان روى للمحيط وصوروا المسئلة واذا شهد أحدهما
 على اقراره أنه قتله عددا بالسيف وشهد الاخر على اقراره أنه قتله عددا بالسكين فقال ولي
 التقبل انه أقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق ما جحدوا لكنه والله ما قتله
 الا بالسيف فهذا كله سواء ويقتض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح
 القدر بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل
 انتهى (قوله ولو شهد بالاقرار به قبيل) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكفي بها بين الشهادة
 والدعوى واما بين الشهاداتتين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أى حنيقة وجهه الله
 تعالى وتقبل عندهما قيمهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من
 أحدهما والفعل في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل
 السادس عشر من اختلاف الدعوى والشهادة لو شهد أحدهما بشكاح والاخر باقراره به
 لا يقبل كالغصب ومنه ادعى رهنا فشهد بعبائة القبض وشهد آخر ان الراهن أقرب قبض
 المرتهن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يدين المدعى والاخر انه أقراقة يدينه لا يقبل
 ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر انه أقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تسمع
 للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الاخر
 على اقرار المدعى عليه بالف فانه يقبل لانه ليس بجمع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت) لاختلاف المعنيين
 (كما لو ادعى غصبا أو قتل
 فشهد أحدهما به والاخر
 بالاقرار به) لم تقبل ولو
 شهد بالاقرار به قبيل
 (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بان ادعى
 الفاف شهد أحدهما بالبيع
 والاخر بالاقرار به
 لا تسمع للجمع بين قول
 وفعل قنبية

منلا على (قوله الا اذا اتحد القضا) الظاهر ان الاسئمة منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه
 الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بدليل قول الشارح بعد سطر لاتحاد
 صيغة الانشاء الخ (قوله يبيع الخ) هذه الاربعة كانت قبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من
 الثلاثة والعشرين المستثناة في البصر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة
 بان ادعى البيع وشحوه وشهد بالاقرار وقد مرنا الاشارة اليه (قوله فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء
 والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والافقها زيادة فقط كانت ولا حاجة الى اثبات اللفظ كانت
 لانه يقول في الاقرار بعث وشحوه مرديا به الاخبار ط (قوله اعدم تكرار الفعل) أي الواحد
 وهو القتل هنا أي اعدم امكان تكرره (قوله محيط وشرب لالية) الاولى شرب لالية عن الهية ط
 فانه نقله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مر كب
 كالاثنين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح أي الزيلعي بحر وتعليقهم في هذه المسئلة
 وفي المسئلة السابقة يقتضي في السابقة انه لو شهد أحدهما بالف والاخر بالف والف على
 طريق العطف تقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقول ثم أورد صاحب
 الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العبارة من انه لا تقبل فيها وفي القضية
 ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدور فيه ولذلك بنى والمقدر كما هو مذهب بخلاف
 القضية ولان جر الفظ يدل على جر معناه اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرزاية
 وهو محل تأمل كما لا يخفى وقول البحر حيث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا
 اذا وفق المدعى بخينة فتقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل
 بلا توفيق ولا يكتفي امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه فتقبل (قوله ان ادعى
 المدعى الاكثر) أطلقه فشمع من مائة الى تسعمائة فتقول المصنف على ألف في بالف ومائة
 مثال من جهة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعومعه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى
 كذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانهم ما هما متفقان على
 ألف في شهادة أحدهما بالف والاخر بالف ومائة وفيما تقدم غير متفقين في شهادة أحدهما بالف
 والاخر على الفين كذا في صدر الشريعة (قوله الا ان يوفق) أي المدعى كان يقول كان في
 عليه كما شهد الا انه أو فاني كذا بغير علمه فانهم اتفقوا للتصريح بالتوفيق * وعلم من ذلك ان احوال
 من يدعى أقل مما بين اذا اختلفت الشهادة لا يخفى نوع ثلاثة امان يكذب الشاهد بالزيادة أو
 يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر
 كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق بالبيعة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى
 المالك بالشراء فشهد بالاهبة فانه يحتاج لاثباته بالبيعة (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط الموافقة
 بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى مع لوم من الاصول
 السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي الذي عينه أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال
 في البحر وذكر علماء الدين المعروفة في أن الشهادة تقبل في مسئلة الخطاب لان التوفيق يمكن
 لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسة مائة فتدفع الف على شراء واحد بخلاف
 ما لو شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لان الدينار لا يكون بالقردرهم ثم

الا اذا اتحد القضا
 كشهادة أحدهما يبيع أو
 قرض أو طلاق أو عتاق
 والاخر بالاقرار به فتقبل
 لاتحاد صيغة الانشاء
 والاقرار فانه يقول في
 الانشاء بعث واقترضت
 وفي الاقرار كنت بعث
 واقترضت فلم يمنع القبول
 بخلاف شهادة أحدهما
 بقتله عدما يبيع والاخر
 به يسكن لم تقبل لعدم
 تكرار الفعل بتكرار الآلة
 محيط وشرب لالية (وتقبل
 على الف في) شهادة
 أحدهما (بالف والاخر
 بالف ومائة ان ادعى
 المدعى الاكثر) (لا الاقل)
 الا ان يوفق باستيفاء
 او ابراء ابن كمال وهذا في
 الدين (وفي العين تقبل على
 الواحد كما لو شهد واحد
 ان هذين العبدان له وأخبر
 أن هذا له قببات على
 العبد (الواحد) الذي
 اتفقا عليه (اتفاقا) درر
 (وفي العقد لا) تقبل
 (مطلقا)

يصير عاثة دينار اه وهو عيب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في
 العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمسمائة لا يقال اشترى بالف وخمسمائة ولهذا
 ياخذ الشفع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعي البائع أو المشتري
 (قوله عزى زاده) ليس هذا في كلامه بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله أو
 كتابه على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاه العبد وانكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو
 العقد ولما اذا كان المدعي هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في القح لان
 دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيصرف
 انكار العبد اليه للعلم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا باثباتها اه وفي البحر
 والتبيين وقيل لا تقيد بيمينه المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لكنه من القسح بالتبميز
 اه وبزعم هذا القيل العيب وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع افاده سيدى الوالدرجه
 الله تعالى رحمة واسعة (قوله رد) قدمنا قريبا عن علاء الدين السمرقندى ان الشراء
 الواحد قد يصح كون بالف الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المقبول
 ليس محل التخريج وكون المدعي البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعتمدة اذ الزيادة
 كالط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء دون البيع على ان هذا
 التخريج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بلائنه لانه لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم ما
 فتعود الخصومة كما كانت كما في القح نعم لو صرح بالتوفيق بغير ان تقبل على الاقل ولم أر من
 صرح به فحينئذ يحمل عليه ما نقل عن السمرقندى تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى
 انه ما لو شهدا بالشراء ولم يبين الثمن لم تقبل وعساه في البحر وقال انه الرملى في حاشيته عليه
 المقهور من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر
 قدره وموصفة وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبه وفي المبسوط واذا ادعى
 رجل شرا دار في بدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما
 باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهادة ولم
 يشهد واجبا ادعاء المدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا
 لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء
 بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على
 اقرار البائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى
 القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عند فأنه باعها منه واستوفى
 الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال للمدعي دون القضاء بالعقد
 فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي لا تؤثر لانها تنقضي الى منازعة مانعة من
 التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهالة لا تضر وهو المصالح عنه بخلاف
 ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا أقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهالة
 لا تمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العدد) أي نصاب الشهادة وهو شهادة
 الاثنين على واحد منهم ما فاخذت المشهود به لاختلاف الثمن وايضا فان المدعي يكذب أحد

سواء كان المدعي اقل
 المالين أو أكثرهما
 عزى زاده ثم فرع على هذا
 الاصل بقوله (فلا يشهد
 واحد بشراء عبدا أو كتابته
 على ألف وآخر بالف
 وخمسمائة رد) لان
 المقصود اثبات العقد وهو
 يختلف باختلاف البذل
 فلم يتم العبد

الشاهدين فان البيع بالف غير البيع بالف وخمسائة (قوله على كل واحد) انظر كل على الحاجة
اليه سعدي (قوله ومثله العتيق) أي بان قال مولى العبد أعتقك على ألف وخمسائة
والعبد يدعي الألف أو قال ربي القصاص صا حلتك على ألف وخمسائة والقاتل يدعي الألف
وكذا الباقيات كافي الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعي هو المرتهن فهو كدعوى الدين
ثبت أفلها وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم
في حق المرتهن وله أن يفسخه في أي وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة ولانه حق عليه
والانسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوده واذ لانه اذا ادعى اكثر المسائل فشهد
به شاهدوا لاخر بالاقل ان كان الاكثر يعطف مثل ألف وخمسائة قضى بالاقل اتفاقا وان كان
بدونه كاف والقين فكذلك عندهما وعند أي حنيقة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العقو
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقى الدعوى في الدين كافي ففتح القدير ويتفرع عليه
التوفيق والتكذيب والسكوت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (أقول)
وتعقب الهداية صاحب العناية تبعاً للثانية بان عقد الرهن بالف غير بالف وخمسائة فيجب
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعي هو المرتهن لانه كذب أحد شأخديه وأجيب بان العقد غير
لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شاهد فكان في حكم العدم فكان الاعتبار
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كافي سائر الديون وثبت الرهن بالألف
ضمناً وتبعاً اه وفي الحواشي المعتبرية ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبغي وصور
الز يلد دعوى الرهن ان يدعي انه رهنه ألفاً وخمسائة وادعى انه قبضه ثم أخذه الراهن
فيطلب الاسترداد منه فاقام بيعة فشهد أحداهما بالف والاخر بالف وخمسائة ثبت أفلها
(قوله ان ادعى) تقييداً لمسئلة العتيق بمال فقط ان أجرى قول المصنف أو كتابة على عومسه
موافقة لما قاله صاحب الهداية أولها ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما
في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعي هو الزوج وقع الطلاق
باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفق عليه اه (قوله اذمة قصودهم اثبات
العقد كاسر) اي وهو مختلف (قوله كالمولى مثلاً) أي في مسئلة العتيق وأشار بالكاف الى ان
ولي المقتول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الطلاق كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي
الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العقو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقى الدعوى
في الدين كافي الهداية (قوله اذمة قصودهم المال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فيثبت
باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان
المدعي هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فعريت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن
فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريبا عن البيعة بية ان ذكر الراهن مما لا ينبغي (قوله
فتقبل على الاقل) أي اتفاقا فان شهد شاهد الاكثر يعطف مثل ألف وخمسائة وان كان
بدونه كالألف والاقين فكذلك عندهما وعند لا يقضى بشئ فتح (قوله والاجارة كالبيع
لوف أول المدة) أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعي هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتيق
بمال والصلح عين قود
والرهن والطلوع ان
ادعى العبد والقاتل
والراهن والمرأة) ان وشهر
من ذمة قصودهم اثبات
العقد كاسر (وان ادعى
الاخر) كالمولى مثلاً
(فكذلك دعوى الدين) اذ
مقصودهم المال فتقبل
على الاقل ان ادعى الاكثر
كاسر (والاجارة كالبيع
لوف أول المدة)

الاجارة سنة بالف وخمسمائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بان لا تثبت الاجارة كالبيع
 كذا في الفتح وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المنافع سواء كان المدعي هو المؤجر أو
 المستأجر (قوله لا ثبات العقد) فلا تقبل شهادتهم ما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد
 يختلف باختلاف البذل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا
 الاجرة فتح (قوله بعدها) استوفى المنفعة أولا بعد ان تسلم فتح (قول لو المدعي المؤجر) اذا
 سالت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها أولا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة
 والمؤجر يدعي الاكثر يقضى بالانف وان كان يدعي الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكتر لانه
 كذب المدعي وان شهد الاخر بالفين والمدعي يدعي ما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف
 وان كان المدعي هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بمال الاجارة فيقضى
 عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف
 كما في الفتح (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله
 وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاول أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الانف
 مثال لا قيد والارلى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استثناء من عند
 الامام لان الاصل في النكاح الحبل وأما المال فتبعض ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف
 في التبعض سائحنا عن البحر (قوله مطلقا) أي سواء كان المدعي الزوج أو الزوجة والمدعي
 يدعي أقل المالين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في لفتحه انه مخالف للرواية فان محمد رحمه الله تعالى
 في الجامع قبله بدعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسمائة
 والمفهوم معتبر رواية بقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعي به بين كونه الاكثر
 فيصح عنده أو الاقل فلا يختلف في البطلان تكذيب المدعي شاهد الاكثر كما عول عليه
 محققو المشايخ فان قول محمد هو تدعي الخ يفيده تقييد جواب قول أي حنية بالجواز اذا
 كانت هي المدعية لا لا كمن تدونه فان الواو فيه الحال والاحوال شروط فيثبت العقد
 باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشبر بلا لية قلت الا ان الزيلعي رحمه الله تعالى أشار الى
 جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد
 فلا اختلاف في التبعض لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما
 عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا للشاهد بل هو الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر
 بالزيادة اه (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كما في البيع لان
 المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسمائة ولا ي حنية
 ان المال في النكاح تابع وله هذا يصح بالتسمية المهر ومن حكم التابع أنه لا يغير الاصل ألا
 ترى انه لا يطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه اذا انفق على ما هو الاصل
 وهو المال والخل والازدواج فوجب القضاء به واذا وجب بقي المهر مالا منقردا فوجب القضاء
 باقل المقدارين كما في المال المنقرد لا اتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة الجرح) يعني
 اذا ثبت شئ انه لك المورث بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انه ميراث أبيه وأقام شاهدين
 فشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولام وتقرهما ميراثه أو يقول

للعاجلة لا ثبات العقد
 (وكالدين بعدها) لو المدعي
 المؤجر ولو المستأجر
 فدعوى عقد اتفاقا
 (وصح النكاح) بالاقل أي
 (بالف) مطلقا (استثناء)
 خلافا لهما (ولزم) في
 صحة الشهادة (الجرح)

كانت لا يسهو يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من المصلحة وغيره والاصل فيه ان
 الجهر شرط صحة الدعوى لا كإثباتهم من كلام الكنز من انه شرط القضاء بالينة فقط أى
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام
 في الشهادة لكن اذا ثبت ملكه أو يده عنده موته كان جبر الاله أثبت ملكه أو ان الانتقال الى
 الوارث فثبت الانتقال ضروري فيكون اثبات الانتقال وكذا اذا ثبت يده عنده الموت لان
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات
 عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا تركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كافي الجبر لان ملك الوارث يتجدد في حق العين
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحصل للوارث وطواها ولو كانت حراما
 للمورث أو بالعكس ويحصل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث القبر والمجهد يحتاج الى
 النقل الا لا يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة له للوارث قال
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحل له أكل
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجب جدجدة الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي
 يوسف (قوله الجرايم) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صورته الشارح أو بما يقوم
 مقامه من اثبات الملك الميت عند الموت أو اثبات يده أو يده فاقبه عند الموت أيضا وهو ما
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بلا زيادة وما ولبا بالفرق بين هذا وبين
 ما بين من انه لو شهد الخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح بين هذا وما اذا شهد المدعى
 عين في يد رجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد انها
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقيم
 يينة على ملك البائع وذو اليد يشكر ملك البائع فانه يحتاج الى يينة على ملكه فاذا شهد
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انها ملكه يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلا
 من الشراء والارث يوجب تجديد الملك والجواب انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت
 فانما ثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد بخلاف مسئلة
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لثبوت ملك المشتري من بقائه
 لان الشراء آخره ما وجودا وهو سبب موضوع لملك حتى لا يتحقق لولم يوجب به فيكون
 مضافا الى الشراء وهو ثابت بالينة اما هنا فثبت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا لملك بل عنده ثبت ان كان له مال فارغ
 والله سبحانه وتعالى أعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها
 ميراث أبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجبر الميراث بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى كما تقدم وكما صورته الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو بما يقوم

بشهادة ارث) بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى
 (الا ان يشهدا)

مقامه من اثبات يده أو يذنبه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا أن يشهدا
 بملكه الخ (قوله بملكه) أي الموت (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي
 ذكره بعد الثلاثة يؤيده ما في البرازية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت بخدمه لا تقبل لعدم
 الجبر ولو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت بخدمه يقبل ثم ذكر أن قولهم كانت في يده كهذا
 وجعل في الخائفة الدين كالحيز أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا اقتحوز ذكر شيخنا أن
 قولهم كانت لايه ليس بجبر وظاهره دليل الشارح إلا أن قوله عند موته قيد للشهادة باليد
 أيضا وأنت خبير أنه بالاولى بل صريح حيث قال لأن الايدي عند الموت الخ وفي البدائع
 شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا ومرااد الشارح أن الجبر يكون
 صريحا كائنا الذي ذكره وحكما فيما يستثنى (قوله أو يده) إنما كان ذلك مثبتا لأن الظاهر
 من حال المسلم في ذلك الوقت أن يسوي الأسباب ويبين ما كان يده من الغصب والودائع
 فإذا لم يبين فإظهار من حاله أن ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دليل الملك (قوله أو يده من
 يده ومقامه) قال في الدرر يعني إذا مات رجل فقام وارثه ميتة على دارها كانت لايه أعارها
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف اليتمه أنه مات وتركهاميراثه بالاتفاق أما
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجبر في الشهادة وأما عند مالك فإلحاقه باليد عند
 الموت يعني عن الجبر وقد وجدت لأن يد المسلم غير المودع يد المعير والمودع اه وشمل هذا
 الأمين وغيره كالفاسد والمرتمن (قوله لأن الايدي) أي أيدي الواضعين أيديهم على شيء وهذا
 دليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجبر ويان ذلك أنه إذا ثبت يده عند الموت فإن كانت
 يده ملك فظاهر لأنه أثبت ملكه أو أن الانتقال إلى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة كالمشهدا
 بالمال وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لأن الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان إذا مات مجهلا تركه الحفظ والمضمون يملك الضامن على ما عرفت فيكون
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وترك دليل الاستغناء بالشهادة على يد من يقوم مقامه
 لظهوره لأن اثبات يده يقوم مقامه اثبات يده فيبقى اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجبر
 فاكتم في يده أماده سيمدى والدرجه الله تعالى (قوله تنقلب) أي نصير يده ملك اذ لو كانت
 لغيره لبيته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي لأن الظاهر من حال المسلم
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذا وان يسوي أسبابه ويبين ما كان يده من الودائع
 والغصب فإذا لم يبين فإظهار من حاله أن ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دليل الملك
 لا يقال قد يكون اليد امانة ولا ضمان فيها لتقلب بواسطة يده ملك لأن الامانة تصير مضعوفة
 بالتجهيل بان يموت ولم يبين أنها امانة فلا بد منه. فتترك الحفظ وهو تعدى يوجب الضمان
 (قوله بواسطة الضمان) أي إذا مات مجهلا تركه الحفظ فيضمن الوديعة (قوله ثبت الجبر ضرورة)
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجبر من بيان سبب الوراثة الخ) أي وهو أنه أخوه مثلا ولا يكفي
 مجرد أنه وارثه قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد ونذكره أيضا
 أنه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والوالد قبل يشترط والفتوى على عدمه
 وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت أو بنت ابنته لا بد منه وفي أنه مولاه

بملكه عند موته (أو يده
 أو يده من يقوم مقامه)
 كسائر الجبر ومعتبر وغاصب
 ومودع فيبقى ذلك عن الجبر
 لأن الايدي عند الموت
 تنقلب يده ملك بواسطة
 الضمان فإذا ثبت الملك
 ثبت الجبر ضرورة ولا بد
 مع الجبر المذكور (من
 بيان سبب الوراثة)

لا بد من بيان انه اعتمقه اه ولم يذكر هذا الشرط متبا ولا شرعا والظاهر ان الموضع لشرط
 الثالث يعنى عنه فتمام وقد علمنا الكلام على ذلك مستوفى في شتى القضايا عند قول المصنف
 تركه قسمت بين الورثة أو الغرماء الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أى الخاص كالأخوة بقصد
 كونهم الأب ومثل الأخ الم ولم يذكر الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه اعتمقه ولا نعلم له وارثا
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله ويبان انه أخوه لآبيه الخ) ذكر في البحر عن البرازية
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكنى كما لو شهدوا انه أبوه وأمه فان ادعى انه
 عم الميت يشترط البينة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه أو لآبيه وأمه ويشترط أيضا
 ان يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب
 واحد وكذلك هذا في الأخ والجد اه مطلقا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا
 انالاه لم له ووارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي
 تنازع خاتمة من الثامن في كتاب الشهادة وعندهما قدر حصول كما هو مفاد عماد ذكره الطحاوى
 في مختصره ادعى انه أخوه لآبيه وأمه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الأم أو الجدة لا تقبل لانه
 لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لانه ذكر عمه في الكتاب من ادعى انه أخوه لآبيه وأمه
 وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسى في الأخ لا يشترط ذكر
 اسم الجدة وغيره وأما إذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكرا اسم الأب والجدة عمادية من السادس
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط البينة أن يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه أو لآبيه
 وأمه وأن يقول أيضا ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد للشهود أن يفسروا الميت
 والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد يقول هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا
 انه أخو الميت لآبيه وأمه أو لآبيه وأمه لا يعلون له ووارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر
 الاسماء قاضيان رجل ادعى ارفاعا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لآبيه وأقام بينة على النسب
 وذكرا الشهود اسم آبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدة عليه أقام البينة
 ان جد الميت فلان غير ما اثبت المدعى لا تقبل لان البينات للاثبات لا للنفي وبينة المدعى عليه
 قامت للنفي وهو ابيض يخصم في اثبات جد المدعى خاتمة * (تتبعه) * الشرط في سماع بينة الارث
 احضار الخصم وهو اما وارث أو غريم الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به
 لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا برأية في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبقي شرط
 ثالث الخ) يتألفه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لانه لم له ووارثا غيره وعدمه
 اذ لو كان قوله لم ذلك شرط لما تاقى التفصيل والذي في البحر عن البرازية ويشترط ذكر
 لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لا سقاط التلوم لا صحة
 القضاء (قوله أولا اعلم له ووارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لأعلم له ووارثا غيره عندنا بمنزلة
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير وادعى انهم شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا له
 ولم يقولوا لانه لم له ووارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرث على كل حال يحتمل القاضي وينظر مدة هل هو وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيتمضي في الزوج بالربيع والزوجة بالثمن

(و) بيان (انه أخوه لآبيه
 وأمه أو لآبيه وأمه)
 ذلك تظهيرية وبقي شرط
 ثالث (و) هو (قول
 الشاهد لا وارث)
 اعلم (له) واورثا (غيره)

الآن يقولوا لا تعلم له وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالا كثر والظاهر
 الاول ويأخذ القاضي كفيلا عندهم اولوا قالوا لا تعلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة
 خلا قالهما اه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين
 من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ونخلصها هناك صاحب البحر بما فيه
 خفاء وقد علم بما مر ان الوارث ان كان من قديم يجب بحسب حرمان فذكر هذا الشرط لاصل
 القضاء وان كان من قديم يجب بحسب نقصان فذكر شرط للقضاء بالا كثر وان نادى
 ولا يتقص بغيره فذكر شرط للقضاء بالابدون تلوم فتمام لوقد من الكلام عليه مستوفي
 في شق القضاء فارجع اليه (قوله ورابع) أي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد
 سبق انه يثبت بالتسامع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا
 ولم يدرك الميت فشهدا بغيره ما باطله لانهم ما شهدا بغيره بما يثبت به ولا رأياه في يد المدعي انتهى
 (أقول) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء وان عاين الملك دون المالك بان عاين ماله كما
 لجده ولم ينسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنسبه القياس فيه
 أن لا يجهل والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا
 بالتسامع والملك معروف فترفع الجهالة لكن انما تقبل اذا لم يفسر الشاهد اما اذا فسر فلا
 (قوله ذكرهما البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو
 ابيه أو أمه ووارثه ولم يسميا الميت تقبل برأية (قوله وان شهدا بيد المدعي الخ) يعني اذا كان
 دار في يد رجل فادعى آخر ان له وأقام بينة انما كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان
 الثابت بالبينه كالثابت باقرار الخصم ولو أقر المدعي عليه وقعت الى المدعي اتفاقا ولهما
 ان هذه الشهادة قامت على مجهول وهو اليه فانما الآن منقطعة ويحتمل انها كانت يده ملك أو
 ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالشك درر ولو شهدا انها كانت له تقبل بالا
 بخلاف كافي الشامية ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فانما تقبل وترد الدار الى
 المدعي وقيد بقوله بيد المدعي لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين
 (قوله سواء قالوا من الخ) لان قولهم اذ كان وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذكره
 فانه ذكر الاقتران في الجامع الصغير شهدوا الخ ان العين كانت في يده لم تقبل (قوله ردت)
 أي عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انما تقبل كاذكرنا (قوله لتنوع يد المدعي) علة لقوله
 بمجهول وذلك انه يحتمل انها كانت يده ملك أو ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر
 أي فلا يقضى بالشك قال في الغرر الا أن يقول ان المدعي عليه أحدث اليه فيه يقضى للمدعي
 ويؤمر المدعي عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعي عليه مضميا عليه حتى لو برهن بعدد على
 انه ملكه تقبل اه واذا كانت ودبعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتمتلك ملكه
 اذا مات مجهلا لها كما تقدم (قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه) أي تقبل لان الشهادة
 بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لان الملك لا يتنوع واليد تنوع باحتمال انه كان له
 فاشترائه ولان الاصل ابقاها كان على الذي عليه كان وقد منافر بما لو شهدا المدعي ملك
 عين في يد رجل انما كانت ملك المدعي حيث يقضى بها ولو شهدا انها كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك
 الشاهد الميت والا
 فباطلة لعدم رعاية السبب
 ذكرهما البرازي (وذكر
 اسم الميت ليس بشرط
 وان شهدا بيد المدعي سواء
 قالوا (مسند شهر) أولا
 ردت) اقامها بمجهول
 لتنوع يد المدعي بخلاف
 ما لو شهدا انها كانت
 ملكه

أو أقر المدعى عليه
بذلك أو شهد شاهدان أنه
أقر أنه كان في يد المدعى
دفع للمدعى لمعلومية الاقرار
وجهالة المقربة لا تبطل
الاقرار والاصل ان الشهادة
بالمالك المنقضى مقبولة
لأبالي المنقضية لتنوع
البدل المالك بزازية ولو أقر
أنه كان في يد المدعى بغير
حق بل يكون اقراره
بالبالغ حتى بهنم جامع
القصولين * (فروع) *
شهد بألف وقال أحدهما
قضى خمسمائة قببات
بألف الا اذا شهد معه آخر
ولا يشهد من علم حتى يقر
المدعى به شهدا بسرقة
يقرة واختلاف في لوها قطع

قوله لأنه لم يكذبه - علة
أقوله قببات بألف

إضافة المالك الى وقت الموت حيث اختلف في قبولها والفرق بين - ما عن الفتح فلا تنس (قوله)
أو أقر معطوف على قوله شهدا (قوله في يد المدعى) قيد بالاقرار باليد مقصود لأنه لو أقر له بها
خضعا لم تدفع اليه كاس - أي في الاقرار (قوله بذلك) أي بيد الخي أو ملكه ومن اقتصر على
الثاني فقد قصر إفادة سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله دفع للمدعى) الاولى أن يقول فانه
يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي البحر وإنما قال دفع اليه دون أن يقول أنه اقرار بالمالك لأنه لو
برهن على أنه ملكه فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكورون
في الكنز دون مسألة الشهادة بالمالك لما في جامع الفصولين أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته
من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك فقبيل - لأنه وان كان ذايد يحكم الحال لكنه لما أقر
بقبضه منه فقد أقر ان ذال اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من المدعى
لأنه كان ملكي فلو كذب المدعى في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لأنه قد ادعى راره
وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه الى المدعى فيصير المدعى ذايد فيجلف أو يبرهن
الآخر اه وقوله دفع للمدعى قال في الدرر لكن لا يصير المدعى عليه بزوال اليد عنه مقضيا
عليه حتى لو برهن المدعى عليه بعده على أنه ملكه يقبل كذا في العمادية اه (قوله لمعلومية
الاقرار) أي اقرار المدعى عليه انها كانت في يد المدعى فيؤخذ به (قوله وجهالة المقربة) من
كون البدل مائة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال ط ظاهره انه ما شهدا
عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت اعلان ولم يعاين الدار (قوله بالمالك المنقضى) أي كيد
الميت كما في صورة الجمر السابقة عن البحر (قوله لأبالي المنقضية) أي كيد الخي (قوله لتنوع
اليد) أي لاحتمال أنه كان له فاشتره منه (قوله المقتى بهنم) لأنه أقر باليد وادعى انه بغير حق
فيؤخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قببات بألف) أي ولا يسمع قوله
قضاء لكل النصاب ولا يكون رده من المدعى فكذب باله كما اذا شهد بألف وخمسمائة والمدعى
يدعى ألفا لأنه لم يكذبه فيما شهد به وإنما كذب فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له بنقش ثم
شهد عليه بالآخر ولا تقبل الا اذا ادعى ألفا فاذا ادعى خمسمائة والمسئلة بحالها لا تقبل (قوله
الا اذا شهد معه آخر) أي اكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالألف كلها أي يجب عليه ان
لا يشهد كما في الزبلي والدرر (قوله من علمه) فهل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى
يقر المدعى به) أي يقر المدعى عند الناس به أي بما قبضه لا يتضرر المدعى عليه عند تقريره
الدعوى وإنما يكون اعانة على الظلم قال في البحر والمراد من يفتي في عبارة الكنز معنى يجب فلا
تخل له الشهادة (قوله شهدا بسرقة بقررة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد
عن يعقوب عن أي حذيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على انه سرق بقررة واختلفا
في لوها قال أجزأ الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزأ الشهادة ولا تقطعه اه
ان التوفيق ممكن لان التحمل في السرقة يكون لبالاغالبا والالوان يتشابهان أو يجتمعان فيكون
السواد من جانب وهذا يبصر والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد - وإذا كان التوفيق
ممكننا وجب القبول كما اذا اختلف شهدو الزنا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان
طلب التوفيق هنا احتمال لاثبات الحد وهو القطع والحد يحتمل لدركه لاثباته والثاني

ان التوفيق وان كان ممكنا ليس يعتبر ما لم يصرح به فيما ثبت بالشبهات فكيف يعتبر ما كانه
فيما يدور بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا بثباته ان لو كان في اختلاف
ما كافا نقله وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصا باقية قطع به أولا وما
اذا كان في اختلاف ما لم يكافا نقله لكون ثياب السارق وامثاله فاعتبار التوفيق فيه ليس
احتمالا لا لاثبات الحد لا مكان ثبوته بدونه الا ترى انهم ما لو سكتا عن بيان لون البقرة ما كافهما
القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكافا نقله الى مجلس الحكم بخلاف
الذ كورة والاثوثة فانهم ما يكافان النقل بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فكان اختلاف
في صلب الشهادة والجواب عن الثاني بانه جواب للقياس لان القياس اعتبارا ما كان التوفيق
أو يقال التصريح بالتوفيق يعتبر فيما كان في صلب الشهادة وامكانه في العلم يكن فيه هذا
وأطلق في اللون فتشمل جميع الألوان وهو الصحيح والهمان السواد غيرة البياض فلم يتم على
كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحد أهم كالد كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف
لو ادعى سيرة قوب مطا فقال أحدهما هروى والاخر مروى اه شلي وتكلم الشرح على
القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرره نقلا اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)
حيث قال لا يقطع لانهم ما اختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة
والاثوثة أو في اللون في الغصب بل أولى لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهات
والثابت هنا حديثا بها اه دور (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن صحح
في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا اذ لم يذكر المدعى لونها) اما لو عين لونها
كحمر فقال أحدهما سواد لم يقطع اجماعا لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله
لم تقبل) اما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى
للعباية بين المتفرق والجله وتقدمت هذه المسئلة آنفا (قوله شهد في دين الحى الخ) قال
في البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى مسئلتين احدهما ما اذا ادعى شيئا الحال فشهد به بما
مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهد بالافرار وعكسه ما الاول ففي المحيط نقل عن
الاقضية اذا ادعى الملك للسال أى في المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها
أثبتت الملك في الماضي فيحكم به في الحال ما لم يعلم المزمع بل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها
أمر روى مبدانت اه ومعنى تحكيمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب
وهو حجة في الدفع لا للاستحقاق فيكون ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه لكن فيه حرج فيقبل
دفع العرج (يقول الحقير) قوله دفع العرج تعليل عليل كما لا يخفى على ذي فهم جليل اه
وقال في البحر أيضا ومعنى هذا لا يحل للقاضي أن يقول انهم تعلمون انه ملكه اليوم ثم ينبغي
للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه نقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا
اذا ادعى الدين فشهدوا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومنه ما لو ادعى انها
زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يعرضوا لاهال تقبل اه لكن اعترض الرملى قوله نعم
ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة
للابحاث في معارضة المنصوص اه وقال أيضا معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافا لهما واستظهر صدر
الشريعة قولهما وهذا
اذ لم يذكر المدعى لونها
ذكره الزيلعي * ادعى
المدعيون الايصال متفرقا
وشهدا به مطلقا ووجه لم
تقبل وهما بنية شهدا في
دين الحى بانه كان عليه كذا
تقبل الا اذا ادعى انهما انحصم
عن بقائه الا ان نقلا
لا ندري

أي لانهم لم يوافقوا لانه لم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعي ظاهرا فلا
 يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لانه لم انه خرج عن
 ملكه لا تطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالملك في الماضي اما لو شهدوا
 بالملك في الماضي لا يقضي به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على
 ما استقناه وعن أبي يوسف يقضي بها وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو أقر بدين
 عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين انه قضى دينه ان شأهوى الاقر ريشمدان انه كان
 له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليله على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه
 كان له عليه به تقبل وهذا غلط فانه انما يرضى لما يسوغ له أن يشهد به لا للقبول وعدمه
 بل ربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى بقوت القبول في احدهما دون
 الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العادلين عند الشاهدين انه قضاء فلا يشهدان حتى يخبروا
 القاضي بذلك وان القاضي حينئذ لا يقضي بشئ كذا في فتح القدير وفي البرزخية ثم دأبنا
 زوجت نفسه اولنا فلم أنم في الحال امراته ولا او شهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدري انما
 ملكه في الحال ام لا يقضي بالملك كالحال في الحال بالاستصحاب والشاهد في العهدة شاهد في
 الحال والحاصل ان المنصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين فالمنصوص عليه عدم
 القبول قال في القنية شهدا على قرار رجل بدين فقال المشهود عليه انهم رأوا هذا القدر على
 الا ان فقال لا أدري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة هـ وقال قبه له ادعى على
 آخر دين على ورثته فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ
 فوضوح الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا أدري اهو عليك الا أن لم لا وهو
 ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمادى انه في القبول وليس
 بعرض للمنصوص عليه كما علمت اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالملك لا يقضي
 مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين
 ادعى للوديمة فشهدا ان المودع اقر باليداع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى تسكنا
 وشهدا باقرارهما تسكنا تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال
 تقبل وتكون إقامة البيعة على اقراره كإقامة البيعة على السبب وانتي بعضهم بعدم القبول
 ادعى قرضاً وشهدا باقرارهما بالمال تقبل بلا بيان السبب انتهى فتقبل باليداع والغصب والعارية
 والديون والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعاً وشهدا انه اقر بالبيع
 واختلفا في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قفيز بسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعي
 عليه اقرار له عليه مائة قفيز ولم يزيد اقبل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل
 لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبوله لو لم
 يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يخالفان اذا الاستبدال قبل القبض
 لم يجوز في السلم وجاز في دين البر بالسبب فلم يشهدا بدين يدعيه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
 القرض وشهدا انه اقر ولم يذكروا سبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه
 اقر باسقاطه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عبداً فشهدا احدهما بملك مرسل والاخر باقرار

ذى المدعى كونه للمدعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما
 عكسها اعني ما اذا ادعى الاقرار فشهد بالانشاء فغير متصور شرعا لا تسمع الدعوى بالاقرار
 لما في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له لما انه اقر له به او
 ابتدا بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا لي واقر ان لي عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ
 على انه لا تصح الدعوى اهدم ملاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة
 الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقرانه
 لاحق له فيه او بانه ذلك المدعى حيث تقبل وتسامه فيها ومنتهكام عليه ان شاء الله تعالى باوضح
 من ذلك في الدعوى (اقول) اما قوله فغير متصور شرعا قال الغزوي ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي
 وانه اقر له به تسمع ليكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه نية تقيم الكلام
 (قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) أى سألهما المظلم عن بقائه ولو لم يسألهما ولو كان الذي
 ردت فيه الشهادة في دين الحي انما هو في صورة الاقرار لما قد مناه قبله اسطر عن البحر عن
 القنية ثم دعا على اقرار رجل بل دين الخ ولذا قال بعده وهو ساكت الخ قال في البحر وفي مسئلة
 دين الميت لا بد في القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يخالف
 المدعى مع اقامة البيعة بخلافه في دين الحي فحضراتهم اذا ثبت في دين الحي بانه كان له عليه
 كذا تقبل الا اذا سألهم المظلم عن البقاء فلا يندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى
 (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله من ثبوته بمجرد بيان سببه الخ) قال الرولى نقلا عن
 المحيط انه يثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقولامات وعليه
 شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات
 من جراحه لانه لا علم لهم به برازية معين الحكم كذا راى انه يخطأ بعض العلماء (واقول) ما في
 المحيط لا يعارض ما في القنية اذ ما فيهما ادعى الدين للعمال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم
 يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فتأمل ونقول بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما في معين
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكفي فيه تخليف خصمه مع
 وجوده وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دينه الذي يحجبه عن الجنة
 وتضييع حقوق الناس كثير لا يجب دون من يشهد لهم على هذا الوجه اه وبه اعترض
 في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا يفتي) قد علم ان الاحتياط في
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف ليكن قال الرجى والاحتياط لا يفتي لان الامر فيه
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضي والمفتي
 ان يتفحصا كمال التفتيش ويتبعهما القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين
 يفتي المفتي بقول من يقول لاحاجة الى الجرح وبقي القاضي به وان غاب على ظنه استقام
 الدائن لادين أو سقط وطوبى وجه من المستعطفات يفتي بالقول الثاني وبقي القاضي حفظا
 لاموال الناس واديانهم ولذا قال والاحتياط لا يفتي ولم يبين بماذا يكون الاحتياط والله أعلم
 بكن عبارة المنع وفي مسئلة دين الميت لا بد في القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه
 احتياط في امر الميت انتهى فاقاد ان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل
 مطلقا حتى يقولامات
 وهو عليه بمجرد قلت
 وبخالفه ما في معين
 الحكم من ثبوته بمجرد
 بيان سببه وان لم يقول
 مات وعليه دين اه
 والاحتياط لا يفتي

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقل القوانين فكتب الخبر الرمل في هامشه قوله قلت الخ
اقول ما في المحيط لا يعارض ما في القنينة اذ ما فيها فيما اذ ادعى الدين للعمال فشهد هذا بالماضي
فذلك الحق اى الشاهد ان اقط كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للعمال فشهد به كذلك ولذا لم
يقول كان وبه يحصل التوفيق فتأمل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا
في الماضي) اى بان قال ملكى وشهدا انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا
به في الحال بان قال كان هذا ملكى وشهدا انه له قيل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى
نه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل (قوله كالوشهد بالماضي ايضا) اى لا تقبل لان اسناد
المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف
الشاهدين لو اسندا ملكه الى الماضي لان اسنادهم لا يدل على النفي في الحال لانهم لا يعرفان
بقام الا بالاستصحاب والشهادة يقتضيان الشهادة باستصحاب الحال اعدم تيقنه بخلاف
الحال اذ كايده لم يثبت ملكه يقينا بل بقاءه يقينا بغير وجه ظاهر الفرق بين ما هنا وبين
ما تقدم متنا من قوله بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه * (فرع مهم) * قال المدعى ان الدار
الى حدودها مكتوبة في هذا المظهر ملكى وقال الشهود ان الدار التى حدودها مكتوبة في هذا
المظهر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذى كتب في هذا الصك عليه
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدوا بملك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان
المشهد به هو المتنازع فيه ينبغى ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود اعدم
الجهالة المقضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

انما أحرمها لانها فرع عن شهادة الاصل فاستحقت الانذار لان الاصل مقدم على الفرع ولانها
بمنزلة المركب من المفرد وجوازها استحسان والقياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لم تزل
الاصل لاحق للمشهود له ادم الاجبار عليه اولا اعدم جواز الخصومة فيها والنيابة لا تجوز
في العبادات البدنية لان كون قول الانسان ينفذ على مثله ويلزمه ما نسب اليه وهو يتقيه
وببرأضه انما يعرف بحجة شرعاً عند قدر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول اعدم
العصمة من الكذب والشهم ودفعه يكون حجة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان
الثابت ضعف ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرع وان اختلف محل الاداء فان محله في
الاصلي في اثبات حق المدعى وفي الفرع عين ما يشهد بان به من شهادة الاصلين ثم يرجع الى الحق
المدعى به الا انهم استحسنوا جوازها في كل حق لا يسهل قط بالشبهة لشدة الاحتياج اليها لان
الاصل قد يجهز عن أدائها البعض العوارض فلم يجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا
جوزت وان كثرت أفعى الشهادة على شهادة الفرع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث
البدلية لان البديل عما لا يصر اليه الا عند المجز عن الاصل وهذه كذلك واعتراض بانه لو كان
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما لعدم جواز بين البديل والمبديل لكن لو شهد أحد
الشاهدين وهو أصل وأخران على شهادة شاهد آخر جاز وأوجب بان البدلية انما هي في

* ادعى ملكا في الماضي
وشهدا به في الحال لم تقبل
في الاصح كالوشهد بالماضي
ايضا جامع الفصولين
(باب الشهادة على الشهادة)
(هي مقبولة)

المشهود به فان المشهود به بشهادة الفروع وشهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول
 هو ما عاينوه مما يدعيه المدعي واذا كان كذلك لم يكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة الاصول
 ولم يمنع اقسام الاصول بالفروع فاذا ثبت البطلانية فيها لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشهادة
 القسام مع الرجال والحدود والقصاص وعند الائمة الثلاثة تقبل فيما يسقط به ايضا عناية
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا
 قد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اجيب بان لانه قضى فان المشهود به فعل القاضي
 وهو مما ثبتت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة
 لها فاذا ورد ان فعل القاضي موجب لردها او ردها من حده فهو موجب للحد اجيب بالمانع
 بل الموجب لردها اذا كان من حده ما يوجب الحد والذي يوجب به هو القذف نفسه على ان في
 المحيط ذكر محمد في الديان لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أفع
 الشهادة على شهادة الفروع بارى يحمل الفروع شهادة لثنتين وأحد الاثنتين لاخرين وهكذا
 ويشترط الشروط الاتي ذكرها في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فعمل الوفاء وهو الصحيح احيا له وصوناعن اندراره
 وشمل التعزير وهو مصرح به في الاجتناس وقصه القاضي وكما في الخاية والنسب كافي
 خزائن المفتين وفي القصة شهد القاضي شهودا اني حكمت فلان على فلان بكذا فهو اشهاد
 باطل لا عبرة به والحضور بشرط اه وفي تقيعة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد
 القاضي على فضائه الشاهدين الذين شهد في تلك الحادثة هل يصح اشهادها يا عماه انقال نعم
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير انهما على الشهادة جائزة في
 كل حق ثبتت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد والقصاص فلما التعزير في
 الاجتناس من نوا رابن رس- ثم عن محمد بن عيسى في التعزير العقوبة والشهادة على الشهادة نص
 الفقيه ابو الليث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي
 فتاوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في لا فريروا الحقوق واقضية القضاة وكتبهم
 وكل نبي الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول وصح قوله وهو
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص ايضا لان الفروع عدول فلا شهادة الاصول فالحكم
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسند مع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب
 الحد فلا يردانه اذ شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بلد كذا ضرب فلانا حذاف في قذف فانما
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانما تقبل في التعزير وهذه رواية عن
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انه لا تقبل كافي الاختيار قهستاني (قوله وجزاء الشهادة مطلقا)
 أي بعذر أو غيره وسواء تعذر حضور الأصل ام لا لان تحمل الشهادة اسهل من ادائها قال في
 خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عذرت حتى لو حمل بهم
 العذر من مرض أو سفر أو موت شهد الفروع اه فتبين ان الشروط المذكورة لا وقت الاداء
 لا وقت التحمل قال في البحر وقد شهد الفروع أي عند القاضي لان وقت التحمل لا يشترط
 ان يكون في الأصل عذرت في خزائن المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط تعذر

وان كثرت اشهادنا في كل
 حق على الصحيح (الا في حد
 وقود) لسهولة ما بالشبهة
 وجز لا شهادة مطلقا لكن
 لا تقبل الا بشرط تعذر

حضور الأصل) قال في البحر لا بد من إظهار الحاجة وانعكس عند هذا الأصل قال سيدي
الوديعه الله تعالى أشار إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطیع معه الحضور إلى مجلس القاضي
كما قيد في الهداية وإن المراد بالسفر الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في
الطهارة والهداية لا يجاوزة البيوت وإن أطلقه كالمريض في الكنز لم يصرح بالتهذر ولو لكن
ما ذكرناه والمراد لأن العلة العجز قاطبة (قوله وما نقله القهستاني) حيث قال لكن في
قضاء النهاية وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه
كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله الآتي وبخروج أصله عن أهليتها (قوله فانه نقله عن
الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء النهاية عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر
الشرح وفي بعضها هذا بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو
الاحسن (أقول) وليس في القهستاني ذلك كما علمت من عبارة المقدمة وله في الشارح طالع
عليه في عبارة النهاية وتحرير في القهستاني الذي رأته وأدلى للشارح أن يقول فانه نقله
عنها عن الخاتمة كما يدل عليه عبارة في شرح الملتقى فانه قال فيه لكن في قضاء النهاية عن
فرض أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره القهستاني
(أقول) فيه أن استدراك القهستاني بقوله لكن في قضاء النهاية الخ يخالف المشهور (قوله
وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيخان في القضاء خطأ (قوله وأصواب ما هما) أي في باب الشهادة على
الشهادة قال في الدر المنثور بعد ذكر عبارة القهستاني السابقة وثمة به بعضهم بأنه أخطأ وأن
قاضيخان وغيره كره ما كغيره فأصاب وخالف فخطأ ثم قال لكن نقل البرجندي
عن الخلاصة والقهستاني عن الظفرنة وكذا في البحر والمنع والمراج وغيره أنه إذا خرج
الأصل عن أهمية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي
وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جاوزوا الشهادة بعد الموت نصافه مستثناة ط
(أقول) وقد يقال إن المقصود من تحميل الشهادة عدم ضياع الحق بعونه ولا كذلك بما ذكر
لأنه أورد عارضة قال في الهداية لا تقبل شهادة شهرد الفرع لأن يموت شهرد الأصل
أو يمرض أو مرضا لا يستطیع مع الحضور لمجلس القاضي أو يغيب أو يموت مدة ثلاثة أيام ولياها
فصاعدا كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والقوى عليه كذا في التاترخانية (قوله أو مرض)
أي مرضا لا يستطیع معه الحضور لمجلس الحاكم انتهى من في شرح المجموع المرض
الذي لا يتعد مدته الحضور لا يكون عذرا انتهى (قوله أو سفر) ظاهر الكنز وغيره من
المؤن أن سفر الأصل يتحقق بأن يجاوز يوم مصره فاصدا ثلاثة أيام وإن لم يسافر ثلاثة
وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام ولياها كما أنصح به في الخاتمة من في
والذي في الخاتمة الشهادة في الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادته مريضاً
أو لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً غيبة السعة ثلاثة أيام ولياها
وعن أبي يوسف إذا كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت فيه له حازت
الشهادة على الشهادة وعن محمد في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل
معيها في المصير انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المنع من قوله وظاهر الكنز وغيره

حضور الأصل يموت أي
موت الأصل وما نقله
القهستاني عن قضاء
النهاية فيه كلام فانه نقله
عن الخاتمة عنها وهو خطأ
والصواب ما هنا (أو مرض
أو سفر)

من المتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت العلة المحجوزة لا يلزم أن يكون المرض الذي لا يمتد منه الحضور عذرا وليس كذلك فالمتبادر غيبته مدة السفر ولذا أتى في الهداية برديقه فقال أبو يعقوب وأما سيرة ثلاثة أيام وأياما فصاعدا كما علمت مما قدمناه آنفا (قوله واكتفى الثاني بغيره الخ) وعن محمد بن جعفر الشهادة كيفما كان حتى روى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد فشهد بالفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهم فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر انتهى ط وفي النهاية عن السير خسي والسفدي إذا شهد الفروع على شهادة الأصول والمصر في الأصل في المصر يجب أن تجوز على قواعدها لا على قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك إثابة غيره من باب نفسه في الجواب الأب- مذرة كذا لا يملك الأصل إثابة غيره من باب نفسه الأب- مذروا الجامع أن استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهما المسالك المدعى عليه إثابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذرة كذا في الحضور إلى مجلس الحكم ز يلحق فعلى هذا لا يترتب لاداء الفروع أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله واستحسنه غير واحد) قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذ كره محمد في السير الكبير اه (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عندها كثير المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات وذ كره القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالو الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى اه (قوله واقره المصنف) أي في منعه (قوله أو كون المرأة مخدرة) قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا ولا يراعا غير المحارم من الرجال أما التي جالست على المنصة فمرأها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة خاتمة قال في البحر وظاهر كلام المصنف المحصر في الثلاثة أي الموت والمرض والسفر وليس كذلك وذ كرهه الخ مخدرة المذ كورة هنا (قوله لا تتخاطب الرجال) هو تعريف المخدرة كما في القنية ونقله في البحر والهندية عنه وكذا نقله العلامة الانقروى برضى بم (قوله وفيها لا يجوز الا شهادة لسلطان وأمير) أي على شهادتهم ما إذا كانوا في البلد الأعلى قول محمد على ما سلف (قوله وهل يجوز لمحجوس الخ) قال في السراج إذا كان شاهد الأصل محجوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفروع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل يحكم بها قال في الذريعة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محجوسا في محجوز هذا القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من جهة حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في محجوز الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة في محجوز اه واطلق في التهذيب جوازها بمسبب الأصل انتهى (اقول) ووجهه ظاهر لأن المحجوس لا يملك الخروج بل هو محجوز على عدمه قال ط ويمكن حمله على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماننا لا فرق بين حبس القاضي والوالي بل الحبس واحد فان من لزمه أداء شهادة فيخرج لادائها بما عاقل معهما كما علمت فنقله وفي الهندية إن كان الأصل معتكفا قال القاضي بدفع الدين لا يجوز سواء كان منه ذورا أو غير

واكتفى الثاني بغيره
يجب أن يثبت بآله
واستحسنه غير واحد وفي
القهستاني والسراجية
وعليه الفتوى واقره
المصنف (أو كون المرأة
مخدرة) لا تتخاطب الرجال
وان خرجت الحاجة وحمام
قنية وفيها لا يجوز الا شهادة
لسلطان وأمير وهل يجوز
لمحبوس أن من غيرها كم
المنصومة نعم

٢ المراد بالاول ما صدر
المصنف عبارته به وهو
السفر الشريعي اه منه

منذور ٨١ (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا عن السراج عن الذخيرة
 (قوله عند الشهادة) أي إذا تم عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق
 بتعذر وما عطف عليه (قوله قيد لكل) أي فيكون الظرف منه لما بحضور الأصل (قوله
 لاطلاق جواز الأَشهاد) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه لكن لا يجوز الشهادة
 عند القاضي إلا بما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر: نقله عن خزانة المفتين
 والأشهاد على شهادة نفسه يجوز أن لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالفروع
 ٨٢ ومثله في المنع عن السراجية (قوله كالمس) أي في قوله وجاز لأشهاد مطلقا (قوله شهادة
 عدد) قال في فتح القدير لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولأن شهادة
 كل من الأصلين هي المشهود بهما لا بد أن يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهما إلا رجلان أو رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى في أحد قوله لا يجوز إلا أن يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير الذين شهدا على
 شهادة الآخر فذلك أربع على كل أصل اثنين واختاره المزي لأن كل فرعين يقوم مقام أصل
 واحد فصار كل امرأتين فلا تقوم الطائفة بهما لأن المرأتين لما قامت مقام رجل واحد لم تنجز
 القضاء بشهادتهما وإن أحدهما لو كان أصلا شهد شهادته الأصلية ثم شهد شهادة فرعية مع
 فرع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذلك إذا شهدا جميعا على شهادة الأصلين وفي
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد إنما روى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فإنه باطلا لغيره بقية الأدلة كقوله ابائنين من غير تقييد بأن
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولأن حاصل امرهما أنهم ما شهدا بحق هو شهادة الأصلين ثم شهدا
 بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع من أن يشهدا شاهدان بمقوق كثيرة بخلاف أداء
 الأصل شهادة نفسه الأصلية ثم شهادة فرعية على الأصل الآخر مع فرع آخر غيره فإنه إنما
 لا يجوز لأن فيه يجتمع البطل والمبطل بخلاف ما لو شهدا شهادته وشهدا ثمان على شهادة
 الأصل الآخر حيث يجوز بخلاف شهادة المرأتين فإن النصاب لم يوجب دلالتهم بما ينزله رجل
 واحد ولا تقبل شهادة واحد خلافا لما لا رحمه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر عنه
 بمنزلة رسوله في إيصال شهادته إلى مجلس القاضي فكأنه حضر وشهد بنفسه واعتبر هذا برواية
 الأخبار فإن رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولنا ما رويناه عن علي رضي الله تعالى عنه وهو
 ظاهر الدلالة على المراد ولأنه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الأخبار
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك أن عليا رضي الله تعالى عنه جاز شهادة
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط أن يكون بازاء كل
 أصل فرعان على حدة فدل إطلاقه على جواز شهادة الفرعين جميعا على شهادة الأصلين ولم
 يرد عن غيره على خلافه فقل محل الإجماع قلت وفيه تأمل كذا في العيني (قوله وما في الحارثي)
 أي من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله بغير) عبارته وكذا لا يشترط أن يكون
 المشهود على شهادته رجلا لأن المرأة أيضا أن تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين
 ويشترط أن يشهد على شهادة كل امرأتين الشهادة كذا ذكره الشارح وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة
 وقوله (عند الشهادة) عند
 القاضي قيد لكل لاطلاق
 جواز الأشهاد لا الأداء
 بشرط (شهادة عدد)
 نصاب ولو رجلا وامرأتين
 وما في الحارثي غلط بغير

قوله وبخلاف معطوف
 على قوله بخلاف أداء
 الأصل شهادة نفسه ٨٢

القديم في الحاروي انه قد ادعى في نفسه ولا تقبل شهادة السامعي الشهادة اه وهو
 غلط اه (قوله عن كل اصل) متعلق بقوله وشهادة عدده لو شهد عشرة على شهادة واحد
 تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يجر عن
 الخزانة وأما أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخر على شهادة غيره يصح وصرح به في
 البرازية (قوله ولو امرأتين) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجوز للمراء ان
 تشهد على شهادتهم ارجلين أو رجلين أو امرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أي يكتفي
 شاهدان عن كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران حتى لو أشهد أحدهما على
 شهادة رجلين وأشهدهما الآخر بهيتهما جاز ولو قال لا تغاير فرعى مال كان أولى (قوله
 خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهم رجلان غير الذي أشهدهما
 صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو اثنى) مستدرك بما ساقى متنا (قوله أشهد على
 شهادتي اني أشهد بكذا) لانه لا بد من التكميل والتوكيد لان الفرع كالنائب عنه وهما
 يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي ليعتد به الى مجلس القاضي وهو
 بالشين الثالثة وانما قالوا الفرع كالنائب ولم يجز له ان يشهد على نفسه لانه ليس بشروط لا بد
 وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما جاز الجمع بين الاصل والخلف نهاية واجب
 الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد به هما بل عن الذي لم يحضر
 قال في البحر وليذكر المواظف بعد قوله اقر عندى بكذا وأشهدنى على نفسه لانه ليس بشروط لا بد
 من جمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمنا وقيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له
 أشهد لم يسمعه ان يشهد على شهادته راسمعه اذ هو هذا افعيما اذا سمعه في غير مجلس القضاء اعمالو
 نسمع في مجلس القضاء شاهد ايشهد بكذا على شهادته كافي السراج عن النهاية وقيد
 بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه لفظ محتمل لاحتمال أن
 يكون الشهادة على نفس الحق المشهود به فيكون امره بالكذب وقيد به لانه لو قال يشهد ادى
 لم يجز له لاحتمال ان يكون امره بان يشهد بمثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان
 الشهادة بقضاء القاضي صحيحة ولو لم يشهد هما القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلاف بين ابى
 حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاعع الشاهدان القاضي في غير مجلس القضاء
 بخور ابو حنيفة وهو لا يقيس ومنعه ابو يوسف وهو الاحوط اه كلام البحر مع زيادة عليه
 قال في البرازية سمعنا من الحماكم يقول حكمتم لهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخرهما ان
 يشهدا به عليه ان سمعاه منه في المهر وهو الاحوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون ان
 كلام العالم والعادل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا بالجاهل العادل ان أحسن التفسير
 يقبل والا فلا ؟ ولا يخفى ان علم قضاء بلادنا ليس بشبهة فضلاء عن المجلة الا في كتاب القاضي
 لضرورة اه (قوله ويكتفى بكون الفرع) أي عند تحميلة (قوله قضية) عبارة الوفاة
 لا قبل ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد به ذلك لا تقبل اه كامل (قوله ولا ينبغي الخ)
 الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب وهذا الفرع نه في البحر ثم قال بعد
 ورقة وفي خزانة المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بهذا ولا غيره فهو مسمى في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة
 (لا تغاير فرعى هذا وذلك)
 خلافا للشافعي (و) كيفيتها
 (ان يقول الاصل مخاطبا
 لافرع) ولو اثنى بهر (شاهد
 على شهادتي اني أشهد
 بكذا) ويكتفى بكون
 الفرع ولو رده ارتد قضية
 ولا ينبغي ان يشهد على
 شهادة من ليس بهد
 عنده حاروي

مطلب
 علم القاضي ليس بحجة
 الا في كتاب القاضي
 لضرورة اه منه

شهادته بترك الاحتياط ٣ وقالوا الاساءة الخش من الكراهة اه ليكن ذكر
 الشارح في شرحه على المنار انهم ادونهم رأيت منه في القصة - يرشرح البزوي والتحقيق
 شرح الاحكامي وغيرهم ان الاساءة دون الكراهة ولعل من ادمن قال دون الكراهة
 اراد بها التحريمية ومن قال الخش اراد بها التنزيهية - تامل (قوله) ويقول الفرع
 اشهد ان فلانا الخ اي ويذكر اسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا نقبل
 والا فلا بد من بيان شاهد الاصل - قى لوقا لان شهدان رجلين نعرفهما الشهدانا على شهادتهما
 انهم ايشهدان به كذا وقالوا لانسميها اولنا نعرف اسماءهم لم تقبل لانهم اقموا لاجازته
 لاعن معرفة كما في الصغرى ٤ وفي أبي السعود فلان وفلان بدون ألف ولام كناية عن الاناسي
 وبهم ما كناية عن الياسم تقول ركبت الفلانة وحببت الفلانة اه (قوله) هذا أوسط
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور أوسطها وهو الذي عليه الق - دوري وذكرا بو
 النصر شارحه انه أولى واحوط وفي المنبع واختارها شمس الأئمة الحلواني اه وتبعه
 صاحب الدرر والغرر (قوله) وفيه خمس شينات) والاطول ان يقول الفرع عند القاضي
 اشهد ان فلانا شهد عندى ار لفلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وأمرنى ان أشهد
 على شهادته وأنا الآن أشهد على شهادته بذلك ففيه خمس شينات قال في المنية أقل ما يكفي في
 الاشهاد ثلاث شينات وهي أشهد عندكم بكذا فاشهدوا على شهادتي بذلك وبعض المشايخ
 قالوا يقول الاصل أشهد بكذا وانى أشهدك على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه خمس
 شينات والاحسن الاقصر قول أبى جعفر ان يقول لاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول
 الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كياأتى وهو اختصار الفقيه ابى
 الليث وأستاذ أبى جعفر (قوله) وعليه فتوى السرخسى وغيره) قال في الفتح وهو اختيار
 الفقيه أبى الليث وأستاذ أبى جعفر وهو كذا ذكره محمد فى السير الكبير وبه قالت الأئمة
 الثلاثة وحكى ان فقهاء زمن أبى جعفر خالفوه واشترطوا زيادة طويلة فخرج أبو جعفر
 الرواية عن السير الكبير فاقادوا له قال في الذخيرة فلما اعتدأ - على هذا كان أسهل وكلام
 المصنف أى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام القدورى المشتغل على خمس شينات حيث
 حكاه وذكرا ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور أوسطها وذكرا بو نصر البغدادي
 شارح القدورى أقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا
 أقروا عنده بكذا ثم قال وما ذكره القدورى أولى واحوط ثم حكى خلافا فى قوله وقال
 اشهد على شهادتي شرط عند أبى حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه أمره
 أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وانه أمره على وجه التحمل فلا يثبت بالشك وعند أبى
 يوسف يجوز لان أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيحمل لذلك على التكميل اه والوجه
 في شهود الزمان القول بقولهم ما وان كان فيهم العارف المتدين لان الحكم للغالب خصوصا
 المقتضى المكسبة للدرهم اه مافى الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية
 وشرح القدورى من لزوم خمس شينات فى الاداء وهو ما جرى عليه فى المتون كافة - دوري
 والكنز والغرر والمتقى والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) ويكنى تعديل الفرع لاصله

٣ مطلب

فى معنى قولهم الاساءة
 الخش من الكراهة
 والكراهة الخش من
 الاساءة

٤ مطلب

فلان بدون الالف واللام
 كناية عن الاناسي وبهم ما
 كناية عن الياسم

(ويقول الفرع اشهد ان
 فلانا شهدنى على شهادته
 بكذا وقال لى شهد على
 شهادتي بذلك) هذا
 أوسط العبارات وفيه
 خمس شينات والا قصر ان
 يقول اشهد على شهادتي
 بكذا ويقول الفرع
 اشهد على شهادته بكذا
 وعليه فتوى السرخسى
 وغيره ابن كمال وهو الاصح
 كما فى القهستانى عن
 الزاهدى (ويكنى تعديل
 الفرع لاصله) ان عرف
 الفروع بالعدالة

في ظاهر الرواية وهو الصحيح لأنه من أهل التزكية هدية ولأن لفرع ناقل عبارة الأصل
 إلى مجلس القاضي وبالقفل يتم ~~حسم~~ النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله إذا عرفه
 القاضي كافي الشروح قال الملا عبد الحلیم محشي الدرر شارب عنوان الصحة أن فيه اختلافا
 لما نه عن محمد عدم الصحة لثمة المنفعة وله الصحة ظاهر الرواية وصحها في الصغرى وهكذا
 في المنصورية (قوله والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لأنه لا شهادة
 إلا بالعدالة فإذا لم يعرفوه لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يبي يوسف وقال محمد لا تقبل لأنه لا شهادة
 دون التعديل لأنه قد يخفى عليهم فيتعرف لقاضي العدالة كما إذا شهدوا بانفسهم كذا في
 الهداية وفي البحر وقوله لا اصادق بصور الاولى ان يسكتوا وهو المراد هنا كما أنصح به
 في الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرك بقعة في الخيانة على الخلاف بين الشيخين وذكر
 الخصاص ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الخلو اني انما تقبل وهو الصحيح لان الأصل بقى
 مستورا اذ يحقل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للأصول
 واستشهد الخصاص بانهم قالوا لا اناتهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهم على شهادة
 وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اه لمخصا وحيث كان المراد الاولى
 فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما في المتن (قوله أحد الشاهدين صاحبه في الاصح)
 كذا اختاره في الهداية أي اذا كان تعدل وهو أحد الشاهدين معروفا بالعدالة عند
 القاضي ونقل فيه قوانين في النهاية والحاصل كافي الخاتمة ان القاضي ان عرف الأصول
 والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحد همدون الاخر سأل عن لم يعرفه وإذا
 شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته ففسق الأصل لا تقبل شهادة أحد همد بعد ذلك
 اه منح و بحر (قوله لان العدل لا يتهم بئله) أي بتعديل مثله ولو اتهم بئله لا يتهم في شهادته
 على نفس الحق بانه انما يشهد بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اه ط
 عن الشافعي (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقوله لا يتهم بئله أي به في الاتهام المتنافي للعدالة
 فقل مقصود يعني لان عدالة منعهما من تعديل غير العدل كذا على في البحر لكن فيه عود
 الضمير على غير هذا كور وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا إذا شهد شاهدان فعديل
 أحدهما لا يخرجهما قلنا أي من انهم أهل التزكية غاية لأمر ان فيه منفعة من حيث
 القضاء بشهادته ولو كان العدل لا يتهم بئله كما لا يتهم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في
 نفسه وان ردت شهادتهما صحية فلا تهم اه قال في النهاية أي بمثل ما ذكر من الشبهة
 وقوله غاية الأمر أي غاية ما يرد انه متهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تقيمه القاضي
 قوله على موجب ما يشهد به قلنا العدل لا يتهم بئله ما ذكر من الشبهة فان مثلها ثابت
 في شهادة نفسه فانما تتضمن القضاء بها فكأنه لم يمتد بها الشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا
 ما نحن فيه والالزام باب الشهادة اه وبه ظهران الضمير ليس عائدا للعدل كقولهم بعضهم
 (قوله وان سكت الفرع عنه الخ) قال في فتح القدير وان سكتوا أي الفرع وع عن تعديل
 الأصول حين سألهم القاضي جازت شهادة الفرع وع وانظر القاضي في حال الأصول فان
 عداهم غيرهم قضى والا لا وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اذا سكتوا أو قالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل الكل
 (ك) ما يكفي تعديل (أحد)
 الشاهدين صاحبه في
 الاصح لان العدل لا يتهم
 بئله (وان سكت) الفرع
 عنه نظر القاضي

لا تقبل شهادة القرو ع لان قبولها باعتبار انها تقبل شهادة ولم تثبت شهادة الاصول فلا
تقبل شهادة القرو ع ولا ييوسف ان الماخوذ اى الواجب على القرو ع ليس الا نقل ما جلهم
الاصول دون تعديلهم فانه قد يخفى عليهم فادانوا ما جلهم على القاضي ان يعرف
حالهم غير ان القرو ع حاضر ونوهم اهل للتر كبة اذا كانوا عدولا فستألفهم اقرب للمسافة
من سؤل غيرهم فان كان عندهم علم فقد قصر المسافة والاحتاح لى تعرف حالهم من
غيرهم هم هكذا ذكر الخلاف الاصحى في تهذيب أدب القاضي للخصاف وصاحب الهداية
وتمس الاثمة فيما اذا قال القرو ع حين ما هم عن عدالة لاصول لا تخبرك بشئ لا تقبل
شهادتهم أى القرو ع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالوقول تهمهم في هذه
الشهادة ثم قال وروى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يعقل كونه توقيفا في حالهم فلا يثبت
جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا يقبل ويسأل غيرهم ولو قال
لا تعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذلك الجواب فيما ذكره أبو على السعدي وذكر الخلواني
انه لا يقبل ويسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بى مستورا فبطل عنه وذكر هشام
عن محمد في بدل اشهد على شهادته شاهدين ثم غاب غيبة مئة مئة فمئة عشر من سنة ولا يدري
أهو على عدالته أم لا فشهدا على تلك التهمة ولم يجد الخا كم من يسأله عن حاله ان كان الاصل
مشهورا كاني حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهم ما عنه لان عدة المشهور يتحدث بها
وان كان غير مشهور لا يقضى بها ولو ان فرعين عدالتهم معلومة شهدا عن أصل وقال الأخير
فيه وز كما غيرهم لا تقبل شهادتهم ما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي الثقة اذا
شهدا عن عدل وليس في المصر من يعرفه فان كان ليس موضع لامة لة يعنى بان يخفى فيه المسألة
سألهم عنه أو يبعث من يسألهم عنه مرافان عدلا قبل والا كفى بما اخبراه علانية اه
(قوله في حاله كما اذا حضر بنفسه) أى فيسأل عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا (قوله)
على ما في القهستاني) عبارة وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل أولا عرفه
لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه لا يقبل وهو الصحيح على ما قال الخلواني
كما في المحيط اه فتأمل النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر في التاتار حانية خلافة ولم يذك
فيه خلافا وكيف هذا مع انه لو قال انهم لا تقبل شهادتهم ما و ظاهر استشهاد الخصاف به
كما هو انه لا خلاف فيه وفي البرازية فرعان معلوم عدالتهم ما شهدا عن أصل وقال الأخير فيه
وز كما غيرهم لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال في الدر المننقى
فليحذر في البحر وغيره اذا قال الفرع للقاضي اننا نهم في الشهادة فان القاضي لا يقبله وهذا
لا ينافى ما ذكره المؤلف لان نفي الفرع العدالة عن الاصل لا ينافى وثوقه به في هذه الشهادة
أفاده أبو السعدي (قوله وتبطل شهادة الفرع بامور) عدمها في البحر حضور الاصل قبل
القضاء مستدلا بما في الحاشية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول
قبل القضاء لا يقضى بشهادة القرو ع اه لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى
دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا به ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى
هذا فما كان ينبغي لصاحب البحر عدم الحضور من مبطلات الاشهاد وذا ذكره الشارح هنا

(في حاله) وكذا الوقال
لا أعرف حاله على الصحيح
شربة لامة وشرح الجمع
وكذا الوقال ليس بعدل
على ما في القهستاني عن
المحيط فتنبه (وتبطل
شهادة الفرع) بامور

وذكري البحر اذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر بالامسكوتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب
 اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البتة سئل عن قاض قضى
 لرجل ملك الارض بشهادة القروى ثم جاء الاصول هل يبطل القروى فقال هذا مختلف
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروى لا يبطل
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فاذا حضره اياه (قوله)
 بنهم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي
 استظهره في الخلاصة فيها اذا حضر الاصول ونهوا القروى عن الشهادة فالبطل حضور
 الاصول وزوال العذر المبيح للفرع لا انتهى عن ادائه الشهادة كما يفهم من البحر والمخ فلا
 مخالفة مع ما ياتي تأمل (قوله وسيجيئ متنا ما يخالفه) وقد علمت ما فيه تأمل قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله ويجزى أصله عن أهليتها) لما في البحر
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عيبا أو ارتدا أو جنة لم تجز شهادة القروى اهـ
 (قوله كفسق) أدخات الكاف الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجري
 الخلاف في شهادة الاعمى هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في
 كثير من المعتمدين قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية ونحوها وسائر
 المعتمدين هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة فلما في الكافي ولا يخفى على أحد
 مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها به واهل منشأ غلطه قولهم لان التكميل لم يثبت
 لعارض فان معنى التكميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التكميل لا يثبت أيضا اذا أنكر أصل
 الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كتابة وهي أبلغ من النهر صريح وفي النهر بلالية عن
 الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزبلي نفسه يراى الشهادة بالاشهاد بل أراد ان
 مدار بطلان شهادة القروى على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه
 الحادثة لم يكن له أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صور في انكار الاشهاد وهي
 صورة انكار الشهادة رأسا اذ لا شك في فوات الاشهاد في هذه الصورة أيضا وان لم يرد
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التكميل لا يثبت أيضا مع انكار
 اصل الشهادة وانما يكون خافيا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروى حينئذ وحاشاه عن ذلك
 واذا قد عرفت ان البطلان بم صورة انكار الشهادة رأسا وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد
 فحققت ان كون التكميل أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار
 الشهادة ما قاله في الجوهره وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروى بان قالوا
 ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغايبوا ما توهم جاء القروى يشهدون على شهادتهم في هذه
 الحادثة أو قالوا لم نشهد القروى على شهادتنا فان شهادة القروى لم تقبل لان التكميل لم يثبت
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يفيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار
 الشهادة لا يشمل ما اذا قال في شهادة على هذه الحادثة لم يكن له أشهد بخلاف انكار الاشهاد
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان
 صريح وضعي واهـ هذا الزبلي وصاحب البحر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهم عن الشهادة على
 الاظهر خلاصة وسيجيئ
 متنا ما يخالفه ويجزى
 أصله عن أهليتها كفسق
 ونحوه وعي و(بانكار
 أصله الشهادة) كقولهم

الزاي ويظهر أيضا ان قول الشارح هذا أول نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار
 الشهادة لان معناها ان الشهادة ولم نشهدهم قتال (أقول) ولكن لا يلزم من عدم التكميل عدم
 وجود شهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحلیم علی قول
 الدرر واعلم منشا غلطه الخ لا خفاء في ان كلام من مورتى المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما
 لو قصود بالذات تكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار لاصل الشهادة يقتضى
 بطلان شهادة الفرع سواء أنكر لاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أو لم ينكر وان انكار
 الاصل الاشهاد يقتضى بطلان شهادة الفرع سواء أقر لاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر
 أو لم يقر فليس كل وجهة وعبارة الفقه ما هو ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصوير
 لكافي وتعليقهم بقولهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر عنه تصوير الزاي اذا الظاهر
 في التعميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد
 التكميل ويصح لوجود وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام
 الزاي سيما ان شأنه عال من ان يجنى عليه مثل هذا المقام انه اذهو من مشايخ الفقير جمع
 اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبولها لو كان الانكار
 من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما
 بعد الاداء والقول والحكم به فلا يلتفت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وانت خير بان
 انكاره له الا يستلزم انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول انه شهد الفرع في ذلك كاذبا فيوجد
 الاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله مالهنا
 شهادة أول نشهدهم) أي ثم ماتوا أو غابوا فشهد الفرع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل
 وفي الفتح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا يثبت مع
 التعارض انتهى قال في شرح الوافي يعني اذا قال الاصول ذلك ثم ماتوا أو غابوا ثم جاء الفرع
 يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة أمامه حضورهم فلا يلتفت الى شهادة الفرع وان لم
 ينكروا انتهى (قوله أو أشهدناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وقيل ان الشاهد لو قال
 أو همت ببعض شهادتي تقبل بالشروط المقدمة فلماذا لم يجعل هذا مثله تأمل (قوله قبلت
 خلاصة) هذه مما جعل السكون فيها كالناطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به
 عن بني آدم وبهم ما عن اليهم كما قدمناه (قوله القلانية) أي المصربة مثلا (قوله قبلت له هات
 شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة
 قاصرة يتمها غيرهم (قوله ولو مقررة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمدي يدي
 الحق على الحاضرة فلعلها غير ما فلا بد من تعريفة هاتيك النسبة لاحتمال التزوير بحر ومنح
 (قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلاننا شاهد اعندي بكذا من المال على
 فلانة بنت فلان القلانية واحضر المدي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة
 ان تكون هي المنسوبة بهذه النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان ان المنسوبة بذلك
 النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العميق مدني (قوله لانه كاشهادة على الشهادة) الا ان
 القاضي اكمل ديانته ووفو ولايته فيقر بالبطل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالا اشهادة أول نشهدهم
 أو أشهدناهم وغلطنا ولو
 ستلو فـكتـوا قبلت
 خلاصة (شهدا على شهادة
 اثنين على فلانة بنت فلان
 القلانية وقال أخيرا أنا
 بمعرفة ما جاء المدي بأمرأة
 لم يعرفها انما هي قبل له
 هات شاهدين انما هي
 فلانة) ولو مقررة (ومثله
 الكتاب الحكمي) وهو
 كتاب القاضي الى القاضي
 لانه كالشهادة على
 الشهادة فلو جاء المدي
 برجل لم يعرفه كاف اثبات
 انه هو ولو مقر الاحتمال
 التزوير بحر

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب **له** كني بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا ارعى المدعى عليه ان غيره يشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالمعلم القاضي يشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك **بكون** خصما (قوله كالبسطه قاضيان) قال فيهما القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البينة انه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا القصد أوفى هذه الحارة أوفى هذه البلدة رجل غيري **بهم** هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالمعلم القاضي يشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما **اه** ملخصا وفي البحر عن البرازية اقران عليه فلان بن فلان الفلاني كذا بخلاف رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أدت به رجلا آخر سمي بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال **اه** وقد يقال ان كلام قاضيان في المدعى عليه وهذا مدع ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قد مات لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان به لم ما قاله المدعى عليه فان **كان** يعلم موت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قيل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي البحر (قوله ولو قال فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى يسبهاها الى نخذاها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بن عم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى النخذا لانها خاصة وفسر في الهداية القنذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح القنذ بالسكنى وبالسكنى للتخفيف دون القبيلة ونوق البطن وقيل دون البطن وفوق القبيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والقنذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيهما **ما** النخذا **اه** وفي الصحاح القنذ آخر القبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم القنذ وقال في غيره الفصيلة بعد القنذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمائر بالسكنى يجمع البطون والبطن يجمع النخذا والقنذ يجمع الفصائل وذكر الزمخشري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن ونخذا وفصيلة فضر شعب وكذا ريعة ومذبح وحجر وهيت شعوب بالان القبائل تشعب منها وكثانة قبيلة وقرية وعمارة وقصى بطن وهانم نخد والعنصر فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالقنذ ما لم يسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفصيلة التي تؤوبه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة وقامه في فصل الكفاة من النكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تمكفي عند الامام ومحمد ولا بد من ذكر الجد خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى النخذا الاب الاعلى كتمجي وشجاري لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهما ان معروف بالصفة **بكون** كني وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان سمدى عبد فلان بن فلان الفلاني كني اتشاه لانه ذكر غمام

ويلزم مدعى الاشتراك
البيان كالبسطه قاضيان
(ولو قال فيهما القسمية لم
يجز حتى يسبهاها الى
نخذاها)

التعريف ولو ذكرا اسم المولى واسم أبيه لا غير ذكرا اسم خشي انه لا يكتفى وذو شيوخ الاسلام
 انه يكتفى وبه يبقى لحصول التعريف بثلاثة العبد والمولى وأبيه وان ذكرا اسم العبد والمولى
 ان نسب الى قبيلة الخاصة لا يكتفى على ما ذكره السرخسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام
 لوجود ثلاثة وان لم يذ كر قبيلة الخاصة لا يكتفى وان ذكرا اسم العبد ومولاه ونسب العبد الى
 مولاه ذكرا شيخ الاسلام انه يكتفى وبه أفق الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشرط الحاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو
 الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كدار الخلابة
 وان مشهورة لا بد من ذكر الحدود عنه وعندهما هي كالرجل ولو كنى بالنسبة لم يقبل
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجوز الا ان اشتهر كابن أبي ليلى
 ولو كتب الى أبي فلان لم يجوز لان الجزء يغيب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذكر حليتها بترك موضع الحلية حتى يكون
 القاضي هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجزى القاضي بها
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل واحد فيمكن الاولى وهل
 يشترط شهادة الزائد على عدلين في انه افلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
 انه افلانة بنت فلان وقال الشهادتين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه قال الطرابلسي
 في معين الحكم ولو عرفه ارجلان وقالوا شهدنا انه افلانة بنت فلان حل للشاهد أن يشهد برفاها
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه يحسن بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ
 الخبر انما يجوز عنه أبي حنيفة لو أن خبر جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب وعندهما لو
 أخبره عدلان انه افلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من
 المخالفة وقدم في شرح قوله انه يشهد بما سمع أو رأى عن الفتاوى الصغرى ماوافق
 ما ذكره هنا فامل والذي يظهر أن ما في معين الحكم هو المعتبر لما ذكره من العلة تامل
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة لا تكتفى عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم ذكر
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد فلا فلا يوجب على ظاهر الروايات ذكر الفخذ فيقوم مقام
 الجد لانه اسم الجد الأعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا قيل في البرازية لا تغذي بغير
 غير صحيح لما علمته آنفا وفي خزانة المفتين لو ذكر لقبه ونسبه واسم أبيه قيل يكتفى والصحيح انه
 لا يكتفى فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد يفتى في فتاوى قاضي خان وان حصل التعريف باسمه
 واسم أبيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصى لالابد كالجدة لا يكتفى والمدينة
 والقريّة والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان
 الرجل يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصى لالابد كـ
 اللقب بان كان يشاركه في المصغر غيره في ذلك الاسم واللقب كافي أحمد بن محمد بن عرفه هذا لا يقع
 التعريف به لان في ذلك المصغر يشاركه غيره فالخاص لانه المعتمد برأيه هو حاصل المعرفة
 وارتقاء الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ
 سيأتي وده قريبا اه منه

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى صناعته ومحلته بل يشهد بذلك
الاختصاص ويحول الاشتراك فانه قليا يتحقق اثنان في اسمهم ما واسم ابيهم ما وجدده ما او
صناعتهم ما ولقبهم ما فاذا كره عن قاضيخان من انه لو لم يعرف مع ذلك كراجل لا يكتب بذلك
الوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التهر يفذ كراثة اثنان اسماء غير انهم اختلفوا في
اللقب مع الاسم هل هما واحد او لا والمراد بالثلاثة اسمهم واسم ابيهم وجدده او صناعتهم او فخذ
فانه يكفي عن الجد دخلا فالما في البرازية وقدمه ما حصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب
الشهادات عند قول الشارح فالتعريف لا يكتب الحروف فراجعهم (قوله بكذا)
الانساب ان يقول وجددها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصر ما يمكن لان مجلس الشهادات
كجلس القضاء والاولى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن
البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشمس الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر
الاب والجد ولو كفي بالاسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام كاتبة قدم قبل هذا في العرب
اما في العجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر صناعة غير منزلة
الفخذ لانهم ضيعوا انسابهم بجزر (قوله ثم نهاهم عنها) اي عن الشهادة على شهادته (قوله
لم يصح اي نفيه) اشار به الى ان الاشهاد ليس بتوكيد بل اذلو كان توكيدا لاصح منه وان كان
يشترط امره بالشهادة لانها حق فلا يعتبر نقل احد بدون امره حتى لو سمع تحمیل شاهد ليس
للسامع ان يشهد على شهادته لانه اغماض غير محضته كافي الفتح (قوله كافرين شهدا على
شهادة مسلمين الخ) قيد به لان لا يشهد مسلمان على شهادة كافر كافر كافي الخ كما قال
في الشرع بلائمة اهل وجه عدم القبول لما فيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يهله
قاضيخان ولا نهم ما شهدا على اهلها وهاهنا ما لا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا
لا تقبل شهادتهم على القضاء الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلما لان شهادتهم على
القاضي (قوله وعلى قضائه) في المقدسي جوز ابو حنيفة الشهادة على القضاء من سمع
من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنه ابو يوسف فيهما سمعاه في غير مجلس القضاء وهو
الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تخرف قضيت عليه كذا او على فلان يجب ان يشهد على قضاء
بلا تحمیل (قوله درر) تمة عبارته هذه المسائل الاربع من الحاشية (قوله من ظهور)
اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس
الزور بالضم الكذب والشرک بالله تعالى واعباد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا
وما بعد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والراي
والعقل والباطل الخ وذكروا القاضي في نفسه بقوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون
الشهادة الباطلة ولا يقيمون محاضرات الكذب فان مشاهدة الباطل شرك فيه اه بجزر
وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمد الرجال والنساء فيها سواء بجزر عن كافي الخ كما
(قوله بان اقر على نفسه) في اليعقوبية يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا بالقرار على الحصر
الاضافي بقريته قوله لا يعلم باليمين قال في البحر وقيد بقراره لانه لا يحكم به الا بقراره فيقبل
قراره ويجب عليه وجوبه من الضمان والتعزير وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد

بكذا ويكتب في نسبته
لزوجهها والمقصود الاعلام
(اشهده على شهادته ثم
نهام عنها المصحح) اي نفيه
قوله ان يشهد على ذلك
درر واقره المستنف هنا
لكنه قدم ترجيح خلافه
من الخلاصة (كافرين
شهادتي شهادة مسلمين
لكافرين على كافر لم تقبل
كذا شهادتهم على
القضاء لكافر على كافر
وتقبل شهادته رجل على
شهادته ابيه وعلى قضاء
ابيه) في الصحيح درر
خلافه للملحة (من ظهور
انه شهد بزور) بان اقر على
نفسه

فيجب كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمي في حاشيته فقال الذي يقتضيه التحقيق
 ما سياتي انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت لمن سمع
 من ثقة موته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال ما يحرم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يحزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من الناس او اشتهر عندي ذلك
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزو تأمل فان قلت سبق عند الكلام
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا اقام البيينة
 ان المدعى استاجر الشهود بعشرة دراهم من ماله الذي في يده وطلب استرداده فتقبل قلت
 لا يلزم من قبول بيينة المدعى عليه لرد الشهادة كونهم شهداء زور حتى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم
 يدع سهوا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قبل هما يعني كذبت
 لاقراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كنسيت فلا تعزير وهو
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لانها تقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك چلبي
 قال في البحر وخرج ما اذارت شهادته اتمته او الخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين
 فانه لا يعزله لا لا تدرى من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب
 المدعى لينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبيينة لانه من باب النفي والبيينة حجة
 الاثبات في اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبيينة وفي كافي الحاكم ومن التهاثر ان
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا الوشهاد انه لم يكن اقلان على فلان
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل
 الزور فيعززه على هذا يعزير باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لندره واما لانه
 لا يحصى له أن يقول كذبت أو ظننت ذلك أو سمعت ذلك فشهدت وهما يعني كذبت لاقراره
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في البنا يوجه في ايضاح الاملاح تطهير مسئلة
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته أو قتله ما اذا شهدوا برؤية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في
 السماء حلة ولم يروا الهلال اه قال الرمي قال في فصول العمادى شهد أن اقلان على هذا
 الرجل ألف درهم فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه بدفع المال وهو الألف الى
 المدعى ثم اقام المدعى عليه البيينة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمدعى عليه بالخيار في
 تضمين المدعى أو الشاهدين لان ما حقق عليه ايجاب المال في الحال فاذا اقام البيينة على البراءة
 فقد ظهر كذبهم انصارا ضمنين فغرم اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لأن
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره الغزالي اه (قوله
 عزز) لان شهادة الزور كبيرة يتعدى ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدلت شهادة الزور الاشر الشاكلة تعالى ثم تلا قوله تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدا من الكائنات سئل عنها قال في كافي الحاكم
 اعلم أن شاهد الزور يعزو اجماعا اتصل القضاء بشهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سهوا ولا غلطا
 كما حرره ابن السكال
 ولا يمكن اثباته بالبيينة
 لانه من باب النفي (عزز)

بالشهير) وعليه الفتوى
ببراجية وزاد ضرب به
وحسبه مجمع وفي البحر
وظاهر كلامهم أن للقاضي
أن يسلم وجهه إذا رآه
سياسة وقبل أن يرجع
مصر اضرب أجماعا وان
تائبالم به زرا أجماعا
وتفويض مدته توبته

بالمسلمين وليس فيها أحد يدعيه عز وجل له وتنكح لا ١٥ (قوله بالشهير وعليه الفتوى)
أي لا بالضرب وهو قول الامام لأنه كان يقول تعزير المشهير قال في السراجية والفتوى على
قوله واستدل الامام بان شربها كان يشهر ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا
والى قومه ان لم يكن سوقيا بعد العصر أجمع ما كانوا أي مجمعين أو الى موضع أكثر جمعا لا قوم
فيه قول ان شربها بقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس
منه ١٥ قال الشافعي فان قيل ان أبا حنيفة لا يرى تقليدا المتأبى أجيب بأنه لم يذكر فعل شرب
مستدلا به وانما ذكره لبيان أنه لم يستعمل هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله غماضه يتجوز
الصحابه فعل شرب فانه كان قاضيا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي الله تعالى عنه
ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا هم في زمنهم وما
استدل به أي الصحابة من حديث عز لا تأتي بحول على السياسة ١٥ والتشهير لافعة الرفع
على الناس كافي القاموس والابرار كافي المصباح وعند الفتاهما ما نقل عن شريح وبعثه مع
أعوان القاضي أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كافي البحر أو على
سمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزاد) أي الصحابة ضرب به وحسبه لأنه ارتكب محظورا قال
في البحر ورجع في فتح القدير قولا ١٥ وقال أنه الحق وهو قول الشافعي لأنه روي عن عمر رضي
الله تعالى عنه أنه ضرب شاهدا زورا أربعين صوتا وضخم وجهه قال المولى عبد الحليم
أقول ولا يلزم من كون قولهما حقا أن يرجح على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كالفنوى
عليه وذكري النهاية والمفبع معزيا الى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل
التوبة والناسد لايعزذ بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزذ بالاختلاف وانما
الاختلاف فيما لم يعلم وجهه رجوعه كما لا يخفى (قوله أن يسلم وجهه) السهم يضم السين
وسكون الحاء المهملة والسين السواد وفي قال الطحاوي يقال ضم وجهه اذا ودعه من السجن
وهو سواد القدر وقد جاء الحاء المهملة من الاسم وهو الاسود وفي المغني ولا يضم وجهه
بالحاء والطاء كمال ١٥ (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر
به التشهير الا هذا الفعل اللائق به الزاجر له الرادع لامثاله ليكن قدم الشارح في آخر باب
القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفتلها ولم
يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فيجوز له فعل قوله
اذا رآه سياسة بحول على ما ذافوض الامام له الاحكام والسياسة لأنه نائبه والقائب كالاصيل
في مثل هذه تتأمل ليكن قال القهستاني لا يسود اجماعا ١٥ (أقول) ويؤيد مدني الذخيرة
البرهانية ولذي روى عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد لزورانه يضم وجهه فتاوى له عند
شمس الأئمة السرخسي أنه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتاويله عند
شيخ الاسلام أنه لم يزد به حقيقة التسويد وانما أراد به التخييل بالمقضيح والتشهير فان تخيل
يسمى سودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالاتقي ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان
رجع مصر) أي على ما كان منه مثل أن يقول شهدت في هذا الزور ولا أرجع عن مثل ذلك
فخ (قوله ضرب اجماعا) أي وشهد ط (قوله ان تائبالم) أي وان لم يعرف حاله فهو

على اختلاف المذكور قال في الفتح واعلم أنه قد قبل ان المسئلة على ثلاثة أوجه ان رجع على
سبيل الاصرار مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك فإنه يميز
بالضرب بالافتقار وان رجع على سبيل التوبة لا يميز اتفاقا وان كان لا يعرف حاله
فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم بخوابه في التائب لان المقصود من
التعزير الانذار وقد انزجربد اعى الله تعالى وجوابهم ما فيهم لم يثبت ولا يخالف فيه أبو حنيفة
(قوله لراى القاضى) أى بحيث يسوغ له أن يقبل شهادة لان القبول والرد اليه فيه يكون
تدويرا في حاله في التوبة اليه وقيل بقدر عام وقيل بنصفه لانه بعض الزمان يتقبل فيه الحال
شربة لامية (قوله لو فاسقا) الاولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لانه بعد ظهور
توبته يعلم أنه لا يشهد ذورا جلاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته
بهـ مذلت قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الذي سجله على الشهادة فسقه فإذا تاب وظهر صلاحه
يقبل لزوال الفسق ٨١ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لان عدالة لا تعدم على ولانه
لا يظن به شهادة الزور وحاله بعد التوبة كحاله حين شهد فلا يؤمن عوده (قوله وعن الثاني
تقبل) لانه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أى من غير ضرب مدة كما في البحر عن الخلاصة
قبيل قوله والاتفاق وفي الثانية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل
شهادته أبدا لانه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر انه تقبل وعليه الاعتقاد وظاهر
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)

أطلق الرجوع عنها فشمس ما اذا كان الرجوع من الاصل أو الفرع ومناسبة العامة
والخاصة أى مسئلة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بالباب لان مسائله تدخل في مسائل
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لانه مابين الشهادات اذ الرجوع رفعها
لما عرفت ان المبانية لم تمنع الدخول وقد صرحوا بان الكتاب في اصطلاح الفقهاء كحلة من
الباد والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما
لم يكن لهذا تعدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر ان هذا أولى من
الترجم بالفصل كما في الوقاية ومن المترجم بالكتاب كما في بعض نسخ الهداية لانه يوجد في بعض
نسخها الترجمة بالكتاب ووجهه ان تحتها أبواب متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وان لم
يصرح بالباب أو الفصل وتترك بعضها كما ذكر في البحر وشان المتن الاختصار ولذا ترجم في
التاترخانية بالكتاب وذ كرت خمسة عشرة فصلا ساقها على نسق وفيه اندفع ما وجهه بعض
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيراه الى الاعتراض على الهداية قال في البحر
والكلام فيه في مواضع الاولى في معناه لغة قال في الصباح رجع من سفره وعن الامر يرجع
رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو نقيض الذهاب ٨١ الثاني في معناه
اصطلاحا هو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول الشاهـ درجعت عما

٣ قوله لما في العين له
العيني أن نور العين فلينور

لراى القاضى على
الصحيح لو فاسقا ولو عدلا
أومسئورا لا تقبل شهادته
أبدا قلت وعن الثاني
تقبل وفيه يقى عيني
وغير والله أعلم

*(باب الرجوع عن
الشهادة)*

قوله فلما لم يكن له هذا الخ
هكذا بالاصل ولا يحرر هذه
العبارة

شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذب في شهادتي فلو أنكرها لم يكن رجوعا كذا
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره وفائدة عدم قبول
 البيعة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سياتي الخامس في صفته قال في النهاية أنه أمر
 مشروع مرغوب فيه هديانة لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيرة ١١ وذكر الشارح أن
 شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء إذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة
 وهي لا تصح إلا عند الحاكم ولا ينعى عنه الاستحسان من الخلق وفيه تدارك ما تلف بالزوراء
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقداره فسيببه اتلاف المال أو النفس بها
 فان وقعت اتلافا انعقدت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزىل للسبب منزلة المباشرة وسببا في
 بيانه مقصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف به عينا فلا ضمان لو رجع
 عن منفعة كالتكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدت على المؤجر المستأجر باجارتها بأقل من
 أجر مثلها ثم رجع أو أن يكون الاتلاف بغير عوض لانه بعوض اتلاف صورة لانه في وقد ر
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزور سواء كان قبل القضاء أو بعده لانه قد ينفذ منهم ولو بعد القضاء
 رجما كان أو جلد اخلافا لفرق في الرجم وجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزور ان نعمت الشهادة
 بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالعفو
 عن القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط خيار من الخيارات
 كذا في المنتف ولا فرق في وجوب التعزير أي التثمين بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سياتي قريبا عند قوله وعزروا نافية جواب حسن يأتي
 قريبا فتأمل (قوله هو) أي الرجوع عنها مخ (أقول) ويمكن تفسيره بالراجع (قوله)
 ان يقول أي الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أي عما تقدم من ركنه (قوله فلو أنكرها)
 أي بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كما في البصر معزيا إلى خزانة المفتين وفي الفصول
 العامة ما دية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان الانكار للشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار الشهادة ١٢
 مخ (قوله شرطه مجلس القاضي) فلا يصح عند غيره القاضي ولو شرطيا مخ أي وتوقف
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافا لما استبعد منه كونه عليه في الفسخ وفيه أيضا
 ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به
 وباتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا فان لم يصرح بالرجوع
 وكان بهذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع
 والضمان لا تسمع منه البيعة ولا يخاص عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصح موجبا للضمان الا
 بانصاف القضاء به كالتهاذني ذلك أشار صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى
 قال في الدر المنثور وأما بضمينه توقفه الرجوع على القضاء به أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما
 شهدت به ونحوه فلو
 أنكرها لا يكون رجوعا
 (و) الرجوع (شرطه مجلس
 القاضي)

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضى هكذا فى أكثر النسخ لكن
الذى فى المنح والمثون المجردة مجلس قاض منقوصا وهو الظاهر لان تأمله قال مسكين عند قول
السكر لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تشكيه يشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض
كان ولا يشترط الرجوع عند الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى
الاول (قوله لانه فسخ) أى للشهادة فيختص بماتخص به الشهادة من مجلس القاضى أى من
أى حاكم كان كفسخ البيع يشترط له ما يشترط لصحة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين
مقدمى ومنه وهو تعليل لا يشترط مجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المنح ولان الرجوع توبة
وهى على حسب الجنابة فجعل الرجوع فسخا وتوبة وأتى الشارح بأولانه قد يرجع للتوبة
بل قد يكون قصد اتلاف الحق أو لكون المشهود عليه غره بمال كافد منها (قوله وهى) أى
التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لكونها فى مجلس القاضى فيجب أن
تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن عددا ليست
بعمدية فيكون الرجوع فسخا قال السكال أنت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بعمل
الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله عاقبه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع
وأشهدهم عليه وباع ذلك القاضى باليمين عليه كيف لا يكون مغلما اه (قوله السر بالسر
والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا ألمت ذنبا فاحدث عنده توبة المنح
(قوله فلو ادعى) بيان لفائدة اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو
شرطيا كما فى المحيط (قوله أو اراد يمينها) أى عند العجز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى
ولا يستجيب (قوله انفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعىا رجوعا
باطلا واليمين أو طاب العين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر
غير الذى كان قاضى بالحق داماد (قوله ونضمينه اياهما) عطف على قوله وقوعه أى وادعى
ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما أى حكم عليهم بالاضمان حلى حيث
تقبل لان السبب صحيح بجم (قوله اياهما) أى الشاهدان أى وأقام بيعة تقبل بيعة
ويحلفان ان أنكرنا لان السبب صحيح كالأقرار عند القاضى انه رجع عند غير القاضى فانه صحيح
وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كما فى المنح (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالأقرار
عند القاضى انهم ارجعوا عنده غير قاض الخ ما تقدم فى المقولة التى قبل هذه فظهر الفرق
بين ما اذابرهن على رجوعهما عند غير القاضى وبين ما اذابرهن على اقرارهما بالرجوع عند
غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عنده عند غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل
لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعينة فبالبرهان على اقرارهما صارا كأنهم ما أقرافى الحال
والحال انهم ما عنده القاضى وذلك رجوع معتبر يقبل (قوله ابن مالك) ومثله فى التبيين
وعبارته ولو أقام بيعة انهم ما أقرار برجوعهما عنده غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون
رجوعا عنهم ما فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عنده غير باطلا لانه يجعل انشاء الحال (قوله
سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به التعارض الخبرين بلا مرجع
للاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم ينفقوا شيئا على أحد (قوله وعزذ) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه فسخ أو
توبة وهى بحسب الجنابة
كما قال عليه الصلاة
والسلام السر بالسر
والعلانية بالعلانية (فلو
ادعى) المشهود عليه
(رجوعهما عنده غيره
وبرهن) أو اراد يمينها
(لا يقبل) لفساد الدعوى
بخلاف ما لو ادعى وقوعه
عند قاض ونضمينه اياهما
ملتقى أو برهن انهما أقرارا
برجوعهما عنده غير
القاضى قبل وجعل انشاء
للحال ابن مالك فان رجعا
قبل الحكم به سقطت ولا
ضمان وعزذ

الصادق بالواحد والمتمسك وفي بعض النسخ بالثلاثة مطابقة لقول المتن فمن رجعا وفي
 بعضهم بالافراد أي الشاهد كما في جده وهو قوله لأنه فسق نفسه إشارة إلى أن الحكم لا يحتلف
 فيما إذا رجعا أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعز الشهود وسواهم رجعا قبل القضاء أو
 بعده ولا يخفى لو عن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعد الزور ان تعدمه أو التهور
 والجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به أو ليس فيه حكمة قد
 اه وأجاب في البحر بان رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق أو كون المشهود
 عليه غريبا لئلا يذكروه بعد القضاء قد يكون لظنه بجهله انه اتلاف على المشهود له مع انه
 اتلاف لما له بالغرامة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن الحاكم تعزير
 الجاني ولو بعد انقضاء الجنابة بخلاف غيره من بنية المسايير فليس لهم ذلك الا حين الغلبس بها
 ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولو عن بعضهم) كالشهاد ابدار وبنائها أو بانان وردها ثم رجعا
 بالجماع والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لأنه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفسير
 وشهادة الفاسق لا تقبل بجر ومخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض أوله
 فلا يتقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجع الاول بانصال
 القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقولي مطلقا يشمل ماذا كان الشاهد وقت
 الرجوع مثل ما شهد في العدالة ودونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب مقونا
 وشروحا وفتاوى وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في
 العدالة والاولا ويعز دورده في البحر لعدم معصيته عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب
 الضمان على الشاهد اذا رجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول
 شيخنا حماد ثم رجع عنه الى قوله ما هو عدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقضي عليه
 على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية
 ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومثله في التاترخانية من المحيط فانه نقل عنه
 ان أبا حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح
 رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما واطاها ان الماراد بالمحيط المحيط البرهاني لما ذكر في
 البحر أن ما في المحيط السر خشي ليس فيه التفصيل (قوله لترجعه بالقضاء) الاولى لترجعهما
 أي الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح
 به اذ ظاهره ان الضمير يرجع الى الحكم وفيه تهافت ط أي فيكون فيه تعاميل الشيء بنفسه
 فيصير المعنى كأنه قال لم يفسخ الحكم لترجعه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعليل لان القضاء
 بعد وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عدا) وكذا الشاهد اعلى يصح
 واستحق أو وجد دحر أو بالخاط وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بالقرض وقبض ثم أثبت
 الابراء والاية بخلاف شهادتهم بانانه له عليه فانه ما يضمنان وان لم يرجع ان برهن على
 الابراء لانهم شهدوا بانانه عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أي يرد المقضي له ما
 أخذ المقضي عليه بجر (قوله وتلزم الدية) أي الى ولي المقسول (قوله لو قصاصا)
 التماسا لقصاص لشبهة صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود للماصر) أي في كتاب القضاء

ولو عن بعضهم لانه فسق
 نفسه جامع القصولين
 (وبعد لم يفسخ) الحكم
 (مطلقا) لترجعه بالقضاء
 (بخلاف ظهور الشاهد
 عدا أو محدودا في
 قذف) فان القضاء يبطل
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو
 قصاصا ولا يضمن الشهود

لما

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به هذا الشخص عن حال الشهود (قوله)
 وضمانا ما اتفقا له مشهود عليه) أي إذا قبض المدعي المال لأن التسبب على وجه التعدي
 سبب الضمان كما في البروق وقد وجد سبب الاتلاف تعديا وقد تعدوا يجب الضمان على المباشر
 وهو القاضي لأنه كالمجالي للقضاء من جهة ما فإن القضاء واجب عليه بعد ظهور عدلهم
 حتى لو امتنع بأثم ويستحق العزل ويعزروا في إيجابه عليه صرف الناس عن تقلده وتعدوا
 استيفائه من المدعي لنفسه ذلك كما عتبر السبب وفي المحيط رجع الشاهدان في المرض
 وعليهما دين العصمة وما تبادي بين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض
 لأنه وجب باقرارهما في المرض اهـ ويؤخذ من قوله اتفقا له أنه لو يضاف التالف اليهما
 لا يضمنان كالشهود بالنسب قبل الموت فمات الشهود وعليه وورث الشهود له المال من المشهود
 عليه ثم رجعوا يضمنان لأنه ورث بالموت وذلك لأن الصحة في الوارث المال بالنسب والموت
 والاصح في يضاف إلى آخرهما وجود اضافة للموت ذكره الزيلعي في اقرار المريض وفي
 البحر عن العناية بشهادة علي أنه أبرأ من الدين ثم مات الغريم فمات ثم رجعوا يضمنان لا طالب
 لأنه قوى عليه بالانقلاص اهـ وأعلم أن تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر
 شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن الشحنة في أساس الحكم بقوله دقيقة في إيجاب
 الضمان على الشاهدين الشاهدان متى ما ذكر شيئا حولا لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى
 ما ذكر شيئا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالاة
 إذا مات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا المولى أسلم
 والامور عاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارثه غيره فمضى له القاضي بما رآه فاستدل به وهو معسر ثم أن
 رجلا آخر أقام الدينة أنه كان يقض الولاء الأول ووالى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني
 مولاة ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار إن شاء
 ضمن الشاهدان الأولين وأن شاهدا ضمن المشهود له الأول لأنه ظهر كذب الشاهدان الأولين
 فيما للحكم به تعالى وبين ذلك في مسئلة الولاء قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لابد منه
 للقضاء بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الولاء لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضي بالميراث
 وانما أخذ الأول الميراث بقول الشاهدان الأولين أنه مولاة ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
 فضمن بخلاف مسئلة الشهادة بالنكاح فانهم إذا شهدوا أنه مات وهي أمر أنه لأن قولهما
 مات وهي أمر أنه زيادة غير محتاج اليها فانهم ما لو قالوا كانت أمرا أنه فان القاضي يقضي لها
 بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو انعدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليه ما
 شيء لأنهم ما شهدوا بالنكاح كان ولم يظهر كذبهم في ذلك اهـ وفي البحر عن فروق الكراييس
 شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي بها ثم أقام للقاضي عليه
 مائة على الدفع قبل القضاء يا امر القاضي برد ألف اليه ولا يضمن الشهود ودولوا شهدوا أن عليه
 ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ ألف ثم برهن المقتضى عليه على البرائة قبل القضاء
 يضمن الشهود والفرق أن في لوجه الأول لم يظهر كذبهم بل هو إقراره ثم أبرأه في الوجه
 الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ
 فالغرم على القاضي له تبرح
 تسكمله (وضمانا ما اتفقا له)
 للمشهود عليه) اتسبب ما

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهد الشهود أن فلانا أقرضه ألفا
يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فيبين بهذا
أن الشهادة على الأقراض ليست شهادة على قيام الحق للمال والشهادة بالدين مطلقا شهادة
على الحق في الحال اه فقد علم نضمين ما بظهور كذبهم ما من غير رجوع فتضمينهم ما اذا تيقن
كذبهم ما بالاولى ولذا قال في تخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء المشهود
بقوله حيا ضمن الولي للقبض ظاهرا ولا يرجع لسلامة بدله والشاهد لا بد له من كونه المكره والمكره ويرجع
بما أخذ الولي للملكة ذلك وكذا الواقع لا يمكن لا يرجع عنه اذ ليس للدم مالية ثقل بخلاف
المدبر ولهذا في حقه يضمن الشاهد والمكره في العفول ولو شهد على الاقرار أو الشهادة
ضمن الولي لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الاجراء
ضمن شاهد الدين دون الأقراض ولو قال ان كان له على حنف في الاول دون الثاني كما لو وجد
المشهود بفسادها أما والشاهد عبدا أو محبوا في كذب اه وبهذا علمت أن فرع الكراي يسي
منقول في التخصيص وان دفع الايراد على القول بالنضمين اذا ظهر كذبه بما لو وجد المشهود
ينسكحها أما واختلافه ظهر الكذب ولا ضمان اه (قوله نعم ديا) لان المقتضب يضمن اذا
كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع تعذر الخ) جواب عن سؤال وهو اذا اجتمع المسبب
والمباشر فالضمان على المباشر فلم ضمن الشاهد دون القاضي فاجاب بان القاضي متعذر
تضمنه لانه كالمجبا الى القضاء (قوله قبض المدعى المال أولا) تبين المصنف بهذا الاطلاق
صاحب الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين وأصحاب الفتاوى لأصحاب الجمع كما في بعض
نسخ البحر اعدم تحرير عبارتها لان صاحب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال
دينه كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقدروا اه وعزوا الشارح للخلاصة اتبع فيه
صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهد ان اذ رجعا عن شهادتهما رجوعا
معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذي شهدا به وهذا قوله الاخر وهو
قوله ما وعليه الفتوى سواء قبض القاضي على المال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فقوله
وهو قوله الاخر ليس نصا في رجوعه الى الاطلاق والاخره والذي يظهر لي أنه اراد بقوله
الاخر الضمان بالرجوع مطلقا أي سواء كان الشاهد كماله الاول في العهد الأول فيكون
اشارة الى ما تقدم الكلام فيه فيما مر آنفا يقربه ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية
اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم
والقول الاخر لا ينقض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبي حنيفة
الاول اذا كان حالهما وقت الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الواجبية ثم اذا صح الرجوع
لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهدا به وهو قولهما وقول أبي حنيفة الاخر
اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه اراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فمقول لوصح
لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والمختار والوقاية والغرر والاصلاح
والكثرة والمتن ومواهب الرحمن فكلهم قبلوا بالقبض وجزم به صاحب الجمع كما علمت
والحدادي في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شراح الهداية فانهم اقتصرنا على شرح

نعم ديا مع تعذر تضمين
المباشر لانه كالمجبا الى
القضاء (قبض المدعى المال
أولاً ببقية) بحر وبرزية
وخلاصة وخزانة المفتين

ماذا كره المسائل ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما أتت به
 أرباب المتون في متونهم مختاراهم لان المتون موضوعة لنقل المذهب وعما هو مقرر مشهور أن
 ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والحواشي فكيف
 لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ فما كان ينبغي للمصنف أن
 يجزم بما في الفتاوى ويعمدل عما عليه المتون فالعبرة لما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع
 الا بعد القبض دينا كان أو عيناً فليست أملاً وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو
 قول الامام الاخير كما علمت فيه الكلام المتقدم ولما قال فيه بحال وصكائه هو الذي غر
 المصنف (قوله وقيدته في الوقاية الخ) وكذا في الهداية والفتاوى والاصلاح ومواهب الرحمن
 وجزم به الحدادي في الجوهرية وصاحب الجمع (قوله وقيل ان المال عينه فكالاول) فانه
 شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطابقة قبضها المشهود له أو لاثان الضمان مقيد
 بالمائة وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملكه حتى يقبضه
 الا ترى أن المقضي عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها وجاز للمقضي عليه ذلك كما سيأتي زيادة
 قال العلامة أبو السموذوق كذلك العقار يضمنه قبل القبض عندهم لان العقار يضمن بالاتلاف
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحققه فيه زيلعي وقوله
 عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقي ان يقال ظاهر كلام الزيلعي يقيد بعدم اشتراط
 القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذا رجع بعد القضاء من غير خلاف وليس
 كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الأئمة
 لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول اهـ (قوله وان ديناً فكالثاني)
 أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون الى أن يؤدي اليهم ولو بعده يضمنون أي في الحال قال
 في البحر ووفق في المحيط بين العين والدين فقال شهدا بعين ثم رجعوا ضما قيمتها قبضها المشهود له
 أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمن اتلاف مقدر بالمثل ان كان المشهود به مثلياً
 وبالقائمة ان لم يكن مثلياً وان كان المشهود به ديناً فراجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان
 قبضه المشهود له ثم رجعوا ضما لانهم ما أوجبوا عليه ديناً فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يستوفى
 منهم ما الا بعد قبض المشهود به تحقيقاً للمعادلة اهـ وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضاً
 قوله ما أتاهم من الذي وخنزيره ~~ال~~ كن في كافي الحاكم واذا شهدوا بالدين الذي يمال أو خنزير
 أو خنزير فقطضى به ثم رجعوا ضما المال وقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول أبي يوسف
 ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعوا عن الشهادة
 ضماً بقيمة الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر وشمل أيضاً ما أتاهم العقار فيضمنه الشاهد بالرجوع كافي
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالغصب عندهم اخلافاً لمحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبيداً في يده ملكاً وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى
 له ثم رجعوا ضمن كل فريق لمن شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لانحداد
 المقضى عليه بخلاف المالك دليله وجدته واولاد عبيد ادعى عليه في المالك دون الوصية وشمل
 كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن عبيد الله بن عمار وحكمه ثم قال

وقيد في الوقاية والكفر
 والدرر والملتقى بما اذا قبض
 المال لعدم الاتلاف قبله
 وقيل ان المال عيناً
 فكالاول وان ديناً فكالثاني
 وقره القهستاني

لا ندري لمن البناء فاني لا ضمنهم اقيمة البناء للمشهود وعليه كأنهم ما قالوا قد شككتني منهم ادعوا ولو
قال ليس البناء ثم ادعى ضمنهم اقيمة البناء وعن أبي يوسف شهد العبد برفق الا قبل الحكم انما
شهدنا بالعرصة اقبل شهداتهم على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قالوا بعد الحكم ضمنهم اقيمة
البناء ٨١ ثم اعلم أن الضمان عنهما يصدق ما يصدق باشياء الاول ضمنهم ما نصف المهر ثم أقربه ردة اليهما
الثاني ضمنهم اقيمة العبد ثم أقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنهم اقيمة العين ثم وهبها للمشهود له
للمشهود وعليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هيبته بقضاء العبد ما ضمننا لشاهدين رده
الضمان الخامس ورثة المقتضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتائية وشمل
قوله أيضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر به ضما وفاقاة البعض فذكر الدين والشكاح
والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد اليمين أي
التعديق والولاء والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسف شرح كل
واحد منها وقد فاته الهبة والاراء والاستيفاء والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد
والدخول والخلع والولادة والموالاتة والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة
والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعمارية * أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده
س فلان وقبضه ثم رجعها بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان ضمنهما
القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان أيض العيين يوم شهدا
بالهبة ثم رجعوا واليباض زائل ضمننا قيمتهما أيض لاعتبار القيمة يوم القضاء ٨١ * وأما لبراء
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه أبرأ من الدين أو أجله سنة أو اوفاه ففضى به ثم رجعها ضمننا
ولو شهدا انه أجله سنة ففضى بها ثم رجعها قبل الحلول أو بعده ضمننا ورجعها به على المطلوب
الى أجله ويبرأ الشاهدان بقبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب فان ضمننا
رجع به على المطلوب الى أجله وقام مقام الطالب فان توى ما على المطلوب فن مالهم ما ولو
اسقط المدينون الاجل لم يضمنوا ولو شهدا ان له على آخر القاء أو آخر ان أبرأه ثم رجعوا كلف
مدعى الاثبات اقامة المينة ثانيا وخصمه في ذلك فهو دبراة الدين وقد رجعوا في ضمنهم الا ان
ولا تخرج اقامة المينة على الدين الا بحضرة الشهود لا بحضرة المدعى عليه ولا يرجعان على
المشهود له بالبراءة ٨١ وفي العتائية شهدوا على انه أبرأ من الدين ثم مات الغريم مقلدا
ثم رجعوا لم يضمنوا الطالب لانه توى ما عليه بالا فلاس ٨١ وأما الحد فسنذكره مع القصاص
* وأما النسب والولاء والكتابة والتدبير والاستيلاء فسنذكرها في كلام الدماق الآتي قال في
الولاء الجيسة ولو ادعى انه ابن رجل والاب يجحد وأقام المينة انه ابنه ولد على فراشه ففضى
بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم - وارجعوا في حال حياة الاب أو بعده وفاته
أما في حال حياة الاب فلا نهم ما لم يشهدوا على الاب بالمال وانما شهدا عليه بالنسب والنسب
ليس بمال وما ليس بمال لا يضمن بالمال واما بعده وفاته فلا نهم لو ضمنوا واما ورث الابن المشهود
له الميراث لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان
الميراث يستحق بالنسب والموت جبرها والموت آخره وجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين
يضاف الى آخر الوصفين وجودا ٨١ * وأما الاقالة فمع البيع وأما الوكالة ففي المحيط شهدا

انه وكاله بقبض دينه من فلان أو وديعة فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه فلان الشاهد
 بسبب التفويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشر تفويته فيكون الضمان على المباشر
 وفي العناية ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتقاد ولا على شهود التفويض ولا على شهود
 التوكيل بقبض الدين اه * وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخره رهنه عبد الله
 قيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهدا بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أجازا بعوض ولو كان فيه
 فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتن ضمن الفضل على الدين ولو
 ادعى الرهن الرهن وأنكر المرتن لم يضمنه الفضل ويضمنه قدر الدين لاه مرتن وان رجع اعان
 الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه * وأما الاجارة ففي
 المحيط وكتب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام بيته فعطى وادعى صاحب
 البعير الغصب ثم رجع الم يضمنه بقيمة البعير يوم عطى الامعة دارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه
 اكراهه بتمه بمائتين الى موضع كذا وأجر من له ما مائة فركها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى
 المستأجر الاجارة ويحدها صاحب الدابة وان ادعاهما صاحب الابل ويحدها المستأجر ضمنه ما أدها
 ما ذوق أجر البعير * وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال
 مقر بالثالث ثم رجعوا والربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضه واقسمه نصفين ثم رجعوا ضمنه سدس
 الربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعه ما قاما ربح حصل بعد رجوعه ما كان
 رأس المال عرضا فكذا ذلك وان كان قد اقرب المال يملك فضمنه ان كان راضيا باستحقاق الربح
 اه * وأما الشركة ففي المحيط شهدا انهم اشتركا ورأس مال كل واحد منهما الف على ان الربح
 اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وربحها قبل الشهادة فاقسمه اثلثا ثم رجعوا ضمنه صاحب
 الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنان عليهم اه وفي كافي الحائز
 في يد رجل مال فشهد الرجل انه شركه فمفاوضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعوا
 ضمنه ذلك النصف لاشهود عليه اه * وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهدا ان الدار التي في يد الشفيع
 ملكه فمضى له بالشفعة ثم رجعوا لم يضمنوا وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بنقصه يضمنان
 قيمة نياته ولهما الثلث اه * وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما
 أو عرف كافرا ولا الميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنه الميراث لكافرا الوارث * وأما الوصية ففي
 المحيط ادعى رجلا ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شيء وأقام المينة فقضى ثم رجعوا
 ضمنه الجميع الثلث وقامه فيه وفي كافي الحائز لو شهدا ان الميت أوصى الى هذا في تركته
 فقضى القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهم ما والضمان على الوصى ان استلم شيئا اه * وأما
 لوديعة والعارية ففي كافي الحائز كم شهدا على رجل بوديعة فجدها فضمنه اياه القاضى ثم رجعوا
 ضمنه ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لالمن رجوع) أى
 عندنا عشر الحنفية وعند الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان الاعتبار
 في هذا بقاء من بقى لارجوع من رجوع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب
 الضمان لانه اتلاف لهم فاذا بقى بعد رجوع من رجوع من يستقل بالثبات المال ثانيا لم ينفق
 بالرجوع اتلاف شيء ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شيء وأما ما ورد من انه يقبض اذا

قوله ادعى من له ألف الخ
 هكذا بالاصل ولعل الظاهر
 ادعى من عليه ألف
 لا آخر فليحذر

(والعبرة فيمن بقى) من
 الشهود (للمن رجوع

قوله أو عرف كافرا هكذا
 بالاصل وليحذر

رجع احدهما من الاثنين ان لا يبقى شيء من المال لان الواحد لا يثبت بشهادته أصلا فيقتضي ان
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على قيمته وانما كان الاجماع على نفيه لان
عدم ثبوت شيء بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحينئذ
في عدم ما ثبت ابتدائي بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته منه بشهادته
فتبقى هذه الحصته مابقي على شهادته ويكون متعلقا بالرجوعه (قوله فان رجع احدهما ضمن
النصف) اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقائه احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف
فيجب على الرجوع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء
ببعض العلة ثم يبقى ببقائه بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى متعلقا
ببعضه درر (قوله وان رجع احدهما لم يضمن) أي الرجوع لبقائه من يتبقى به كل الحق
(قوله وان رجع آخر ضمنا النصف) أي الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر اثره فلما رجع
آخر ظهر اثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تخفيض الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم
وقضى بها ودفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف
درهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم او نصفه على الاول سدس المضمون الاول
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على
الرجوع على الرابع فضمنوه ارباعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده
فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة ان لا تاولا شيء عليه فيه لبقائه على الشهادة به
فتأمل اه بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع الثاني فقط لان التلف
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره مانع وهو من بقي
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجوع
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا فاعن المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا
شهد اربعة على شخص باربع مائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك
المائة ومائة اخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الرابعين خمسون اثلاثا لان الاول
لم يرجع الا عن مائة فيبقى شاهد اربعة مائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا للمائة كما هو شاهد
بالمائة الرابعة أيضا فوجب نصاب الشهادة في المائتين فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق
الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون
اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا على المائة التي اتفقوا على الرجوع
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا وبوجه عدم ضمان المائتين
والخمسين ان الاول بقي شاهدا بمائة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليهما النصاب
وبقي على المائتين شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة الثالثة
ضمنوا الخمسين اثلاثا فالحجاني وقوله والثالث بقي شاهدا لعله والثاني والمستله مسد كورة

فان رجع احدهما ضمن
النصف وان رجع أحده
ثلاثة لم يضمن وان رجع
آخر ضمنا النصف

في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثلثمائة وخمسين لان
القائم بقي شاهد ابار بمائة والرابع بقي شاهد ابار ثلثمائة فبقي على ثلثة مائة حجة كاملة فلا يجب
ضمنهم اعلى احد بقى على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به
نصف الحق فبقى نصفها فظهر ان التسايف يرجوعهم نصف المائة فيجب على الراجعين
لاستوائهم في ايجابهم فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول
خمسين ايضا الاثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اه والمسئلة بجملها
(قوله وان رجعت امرأة ضمنن الربع) لبقائه ثلاثة ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولو من رجلين
وامرأة ضمنن عليهما وان رجعا أيضا لان شهادة الواحد بعض شهادة واحد فكان القضاء
مضافا الى شهادة الرجلين وقال الاسيحيابي لو رجع رجل وامرأة فالنصف عليهما الاثلاثا (قوله
وان رجعتا فالنصف) لانه يفتاء الرجل بقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان
فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع الاثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجع امرأتان
فلا شيء عليهما وهو ظاهر ذيل (قوله لم يضمن) أي الثمان ابقا من بقى به كل الحق وهو رجل
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقا ثلاثة ارباع النصاب) اذ النصف يبقى بالرجل والربع بالبقية
أي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه يفتاء الرجل والمرأتين ثلثة ارباع الحق قال في البحر
وان رجعت العشرة فقط فعليهن نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحدده ولو رجع معه
ثمان فعليه النصف ولانني علمت كذا في المحيط وهو موبل يجب أن يكون النصف اخاسا
عنده وعندهما انصافا اه (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعليل من كلام
المحيط وهو قوله لانن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات كائنه لم يشهدن وفي الشرع بلاية قلت والذي يظهر
لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول اصحابين ولذا اعمل بما عمل به الامام بل بما
عمل به اذ ما عمل به الامام كما ذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم
الاعتداد بكثرتهن عند انقراضهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال
كما في الميراث انتهى وليس في كلام اصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن ليعرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعنده عليهما الخسان وعليهن ثلاثة الاخاس ولو رجع الرجل وامرأة
فعليه النصف كما عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما الاثلاثا اه ثم قال الشرع بلاي ومثله
في الفتح على أن السلمان الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعليل قولهما ان الانقسام
عليهن بحسب عددهن فعليهن أربعة اخاس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف
المال يفتاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاسيحيابي انه مشى على قول الامام لا على قوله ما
فليتأمل انتهى (قلت) وذكر في الولوالجية فهو ما في المحيط وأشار الى مخالفته القياس حيث
قال ثم رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة من
رجل وامرأتين ضمنن
الربع وان رجعتا فالنصف
وان رجعت ثمان نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن
فان رجعت أخرى ضمن
التسع (ربعه) ابقا ثلاثة
ارباع النصاب

شيء أو يفتي في قيمه اسـ قول أبي حنيفة ان يكون النصف اثلاثا على الرجل والمرأة معا من دهما
النسوة وان كثرت بمنزلة رجل واحد حالة الافتراء وحالة الاختلاط وكان يشهد رجلان لا غير
في مكان الثابت بشهادة النسوة النصف فاذا بقي من يقوم بشهادته النصف ممن لم يكن على
الراجعة شيء واماعنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل
كأنه يشهد رجلان ونصف من حيث الحكم فان رجوع رجل واحد وامرأة فكانه رجوع رجل
ونصف فاضمان عليه ما اثلاثا اهـ قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقدم
قوله على ترجيح قول الامام وأما قصر حج قوالهما في المتن مقابلا بقوله يقتضى التساوي بينهما
ثم رجحان قول الامام به في على قوة دليله وذاعلى ماصرح في المبسوط وغيره ان حكم الشهادة
حكمكم الميراث وفيه يجعل كل ثنتين كاثنتين معه وعند الافتراء لم يزد نصيبهن على الثلثين وكذلك
في الشهادة عند الافتراء به نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف
لقضاء بشهادة الكل على ان كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط انه لو رجوع الرجل وثمان
نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لانهن وان كثرت يقمن مقام رجل واحد فحمل
على قولهما كما ان ما ذكره الاسـ بجوابي من انه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة
كان النصف عليه ما اثلاثا فحمل على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر ان
صاحب المحيط لم يسه وان ظن به وهو صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على انه يمكن ان
يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على ان طرف النساء نصف النصاب وان كثرت ولا
يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل ما لم ترجع واحدة اثنتين أو كلهن فسادا مظهر النصاب باقيا
من طرفهن لم يضمن الرواجع ممن قد تبرأه (قوله فان رجعوا) أى رجوع الكل من الرجال
والنساء غلب الذكر اشرقه فلذا أعاد الضمير مذكرا (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على
الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فكانه قد شهد
ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقالوا عليهم
النصف) لان النساء وان كثرت في الشهادة لا يقمن الامام مقام رجل واحد وكان الثابت بشهادته
نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام الرجل ولا يـ حنيفة
ان كل امرأتين قامت مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقلهن عدات شهادة
كل ثنتين ممن يشهد رجل روى البخارى من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه
نه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فان رأيتكن
أكثر أهل النار فقاتلن امرأتين يارسول الله ما لنا أكثر أهل النار قال تكثرن المعن وتكفرون
العشر ما رأيت من نافات عقول ودين أغاب لذي اب منككن قالت يارسول الله وما نقصان
العقل والدين فقال أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وعكبت اليمالى
لا تصلى وتطوف في رمضان فصارك لو شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالو رجعت فقط) أى
ضمن النصف اجماعا لا من وان كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم أماعندهما فظاهر لان الثابت
بشهادتهن نصف المال كذا كرنا وكذا عنده اذ بقي من بقى به نصف المال فصارك لو شهد به ستة
رجال ثم رجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فان رجعوا فالغرم
بالاسداس) وقالوا عليهم
النصف كالو رجعت فقط
(ولا يضمن راجع في
المكاح شهدهم مثلهما)
أو أقل

٣ قوله وعكبت الخ هكذا
بالاصـ ل ولا يجوز هذا
الحديث فلعل فيه سقطا

لانهما امان يشهد به المثل أو بازيد أو بانقص وعلى كل فالمدعى امامى أو هو ولا ضمان الا فى
 صورة ما اذا اشهد عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمانا للزوج كفى المنع لا فاد جميع
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهد باصل النكاح لايحاط به ان الشهادة فى الاولى ليست على أصله
 وعلى كل فقول الشارح أو اقل ~~تكرار~~ كالايجزى قال الحاسبى فلو قال المتن ويضمن الزيادة
 بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسية وفى الستة واحدة منطوقا
 وخمسة مفهوما ثم ظهر لى ان المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم
 الضمان فى الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه فى الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا
 كالمسمى المدعى عليه الشارح وأشار به الى ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهد هذا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهد بمهر المثل أو أكثر لعدم
 بانه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل
 فى الاول اعتمادا على ظهور المرافعة فذكر مسمى الذى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالخامس انه
 لا ضمان الا فى صورة واحدة وهى ما لو شهد عليه بالاكثر فيضمن الزائد على مهر المثل وفى
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما فى القاتر خاتمة حيث قال وفى الزاد وان شهد
 شاهدان على امرأته بالنكاح بعد ارمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليه ما وكذا لو شهد باقل من
 مهر مثلها وان شهد باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمن الزيادة وفى المحيط وان ادعى رجل على
 امرأته النكاح وأقام على ذلك يمينه والمرأة جاحدة فقطضى القاضى عليه بالنكاح ثم رجعا عن
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اه ثم قال واذا
 ادعى رجل على امرأته انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتنى بالف درهم ومهر
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فقطضى ثم رجعا حال قيام النكاح
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعمائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أى يوسف هذا اذا رجعا قبل
 الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين اما ان رجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده
 الدخول بهما فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بهما
 فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اه فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل
 النكاح مجعودا أما اذا كانا مقررين به واختما فى المهر ثم رجعا الشاهدان ففيه هذا التفصيل
 والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك قال فى البحر وأشار فى المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم
 يطلقها بعد الدخول أو طلقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق
 كما فى الحقائق وفى النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كالأوبعضا وشهد عليه به ثم رجعا بعده
 القضاء ضمنها له الا انه ما اتلفا عليه اما لا دون البضع (قوله اذا اتلاف بعوض كذا اتلاف)
 وهما اتلفا شيئا يقابل به عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليها
 البضع عمال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم اتلفا المال بالبضع لانه
 يكون متقوما بالدخول فى المثل والحالة هنا حال الدخول فى المثل (قوله وان زاد عليه) هذا
 هو الموافق لما فى المنع والى كثر يضمن المتفق فيه موافق قوله بعد ضمانا ما وعلى افراد الضمير يكون

اذا اتلاف بعوض كذا
 اتلاف (وان زاد عليه)

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمنها) أى الزيادة للزوج لانها اتفقاها بالا عوض
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا ~~كقودون~~ ككاح لم يضمن وكذا المال بقابله عوض
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبالعوض يضمن كله فلو شهدا على كاح فقضى به ثم رجع
 لم يضمنها لهما سواء كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانها اتفقا عليها بالبضع
 بما لا يعد له كنه لا يقوم على التلف وانما يقوم على التلف ضرورة التملك وهذا لان ضمان
 الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً
 انظاراً لخطره حتى يصاب عن الاتلاف ولا يملك بحاجتنا للحصول التمسك به وهذا لا يوجد في طرف
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا او رجعا فان كان مهر مثلها كالسعى أو أكثر لم يضمنها لانها
 أوجباً عليه المهر بعوض يعد له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض يعد له لا يوجب ضماناً فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة
 ضمنها للزوج المسمى مقدس قال الزبلي فان قيل هذا مستقيم في حقها لانها اتفقا عليها
 البضع بعوض متقوم واما في حق الزوج فقير مستقيم لان البضع غير متقوم واتفقا عليه المال
 المتقوم بمقابلته فوجب أن يضمنها لمطابقتهما البضع متقوم حال دخوله في الملك والكلام فيه
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح
 به مهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهدا شاهداه بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان
 لم يضمنوا شي في الاولين وضمنوا الزيادة في الثالثة كما عرفت (قوله عزى زاده) أقول ومثله
 في أكثر المعتربات متونا وشروفاً والعز والامتون أولى (قوله ولو شهدا باصل النكاح بأقل من
 مهر مثلها) أى عليهم اقرار بنية المقابلة بما مر ولان أصل النكاح انما ثبت على المرأة للزوج
 لانها المملوكة له وهو المالك ثم اذا رجع لم يضمن ما ناقصه من مهر مثلها التعذر المماثلة لان
 منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالتقويم اذ التضمن يستدعي المماثلة وانما
 تضمن وتقوم بالتلف ضرورة ابانة خطر الحمل كذا في التبيين بقي ما لو كان دعواً بمهر مثلها
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهم ما بالاقول فيما لمساواة والاكثر كان كذلك
 بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح (قوله على المعقد) ذكر في الهداية وشروهاً خلافاً
 لما في المنظومة النسقية وشروهاً وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهما يضمنان ما نقص
 عندهما خلافاً لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروهاً والمعروف ولم يقلوا سواء
 وهو المذكور في الاصول كالمسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرهما وانما نقولوا في خلاف
 الشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشتغلوا بقل خلاف
 الشافعي اه قال الرملي وفي المصنعي لو اثبتوا نكاحها فاوكدوا لم يضمنوا ان رجعا واما بخسوا
 وصورته ادعى نكاح امرأته على مائة وقاتل تزوجني على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدين
 على مائة وقضى به ثم رجعاً بعد الدخول به الايض منان شبه الها وقالوا يضمنان لها تسعمائة
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فيمكن يقضى لها بالاقول لو لا شهادتهم ما فاما اتفقا
 عليها تسعمائة وعنده القول قول الزوج فلم يتلفا عليها شيئاً اه ومثله في الحقائق شرح
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأة ان فلان تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمنها (لو هي المدعية
 وهو المنكر عزى زاده
 (ولو شهدا باصل النكاح
 بأقل من مهر مثلها فلا
 ضمان) على المعقد

وهي تنسكروهم ومثلها خمسة فتنقض القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمن مهر المثل
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالمال قد بالالف أو لافتنقض القاضي به ثم شهدا بقبض الف
وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمن المرأة المسمى (قوله لتعذرا المائلة بين البضع
والمال) قال في الفتح وذكروا وجهه بان البضع متقوم لشبوت تقومه حال الدخول فكذا
في غيره لانه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان
تقومه حال الدخول ليس الا لظهور خطر محبت كان منه النسب لطلب في الدنيا والاخرة
وغير ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العدة عليه دون سائر العدة وذلك للاعتبار به
متقوما في نفسه كالايمان المالية لانه لا يرد المالك على رقبته والمنافع لانه يقوم فلا يضمن
لان التضمن يستدعي المائلة بالنص ولا مائلة بين الايمان التي تحرز وتقول والاعراض
التي تتصور ولا تبقى وفرع في النهاية على الاصل المذكور خلافتها هي ما اذا شهدوا بالطلاق
المثلث ثم رجعوا بعد القضا بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قبل رجل امرأته رجل
لا يضمن القاتل لزوجه شيئا وكذا اذا ارتدت المرأة لشيء عليها الزوج او عندها عليها وعلى القاتل
للزوج مهر المثل وأورد على قولنا انقضاء انهم أوجبوا الضمان بالالف منافع البضع حقيقة
فيما اذا أكره مجنون امرأته فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذا في الافلاف الحكمي وأجاب
نقلنا من الذخيرة بانه في الافلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استأجر الدار من
هذا اشهرها بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر ينكح نفسه بذلك ثم رجعا لا ضمان عليهم ما
لانه اتلف المنفعة وماتت المنفعة لا ضمان عليه (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها لها
لانهم ما اتلفا عليها مالا وهو المهر قليلا كان أو كثيرا دون البضع من (قوله وضمننا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) أمالو شهدا بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض
وان شهدا به بأقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشهدا به بانا أو بخيار
شريط للبائع ومضت المدة لاسناد المالك عنده سقوطه الى السبب السابق وهو البيع
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا ارد البائع المبيع فلا اتلاف أو اجازة اختيارا بقول
أو فعل فلا رضاه قيد الشهادة بالمبيع أي فقط لانهم مالو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا به ما
متفرقين ثم رجعا عن شهادتهما فاقضهما ايضمان الثمن لان الثمن تقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم
اتلفا عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة
أيضا مع ذلك لانهم ما اتلفا عليه هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة
أيضا الفرق بين هذه وبين الثانية فانه يقول الى تضمن القيمة قلت يظهر فاما إذا كان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن
بالة واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضي يرضى بالبيع لا بوجوب الثمن لان القضاء بالثمن
بقارنه ما يوجب سقوطه أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشيء اذا اقترن به ما يوجب
بطلانه لا يقضي به كالموعدة بالبيع والاطالة معافاة لا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله لو
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بان يقول اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بألف

لتعذر المائلة بين البضع
والمال (بخلاف مالو شهدا
عليها بقبض المهر أو بعوضه
ثم رجعا) ضمنها لالاتلاف
المهر (وضمننا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة
المبيع) لو الشهادة على
البائع

وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمنا ان البائع ألفا لانهم اتلفاه عليه درر (قوله أوزادلو الشهادة على المشتري) بان يقول البائع ان المشتري اشترى مني هذا العبد بالفين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالالفين وهو يساوي الفان ثم رجعا بضمنا ان المشتري ألفا لانهم اتلفاه عليه درر وباقي تفصيل هاتين المسألتين في المبسوط والحكا في ولا حاجة لا يرا هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها داخله في مسئلة الدين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئة الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصاله دون الثمن فتكون شهادتهم اعمه لقيمة المبيع قصدا لا بالدين فظهر ان تدقيق صدر الشريعة وان تبعه المصنف وصاحب الدرر دقيق لمن لم يهمل نص عليه صاحب المفاتيح وقد مناه قريبا فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا ثم عثرت القيمة أو أقل واركانا كترضه ما زاد علمه ولو كان جديا وله جازا البيع بضئ المدة وأما اذا فسخه وأجازته اختار ان لا يكفي البائع وفي خزانة المفتين وان شهدا على البائع بالمبيع باقيين الى سنة وقيمة ألف فان شاء ضمن الشهود قيمة حالا وان شهدا المشتري بالثمن الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود درجة وبالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع يعيب بالرضا وتقبلا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد قضاء فالضمان على الشهود ويحمله وان أديا رجعا بضمنا ان البائع وفي منية المفتين شهدا بالمبيع بضم مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع أخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن بضمه. ثم عند الامام كالوشهدا باجل دين ثم رجعا بضمنا ان البائع (قوله للاتلاف بالاعوض) عساه لهما مسألتين (قوله ولو شهدا بالمبيع وبثقت الثمن) قد مناه قريبا الكلام على الشهادة على البيع مع قبض مفرقا أو جله فلا تنه ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمن لان فيه ضمنا لانه في الاولى ان كان الثمن مثلي القيمة فيها وان كان اقل منها يضمن الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فعلا اذا كان الثمن أكثر من القيمة في الصور الاولى فانهم ما يضمنانه فلغا قولنا لانه فيه ما يضمن القيمة تأمل (قول ضمنا القيمة) لان المقضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بما يجب الثمن لا قترانه بما يوجب سقوط وهو القضاء بالبقاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده وقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع مع لقارنة ما يوجب انفساخه وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله ولو في شهادتين) أي شهدا بالبيع وبثمن معلوم ثم طلب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمنا ان الثمن صرفا الرجوع الى الاخير كما ظهر لي سألني (قوله ضمن الثمن) لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يمسقطه لانهم لم يشهدا بالبقاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا الرجوعهما ففتح وهذا اذا كان مثلي القيمة او ازيد والمدعى هو المشتري فلو اتهم بضمه ان مائة من ايضا لانهم اتلفاه عليه هذا القدر بشهادتهم الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والقبض (قوله عيني) عبارة وان شهدا بثقت الثمن مع شهادتهم بالمبيع يتطرقان شهدا بالمبيع بألف مثلا فمضى به القاضي اعلم به بعد القضاء بقبض الثمن فمضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على
المشتري للاتلاف بالاعوض
ولو شهدا بالمبيع وبثقت
الثمن فلو في شهادة واحدة
ضمن القيمة ولو في شهادتين
ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا
على البائع بالمبيع بالالفين
الى سنة وقيمة ألف)

اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن جملة
 واحدة فقط في به ثم رجعا عن شهادتهما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله) فان شاء ضمن
 الشهود قيمته حالا وهي الف ورجعوا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله)
 وان شاء اخذ المشتري أي بالثمن (قوله برئ الآخر) أي من واحدة فقط والا فالشهود
 يرجعون على المشتري بالثمن اذ ضمنوا القيمة حالا (قوله) وتعامه في خزائنه المقتنين عبارتها
 كما في المخ فان اختار الشهود رجعا وبأثن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري
 المبيع بعيب بالرضا أو تبا لا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء
 فالضمان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه أي ان كان بعد مضي الاجل ودفع
 الثمن ويسقط عنه الثمن ان كان قبيل ذلك ولا شيء على الشهود ولو وصل المال الى مالكة مع انه
 في هذه الصورة يسع جديد في حق ثاثة والشهود ثاثة فهما الجنييمان عن هذه المقالة وانما
 شهادتهما في اصل المبيع وان رد بقضاء فالضمان على الشهود لانه حينئذ فسخ في حق المال
 ولكن ينظر ما الذي يضمنا به بعد أن وصل المبيع الى المتهود وعليه (قوله) وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة أي ان شهدا على رجل انه طاق امرأته قبل الوطء وخلوة (قوله) ضمنا نصف
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم لانهم ما قد يفتقران قبل الدخول بحكم طأوعهما بالابن الزوج
 او ارتدادها وذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر اصابه فقر راعليه ما كان على شرف
 السقوط ولان الفقرة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما حرق
 الفسخ ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهما كما في الهداية قال
 في البحر والتعليل الاول للمنة قدمين والثاني للمتأخرين وقالوا لان المالكين بدبشهادتهما بل
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاقب تمامه
 بالقبض وان سلمنا التاسعة كيف فلا نسلم ان المالكين بد الواجب بسبب للضمان فان الشهود
 لو شهدوا على الواجب باخذ العوض حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد
 هلكت الهبة لم يضمنا للواجب شيئا كذا في الامرار فلما كان قول المتأخرين أقرب الى
 تحقيق اختارنا نقرر الاسلام كذا في التقرر يشرح اصول نفع الاسلام وفي العناية لو أقر
 الزوج بالطلاق بعد التضمين أو السعي بالاعتقاد رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان
 وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما ثمن المهر اثلاثا ثلثاه على الرجل
 وثلثه على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان
 عليهم ما لانهم ما اوجبوا نصف المهر وقد بقي من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق
 نصف المهر وتنف بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب
 على شاهد الدخول الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الرجوع اه وانما يد بالمنة قيمتها اذا
 لم يسم لانها الواجبة وقد اتلفها وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه
 صالحها من المنعة على عبد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المنعة وان كان مهر
 مثلهما عشرة ضمنا لها خمسة دراهم لان القاضي لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد اتلفا

فان شاء ضمن الشهود قيمته
 حالا وان شاء اخذ المشتري
 الى سنة وأيا ما اختار برئ
 الآخر وتعامه في خزائنه
 المقتنين وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة ضمنا نصف
 المال المسمى أو المنة
 ان لم يسم ولو شهدا انه
 طلقها اثنا وآخران
 انه طلقها واحدة

بشهادتهم على المرأة المنة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحهما عنها بعد وقضى لها به ثم
شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد لو وقع القضاء بالعبد اه وأطلق في ضمانهما فنشمل ما بعد
موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة
نصف المهر لانهم قاتلون مقام المورث ولا ميراث للمراة ادعت الطلاق ولا أقرت الورثة انه
طلقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا بشاء على ان قضاء
القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينقض ظاهر أو يظننا عده خلافا لما لو شهدا بذلك بعد موت
الزوج وادعى ذلك الورثة فقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمننا للمراة نصف المهر والميراث اه
(قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة
لانه لا يقبلان حكم الواحدة حرمة خفيفة وحرمة الثلاث حرمة غليظة (قوله للحرمة
الغليظة) أي للقضاء بها (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر
بالدخول فلم يقدر عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم للبعث حالة الخروج ذكره
الكامل ونقل عن الصحفة انهم ايضضا ما زاد على مهر المثل لان الانكاح بقدر مهر المثل اطلاق
بعض وهو منافع البضع التي استوفاهما اه قال في البصر ومما يناسب هذا النوع مسئلتنا
الشهادة بالخلع والنفقة أما الاولى ففي المحيط شهدا على امرأتهما الاختصاص من زوجها قبل
الدخول أو بعده مدعى الى انها أبرأتها من المهر وهي تجب ثم رجعا ضمننا لها نصف المهر في الصورة
الاولى لانهما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخل بهما يضمنان كل المهر اه وأما النفقة
ففي المحيط فرض القاضي لها النفقة أو المنة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمننا للمرأة
وكذلك نفقة الاقارب قيل في نفقة الاقارب سهولان لا تصير بتأجيل قضاء نفقاتها أو قبل
أنها مؤولة وتناولها ان القاضي قضى له وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع بما استدانه على
المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصارديناله على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
مستحق له على المقضى عليه فضمننا بالرجوع اه (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع
المهر وشهود الطلاق ربعه) أي لان شهود الدخول أنفقوا الكل والاخران النصف فمثل
النصف يقول شاركن في فيه متلف الكل فانقسم فاصاب متلف النصف نصف النصف وهو
ربع وأصاب متلف الكل الربع زيادة على ما تفردا بالانكاح وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع
ولو رجع شاهدها الطلاق فقط لضمنان عليه لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولو رجع شاهدها
الدخول فقط ضمننا نصف المهر لانه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولو رجع من كل طائفة
واحد لا يجب على شاهد الطلاق شي لان متلف الكل باق مع رفيقه فكان النصاب باقيا
ويضمن شاهد الدخول الرابع لان رفيقه شاهد بالنصف ورفيق الشاهد بالطلاق
شاهد بالربع وهما المبرجعا فكان المتلف الربع فقط فيضمنه سائحاتي (قوله اختيار) هله
بان الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف
فمنفردون بضمانه اه قتال (قوله ولو شهدا بعق) أطلقناه فانصرف الى العتق بالمال
فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمتها ألف فقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان الا ان
ورجعا على العبد بخمس مائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البرازية شهدا على رجل

قبل الدخول ثم رجعوا
ضمنان نصف المهر على شهود
الثلاث لا غير) للحرمة
الغليظة (ولو بعد وطء
أو خلوة فلا ضمان) ولو
شهدا بالطلاق قبل
الدخول واخران بالدخول
ثم رجعوا ضمن شهود
الدخول ثلاثة أرباع
المهر وشهود الطلاق
ربعه اختيار (ولو شهدا
بعق فبرجعا ضمننا القيمة)
أولاه (مطلقا) ولو عسر

باعتاق عبده وأربعة أخرى زنى وهو ممن فحكم بالعتق والرجم ورجم ثم رجعوا فالفقعة على
شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان
جائدا للعتق منع أخذ الدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمدة دوم ووجوب القيمة بدل
المالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى بهاديونه فلا يلزم بدلان من
مبدل واحد **أ** بجو (قوله لانه ضمان ائلاف) أى ائلاف مائة المالك وهو العبد من غير
عوض لانهم ما بشهادتهما أنهما مالك صاحب العبد فيجب عليهم ما الضمان مطلقا أى سواء
كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده مشترك فانه لم يتأف الا ملك نفسه
ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارح صله وهو اسالة فاختص باليسر (قوله والولاء
للمعتق) لان العتق لا يقول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهم ما انما ضمناء بعد عتقه
وتلاف ماليته وعدم قبوله للثقل والعتق وقع على مالكه في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا
يقول الولاء) أى اليه ما بالضمان لان العتق لا يصح الفسخ فلا يقول بالضرورة اذا الولاء لمن
أعتق قال في البحر ولو شهدا انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضى بعتقه ثم رجع
ضمننا قيمة العبد يوم أعتقه القاضى وحكم في حدوده وجراجه غايبة فيما بين رمضان الى أن
أعتقه القاضى حكم الحر لان القاضى اثبت حرية من رمضان بالعتق والتأبث بالعتق
العادلة كالنائب بالمعاشرة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر حر اיום القضاء لان ائلاف حصل
يوم القضاء لان المنع والحبس لولته بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهدا انه طلق امرأته
عام اول في رمضان قبل الدخول وقضى به والزمه نصف المهر ثم رجعوا وضمننا ثم شهدا آخر ان
انه طلقها عام اول في شوال قبل الدخول لم يتم الدخول ولا يقع الاول لانها صارت مبانة بالطلاق
الاول قبل الدخول فلا يصح طليقها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان
على الفريق الاول بجعله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمننا وكذا اقرار المولى بالعتق
قبل هذا اعتد أي يوسف ومحمد خلافا لى ضمنية بناء على نفاذ القضاء باطنا حتى نفذ القضاء في
رمضان باطنا عنه لم يصح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام فبقى التالف مضافا الى
شهادتهما لا الى اقراره وعندهما لم ينفع القضاء باطنا ببقى النكاح والرق الى شوال باطنا فصح
اقراره في شوال وكان التالف مضافا الى اقراره لا الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدا
بالنسيب وآخران بالعتق فرجعوا فالضمان على شهود العتق لان القضاء بالنسيب يبرم مع العتق
لا ينفى بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البتة ولا يقضى
بالنسيب فان قضى بشهادة التدبير ثم شهدا آخران بالعتق البتة فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود
التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالنسيب يبرم بحكمه لانه ليس
حالة القضاء بالنسيب بشهادة طائفة بالعتق فامكن القضاء بالنسيب وشاهد العتق أو لا المدبر عن
ملكه بغير عرض فيه ضمان قيمته مدبرا **أ** وفي العناية ولو شهدوا اقراره بالعتق أمس
وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام الشاهدان قيمة على اعتاقه من سنتين برئاعن
الضمان وهذا اقولهم لان عندهما الدعوى ليست بشرط **أ** يعني ثم رجعوا بعد القضاء ثم برئاعن
أ (قوله وفي التدبير ضمانا ناقصه) وهو ما بين قيمته مدبرا وغير مدبرا فحق لانه بالنسيب فان

لانه ضمان ائلافه
(والولاء للمعتق) لعدم
تحول العتق اليه
بالضمان فلا يتحول الولاء
هنا (وفي التدبير ضمانا
مانقصه)

بعض المنافع لانه لا يخرج من ملكه بخير (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقدمنا ان
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان قنا اه فعليه $\frac{1}{2}$ كون الاثر نصف القيمة لانه
 الفات بالتدبير (قوله ولزمها بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجع عليه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند عجز وياتي تمام عبارة في المقالة
 الآتية (قوله وتما في البحر) حيث قال فيه في المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتل ثم رجعا
 ضمنا ما نصه التسديد فانه بالتدبير فان بعض المنافع من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه
 فالتقص ملكه فضمنا نقصا ينفو يتهموا وان مات المولى والعبد يدخر من ثلثه عتق وضمن
 الشاهد ان قيمته مديرا لانهم اذا ازالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجع عليه على العبد
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند عجز
 ه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزبلي من ان العبد اذا كان مع مبرأ فانه يضمنان جميع قيمته
 مديرا ويرجعان به عليه اذا ايسر سم ولما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في
 المبسوط وصرح فيه بانهم يضمنان ثلث قيمته مديرا وعليه بالثلثين وهو مصرح به في
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان قنا انتم عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان
 قيمته) قال في البحر معزنا للمحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتل ثم رجعا يضمنان
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه ما فاذا ادا عتق والولد الذي كاتبه فان عجز فرد في الرق
 كان مولاه ان يرد ما ائتمره على الشهود انتمى وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الولد الذي
 شهدوا عليه بالكتابة سهو والصواب ان يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا عليه
 اه وانما ضمنا بالكتابة دون التسديد لانهم ما بينا حال بين المولى وبين مالبة العبد بشهادتهم
 فمكانا غاصبين فيضمنان قيمته بخلاف التسديد فانه لا يحول بل تنص مالبة فتح (قوله وان
 شاه) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة الثلاثية بين
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتصدق بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان
 بدل الكتابة مثل قيمته أو أقل يطيب لهم اما اخذ من المكاتب وان كان أكثر تصدقا بالفضل
 ذكره الزبلي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمة خمسة مائة ثم رجعا
 يخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اختار المولى ضمان
 الشاهدين وقبض منهم ما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي الف الى الشاهدين ويتصدقان
 بالفضل وعند أي يوسف يطيب له فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم برجوع الشاهدين أو
 لا يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكاتب أقل من القيمة فله ان يأخذ بالمكاتب
 ويرجع عليه ما بفضل القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط
 ادعى العبد ان مولاه $\frac{1}{2}$ اتبعه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البيينة
 وقضى وأداها ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وادعاه المولى
 على ألفين لم تقبل بيئته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فاص على ألفين أودع اه (قوله والولد

وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث
 ولزمها بقية قيمته وتما في
 في البحر (وفي الكتابة
 يضمنان قيمته) كما هو ان
 شاه اتبع المكاتب (ولا يعتق
 حتى يؤدي ما عليه اليه ما)
 وتصدق بالفضل والولد

المولاه) لانه لا يمكن ان يقال كما بالضم ان ثبت كتابته (قوله وفي الاستيلاء) أي لو شهد انه أقر
 ان أمته ولدت منه والمولى يشكر ذلك فقتضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته
 ضمنا نقصان قيمتها بان تقوم قسمة وأم ولد لوجاز بيعها في ضمانات النقصان فان مات المولى عتقت
 وضمنا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمنا قيمة الولد مع ضمان نقصانها
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئا ورجعا على الولد بما قبض
 الاب منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ ضمنا له نصف البقية من
 قيمتها ورجعا على الولد بما أخذ الاب منهم ما لا يباقي قبض الاخ ولا يضمن الا لأخ ما أخذ الولد من
 الميراث فان رجعا بعده وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليه ما والا ضمنا للأخ
 نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لأميرائه ولا يرجع ان على الولد هذا وان كانت الشهادة
 بعدم موت المولى بان تزاد ولدا أو عبدا أو أمة وتركته نفسه هذا ان هذا العبد ولدته هذه الأمة من
 الميت وصداقهما الولد والأمة لا الابن وفتى ثم رجعا ضمنا قيمة العبد والأمة ونصف الميراث اه
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهم ما الخ لا عتاف الولد باسئغال التركة بما أخذ
 والده منهم ما الا انه يزعم انه أخذ ما أخذ منهم ما ظلمنا فرجعا في التركة فتمام وقوله وان كانت
 الشهادة بعدم موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انه ما لو شهد بان من مستحق هذا الوقف
 فقتضى اقاضى به بشهادتهم ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيعاب مستقبل
 بشهادتهم ما لانهم لم يلقواها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شيء من الغلة موجودا
 وقت الشهادة وحكم به يضمنان بالرجوع ما أخذوا المشهود له وأستكمل المشهود عليهم غلة
 السنين الماضية وحكم عليهم بها كذلك يضمنانهم الاتهام انقاد على المشهود عليهم بشهادتهم ما
 كسئلة الشهادة بعدم موت المولى هذا ولم أومن صرح بذلك وقد سئل عنه فاستخرجت
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتمام ذلك الخ (قوله في ضمان ما بينهما) فيه انه تقدم
 في باب الاستيلاء وعتق المبعوض أن قيمة أم الولد ثلث قيمتها فقيمة في ضمان ثلث قيمتها (قوله
 وقامه في العيني) عبارته وان رجعا والمولى ميت ضمنا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد
 ضمنا بقيتها وقيمة الولد كما هو ما أخذ الولد بالارث اه وان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه
 والمولى يشكر فقتضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا والمولى ميت ضمنا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد والمولى حي ضمنا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ورجعا على الولد بما قبضه الاب منهم ما لا تركه والا
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم يضمنان اشريكة نصيبه من قيمة الولد ومن باقي
 قيمة الام ورجعا على الولد بما قبضه الاب منهم ما ان تركه ما لا ولا يرجع ان بما أخذ منهم ما
 شريكه ولا يضمنان اشريكة ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعده وفاة المولى فان شهدا بعده
 وفاته والموت مسئلة بحالها فقتضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد لضمنا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد لضمنا بقيتها وقيمة لولا كما هو ما أخذ الولد بالارث اه ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)
 أي اذا شهد بان فلانا قتل فلانا عد انقتضى اقاضى باقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

المولاه ولو هجر عاد لمولاه ورد
 قيمته على الشهود (وفي
 الاستيلاء يضمنان نقصان
 قيمتها) بان تقوم قسمة وأم
 ولد لوجاز بيعها في ضمان
 ما بينهما (فان مات المولى
 عتقت وضمنا) بقية (قيمتهما)
 أمة (للورثة) وتمامه في
 العيني (وفي القصاص
 الدية)

لا قصاص لان القتل منهم ليس مباشرة ولا تسمية لان السبب ما يقتضى اليه غالباً ولا يقتضى
 بالشهادة هنا لان العقومندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدوا به في النفس أو مادونه وما
 اذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن ان رجع معهم ما خيرا الولي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين
 كالوجاه المشهود به حباراً ثم رجع على صاحبها عنه وعنده ما له الرجوع عليه
 لانهم ما علموا له واتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ أو شبهة القصاص لانهم ما لو شهدا
 بالعقوبة عن القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا في ظاهر الرواية لان القصاص ليس بمال الا يرى أن ولي
 القصاص لو مرض أيضاً فمات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثالث ولو كان ما لا لا اعتبر منه وعن
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنبع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم
 العمد على ألف ثم رجعوا لم يضمنوا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكراً فالصحيح
 انهم ما يضمنان له الا ألف والصحيح جواب الكتاب وتعمام في المحيط وفيه شهدا انه صالحه على
 عشرين ألفاً والقاتل يبعد فقضى ثم رجعوا ضمننا الفضل على الدية وقيل الصحيح أن يضمنوا جميع
 المال قال الطالب صالحتك على ألف وقال الخضر لا بل على خمسمائة فالقول للمدعي عليه مع
 عينته لا ينكره الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعوا ضمننا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم
 وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الأولى سهو حيث أجابوا بدم الضمان شهدا على العقو
 من دم فيه مال أو جرح عمد فيه مال ثم رجعوا ضمننا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة
 انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعوا ضمننا الدية في مالهم ما وكذا لو شهدا بقطع
 يد خطأ ضمننا مائة ما وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعوا انتهى مع زيادة (قوله في مال
 الشاهدين) أي لا على عاقلة ما كما قاله في الفتح لان الشهادة بمنزلة الاقرار والعاقلة لا تعقل
 الاتلاف بالاقرار كما في المنسوخ وذكر في السراجية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في
 مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ولا يجزى الميراث بان كانوا ولي المشهود عليه فانه ما
 يرثانه اه فظهر أن ما في الفتح من ان الدية تكون على عاقلة ما ضعيف بل خلاف الصواب
 كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانوا ورثته
 لما تدم عن السراجية ولم يسمي في الجفایات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل
 المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منهم ما
 لوجود القتل قسماً فاشبهه المكره بل أولى لان الولي يعان على الاستيفاء والمكره يمنع عن القتل
 ولا يعان عليه لان الشاهد بمنزلة المكره يكسر الزاد والولي بمنزلة المكره يفتح الراء (قوله اهدم
 المباشرة) بل المباشرة اختصاراً ولي الدم لان القتل مباشرة لم يوجد وكذا تسمية لان السبب
 ما يقتضى اليه غالباً ولا يقتضى لان العقومندوب اليه بعضه خلاف المكره لانه يؤثر حياته ظاهراً
 ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من الشبهة وهي دائرة لاقصاص بخلاف
 المال لانه ثبت مع التبعات (قوله ولو شهدا بالعقوبة) بان قالان ولي المقتول عقاب عن القاتل
 فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعوا لم يضمنوا شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في
 المقتوفات اذا شهد شاهدان على رجل انه عقاب عن دم خطأ أو جرحاً خطأ أو عمدافيه ارض
 وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا عن شهادتهم ما ضمننا الدية وارض ثلاث الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدين وورثاه
 (ولم يقتصا) لعدم المباشرة
 ولو شهدا بالعقوبة لم يضمنوا

عليه مافي ثلاث سنين وما بلغ من ارض البحر اربعة خمسمائة فصاعدا الى ثلث الدية ففي سنة
وما زاد الى الثلثين ففي سنة اخرى وما كان اقل من خمسمائة ضمه ما حالوا وان كانت الدية
وجبت حالا ولم يؤخذ ذمتها شيئا وشهد شاهدان انه ابرأه من اوقضى بالبرائة ثم رجعا ضمه اذ ذلك
حالا كذا في الحساوي اه (قوله لان القصاص ليس بمال) فاذا لم يكن مالا يضمن الشهود عندنا
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع برجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضا صدرت منهم
فكان التلف مضاعفا اليهم وبني الحكم عليهم ان كان التلف مضاعفا اليهم وفي المحيط شهدا على
شهادة اربعة وآخرون على شهادة شاهدين وقضى ثم رجعا وافعلى شاهد اربعة
ثلاثة الضمان وعلى الآخرين الثلاثة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد على
الفرقةين نصفان وأجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين ونهض اربعة على
شهادة شاهدين فقصى القاضي به ثم رجعا ان الضمان على الفرقةين نصفان هكذا في المحيط
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بالف درهم وشهد آخرون على شهادة شاهد
واحد بذلك الالف بعينه وقضى القاضي بالالف بالشهادتين جميعا ثم رجع واحد من الفرقة
الاول وواحد من الفرقة لثاني كان عليه ما ثلاثة اثمان المال الثمان على أحد الاولين والثمن
على أحد الآخرين ولو لم يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولو رجع الآخرين مع
أحد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الآخرين كذا
في الذخيرة ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمنوا
عشرين ونصفا وقد كره في الميسر عن النصف وعن الكرخي ربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح
ان المذكور في الميسر جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط
السرخسي (قوله لاشهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب
وهو الاشهاد وذلك لا يطل القضاء لانه خبر يعقل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد
بعد النقص لا ينعض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا كانوا الاشهاد قبل القضاء لا يعض
بشهادة الفرعين كما اذا رجعا قبله فتح (قوله أو أشهدناهم وغلطنا) أي فلا ضمان عليهم وهذا
قولهما وقال محمد يضمنون لان انقروا نقلا شهادة الاصول فصار ككتمانهم وحضروا وشهدوا ثم
حضروا ورجعوا وله ما ان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع لان القاضي يقضى
بما يبين من الحجية وهي شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة قايمة
وتوكيل عندهما وعنده تحميل وأكثر الشروح صرحوا بان الفرع نقلا انما ياتيهما وفي المسئلة
لا تية ومن ذلك رجوعا قوله ما على قوله لانهم لو كانوا ثابتي عنهم في الشهادة لما كان لهم
ذلك بعد المانع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم
لم يرجعوا وانما انكروا التحميل كما في الشروح (قوله وكذا لو قالوا رجعا) أي فالحكم كذا
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غلط يستلزم الرجوع دون العكس كما لا يخفى
فقوله غلطنا اتفاقا (قوله لعدم اتلافهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفرع لان القاضي
يقضى بما يبين من الحجية وهي شهادتهم خلافا لمخالفاته يقول يضمن الاصول كالأودعها
بأنفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم فلا يجب

لان القصاص تمس بمال
اختيار (ضمن شهود الفرع
برجوعهم) لاضافة التلف
اليهم (لاشهود الاصل
بقولهم) بعدم القضاء لم
تشهد الفرع على شهادتنا
أو أشهدناهم وغلطنا وكذا
لو قالوا رجعا عنهم العدم
اتلافهم ولا الفرع لعدم
رجوعهم (ولا اعتبار
بقول الفرع) بعدم الحكم
(كذب الاصول أو غلطوا)
فلا ضمان

الضمان عليهم لانهم مارجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولورجع
 الكل) أى الاصول والقرووع (قوله ضمن القرووع فقط) أى عنددهم لان سبب الاتفاق
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من القرووع وعند محمد المشهود عليه مخير بين تضمين
 القرووع وتضمن الاصول لان القضاء وقع بشهادة القرووع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم
 ووقع بشهادة الاصول من حيث ان القرووع ثابتون عنهم ثم نقلوا شهادتهم بامرهم دور
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي القريفة بين فاعمل كل منهما كما في ريق
 المنفرد من ذلك لم يجمع بينهما في التضمن وأى ضمن لم يرجع على الاخر كافي الشروح واعتراض
 عليه به بان القرووع مضطرون بالاداء بعد التكميل يأتمون بالامتناع ولا علم لهم به حال الاصول
 فكان ينبغي ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وايضا انهم لم يوافقوا
 بعد دم التكميل ورجعوا بناء على ذلك ينبغي ان يضمنوا وان قالوا راجعنا تبعنا الاصول لانهم
 رجعوا عما جادلونا ونحن تبعناهم ثم ينبغي ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم
 اضيف الى شهادة القرووع وظاهر حالهم أنهم محققون فيها لا لا لزم عليهم ان لا يرجعوا واسوا مرجع
 أصولهم أولم يرجعوا فلما رجعوا توجه الضمان اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني بان التعارض
 وقع بين خبري الاصول وقد قوى خبرهم الاول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء القرووع اياه على
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف عند
 (قوله وضمن المزكون) أى للرجوع عن التزكية عنه مدعوا لا لا يضمنون لانهم أنشأوا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان التزكية أعمال للشهادة اذا القاضي لا يعمل بها
 الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما
 اذا انعموا أو علموا انهم عبيد وزكواهم كقيد المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخبر
 بحرية الشاهد وعدا لقيه أما اذا قال هو عدل فبان عبيد الا ضمان اجماعا لان العبيد قد يكون
 عدلا كافي البصر وغيره (أقول) وعلة العلة كافي الدرر كالمري فانه سبب ما في السهم في الهواء
 وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم
 اضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أى الحق لو زكوا شهود الزنا
 فرجهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عنه ما في السراجية ان المنهم وديه لو كان
 زنا فاذا الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزمين لو قالوا اعاننا انهم عبيد ومع ذلك زكناهم
 بخلاف ما لو زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد نفوا
 حيا وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكونهم عبيدا) اما
 اذا ثبتوا عليهم وزعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام الخطا) بان قال
 أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعليق) يعنى لو شهدا بتعليق العتق أو الطلاق قبل
 الدخول بشرط وآخر ان بوجود الشرط أى دخول الدار مثلا فقتضى القاضي ورجع القريفة بان
 بعد الحكم بالضمان على شهود اليقين لا شهود الشرط في ضمان قيمة العبد ونصف المهر لان
 اليقين هي العلة فاضيف الحكم الى من شهد بهما والشرط وان منع فاذا وقع اضيف التالف
 الى العلة لا شهود وجود الشرط لان شهودا بتعليق اثبتوا العلة المرجعة للحكم وشهود وجود

ولورجع الكل ضمن
 القرووع فقط (وضمن
 المزكون) ولو الدية
 (بالرجوع) عن التزكية
 (مع علمهم بكونهم عبيدا)
 خلافا لهما (أمام الخطا
 فلا اجماعا بجر (وضمن
 شهود التعليق) قيمة القن
 ونصف المهر

مطلب
 في علة العلة

الشرط اثبتوا شرطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لان اضافة الحكم الى العلة حقيقة واضافته الى الشرط مجاز كما في الشئ وفي المنية شهد انه امر امره ان تطلق نفسها وآخر ان انما اطلقت قبل الدخول فرجعوا بضم شهدا الطلاق لا يثبتها ما السبب والتفويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهد انه جعل عتق عبده يدين فلان وآخر ان أنه اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا انه امره بالتعليق وآخر ان ان المأمور علق وآخر ان اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا انه امره بالتعليق وآخر ان ان المأمور علق وآخر ان على وجود الشرط ثم رجعوا فافاضهم على شهدوا بالتعليق (قوله لو قبل الدخول) أما بعد الدخول اذ ارجعوا لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بموضع كالاتلاف كما قدمنا (قوله لا شهدت الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا ويشهد آخران على انه محض من ثم رجعوا فافاضهم على شهدوا الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص عليه بقوله لانه شرط لكان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق بالوجود عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعليق وجوب ولا وجود به وانص بغير الاسلام وأبو زيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط وأثبتوا مدعاهم بوجهين وذهب المتقدمون من أصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لا علامة بدليل ان وجوب الحد يتوقف عليه بلا عقلية تأخره في الحكم ولا افشاء اليه وهذا شأن الشرط واختارة المحقق ابن الهمام في تحريره وانصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما هو بالنسبة الى التزكية لثباتها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محضاً انه يرجع وانما يرجع بقوله الزنا بشرط أن يكون محضاً فكان المتسبب في رجوعهم شهدوا الزنا فيلزمهم الصمان برجوعهم وحتى (قوله بخلاف التزكية) أي اذا رجع الشهود عنها فانهم يضمنون (قوله لانها) أي التزكية علة اذا العلة هي الباعث على الشئ المؤثر في وجوده فكان تزكيتهم ملجئة للقاضي على الحكم فيضمنون بالرجوع كما تقدم لكان الأولى ان يقول علة العلة لان العلة الشهادة عند القاضي والتزكية اعمالها لان القاضي لا يعمل بها انصارت في معنى علة العلة الا ان يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود التزكية مع شهود الزنا ورجعوا جميعاً فافاضهم على شهدوا التزكية لان الحكم يضاف اليها فكانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فافاضهم على شهدوا الزنا للاحصان لان علة الحكم الشهادة والاحصان شرط كما ذكره الاكثر اتوقف وجوب الحد عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فسره الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً للاكثر واختار البرزوي ان الشرط ليس بعلة فتشعل السبب فلا ضمان على شهود التفويض بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد اتفقا على عدم تضمين شهود الاحصان كالشرط فلو شهد شهود بالزنا وآخر ان الزاني محض من فرجه أو شهد بتعليق عتق وطلاق وآخر ان يوقع الشرط ثم رجعوا فافاضهم الدية وقيمة الفتن ونصف المهر ليس الاعلى شهدوا الزنا والتعليق ان شهداتهم

لو قبل الدخول (لا شهدت الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو سلمهم على الصحيح عفي

قوله والشرط الخ هذا سهو وتحريره انه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته اه

على العلة وهذا بالاتفاق أما لو رجع شهود الشرط وحدهم ففيه الاختلاف ولذا قال ولو
 وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو رجع شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لأن
 الشرط اذا سأل لم عن معارضة العلة صلح علة لأن العلة لم تجعل علة لا بد منها فاستقام ان يخلقهما
 الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات والى هذا مال شمس
 الأئمة المرحومين والى الاول نثر الاسلام البردوي ثم نزل الية (قوله قال) أي العيني وضمن
 شهود الايقاع أي لو قامت بينة انه فرض اليها الطلاق وأخرى انها أو فتمت ثم رجعتا كان
 الضمان على بينة الايقاع فقط لأنه العلة (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة
 أو تفويض العتق الى العبد وشهد آخر انهما طلقت وان العبد عتق الخ يعني (قوله لأنه) أي
 الايقاع علة قال في البحر وأراد من الشرط ما ليس به - له فمثل السبب فلا ضمان على شهود
 التفويض والضمان على شهود الايقاع كما قدمناه واستشهدنا الحاسي على عدم تضمن شهود
 الشرط بما لو قال لعبد ان ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب
 لأنه عتق بيمين مولاه لا بالضرب فكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* كتاب الوكالة *

قال وضمن شاهد الايقاع
 لا التفويض لأنه علة
 والتفويض سبب انتهى
 * كتاب الوكالة *

هي يفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع الاول في معناها لغة قال في
 المسباح وكالت الامر اليه وكلام من باب وعد وكونا فوضته اليه واكتفت به والوكيل فاعيل
 يعني مقبول لأنه موكل اليه ويكون معنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله ونعم
 الوكيل والجمع وكلامه وكلمته توكيلاً فهو كل قبل الوكالة وتوكل على الله تعالى اعقد عليه
 والحاصل اسم في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الامر الى الغير * الثاني في معناها اصطلاحاً
 فهي اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في العناية حتى ان التصرف ان
 لم يكن معلوماً ثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في البسوط وقد قال علماءنا
 فيمن قال لا تخرو وكلمته يقال انه يملك به هذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية * الثالث في ركنها
 وهو ما دل عليه من الايجاب والقبول الصريح وبين السكوت وكما كالتسكوت كما سنبينه قبيل الرابع وستأتي
 التفرقة في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكلمته فقال في هذا كان وكلامه يحفظه
 لأنه الادنى فيجعل عليه وقد دوا بقوله في هذا لأنه لو قال وكلمته فقال في هذا كان وكلامه فقال الوكيل
 طاعت امرأتك فلا تأوا عتقت عبداً فلا تأوا وزوجت بنتك فلا تأوا من فلان أو تصدقت من
 ما بين بكدا على القراء فقال الرجل لا أرضى بذلك فهو - هذا الكلام متوجه الى الذي تخاورا
 فيه وقيل لا ما يكون هذا الكلام والتفويض الالهي على ساقية تجري بينهما فان كان كذا
 فالامر على ما عارفه بما جرت الخسابة فيه فان فعل شيئاً خارجاً عن ذلك النوع لم ينفذ على
 ما وكل دون انفاذه كذا في خزائن الحاشية ولو قال انت وكلمتي في كل شيء كان تفويضاً لا حظ
 والقياس ان لا يكون وكلامه الالهي للجهالة والاستحسان انصرفا الى الحفظ ولو قال أخرجت لك
 بيع عبدي هذا يكون توكيلاً بالبيع ولو زاد على قوله انت وكلمتي في كل شيء جازاً امرتك
 بالحفظ والبيع والشراء يملك الهبة والصدقة حتى اذا اتفق على نفسه من ذلك المال
 جاز حتى يعلم خلافه من قصده الموكل وعن الامام تخصيصه بالاعراض والابلى العتق والتبرع

وعليه الفتوى وكذا اذا قال طلقت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقبل هذا الاول سواء في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك
المستغلات فوضت اليك امرى مستغلاتي وكان اجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها
وكذا لو قال اليك امرى فوضت اليك تقاضى ولو قال فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك
الحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امرى فوضت اليك امرى فوضت اليك
واقصر على الجاهل بخلاف قوله ملكك حيث لا يقتصر على الجاهل كذا في البرازية وفي كافي
الحاكم لو ركه بالقيام على داره واجارتم او قبض غنم او البعير لم يكن له ان يبيع ولا ان يرم منها
شيئا وليس وكذا في خصومتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكذا في المصومة لانه اسم ملك شيئا في
يديه وكذا لو اجرها من رجل لم يحد ذلك الرجل الاجارة كان خصمها فيها حتى يقيم او كذا اذا
سكنها او جدد الاجر اه وقال في باب الوكالة في الدين لو ركه بتقاضى كل دين له ثم حدث له دين
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركه بقبض غنم أرضه وعمرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
اه وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركه بقبض عبدا فقتل العبد خطأ كان
للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كائن ولو كان
الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له ان يأخذ القيمة وهو الا ان ينزله الاول ولو جنى على العبد
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضها فلو كبل ان يقبض العبد بدون الارش
وكذا لو كان المستودع اجره باذن مولاه لم يأخذ الوكيل أجره وكذا مهر الامة اذا وطئت
بشبهة ولو ركه بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت
قبلى ان يركله بقبضها لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك ثمرة البستان بمنزلة الولد اه قال في
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فالإيجاب من الموكل ان يقول وكنت بكذا
أو افعل كذا أو ذلت ان تفعل كذا أو تفجوه وزاد في الهندية لو قال شئت يبيع كذا فسكت
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط السمعي اه * اذا قال لغيره ان لم يبيع عبدي
هكذا فامرأتي كذا يصير ذلك الغير وكيل بالبيع كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره سلطتك على
كذا فهو بمنزلة قوله وكنت * في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره احييت ان يبيع عبدي هذا
أو قال هويت أو قال رزيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقتي فهذا كله توكيل وأمر
بالبيع اه ولو قال لغيره أنت وكيل بقبض هذا الدين يصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا
لو قال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا * والقبول من الوكيل ان يقول
قبيل وما يجري مجرىه لم يوجد لم يمت ولهذا الوركل انسانا بقبض دينه فاني ان يقبض ثم ذهب
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارث بالمر * قال في الهندية وقبول الوكيل ليس بشرط ائحة الوكالة
استحسانا ولكن اذا رد الوكيل الوكالة تتردد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم
الركن ثانيا يكون مطاوعا وقد يكون مطلقا بشرط فحوا ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا العبد
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركله في بيع هذا العبد غدا أو يصير وكيله في الغد وما بعده لا قبله
اه فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت
الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزيلعي في باب خيار

الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى الفوائد الظهيرة أنه من التوكيل
وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين افعـل كذا وأمرتك بكذا كذا في البصر لكن قدم في
باب خيار الرؤية تفلان الفوائد جعل الامر من ألفاظ الرسالة لان ألفاظ التوكيل وسماي
في باب الوكالة بالخصوصة انه ليس بتوكيل فتدبر* وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يقيد التوكيل
فيما أمر به ففي الولو بالجملة دفعه الى الفوائد قال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان
توكيلا وكذا اشترى بها ألفا جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى جارية بالف درهم كانت
مشتورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بالف الا اذا زاد على ان
أعطيك لأجل شرائك درهم ما لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اهـ أقول وحاصله انه لا بد
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امره بطريق النيابة عنه قال في تهذيب
القلانسي الوكيل من يباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة والساعة أمانة في أيديهم اهـ
قال في انهرج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل
والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ
وقوله وما أنت عليهم بموكيل ففي الوكالة وانبت الرسالة اهـ قال في الدرر في أوائل البيع
الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسـل فالفرق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى
الموكل بل يضيفه لنفسه الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل
فيها كالرسول حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسـل
فاذا لم يضيف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول
وقال البائع انه وكيل وطالب به بالثمن فالقول للمشتري والبيعة على البائع وجه كون القول
للمشتري أنه منكر اضافة العقد لنفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينته اليه
الاشارة في الخيانة في البيوع وشروطه الاضافة الى مرسله أي شرط كون القول للمشتري اضافة
عقد الشراء الى مرسله فلو اضافه لنفسه لزمه الثمن * الرابع في شرائطها وهي أنواع ما يرجع
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه ممن يملك فعل
ما وكل به بنفسه وستكلم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فانه قل فلا يصح
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا بالبلوغ والحريية وعدم الردة فيه صح توكيل المرتد ولا يتوقف لان
المتوقف ملكه وتوكيل العبي الذي يعقل والعبد في النكاح والطلاق والخلع والصالح
والاستئارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يعقد الموكل بنفسه ٢ وما يرجع
للوكيل ان يعمل بالتوكيل بلور كله ولم يعم لم يقتصر فوقف على اجازة الموكل أو لوكيل بعد
علمه وحكي في البدائع فيه اختلاف في الزيادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط وثبت
العلم اما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير
عدل وصدقه الوكيل والا فعهده لا وعنده انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات
حد أو استيفائه الاحد السرقة والنقض وعم أبو يوسف الحد والقصاص على الاختلاف وأن
لا يكون فيه جهالة متعاشرة كما سمي في الخامس في حكمه فانتهت ثبوت ولاية التصرف الذي
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة سماها المستلة

مطلب
بشروط العلم للوكيل
يالتوكيل

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعنف
 والهبة والصدقة على المقتضى به وتعامه فيها وسيأتي في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك ان شاء
 الله تعالى ومنه ان لا يוכל الوكيل الا باذن أو تعميم أو تفويض الا في مستثنيتين (الاولى) الوكيل
 بقبض الدين اذا وكل من في عماله فلا يصح فيه المديون بالدفع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن
 (الثانية) الوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم قد دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في أضحية
 الخلية ومنه انه أمين فيما في يده كما مودع قبضه من بما يضمن به المودع وبرا بما يبرأ به والقول قوله
 في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب
 الدين فالقول للوكيل في براءته وللدين في عدم قبضه فلا يثبت دينه ويجب اليمين على أحدهما
 فيخالف من كذبه الموكل دون من صدقه وعلى هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه
 فلان ولو كان المال مضموعا على رجل كان غصوب في يد الغاصب أو الدين على الطالب فامر
 الطالب أو المغمصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان
 ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح ادق الوكيل على الدفع الابينة أو بینه ديق
 الموكل ولا يصح ادق على القابض والقول له مع اليمين والوكيل تخلف الموكل أنه ما يعلم انه دفع
 فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما أمره بقضائه من ماله فادعاه وكذبه
 الطالب والموكل ولا يثبتة فالقول قولهما مع اليمين ويخلف الموكل على نفي العلم وان صدقه
 الموكل دون الطالب رجع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدوري * وفي
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبهه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه
 أمر بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فالقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلفا في تعيينه فقال الآخر أمرتك بدفعه الى زيد فقال المأمور الى
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهما اتفقا على أصل الاذن فكان أمينا ولهذا
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع
 اليه ودية فالقول للمدفوع اليه لانهما اتفقا على الاذن انتهى لكن رده المقدسي بما لو قال
 المضارب شرط البر وقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وبما لو قال أذنت أن
 تبخر في البر وقال المضارب في الطعام به - وتصرف المضارب القول لرب المال * والحق مع
 المقدسي لان الوكالة بمثابةها على التقييد بخصوصا وقد اتفقا عليه ولكن اختلفا في تعيينه وهو
 لا يستفاد الا من جهة الآخر وأما كون الوكيل أمينا فلم يكن اذا خالف بصير غاصبا فيضمن
 وهو الخالف لان الشرع اعتبر في التعمين من يكون مستقدا منه وفي البرازية برهن عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لادفعه الى فلان قد دفعت يصح الدفع * وفي الانقروى أمر رجلا
 بنزع منه لوجع وعين سناو الما ورزعه سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للآخر فان سناو فالدية في
 ماله يعني القالع لانه عمد وسقط القصاص للشبهة وفي العمالية اختلفا فالقول قول الموكل في
 التعمين يعني لان الاصل في الوكالة المخصوص بخلاف المضاربة وسيأتي متنا * ومن أحكامه
 انه لا جبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد ودية بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب
 الا * فيجب المأمور على دفعه فاما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وتعامه في

الفوائد الزينية ومنها في البرازية وكاله بقبض ودينه وجعل له الاجر صح وان وكاله بقبض
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه
 وكذا الوكيل بالتقصير وكذا في الوكالية ومن احكامها انها لا تبطل بالشروط الفاسدة
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الخاتمة * ومن احكامها صحة تعليةها واثباتها قبل التقييد
 بالزمان والمكان فلو قال بعد غد لم يجز بيه اليوم وكذا العتق والطلاق ولو قال بعه اليوم
 فباعه غد افيه رواية ان الصحيح انها لا تبقى بعد اليوم ولو وكاله بتقاضي دينه بالشام ليس له ان
 يتقاضاه بالكوفة الكل من الدانية قال في نور العين معزيا الى العمود وكاله بقبض الوديعة
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاله بقبضه غد الا لا قبضه اليوم اذ كر اليوم لا تحجب فكاه قال
 أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبت وكالته به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة
 اليوم لاصريهما اولاد لالة وكذا الوكيل اقبضه الساعة فله قبضه بهدهاشم قال معزيا الى قاضيخان
 وكاله بنى وقال افعله اليوم فله غد بعضهم قالوا الصحيح ان الوكيل لا تنهى به اليوم وقال
 بعضهم بقي وكر اليوم للتحجب لا لا وقت الوكيل باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنهى وكالته حتى العشرة في
 الاصح اه السادس في صفتها وهو عدم اللزوم فله ان يعزله متى شاء الا فيما يذكره ومنها انه
 امين فيما في يده كالأودع فيض من بما يضمن به المودع وببرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن
 نفسه ومنها انه يعمل الجاهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أى شرط كان
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل الفسخ والوكالة غير لازمة حتى ان من قال
 أنت وكيل في طلاق امرأتى على انى بالخيار ثلاثة ايام أو على انى بالخيار ثلاثة ايام فالوكالة جائزة
 والشرط باطل ومنهم مذهبهم اضافة قبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بيه
 اليوم وكذا العتق والطلاق على الصحيح ولو وكاله بتقاضي دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه
 بالكوفة ومنهم مذهبهم تعليةها فاذا قال اذ احل ما لي فاقبض أو اذا قدم فلان فتقاضى اذا ثبت
 شبا فانت وكيلى في قبضه أو اذا قدم الحاج فاقبض ديون صحت الوكالة (قوله مناسبة) أى
 للشهادة ان الانسان خلق هذنا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاوض وتماوض والشهادات من
 التعاوض ولو كاله منه وقد يكون فيها تعاوض أيضا فصارت كالركب من المقر دقاوثر تأخيرها
 ولان في كل واحد من الشهادات الوكالة اعانة الغير باحسانه وكل من الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعى معقده عليه كل منهما فحق وعناية قيل في بيان قوله وقد يكون
 فيها تعاوض كما اذا كان وكيلاً يبيع وشرا مثلاً قال بعضهم هذا هو لان التعاوض فيما ذكر
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافى الوكالة والكلام فيها لافى الاول والافقد
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كاللوشه - يدبيع مثلاً والصواب ان مراده انه يكون في
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يتمتع اذ الوكيل عتق - جائز لا يجب على
 لو كبل بخصم لاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيها تعاوض اه
 قلت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع ونحوه ذكره والله فيه معادلة حكمية بين الوكيل والموكل
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذا تقدم من ماله ولا شك ان هذا مقود في

مناسبة ان كلام
 الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره

الشهادة قاله لمقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي تقويضا تصرفا إلى الغير (قوله بالكتاب والسنة قال تعالى حكايه عن أصحاب الكهف فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة) وكان لبعثتهم بطريق الوكيل شرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه والورق هي الفضة المضروبة (قوله ووكّل عليه السلام حكيم بن حزام بشراء أضحية) رواه أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم إلا أن هذا إذا دخل في الأوسال عندنا فيمدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح إذا كان حبيب اماما ثقة فخرج (قوله وعليه الاجماع) أي انعقاد الاجماع عليه (قوله وهو خاص) كأنك وكيلي في شراء هذا البيت مثلا (قوله) كأنك وكيلي في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وأمرك في كل شيء (قوله عم الكل) في القبح عن المحبوب لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون باللفظ فلوزاد فقال أنت وكيلي في كل شيء جائز منعه أو أمرته فعند محمد يصير وكيلي في البياعات والاجارات والهبات والطلاق والعق والتبرع في النكاح الزينة وعليه الفتوى ومثله إذا قال وكانك في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي وإذا وكل الرجل رجلا بطلب عقوقه وقبضها والخصومة فيه فليس لهذا الوكيل أن يوكل بذلك غيره لأن الخصومة أمر يحتاج فيه إلى الرأي والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضي برأيه لا برأي غيره فلا يكون له أن يوكل غيره قال وإن كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بأن قال ما صنعت فيه من شيء فهو جائز فله أن يوكل بذلك لأنه فوض الأمر إليه فيما يراه عاما والتوكيل من جملة ما رواه فيه صحيح وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره لأن الوكيل الثاني فوض الأمر إليه عاما وإنما فوض إليه الخصومة قال وإن مات صاحب الحق بطلت وكالته ما جيعا لأن التركة انتقلت إلى الورثة قال ولولا يمت صاحب الحق ومات الوكيل الأول فالثاني على وكالته على حاله لأنه نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الأول لمكن ملك الوكيل عزل الثاني لأنه في العزل نائب عن صاحب الحق (قوله وخصه قاضيان بالامور) نقل في الشريعة لآلية وغيرها عن قاضيان لو قال لغيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثير يكون وكيل لا يحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز وأمرك يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل على ذلك لا طلاق تعميم اللفظ وقبل لا يعلل ذلك إلا إذا دل دليل سابق الكلام ونحوه وبه أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا ولا حقا فلهذا لا ينبغي رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي البرازية أنت ووكيلي في كل شيء جائز وأمرك ملك الحفظ والبيع والشراء وعلى الهبة والصدقة حتى إذا انتفى على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالامور ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الأصح لا يجوز وفي الذخيرة أنه لا يملك بالامور

(التوكيل صحيح)
بالكتاب والسنة قال تعالى
فابعثوا أحدكم بورقكم
ووكّل عليه الصلاة
والسلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية وعليه
الاجماع وهو خاص وعام
كأنك وكيلي في كل شيء
عم الكل حتى الطلاق
قال الشهيدي وبه يقتضي
وخصه أبو الليث بغير
طلاق وعناق ووقف
واعلمه في الاشياء وخصه
قاضيان بالمعارضات فلا
يلى العتق والتبرعات وهو
المذهب كما في تنوير البصائر
وزواهر الجواهر

لا بالاعتاق والهبات وبه يفتى وفي الخلاصة كافي البرازية والحاصل ان الوكيل وكالة
 عامة يملك كل شيء الا الاطلاق والعتاق والوقت والهبة والصدقة على المفتى به وينبغي ان
 لا يملك الا ابراء الحط عن المدينين لانهم ما من قبيل التبرع فمد خلافت قول البرازية انه لا يملك
 التبرع وظاهر انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض
 فانهم بالنظر الى الابتداء تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والهبة بشرط العوض
 هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغي ان لا يملكها الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا لمن
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبة به بشرط العوض وان كانت
 معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وايداعه والدعوى بحقوق
 الموكل وسماع الدعوى بجهة وق على الموكل والا قارى على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس
 القضاة لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكاه بصيغة وكلتك وكالة مطابقة
 عامة فهل يمارس الاطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أر صريحاً والظاهر انه لا يملكها على المفتى
 به لان من الاقفاط ما صرح قاضيان وغيره بانه توكيل عام ومع ذلك قالوا به مدحه اه ما ذكره
 ابن نجيم في رسالته ملخصاً (قوله وسيجي) ان به يفتى فيه حذف اسم ان (قوله ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشريعة لا لية نقلا عن الخانية وفي فتاوى الفقهاء
 أبي جعفر قال لغيره وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل واقفك مقام نفسي لا تكون
 الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل
 يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجراً يتجره معروفة فتصرف
 اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطلان ايتت في قوله أنت وكيل في كل شيء كما
 يفي عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرها هي وكلتك في جميع أموري الخ الا ان يقال هما
 سواء في عدم العموم ولكن معنى كلامه على ان ما ذكره عام وانك قد علمت ما فيه مما نقلناه
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أي التوكيل اقامة الغير ولا بد ان يكون
 معلوماً فلا يصح توكيل مجهول فقول الدائن لدينونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ أصابعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه مالي عيبك لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القصة
 (قوله مقام نفسه ترفها) أي تنعم النفسه وراحة لها من مشقة المصومة والعمل (قوله أو
 عجزاً) بان كان لا يحسن المصومة فربم يطل يحسن التعيين ويصور الباطل عجزاً وبمح
 لا يحسن التعيين لمولمه فتوجه المصومة عليه (قوله في تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو
 وكل الصبي غيره في طلاق زوجته أو عتق عبداً أو هبة ماله (قوله معلوم) أورد عليه التوكيل
 العام وأجيب بانه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً لكن كثر معاملاته بطل التوكيل
 (قوله فالوجه ل) كما لو قال وكلتك بمالي منخ وفتح عن البسوط أو قال أنت وكيل في كل شيء
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أي كان وكيلاً بالحفظ كما اذا قال وكلتك بمالي في المنخ وفي الخانية
 لانهم انما عن طلاق امرأتي لا يكون وكيلاً ولو قال اعبد الله لا أنهم انما عن التجارة لا يصير ما ذونا
 عند البعض والصحيح يصير قال لغيره اشتري باني درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال
 لرجلين وكلت أحدهما ببيع هذا صاع وأبى ما باع جاز وكذا لو قال لرجلين ببيع هذا أو هذا وكذا

وسيجي أن به يفتى
 واعتمد في الملتقط فقال
 وأما الهبات والعتاق فلا
 يكون وكيلاً عند أبي
 حنيفة خلافاً لعمد وفي
 الشريعة لا يسه ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة
 فالوكالة باطلة (وهو
 اقامة الغير مقام نفسه)
 ترفها أو عجزاً (في تصرف
 جائز معلوم) فالوجه لثبت
 الادنى وهو الحفظ

لودفع المديون لرجل وقال اقض دنانا أو دنانا (قوله عن يملكه) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو
 إقامة الغير الخ معترض بينهم ما يجوز أن يكون متعلقا بأقامة وحيدته فلا اعتراض قال في المنح
 بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكه الأب والوصى في ملك الصبي فلهما أن
 يوكلا بكل ما يعلانه قال السائحاني قوله عن يملكه يصح أن يكون حال من الغير فلا يصح توكيل
 الذي مسلم إليه بيع الخ لانه لا يلي بيعه ويؤيده هذا قولهم حكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل بما
 وكل فيه ويصح أن يكون حال من نفسه أي من يملك تصرفا يملك التوكيل به والذي يملك
 التصرف الأب والوصى اهـ (قوله انظر الى أصل التصرف) أي من حيث أنه لا يعارضه غيره
 فيه من غير نظر الى حكم شرعي فدخل فيه توكيل المسلم ذميا يبيع خرا وخزيرا ومحرم حلالا
 يبيع الصمد لانه صحيح عتقه ولا يملكه الموكل وهو جواب عما رد على هذا الشرط لكن هذا
 النظر يعكس على التقييد بقوله جاز وهذا انما يتأق على أن الأصل في الأشياء الإباحة ويرد على
 هذا الشرط أيضا العبء المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع أنه يملك أن
 يتزوج بنفسه والجواب أنه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل
 إلا بأذن أو تميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي) هذا جواب عما
 رد على قولهم يوكل بكل ما يباشره بنفسه عن يملكه أنه غير مطرد ولا منعكس مع أن الذي يملك
 يبيع الخ ولا يملك توكيل المسلم فيه والمسلم لا يملك يبيع الخ ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب
 أن الذي وان ملك التصرف لا يملك توكيل المسلم لانه منهي عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخ
 لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع مثلا فجاز ولذا صح توكيل الذي يبيعه
 لكن هذا انما يتأق على أن الأصل في الأشياء الإباحة (قوله ابن كمال) عبارته علم أن من شرط
 الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه وقد در
 عليه من قبله ومن لا يقدري شيء كيف يقدري عليه غيره وقيل له ذاعلى قولهما وأما على
 قوله فالشرط أن يكون التوكيل خاصا لا عاما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا له فليس
 بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره الخ وقيل المراد به أن يكون مالكا له التصرف
 نظرا الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي ومثله في التبيين
 وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل ممن تلزمه الأحكام لأن المطلوب من الأسباب أحكامها
 فلا يصح توكيل المجبي والعبد المجهور علم ما انتهى (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي)
 مصدر مضاف للقائل (قوله لا يعقل مطلقا) سواء كان ضارا أو نافعا أو مترددا بينهم (قوله
 وصبي يعقل) أي بان البيع سالب للمبيع جالب للثمن وان الشرايا بالعكس (قوله بتصرف)
 متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرر بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعا
 في نفس الامر فاته سبب الخلاف في الدنيا والثواب في العقبى ونفع عبادة الله الذي هو غاية
 الكمال في العبد والتوصل من سببه الخلل لكنها ليست طريقا لاكتساب بل تنقيص المال
 ظاهر فلا يملك الصبي وان كان عاجلا لان تمام نفعها بحسن النية وهي لا تكون إلا تمام
 العقل فلا يصح توكيله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل
 التصرف لم يصح توكيل الصبي بالصدقة لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعارض وهو

(عن يملكه) أي التصرف
 نظرا الى أصل التصرف
 وان امتنع في بعض
 الأشياء بعارض النهي
 ابن كمال (قوله لا يصح توكيل
 مجنون وصبي لا يعقل
 مطلقا وصبي يعقل

وارد أيضا على ما قدمه ابن كمال من ان الشرط ان يكون التوكيل حاصلا بما يملكه الوكيل فان
الوكيل يملك الصدقة ونحوها اذا كان بالغ عاقل ولا يصح توكيل الصبي له في ذلك والحواب عن
الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره الا باذنه ولا يصح اذن
الصبي في ذلك الا قصور غمام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بحال نفسه وبعمال
غيره باذنه والعاقل البالغ يصح اذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير الا يرى ان له اوراق
الخمر وتسيب الخنزير فكذلك ان يسقط حقه لاذي في تصرف الذي بولاية نفسه لان الحق فوق
ترجع اليه وهو العاقل حقيقة في نفسه ينبغي ان يقال بما يملكه الوكيل مع صحة التقويض من
الاصيل تامل ربحي (قوله بنحو طلاق) لان فيه الزام المهر أو بعضه والزامه النفقة في العدة
وغير ذلك (قوله وعناق وهبة وصدقة) تقدم اتفاقا ان هذا ضار بالنظر الى وجه اكتساب المال
ظاهرا وان كان نافعا في نفس الامر الخ (قوله بلا اذن وليه) متعلق بصحة (قوله ان ما دوننا) أي
ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لفاعله (قوله وتوقف توكيل
مرتد) أي اذا وكل المرتد - د توقف واماجله وكيلا فلا توقف فيه وهذا اذا كان عبادة
مال بحال أو عقه - د تبرع به على توقف تصرفه فيه عند الامام - د بتقديم ماله في صحة توكيله
واما في النكاح والشمادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح توكيله فيه واما ما يعمد المساواة
وهو المفاوضة وولاية متعديته وهي التصرف على ولده الصغير فيوقف اتفاقا فيوقف توكيله
فيه اتفاقا قال في البصر وما يرجع الى الوكيل أي من شرائط فاعقل فلا يصح توكيل مجنون
وصبي لا يعقل لا البلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف
ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو وكاه ولم يلم فتصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين أو واحد
عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل اه كما قدمناه اول الوكالة (قوله خلافا لهما) فقالا هونا فاذ مخ
(قوله وصح توكيل مسلم ذميا الخ) قال في التمر من باب البيع الفاسد صورته بان أسلم عليهم ما
ومات قبل ان يزيله ما وله وارث مسلم فيرثهم ما في كل كافر ابيهم ما غير ان علمه ان يتصدق
بثمنه ما وهذا عند الامام خلافا لهما اه وتقدم في باب ما يتم مما هنا فراجع اه ان شئت (قوله
وشرئهما) أي يصح عند الامام مع أشد كراهة وهي كراهة التحريم كما مر في البيع الفاسد
قال في التمرمة فيجب عليه ان يخل الخمر أو يريقها ويسبب الخنزير اه قال سيدي الوالد
رحمه الله تعالى وانظر لم لم يقر ولواو يقتل الخنزير مع ان تسيب السوايب لا يحل اه أقول
واعل ذلك لعدم قولها (قوله اعارض النهي) في بعض النسخ بالابدال اللام وهو من اضافة
الموصوف لمقتضى (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشترى عبدا ثم افسدا أو أعتقه قبل قبضه
لا يصح ولو امر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضا اقتضا كما قدمه في البيع الفاسد (قوله
فتنبه) اشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل ثم ذكر الخ تامل واضافة الشرط للوكيل به في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فانه بعض
الافاضل (قوله اذا كان يعقل العقد) أي يعقل ان الشرع اجاب للمبيع سالب للثمن والبيع
على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من اليسير ويقصد بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) تصرف ضار (نحو
طلاق وعناق وهبة
وصدقة وصح بما ينفعه)
بلا اذن وليه (كقبول هبة
و) صح بما ترد بين ضرر
ونفع كبيع واجارة
ان ما دوننا والا توقف على
اجازة وليه (كالولي بامر
نفسه) ولا يصح توكيل
عبد محجور وصح لو ما دوننا
أو مكاتب أو وقف توكيل
مرتد فان أسلم نفذ وان
مات أو لحق أو وقف لا
تسلا قالهما (و) صح
(توكيل مسلم ذميا ببيع
خمر أو خنزير) وشرئهما
كما مر في البيع الفاسد
(وعجز مالا لا يبيع صبد)
و(ان امتنع عنه الموكل)
اعارض النهي كما قدمنا
فتنبه ثم ذكر شرط
الوكيل فقال (اذا كان
الوكيل يعقل العقد

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في الجواب لا حاجة الى اشتراط عقوبة الغبن القاحل من
 اليسير بل هو ان يسع الوكيل عند الامام عاقل وكثر نعم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغبن قاحل اشتراط
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر واقعا موقعا لان التعريف انما هو لاصبي
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكالة حتى
 يحتاج الى ذكر هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في اليعقوبي من حيث قال قوله
 ويعرف الغبن اليسير من القاحل كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان
 توكيل الصبي العاقل صحيح وفوق الغبن اليسير من القاحل مما لا يطلع عليه احد الا بعد
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل مأخوذا فيه معرفة الغبن القاحل من اليسير كان شرطا
 في الوكالة ايضا ثم كان الظاهر ان يقول الابدع الاشتغال بالبيع والشراء ومعرفة الثمن
 البيعات لانه ليس المراد ان يعرف ما حده الفقهاء بل ان يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وانه
 لو اشتراه او باعه ~~بكذا~~ يكون مغبونا تأمل وعلى كل فاشترط معرفة الغبن مشكلا فقد
 يكون الرجل من اعقل الناس واذ كانهم ويغبن في بعض الاشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة
 مثله او لم يراهم اشترط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عند قوله
 وتقدم شرأوه عمل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه احد الخ
 ممنوع فان ترى كثيرا من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات
 وكثرة المباشرة بالعامه لانت ثم قد يقام التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث
 عدم قبول شهادة الاعمى في هذا الكتاب واما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك
 موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليست تأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان
 الخمسة قيمه عشرة مثلا غبن قاحل وان الواحد قيمه اربع فان لم يدرك الفرق بينهم ما غير
 عاقل كصبي دفع له رجل كعبا واخذ ثوبا فاذ فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح
 نصرفه أصلا وقد منع عن الجران ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل المجنون وصبي
 لا يعقل الخ وصريح عبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المقدس
 ولو وكل مجنونا بطلاق امرأته فقبيل الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقة
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون لغو فلم يثبت
 اه قلت يؤيده هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للمتمون التي هي معتقد المذهب وان
 أريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بمجنون بل كصبي مجنون وفي الواقعات
 الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشرب انبيذ ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل
 شرأوه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدس في مشكل نفاذ
 نصرفه على الموكل لانا عام لمناه معاملته الصحيح زجره ولا ذنب للموكل حتى ينصرف الزجر له
 ويعامل عليه به فاذ فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولا قال قاضيها ان
 أباسميان الجوز جاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعامل بما ذكرته فليراجع
 اه قال في جامع احكام الصغار فان كان الصبي مأذونا في التجارة فنصار وكيلا بالبيع يشتر

حال أو مؤجل فباع جازيعة ولزمته العهدة وان كان وكيل بالشراء فان كان يثن مؤجلا
 لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الآخر حتى ان البائع يطالب الآخر
 باليمن دون الصبي وان وكله بالشراء يثن حال فالقياس ان لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان
 تلزمه انهم قال في الجبر وقوله أي صاحب الكثران لم يكن محجورا شاكلا للآخر الذي لم يحجر
 عليه اسبقه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شارحو الهداية المحجور وعليه بالسفقه هنا
 وانما زده هنا لدخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم واقول فاضحان في الجبر ان المحجور وعليه
 بالسفقه بمنزلة الصبي الا في أربعة فلا تلزمه عهدة كره وظاهر كلام المصنف ان العهدة على
 المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع فالعهد عليه سواء باع يثن
 حال أو مؤجل وبين ان يكون وكيل بالشراء فان كان يثن مؤجلا فهو على الموكل لانه في معنى
 الكفالة وان كان يثن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن اه وخالف في الايضاح فيما
 اذا اشترى يثن مؤجلا فجعل الشراء للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما
 في الذخيرة وايضا حقه في الشرح أي الزباني وقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور يتعلق
 الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وامينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان
 اصيلا فيه وانتفاء الزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد اذا عتق تلزمه تلك العهدة والصبي
 اذا بلغ لا تلزمه لان المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ
 ولو وقع التنازع في كونه محجورا أو مأذونا حال كونه وكيلا لم أره في النونية من الجبر عبيد
 اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا سلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انا مأذون كان
 القول قول العبد فان أقام البائع يثمة على ان العبد اقرانه محجور وقبل ان يتقدم الى القضاء
 بعد الشراء لم تقبل يثمة ثم قال عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعته لولاى وأنا
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه
 وحاصلهما ان القول لمن يدعى الاذن لان الاصل النفاذ حاصل بدون الاذن ولزوم العهدة بشئ آخر
 الفرق بينهما وبين ما اذا كان وكيل فان النفاذ حاصل بدون الاذن ولزوم العهدة بشئ آخر
 فينبغي ان يقبل قول العبد انه محجور وعليه ان يثني العهدة عنه اه (قوله محجورا) صفة لهما
 وهو من باب التنازع يعني بان يكون كل واحد منهما محجورا أو فردا بالعطف باو والاولى بالواو
 قال في الاصلاح وصبيما وعبد محجورين وقد منع ابن الكمال انه قال وأما على قول الامام
 فالشرط ان يكون التوكيل حاصل لا بما يملك الوكيل والعبد المحجور والصبي لا يملك
 التصرف فيكيفية كونه كاهما ويجاب بان العبد يملك التصرف لكمال أهليته وانما يمنع
 لانه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فتوقف على اذن المولى لانه لا يصرف في ماله بدون
 اذنه فاذا كان من أهل التصرف جازتوكيله ولا ترجع الحقوق اليه لئلا يضره مولاه
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته ووجود عقلة الا انه يمنع ذلك لصورتي رأيه خشية
 ان يضر بنفسه فجاز ان يباشر العقد بغيره برأي ذلك الموكل ولا ترجع الحقوق اليه كذلك وفي
 الشئ وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي محجور أو عبد محجور رله
 خيار لقضه وان كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجع عليه على الآخر استحسانا (قوله فلذا لم يقبل

ولو ضيأ أو عبد محجورا
 لا ينبغي أن الكلام الآن
 في صحة الوكالة لا في صحة
 بيع الوكيل فلذا لم يقبل

و يقصده اي البيع احترام عن بيع الهازل والمكره كما ذكره صاحب الهـ دابة قال يعقوب
 باشا بعد كلامه والاولى ان قوله ويقصده تا كيد لقوله به قد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم
 كمال الله قد كمالا يخفى فليتامل (قوله تبعه الله كثر) مفعول لاجله عام له لم يقل أو حال من فاعله أي
 حال كونه تابعه الله كثر في عدم القول أشار به هذا الى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو
 للاحتراف عن بيع المكره والهازل فانه لا يقع عن الاصر قال في البحر هذا خارج عن المقصود
 لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فاذا تركه المصنف اهـ وهذا معنى
 قول الشارح هنا تبعه الله كثر أي تابعه الله كثر في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)
 أي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك عليك الذي به
 لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي منسبا لبيع
 خمره وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملك
 يملك توكيل كل أحده بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بالاذن ونعميم
 فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد نفسه لكن يرد عليه الاب
 والجديا كان شرا مال ولده الغدير ولا يملك كان التوكيل به كما في السراج وفي التبيين قبيل
 الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر في تسليم الورود وانه لا مخالفة بين ما في السراج
 والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد او ما في
 التبيين انما يملك تلك لكونه في ضمن التوكيل يبيعه تلك الشرا من وكله بالبيع اهـ بان
 قال الاب لشخص وكنت ببيع عبد ابني منى ويرد عليه الاستقراض أيضا فانه يماشيه بنفسه
 لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم محتمه به ما في الحاشية ان وكل
 بالاستقراض فان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اهـ
 وفي السبازية استقرض منه ألفا وأمره ان يعطيه برسوله فلانا وزعم المقرض الاعطاء وافر
 الرسول أي بالقبض وأنكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اهـ وهل يلزم
 الرسول الجواب لانه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض
 كرسول المدين بالدين الى الدائن اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في
 حق برائة نفسه لا في حق الدين تامل ثم قال بعد ذلك التوكيل بالاقتراض بالاستقراض وفي
 القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل
 اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه يصح اهـ قال في الحواشي اليه قربة ولا يرد الاستقراض لان
 محل العقد من شرطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدرهم التي يستقرضها
 الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب الخلاف لما منع وقصد
 عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى
 هذا لا نقضي به على مذهبه فليتامل اهـ قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور
 العين بر من جف بعث رجلا يستقرضه فاقترضه فضاغ في يده فلو قال اقترض للمرسل ضمن
 مرسله ولو قال اقترضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقتراض جائز لا
 بالاستقراض والراية بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيلا بالاستقراض كلامه يخرج

ويقصده تبعه الله كثر
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه
 فقال

الرسالة يقع القرض للآمر ولو خرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره
 (يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستقراض ظنا انه لا يحمل فيه العقد الوكالة وقد اطلال
 شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندر يسي كنت كتبت في هذا البحث رسالة
 طويلة الذبول لطيفة بحيث قبلها كثير من القبول وحاصلها ان نحن العقد فيه عبارة
 الموكل كافي التوكيل بالنكاح ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيها محضا فلا بأس أصلا
 بان تسعى الرسالة بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وسكالة ويؤيد
 ما ذكرناه ما قال الامام الكاشاني في البدائع ويجوز ان التوكيل في الاستقراض والقرض
 وما قال الامام الزياهي أيضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض
 جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لانا نقول حال الوكالة باشرائه
 أيضا كذلك لان التوكيل بشرائني لا بعينه اذ امره ان يكون هو له الا ان ينوي الشراء لموكله
 اذ العقد اني دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيره اواقه تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)
 متعلق بقول المأثور أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء مباشره الموكل ولما
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع أنه يباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه
 (قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع انه لا يملك التوكيل
 الاتفويض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف لغيره لانه نفسه ح فان قلت
 انه يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه التعريف يجب بانه اذا وكل باذن صار التوكيل انشائي
 وكذا لا عن الموكل الاول والموكل الاول مباشر لنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا
 وكلا في مال الصبي فانه يصح مع انه ما يتصرف فيه لغيرهما افرجع ويرد عليه الاستقراض
 فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا لغيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب
 ان عقد القرض لا يقيد المالك بمجرد بل لابد من القيد أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا
 بقيد مالم يملك للموكل وهو لا يجوز وفي معنى المنقضي يشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز
 توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كافي القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكله
 بان يزوجه باقل من مهر مثاها وانما واكله بتزويجها فزوجه باقل من مهر مثاها كما هو صريح
 عبارة القنية فتأمل وأورد أيضا ان المأذون بالنكاح يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل
 غيره وأجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فتشمل الخصومة) تفرع على قوله بكل
 ما يباشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يقدره لشعوله العقد وغيره كالخصومة والقيد كما
 في البحر (قوله فصح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخصم الخاصم والجمع خصوم وقد يكون
 للجمع والاثني والمؤنث وفي الشرح الجواب بنعم أولا وفسره في الجوهره بالذوي لخصمة
 أو الجواب الصريح (قوله في حقوق العباد) تحمل بعضهم اعمها وجميعها كافي البحر وفيه عن
 منية المفتي ولو وكل في الخصومة له لا عليه فله اثبات مال له وكل ذلوا أراد المدعي عليه الدفع لم
 يصح واذا أثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيلاعمالا لم تنظم الامر
 بالاداء ولا الضمان فالخاصة انما تخص بخصيص الموكل وتعم بعمومه ولا يقبل من
 الوكيل بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بما اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عن
 البزار به ولو وكله بكل حق هو له وبخصومة في كل حقه ولم يعين الخصم به والخاصم فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل
 (بنفسه) لنفسه فتشمل
 الخصومة فلذا قال
 (فصح بخصومة في حقوق
 العباد)

اه وتعامه فيه (قوله برضا الخصم) أطلق فيه فمثل الطالب والمطلوب كأنهما الموكل
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب اه قال في البرزبية وأصله ان التوكيل
 بالارضا الخصم من الصبح المقسم طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شريكا اذ لم يكن الموكل
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عند الامام أي لا يجوز برخصه على قبول الوكالة وعندهما
 والشافعي يصح أي يجوز على قبوله وبه أفق الفقيه وقال العتابي وهذا هو المختار وبه أخذ
 الصقار انتهى وباقى غامه (أقول) وبقول أبي حنيفة أفق الرمي قاتلا وعليه المتون واختاره
 غير واحد والمحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل المعلى ورجح دليله في كل مصنف فلم
 العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد كما في الخيرية (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل
 وان لم يرض به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن كما في ١٥١٦ من المجلة (قوله
 وجوزاه بالارضاء) قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم ومعناه انه اذا
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده أولا فعدأبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجوز في هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللزوم وأراد اللزوم وفيه نظر لا نالنا سلم ان الجواز لازم للزوم
 عرف ذلك في أصول الفقه سلمناه لكن ذلك ليس بمجاز والحق ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة
 الا برضا الخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رضى به الخصم صح والا فلا فلا
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه يجعله مجازا اهم ان التوكيل تصرف في
 خالص حقه أي في حق الموكل وهذا لانه وكما اما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل بتقاضي الديون أي بقبض الديون لانه وكما
 بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خالص حقه
 لا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل باقتاضي أي بقبض الديون وإيقاظها ولا ي حنيفة رحمه الله
 تعالى اننا لا نعلم انه تصرف في خالص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخصمه في
 مجلس القاضى والناس يتفاوتون في الخصومة وفي جوابهم اقرب انسان يصور الباطل بصورة
 الحق ورب انسان لا يمكنه غشبة الحق على وجهه فيحتمل ان التوكيل من له حذق في الخصومات
 فيتضرر بذلك الخصم فيشترط رضاه والمحقق لا يغير لا يكون خالصا له سلمنا خلوصه له لكن تصرف
 الانسان في خالص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وههنا ليس كذلك لان الناس متقارنون
 في الخصومة فلو قلنا يلزمه أي التوكيل بالخصومة لتضرر به الخصم فيتوقف على رضاه
 كالعبد المشرك اذا كاتبه أحد الشرى يكن فانه يتوقف على رضا الآخر وان كان تصرفا في
 خالص حقه لم يكن ضرر الشرى بالآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده
 فيتخير بين القضاء والقسخ وعلى هذا فاذا كانت الوكالة برضا الخصم كانت لازمة بالاتفاق
 فلا ترتد برضا الخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل واذا كانت بالارضاء صححت
 والى ما يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل كما
 في الشروح (قوله والمختار للفتوى تفويضا للعالم) أي القاضى بحيث انه اذا علم من الخصم

برضا الخصم وجوزاه
 بالارضاء وبه قالت الثلاثة
 وعليه فتوى أبي الليث وغيره
 واختاره العتابي وضمه
 في النهاية والمختار للفتوى
 تفويضا للعالم كم در

التعنت في الابعان قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار تلصحه
بالحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اختصار منس الاثمة
المرحسى كذا في الكافي ونحوه في الزياحي وزاد في معراج الدراية بوجه اخذ الصغار وقال
الامام السرخسي اذا علم القاضي التعنت من المدعي في اداء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه
وهو الصحيح وفي الخلاصة قال شمس الاثمة الحلواني في أدب القاضي المقتضى مخبر في هذه المسئلة
ان شاء انني بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء افتي بقولهما ونحن نفتي ان الرأي الى
القاضي اهـ هذا في قضائهم لما علموا من أحوالهم من الصلاح والدين اما قضاء زمانا فلا
بالاظنون ما قالوه يبين بل قصدهم حصول المحصول ولو علموا من الوكيل التزوير والاضرار
في الدعوى وفي غايه البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة
وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من
علامات المناقبة والجواب الردمن المناقبة والاجابة من المؤمنين اعتقادا اهـ وفي خزائن
المفتين واذا واكله بالخصومة عند القاضي فلان كان للوكيل ان يختصمه الى قاض آخر ولو
وكاه بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يختصمه الى فقيه آخر اهـ (أقول) وكان وجهه
انه جعل هذا الفقيه حكما فلا يكون الاخر كبدون أمره بخلاف القاضي الاخر فان
ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله الا ان يكون الموكل مريضا) أي فيلزم التوكيل من غير
رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بالوقوف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض
ونحوه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه أبو السعود (قوله لا يمكنه حضور مجلس
الحكم بقدومه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهوره دابة أو انسان
فان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد فالصحيح لزومه بزازية وفي الجوهره اما المريض
الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالفقهوم فيه تفصيل ط السكت في الشئ
ومن لا يمكنه يلزم منه بالارضاء وان كان لا يرضه الر كوب مرضا في الاصح وظاهره المخالفة
لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه
بالر كوب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يتم لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يتعين
اذا يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا يخالف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث
الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانه لا يتصلان في الوجوه
كأى فيما اذا شهد مهر المثل له أولها ولم يشهدوا احد منهم ما واختلف شراح الهداية
في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي
هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام
وان أرادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ (قوله أو غائبا مدة سفر) قيد مدة السفر
لان مادونها كالحاضر كذا في الجوهره وفي المحيط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فالتوكيل
منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال للمدعي ان ثبت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع
العذر وان لم تصبر فسيبلك الرضا بالتوكيل فاذا رضى لزمه التوكيل برضاه في ظاهر الرواية
اهـ وهو خاص بتوكيل المدعي كما لا يخفى بصر (قوله أو مريدا له الخ) قال في الجواهر ارادة

(الآن يكون) الموكل
(مريضا) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم
بقدومه ابن كمال (أو غائبا
مدة سفر أو مريدا له) ويكتفى
قوله أنا أريد السفر ابن كمال

السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصة به أو القريضة الظاهرة ولا يقبل
 قوله أنى أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عدته فانه لا يتخفى هيئة من يسافر كذا ذكره
 الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة القلاينة سألهم عنه بكافى فسخ الاجارة اه
 وفي خزانة المفتين وان كذبه الخصة في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر اه
 والمتأخرون من أصحابنا اختاروا للفتوى ان القاضي ان علم التهمة من اياته من قبول
 التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار بالخصة لا يقبل منه التوكيل
 الا برضاة قول الشارح به ويكنى قوله اذا أريد السفر محمول على ما اذ صدقه الخصة (قوله
 أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحد بن علي الرازي
 لانهم لو حضرت لم تستطع ان تنطق بحقه الحيثام فيلزم توكيدها أو يضيع حقه اقال المصنف
 وهذا شئ استحسنه المتأخرون ويقضى أفعال ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابي حنيفة
 لا فرق بين البكر والنيب المخدرة والعزوة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه قد خصص
 الامام الرازي ثم نعمم المتأخرون ليس الا لفائدة انه المبتدئ بتفريع ذلك وقبوعه كذا في التفتيح
 والمخدرة لغة من الخدر كالخدر والتخدير بفتح الخاء الزام البيت الخدر بكسر الخاء وهو ستر بعد
 البارية في ناحية البيت وهي مخدورة ومخدرة وفي الشرع هي التي لم تجر عاداتها بالبروز ومخالطة
 الرجال قال الحلواني والتي تخرج في حوائجها برزة وذكري في النهاية في نفسه يرها عن البرزوى
 انها التي لا يراها غير المحرم من الرجال اما التي جلبت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة
 قال في التفتيح وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تجر عاداتها بالبروز فاما
 حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام فيقبله بها والدها ثم يبعدها بالبروز ومخالطة في قضاء
 حوائجها بل يفعلها غير الزم توكيدها الان في الزامها بالجابواب تصحيح حقه وهذا شئ
 استحسنه المتأخرون وعليه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول
 يستعملونها أحدهم ويشهد الآخران على عينتها أو نكولها اه (قوله لم تخالط الرجال) أى لغير
 حاجة لان الخروج للحاجة التي لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج
 للحاجة لا يقدح في تخديرها ما لم يكن بان تخرج لغير حاجة برازية وقية او التي تخرج الى
 حوائجها والحام مخدرة اذا لم تخالط الرجال على ما ذكره في الفتوى وكلام الحلواني هذا
 محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجها ولا يمكن لاجتماع الزوج من
 الخصومة مع وكيل امراته أو معها كذا في خزانة المفتين ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت
 من بنات الاشراف فالقول لها بكرا أو ثيبا لانه الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها لو بكرا
 وفي الاسافل لا يقبل قواها في الوجهين كذا في البحر ومثله في البرازية وسياق في كلام المصنف
 قريبا (قوله كما) أى في باب الشهادة على الشهادته من انها التي لا تخالط الرجال وان خرجت
 للحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال في خزانة المفتين ومن الاعذار الحيض
 أو النفاس اذا كان القاضي يقضى في المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة
 أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان آخرها الطالب حتى
 يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصة الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخالط الرجال
 كما (أو حائضا) أو نفساء
 (والحاكم بالمسجد)

قوله ثم لم كذا بالاصل وافعله
 ثم ان لم تأمل اه مصنف

التوكيل وان لم يؤخرها قبل منها التوكيل ٨١ بزيادة من الجوهرية (قوله اذ لم يرض الطالب
 بالتأخير) أما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فائس بهذر) لانه يخرج به فيجب عن
 الدعوى ثم بعد ادولوه - دعيا يدعي ان لم يؤخر دعواه ثم بعد ٨١ بجزر (قوله بزيادة بمحضا)
 عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان
 يشهد على شهادته قال القاضي ان في حبس القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج به حتى
 يشهد ثم بعد دعوى على هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذلك بان يجب عن الدعوى ثم
 بعد ٨١ قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ان من عذره بل واقعة في كلام
 غيره والمفاهيم محبة بل صرح به في الفسخ حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين
 ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاه لان القاضي يخرج به من السجن
 ايضا ثم بعد دعواه وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه من الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل
 ٨٢ (أقول) وفي زمام التأنيع الوالي من حبس في محبسه من الخروج للخصومة فلا وعليه
 عند القاضي بل يخرج مع محافظ في كل وقت طلبه القاضي ويعود للحبس على انه صار الحبس
 واحدا (قوله أولا يحسن الدعوى) بان علم القاضي انه عاجز عن بيان الخصومة بثبوت
 (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز لامرأة الخدرة ان تكل وهي التي تحتاط الرجال بذكر كانت
 أو ثيبا كذا ذكر أبو بكر الرازي وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن
 البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل * (تمة) * يلزم التوكيل اذا كان الموكل
 حاضرا مع الوكيل في المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصومة ان يشهدوا به ساعا على
 غير الموكل سواء كان منكر الوكالة أو مقرها باليمين على غير كافى الخرافة ولا تقبل
 الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنينة لا تقبل من الوكيل بالخصومة بيعة على وكالته
 من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاه في الخلفاء ٨٢ قال قاضيان وكالة بقبض
 فاقرا المديون بوكالته وأنكر الدين فبهرن عليه الوكيل لا يقبل اذا البيعة لا تقبل الاعلى خصم
 وباتفاق المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى انه لو أثر بالوكالة فقال الوكيل اني
 ابرهن على وكالتي مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة تقبل بيعة ولو قامت على المقر وكذا
 وصى أقر المديون بوصايته وأنكر الدين فثبت الوصى وصايته بيعة تقبل وكذا من ادعى
 دين على الميت وحضر وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا أثبت بيعة فبهرن يقبل نور
 الدين وفي التمتع في صلح كتب فيه أقر زيد بجماعة من أهالي قرية كذا فز يدبالاصالة عن
 نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون
 عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين انهم ومباغاة قدر من الدراهم كذا وجلا الى كذا وصدر
 ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المزبور لديه في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطالب
 عمو والمبلغ من الاصل والموكلين وهم يجهلون التوكيل في ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث
 انكره التوكيل المذکور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم في ثبوت
 التوكيل بل لا بد من اثباته بوجهه الشرعى والحالة هذه والله تعالى اعلم ثم قال بعد كلام
 ولا عبرة بشهادة وشهود الوكالة لكونه في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات

اذ لم يرض الطالب بالتأخير
 بجزر (أو محبوسا من غير
 حاكم) هذه (الخصومة)
 فلو منه فائس بهذر بزيادة
 بجزر (أو لا يحسن الدعوى)
 خاتمة (لا) يكون من
 الاعذار (ان كان) الموكل
 (شرفا خاصا من دونه)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بالاختصاص حاضر ٨١ (قوله بل الشريف وغيره سواء
 بصر) عن خزائن المفتين (قوله وله) أى للمدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتميم
 باليوم في القنية اتفاق كاتبه عليه صاحب البصر (قوله قنية) عبارتها لورضى ثم مضى يوم وقال
 لأرضى لذلك انتهى وذكره في شرح المجمع مع معزيا ليا قال في البصر والتميم باليوم اتفاق
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى ما في القنية أيضا لو ادعى
 وكيل المدعى عند القاضي ثم أتى بشهود ليمتصها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد
 ان يخصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حنفية وفي البرازية
 ولو وكاله بكل حق هو له وبخصوصه منه في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز ٨٢ وإذا
 وكاله بقبض ككل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزائن (قوله ولو
 اختلاف الخ) أى ولا يئتم (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك يثبت
 الصلح والامراء والافندية (قوله فالقول لها ما طاقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر
 من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضي يعنى اذا قبل توكيلها وتوجه عليها الامين يرسل
 أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت فلزمها عين بهت الحاكم اليها ثلاثة من العدول يستخلفها
 أحدهم ويشهد الاخران على عينيها أو نكولها وفى أدب القاضي للصدر الشهد اذا كان
 المدعى عليه مريضاً أو مخدرة وهى التي لم يهره دلها خروج الاضرورة فان كان القاضي
 ما ذونا بالاختلاف بعث نائباً يوصل الخصومة هناك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدتين
 يعرفان المرأة والمرضى فان بعثه ما يشهد على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين لانه قلاه
 الى القاضي ولا بد للشهادتين المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر خصم
 مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهدان عند القاضي باقراره أو نكوله لاقام البيعة على ذلك
 الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضة الامين عليه فان أى الخلف عرضة فلا نفاذا لكل
 أمره ان يوكل من يحضر المجلس يشهد على نكوله بحضوره فاذا شهدا نكوله حكم القاضي
 عليه بالدعوى بنكوله قال السرخسى هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط للقضاء
 بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك
 بالنكول فقال بعضهم الامين يحكم عليها بالنكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضي مع وكيلها
 فيعصيه القاضي وقال بعضهم يقول القاضي للمدعى أتريد حكمي حكمين بنكولك فاذ ارضى
 بعث أميناً بالتصديق الى الخصم بخبره بذلك فاذا رضى بحكمه وحكم فان كان لا اختلاف فيه
 نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضي والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاه
 نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير
 شاهد لها (قوله عملاً بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشراف العرفى فيدخل
 اغنياء الدنيا فانهم بغناهم مصونات عن الخرج وان لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت
 الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقانها) أى حقوق العباد أى يصح التوكيل بايقانها جميع
 الحقوق واسبقاها الا فى الحدود والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فيملك

بل الشريف وغيره سواء
 بصر (وله الرجوع عن
 الرضا قبل سماع الحاكم
 الدعوى) لا بعده قنية
 (ولو اختلاف في كونها مخدرة
 ان من يثبت الاشراف
 فالقول لها مطلقاً) ولو
 تبعاً فيرسل أمينه ليخافها
 مع شاهدتين بصر وأقره
 المصنف (وان من الاوساط
 فالقول لها بالبكر وان)
 هى (من الاسافل فلا
 في الوجهين) عملاً بالظاهر
 بزازية (و) صح (بايقانها)

التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اندر بالشبهات والمراد بالابتداء هنا دفع ما عليه
 وبالاستيفاء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله وكذا
 باستيفائهما) قال في المنع المراد بالابتداء هنا دفع ما عليه وبالاستيفاء القبض فيكون معناه صح
 التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله فله في البحر اما الاول فنسأله قالوا لو كان بقبض الدين وكاله
 بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فجاء الوكيل وفعم قضاءه وصدقه موكاه فيه فلما
 طالبه وكيله برد ما قضا له لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن ويشكر قضاؤه وكيلي وبأخذ
 مني ثانيا لا ياتت الى قول الموكل وبزعمه بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وعلمه فيه
 قال العلامة الحوى نقلا عن العلامة المقدسي هذا اذا قال اخاف ان يشكر الدائن القبض
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالموكل اخاف او يتوقف على ان انه برهن
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بجهته كما ذكره في الكافي اه اما لو دفع اليه درهم وقال
 له انضيم اديني الذي لزيد فادعي الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذب كل من الموكل
 والدائن فالقول للوكيل في برأئه تنسبه بيمنه والقول للدائن في انكاره القبض بيمنه أيضا
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا وفي كتاب الحوالة امره بقبضه دينه أي من مال نفسه
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به مال نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطل بالحكم على خلافه اذا كان الحكم باليمينه اما بغيرها
 فلا والصحيح انه يعمل لعدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور ووكيل بشرائه ما في ذمة
 الامر بمثله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري
 انما هو مشتري الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما اشتراه اما اذا لم يسلم فلا ذكر القسود وري ان
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدين بقبضه قال قضيت دينك يا امرئ
 افلان فانكر كونه مدين فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين
 والامر والقضاء يحكم بالحق لان الدائن وان غابا لم يكن عنه خصم حاضر فان المدعى على
 الغائب سبب ما يدعى على الحاضر لانه ما لم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لا تدفع الدين الا بمحض فلان ففعل
 بلا محضه ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضه او قال لا تدفع الا بشهود
 فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فاذا حلف لم يضمن
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود ودفعه بغيرهم لم يضمن قال في التاترخانية في أواخر
 الفصل الحادي عشر عازيا بالعصا فوج آخر فيما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع أن الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مقيدا من كل وجه بان
 كان يتقنه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنقي أولم يؤكده بيانه
 فيما اذا قال به بغيره بغيره لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يقيد أصلا بان كان
 لا يتقنه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده بالموكل بالنقي أولم يؤكده بيانه

(المراد بالابتداء هنا دفع ما عليه)

فيما اذا قال به بالف نسبة أو قال لا تبعه الا بالف نسبة فباعه بالف فقد يجوز على الامر فاذا
 شرط شرطاً بغيره من وجه ولا يقيد من وجهه بان كان ينفع من وجهه ولا ينفع من وجهه ان
 كده بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بانه فيما اذا قال به في سوق
كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يعلل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه
في سوق آخر فقد على الامر وان كده بالنفي لا ينفذ على الامر كافي ولو قال به في السوق
 لا ينفذه حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة لا جنة الى تحرير
 المسائل فنقول اذا امره ان يبيع ويشهد على يده فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع وأشهد
 فباع ولم يشهد جاز وان كده بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهد ودفيع ولم يشهد لا يجوز واذا
 امره ان يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لا يجوز كده بالنفي أو لم
يؤكده واذا قال برهن ثقة لم يحز الا برهن يكون بقبضه وفاء الثمن أو تكون قيمته أقل من مقدار
 ما يتقارب الناس فيه واذا أطلق جاز برهن قليل وعنده ما لا يجوز الا بقصان لا يتقارب الناس
 فيه وتقام التقاربع فيه فراجعها وأما الثاني أعني الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه
وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته لا وكيل بخلاف اقراره
بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المقاصة وكان
الوكيل مدين الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا براء والهبة وأخذ الرهن وملاك أخذ
الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخوالة ويصح
التوكيل بالقبض والقضاء بالرضا الخصم ولا ينزل بموت المظلوب وينعزل بموت الطالب
فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حيائه لم يصح رقبلاجة فان احتمل الطالب
بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب المحيل والتمثال فلو تولى المال على
المحال عيبه وعاد الدين على المحيل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيل أو أخذ الطالب
كفيلاً بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كفل بالقبض قبض بعضه الا اذا
نص على ان لا يقبض الا الكل معاً اه ما في البرازية لكن قال في الاستبصار كل أمين ادعى
 ايصال الامانة الى مستحقه قبل قوله كالودع والوكيل والنظر الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل
 بقبض العين والفرق في الوولو الجنية اه (وأقول) تدعيه الشريعة لا يأخذ من كلام الوولو الجنية
 وغيرها من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الايصال تقبل ابراءه بكل حال واما سرية قوله على
 موكله اي برأغريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعد موته فلا تثبت
 براءة الغريم الا ببينة أو تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في رسالة المسماة بمسئلة الجليل
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود قلت ولله لامة المقدسي أيضاً رسالة في هذه
 المسئلة ذكرها الشريعة لا في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي ألّفها واستشهد به على ما ادّعى
 فارجع الى تلك الرسائل فقد أشبعها الكلام فيها جزاءها الله تعالى خيراً والحاصل ان الوكيل
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري
 صححت ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على

المديون كافي شهادة البرازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع
 بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن
 لا مطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا ناجيله
 ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود) أي قصاص في نفس أو ماله أو
 وهذا استثناء من قوله وبإيقاعهم واستيفائهم وقوله بغيره موكلة قيد الثاني فقط كإثباته عليه
 في البحر لكن ظاهر كلام الزبلي وصريح كلام العيني والفتح قصر المستغنى منه على الاستيفاء
 حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائهم الا من قوله وصح التوكيل لان التوكيل بإثبات ما
 جاز ولا يمكن لا يجوز واستيفاءهما ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون
 الاستثناء من كل من الإيقاع والاستيفاء ان الإيقاع تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا
 لا يتصور والوكلة فيه فأنه السيد الجوى عن شرح النقاية أخبر اليكن نقل أولاه عن شرح
 الطحاوي ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل من ما في الإيقاع على إطلاقه وفي
 الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضر أو أمر باستيفائه فانه يجوز أه واعلم
 ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل بإثبات الحد مطلقا وليس كذلك كإثباته موقفا من ان
 ما ذكره الزبلي من صحة التوكيل بإثبات حد السرقة بخلاف ما ذكره فاضيل بن برة ولعله رجل
 وكل رجلا بإثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول
 وهو كالمطالب السرقة ومنه ان يخلف السارق يقول له القاضي تريد المال أو القطع ان قال
 أريد المال حلقة وان قال أريد القطع لا يحلقة الخ اللهم الا ان يجعل كلام الزبلي على ما اذا
 كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل بإثبات القذف مذهب الامام ومنعه
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به وغيره ان قصر الاستثناء
 على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل بإثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح
 الطحاوي (قوله بغيره موكلة عن المجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذا الموكل لو كان حاضر أو أمر
 باستيفائهم ما يجوز كافي شرح الطحاوي وغيره وعلم في غاية اليقين باحتمال العقو المنسوب
 اليه بخلاف حال حضرته لانه دام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال
 غيبتهم وان كان رجوعهم محققا لان الظاهر عدمه احتراز عن الكذب والفسق ولم يذكر
 المؤلف التوكيل بإثباتهم الدخولها تحت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل بإثباتهم أه
 التوكيل بالخصوص مة فيهم ما هو جائز خلافا لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل بإثبات
 حد الزنا والشرب فباطل اتفاقا لاحق لاحد فيه بل تقام البيينة حسبة وأما التوكيل
 باستيفاء التعزير فيجوز مطلقا لانه حق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله وحقوق عقد)
 مية بدأخبر، قوله تعلق به وبجمله قوله لا بد من اضافته في محله بل برصفة قوله عقد
 والمراد بالاضافة المعنى الغوى وهو الاسناد بان يقول بعثت أبرت صالحا (قوله لا بد من
 اضافته الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من
 اضافته اليه لينة ذعلى الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الا في حدود بغيره موكلة عن المجلس ملحق
 (وحقوق عقده لا بد من
 اضافته) أي ذلك العقد

اضافته الى نفسه متعلق بالوكيل وان اضافته الى موكله متعلق بالموكل كما فهمه ابن ملك
 في شرح المجموع لما في التلاصقة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مالكه فقال بعث هذا
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه
 العبد وقد رجع قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير فضولاً او يتوقف العقد
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن
 ملك قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اتفاقاً كذا في الفصول ١٥ فقد ادعى الاتفاق مستنداً
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فنأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا اوصاف
 الوكيل بالشراء والشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافه الى الموكل
 كالنكاح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح فلنفظ
 الاضافة واحدة ومراده مختلف ١٥ قال الخبير الرملي هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع ١٥
 وهو بظاهره اقرار لصاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهمه من شارحه الا أن يكون ذكره
 بحجارة عبارة البحر ٥ ذاولت ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع بحمل ما في
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على المنافذين لتبادره ما غيره ٥ الاتعلق
 حقوقه بالموكل قبل الاجازة فترعية تعلق الحقوق عن النفس وليس في عبارة البرازية
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاد بالاجازة فلنقتصر به ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم
 تعلق الحقوق بالموكل في مسألة البرازية انما تأتي من المخالفة فلو صدر الوكيل على وجه
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاد العقد عدم المخالفة كما هو
 مفهوم البرازية واذا نفذ العقد هل تعلق بالموكل أو الوكيل لا ينبغي في كلام البرازية تبديل على
 ايجابه أو نفيه فنقول تعلق بالموكل عملاً بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يوجد ما ينافيه ما
 كيف وقد ادعى الاتفاق فقام له بعين التحقيق فانه بالتأمل حقيق يظهر حقيقة الحال
 والله الميسر بلوغ الاحمال وتوجه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطلقة فالظاهر
 انهم اشامله لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيه ما ينفي البيع
 للحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقاً كما
 استند اليه الشارح المذكور فهو مقيم بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم
 يقيد بالبيع النافذ وظهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاد واذا حملت كلام شارح
 المجموع على ما قلناه وقيدت مستنده بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع الحكم
 المذكور ارتفع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالماخذ التي وردت على صاحب شرح
 المجموع من صاحب البحر تستند الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى أعلم (اقول)
 فاني شرح المجموع مقيد بما اذا اجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذا صح هذا التوفيق
 ظهر الجواب عما قل عن المقدسي من قوله ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعليل موقد للتوفيق المتقدم
والله اعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله يكتبني بالاضافة الى نفسه صريح في أن
اضافته الى نفسه ليس بلازم خلافاً لمن عساه بلايد كالجرو تبعه المصنف لكن الشارح نقل
كلام ابن ملك وأمر بحفظه وأيده بقول ابن السكال المتقدمة دم ورد على المصنف في ما أتى بقوله
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويسقط ما عترض به في الجرح عليه وما في
الخلاصة والبرازية لا يتأتى جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا
لم يصف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء
ونحوه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشترط
أنفسه ما نصه بخلاف ما لو وكله أن يزوج امرأ معينة حيث جازله أن يزوج به لأن النكاح
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لأن الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل
وفي الوكالة بالشراء الداخل فيه اشراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون
مخالفاً لمخالفه فذا من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك * واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة
بالشراء الداخل فيه اشراء مطلق الخ صريح أيضاً في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفاً ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافاً لما سبق عن الخلاصة
والبرازية انتهى ملخصاً (أقول) وفي نور العيزر اخرج الجامع الاصغر أمره بشراء ثياب
فقال مالك بعتت هذا من فلان الموكل فقال الوكيل بعتت لزم الوكيل اذا أمره الوكيل
أن يقبل عن نفسه ليلزم العهد على الوكيل بخلاف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر
وينبغي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خالف صار كأنه البائع قال
ابتداء بعتت عبدي من فلان بكذا وقال الوكيل بعتت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير
الوكيل مشترياً لنفسه (يقول) الحقير أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم
الموكل حيث لم يدل على بل أقاد ما ذكره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل
بل يتوقف فبين كلاميه تناقض غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل
يلزم الموكل لما في شراء الفضولي نقلاً عن شيخنا ان الفضولي لو شري شيء أو أضاف عقد
الشراء الى من شري له بان قال بئانه به من فلان وقبله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته
فلان فقال بئانه بعت أو قال بعتك فلان فقال المشتري بعت نقذ على نفسه ولم يتوقف
وهذا لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق أحدهما فشري الوكيل نقذ على موكله
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير وظهر بقوله
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة رواية أن أو يكون أحدهما ذكر في شرح الطحاوي
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه
لا يتأتى اذا التعليل انما هو الحكم بالتوقف اذ فيه غموض يجب ايضاحه ولم يذكره لقوله يلزم
الموكل اذ لزومه اياه واضح وجهه عنه أو بالنسبة الى من له مسكة بالفقهاء بل علمه ظاهرة اذا

الوكيل شري ما وكاه بشرا ثمه وكاه فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما للزوم
فلا فليتأمل وأقول ومراعاة بما في شرح الطحاوي ما مر من بقوله شحي وهو موافق لما مر
عن الزيلعي فتأمل في هذا المحل فانه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلح عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لانه حيث
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوق وبأى امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يضيف العقد الى مرسله وبخلاف النكاح لانه لا بد منه
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا فالقول
للمشتري والبيئنة على البائع بحر وعنده مالك والشافعي واجد تتعلق بالموكل لان الحقوق
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح
ولما ان الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سقيرا كما زعموا
لما استغنى وانما جعل نائب في الحكم للضرورة كي لا يعلل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق
الحقوق ولان العقد لا يتحقق وجوع الحق اليه فلو لم يرجع لتضرر على تقدير كون الموكل
مفلسا أو من لا يقدر على مطابقتها عيني (قوله مادام حيا) أما اذا مات الوكيل قال القاضي
تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي برفع الى الحاكم ينصب وصيا عند القبض
وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولاية قبضه فيحتمل عند الفتوى محيط هذا اذا اتفقنا على
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراة فلان وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده
اشترى شيئا أو قال كنت رسول فلان ولائني لك على وقال البائع بعته منك قال قول للمشتري
وفي الخيرية عن الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولائني لك على
وقال البائع انما بعته منك والتمس عليه منك قال قول قولها وعلى البائع البيئنة ونقل مثله عن
الخانية وكتب من المكتب ثم قال في البحر والوكيل بالشراة اذا اشترى بالنسيئة مات الوكيل
لعل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هذا يدل على ان المعتقد في المذهب ما قال انه
المعقول وقد أدت به بعد ما احتطت كما قال في السابق اه وتأتي عبارة البحر في (قوله
ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض انما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والصبي المجهورين فانهم اذا عدا بطريق الوكالة تتعلق
حقوق عدهما بالموكل اذ لا يصح من المجهور التزام العهدة بقصور أهليته وخلق مولى العبد
كما في الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق تلتزمه تلك العهدة والصبي اذا بلغ لا تلتزمه
وفي الخانية عبيد شري شيئا فقال البائع لا اسلم لك المبيع لانك مجبور وقال العبد أنا ما اذن
فالقول للعبد فلو برهن البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء
لم يقبل ولو قال عبيد بعته وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ما اذن القول للمشتري لان الاقدام
على البيع دليل الاذن والاصل بقاء ما كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى
أن العبد والصبي المأذون هما متعلق بهما الحقوق وتلتزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان
العهدة على المأذون مطابقة وقص في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالمبيع فالعهدة عليه سواء
باع بمن حال أو وجعل وبين أن يكون وكلا بالشراة فان كان بمن وجعل فهو على الموكل لانه

(الى الوكيل كبيع واجارة
وصلح عن اقراره يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن
ملك (ان لم يكن مجبورا

في معنى الكفالة وان كان بئس حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن جوى (وفيهِ) اياه الى
 ما بسطه الزباني من الفرق وفي الجرم في الزباني عن الابضاح اذا امره ان يشتري بالنقد جاز
 والعهد عليه وان امره بالشراء انسيئة كان ما اشتراه له دون الامر بخلاف لما في الذخيرة
 (قوله كسليم مبيع) هذا وما بعده أمثلة للتحقق التي تتعاقب بالوكيل ففي كلامه ان وشتر
 مرتب أي اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمس ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا حال
 لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما
 خلافا للثاني وكان النهي باطلا كما في القنية وقيد في الجزازية بما اذا كان المبيع في يد الوكيل
 فلو في يد المالك كل وأبي عن الدفع قبل قبض غنمه له ذلك أما لو نهى عن البيع حتى يقبض الثمن
 لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعته بـ هذه الدراهم التي قبضت منك ولو
 دفع وكيل المبيع المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وانه من رجل
 لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لأنه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحكم صحيح
 والعلة لا لما امر ان النهي عن التسليم قبل قبض غنمه لا يصح فاما يعمل النهي عن التسليم
 فلا ان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسئلة القمعة اه (قلت) مراد
 القاضي أنه لا يملك التسليم عن لا يعرفه لا مطلقا فصح التعامل أيضا جوى (أقول) ومسئلة
 القمعة ما قاله في منقرقات الوكالة من التارخائية عازيا للظهيرية الوكيل اذا دفع قمعة
 الى انسان لا صلاحا بها للموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النوازل وصار كالذي
 وضعه في موضع من داره ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود
 وأقول لم يظهر لي وجه ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه مع ان
 المهرج به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا يتعين
 حق البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بعبء العقد لان الثمن لا يتعين بالتعيين
 حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان يتقدم غيرها فالظاهر ان ما في القنية من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه ضعيف انتهى (أقول) وفيه تقييد ضمان
 وكيل المبيع اذا دفع للدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لأنه
 بمقتضى العادة يكون ما ذونا بذلك * وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان
 يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويبعث بعضهم مع من يختاره وبعثه أماته من
 المكاريه بحيث اشتر ذلك بينهم اشترار اشاعة اقيمهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثه
 في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم ابعثه انما على دفعات متعددة مما يسير له وأنكر
 المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك
 اطول المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له بعثه مع من يختاره ويراه أمينا
 لأنه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا
 بذكر خواهره فادهت عادة ما كتبه الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد
 ويبعث بائعها اليهم يمد من شاعو يراه أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس يمد شخص ظنه

كسليم مبيع

مطلب

مسئلة القمعة

أمينا وابق ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا
 رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عُدَّ بقبضه ولو لم يعرف عرفا كالشروط شرطا
 والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه مافي الطهريه (تنبيه) اه لم أن
 الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والخاصة في العيب والرجوع بثمن المستحق
 غير واجبة عليه لانه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به بهذه الافعال وأما الحقوق التي على
 الوكيل كتسليم المبيع والتمن ونحوهما فالوكيل فيما يدعى عليه فلا مدعى ان يجبره على ذلك كما في
 السكافي والبرجندي وصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي اذا كان وكيل المشتري (قوله وقبض
 ثمن) أي من المشتري أي اذا كان وكيل البائع فله أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشمل الشراء
 وكذلك في الاجارة ما يشمل الاستئجار قال في البحر واستفيد من قوله وقبض عن انه لو ضمن
 الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله به بشرط برائة المشتري لم يصح
 ولو أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لانه لا يثني للموكل على
 وكيله وان الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن الى موكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه
 ولكن لو دفع له صح وبرئ استعسانا وانه يصح ويصح ابراه وكيل المبيع قبل قبضه الثمن
 وحواله على الاملا والمائيل والادون واقالته وخطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما
 ويضمن خلافا لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة وبعد
 ما قبل بالثمن حوالته لا يصح كإبهاد الاستيفاء والوكيل بالاجارة اذا فسخته ابعدها صح لا بعد
 مضي المدقة بعد قبض الاجرة دينا كان أو عين لا يصح الفسخ وان الوكيل لو وُكِّل موكله
 بقبض الثمن صح وله عزله اذا حاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضى الوكيل
 أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن احكامه ان وكيل المبيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه
 بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضى لانه متبرع بخلاف الدلال والسمساو والبيع لانهم
 يعملون باجر اه عن البرازيه (قولا ورجوع به عند استحقاقه) أي رجوع الوكيل بالبيع
 أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو عن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع
 بالثمن عند استحقاقه (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة للمشتريين الاولى ما اذا كان الوكيل
 بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء
 كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق
 المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازيه المشتري من الوكيل باعه
 من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على
 الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بحر قال الجوى فان قلت فله في هذا يكون
 المصدرة مشتركة بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخصومة في عيبه) أي في عيب المبيع الى
 البائع لو كان يده وبه تسليمه الى الموكل يرد به باذنه قال في البحر وهو شامل لمشتريين أيضا
 أما اذا كان بائعا فيرده المشتري عليه وأما اذا كان مشتريا فيرده الوكيل على بائعه لكن بشرط
 كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد له الا باذنه كما سياتي في الكتاب وأشار المؤلف الى ان
 الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض عن ورجوع
 به عند استحقاقه وخصومة
 في عيب

لوهلك من الموكل ولومات الوكيل بالشراء وظفر الموكل بالمشتري عيبا رده واداره أو وصيه
والا فالموكل * وكيل البيع اذا مات وظفر مشتر به عيبا رده على وصي الوكيل أو وارثه والا
فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الثانية الوكيل بالشراء لا يملك ابراء البائع عن العيب عند
أبي حنيفة ومحمد واختلافوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فمات
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجر في حق الموكل وجزءه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب
ما قال انه المعقول وقد اقيمت به بما استطاعت كما قال فيما سبق وقد كتبت في الاشياء
والنظائر حكم التوكيل بالموكل * ومما فرغ على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي
الحاكم ولو وكل القاضي وكيلا يبيع شي فباعه ثم خاصه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي
للوكيل اه (قوله بالفصل) حال من مدخول المكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بن حضور
موكله) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل كولو
كان غائبا كما أوضحه في المنح (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل
العائد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكا) فان أحكام العقد ترجع
اليه وهو محط الهلة (قوله في أصح الاقوال) وقال القاضي الامام أبو المعالي ان الهلة على
الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه الهلة (قوله اتفاقا) هـ هـ في
ما في الخلاصة والبرازية وكيل بشراء العبد جاء الى مالكة فقال بعث هذا العبد من الموكل
وقال الوكيل قبالت لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي
فيه نافر وعبر عنه بما تفخيمه أي لان البدية منقوضة بما ذكر ابن مالك ومما قال ابن السكال أيضا
لو أضاف الوكيل بالشراء الموكل صرح بالاجماع على ان البدية لا تنسئ منقوضة أيضا
بمسئلة الطلاق ووكيل المرافة في السكاح كما يأتي (وأقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه
لا يكون وكيلا الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق في المنح
وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه وشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية
والرسول في البيع والطلاق والعنف والكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف
الى نفسه بان قال طلقك وبعثك وزوجت فلانة ذلك لا يجوز لان الرسالة لا تنضم الى وكالة
لانها فوقها وان أخرجه مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعث منك اه (قوله
يكني) أي من غير لزوم (قوله لغو) كقولهم ما عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون
باطلا كما تقدم وكالوكل بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالثمن بطل أيضا ولو كتب
اصل باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا ان يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت
للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تقديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى
الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعتناق فاجاب عنه بقوله
والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العقد
ليكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون أصلا فيه كالعبد يثبت أو يصطاد
فكما ان المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت
له المالك ابتداء فيما اشترى وكيلا خلافة عنه قال الشعبي وهذا طريقه أبي طاهر الدباس

بلا فصل بين صورته ووكاله
وغيبته) لانه العائد
حقيقة وحكا. لكن في
الجوهرة لو حضر فاعهله
على أخذ الثمن لا العائد في
أصح الاقوال ولو أضاف
العقد الى الموكل تنعاق
الحقوق بالموكل اتفاقا
ابن مالك فليحفظ فقوله
لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
السكال يكني بالاضافة
الى نفسه فافهم (م وشرط)
الموكل (عدم تنعاق الحقوق
به) أي بالوكيل (لغو) بطل
جوهرة (والمالك يثبت
للموكل ابتداء)

وقال في البحر انه الاصح وقال الكرخي ثبتت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد
الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق وأباطا في الحكم
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقة الكرخي لا يعتق
أيضا لأنه يثبت للوكيل ملك غير مضمرة وكذا لا يفسد نكاحه اذا اشترى زوجته بالوكالة فلا
غرة لهذا الاختلاف لان الموجب للملك والفساد الملك المستقر ولهذا اذا اشترى الوكيل
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه اذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التقرير مع نظر فان هذه الاحكام ثابتة على
القولين كما افاده في المنع أما على الاصح فظاهر وأما على قول الكرخي فلما عمل به الشارح من
قوله لان الموجب الخ وان كل ظاهره تعليل لا لاقول الاصح لكنه لا يصح علة له (قوله لان
الموجب) قد علمت ان هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت
للكوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا
ينافي قوله الآخر حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل
بالطلاق والعناق اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بار قال ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعنتق
ينفذ على الموكل لان عهدته على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق
مخرج الوكالة بان أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل
معنى لانه بناء على ملك الرقبة وثلاث للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح فذمة الوكيل
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج لو كالة لا يصير مخاضا لا يضافته الى
المراة معني فكأنه قال ملكتك بضع موكلتي اه قال العلامة أبو السعد عودليس المراد ان
الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعنتق بل لا بد من الايقاع مضافا
الى موكله فعيا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة أو الى نفسه اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على
ما يأتي اه (قلت) وفي السامع والعنبرين من التامر خفية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع
هو الصحيح اه قال في البحر فعلى هذا معني الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من
قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الاشياء الوكيل
بالبراء اذا أبرأه ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزانة اه (أقول) وظاهر ما في البحر انه
لا تلزمه الاضافة الى النكاح وهو مخالف لكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق
بالموكل وفسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لان من قبيل الاسقاطات والوكيل
أجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العدة الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح
فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا له أو اسقاطا لثلاثي فلا يتصور ضرورة
السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقع الحكم غيره فجعل سفيرا يقران الحكم السبب
حتى لو أضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما
في البيع بخلافه فإزاد ضرورة السبب عن شخص أصالة ووقع الحكم غيره خلافة وأما الخلع
فلانه اسقاط للنكاح والمالك المهر والمنكحة كوجه المرأة والوكيل امانته أو من أوعى
التقدير بن يكون سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا

في الاصح (فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد
نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لان الموجب
للعنق والفساد الملك المستقر
(وفي كل عقد لا بد من
اضافته الى موكله) يعني
لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو أضافه الى
نفسه لا يصح ابن كمال

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط
محض والوكيل اجنبي سفة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواب هذا المخلص
ما ذكره القوم في هذا المقام انتمى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط
ذكر الموكل وان اسند الوكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج
خالع امرأتك على هذه الالف تخالع يتم بقبول الوكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خالعت فلا تمة من زوجها على كذا جاز في الصحيح من انه
يكون وكيلاً من الجانبين في الطلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال اغيره طلق امرأتى رجعية فبين
فقال لها الوكيل طلقك بائناً تقع رجعية ولو وكله بالبائن فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة
رجعية تقع واحدة بائنة وصرحوا بأنه يصح توكيل العبي والمجنون وبصير كأنه عاق الطلاق
على تلفظه ما وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التتارخانية
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها
الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الوكيل خالعت
وطلقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الوكيل من جهة من ثبت له
الملك بقرينة التعليل بان الحكم فيها لا يقبل عن السبب ففي النكاح يقول وكيل الزوج زوج
بتك لفلان فيضيفه الى الموكل ولو قال زوجتي وقع له لالموكل وأما وكيل الزوجة فيقول
زوجتي فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج
خالعت على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال
والنكاح ولو كان الطلب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بالثأر وأخاطها بالثأر
على ألف أو اعتق عبدي كذا أو كاتبه على كذا فيقول وكيل الزوج أو السيد فعلت فيمكنني
بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما ما فان المرأة تملك نفسها وكذا العبد كذا ان
لزوج أو السيد يملك العوض وفي الصلح عن انكار أو دم عدي يقول الوكيل صلح فلان عن
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقتي أو
طلقتي أو كاتبني أو صلحتني لم يصح بخلاف يعني واجرنى فانه يصح اضافتها الى نفسه كما مر
وكذا بقيمة الصور الا تمة يقول الوكيل من جهة طالب القتل هب فلانا أو تصدق عليه
أو أعمره أو أودعه أو أراه من عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو
أعمرني الخ يقع له لالموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا ووكله بان يهبه
اقلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعرنتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها عن بعض من
حيث ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك
فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها على كالعين أو منفعة أو
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله لفلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا
فلا بد في هذا من اخراج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما مر ولا هبني اقلان
أو أودعني اقلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم
 أن ذلك غير خاص بالاستعراض بل كل ما كان قائما إذا كان الوكيل من جهة طالب القفل
 لا من جهة المالك فان التوكيل بالاقرض والاعارة صحيح لا بالاستعراض والاستعارة بل هو
 رسالة هذا ما ظهر في فتاواه أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى آمين (قوله كنسكاح) فلو لم
 يضاف النكاح الى الموكل وأضافه الى نفسه وقع له قال في البحر معز بالبرزبة الوكيل بالطلاق
 والعناق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق يتفد على
 الموكل لانهم مدتهما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق
 مخرج الوكالة بان أضاف الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل
 معنى لانه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر
 حتى لو كان وكيل بالنكاح من جانبها أو أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته الى
 المرأة معنى لان صحة النكاح بملك البضع وهو لها فكأنه قال ما كنت بضع موكلي وفي الجوهرية
 اذا قال أبو الصغيرة زوجت ما من ابنك فقال الابقيات ولم يقل لا بنى جاز النكاح للاب لان
 الايجاب له والقبول يتقيد به فصار كقوله قبالت لا بنى ولو قال زوجت ابنتي ولم يرد وقع للاب هو
 الصحيح ويغني للوكيل بالنكاح أن يقول قبالت لا بنى (واعلم) ان ما في البرزبة من انه لو
 أضاف الطلاق الى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقيه بل حيث قال ولو قال أنت متى طالق
 أو أنت طالق متى لم يقع وقيل لا يقع وقوله متى اغو قال واستنيد الوقوع بان طالق من غير
 اضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عداو عن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيدا
 اذا ادعى دارا على عمرو فوكل عمرو وكيل على ان يصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقبل الوكيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار
 أم عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل
 بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل من سماه وقد عرفت اختلافا لاف الاضافة في
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الاضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ با كبر في التقييد
 يكون الصلح عن انكار نظرفانه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الاضافة
 فان زيدا اذا ادعى على عمرو فوكل عمرو وكيل على ان يصلح على مائة فاذا قال زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار
 الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح
 على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء عين في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع
 اليه الحقوق سوى (قالت) هذا الذي ذكره الشيخ با كبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعتضده
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة وتصدق) قال سيدي الوالدرجه الله تعالى انظر
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل اه (أقول) لعلها عند استحقاق عين الهبة والصدقة
 والرجوع فيه ما لو ايسر (قوله وشركة ومضاربة) يراى الا براء لانه لابد من اضافته الى موكاه
 فلو لم يضاف اليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكاه لايه) قال في الدرر والصرفيه ان الحكم
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاسقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من

(كنسكاح وصلح
 عن دم عداو عن انكار
 وعتق على مال وكناه وهبة
 وتصدق واعارة وايداع
 ورهن واقراض) وشركة
 ومضاربة عيني (تتعلق
 بموكاه) لايه

اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض
 المهر الا لو كبل (قوله لكونه فيها سفيرا محضا) فانه يضيفه الى موكله فانه يقول خالك
 موكلني بكذا وكذا في أمثاله ابن ملك قال من لا على السفير حاك قول غيره ومن حكي قول غيره
 لا يلزمه حكم ذلك القول اه والسفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله
 عبارته فاعاقد هو الموكل به هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الاضافة الى موكله ولذا
 غياه بقوله حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فالغايتان في الحقيقة لشي واحد فله فيما تقدم
 حتى لو اضافه لنفسه لا يصح عند عدم امكان انصراف العقد اليه وقوله هذا حتى لو اضافه الخ
 عند الامكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى في كونه سفيرا محضا
 في نوعي الموقود حتى لا يدان يقول أو سألني اليك فلان بكذا فيضيفه الى مرسله بلقطها فترجع
 الحقوق الى مرسله لا اليه في النوعين قال في البحر ونشرطه الاضافة الى مرسله بان يقول ان
 مرسلتي يقول بعث منك ونحوه اه وقال في المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن
 السبب لانه اسقاط فملاشي فلا يتم وصدوره من شخص وثبوت حكمه غيره فكان سفيرا
 اه (قوله فلا مطالبة عليه في النكاح بهر) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)
 أى اذا كان وكيلها ولا يلبى قبض مهرها كما ان الوكيل بالخلع لا يلبى قبض البذل ويصح ضمانه
 مهرها وتخير المرأة بين مطالبة أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو
 ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمره المرأة بالضمان ولذا يرجع قبل الاداء اه بحر (قوله
 ولا تشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصاله
 وقد دمه احكام قبض الثمن وانته لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع
 الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل قبض الثمن فله ذلك ولا يقدر على
 المنع اقامه عزى زاده ولو دفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستلمه كدوهومعسر كان للبايع
 حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم يتقد الموكل الثمن الى البايع باع القاضي الجارية
 بالثمن ذارضا والا فلا اه خزائن المقتنين (قوله وان دفع له صح) لان الثمن المقبوض حق
 الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض
 حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيني (قوله نعم تقع المقاصة بدين
 الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل البيع وحده مديونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه من
 الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع
 المقاصة بدين الوكيل وهو مدين على جواز ابراء الوكيل بالبيع من الثمن فعندهما ما يجوز ابراءه
 فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بعوض فيعتبر بالبراءة بغير
 عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد الدية ولو كان له عليه ما دين تقع
 المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ذكره في البحر بقوله الشئ وبه يعلم قول الشارح لو وحده
 فتنبه ومثل المقاصة في جانب الوكيل يقال نعم اذا باع من دأته بدينه فانه يصح ويرى ضمن
 الوكيل للموكل كما في الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل
 وان هلك المبيع في يده قبل تسليمه بطات المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه باله لانه

لكونه فيها سفيرا محضا
 حتى لو اضافه لنفسه وقع
 النكاح له فكان كالرسول
 (فلا مطالبة عليه) في
 النكاح (بهر وتسليم)
 للزوجة (ولا تشتري الاباء
 عن دفع الثمن للموكل
 وان دفع له صح ولو مع
 نهي الوكيل) استحسانا
 (ولا يطالبه الوكيل ثانيا)
 لعدم الفائدة نعم تقع
 المقاصة بدين الوكيل لو
 وحده ويضمنه لموكله

انسخ السبع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الثمن معا برئ أبرأ الموكل (قوله بخلاف وكيل بيتيم) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل اليتيم وصيه كما في العيني يعني لو دفع المشتري من الوصي الثمن لليتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهد بل يجب عليه الدفع للوصي ثانيا لان اليتيم ليس له قبض ماله فـ كان الدفع اليه قضيا فلا يعقده أبو السعود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني ان الوكيل بالصراف اذا صار فقبض الموكل بدل الصراف يطل الصراف لا قتراف أحد العاقلين من غير قبض لان التقاض فيه بمنزلة الايجاب والقبول وهما متعلقان بالمتعاقلين فكذا القبض فيه ذكره الشافعي (قوله مع مولاه) متعلق بقوله ما دون (قوله فلا يملك) أي المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من لوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا بعد في التعبير اما اذا كان عليه دين الخو يكون محتززا قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه للفرما) أي لان الحق فيما بيده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فاستثنى عن الخزنة حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البدل فيه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت باله قد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمورا بالاستقراض ان تصرف في عبارة نفسه بان قال لامرؤس اقترض عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه لا لا امرؤس لانه ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الامر بان قال مثلاً ان فلانا استقرض منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة لا امرؤس لكن المأمور في هذه الصورة رسول لوكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقد مرنا الكلام عليه مستوفى فلا تغفل (قوله لا الرسالة) أي فانما غير باطل لا تنافي في بعض التصرف فيها لان الرسول سقيم محض وقد مر ان التوكيل بالاقرض صحيح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل بقبض القرض صحيح) بان يقول لرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه او في هذه الصورة منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى ما قدمناه * (فرع) * التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوق مؤنة أو خوف عار على فاقتر بالمدي يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان أحسنهما ما لا يصح وقد قدم الشيخ به في صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة القاسمة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سيما في متان باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (باب الوكالة بالبيع والشراء) *

اقردهما باب على حدة وقد مرهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما وقد مر بحث الشراء لانه ينفي عن اثبات الحق والبيع فيبي عن ازالته والازالة تبعه والاثبات (واعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشتري نسيئة فخل بعونه لا يحصل على الامر كافي منية المتنى

بخلاف وكيل بيتيم وصرف
يعني (ومثله) أي مثل
الوكيل عبد (ما دون لادين
عليه مع مولاه) فلا يملك
قبض ديونه ولو قبض صح
استقراضا مالم يكن عليه دين
لانه للفرما بنزاهة * (فرع) *
التوكيل بالاستقراض باطل
لا الرسالة درر والتوكيل
بقبض القرض صحيح فتنبه
* (باب الوكالة بالبيع
والشراء) *

(قوله الاصل انما ان عت) بان يقول ابتاع ما رأت جازت الو كالة لانه فوض الامر الى رايه
 فأي شيء اشتراه له يكون عتلا به درر وفي البحر عن البرزية ولولو كاله بشره أي ثوب شاه صم ولو
 قال اشترى الثوب لم يذ كره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز قبل لا ولو انابا لا يجوز ولو ثيابا
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر والمولى عبد الحليم
 وفرقوا بين ثيابا وأثوابا فقالوا الاول للجنس والثاني لانه لا كان الفرق نشأ من عرفهم كذا في الكافي
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألفاظ العموم يصح التفويض الى
 الوكيل بخلاف ثوب أو أثواب لا يظهر العموم فيها فاصبر شئ ما في جنسه متفاحش الجهة فلا
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو عت) أي بان شخص كأن قال هذا الشيء المميز أو بالنوع المحض
 وأراد به ما تنافرت آحاده وهو الذي عناه بقوله أوجهات جهالة يـ مرة الخ (قوله أوجهات
 جهالة يـ مرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس
 كالثوب كـ كيل بشره الثوب والداية والرفيق وهي تقع حصه الو كالة وان بين الثمن وبسيرة وهي
 جهالة النوع كالثوب كـ كيل بشره الحمار والبغل والفرس والنوب الهروي والمروى فانما الاعتصم
 حصه الو كالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالثوب كـ كيل بشره ام عبد وشراء
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتطوق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لانصح
 وتطوق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتنال (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كالعبد والدار فقيمة التفصيل المتقدم والآتى (قوله وان
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول
 على كثير من محققين في الاحكام ولاشك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشبه الحمار
 والطائر والجنس العين ونحو السور وما فيه الزكوة وما يحل بيعه الى غير ذلك وفي العرف ذوات
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان المتكلم بقصد المتعارف
 عنده فانه اذا قال وكلة بشره اداية لا يقصد منها الا الحمار وهو كالوساء وفي بعض الجهات
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فلو وكل أحد ممن يتعاطاها ان يشتري له ثوبا لم يصرف
 الاهاو على هذه اية اس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تنافرت
 افراده تنافرا فاحشا كعبد ولذا لا يجري فيه الجبر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان
 الجهة لا تخلو اما ان كانت في المعتقد عليه وهو المبيع والمشتري أو في المعتقد عليه وهو الثمن
 فالجهة بالاعتقاد عليه لا تخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل
 الثوب كـ كيل بشره الثوب والداية والرفيق فلا يصح سواء سمي الثمن أو لم يسم لان اسم الرفيق
 يتناول الذكرو الانثى وهو امن بنى آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخص على انه غلام فاذا
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة يسيرة وهي ما كانت في النوع المحض
 كالثوب كـ كيل بشره امسة أو فرس أو ثوب هروي أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالثوب كـ كيل بشره ام عبد أو جارية أو دار أو

مطلب
 ٢ الجهالة ثلاثة أنواع

الاصل انما ان عت أو
 عت أو جهات جهالة يـ مرة
 وهي جهالة النوع المحض
 كفرس صحت وان فاحشة
 وهي جهالة الجنس كداية
 بطات وان متوسطة

أو فقه هذه الاشياء ملحقه بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فإذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق بجهول الجنس وإذا
 عي الثمن أو الصفة بان قال تركي أو هندي الحق بجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من جنس
 آدم ولهذا يجب ان يكون رؤية الوجه من جنس آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة
 يختلف التركي والهندي اختلافا فاحشا فكان جنسا واحدا من وجهه دون وجهه فالحقناه
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يميز أحدهما معلا بالشبهين
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز
 وان لم يبين الثمن وجزله ان يبيع ناي عن شاة عنده أي حنفية رحمه الله تعالى لان المعقود به
 اكتساب المالية والاجناس كلها في المالية سواء فمن هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما
 المعتود عليه فالمالية كلها مقصودة فوافق آخر ارضاء مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك والهاذا قلنا لا يشترط بيان
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا التصودبها اكتساب المالية والأنواع والاجناس سواء
 في اعتبار المالية كذا ذكره الامام المرغيناني والمجرب ورحمهما الله تعالى والاصل ان الجهةالة
 البسيطة تقتضي في الوكالة كجهةالة الوصف استصحابا وانما قيد بقوله استصحابا لان القياس باباه
 (فان قلت) قد ذكر في الميسر وطوان عي الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة سواء سمى
 الثمن أو لم يسم وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا
 لمجمل الوكيل كالمشترى لنفسه ثم كالبائع من الموكل وفي ذلك الجهةالة تمنع الصفة فكذلك فيها
 اعتبار به وكان بشر الرويس يأخذ بالقياس الى ان نزل به ضيق فدفعت دراهم الى انسان ليأتي
 بالرؤوس المشوية فجعل بصفها له فجوز عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل
 واشترى الرؤوس وجعلها الى عيال الوعد الى بشر بعدما كان قال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي
 اصنع ما بدا لك وقد بدت الى ما فعلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ما روى
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع دينار الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة
 لا ذكورية ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحسان ما ذكره ان مبق التوكيل على التوسعة لانه
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهةالة البسيطة خرج فلما اعتبرناه اسكان ما فرضناه توبة ضيقة وأمرنا
 وذلك خاف باطل فلا بد من بيان الجهةالة البسيطة وغيرها ليقهر ما يفسد الوكالة مما لا يفسدها
 (فنعول) اذا كان اللفظ يجمع اجناسا كالأبوة والزوج أو ما هو في معنى الاجناس كالدار
 والريق على ما يبيح في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت لبلاد الام
 والسطة ٢ مع الوسط كالعدة والوعد والعظة والوعظ في ان التام موضت في آخر ما عن الواو
 الاقطة من أولها في المصدر والفعل من حد ضرب ومن قال لا تخر اشترى ثوبا أو دارا أو دابة
 قالو كالة باطله أي وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الشراء واقع على الوكيل وبه
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلا ان يشتري ثوبا أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يبيح الخ هكذا
 الاصل وتكرر هذه العبارة
 فانتم لا تظهرون ذلك
 فيه المؤلف حفظه الله تعالى
 في آخر المقالة على أن
 الفسخة محرقة جدا

٢ أي الوسط

لنفسه الوكالة باطله وكذا الدار أي لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكر الامام
 قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدار أيضا من الجنس والنوع لانها تختلف بقلة
 المرافق وكثرتها فان بين الثمن يلحق بجهالة النوع وان لم يبين يلحق بجهالة الجنس وعلى تقدير
 المتأخرين يشترط المحلة لانها تختلف باختلاف الحال ولما سمي من الثمن توجد الدار في كل محلة
 وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد الفقزان أو الثمن لان هذا الاسم يتناول القليل
 والكثير وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جائزه من نوعه ويقع عليه كرتوع
 الدار بخلاف لرواية المبسوط فقل فيه وان وكاه بأن يشترى له دار ولم يسم ثمنها لم يجز ذلك على
 الأمر ثم قال وان سمي الثمن جائز لان تسمية الثمن تصير معلومة عادة وان بقيت جهالة فهي
 يسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي
 نوع الدابة بأن قال حمار يصح التوكيل بشراء الحمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما
 بالتسمية وانما بقيت الجهالة في الوصف فتصح الوكالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجير أنواعا
 منها لور كوب ومنه الحمل فان هذا الاختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصير معلوما
 بعرفة حال الموكل اه مافي النهاية وتراجع نسخة أخرى لان الفسخة التي بيدي محرقة جدا
 (قوله كعبه) في الجوهره الشاة مثله لان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عروضة دينار وأمره
 أن يشترى له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشتر شاة أو عبدا وليذ كرثنا ولا صفة قالو وكالة
 باطله لان اختلاف العبيد والجواري أكثر من اختلاف سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك
 مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع
 معلوما أطلقه فشمهل ما اذا كان الثمن مخصوصا نوعا ولا يوجب دفع مافي الجوهره حيث قال وهذا
 اذا لم يوجد به هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عنه مذهب بعض المشايخ انتهى (أقول)
 جزم من ملاحضه وفي مقته الغرر حيث قال فان بين النوع أو ثمن عين نوعا صحت والا لا تنهي
 ومثله في غرر الافكار تحت مسمى النهاية لكن قال القهستاني في شرحها والاحسن ترك الصفة
 يعني صفة الثمن بقوله عين نوعا فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كافي الهداية وعن
 أبي يوسف انه ينصرف الى مثل ما ياتي به مال الموكل اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسي
 بعد نقله عبارة الجوهره المذكورة مؤيد لها قلت ولا شك ان الجنس يميز مثلا يوجب مذهب من
 الحبشي والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أي الوكالة (قوله والا) أي وان لم يبين الثمن
 أو الصفة لا يصح (قوله وكاه بشراء ثوب هروي) منسوب الى هراقة مدينة بخراسان فكتبت زمن
 عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشتر ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا
 اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتغابن الناس في مثله وكذلك كل جنس مما من
 الثياب فان سمي له ثمن فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الا حصر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الا حصر
 فان وصف له صفة وسمي له ثمن فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جائز ذلك على الأمر اه
 والاصل فيه انه اذا بين الموكل به بنفسه ونوعه ووصفه تصح الوكالة به لا محالة وان ترك جميع
 ذلك وذكر لفظا يدل على أجناس مختلفة فذلك مجهول فلم تصح الوكالة أصلا لتمام الجهل وان
 بين الجنس وذكر لفظا يدل على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الوكالة

كعبه فان بين الثمن أو
 الصفة أكثر من صحت والا لا
 = (وكاه بشراء ثوب هروي

والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فاذ كان ذلك أى تصح الوكالة كذا في العناية
 والمقدمى (قوله أو فرس أو بغل) فمقدمهم في الشاة كما تقدم فمهم من جعلها من هذا
 القبيل أى الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلها من قبيل المتوسطة (قوله صح بما يتحمل حال
 الأمر) حتى لو ان عاميا وكله بشر أو فرس فاشترى فرسا يليق بالملك لزم الوكيل قال الاتفاقى
 وانما جعل جهالة النوع عقو لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الائتمنال يمكن
 تنصرف الوكالة الى ما يليق بحال الموكل ٨١ (قوله فبلى فراجع) عبارة لان الوكيل قادر
 على تحصيل مقصود الموكل بان ينظر في حاله ح وفى الكفاية فان قيل الحيرة أنواع منها ما يصلح
 لركوب العظام ومنها ما لا يصلح الا يحمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك يصير
 معلوما بعرفة حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر انسانا يشترى له حمارا ينصرف الى
 ما ركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذن لا يجوز عليه (قوله لانه من القسم الاول)
 أى مما فيه جهالة يسيرة وهى جهالة النوع المحض لانه يبين الصفة صارت يسيرة وان لم يسم غنا
 (قوله وبشره ادر) جعل الدار كما عرفت بهما لكثرة موافق القاضى خان لانه شراطع بيان الثمن
 بيان المحلة كافى فتاواه مخالفا للهداية فانه جعلها كالغوب من الجهالة الفاحشة لانه لا يتحقق
 باختلاف الاعراض والجيران والمراقق والمحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية
 صحيحة وذكر في المصراح انه مخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز
 الا ببيان المحال ووفق فى الجعر يحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الديار
 اختلافافا حشا وكلام غيرهم على ما اذا كانت لا تتفاحش (قوله يخصص نوعا أولا) بان كان
 يوجد من هذا النوع وقصد به الرد على ما فى الجوهره على ما مر وعبارة المقدسى الاولى ان
 يقول كما قال فى البحر أطلقه فشمع ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع
 ما فى الجوهره حيث قال وهذا اذا لم يوجد من هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض
 المشايخ وفى الكافي لو قال اشترى باف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو مارات أو أدنى
 شئ حضره أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التقويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى
 بالف وبيع أو جعل ألفا من مالك بضاعة لانه تفويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم
 (قوله زاد فى البرازية أو قدرا) أى فى مكمل تتفاوت افراده قال فى البحر والمنطقة من هذا
 القبيل وبيان المقدم كبيان الثمن كفى البرازية والحاشية وأراد التفاوت فى القلة والكثرة
 ولذا تزول ببيان المقدر وهو المكمل فى الكميات والوزن فى الموزونات ولو قال اشترى حنطة
 لا يصح ما لم يبين المقدر فيقول كذا فنيز او يتعين البلد الذى فيه كفى البرازية (قوله والايسر
 ذلك) أى ما ذكر من الثمن والنوع والقدر (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله لا يصح
 وان سمى غنا لجهالة الفاحشة) فان الدابة لغة اسم لما يدب على وجهه الارض وعرفا القبيل
 والبغل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء
 وهذا لا يصح قبله فمهمه هرا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية
 وسماى متنا فى هذا الباب لو وكله بشرا شئ بغير عينه فالشراء لا وكيلا الا اذا انواه للموكل أو
 شرا بجماله أى مال الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا سمى غنا أو نوعا تأمل ويكون قوله بغير

أو فرس أو بغل صح غنا
 يتحمل حال الأمر فبلى
 فراجع (وان لم يسم غنا) لانه
 من القسم الاول (وبشره
 دار أو عبد جازان سمى)
 الموكل (غنا) يخصص نوعا
 أولا بجر (أو نوعا) كحشى
 زاد فى البرازية أو قدرا
 كذا فقير (والا) يسم ذلك
 (لا) يصح وألحق بجهالة
 الجنس (و) هى مالو وكله
 (بشره ثوب أو دابة لا) يصح
 (وان سمى غنا)

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدّر على تخصيص محصول الامر بما يسمى له * والحاصل ان
 الطعام قبل هو اسم للبر ودقيقه وقبل هو اسم لكل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل
 الكوفة وجرى عليه في الكنز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث ذكره في
 الوقاية **مكن** قال صدر الشرع بعبارة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل
 ما يطعم فتكون جهالة جنسه فاشية وجوابه أنه يدفع الثمن وبيان المقدار يعلم النوع فتنتفي
 جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محرومة بالنية ما وقعها وتحريرها ان
 يقال اذا قرن الطعام بالبيع والشرع ينظر الى عرف الوكيل فان كان البرقة فلا بد من بيان
 القدر أو الثمن وان كان الطعام في عرفه كما في الخاينة انه اللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع
 الخبز أو وحده فيظهر ان من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل بين غنما أو لا نظير الثوب والادابة
 الا ان يقول اشترى من الطعام الذي يحبب كما يستفاد من الهداية وما في المقدس قال اشترى
 أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشرائه الثياب بان قلت ليست الصحة لاجل ذكر
 الثمن بل لاجل ان المراد الجنس لكن لا كله لاستحالة بل ما يتيسر منه وأهل هذا من قبيل اذا
 ضاق الامر اتسع والافعال مانع من ارادة الجنس فيها ولو كله بشرائه ثوب * (تنبيه) قال اشترى
 بمائة دراهم وأشار الى دنانير كان وكيله بالدينار حتى لو اشترى بالدرهم كان مشتملا بنفسه
 * (تنبيه آخر) أطلق الدراهم فشملت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من
 الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كما في السكافي والتبيين (قوله كما في التبيين)
 أي فانه يعتبر فيه العرف أي فان الفاظ الوكالة كالفاظ التبيين تبقى على العرف كما قدم في باب
 التبيين في الاكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل متروك تكون
 الوصية لا يذبط طعام الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواء الخ) هذا التماز كره البزازی في
 الايمان لاني الوصية قال في البحر من أعيانهم الا بالكل طعما فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء
 كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلالة كالسكنجيين يحنث انتهى فيستأمل وأهل الشارح قصد
 بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم التبيين والسكنجيين حل وعسل (قوله به حلالة) كانه
 محمول على ما إذا خصه العرف بذلك * بقي هل يعم الماء كقول والمشروب أو يخص الاول جعل
 السكنجيين منه يقتضي الاول (قوله ولأوكيل الرد بالعيب) أطاقه فشم ما إذا كان رده باذن
 الموكل أو بغير اذنه لانه من حقوق العقد وكلاهما اليه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم
 الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك ليم مال الموكل كذا
 في البزازیة (قوله بعدم موته أي موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله
 بالبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان
 مجبوراً ردد على الموكل وإلى ان الموكل أجني في الخصومة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره
 الوكيل لم يلزمه - ما شئ بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث
 مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يردده على
 الموكل الا بمرهان والايضا فانه بكل رده والالزام الوكيل بمر عن البزازیة (قوله فلو كان
 ذلك) تقدم انه ينصب القاضى وصيا يأخذ الثمن ويدفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كما في التبيين (وفي الوصية له)
 أي لشخص (بطعام يدخل
 كل مطعوم) ولودواءه
 حلالة كسكنجيين بزازیة
 (ولأوكيل الرد بالعيب
 مادام المبيع في يده) لتعلق
 الحقوقي به (ولو أقر به أو
 وصيه ذلك بعدم موته) أي
 موت الوكيل (فان لم يكونا
 فلو كان ذلك) أي الرد
 بالعيب

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أي فانه يرد عليه مادام الوكيل باعاً فلا من أهل لزوم العهدة
 الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ماله ينصب القاضي وصياً
 ويرد عليه (قوله وهذا الخ) أي في مسألة التنازع بالبيع بالبيع اذا لم يسلمه الى موكله
 ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع في يده (قوله فلو سلمه) أي الوكيل (قوله امتنع) أي
 على الوكيل رده (قوله لانتهاء الوكالة بالتسليم) أي الى الموكل ولان فيه ابطال يده الحقيقية
 فلا يتمكن منه الا باذنه ولهذا كان خصم المان يدعى في المشتري عوى كالشفيع وغيره قبل
 التسليم الى الموكل لابعده وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لايالة الاقالة اجماعاً اهـ
 مخ (قوله باع فاسداً) قال في المخ فبعدمه بالبيع لانه لو وكله ببيع متاعه فباعه به فاسداً
 وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضا الخ
 النمر كذا في القنية (قوله مطاقاً) أي دلوسلم المبيع الى المشتري ولودفع الثمن الى الموكل
 فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضا (قوله قنية) عبارتاً ما قدمناه عن المخ
 (قوله ولا وكيلاً) أي بالشراء (قوله حبس المبيع) أي الذي اشتراه للموكل (قوله بئس دفعه
 الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باصره صريحاً فليس بمتبرع لان الحقوق لما كانت راجعة
 اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله (قوله أولاً) أي لم يدفعه أصلاً أو دفعه لامن
 ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولاً ووجه الاولوية انه مع الدفع رضاء فهوهم أنه متبرع بدفع
 الثمن فلا يحبس فاقاد بالحبس انه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بمادفعه فكيف اداء
 يدفع أصله الحبس بالاولى ولانه انفق ثمنه بمبادلة حكمية ولهذا الاختلاف في الثمن
 يتحققان * وفي وصايا الخانية الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الميت
 على كل حال أي سواء كانت الوصية له بدأ لم تكن وعليه الفتوى * وفي الخلاصة الوكيل
 بالشراء اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البائع غير ما جاز ولو
 اشترى بدنانير غير ما امر به ثم نقد فانما هو الموكل فالنشر له الوكيل وضمن للموكل بدنانيره لانه عدى * وفي
 الخانية الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه
 والوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه * وفي الجرع عن كفاية الخانية لو ادعى الوكيل
 بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن
 قال الرملي تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه في الاول عدم الرجوع * وعبارة الخانية رجل
 عليه الفل لرجل فامر المدينون بجلان يقضي الطالب الالف التي له عليه فسال المأمور فضيت
 وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين
 ووكيل بشرامه في ذمته فاذا لم يسلم له ما في ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشراء
 العين اذا قال اشترى بثلثي ثمن من مال نفسي وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل
 على الموكل فان اقام المأمور بينة على قضاء الدين قبالت بينته ويرجع المأمور على الآخر وبغير
 الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع
 عليه بجهود البائع والافانث الذي وجب له بالعقد الحكمي بطالبه به بلا شبهة لان الوكيل
 بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتحققان اذا اختلفا في الثمن وفسخ العقد الذي

وكذا الوكيل بالبيع
 وهذا اذا لم يسلمه (فلوسلمه)
 الى موكله امتنع رده الا
 بأمره) لانتهاء الوكالة
 بالتسليم بغير خلاف وكيل
 باع فاسداً فله الفسخ
 مطاقاً الحق النمر قنية
 (و) للوكيل (حبس المبيع)
 بئس دفعه) الوكيل (من
 ماله أولاً) بالاولى

جري بينهم ما حكم كالمساكين فافهم (قوله لانه كالبائع) تعليل للعيب الاول لولوبه هذا اذا كان الثمن
 حالاً فان اشتراه بتمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً قال في جامع الفصولين من السابيع
 والعشرين فظ الموكل لو لم يقبض ثمنه حتى لقي الاصر فقال بهت ثوبك افلان فانما قضيتك
 عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقبضه على ان يكون المال الذي على
 المشتري لم يجوز جمع الوكيل على موكله بمادفع عدته (تقته) * يساع عنه بضائع لئلا
 امره ببيعها فباعها بتمن مسمى فجعل الثمن من ماله لا صاحبها على ان اتماعه اذ اقبضها فافلس
 المشتري فلما باع ان يسترد مادفع لصاحب البضائع حوى (قوله ولو اشتراه الوكيل بنقد) أى
 بمن حال فلو يؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً فليس للوكيل طلبه حالاً بجر (قوله المطالبة
 به حالاً) فلما حصل ان العبر لما وقع عليه العقد (قوله وهي الحيلة) أى لحلوه على الموكل دون
 الوكيل (قوله ولو وهبه) أى وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) أى جله واحدة أما
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الاخر لا يرجع الوكيل على الاصر الا بالنحو سائة الاخرى
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل
 على الاصر الا بالباقي لان الاول حط والثانية هبة (قوله ورجع) أى الوكيل على الاصر
 (قوله بالباقي) أى بالنحو سائة الاخرى كما في مسألتنا (قوله لانه) أى لان الاول قوله حط (أى
 والثانية هبة وهذه المسئلة صغيفة على ما تقدم في البيع وان هبة بعض الثمن حط لاهية كاه
 لان الحط يلحق باصل البيع وفي حط البعض يبقى البيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا
 ولو جعل هبة الكل حط الصار بها بلائع فيقتطع به البيع فلذلك جعل هبة هبة واحدة للوكيل
 فيرجع على الموكل بالثمن لانه مقود عليه كاه فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل
 الاخير حط او كانت الهبة الاخرى هبة واحدة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع
 من يده قبل حبسه) ولو هلك الثمن في يده من مال الاصر وان اشترى ثم تقدمه الموكل فهلك الثمن
 قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يملك من مال الوكيل * وفي الثانية رجب دفع الى رجل ألف
 درهم وأصره ان يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له
 عبداً بالف درهم وجاء بالعبداً الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد حرق
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل يطالب منه العبد كيف يفعل
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك
 على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في
 يده أما اذا لم يعلم ذلك لابقوله فانه يقتضي في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط
 الثمن) كان الاول ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كيدته) أى لان الوكيل عامل له فيصير
 الموكل قابضاً قبضه حكماً (قوله ولو هلك بعد حبسه) قيد بالهلاك لانه لو ذهبت عينه عنده
 بعد حبسه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يراها شيء لكن يخبر الموكل ان شاء
 أخذ به كل الثمن وان شاء تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والمبايع اذا حبس المبيع
 لاستيفاء الثمن يسقط به لا كذا ههنا ولا رجوع الوكيل سواء تساوت قيمته مع ثمنه أو
 تفاوتا ولو كان وكلاً بالاستحجار وقبض الوكيل الداريس له ان يجبرهما عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشتراه)
 الوكيل (بنقد ثم أجبه له)
 البائع كان للوكيل المطالبة
 به حالاً وهي الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجع
 بكماله ولو بعضه رجع بالباقي
 لانه حط بجزء (هالك المبيع
 من يده قبل حبسه هلك من
 مال موكله ولم يسقط الثمن)
 لان يده كيدته (ولو هلك
 بعد حبسه فهو كببيع)
 فيم لك بالثمن

شروط تعملها فان حسمها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقبل بسقط
 عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) أي قيم لا يقل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالحبس
 الاستيعاب بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه فيم لك بالقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن
 أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب
 فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر
 يضمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان
 كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن
 يضمن بالقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال
 والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ضمن المبيع عنده ما هو وسقوط الثمن أقل أو أكثر
 من القيمة وضمن الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالقل من قيمته ومن الثمن وضمن
 الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثلهما وبالقيمة لوقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر
 الشريعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قولهما
 كما صنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما عده المصنف الخ) قال العيني قال
 في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد اما اذا كان حاضرا يصير كأن الموكل صارف
 بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل
 أصيل في البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر قلت هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب
 عنه فاذا حضر الاصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا
 أو غائبا قال شيخنا في بحره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره
 وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا اه في قوله أصيلا
 الخ رد لقول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل وبأني تمامه في المقولة الثانية (قوله خلافا
 للعيني وابن ملك) أي والحدادي نقلا عن المستصفي ومشي عليه في درر البحار وعزاه
 صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزياهي وصاحب العناية بان الوكيل
 أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزياهي واطلاق المبسوط وسائر
 الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشي عليه
 المصنف تبع الجرح لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا
 يعتبر النائب اه وتعليقه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ
 فلا اعتبار بمحضرة الموكل ومما يضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول
 المصنف ولم يشترط منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنب عن العقد وحقه لانها تتعلق
 بالعاقبة على ما بينا كذا افاده أبو السعود وذ كر في الحواشي السعدية انه لو ارد مع الزياهي
 في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزياهي وقال وعليك بالتأمل وبه علمت ان ما ذكره الشارح
 أي العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرف الاشكال من أصله ما قدمه
 الشارح عن الجوهر والمصنف في منحه من أن المعقدان العهدة على أخذ الثمن لا العاقد لو
 حضر في أصح الأقاويل وما ذكره العيني مبني على القول الآخر من انه لا عبرة بمحضرة وهو

وعند الثاني كرهن (ولا
 اعتبار بمفارقة الموكل) ولو
 حاضرا كما عده المصنف
 نعم لا يجوز خلافا للعيني وابن
 ملك (بل بمفارقة الوكيل)

ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صديقا) أتى بالمباغة لانه محل توهم حيث لا ترجع
 الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان
 لا تتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلق في المختصر تبعا للكثر وغيره (قوله
 فيبطل العقد) تفرع على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر
 المتأخرين دور (قوله بمقارعة صاحبه) أي مقارعة الوكيل صاحبه وهو العاقد من (قوله
 والمراد بالسلام الاسلام) بأن يوكل رب السلم شخصا يدفع رأس السلم إلى المسلم اليه (قوله لا قبول
 السلم) بأن يوكل المسلم اليه من يقبض له رأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بغير
 المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال عنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله
 بشرط أن يكون الثمن أخيره كما يبيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب
 المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له وإذا أسلمه إلى الآخر على وجه القايك منه كان قرضا أه
 أم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله لانه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر
 وعبارته بأن وكاله يقبل له السلم وعبرة الهداية ومصادره التوكيل بالاسلام دون قبول السلم
 قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا خالف في الغناية واعتراض بأن قبول السلم
 عقد يملكه الموكل فالواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الاتفاض وبأن
 التوكيل بالشراء جائز لا بمحالة الثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن
 يكون المال للمسلم اليه والوكيل مطالب بقسليم المسلم فيه وأجاب عن الإيرادين بجوابين
 ردهما الرملي ثم قال ويحتلج في صدرى جواب لعله يكون صحيحا إن شاء الله تعالى وهو أنه لما
 اختلف العلماء كما قرروا في المال هل يثبت للموكل ابتداء أو لاو لو قيل ثم ينقل للموكل أثره إذا
 الاختلاف في المحل شبهة فواجب عدم الجواز فيما القياس فيه المنع مطلقا احتياطاً إذا العقود
 الفاسدة تجرأها مجرى الربا والأمري المتوهم في الربا كالحقق في مسئلة يبيع الزيتون بالزيت
 فعدم جواز التوكيل من المسلم اليه لما فيه من يبيع المسلم فيه قبل القبض عنده من يقول أنه
 ينقل من الوكيل للموكل ولا حتم له عند القائل بثبوته ابتداء للموكل لانه يحتم فيه وهو محل
 الاحتمال والفاسد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم أه قال الشيخ خليل الفتال
 في حاشيته وتعليقه به بعض حنيفة فماتت حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء
 فاحسن التدبر يظهر لك ذلك وحاصله ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه انما يأتي لو كان الوكيل
 من طرف رب السلم والمتسألة في الوكيل من طرف المسلم اليه أو يبيع للمسلم فيه قبل قبضه
 نعم يمكن أن يكون المستفاد من هذا التقدير هو الحاصل لتصحح المشايخ القول بثبوت المال
 للموكل ابتداء ادعى مقابله وهو القول بالاتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام لما فيه من
 يبيع المسلم فيه قبل قبضه أه قلت وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تقدم عليه
 عبارته فكيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا أرسلني إليك
 لتصرف له هذا الذي أرفق قبل وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فاذا قام المرسل
 اليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو فائبه أو قام المرسل من مجلسه ففسد الصرف (قوله والسلم)
 صورته أن يقول ان فلانا أرسلني إليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديقا (في صرف وسلم
 فيبطل العقد بمقارعة
 صاحبه قبل القبض) لانه
 العاقد والمراد بالسلم
 الاسلام لا قبول السلم
 لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيهما أي الصرف والسلم
 لا تعتبر بمقارعة

رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا قام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل
 كذلك أفاده ر (قوله بل مقارفة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي
 حصلت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويترب على ذلك حرمة العقد بين
 رسول والاخر غلوه عن القبض فالخلاص أن يوصله في الصرف ولو بالامر ط (قوله
 واستفيدة صحة التوكيل بهما) الاولى تقديم هـ هذه الجملة قبل مسئلة الرسول (أقول) ومنشأ
 الاستفادة ان كلامهم ما عايناهم الموكل فيوكل فيه هـ واعلم ان هـ ذا ليس به راذ قد صرح
 به. تن الدورانم يتجه لو قال واستفيدة صحة الارسال ليكون خلافا لما في الجوهره لايصح الصرف
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهـ ما مقتران حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيق
 القبول اذا لم يكن المرسل حاضر في مجامع العقد (قوله وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم)
 فيسب بالموزون لانه في القيمي لا يتقدشئ على الموكل اجماعا ولو كله بشراء ثوب هـ روى به بشرة
 فاشترى له ثوبين هـ روي بين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما ماعشرة لا يلزم الا امر واحد منهما
 عنده لهدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالميزر بخلاف اللحم
 لانه موزون مقدرة قسم الثمن على اجزائه فيلحق بغير وأما على تقدير كون اللحم قيميا كما
 هو في غير الصحيح فالفرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ارطال وضعفها قليل ساقط عن درجة
 الاعتبار اذا كانا من جنس واحد وهو المقروض بخلاف الثوب فان التفاوت يتصور بين
 افراد مادة وطول وعرض ودرجة ودقة كفاي العناية ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسئلة
 بحسب الزم ذلك الثوب بحسب من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا في الوجيز
 لا كدرى هـ قال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية
 في ثمنه وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه
 واحد هـ ما أو كانا عالمين ولا يعلم أحد هـ ما يعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاولى تتعلق
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرض عن هـ ما أو عن أحد هـ ما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة
 ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلة
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يقرر عليه الثمن من غير رضاه هـ قال غيره
 اشترى جارية بمائة هـ هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى
 جارية بالث درهم كما أمر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار أو ألف فاس أو تسعمائة
 درهم فالشراء جائز على الامر اذا كانا جاهلين بمائة الكيس أو كان أحد هـ ما جاهلا أو كانا
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم
 اشترى جارية بالث درهم كان الشراء للوكيل لان الوكالة حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك
 لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بالث درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا اذا
 قال اشترى جارية بالث درهم نقد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فاذا
 في الكيس ألف درهم أو قال اشترى جارية بالث درهم غلة الذي في هذا الكيس
 فاشترى له كما أمر به فاذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الامر هكذا في

بل مقارفة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض
 واستفيدة صحة التوكيل
 بهما (وكله بشراء عشرة
 ارطال لحم بدرهم

الحيط ١٥ (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف
 رطل لازمة لا لامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان
 (قوله خلافا لها) فعندها يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاد خبره وصار كما اذا
 وكاه ببيع عبده بالف فباعه بالقيرواني حنيقة انه امره بشراء عشرة ولم يأمره بالزيادة فينفذ
 الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيلعي قال الجوى وهو مخالف
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا ينفذ به
 فليتأمل ١٦ (وأقول) سياتى انه متى اختلف جنس الثمن بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير
 مخالفا مطلقا ولو الى غير (قوله ولو بشرى ما لا يساوى ذلك) بان اشترى ما يساوى العشرون
 منه درهم ما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شهر كشرائه هوزولا لان الامر بمال السمين
 وهذا هو زول فلم يحصل مقصود الامر ط (قوله وقع للوكيل اجماعا) لانه خالف الى شهر (قوله
 كغير موزون) أى من القيمات كاتقادم بان امره بعبد بمائة فاشترى به اعبدين كل واحد
 يساوى المائة قال الكل لامر اجماعا (أقول) ومثل الموزون المكيل والمعدود المتقارب (قوله
 ولو وكاه بشرى بشئ بعينه) ٩ أى وعينه له اما باسم الاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كأن وكاه
 أن يشتري له هذا العبد بثلث مسمى وقيل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأشهد على
 نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بثلث الثمن فهو للموكل كافي الهندية والاصل ان
 الوكيل يعزل نفسه بمضرة موكله لاف غيبته دفعا للغرر وهذا فى العزل القصدي أما فى الضعفى
 كالموكل كان ذلك بخلافه الموكل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه ان يزوجه معينة فتزوجها فندعزل
 نفسه عزلا ضعيفا لانه جعله حرا وجعله متزوجا فاذى عقده غيره لم يلزم عليه من قبل الموكل فهو
 مخالف فيه فيكون عزلا ضعيفا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم
 يحصل المخالفة الا انه نواه لنفسه لا لآخر فتم بطل نيته ابقاء الوكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه
 اذ لم يمانر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما سعى له من الثمن أو بغير القود كان مخالفا لأمره
 فيعزل عزلا ضعيفا فلا يتوقف على علم الموكل قال الجوى ومثل التوكيل بشرى بشئ بعينه
 التوكيل بالاستجارة الا ان لم أره صريحا وهى حادثة القموى ولو اشترى نصف المعين فاشترى
 موقوف ان اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند أصحابنا الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل
 الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد
 ذلك لزم الوكيل بالاجماع وكذا كل ماني تبعيضه ضرر وفى تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه أو جزأ منه فلو ما فانه يجوز عند الامام
 سوا باع الباقي منه أو لا وان وكاه بشرى بشئ لم يمس فى تبعيضه ضرر ولا فى تشقيصه عيب فاشترى
 نصفه يلزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي ١٦ (قوله بخلاف الوكيل بالنسكاح) أى
 بنسكاح معينة والنسب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله والفرق فى
 الوانى) أى بين التوكيل بشرى معين وبين التوكيل بنسكاح معينة مذكور فى الوانى محنى
 للدرود كره الزيلعي أيضا وحاصله ان النسكاح الداخل تحت الوكالة نسكاح مضاف الى الموكل
 فيعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالاضافة لى كل احد

فاشترى ضعفه بدرهم
 يباع به عشرة بدرهم لزم
 الموكل منه عشرة
 بنصف درهم خلافا لها
 والثلاثة قلنا انه مأمور
 بارطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل
 ولو بشرى ما لا يساوى ذلك
 وقع للوكيل اجماعا كغير
 موزون (ولو وكاه بشرى
 بشئ بعينه) بخلاف الوكيل
 بالنسكاح اذا تزوجها
 لنفسه صح منية والفرق
 فى الوانى

٩ الوكيل بشرى
 بعينه لا يملك شراء لنفسه
 وان قال عند العقد بشرى
 لنفسه الا ان خالف فى
 قدر الثمن أو جنسه هذا
 اذا كان الموكل غائبا وان
 حاضرا وصرح الوكيل
 بانه يشتريه لنفسه صار
 مشتريا لنفسه بزازية
 اه منه

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخر تحت الوكالة
 نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفا باضافته الى نفسه فانهزل وفي الوكالة بالشراء الداخر
 فيه اشراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا به اذ لا يعتبر في
 المطلق الاذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الشئ وقدره كان مثله **هـ** قلت حاصله ان النكاح من
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا يتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو
 اضاف الوكيل الى نفسه كما يعلم عامر (أقول) وعبارة الوافي فان قيل ما الفرق بين هـ و ذ وبين
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هو ان النكاح الذي أتى به الوكيل
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي أضيف الى الآخر وهـ ذ أضيف الى الوكيل
 فكان مخالفا وأما في مسئلتنا فالمأمور مطلق الشراء غير مقيد بالاضافة الى أحد هـ ذ قيل ولا
 يخفى ان قوله وفي مسئلتنا المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيه أيضا البيع الذي
 أضيف الى الآخر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمرا بطلاق الشراء انهم (أقول)
 ومثله في النهاية والزيلعي والحوثي المعقوبية وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجر صفة
 اشئ مخصوصة وبالنصب استثناء منه أو حال لانه يجوز بالوجهين بدل ما يأتي فلو قال غير الموكل
 والموكل لكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من
 يشترى به من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر ما لم يصرح
 به للمولى أن يشترى به فيهما إلا أمر مع انه وكيل بشرأ شئ بعينه لماسياقي **هـ** وكان وجه
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول
 ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشرأ معين
 غير نفس الآخر وأما منسكين ان التعيين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشترى به
 لنفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضرا
 وصرح بانه يشترى به لنفسه كان له لانه ان يعزل نفسه بغيره الموكل وليس له العزل من غير
 علمه لانه فسخ عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كالغاية
 وغاية البيان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل بأسباب متعددة منها
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عدل
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعبرات سيما في البدائع واشترط علم الآخر في فسخ
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بعرض من الموكل
 لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الأسباب فلا يتم التفريق اللهم الا أن يجعل وضع
 المسئلة على انتفاء سائر أسباب العلم بالعزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتب أصلا
 فاضى زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله رجل آخر بان يشترى
 له هذا الشئ بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء لنفسه فلا

(غير الموكل لا يشترى به
 نفسه) ولا موكل آخر
 بالاولى

عليه كغيره بالاولى وهذا ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والافهول الثاني وان كان الاول
وكلمه بشرائه بالثاني والثاني بآثاره فاشترى بمائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو الثاني لانه يملك شراؤه لنفسه
بمائة فيملك شراؤه لغيره أيضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية قال المقدسي فلو اضاف
الى الثاني ينبغي أن يكون للثاني كالو قيل وكالة الثاني بحضرة الاول أو شراؤه بمائة منه الثاني
مخالفاً الاول اه وفي كافي المساكم رجل وكل رجل بشراؤه أمة بعينه فقال الوكيل نعم فشرها
لنفسه ووطئ الخبثات منه يدرا عنه الحد وتكون الأمة وولدها لآدم ولا يشبه النسب
اه قال الرمي يسهل تقدم من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البصر عن البرازية اشتري جارية فلان فسكت
وذهب واشترى ان قال اشترى ثم الى فله وان قال للموكل فله وان أطلق ولم يصف ثم قال كان
لأن قاعة ولم يحدث به عيب صدق وان هالكه أو حدث به عيب لا يصدق اه وفي
الاشباه والنظائر سكوت الوكيل قبول ويرتد بده اه وقد منع عن البصر أول الوكالة ان
ركنهما مدل عليهما من الإيجاب والقبول ولو حكما لم يدخل السكوت وصاحب البصر فهم من
عبارة البرازية كما ذكره أن الجارية لم تتعين بالاضافة الى المال فيه والذي يلوح لي أن فروع
البرازية في المعينة أيضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في
كافي المساكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والا لا يكون في ذكر
ذلك فائدة وعليك أن تتأمل قلت وقد ذكر عبارة البرازية في المتارخانية نقلا عن شركة
العيون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لآدم قال في آخرها هذا
كاه رواية الحسن عن أبي حنيفة ورعا بسبب تقدمه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى
قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكت فعلى التفصيل المسند كور
في البرازية وان صرح فهي للمأمور ولانه ان سكت لم يصح الوكالة لما فاته في البرازية
وهو ظاهر (قوله عند غيبته) أمالو كان حاضر أو صرح بأنه يشتريه لنفسه كان المشتري له
لأنه أن يعزل نفسه بحضرة الموكل وانس له ذلك بغير علمه لأن فيه تغير له ح (قوله حيث
لم يكن مخالفا) تعليل الحكم وإشارة لافرق بين التوكيل بالشراء والتكليف كاسبق (قوله دفعا
للقرود) على ثمانية أي انما منع شراؤه لنفسه لانه يؤدي الى تغير الآمر من حيث انه اعتمد
عليه ولأن فيه عزل نفسه ولا يملكه إلا بمضمر من الموكل والاصل في هذه المسائل المارة أن
الوكيل يوزل نفسه بحضرة موكله لا في غيبته دفعا للقرود هذا بالعزل القصدي أما الضمني كالو
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصير مطلقا وعليه يبقى قوله المارة فلو كان أن يزوج معينة
فتزوجها فقد عزل نفسه عزلا ضميا لانه جعله حرا وجالوا تزوجا فالتزى عقد غير مسلط عليه من
قبل الموكل فهو مخالفا فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فاته انما فوض اليه أن يشتريه
وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا فوضه لنفسه لا لآدم فقبل نيته ببقاء الوكالة وعدم عزله
اعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما معنى له من الغن أو بغير النقود
كان مخالفا لآدم فيه عزلا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل كما قدمناه (قوله فلو اشترى)
تفرج على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي بان اشترى بالعروض

(عند غيبته حيث لم يكن
مخالفا) دفعا للقرود
اشترى بغير النقود

أو بالحيوان ولم يكن الثمن مسمى وهذا إذا أهره بالنقد ودعى مافي مسكين ولو ساوى المسمى
 قيمته وعلم أن الأولى أن يقول فلواشترى بخصرته وقع للوكيل ثم يستطرد ويقول وكذا بغير
 ماعين وسبب ما في إذا خالف في الدنانير بدهم قيمتها كالدنانير يصح له وكل وقد تقدم أيضاً
 ويجب تقييده بما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا أضافه إليه بان قال بعته ما وكل فقال
 الوكيل اشترى به يتوقف على إجازة الموكل بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء
 الفضولي وسبب ما في ذكره في ما في شرح قوله قال يعني هذا العمرو قلت وفيه كلام قد مره أول
 الوكالة في شرح قوله وبأيها ثمنها واستيفائها ثم فلا تعقل (قوله أو بخلاف ما مسمى) أي إن كان
 الثمن مسمى وأطلق في الخصالفة فشمل الخصالفة في الجنس والقدر كافي في الزاوية وفيه في
 الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهره أنه إذا مسمى له ثمنافزاد عليه أو نقص عنه فإنه لا يكون
 مخالفاً وظاهر ما في السكافي للساكن أنه يكون مخالفاً فيما إذا زاد أو نقص عنه فإنه قال وإن
 قال اشترى فوباهر وباهر ولم يسم الثمن فهو جائز على الآخر وإن مسمى ثمنافزاد عليه شيألم يلزم
 الآخر وكذلك إن نقص من ذلك الثمن إلا أن يكون وصفه له بصفة ومسمى له ثمنافزاد على يثلث
 الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الآخر وإن كان معناه فهو كالموصوف فشمل ما إذا كان
 خلاف الجنس عرضاً أو نقصاً داخل في الثاني وما إذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أهره
 أو أقل كافي في الزاوية ونقله عنه في البحر (قوله من الثمن) قال المحوى أي بان يهره بالشراء
 بألف درهم فيشترى به بمائة دينار وقد جعل محمد الدرهم والدنانير جنسين إذ لو جعلهما جنساً
 واحداً صار الوكيل مشترياً بالآخر حينئذ وفد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة
 أن الدرهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكمه الراحي جاز يبيع أحدهما بالآخر
 متفاضلاً وفيه أعدد الحكم الراحي لاجتماع واحد استحصاناً حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر
 والقاضي في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدرهم وإن شاء قوم بالدنانير والمكره على البيع
 بالدرهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان يبيعه به يبيع مكره وصاحب الدرهم إذا ظفر
 بدنانير غريمه كان له أن يأخذها بجنس حقه كالموظف بدرهمه الأرواية شاذة عن محمد وإذا باع
 شيئاً بالدرهم اشترى بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس والثاني أقل من قيمة الأول كان
 البيع فاسداً استحصاناً وتبين بما ذكرناه ما اعتبره جنسين مختلفين في حكمه الربا شهد
 بالدرهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدرهم والمدهى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة
 وكذلك في باب الإجارة اعتبر جنسين مختلفين على أن من استأجر من آخر داراً بدرهم وأجرها
 من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فمأذ في الجامع
 أنهم أجعلوا جنساً واحداً فيأعداد الحكم الرباعي الإطلاق غير صحيح كذا في التاترخانية اهـ قلت
 وذكر العماد في فصوله الدرهم أجريت مجرى الدنانير في سبعة مواضع وقد ذكر صاحب
 البحر أوائل البيوع عند قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف غن أنه ليس للعصر (قوله
 وينزل في ضمن الخصالفة) يفيد أنه لو شره له بعد ذلك لا ينفذ على الموكل وفي المقدسي عن
 القنية وكاه بشره أمة بعينها عشر فشرها فقال الآخر شر بها بعشرة وقال المأمور بشرتها
 لنفسه بخمسة عشر فالقول للوكيل والبيئة بينهما وفي المقدسي أيضاً ولو مسمى له ثمنافزاد عليه

أو بخلاف ما مسمى الموكل
 له من الثمن وقع الشراء
 للوكيل الخصالفة أمره
 ويتعزل في ضمن الخصالفة عيني

شيء لم يلزم الاخر وكذا ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وسمى له ثمننا
 فاشترى بذلك المصنف باقل من ذلك الثمن فيجوز على الاخر واذا كان معينا فهو كالوصف وفي
 الواقعات قال اسيير لرجل اشترى بالف درهم فشرى بمائة دينار او بعرض جازوله ان يرجع على
 الاسيراه وفي خزانة المفتين من الصرف الاسيراه احرر رجلا ان يقديه بالف فقد ادهم بالقبض يرجع
 بالقبض عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء وفي الزيادات قال له اشترى بهذه الالف درهم امة ولم يسلم
 الالف حتى سرق فشرى امة بالف لزم الموكل والاصل ان النقدين لا يتعيinan في الوكالة قبل
 التسليم بالاخلاف وبعده اختلف فيه وعامتهم انهم الاتعين اه (اقول) وينقرع على هذا ما في
 الاختلاصة وكيل الشراء اذا اشترى ما اضر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم للاداء ثم نقذ له بائع غيرها
 جازوسا ياتي تصحيح مقابل هذا عن الخاتبة وعليه قول الزيادات ولودفع الدراهم لم لو كيل
 فسرق لم يضمن فان شري امة بالف نقذ عليه علم به لا كها ولم يعلم ولو سرق خمسة مائة فشرى
 امة بالف فهي له وان شري بخمسة مائة تساوى الفاقه للموكل وكذا لو دفع كيسا نقال
 اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسة مائة واذا دفع اليه انا الف يشترى له شيئا بعينه فهلك
 دشرى فهو للوكيل وان هلك بعد الشراء فله موكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفقا على نقلها
 قبل او بعد فان اختلفا فالقول للاداء صريحه (قوله) وان بشر امني بغير عينه فان الشراء
 للوكيل هذه المسئلة على وجوده كافي البجران اضاف العقد الى دراهم الاخر كان للاداء
 وهو المراد عندي بقوله او يشترى بيمال الموكل دون النقذ من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا
 وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان لنفسه حلالا له على ما يحل له
 شرعا او بغيره عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستند بذكر شرعا وعرفا وان
 اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها لا اشترى فهو للاداء وان نواها لنفسه فله نفسه لان له ان
 يعمل لنفسه ويعمل للاداء في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم النقذ بالاجماع لانه
 دلالة ظاهر على ما ذكرنا وان توافقه على انه لم تحضره النية او اختلفا بان قال الوكيل لم
 تحضر في النية وقال الموكل بل نويت لي او بالعكس قال محمد هو للعاقلة لان الاصل ان كل احد
 يعمل لنفسه الا اذا ثبت بغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النقذ لان ما طاقه يحتمل
 الوجهين فيبقى موقوفان أي المالكين نقذ نقذ فعل ذلك الحتمل لصاحبه ولان مع تصادفهما
 يحتمل النية للاداء وفيما قلنا حمل حاله على الصلاح كافي حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام
 في الطعام على هذه الوجوه اه وشبهه في الهداية والمقدمي وقول الامام في ما ذكره
 العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه نعلم ان معنى الشراء للموكل اضافة العقد
 الى ماله لا النقذ من ماله وان حمل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في
 الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جعل له للوكيل الا في
 مستثنين وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية لنفسه اذا اضافه الى مال موكله ولا بينة او كله
 اذا اضافه الى مال نفسه وان نقذه الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يصفه الى ماله قال
 المقدسي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره غير مستنكر اه هذا اذا اشترى
 بغير حال وان بطل فهو للوكيل قال في التنازع خاتمة وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على

قوله انهم الاتعين كذا
 بالاصل واعلم انهم الاتعين
 وايجز اه محصاه

(وان) بشر امني (بغير
 عينه) فالشراء للوكيل

وجهين ان اشترى حالي يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر جمع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدقه الموكل اه وحاصل ما قدمناه انه ان اضاف العقد الى مال أحدهما كان المشتري له وان اضافه الى مال مطلق فان نواه الاخر فهو له وان نواه لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا وان توافقا على عدمها فلا عقد عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم ان محل النية للموكل كل فيما اذا اضافه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم النقد اجماعا وفي الثاني على خلاف السابق وفي كافي الحاكم ولو ركه ان يشترى له أمة وسمى جنسها ولم يسم الثمن فشرى أمة وأوصل بها إليه فوطئها الاخر فملقت فقال الوكيل ما شريتم بالكيفية على ذلك وباخذها وعقرها وقيمة ولها الشبهة التي دخلت وان كان حين أرسل بها إليه أقرانه شرأها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشترىها اللهم يستطاع الرجوع في شيء من أمر ما فان أقام البينة أنه حين شرأها شرأها لنفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الارسل للموكل لا يكون معينا كونه اشترى له شرأها له وانهم اذا تنازعا في كون الشراء وقع له ليحالف الوكيل ومحل ان لم يتقدّم الثمن والافقدهما انه يحكم النقد اجماعا عند الكاتب وذ كر الز ياتي أنه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشترى له نفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وذ كرفي بيع الفضولي ايضا ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ذينا لنفسه * يضمن ما يقدّمه عنه ويهدر

ومعنى مـ درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ويهدر اه قال المقدسي وهي حادثة القموي حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام فانه ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا اشق فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مفسوب ولم يقل احد بان المفسوب لا يجوز التصرف فيه وبقضيه الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو رآها مع الدائن وبرهن عليه انه اخذها وينقض القضاء وما نقله عن الز ياتي وغيره لا يشهد له لانه جمع له قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمن والرضا لا يجوز على الجواز ويحتمل على ما اذا أجاز رب الدراهم والافله عليها ومنع الوفاء به ونقض القضاء انهم اذا اهلكوا كتبت عنه الدائن فله تضمين اى تسامح الدافع والقابض لا يصح القضاء بقضيه ان لا يطالب القابض بل الدافع وامام مسألة المنظومة فقها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما نحن فيه فصح وصار متبرعا فالرجوع له فيها كان عنه من المال لانه لازم ذمته وتبرع من عنه بقضاء الدين اه (اقول) واراد

مظلمة
حادثة القموي

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا
بالاصل ويحذر اه

المقدمي بعض المتكلمين على الكثر صاحب الجبر (قوله الا اذا نواه الموكل) علم عامة قدم أنه
يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق
وسواء نقد الثمن من ماله أو من مال الموكل (قوله أو شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله
لا التقدم من ماله يعني اذا اُضيف العقد الى دراهم الأمر ينبغي أن يقع للأمر لأنه لو لم يقع للأمر
كان واقعا للوكيل فالوقوع له كان غاصبا لدراهم الأمر وهو لا يجعل شرعا كذا قال صاحب النهاية
وعلمه عامة الشراح (أقول) فيه نظران الغصب انما يلزم لو تقدم دراهم الأمر وأما
اذا اُضافه الى دراهم الأمر ولم يتقدم من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب
قطعا كذا ذكره أبو السعدي في حاشية مسكين وذكر أيضا عند قول الكثر أو يشتريه بماله أي
ان اُضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله أو من مال غيره ان فيه اشارة الى أن
المراد من قول المصنف تبعا للقدر أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل
دون التقدم من مال الموكل بغير اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدر أو يشتريه
بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهور الشراح
قال قاضي زاده أقول فيه نظرانهم جعلوا التفصيل المذکور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس بصحيح لان ذلك تفصيل للنقد المطلق
لانه تقدم من مال الموكل كالايجزى وما يصح لغيره ككون المراد بقول القدر أو يشتريه بمال
الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون التقدم من ماله اغما هو وقوع التفصيل في التقدم من مال
الموكل لا وقوعه في النقد المطلق اذ لا مساس له بكلام القدر أو يشتريه فان المذکور فيه مال الموكل
دون مطلق المال اهـ (قوله حكم بالنقد اجماعا) لان دلالة على التعيين مثل دلالة اضافة
الشراء اليه زياحي (قوله فروايتان) أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم بالنقد وعند
محمد هو للوكيل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل يحوى لان الاصل ان كل أحد يعمل
لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في الكثر جميع قول محمد دخوله تحت قول
المصنف قال شراء للوكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسألتين اذا نواه الأمر أو اُضافه الى ماله
واليه مال الزبلي حيث قدمه على قول أبي يوسف وعمله بقوله لان ما يملكه الانسان من
التمرفات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد ذلك العبد وعمى
الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فاعلم بتعميمه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده
عليه ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة
على غناية أو جبه كما قال الزبلي واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلاف هي
ما لو كان العبد المأمور بشراثة بغير عينه حيا ولم يكن الثمن منقودا كما في أبي السعدي لان العبد
المأمور بشراثة اما أن يكون معيناً أو غير معين وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا
أو غير منقود وكل وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا حين
قال فحاصله ان الثمن ان كان منقودا قاله قول للمأمور في جميع الصور ومنها حيا لهلاك
والتعيب وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا قاله قول للأمر
وان كان يملك الانشاء قاله قول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الا اذا نواه الموكل وقت
الشراء (أو شراء بماله)
أي بمال الموكل
ولو كان في النية حكم
بالنقد اجماعا ولو وافقا
انهم لم يفتضروا فروايتان
(زعم انه اشترى عبده الموكلا)

موضع التهمة القول للآمر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان يملك الانشاء
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فان قلت بماذا ثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل
الظهور فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة ثبتت والا فلا (أقول) ولعل المراد
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل (قوله فهلك) الصواب اسقاطه لما فاته لقوله لا تقي
وهو حى كما في الشرع بلالية لكنه تبسح فيه صاحب الدرر ومصدر الشريعة (قوله وهو حى قائم)
لا حاجة اليه أيضا لان المأمور يدعى هلاكه فكيف يقال وهو حى فالقول للمأمور الآن يقال
أراد أنه قائم من كل وجه يحتز به عما إذا حدث به عيب أو بقاء فانه كالهلاك كما في البرازية
تأمل (قوله فالقول للمأمور) أى مع عينه بعبقورية (قوله لاخباره عن أمر يملك استئنافه)
بجعل الذم له للموكل ولا تهمة فيه لان الوكيل بشر أمشي بعينه لا يملك خبره لنفسه بمثل ذلك
التمن في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدسى فالظهير في التحقق والتمن يستغنى عن
اشهاد فصدق كقوله لمطابقة في العدة واجتمعك ربه إذا وقع التقضى عن المولى إذا أقر على
موليته بالهكاح حيث لا يثبت عند أى حنية رجه الله تعالى اه ولان من ملك الانشاء
ملك الاقرار (قوله وان ميتا) أى كان العبد ميتا قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة
الكتاب نظر السيد الجوى بان مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور
اشتر بته للآمر كما في البحر فان كان ميتا أخبر عن أمر يملك استئنافه وان كان حيا فهو يدهى
حق الرجوع على الأمر وهو ينكره ولا خلاف في الاول أنه على التفصيل المذكور وفى
الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقال القول للمأمور وان لم يكن الثمن
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عينه لانه أمين يريد الخروج عن
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد ميت اذ
الكلام فيه أما لو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن
منقودا أو لا (قوله فالقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه
والقول قول الامين فيما ينشئ به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل
القول قول الأمر لانه ينكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أميناً فيما دفع اليه بطريق
الامانة وما لم يقبضه لا يدهى أميناً بالنظر اليه فان قلت كيف يمانى هذا والوكيل بشر أمشي
بعينه لا يشتر به انفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويحاج بان يمكن أنه فعل ذلك
بحضرة أو بمخالفة جماعة بعينه من الثمن أو شرأ بعرض أو اعله محمول على ما إذا أنكر الأمر
الشرأ أصلا ويرشد الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه ينكر الرجوع عليه بالثمن
والقول للموكل (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا (قوله
للتهمة) فانه يحتمل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا
لها) الخلاف فيما إذا كان منكر احياء الثمن غير منقود فقط ولا يوهم ان خلافهما فى
الصورتين الداخلتين تحت الامع أن خلافهما فيما ذكرنا فاعلم عما نقرر أن صورة المسئلة فيما
إذا كان بعد هلاك العبد وعمه الشارح في الجواب وبين الحكم فيما إذا كان حيا أو ميتا فاعلم
بتعميم جواب المسئلة وهو ما إذا هلك وزاد عليه ايمان ما إذا كان حيا أو ميتا فذا خلا فى حق

فهلك وقال موكله بل شريته
لنفسك فان كان العبد
(معينا وهو حى قائم)
(فالقول للمأمور) اجبا
(مطلقا) نقصد الثمن
اولا لاخباره عن أمر يملك
استئنافه (وان ميتا
(والحال ان الثمن منقود
فكذلك الحكم) والا) يكن
منقودا (فالقول للموكل)
لانه ينكر الرجوع عليه
(وان) العبد (غيره عين)
وهو حى أو ميت (فكذا)
اى يكون للمأمور (ان
الثمن منقودا) لانه أمين
(والا) الأمر) للتهمة
تلا قالهما (قال بهى هذا

من أفاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الامر) على وزن نصر مصدر أمر (قوله وانما
 انكاره الامر لما اقتضته الخ) أي لان قوله يعني امره وانما امره بانه وكلمه فان انكر الوكالة بعده
 صارت اقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع
 انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو تصور
 للاقرار ودلت المسئلة على أن معنى اقلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي لان قوله
 اقلان يحتمل أن يكون لشقاعة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول ببع عبلك من فلان كما
 في الفسخ من الفضولي ط (قوله الا أن يسلم المشتري) أي القائل بمعنى هذا العمر وقوله اليه
 أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوفاة اجرت به قوله لم أمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان
 العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تلحق الموقوف لا الجائر معراج (قوله للعرف) أي
 ولوجود التراضي به وهو المعبر في باب المعارضات المالية لقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن
 تراض منكم (أقول) وتكون المهدة على المشتري الذي هو عمرو وبقسام الثمن (قوله معينين أو
 غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون قاعدة التقييد بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير
 المعين كالمعين اذا نواه للموكل أو اشتراه اه وتبعه بعضهم كالخوي والشارح وغيرهما
 قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى أن التقييد اتفاقا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين
 يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالترك والحبس فهذا
 غفلة عن قول المصنف فيما سبق قريبا أمره بشراء دار أو عبدا جازان معنى غنا والافلا اه
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى
 المسالك مثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البزاريه وكلمه بشراء عبدا بغير عينه فاشترى من
 قطعت يده نقد على الموكل عنه والامام ولا يخفى انه مقيد ببيان النوع أو الثمن والالم تصح
 الوكالة وتقدم متنا أيضا لو كلمة بشر امتني بغير عينه فاشترى الموكل الا أن ينوي للموكل
 أو يشترى به بما له تامل قال بعض الفضلاء اتفاقا في ذلك المتون بالمعينين ليعم الشيء الدور
 والعبيد وغيرهما وأما لو تركوه وقد صرحوا به عدم ذكر الثمن فربما يتوهم انه لا يجري في
 العبيد والدور لانهم اذا لم يعينوا لم يذكروا ما عن لم يدخلوا عدم صحة الوكالة بهما حينئذ ومن
 غفل عن هذا قال فاقوله او غير معينين يحمل على جهالة النوع وقوله اذا نواه للموكل
 يفغ عنه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة تقدمت في أول كتاب البيوع
 (قوله اذا نواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا نواه
 له وكذا يقال فيما اذا دفع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما مر) أي قريبا في قوله وان
 بغير عينه فاشترى الموكل الا اذا نواه للموكل (قوله او بزيادة يسيرة يتعابن الناس فيما) أي
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لان القيمة تعرف
 بالحزروا الظن بعد الاجتهاد فذكر فيها يستتبع لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يعذر فيها
 لا يستتبع لغشه ولا مكان الاحتراز عنه لانه لا يقع في منته عادة لا بعد اوقيل حد القاحش في
 العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع
 عشر القيمة لان الغبن يحصل لقلة الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمرو وقباعه ثم انكر الامر
 أي انكر المشتري ان عمر
 أمره بالشراء (أخذه عمرو
 وانما انكاره) الامر لما اقتضته
 لاقراره بتوكيله بقوله يعني
 لعمرو (الا أن يقول عمرو لم
 أمره به) أي بالشراء (فلا)
 يأخذه عمرو لان اقرار
 المشتري ارتد برده (الا أن
 يسلم المشتري اليه) أي الى
 عمرو لان التسليم على وجه
 البيع يبيع بالتعاطي وان
 لم يوجده نقد الثمن للعرف
 (أمره بشراء شيئين معينين)
 أو غير معينين اذا نواه
 للموكل كما مر صرح (و) الحال
 أنه لم يسلم غنا فاشترى له
 أحدهما بزيادة يسيرة
 او بزيادة) يسيرة (يتعابن

الغبين فيه أكثر. يعني عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح الأول وفي النهاية جعل هذا القدر معقولا عنه أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والكافي وقيل لا يعمل الغبن اليسير أيضا وليس بشيء هذا كله إذا كان سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين وأما إذا كان معروفا كالمعروف والمورز والخبز واللبان لا يعني فيه الغبن وإن قيل ولو كان فلسا واحدا كذا ذكره الزياحي (قوله صحيح) لأن التوكيد مطلق غير مقيد بشيء مقدر على أي مطلق عن قيداش تراه ما تقر به أو يجهل من فيجوز على إطلاقه أبو السعدي (قوله عن الأمر) أي ويقع له لأنه قابل للألف بالهـ بدين وقيمة ما سواه فتنقسم عليهم أنفسهم دلالة فيكون أمرا بشرا وكل واحد منهم انقسمه ستة ضرورية فالشراء انقسمه مائة موافقة وباق من مخالفة إلى خير وبها أكثر منها إلى شر فلا يلزم الموكل إلا أن يشتري الباقي بما بقي من الألف قبل أن يمتد بها استحقاقا لأن غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالألف وقد حصل وماتت الانقسام الأدلّة والأمر يجب بقتله فلا تنعير معه زياحي (قوله فاشترى الخ) حاصله أن الوكيل بشرا بجملة له بشرائه كماله أو بعضه مما لا يعيب بالقسمة ولا تعيبه الشراكتة بقى المثل بالغبن اليسير عند عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف وصكيل البيوع) فله أن يبيع بغير فاحش عند الإمام جوى والفرق كافى الزياحي أن الوكيل بالشراكتة لا يعيبه لا يكون له أن يشتريه بغير فاحش وإن كان لا يملك شراكتة لأنه بالخالفه فيه يكون مشتريا لنفسه فكانت التهمة فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لأنه لا تهمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز بالقليل والكنية أ (قوله صحيح) لأنه قابل للألف بمائة ما سواه إلى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم الأمر) لمخالفته إلى ضرر لأنه حيث عين الألف لها ما والحال أن قيمته ما سواه فقد عين النصف لأحدهما بخلاف ما لو بشرى بالأقل فإنه خلاف إلى خير فلا يضر كأم (قوله من المعنيين مثلا) أي أو الجماعة وليس المراد غير المعنيين أيضا لعدم تأن ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما إذا اختصما وفسخ العقد فلا يعود صحيحا لأن المفسوخ لا يرجع إلى الجواز (قوله حصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ) فيجوز شراء أحدهما بغير يسير عندهما (قوله بشرائه نئ) معين لأحاجة لقوله معين أقول المتن وعينه مع أنه يومهم اشتراط تعينه مع تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع يفى عنه كما صرح به المصنف بقوله وأعين البائع (قوله أو عين البائع صحيح) أي على الأمر ولزمه قبضه وإن مات قبل القبض عند المأمورات على الأمر لأن البائع يكون وكيله عن الأمر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما إذا كانه بشرا عبدا غير معين فاشترى لا يكون للأمر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمورات من مال المأمور فإن قبضه الأمر فهو له أبو السعدي (قوله وجعل البائع وكيله بالقبض) راجع إلى الصورتين (قوله غير المعين) أي من مبيع وبائع (قوله لأن وكيل الجهول باطل) هذا لتعديله غير الآتى لمن قوله بناء الخ على أنه جار فيما ذكره لأن البائع قد يكون مجعولا في الصورة الأولى فالأولى الاختصاص على ما يأتي ط والأصل أنه لا يصح عليك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا وكله بقضه وإن الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالات فلما أمره بالشراكتة بدين له عليه فإن كان المبيع معيناتعين البائع ضرورة لأنه انما يبيعه ماله وإذا كان المبيع معيناتعين كان

للناس فيما صح من الأمر
(والألف) إذا عين الوكيل
الشراء الشراء بغير فاحش
اجتماعا بخلاف وكيل البيوع
كما يجب (و) كذا
(بشرائه) بألف وقيمة ما
سواه فاشترى أحدهما
بنصفه أو أقل صح
(و) لو (بالأكثر) ولو
تيسرا (لا) يلزم الأمر
(الآن) يشتري الثاني من
المعنيين مثلا (بما بقي)
من الألف (قبل الخصومة)
لحصول المقصود وجوزاء
أن يبقى ما يشتري عنه له
الأمر (و) لو أمر رجل
مديونه (بشراكتة) معين
(بدين له عليه وعينه أو)
عين (البائع صحيح) وجعل
البائع وكيله بالقبض
دلالة فيمرا القريب بالتسايم
الله بخلاف غير المعين
لأن وكيل الجهول باطل

بأنه معينا وكذا الوعين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان باعته مالك العبد
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الحالتين البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على
الوكيل المجعول غنا فجاز عليه الدين منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا لما وكل بالتمن
الذي عينه له لاجل شراء العبد مثلا واذا كان المبيع غير معين ولم يكن باعته معينا لم يمكن ان
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين ولو تم العقد كان مخالفا للاحقر في
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بقبضه لان وكيل المجعول
باطل وعندهم اصح البيع لان الدرهم والدنانير في المعاوضات لا تعين والوكالات منها فصص
الشراء والحقوق ترجع الى العاقد فيلزمه من المبيع ويرجع به على امره فيلتزم ان يقصا ما بالدين
الذي له عليه (قوله والابيع) أي وان لم يعين المبيع ولا البائع (قوله فهلا كعلمه) أي اذا لم
يقبضه الاخر وان قبضه الاخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله خلافا لهما) فقالا يلزم الاخر اذا
قبضه المأمور بغير أي الوجهين كتر فيهما ما اذا كان العبد المأمور بشراؤه معينا او غير
معين ابو السعود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يسلّم ماعليه) أي بعهدة عقد السلم بان قال
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يعين فلانا لم يجز عنده وعندهم لا يجوز كيفما كان
(قوله او يصرفه) أي بعهدة عقد الصرف بان امره ان يصرف ماعليه من الدين اذا كان
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلا واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن البائع أو المبيع متعينا وعندهم لا يصح كيفما كان
ان النقود لا تعين في المعاوضات عينا كالأودينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين للمشتري على
البائع ثم تصادفان لادين يطل الشراء ويحبب عليه مثله فاذا لم تعين صار الاطلاق والتعيين به
سواء كان في غير الدين وقول العيني ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزبلي
وصواب العبارة بدين للمشتري على البائع كما ذكرنا ولا يـ حنيفة رحمه الله تعالى ان النقود
تعين في الوكالات ولهذا لو قيدا بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو اسقط الدين بطات
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا اقل من الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وكله
بقبضه له ثم لنفسه وتوكيل المجعول لا يجوز فمكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون
امر ايصرف مالا يملك الا بالقبض قبله وذلك بطل كما اذا قال اعطى مالي عليك من شئت بخلاف
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لا عنه بالقبض غير تمامه وبخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مثله التصديق بالادين عليه بعد الشراء فلان النقود
لا تعين في البيع دينيا كان أو عينا فاذا لم تعين لا يطل البيع يطلان الدين بخلاف الوكالة قال
النقود تعين فيها وفي النهاية ان النقود لا تعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا بعده
عند عامة موم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمه ما قاله ابو حنيفة زبلي والمراد
بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أبو السعود عن شيخه (قوله بناء
على تعيين النقود في الوكالات عنده) بدليل ان الامر لو قيد بالوكالة بالعين منها او الدين منها
ثم استتمت المكت العين أو سقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعاوضات) عينا كانت
النقود أو دينيا (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم النقود في الوكالة ففي بيع خزنة

ولذا قال (ولا) يعين (فلا)
يلزم الاخر (ونفـ) ذه على
المأمور) فهلا كعلمه
خلافهما وكذا الخلاف
لو امره ان يسلّم ماعليه
أو يصرفه بناء على تعيين
النقود في الوكالات عنده
وعند تعين في المعاوضات
عندهما (ولو امره) أي
امر رجل مدبونه (بالتصدق
بما عليه صح) امره بجعله
المال لله تعالى

المقنين ولو قال غيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فاداه الدراهم ولم يسلها الى الوكيل حتى
سمرت ثم اشترى جارية بانق لزمت الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير تعينان في الوكالة
قبل التسليم بالاختلاف وكذا به دونه على الاصح وثاندة النقطة والتسليم على الاصح شيان
احدهما توقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيه
وجيب الوكيل على الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسمرت من يده
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نقدا لشرائه عليه وان هلك بعت به الشراء فالشراء للموكل
ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبل او بعده فالقول للاخر مع يمينه انتهى ونقل
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قبله مانصه شيخنا يمين النقدان في التبرعات
كهبة وصدقة والنقود تعين في الشركات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
ليكونهم امانة وقبل التسليم لا تعين وجب في النقدان لا ينعينان في المعامضات وقسوخها
وان عينت حتى لا يصدق عينا وللمشترى ان يمسكه او يرد مثلها او ينعينان في الغصوب
والامانات والوكالات والشركات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والنظر في أحكام النقود
وفي وكالة ابنه انا علم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانما ينعينان
جنبا وقد راو وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتابي في شرح الجامع الصغير اه قال الجوزي
بعض ان من حكم النقود وانما لا تتمعين ولو عينت في عقود المعامضات وقسوخها في حق
الاستحقاق فلا يصدق عينا فللمشترى ان يمسكه او يدفع مثله اجنبا وقد راو وصفا اه ذاهو
المراد اه وقدم في الاستدلال للامام صاحبيه ان الدراهم والدنانير لا ينعينان في المعامضات
عندهما وينعينان عنده في الوكالات ثم علمك بالتأمل في قوله وقائدة النقود والتسليم الخ بعد
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا ينعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد
ما سمرت به الشراء عليه فانه دليل على تعينهما كما هو قول الامام الاعلى عليه السلام سبحانه
وتعالى أعلم قال في الخواشي الحوية وانما لا تتمعين في عقد المعامضات لان النقود خلق غنا والاصل
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعينه
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام
عنده ولو هلك النقود في يد الوكيل انه زل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا
يطالب الوكيل بعد بتسليم مثله وعين ذلك القدين بالتعيين في عقد المعامضة وقسوخه والشافعي
واحمد واقفاء كزفر نه ص در عن اهل مضافا الى محله فيعتبر كل في عقد المعامضة وقيد بالنقد
لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غيرهما من المثلثات واثار
الاخلاف انه لو عين الدراهم ايسر للمشترى ان يسل غيرها وعندنا انه ان يسل مثلها ولا ينقص
العقد بالهالك والاستحقاق بل يطالب بتسليم مثلها كذا في شرح درر البحار لامة شيخ
البحاوي وقوله وكذا غيرهما من المثلثات يعني يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثلث
حاضرا امشرا اليه بفهم اه ذاهو من قوله يتعين بالتعيين اذا تعين بالتعيين لا يكون في الغائب وذكر
في الذخيرة ان الفلوس بمنزلة الدراهم والدنانير في انهما لا تعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع
الصغير لا تتم تاشي الدراهم لا تعين في العقود والفسوخ وقرع عليه وجوب زكاة الاجرة المجهلة

وهو معلوم (كما) صح امره
 (لو امر) الاجر (المستاجر)
 بمرمة ما استأجره مما
 عليه من الاجرة) وكذا
 لو امر بشراء عبد يسوق
 الدابة وينفق عليه ما صح
 اتفاقا فالضررورة لانه
 لا يجزئ الاجر كل وقت
 فجعل المؤجر كالمؤجر في
 القبض قلت وفي شرح
 الجامع الصغير لقاضي خان
 ان كان ذلك قبل وجوب
 الاجرة لا يجوز وبه
 الوجوب قيل على الخلاف
 الخ فراجع (ولو) امره
 (بشراؤه بالف ودفع) الا ان
 (فاشترى وقيمته) كذلك فقال
 الامر اشترى بتمتعه
 وقال المأمور بل (بكله
 صدق) لانه أمين (وان)
 كان (قيمته نصفه) القول
 (لا امر) بلا عين دور وابن
 كمال تبعه الصدر الشريعة
 حيث قال صدق في المثل
 بغير الحلف وتبعهم
 المصنف اسكن بزم الواني
 بانه تحرير وصوابه بعد
 الحلف (وان لم يدفع)
 الالف (وقيمة نصفه)
 (القول) (لا امر) بلا
 عين قاله المصنف تبعه
 للدور كما في

في الاجارة الطويلة على الاجر في السنين التي كانت الاجرة في يده لانه لم يملكها با قبض وبالصدق
 لا يفتقض. كما اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المستاجر أيضا
 لانه يعد ذلك ديناً على الاجر وكذا في بيع الوفاة كذا المال على البائع والمشتري وليس
 هذا الجواب الزكاة على شخص في مال واحد لان الدراهم لا تعين في العقود والفسوخ انتهى
 (قوله وهو معلوم) هو جواب عما يقال انه امره بالتصدق وهو غلب على الفقير وهو مجهول
 وتوكل الجاهل باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه
 وتعالى هو اقباض الصدقة لان الصدقة تقع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضر جهالة
 النائب كما قال الوصل في ما يحتمل القسمة على فقيرين صح مع ان الصدقة بالمشاع قبل القسمة
 لا تصح لان الصدقة تقع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضر تعدد النائب (قوله وكذا لو امر
 بشراء عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجزئ الاجر) أي المؤجر وهو يدل على (قوله فجعل
 المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستأجرة وهو كالدراهم (قوله كالمؤجر) بكسر الجيم أي فجعلت
 له ان شاء الله فاقعة مقام الاجر وفي البحر فاقعة العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب
 الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكان امره بالتصدق على نفسه فلا يرجع به على
 الامر ولا يفتقده من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح
 عنده لانه امره بالتلاف مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط ان يكون
 ذلك من الاجرة فكان له قال ترجع به على تامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح
 المذكور في هذا المثل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قوله ما وان
 كان قول الكل فاعلم اجاز باعتبار الضرورة لان المستاجر لا يجزئ الاجر في كل وقت فجعلنا الحمام
 قائماً مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المسان
 لان وجوب الاجرة يكون بهداستية المنفعة أو بانشاء شرط التعجيل وهو معنى قول المتن
 عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام ممنوع وان لم نل الضرورة لان المؤجر لا يوجد
 كل حين فاقم الحمام مقامه اهـ * (تنبيه) اذا ادعى المستاجر ان عمره لم يقبل منه الا بينة
 بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيرها
 وفي وديعة البرزبة ما يخالف مثله الدين فليست غرامة (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن
 عهدة الامانة والا امر يدعى عليه ضمان خمسة مائة وهو يتكرر (قوله فالقول لا امر)
 وينفذ على المأمور زباني لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشترى بالغيب الفاحش اتفاقا
 ولانه انما امره ان يشترى له عبد بالف والعبد الذي قيمته نصف الالف غير المأمور به فلم يكن
 وكذا في شرائه فنفذ الشراء وصار ضامنا لاهماله فخرج عن كونه أميناً فلذا كان القول
 لا امر (قوله بلا عين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه ائمين الالف مائة عشرة وعدها
 وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تامل (قوله صدق في الكل بغير الحلف) أي في صورتى
 الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مقدراً ونصف الثمن (قوله ليس بزم الواني بانه تحرير)
 اعترض وغيره من معنى هذا الكتاب على الواني بانه لا وجه لنسبة الواني هؤلاء الجاهلة
 الى القواطع على التحريف لان العلة كافي الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له الشراء بالغيب

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكاله بشرا عبد بائف وقد اشترى عبد ابا ساوى
 خمسمائة وهو غير المأمور به وهو الذى يساوى الالف فحينئذ لا وجه لتحليف الموكل لظهور
 مخالفة له وشراؤه بالغبن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف او لا غير ان معنى
 تصديق الموكل عدم الزامه بالعبد الذى لا يساوى الالف بالغبن الفاحش وظهوره انه غير
 المأمور به على انه صفة اثر صدر الشريعة ومع ذلك هو مطالب بتصحيح النقل ولم يقبذه فيها
 بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء التحريف من هؤلاء الافاضل
 من غير نقل من مدعيه هو وظن بهم وخطائهم في غير محالها ومجتهذا القول لا امر لا يكون
 المأمور بخلافه بشراؤه بالغبن الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وبعبارة الواقى اقول
 ما ذكره الشارح من قوله بلايين بخلاف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا امر
 يحكم بالزوم العبد مثلاً على المأمور به ذالمحكم بمجرد قول الخصم بلايينه بعد جحد او اما
 النقل فلانه قال في الهداية ولو امر ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمناً فاشترىه نقلاً لا امر
 شترى به بخمسمائة وقال المأمور بائف وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور ومع عيینه
 اه على ان تصديق البائع اذا احتج الى تحليف المأمور فيه ودونه يكون اولى فان قيل
 سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر اليقين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصورة
 يشعرون ان لا يجب اليقين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على
 ظهورها واما تعرضهم لها في هذه الصورة فللوطنة ايمان الاختلاف الا في هل يجب اليقين
 فقط او بخلاف الجانبين لا يقال اذا كان الغبن فاحشاً لا يلزم على الامر سوا حذف اوله بحلف
 فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لاننا نقول فانتم ان المأمور قد
 يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخفاف الامر يحتمل ان يقرر اشتراؤه بائف ثم ومثل هذا
 الاعتراض يرد على صدر الشريعة ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
 التصديق بغير الحلف وكأنه ما أخذ الشارح ويحتمل ان تكون كلمة بغير تصديفاً عن بعد وهذا
 توجيهه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادى واعتراض ذلك ايضا في الحواشى البعقورية
 حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الركا في المسئلة
 السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت عبد الله امره فبات الامر الخ بان المراد
 من تصديق الوكيل تصديقه مع عيینه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور وجع عن هذه
 الامانة من الوجه الذى امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين
 موضع وموضع فيمكن التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل اه قلت
 وذ كر في نور العيون في مسائل اليقين فيبطل الفصل السادس عشر القول في كل امانة للامين مع
 عيینه وكذا البيعة بينه والضمين تقبل بينته لا عيینه على الايقاع اه وعلى هذا فكيف يكون
 القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر
 (قوله لكن في الاشياء) هذا في مقام الاستدراك على التعميم الواقع في صدر الشريعة من نفي
 اليقين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشياء من الوكيل وفي مسائله المتيقن وكذا لما علمت
 وحينئذ فلا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشياء الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشياء
 القول للوكيل بيمينه الا في
 اربع فيما بينة فتدبر

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيينة كافي فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه اشترى نفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بهد عزله بعته امس وكذبه
 الموكل وفيما اذا قال بهد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهاهنا وكذبه الورثة
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بهينه بخلاف ما اذا كان مستهها كالكل من
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل اهـ * قال المحشى الجوى اقول
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاوى بهد شعوار بيع ورقات مع قبضة ورثة
 الامناء وذكروا المصنف في فتاوى بهد في الكرامس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي في الوكيل بهد عزله هل يقبل قوله في الدفع لو كاهم لا
 وهل يقبل قوله في الدفع لو كاهم بهد مونة فيفرق في ذلك بين العزل الحكمي والحقيقي أم لا وهل
 قول العمادى في فصوله ولو كان الموكل هو الميت بطلت اى الوكالة فان قال قد كنت قبضت في
 حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عمال تلك النشأة فكان متمم ما في اقراره
 وقد انزل بموت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعد عليه انة وفضاء أولا وقد ذكر العمادى
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بهد الموت اعنى موت الموكل حيث قال ولو لو كاهم قبض ودبعة
 او عارية قبضت الموكل فقد خرج الوكيل عن الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته
 ودفعتها الى الموكل يصدق في ذلك وتأتى المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من
 عدم تصديق الوكيل بعد موت موكله هل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق
 بينهم ما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال حسن
 وقد كان يحتل بخاطري كثير ان اجمع في تحريره كلا ما ينحى اشكالا وبوضع من اما يمكن الوقت
 الا ان يضيق عن كمال التحقيق فنقول وبالله التوفيق العامل في مقامهم وانفحص لا قوالهم
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما يقيد عدم قبول قوله لو
 قال الموكل يبيع عهده لوكيله قد اخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حكى
 عقد الاعيان انشاء الحال نظير ما لو قال اطلقتك بعد انقضاء العدة كنت واجبة في البيع لا يصدق
 ومما يفيد القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته
 من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وهلاك صدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا
 قالوا لان بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة
 الحماية والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للمنعكر وأما العزل الحكمي
 والحقيقي فمعلوم والفرق بينهما ما بان الحقيقة في توقف على علم الوكيل بخلاف الحكمي وأما
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا يخفى ان احدا المخلص في الوديعة والاخر في الدين وقد استتبعه
 صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كافي الولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس لهذا
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض
 المفتين فافقوا به لا يقبل قول الوكيل المذكور الا بيينة وتقرر الكلام بما يدفع الشبهة

والاوهام ان الوكيل اما ان يكون وكيله بقبض ديس ثابت او كلاً في ذمة غيره أو دين استقرضه
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره. واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون
دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقول الوكيل بيمينه لبراءة ذمته ودعواه
هلاك ما قبض في يده كدعواه الايصال لبراءة ذمته في كل حال وأما سرية قوله على موكله لبراءة
غيره فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله بالقبض وأما بعده وتة فلا يثبت براءة
الغريم الا بيمينه يقيمها وتصديق الورثة على قبض الوكيل لوانكره وايصاله لموكله * وأما
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على
المقضي به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تقيد ما تقدمناه قال ولو موكله بقبض
ودعيته ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه
صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين - حكى امر الایکالات استثنائه اي استئناف
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكى امر الایکالات استثنائه ان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيمضي
بوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اهـ وقوله وقد ذكرناه في
الامانات (اقول) وكذا في المداينات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن
الولوالجية في ثلاثة مواضع بجملة لا على الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات
حيث قال كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبيل قوله كالودع الى قوله الا الوكيل
بقبض الدين وفي كتاب المداينات حيث قال تفرع على ان الديون ترضى بأعمالها مسائل منها
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل
قوله الا بيمينه لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انتهى فقد
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الا بيمينه هل النفي عام في حقه وحق موكله أو المنفي ثبوت
الدين على الاخر فقط لبراءة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته له وقد علمت ما هو
الصواب اهـ وقوله لم يصدق أي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسبة الى المدينين لا بالنسبة
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينين فان صدق المدينون الوكيل في دفعه فلا عين
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه أقرب بانه اوصل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق
الظلم والمظلم لا يظلم غيره وان كذب في الدفع بحلف اذا الضابط ان كل من أقرب بشئ لزمه بحلف
اذا هو أنكره ولو أقرب بان المال موجود عنده لم يدفعه أخذه منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة
اليه مودع والقول قوله في براءة نفسه وانما كان مودعاً لانه مصدق له في الوكالة والقبض
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين
رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار
المال في يده ووديعة فمصدقه لهم له فيه اعتراف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المصدق وان أقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت
عنه اليمين ولو أن الورثة في صورة نكار القبض والدفع - بين أراد الرجوع على المدينين أقام
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل اندفعت دعواهم عليه ثم اذا أرادوا

بحليف الوكيل على الدفع لهم ذلك لان الثابت باليمين كان ثابت عيانا فكان قبضه معاينا
 دون دفعه فان حلف برئ وان نكل لزمه دعواهم ولولم يقيم المديون يمينه على الدفع للوكيل
 وأراد بحليف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يحلفون فان حلفوا ثبت عليه المدعى وان
 نكلوا لزمهم دعواهم وهو الدفع ثم ثابت الدفع للوكيل بنكلهم وكذبوه في الدفع لعل كل
 اهل تحليفه على دفعه فان حلف برئ وان نكل لزمه دعواهم * والماصل انه متى ثبت قبض
 الوكيل الدين من المديون بوجه من الوجوه كان القول قوله يمينه في الدفع لانه صار به
 مودعا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا انه يفتصب خصه للورثة حتى اذا قام عليهم
 يمينه بالدفع لم يمت جازوا واندفعت خصومتهم عن المديون فاذا صدقوه في لقبض منه والدفع
 أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما ثبت عليهم بالدفع واندفعوا عن الوكيل والمديون
 وانما قلنا بان له ان يحلف أو كبل على الدفع لانه صدق له في القبض لافي الدفع ولما دفع
 المال للورثة ثانيا صار أحد المالين له فاتصب الوكيل خصمه له فيما قبضه وتحليفه فائدة
 وهو انه ربما يمتنكل عن اليمين أو يقر به بالدفع فيرد المدفوع لربه وهذا علم من مسائل
 ذكرت في دعوى المديون لادعاء الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل
 وانهم العلم يظهر لك الحكم والله تعالى أعلم ~~كذا~~ امر بعض الفضلاء اه وتكلم
 الشرح لا على عبارة الاشياء كلاما طويلا حرره في رسالة حافلة وكذا المقدم في رسالة
 تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفتح فراجع ذلك ان شئت وسيأتي في كتاب العارية من كلام
 المحنف والشارح في هذا البحث بما لا هن يدعيه فراجع ان شئت (قوله وان كان قيمته الفا
 فيتحالفان) أي في صورة ما اذا لم يدفع الالف فانه انما يكون مباحث دفع اليه المال في المال
 المدفوع اليه فيسكن القول له يمينه ليمرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الآخر وهو بانسبة اليه بمنزلة البائع منه لانه اصل في
 الحقوقي كانه قدم وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن يتحالفان فكذا هذا (قوله ثم يفسخ
 العقد) أي الذي جرى بينهم كما (قوله يلزم المبيع المأمور) أي في صورتين تكفي لزييل
 (قوله من غير بيان ثمن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور بيمينه لانه امين يريد ابراء
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بان يدفع له
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبد او ادفع من هذا المال غنمه ولم يبين مقدارا يدفع وان
 كان قبل القبض يتحالفان ولا عبرة بتصديق البائع لان قوله لا ينفذ على الآخر ولو كان معه
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه (قوله على الاظهر) وهو قول أبي
 منصور وعليه المعظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم ما وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم
 يجز بينهم عقد فلا يصدق عليه نفي الخلاف فيتحالفان وقبل لاتحالف لانه ارتفع الخلاف
 بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصديقهم بمنزلة استقضاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو
 غائب فاعتبر الاختلاف والماصل ان التصحيح قد اختلف فصحيح فاضحان عدم التحالف تبعها
 للفقهاء اجماعهم وصحيح في السكافي التحالف تبعها له دايه بناء على أن قول الله دايه وهو اظهر
 بمعنى اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بيمينه فتم من نظر الى ظاهره فنفى

(وان) كان (قيمه الفا)
 فيتحالفان ثم يفسخ العقد
 بينهما (فيلزم) المبيع
 (المأمور) كذا الواسع
 (بشرائه من غير بيان
 ثمن فقال المأمور اشترى بته
 بكذا) ان (صدقه بانه)
 على الاظهر (وقال الآخر
 بصدقه فقالا)

التحالف ومنهم من قال انه أراد التحالف لكونه كتمنى بذكر عين الوكيل لانه مدع ولا عين عليه
 الا في صورة التحالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا لاسر لانه لا يبيع بما
 حلف عليه ولم يذكر عين الوكيل كذا ذكرنا واستشكل الزايح قول من قال ان مراده
 التحالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على
 الاول فان قوله ان القول للمأمور بيمينه يدل على ان المأمور به صدق فيما قال وفي التحالف
 لا يصدق واحد منهم ما لو كان مراده التحالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير
 وهذا فيما اذا اتفقا انه أمر بالشرعيات فلو قال أمرتكم بخمس مائة وقال للمأمور بالشرعيات
 لا أمر بيمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بالخالفته وان برهننا فاليمة بينة
 الوكيل لكونها كذا في النهاية والدرية قيل يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم
 عند التوكيل المسمى فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان
 التصادق في الثمن يخالف التحالف فيه فهو بيان بتفقا على تسمية ثمن معين وبان يتفقا على عدم
 تسميته أصلا وبالجملة فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني
 هو الماراد في قول المحبوبي كذا في المقدسي قال في البحر ولم يذكر ما اذا كانت قيمته ما بين ما
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه الالف صدق هو ان ساواه
 والا فلا فهو ان لم يكن أعطاه الالف وسأوى أقل منه صدق الا فهو ان ساواه تحالفا
 (قوله فوق وقع الاختلاف في الثمن) أرأيتكم كيف لا يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي
 الجامع دفع اليه ألفا يشترى له أمة وأمره أن يزيد من عند نفسه إلى خمسمائة فشرى أمة وقال
 شرى بمائة وخمسمائة وقال الأمر بالشرعيات فان برهن أحدكم ما قضى بيمينته وان برهننا قضى
 بيمينته الوكيل وان لم يكن لأحدكم ما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويبدأ بيمين الموكل فاذا
 حلفا حلفت الأمة أنه ثلثها للموكل وثلثها للوكيل (فرع) في التاترخانية دفع له ألف درهم
 وأمره أن يشترى بها عبدا بيمينته فشرى عبدا ودفعه ثم اشتراه الوكيل من البائع فزاده ثوبا وقوله
 قيل يقسم الالف على قيمة العبد وقيمة الثوب فما أصاب الثوب لزم المشتري رد له موكل فكانت
 شره مع ثوب بالثوب فالعبد نافذ على الأمر والثوب على المشتري بحصته (قوله ولواختلاف في
 مقداره) أى في تسمية مقداره أى الثمن كادل عليه التصوير وهذا اتفاقا على بيان شئ لكن
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فإنه لم يبين فيها شئ من الثمن * واعلم ان كل
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار في قول ولواختلاف في مقدار الثمن عند
 الأمر وما في الزايح فهو كعاملته ونه عليه في البحر بقوله وقوله عن انهم ما اتفقا على عدم
 تسمية الثمن أولى من قول الزايح وهذا فيما اذا اتفقا على انه أمره أن يشترى له بالثوب
 المسئلة انما فرض المواقف غير فيما اذا لم يسم ثمنها فهو والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (قوله فالتقول لا أمر بيمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد
 المأمور بالخالفته (قوله لا يمين لا كثر اثباتا) أنت الضمير باعتبار كون البرهان بينة (قوله بشرى
 أخيه) أى أخى الأمر المراد به قرين ذو رحم محرم منه (قوله فالتقول له) أى لا أمر (قوله
 ويكون الوكيل مشتريا) هذا في بيان الولا للوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يطل ويبيع

وقوع الاختلاف في
 الثمن يوجب التحالف
 (ولو اختلفا في مقداره)
 أى الثمن (فقال الأمر
 أمرتكم بشرى أمة بمائة
 وقال المأمور بالشرعيات
 لا أمر بيمينه) فان برهننا
 قدر برهان المأمور لانها
 أكثر اثباتا (و) لو أمره
 (بشرى أمة بخمسة فاشترى
 الوكيل فقال الأمر
 ليس هذا) المشتري (بأخي
 فالتقول له) بيمينه (ويكون
 الوكيل مشتريا لنفسه)
 والاصل ان المشترى لم
 يقد على الأمر يتفقا
 على المأمور بخلاف
 البيع كما هو في خيار الشرط
 (وهو حق العبد عليه أى
 على الوكيل لزمه عتقه
 على موكله فيواخذه
 ثانية

على ملك الموكل (قوله ولو امره عبدا) الاولى حذفه لانه اوجب ركازة لفظية فان المقصود ان
 العبد امر رجلا أن يشتريه من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلا وكان ينبغي التهيير به لقوله
 بعد والالف للسيد (قوله ودفع المبلغ) فاذا لم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على
 المال) لان يبيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعناق ببذل فصار كأنه اشترى
 نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على
 العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقا
 اعقب الولاء وان لم يبين للمولى فهو عبد للمشتري لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل
 به اذا لم يبين فيحافظ عليه بخلاف مالو وكما غير العبد ان يشتريه فانه يصير مشتريا لالا
 سواء أعلم الوكيل المانع انه اشترى ما غيره أو لم يعلمه وهذا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتريا
 للعبد لان غنة على غط واحد لانه في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا
 يحتاج الى البيان اما هنا احدهما اعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه
 لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان اه بتصرف (قوله والالف للسيد
 قيم - ما) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولا (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى
 بدل الاعناق) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذ بين الوكيل للمولى انه يشتريه
 للعبد هل يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر في الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لان الاول
 مال المولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في
 الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على
 العبد وبديل المبيع على المشتري قال مثلا مسكين لقال أن يقول قد ذكر فيما تقدم ان الوكيل
 بشرا ثم يبيعه لاي لا يشترى لنفسه فلا يجوز أن يكون له اشتري ويمكن أن يجاب عنه بان
 توكيل العبد بشرا نفسه يكون توكيلا بقبول الاعناق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون
 اتيانا يجنب تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات نفذ عليه
 حوى وتقدم في كلام الشارح معزى بالصلصة والدرران الوكيل اذا خالف ان خلافا الى
 خير في الجنس كبيع بآل فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا اه واستفاد منه
 ان الدراهم والدنانير في باب الوكيل كالتجنس ان (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله
 فتلغو أحكام الشراء) فلا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخ له خيار الشرط (قوله صح
 الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسدا لجهالة الاجل (قوله فلو اشترى العبد نفسه الى
 العطاء صح) أي لانه اعتاق لاحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة بالالف لفسده الاجل المجهول
 (قوله كما صح في حصته) أي العبد وصورة عبدا اشترى نفسه مع اشترا آخر بالف وكان مثل
 قيمه فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان البيع اعتاقا بالتمسك مائة وحقيقة فلم
 يصح شراء الاخر اعدام المبيع الحقيقي ولو قلنا بحصته لالا يجوز لم كون البيع مجازا عن العتق
 في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البحر
 عبد اشترى نفسه من مولاه معه رجل آخر بالف درهم حقيقة واحدة يجوز في حصة العبد
 وفي حصة المولى باطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو امره عبدا (بشرا)
 نفس الاخر من مولاه
 بكذا ودفع المبلغ
 (فقال) الوكيل (لسيده)
 اشترى نفسه لنفسه فباعه
 على هذا الوجه (عتق)
 على المالك (ولو له سيده)
 وكان الوكيل سفيرا (وان)
 قال الوكيل (اشترى نفسه)
 ولم يقل لنفسه (فالعبد)
 ملك (للمشتري والالف
 للسيد فيهما) لانه كسب
 عبده (وعلى العبد
 ألف أخرى في) الصورة
 (الاولى) بدل الاعناق (كما
 على المشتري) ألف (مثلها
 في الثانية) لان الاول مال
 المولى فلا يصلح بدلا (وشراء
 العبد من سيده اعتاق)
 فتلغو أحكام الشراء فلذا
 قال (فلو اشترى) العبد
 نفسه الى العطاء صح
 الشراء بغير (كما صح في
 حصته) اذا اشترى نفسه

العقد في الكل ١٠ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان
هو الاول فحق كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه
العبد صفقة واحدة كما علمت ولو كان يبيع عالم بصفحة لانه ضم بيع صحيح الى بيع باطل فان شراء
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشريك باطل لانه شراء مبيع لكن لما كان شراء العبد
اعتاقا وهو لا يبطل بالشروط الفاسدة كما علمت صح قوله فيه ما أي في حصة الاب والاجنبي
(قوله فانه يصح فيه ما) أي في حصة الاب والاجنبي وعق الاب ولا يضمن عند الامام لشريكه
لانعدام التعدي علم الشريك حاله ولا كما في الدور (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي
في شراء الاب مع الاجنبي لان حصة الشراء استعمات في معناها الحقيقة بقيت بغيره العتق في
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن حصة بغيره الشراء فهو محذور عن قبول
الاعتاق بغيره لان اعتباره بحصة بغيره ممكن لانه لا يملك بطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرع جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في
حق العبد (قوله لازم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري والمجاز وهو الاعتاق
وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومقتضى الملك في حق صاحبه
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو
الحقيقة الصاندة في معناها المجازي وهو الاعتاق ومعناها الحقيقية وهو ثبوت الملك له
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق
الشراء من الاب والاجنبي وامرأه العبد نفسه من سيده كالأب وبعضا نقد جعله الشرع
اعتاقا فشراء الآخر وقع على مبيع فبطل (قوله ففعل) أشار به الى انه يتم بقول المولى
بعت ولا يحتاج الى قول العبد بقبول بعت قوله بعتي نفسي لانه اعتاق فيستبد به المولى بانه على
ان الواحد يتولى طرق العقد في العتق والشكاح وهذا انما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد
اما اذا كان الشراء للآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالايجاب والقبول
وعلى كل من الوجهين فيكون الفسخ في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء لغيره فظاهر واما اذا وقع
للآخر فلا نه هو المباشر لا قد تفرج الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآخر
افاده المعنى (قوله فهو لا أمر) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المألية وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشرع حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق
حبسه لانه بالعقد يصير مخليا بيمينه وبين المشتري فكان قابضا بالشراء صحوى (قوله فالرد
للعبد) لان الوكيل أصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فقد صار ماذوا فلهذا العقد
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تعلق
الحقوق بالموكل وتقدم ان من جهة الحقوق المنصومة في العبد فهي هناتة لم يبالا تردون
العبد فتأمل (قوله وان لم يقل لقلان) بان قال بعتي نفسي أو أطلق بان قال بعت نفسي اما الاول
فلا نه قبول للعق لان يبيع من نفسه اعتاق معنى وان كان يبيع اللفظ فلم يقع امتثالا واما الثاني
فلان المطاق يصلح لاولا فلا يبيع امتثالا بان بعتي لنفسه لا بعتا ببيع والشراء ط (قوله

من مولا ومعه رجل
آخر (وبطل) الشراء في
حصة شريكه بخلاف ما لو
شري الاب ولده مع رجل
آخر فانه يصح فيه ما يبيع
الثانية من حيث الاستحقة
والفرق انعقاد البيع في
الثاني لا الاول لان الشرع
جعل له اعتاقا وذا بطل في
حصة شريكه لازم الجمع
بين الحقيقة والمجاز (قال
العبد اشترى نفسه من
مولا فقال لمولا بعتي
نفسى لقلان ففعل) أي
باعه على هذا الوجه (فهو
لا أمر) فهو رغبة عيبا
ان علم به العبد فلا رد لان
علم الوكيل كعلم الموكل
وان لم يعلم فالرد له
اختيار (وان لم يبق
لقلان عتق)

لأنه أتى بتصريف آخر) هذا جواب عما يقال في الأمور بشرا معين لا يحد كماله فاجاب بان
 ذلك الذي يخالف وأما منافاة ذلك خالف لأنه أتى بصيغة توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الثمن
 قيم ما) أي يدل العتق في الصورة الثانية والثمن في الصورة الأولى لأن الحق توجب ترجع اليه لما فيه
 بقوله لزوال حجره الخ أما الأولى فاسكونه وكذا يرجع بما دفع على الآخر وأما الثانية فلا يكون
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جوابه والى ذلك كور في الدور وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه
 لا ترجع الحقوق اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره متربا بآذن المولى وهذا انما يظهر في
 المسئلة الأولى والله در الشارح حيث علل في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع بين الحقيقة
 والجاز وقال وعليه الثمن فاستتمه في حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجازة قول
 يمكن أن يراد في المسئلة الأولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من التاميل (قوله ومائة) أي
 من الدراهم (قوله نفذ) لأن التخيير في جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار ولو خيرا)
 لا خسلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهورة بالشراء اذا خالف في
 الجنس نفذ عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا أن يشتريه بالف
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالف اه أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض جزله
 ان يرجع والفرق ان شراء الوكيل بشرائه حقيقة والشراء بمائة دينار أو عرض غيرا لشراء
 بالف درهم ومسئلة الاسير ليس بشرائه حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضي بالتخلص بالف
 فلم يمه الا ان كان قد مضى قال في الخائصة رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه
 بالأمور بالف درهم ثم قال بالأمور لا أمر بعت الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المفتي
 أنه يجوز لا تصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بعشرة دنانير
 فاشترى بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلاف لفرع محمد ولو بهرض قيمته مثل النقد
 لا يلزم اجماعا وفي التمثيل كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة الآخر وفي
 الشراء يكون مشتريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صبيا أو عبدا محجورا أو مرتدا فهو موقوف
 وفي البرازية وكما بان يبيع عبده بالف وقيمته كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف
 اه (قوله خلاصة ودرر) نقله في الدرر عن الخلاصة فالأولى الاقتصار على الخلاصة والله
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل) لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له (قوله وكيل البيع الخ) مثل
 المضارب الا اذا كان بمنزل القيمة فانه يجوز انفاها لأنه متصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل
 لأن الوصي لو باع منه بمنزل القيمة فانه يجوز وان حابي قيمه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي
 بحر وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهادته لم يجوز عند أبي
 حنيفة وفيه المتولى اذا اجر دارا من ابنه المبالغ أو أياه لم يجوز عند أبي حنيفة الا ان أكثر من أجر
 المثل كبيع الوصي ولو باع من نفسه يجوز لو خيرا والا لا وقيد وكيل العقد احقر اذن وكيل
 القبض كالوكل شخص بقبض دين على أبيه أو ولده أو كاتب لولده أو عبده فقال الوكيل
 قبضت الدين وهالك وكذبه الطالب فاقول قول الوكيل اه وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر
 من القيمة يجوز بالخلاف وباقل بهن فاحش لا يجوز اجماعا وبمنزل القيمة في رواية الوكالة

لأنه أتى بتصريف آخر
 فنفذ عليه وعليه
 الثمن قيم الزوال حجره
 بعقد باشره مقترنا بآذن
 المولى دور (فرع)*
 الوكيل اذا خالف ان
 خلافا لخير في الجنس
 كبيع بالف درهم فباع
 بالف ومائة نفذ ولو بمائة
 دينار ولو خيرا خلاصة
 ودرر

(فصل لا يعقد وكيل
 البيع والشراء)
 والاجر والوصف والسلم

والبيع عنه لا يجوز ووجهه في الخاتمة (قوله ونحوها) كالتزويج فلو كانه بتزويج فزوجته
بنته ولو كبيرة أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عنده خلافا لما وعلى هذا لو حذف قوله
بالببيع والشراء المكان أولى (قوله مع من ترد شهادته) أي كالمهر وفرعه وسيد بعده
ومكاتبه وشريكه فيما يشترط كانه لان مواضع التهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهم
بدليل عدم قبول الشهادة كافي الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الامن أربعة اتفاقا
عنده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا لولده الكبير
وولده هو والده وزوجته وقبل وزوجها ان كانت امرأة وقبل ولد ولده الصغير ولا يجوز اذا مات
أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقبل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم
جميعا سواء كان خيرا أو شر الاموكل أو الوكيل كافي فتاوى قاضيان قال في البصر وهو مفهوم
من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته فاولى أن لا يملكه من نفسه ولو
بمثل القيمة في إحدى الروايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عده على من ترد شهادته للاموكل
كأبيه وابنته ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه والحيلة في
جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر يشترط منه هو اعلم ان الاولوية بالنسبة للذهب الاسام
واما صاحبان فلا يعان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته اذا كان بمثل القيمة الامن عنده
ومكاتبه كباقي قريباتي كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم مع الامام فيه
كاتبه عليه ابو السعود (قوله للتممة) وهذا موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع
بينهم متصلة فصار بيعه من نفسه من وجهه قال في التاجية التهمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني
يذهب الوهم الى انه انما يختار هذا الفتح نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل غيره
اه (قوله بمثل القيمة الامن عنده) أي لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وان أحاط الدين
بماله ورغبته لان مع ذلك مذهب ما يبايعه ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب
لمولاه على تقدير عجزه ومثله ابنه الصغير وشريكه مفاوضة أما شريكه عتقا فيجوز عنده بيعه
اذا لم يكن ذلك من تجارتهم ما وقيد في المبسوط العبد بغير المديون املو كان مديونا فانه يجوز
معراج فالمستثنى حينئذ من قوله ما لربع (قوله كبيع عن شئت) استدرك المقتضى بان
الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز الا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا
ورده الحوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة
عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع التهمة وقيد بما ذكر من المسائل اما غيرها كالحطالة
والاطالة والخط والابرار والتجوز بدون حقه فيجوز عندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز
(قوله كاي يجوز عندهم باكثر من القيمة اتفاقا) أي عند عدم الاطلاق (قوله اي بيعه) أشار
به الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لان قوله كاي يجوز عنده يشمل البيع والشراء فادانه
أراد بالعد البيع لانه حيث كان باكثر من القيمة انتفت التهمة اما الشراء بما كثر منها فهو ظاهر
التهمة والخاتمة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبيه كالأب باقل من القيمة وتظير البيع
باكثر من القيمة الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لا شراؤه باكثر منها) أي من ترد شهادته
(قوله بغبن فاحش) أي من ترد شهادته (قوله لا يجوز اتفاقا) وجاز مع غيره عنده (قوله

ونحوها) مع من ترد شهادته
(ه) للتممة وجوزاه بمثل
القيمة الامن عنده ومكاتبه
(الا اذا أطلق له الموكل) كبيع
عن شئت (فيجوز بيعه لهم
بمثل القيمة) اتفاقا كما
يجوز عقده معهم باكثر
من القيمة اتفاقا أي بيعه
لا شراؤه باكثر منها بغبن
كألوا باقل منها بغبن
فاحش لا يجوز اتفاقا

وكذا يبيع عنده) أي لا يجوز عنده لأنه حيث لم يجوز العقد بمنزلة القيمة لم يجوز بالغبين اليه يبيع
 بالاولى (قوله خلافا لهما) لأنه لما جاز بمنزلة القيمة وكان الغبن اليه لا يمكن الاحتراز عنه لأن
 حقيقة ما يقوم به بعض المقومين جاز البيع معه والتمسكه في ذلك عدم جواز البيع عنده
 بالغبين اليه يبيع مع انه ما علمه من عدم جواز بيعه منهم عنده بمنزلة القيمة بالطريق الاولى ليدفع
 عليه خلافا لهما وجوز ذلك عندهم أيضا (قوله وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا) قال فيه لو
 أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا أن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولادين
 عليه فلا يجوز قطعا وان صرح له الموكل اهـ منجـ لـ في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك
 شراء نفسه لان الواحد لا يكون مشتريا أو بائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره
 الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغير أو عن لائقه لـ شهادة له ببيع منـ جاز اهـ
 ولا يخفى ما بينهما من مخالفة وقد كرمنا ما في السراج في النهاية عن المبسوط ومنه لـ ما في
 البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من
 نفسه أو ابن صغير له أو عبده غير مدين وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع
 جاز اهـ وفي النهاية عن المبسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغير له لم يجوز وان
 صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد
 الاحكام فانه يكون مشتريا يومضا قابضا ومسلما محاصفا في العيب ونحاصما وفيه من
 التضاد ما لا يخفى اهـ وهذا موافق لما عن السراج وكان في المسئلة قولين خلافا لما ادعى
 انه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل ولان
 ما في البرازية من انه يجوز لنفسه محله اذا صرح له بالعقد من نفسه فيه ما فيه فلم يمتنع تقدم
 ان قول الامام مقيد بثلاثة قيود أن لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعه من يزد من القيمة
 أو يشتري منهم بأقل منها وأن لا يصرح بهم ففي هذه الصور يجوز اتقا وما قاله في السراج
 مفهوم من القيد الاول فانه اذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصريح بهم بالاولى وعلم من
 تصريحه بأسـ ثناء نفسه وما عطف عليه بما اذا صرح بهم أنه عند الاطلاق لا يجوز بيعه من
 نفسه وما عطف عليه وكذلك بالاكثر من القيمة (قوله الامن نفسه وطفله) فلا يجوز سواء
 كان شراؤه من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكاله لأنه يصير متوليا طرفي العقد قابلا ومحجبا
 والواحد لا يتولى طرفي العقد فقول من نفسه يغني عن قوله وطفله لان الطفل ومثله أبوه
 وانما نص عليه لأنه اذا كان يعقل البيع والشراء يجوز ان يعقد بنفسه لاذن ولبيه فدفن توهم
 أن يجوز بيعه له لأنه انما يبيعه مقيدا لاذن من أبيه فكان الاب هو العاقد فلا يصح وان قال له
 بعه من طفلك وعبارة المنع عن السراج أو ولده الصغير بدل طفله والمراد به ما واحد فلذا عبر
 السراج بلفظ الطفل لان مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المنع في
 باب النفقة وقيل بد الطفل وهو الصبي حين يسقط من البطن الى أن يحتمل وقال الراغب في
 المفردات الطفل الولد مادام ناعما اهـ والذي يدل على بقاء اسم الطفل الى البلوغ قوله تعالى
 واذا بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعبد عبده غير المدينون) اما المدينون الذي أحاط الدين بماله
 وورقته لا يملك سيده ما في يده عند أبي حنيفة بخلاف بيعه من حيث صرح به الموكل اما اذا لم

وكذا يبيع عنده خلافا لهما
 ابن ذلك وغيره وفي السراج
 لو صرح بهم جاز اجماعا لا
 من نفسه وطفله وعبد
 غير المدينون (وصح بيعه)

يصير حقه في أن لا يجوز لانه اذا لم يجوز بيعه من المكاتب حيث كان اسسه حقه في كسبه
 وحقيقة بعد العجز فالمديون كذلك لاحتمال وفاء الدين وظهوره لمكفي كسبه فليراجع قال
 الخندي جـ له من يصرف بالتسايط حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايت غاب يجعل عقوا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة فيجوز لهم أن يبيعوا
 ما يساوي ألقايدهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندهم لا يجوز الا على المعروف واما
 الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كبقية ما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كبقية ما
 كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان والمفاوضة والوكيل بالبيع
 المطلق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة بما عزموا من وعنده لا يجوز الا بالمعروف واما شراؤه
 فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشترى وبخلاف المعروف والعادة أو بغيره فانه قد
 شراؤه على أنفسهم وضموا ما نقد واقبضه من مال غيره اجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدر
 ما يتغابن فيه عقوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحالي فيه قليلا وعلية دين مستغرق فانه
 لا يجوز بمحايته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن ان تمام القيمة وان شاء فسخ واما
 وصيه بعد موته اذا باع ثركه لقضاء ديونه وحالي فيه قدر ما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل عقوا
 وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحالي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان
 أكثر من قيمته حتى يجيز سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته وحالي
 فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيرا وهو الوصي
 اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى فعنده محمد لا يجوز بحال وعنده ان خير الخيرة والالم يجوز
 قلت وفي وصايا الخليفة فسر السر خشي الخليفة ٢ بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم
 ما يساوي عشرة بخمسة عشر أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر وذكر
 ما قدمناه في منية المتي بعبارة أخر عشر عما قد قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغن فاحش
 عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على الطلاق وقد عيّل الانسان من الشيء فيجوز فيه بغير ط
 وكذا التوكيل بالاجارة ومن المشايخ من قال قواهم ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كفاي
 الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الخوالة أو اقضى
 الزوف وتجوز به جاز وضمن الثمن للاحمر وهو قول الامام وأجمعوا ان الثمن لو دينا مقبوضا
 أو عينا فوجهه لا يشتري لا يصح (أقول) وكذا وكيل المرأة لو زوجها باقل من مهر مثلها بزانية
 أي فانه يصح بما قل أو أكثر (قوله وخصام الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتعقب بعواقبها
 والمتعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بغير نقصان لا يتغابن الناس فيه ولا
 يجوز الا بالدراهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الامر بغيره بالمتعارف
 وله ذابته عند التوكيل بشرائه لقسم والجد يسكن الميم هو ما جلد من الماء والاضحية بزمان
 الحاجة ففي القسم بالشئ تمام الجلد بالصف وفي الاضحية بزمانه وان البيع بغن فاحش بيع من
 وجهه بة من وجهه وكذا المقايضة بيع من وجهه ثرا من وجهه فلا يتناول مطلق اسم البيع
 وفي الغلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التعبد

مطلب
 في تفسير الخيرية

بما قل أو أكثر والعرض
 وخصام القيمة وبالنقد

من الاصرافان عين شيانعين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري
ورجح دابيل الامام وهو الماعول عليه عند النسفي وهو اصح الاقوال والاختيار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمى وعليه اصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب
بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور
وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كله وقد يكون مقصود البائع في بعض الاحيان
كالوكل من السلعة او اضطر الى الثمن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو
مذهب الامام (قوله كذا يرد درهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بغن يسير للربا (قوله لانه
يباع من وجهه شرعا من وجهه) والوكيل بالشراء لا يجوز له باغن الفاحش اتفاقا (قوله وضح
بالنسبة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلا الخ) لان
يباع المرأة للحاجة الى النفقة عادة فلا يتقهر النسبة ولا البيع باعرض للقرينة ولذا لو قال
له اني اخشى ان اغبن في بيع هذه السلعة فاريده ان يبيعها برأيك صيانة مالي عن الضياع فليس
له ان يبيعها باغن حيث قد كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار
يريد التجار فوكل انسانا ان يبيع له غلامه فباعه بالنسيئة مع قيام لالة حاله انه يريد الاستعانة
بالثمن على سفره فافتيت بعدم جواز البيع بالنسيئة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه
ويقال مثله لو باعها بالسلعة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام بجواز البيع بالنسيئة أي وانما
قال الامام بجوز البيع بالنسيئة ان باع الخ (قوله لم يجز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا الثمن نقل
عن الامام جواز النسبة مطلقا قال في البحر اطلق في جواز بيعه بالنسيئة وهو مقيد بما اذا كان
للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز اه وفي المواهب وتاجية له ثمن التجارة جائز وان طال وقيداه
بالمعارف اه وبه تعلم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قواهما
والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسيئة عند أبي حنيفة مطلقا لانه وكاه يبيع مطلقا
وهذا مطلق فينفذ عليه كنهما كان وعند أبي يوسف مقيد بقيد من ان يكون البيع للتجارة وان
يكون الاجل متعارفا قال في المنية الوكيل بالبيع المطلق باع ثمن مؤجل جائز وان طال المدة
فيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلعة وبدونه لاوعن أبي يوسف ان
وكاه يبيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكاه به الحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين
الاصر شيانعين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطاً يتظر ان كان
مقيداً فانما عين كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كد بالنسبة أو لاوان كان شرطاً لا يفيد
ولا ينفعه بل يضره لا يجب مراعاته وان كده بالنسبة وان كان شرطاً مقيداً فانما من وجهه ضاراً
من وجهه ان كده بالنسبة يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنسبة لا يجب مراعاته لانه متى كده بالنسبة
دل على ارادة وجوده لان ادخال حرف التأكيذ والتأنيذ في الكلام يدل على زيادة المبالغة في
ارادة الحال مثال الاول به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز فان شرط الخيار نافع مقيد من كل
وجه لانه لايزيل ملكه لعل فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال ببيع هذا العبد
بنسيئة أو قال لا تبع الا بالنسيئة فباع بالنسيئة جاز لان هذا شرط غير مقيد لان البيع بالنسيئة
يضره بالنقد ويتقهر فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بمضرة فلان قد دفع

وبه يفتى بزيادة ولا يجوز
في الصرف كذا يرد درهم
بغبن فاحش اجاعا لانه
يباع من وجهه شرعا من
وجهه صيرفية (و) صح
بالنسبة ان التوكيل
بالبيع (للتجارة وان) كان
(الحاجة لا) يجوز (كالمرأة
اذا دفعت غزلا الى رجل
ليبيعه لها ويتعين النقد)
به يفتى خلاصة وكذا في
كل موضع قامت الدلالة
على الحاجة كما افاده المصنف
وهذا ايضا ان باع بما يبيع
الخاص بنسيئة فان طول
المدة لم يجز به يفتى ابن مالك
ومتى عين الاصر شيانعين

بغير ذلك لم يضمن وان قال لا تدفع الا بشم وداو بحضرة فلان فضاء بغير شم وداو بغير حضرة
 فلان يضمن كما في الوكيل بالبيع قالوا هذا اذا كان رجلا فربح القدر فحشم الناس بخلافه
 وان كان وضرب القدر لا يصير بخلافه لانه شرط شرط الا يقيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان
 كده بالنفي كما لو قال لا تبسج الاباء او لا تبسج الاب بالنسبة فباع بالعين او بالنقد جاز لانه غير مفيد
 أصلا ومنه لا تبسج في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تبسج الا في سوق كذا لا ينقد أي عند
 التفاوت اتفاوت الرغبات اه ومثله في الطوائف الجوية وقد عرفت ان نظيره عند قوله وباستيفائها
 فراجع (أقول) لم يظهر لي القليل في الثاني بقوله بع هذا العبد بنسبة الخ لانه نافع من وجه
 دون وجه لانه بالنسبة يزيد الثمن فاذا باعه نقد اقامت زيادة الثمن الآن يقال اذا اتحد الثمن في
 النسبة والنقد تامل (قوله) الا في بيعه بالنسبة بالاف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يبين وباع بالنقد
 لا يجوز كما بينه في البحر وأما لو قال بعه الى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام
 المرحوم الاصح أنه لا يجوز بالاجماع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم
 عين له فمما وهذه لم يبينه اه (أقول) اهل وجه عدم الجواز فيما اذا لم يبين الثمن ان البيع بنسبة
 يكون بثن أو يزيد من ثمن المبيع بالنقد فيه يكون مراده المبيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن
 الزائد في المال أنفع له من الثمن الاقل في الحال لعدم احتياجه اليه الا ان وهذا بخلاف
 المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسبة فقد حصل له الثمن الزائد في
 الحال مع أنه دفع منه عرضة الهلاك بالثمن المشتري أو بخوده وبهذا انضح وجه عدم
 المخالفة وقد عرفت ان المحيط قريب وكذا ارسل الباب عند قول المصنف وباستيفائها واستيفائها ان
 الشرط تارة يجب اعتباره مطلقا وتارة لا يجب مطلقا وتارة يجب ان يقيد بالنفي فلا تغفل ثم ان
 الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن ماباع به مثله ماباع بالنقد أما لو كان فلا يظهر
 بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة اذا اوكله بالبيع بنسبة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بغير بيع
 بالنسبة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بالاف جاز لانه وان صار بخلافه الا انه الى غير من كل
 وجه كما قلت (قوله) في ذلك الجنس جاز والا لا أي فلو باع بدنا فباعه بالنقد لا يجوز وان
 كان خلافا الى غير اختلاف الجنس (قوله) وانما بكسر الهمزة لانهم امة قول قلت معطوفة
 على وقد عرفت ان عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكأنه قال قلت وتتعبد الخ لا بالتفخ
 معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حتمية لا تكون معمولة لقصد منا والواقع انه لم يقدمه كما
 ذكرنا ح زيادة (قوله) تعبد بزمان كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن
 الصيف فلو قال بعه غد لم يجوز بعه اليوم وكذا الطلاق والعناق وبالعكس فيه واثبات
 والصحيح أنه كالاول قال في الحاشية قال غيره بع عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل
 مضاف الى غدا فلا يكون قبله ولو قال بع عبدي اليوم واشتر اليوم ففعل غدا فبهر واثبات قبل
 الصحيح انما لا يتبع بعد اليوم وقيل بقي وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت ولو وكل رجلا ببيع العبد
 ذوقه غدا ففعل بعد غدا جاز ولا واحد بخلاف ما اذا قال اليوم فبهر بخلاف والصحيح ان
 كرا اليوم للتوقيت فليمنظر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان بأن يقول له بعه في سوق كذا
 أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجوز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

الا في بيعه بالنسبة بالاف
 فباع بالنقد بالاف جاز
 بحر قلت وقد عرفت ان
 خالف الى غير في ذلك
 الجنس جاز والا لا وانما
 تعبد بزمان ومكان

لأنهم بن عليه وعدم التصديق في البيع لا منعاه بعد المدة كالوفاة أنا كفيلا إلى ثلاثة أيام
فهو لتأجيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلا أو بعدها كما تقدم (قوله لكن في
البرازية) استدراك على تقييدها بزمن والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين
الاتصاف استغناء عنهم ما عا في الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على
ارادة التسليم على الوكيل والموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال
في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ابيع عن الميت في هذه السنة فاخذوا حرم بالخمس من قابل
جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما
لو وكل رجلا بأن يعتق عبده أو يبيعه غدا فاعتق أو باع بعد الغد جاز اه أي ويكون ذكر الغد
للاستحصال لا للتوقيت ولو اوحدها ولو قال بع أو اشترا وأعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه
روايتان والصحيح أنه لا يتحقق بعد اليوم كما قدمناه فربما وقال بعضهم بقي الا ان يدل الدليل على
خلافه (قوله وكذا الكفيل) أي بالنفس كما تقدم (قوله لكنه لا يطالب الا بعد الاجل) فان
قلت ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل برئ كائنه لم يملك
ح فلو قال كفالته الى ثلاثة أيام كان كفيلا بعده الثلاثة كالوفاة لانه انما طالق الى ثلاثة
أيام يقع الطلاق بعدها أو باع عبدا بكذا الى ثلاثة أيام يصير مطالبا بعدها قال الحلواني
وهذا على خلاف ما يظنه الناس وهذا اذا لم يذكر النافية الاولى فلو قال أنا كفيل من هذا اليوم
الى عشرة أيام كان كافلا حاله الى انتهائه وانتهت الكفالة في قواهم (قوله بعه بشم ودالح) لانه
يحمل المشورة والارشاد ويحمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تبع الابن ودقائه
نص في التقييد (قوله وبيع بدونهم جاز) الذي في المقدس عن الخاتمة بعه بشم ودورن أو بعه
وخذ كفيلا أو رهنا فباع بغير شهود أو كفيل أو رهن لم يجز (قوله بخلاف لا تبع الابن ودالح) لانه
الابن بغيره فلان) فانه نص في التقييد به وجعله الامر أن كل ما قبله الموكل ان مقيد من كل
وجه يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم
الواقعة وليس بكلي في الهندية عن المحيط اذا أمر ان يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن
ومن غير كفيل لم يجز كده بالنفي أو لم يتردد كده الا انه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة
وعدمها وفي الهندية مقيد بمحض (قوله واقعة القموي) المسئلة مصرح بها في وصايا
الخاتمة لكن بالنظر بمحض فلان والحكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً لأي
وقد اشترى بغيره عن فاحش ولا عيب والافلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا تشترى الا بعرفة
فلان) فانه يضمن بانشراده لان فلان قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار
فهو مقيد من وجه (قوله وصح أخذه) أي الوكيل (قوله رهنا وكفلا بالثمن) أي لان العدة في
حق الحقوق وقع لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثاقه والارتمان وثيقة
لجاناب الاستيفاء فيملكه المأخذ خلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتقبض اصالته ولهذا الوجه الموكل عن أخذ
الرهن والكفيل عن تسليم المبيع قبل القبض لا يتقدم بغيره ولو كان الرهن في يده حتى سقط
الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناسي وعنه في

لكن في البرازية الوكيل
الى عشرة أيام وكيلا في
العشرة وبعدها في الاصح
وكذا الكفيل لكنه
لا يطالب الا بعد الاجل كما
في تنوير البصائر وفي زواهر
الجواهر قال بعه بشم ود
أو برأى فلان أو علمه أو
معرفة وبيع بدونهم جاز
بخلاف لا تبع الابن ودالح
أو الابن بغيره فلان به يفتق
قلت وبه علم حكم واقعة
القموي دفع له مالا وقال
اشترى زينة بعرفة فلان
فذهب واشترى بـلا
معرفة فلهذا الزينة لم
يضمن بخلاف لا تشترى الا
بعرفة فلان فليحفظ
(و) صح (أخذه رهنا
وكفلا بالثمن

لهداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل
 يجعل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانهم حينئذ سوا له وهو لا يعلم
 لما في البرازية ولو أخذه كفيل بشرط البراءة فهو حواله لا يجوز للوكيل يقبض الدين قبولا
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هذا الحواله لان التوى لا يتحقق في الكفالة
 وقيل الكفالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه مقاس به
 قال الزيلعي أخذنا من الكافي وهذا كما ليس بشئ لان المراد هنا توى مضاف الى أخذ
 الكفيل بحيث انه لو لا يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 الى أخذ الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 فاسد لان الدين لا يتوى فيه بموت المالك عليه مثله بل يرجع به على الخيل وانما يتوى بموته ما
 مفلسين فصار كالكفالة والوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك
 يحصل بالمرافقة الى ما يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو قال
 أو احتمال أو أبرأ أو رط أو هب أو تجوز صرح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن موكله لا عند أبي
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بدقه قبض الثمن لا يملك
 الحط ولا براءة برازية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل
 فيما هلك من الثمن اهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فالرد له الوكيل جاز
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي
 البرازية ولا يملك الوكيل يقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على
 الكفيل) وصوره التوى وكما يبيع شئ فباعه وأخذ بالثمن كفيل ويجوز عن التحصيل من الكفيل
 وامتنع الاصيل من اعطائه ماله لانه حيث كفل المال الذي عليه برئ منه ورافعه الى قاض
 يرى ذلك وحكم عليه ببراءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله
 بحر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا الامام مالك فان براءة
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مضافا (قوله لان الجواز
 الشرعي يتأني الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة صلاحا ورفع موكله لا يكون سببا
 لضمانه لامعاق الجواز الشرعي فلا ينافي قواهم ان من جاز له شئ لمصلحة تقيده بوجوب السلامة
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شئ فأتاه لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته
 فأتت ضمتها (قوله وتقيده شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشتري بثلث القيمة فلا يتغير
 النة دين كالكفيل وموزون ودين في الذمة قيد بالشراء لان الوكيل بالنكاح اذا زوجه باكثر من
 مهرها فانما يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر متحققة فله ان يشرأ بنفسه
 فاذا لم يوافق أهله بغيره على ما شر وأطلقه فمثل ما اذا كان وكيل بامرأة معين فانه وان كان
 لا يملك شرأ بنفسه فبالحقيقة يكون مشتريا لنفسه فالتممة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية
 قالوا لا يند على الآخر وذلك في البناء أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي
 لتسمية أنه لا نص فيه بحر ملخصا (أقول) فظهر ما جرى عليه الزيلعي من ان الوكيل
 بشرأ شئ لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين القاض وان كان لا يملك شرأ بنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع
 الرهن (في يده أو توى) المال
 (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي يتأني الضمان
 (وتقيده شر أو بمثل القيمة)

لأنه بالخاتمة فيه يكون مشتر بالقيمة فكانت القيمة فيه باقية **هـ** خلاف ما عليه العامة
 ر الظاهر ان المراد بالخاتمة مخالفة ما هو المتعارف في غنمه والا فالكلام مفروض قیما اذ لم
 يقدر الا امر غنمه (قوله وغنيسير) الواو بمعنى أو قال في القاموس غنمه في البيع يغنمه غنما
 ويجوز خدعه والغناب ان يغبن بعضهم بعضا **هـ** فالمراد بالغناب الخداع فقواهم لا يتغابن
 الناس فيه أى لا يخدع بعضهم بعضا فغنمه وظهوره وقواهم يتغابن الناس فيه أى يخدع
 بعضهم بعضا قلته **هـ** بحر يتصرف **ط** (قوله وهو ما يقوم بهم قوم) أى ما يدخل تحت
 تقويم أحد من المقومين وهو الاصح أما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغنيسير فاحش **ز** وقيل حد
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار تسعها وفي الدراهم
 ربع عشرها قال مسكين فلو قوم عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر سبعة فثلاثين العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشراء والناقص في البيع فلا وهذا هو
 الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش أى فلا يكون مما يتغابن فيه وهذا الغناب في البيع على
 قواهم الا على قوله (وأقول) هذا البيان اسد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو متفق
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأما ان الوكيل في البيع هل يملك
 البيع على الآخر ولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما ذهب اليه آخريين مما
 الكلام الآن فيه وقيل في العروض دهنم أى نصف العشر وفي الحيوانات دهنم أى العشر
 وفي العقار دهنم أى الثلث وفيما يتغابن فيه من الدراهم والدنانير مع العشر ووجهه ان
 التصرف يكثر وجوده في العروض ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته
 التصرف وجعل الز يلى نصف العشر في العروض فاحشا **هـ** بزيادة (قوله كغبن ولطم) هذا
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء سعرها معروف فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في
 هذه الاشياء كانت كغبرها (قوله وجبن) هو بسكون الباء في لغة بعضهم مع تخفيف النون أو
 بالضم مع تشديد النون يختار (قوله ولو فلسا واحدا) لأنه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة
 المعين منه فلا يقبل الزيادة به (قوله وبثاية) هي شرح الهداية (قوله صح) أى عند أبي
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالأوكاه ببيع مكيل
 ونحوه ألا ترى أنه لو باع البكلى بطن النصف يجوز عنه فذا باع النصف أولى (قوله والا لا)
 لضرب الشرط وهو عيب تنقص القيمة فلا يراد بالمطابق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني
 وأصل ذلك ان أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء
 فيعتبر المتعارف الذي لا ضرب فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء **هـ** قال المقدسي وفيه
 كلام وهو ان الظاهر ان المراد ان قول أبي حنيفة قياس بالنسبة الى قولهما وقواهما الاستحسان
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهما انه لا يتقدأصل الاستحسان القول بالتوقف وكذا
 في قول أبي حنيفة فتأمل **هـ** وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلين ببيع عبده فباع كل
 منهما الرجل فن باع أولا جزو وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يعلم الاول فذلك
 مشترك بينهما بنصف الثمن لأنه ليس أولى واستوى المشتريان ويخير كل منهما بالتفرق المصةفة
 ولا ترجيح الا اذا كان في يد أحد المشتريين فهو له ليرجع جانبه لما كدشرا ثم يكتسبه من القرض

٢ مطالب
 في حد الفاحش

وغنيسير) وهو ما يقوم
 به مقوم وهذا (اذ لم يكن
 سعره معروفا وان كان)
 سعره (معروفا) بين الناس
 (كغبن ولطم) وموزون
 (لا يتقدأصل) على الموكل وان
 قلت الزيادة (ولو فلسا
 واحدا به يلقى بحر وبثاية
 (وكاه ببيع عبده فباع
 نصفه صح) لا طلاق
 التوكيل وقال ان باع
 الباقي قبل المصومة جاز
 والا لا وقواهما الاستحسان
 ملحق وهداية

دليل سبق شرائه اهـ (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استحسانا قال في البحر ولذا
 أخرجه مع دليله كما هو عادته (قوله والماتى به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان الماتى به
 خلاف قوله كما قدمناه اهـ أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن
 العلامة قاسم من ترجيح قوله وعليه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)
 ومثل في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الإيضاح (قوله وفي الشراء)
 يتوقف على شرائه قبل الخصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشتري نصفه فالشراء موقوف
 اتفاقا فان اشتري باقيه لزم الموكل وارفع التوقف لان شرائه البعض قد يقع وسيلة الى الامتناع
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة واحدة صاغاذا اشترى الباقي قبل رد الأمر الشراء
 تبين انه وسيلة فينفذ على الأمر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة لا يفرق الا في بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلا
 يشرى النصف ثم يشرى الموكل النصف لم ينفذ على الأمر بخلاف عكسه اهـ واعلم ان
 ما اعترض به العيني على الزبلي حيث قال فان اشترى باقيه قبل ان يختصه لزم الموكل والالزم
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى الاجماع ما اعترض
 به العيني لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي
 وانما سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسألة التوكيل بالشراء فنفذ قول أراد بالاجماع اجماع
 الامام مع صاحبيه كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده
 أبو السعود قال الزبلي ولا يفرق فيه بين التوكيل بشراء عبد ببعينه أو بغير عينه اهـ وفيه
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لاننا نقول انما لا يتوقف اذا كان ينفذ على العاقد
 وهذا شرائه النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق
 أمره من كل وجه فلما بالتوقف فلو اعققه الأمر زمن التوقف فنفذ عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه انبوهم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقى الخلاف قبل
 الشراء فلا ينفذ على الأمر وأبو يوسف يقول يتوقف على اجازة الموكل والاعتقاج اهـ
 (قوله اتفاقا) الفرق لابي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تصفق ثمرة
 انه شراء لنفسه فمضى الصفقة خامرة فاراد ان يلزم به الموكل ولان الأمر بالبيع بصادف
 ما يمكن فيه يصح بغيره الاطلافاً والأمر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتد بغيره
 التقييد والاطلاق كافى الهداية (قوله ولورد مبيع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أولا وأشار
 الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل ببيع فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزانية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوى وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل
 ثم وجد الشارى عيبا فاقضى أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله ببيع) قيد به
 لانه لو رده عليه بغير شرط أو رتبة فهو على الأمر ولو من غير قضاء كرده عليه ببيع بغير قضاء

وظاهره ترجيح قولهما
 والماتى به خلافه بحر
 وقيد ابن الكمال الخلاف
 بما يذهب بالشراء
 والاجاز اتفاقا فليراجع
 (وفي الشراء يتوقف على
 شرائه باقيه قبل الخصومة)
 اتفاقا (ولو رده مبيع ببيع
 على وكيله)

قبل القبض فانه جائز على الآخر (قوله بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجر وسلم
 طعن المستاجر فيه بهيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يفتى به اجارة جديدة بغير
 (قوله بيينة) لان الثابت بالبيينة ثابت في حق الكافة لان البيينة حجة مطابقة مع البيينة فيلزم
 الموكل كالزم الوكيل أما النكول فهو بذل أو اقرار وكل منهما ماحقة أن لا ينفذ على الموكل
 لكنه لما كان النكول مضطرا اليه بهيب العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع لزم
 الآخر دفعه للضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن حدوث العيب
 فيد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج (قوله أو نكوله) أي الوكيل لانه مضطرف
 النكول لبعده العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الآخر بغير وفيه دليل على
 ان الدعوى لو وقعت في حق المبيع بان ادعى المشتري دفعه له لو كبل وأنكره الوكيل وطلب
 المشتري عينه على عدم الدفع له فشكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل لانه قد حصل
 المذكورة ولكونه اما باذلا أو مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة القوي فتأمل اه
 رمى قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرا لم يشترط الى ان الوكيل يخاف على البنات ادلو
 كان على العلم لم يكن مضطرا لبعده العيب عن علمه ولكن عامة الروايات على ان الوكيل يخاف
 على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول اه (قوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله
 هذه المدة) لان القاضي يتيقن بحدوث العيب فيد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار
 ولا الى البيينة والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبيح الزائدة لم يتوقف القضاء
 على وجود هذه الحجج من البيينة والاقرار او اياه الميمن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطعاً بوجود
 العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجودها في العيب الذي لا يحدث مثله
 لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه
 تاريخ البيع فيفتقر الى هذه الحجج لظهوره في التاريخ وكان عيبا لا يعرفه الا النساء
 والاطباء وقولهم في قول الطائيف حجة في توجبه المحصورة لافي الرد فيفتقر اليها في الرد حتى لو كان
 القاضي عاين البيع والعيب ظاهرا لاحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رده عليه
 باقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرا اليه لانه
 السكوت والنكول الا انه ان يخصم الموكل فيلزم بيئته أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد
 بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخصم موكله لانه يبيع جديد في حق ثالث
 والبائع ثامم ما ورد بالقضاء فصح اعموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار فمن
 حيث القضي كان له ان يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة وان كان العيب غير
 حادث أي كس زائدة أو كان حادثا لانه لا يحدث مثله في تلك المدة رده على الوكيل باقراره
 بغير قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة روايات المبسوط وذكر في البيوع انه
 يكون رد اعلى الموكل لاسم مافة الا عين ما يفتقه القاضي لو رفع اليه اذ لا يكلفه القاضي على
 اقامة البيينة ولا على الخلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا
 الرد بالتراضي يبيع جديد في حق ثالث والموكل ثامم ما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل ثبت
 حقه ما ولا في وصف السلامة ثم اذا جهز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بيينة أو نكوله)
 أو اقراره فيما لا يحدث
 مثله في هذه المدة

أو بزيادة حدثت فيه ينقل إلى الرجوع بالضرورة فلم يكن له أن يتبعها وهكذا ذكر الروايتين في
 شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لأن فيه نزولاً من اللزوم إلى أن لا يخصم
 بالسكينة وكان الأقرب أن يقال لا يلزمه **والسكن** له أن يخصم زباني وبه علم أن قول المتن
 أو إقراره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل معنى على رواية البيوع المخالفة لاسمائه
 روايات المبسوط من لزومه للوكيل ولذا قال في المواهب لورد عليه بما لا يحدث مثله بإقراره يلزم
 الوكيل ولزوم الموكل رواية **أه** فتنبه (قوله رده الوكيل على الآخر) لو قال فهو رد على
 الآخر لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج إلى خصومة مع الموكل إلا إذا كان عيباً يحدث مثله
 ورد عليه بإقراره بقضاءه وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشترياً وحاصل هذه المسئلة
 أن العيب لا يحدث لو أمان لا يحدث مثله كالمسألة أو لا يصح الزائدة أو يكون حادثاً لكن
 يحدث مثله في هذه المادة أو يحدث في مثله في الأول والثاني يرد القاضي من غير حجة من
 بيعة أو إقرار أو نكول العلم بكونه عند البائع وتناوب اشتراط الحجة في الكتاب أن الحال قد
 يشبهه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج إليها ليعلم التاريخ أو كان عيباً
 لا يعرفه إلا الأطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيقتصر على الحجة للرد في
 لو عين القاضي البيع وكان العيب ظاهر الاحتجاج إلى شيء منها وكذا الحكم في الثالث أن كان
 بيعة أو نكول لأن البيعة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فيرده عليه والرد في هذه
 المواضع على الوكيل رد على الموكل وأمان رده عليه في هذا الثالث بإقراره فإن كان بقضاء فلا
 يكون رد على الموكل لأنه حجة قاصرة فلا تتعدى ولكن له أن يخصم الموكل فيرده عليه بيعة
 أو نكول لأن الرد فسخ لأنه حصل بالقضاء كرهاء عليه فأنعدم الرضا وإن كان بغير قضاء فليس
 له الرد لأنه آتالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الأول والثاني لو رد على الوكيل
 بالقرار بدون قضاء يلزم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون
 رد على الموكل كما قدمناه قريياً عن الزباني قال في الأصل **أه** وكذا بإقراره فيما لا يحدث مثله
 أن رد بقضاء **أه** (قوله ولو بإقراره فيما لا يحدث لا يرد له الوكيل) إلا أنه ان كان الرد بقضاء
 فلا وكيل أن يخصم المُرَكَّل فيلزمه بيعة أو نكول قال المقدسي ولا يرد له إلا بهر أن أنه
 كان عنده ولا يخلف فإن نكول يرد له والزم الوكيل ثم قال فإن قيل كيف يرد ويخصم لموكل
 مع أن الرد بإقراره فسخ في حق المُرَكَّلين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل بإقراره
 بل بقضاء القاضي بكرهه منه فجعل فسخاً لكن استدل دليل قاصر فعمدنا الفسخ عند البرهان
 ولزم الوكيل عند عمومه لابقصود المستند وهو الإقرار قال في النهاية قضاء القاضي مع
 إقرار الوكيل متصور إذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجبر عليه وإن رده المشتري
 بإقرار الوكيل بغير قضاء يلزمه ولم يخصم بحال وفي كافي الحاكم إذا قبل الوكيل المبيع بغير
 قضاء بغير شرط أو رؤية جاز على الآخر كرهه بغير قبض ولو قبل وكيلاً لا يجاز
 المبيع من المشتري بغير قضاء يلزم الموكل لأن المنفعة غير قبوضة (قوله الأصل في الوكالة
 المخصوص) لأن الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاستعانة به في أمر خاص حتى لا تصح بيعان
 الجنس بل حتى يبين النوع أو الثمن ومعنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوده تحصيله متباعدة

(رده) الوكيل (على الآخر)
 (و) لو (بإقراره فيما لا يحدث
 لا يرد له) ولزم الوكيل
 (الأصل في الوكالة المخصوص)

قد يكون بالنقد وقد يكون بالقيمة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالمقايضة (قوله وفي
 المضاربة العموم) فذلك الايداع والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال المضاربة في نوع
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما ما فنزل
 الى الوكالة المحضة (قوله فان باع الوكيل نسيت) لو قال المصنف لو اختلفا فباعه عنه الموكل
 فالقول لا امر كان أولى ايشمل ما ذكره يشمل ما ذاباع الوكيل بخمس مائة فقال الامر
 امرتك بانف أو قال امرتك بدينار أو بحنطة أو شعير أو قال بكفيل وقال الوكيل بغيره فاقول
 لا امر كما اذا أنكر أصل الامر ووكيل الخلع والمقدار والصفة من حملول وتاجيل بحر
 واعلم ان قياس ما سبق عن الغلظة يقتضي أن يكون المراد من امر الامر ووكيله بالبيع
 نقدا أن يقول له لا تبعه لا بالنقد لا بمجرد الامر بالبيع بالنقد الا ترى الى ما سبق من أنه لو قال
 له به بالنقد فباع بالقيمة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه انه لو قال به من فلان
 بكفيل فباع منه بغير كفيل جاز بخلاف لا تبعه منه الا بكفيل يمكن في الجرح الكافي أمره
 أن يبيعه من فلان بكفيل فباع بغير كفيل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل
 ثلاث أو راق عند قول الشارح به علم الخ (قوله صدق الامر) لان الامر يستفاد من جهته
 * (تنبيه) ما مر تفصيل صريح في اعتبار قول الامر لا يجوز الادول عنه فقول بعض
 المتأخرين فيما تقدم فيعيل ولو كلفه بضاعة لانه فقال قضيت فقال الامر انما امرتك فلان
 غيره حيث قال ان اقول للمأمور لانه أمين قول مخالف اصريح المنة قول المتعبر المقبول كما
 به عليه المقدسي (قوله علام الاصل) علمه للمستثنين لان نصديق الامر في امره بالنقد
 الخصيص الوكالة وتصديق المضارب لاطلاقها فلو ادعى الوكيل الفعل وأنكره موكله فان كان
 اخبار الوكيل بعد عزله فالقول للموكل وان قبله في حياة الموكل فالقول للوكيل ان كان
 المبيع مسالما اليه والاوان كان بعد موته حال هلاك العين فيكذلك واللام يتقبل قوله اذا
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسبق حكمه عند الاختلاف وأما
 وكيل العتق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقته امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة
 فقبل قوله في العقد لا في قبض البدل والهالك كما اذا قال كاتبته وقبضت بدلاها فالقول له في
 الكتابة لا في قبض بدلاها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلاها ودفعته للموكل فهو صحيح
 مصدق لانه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل يقبض الدين اذا ادعى القبض
 والهالك يصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أخاه فاشترى فقال الامر ليس هذا
 اخي فالقول له مع غيره لانه يشكر وجوب الثمن عليه ويكون الوكيل مشتري بالنقد ويعتق
 ابيد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا فان عقد المضاربة وقع خاصا واختلافا فيما
 خص العقد فيه فالقول لرب المال لانه اتفقا على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله
 فيعتد به بقوله امرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فالقول المضارب لا دعائه عمومه وعن
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف
 فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لاقتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم
 وفرع عليه بقوله (فان
 باع الوكيل) (نسيت)
 فقال امرتك بدينار وقال
 أطلق صدق الامر وفي
 الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) علام
 بالاصل

المشهوره قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في الكبر باس قاله قول له ولو برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن
نفسه وان وقتا فالوقت الاخير ارى كفا في مضاربة البرازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب
يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في لفظه ما يفهم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في
وكالة البرازية والظاهر انهما كولو كالة من حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الاستبضاع
والايداع ويبع ما اشترى الا بالتمتع به يصح بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها صينية عليها وما عمل به الزباني كالصريح فيه
فما مل اه (قوله لا يتصرف احد الوكيلين) لان الموكل رضى برأيهم الا برأى أحدهما
والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري
بحر أي التقدير للبدل لمنع النقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما ينقص عند الثاني مشتربا
ملها والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتعبير بالنفاذ ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما
موقوف ان تصرف بمحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز في
قول الامام كذا في التبيين قال الخا كم أبو الفضل هذا خلاف ما في الاصل وقال أبو يوسف
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شألم يجز لما في وصايا الثانية لو باع أحد الوصيين شيئا من
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله ما
كوكا ككنا بكذا) أي يبيع عبدي هذا أو يجمع امرأتي أما اذا وكاهما بكلامين على التعاقب
فيعقد أحدهما وكذا اذا لم يكن اجتماعهما كالمصومة وكذا ما لا يحتاج الى الرأي
كاطلاق بغير مال كافي المجموع وشتره وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأتى
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتن بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك
ولبيان تقييد امتناع تصرف أحدهما بما اذا وكاهما جميعا فخرج بذلك الاستثناء
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المتن ولفظ الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر
عبدا أو صبيبا) محجور عليه أي لا يتصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضى
برأيهم ما لا يرى أحدهما والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمناه عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف
لتصرف كالعبد والوصي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليمهما ولا دخل لهذا في
اختياره وأيهما كان مناط الاختيار معرفتهم ما يجوز التصرف وما عندهما من الصدق
والامانة فمديكون فيهما أرجح من البالغ والحر أطلقه فمثل ما اذا كان أحدهما غافلا سرا
بالغا والآخر عبدا أو صبيبا محجور عليه لئلا يكتفم مقيدا ما اذا وكاهما بكلام واحد كما علمت
أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأي كل واحد
منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما
بكلام على حدة لم يجز لاحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة
وفي الوكالة يثبت حكمها بنفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي الوكيل الآخر
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي فوضت رأيه ولم يفوض له

٢ مطلب
الشركة مثل المضاربة في
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا يتصرف احد
الوكيلين) معا كوكا ككنا
بكذا (وحده) ولو الآخر
عبدا أو صبيبا أو مات أو جن

بأنقراده فلا يملك التصرف وحده له درهم رضاء برأيه وحده ولو كانا رصيين فسات أحدهما
لا يتصرف إلى الأمام القاضى كفى وما بالاختصاصية وفي الحاشية رجل قال لرجلين وكنت
أحدكما بشراء أمة لي بالف درهم فاشتري أحدهما ثم اشتري الآخر فإن الآخر يكون مشترى
لنفسه ولو اشتري كل واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في رقت واحد كانت الجارية تان
للموكل كذا ذكر في التوازل وعليه التمسوى ١٥ وفي الذخيرة عن محمد بن رجل رجل قبض
كل حقه ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الأول شيئا من الدين فليس
للوكيل الثاني أن يقبضه من الأول لأنه الساعة عين وليس بيدى ولو وكل الأول بقبض كل حق
له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الأول شيئا من الدين فالتأني أن يقبضه من الأول ولو وكل
رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد فلان فمضى الوكيل ثم وكل آخر بعده بمثل ما وكل
به الأول في قبض هذه به فماتان كان الأول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فلما تاني أن يقبضها
من الأول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الأول الدار فليس للتأني أن يقبضها إلا أنه ما صارت
مقبوضة لصاحبها ١٥ ومثل في التاتر خاتمة في الرابع عشر يمكن ذكر بدل التعليق قوله والشئ
بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الأثرى أن رجلا لو وكل رجلا بقبض عبد له بعينه في يد رجل ثم قبضه
المولى ثم أودعه إنسانا آخر فلو قيل أن يقبضه ١٥ ومثل في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله
لا فيما إذا وكلهما على التعاقب) فإنه يجوز لأحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغي للشارح أن
يخذف قوله فيما تقدم مع العاين من هذا الاستثناء لأنه لا يكون إلا من عام ومع تقييد به ما صار
خاصا فلا يستثنى منه إذا لم يدخل هذا في الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فإنه
لا يتقدم أحدهما كما علمت قال في تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف تصحيح فقيل
الخلافا فيما إذا أوصى إماما مال أو وصى بكل على حدة فبقية قد أجماعا قال في الخزانة وهو
الأصح وبه نأخذ وقيل في الفصلين وقيل هذا أصح قال في المبسوط لكن الأصح أن الخلاف
في الفصلين والمراد بالتلاف التلاف بين أي شيء بقية قولي يوسف ومحمد فعد أي حذيفة ومحمد
لا يتقدم فيعاهد أما استثنى خلافا لابي يوسف قلت ويستثنى مسائل أخرى يفرد فيها بالتصرف
أحد الوصيين تجيز الميت وشراؤه ما لا بد منه له غير كاطعام والكسوة ويبيع ما يخشى عليه
ال تلف وتنفيد الوصية المعينة بقرضه دين الميت إذا كان في التركة من نفسه والوصية ورد
المغصوب بورد الإذائع وقبول الهبة وجمع الأحوال الضائقة ورد المشتري فاسد أو قسمة
ما يكال ويوزن وأجرة اليتيم في عمل يتعلم وفي الأوصياء بان يتصدق على فقراء كذا وعينه
واعتاق النعمة المحيطة وحفظ الأموال نلت والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون نصيبا للميت أو
نصيبا قاض واحدا ونصيبا قاضيا لبلدين وليس كذلك فإنه في مسألة ما لو نصب كل واحد
منهم قاضى بالدية ينفرد كل واحد منهم ما بالتصرف قال في الملقطان قيسان نصب كل واحد
منهم قاضى بالدية جاز أن ينفرد كل واحد منهم ما بالتصرف في مال الميت لأن كل واحد من
القاضيين لو تصرف جاز فكذلك أنا فيه فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المتولى الذي نصبه
الآخر جاز أن رأى المصلحة في ذلك ١٥ فهو ذات تقييد الكلام الأشباه من أن يحل فيما إذا
كان الوصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أو كانا من جهة قاضيين من بلدتين

(الا) فيما إذا وكلهما على
التعاقب بخلاف الوصيين

فيفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذلك أنا تبعه نظر ظاهر لما علم من كلام علي ثانياً ونص
 القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لأنه نائب عنه
 فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصي القاضي نائباً عنه أن لا يكون القاضي محجوراً عن
 التصرف في مال اليتيم كما إذا كان أمينه والمنقول أنه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصي ولو منصوص به بخلافه مع أمينه ومقتضى كون القاضي نائباً عنه أن لا يملك القاضي
 شراً مال اليتيم من وصي نفيه كما لو كان أمينه والحق بخلافه كما في غلب كتب المذهب اه
 (قوله **كذلك** أسجي في بابيه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان أيضاً له لكل منهما على
 الانفرد وسجي أيضاً قريباً من أن في قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي ختمه) أي فإن
 لأحدهما أن يتخاضم وحده لأنهما وإن كانت تحتاج إلى رأي إلا أن اجتماعهما على المصومة
 والتسليم يتعذر واللفظ يقع في الغلط لأنه يلزم على القاضي فهم الدعوى وبصيرتها بفتح
 الشين وسكون الغين هيجان الشر وبالفق لغة ضعيفة حتى لو باشر بدون رأي الآخر لا يجوز
 عندنا عيني أما اجتماعهما على البيع فغيره متعذر بجر (قوله لا حضرته على الصحيح) لأن
 حضورهما في المصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل يشترط وهو قول زفر والشافعي قوله
 (إذا انتهيا) الأولى إذا انتهت المصومة (قوله غنى يحققا) هـ ذاباه على أن الوكيل
 بالمصومة يملك القبض والمفق به قول زفر أنه لا يملكه كما يأتي قريباً وبه أفق أبو السعود
 (قوله وعق مدين وطلاق مدين لم يعوضا) أي بلا بدل لأنه لا يحتاج إلى رأي وتغير المني
 فيه كالأحد وقوله مدين أي ولو كان التبعين بسبب تفرد المأمور به فقهه وطلاقها كان قاله
 طلق زوجتي أو عتق عبدي ولا زوجة وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد
 بالطلاق والعتاق أن يكونا متبعضين بأن قال طلقاها واعتقاها أما لو قال طلقاها انشقاها أو
 قال أمرها بالبد يكلاً لا تفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اهـ وهذا معنى قول المصنف وتعلق
 بشيئهما ويكون معطوفاً على لم يعوضا كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على
 صيغة اسم المفعول أي محجوراً لا عوض في مقابلته وهو وصفة وكلاهما من عتق أو طلاق أي
 لو كلاهما بطلاق وعتق يعوض لا تفرد أحدهما لأنه أقدر على رأيهم وهذا مما يحتاج إلى
 الرأي في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج إليها في التصرفات
 وكذا إذا كان العبد أو الزوج غيباً غير معين فذلك يحتاج إلى رأي باختبار العبد الذي
 يعقانه أو المرأة التي يملكها فالصالح أنه إذا لم يعوض المعتقد والمطلقة لا يحتاج إلى رأي
 فباشرة الواحد والآخرين سواء بخلاف العتق والطلاق المعوض وغيره المعين فانه يحتاج إلى
 رأي فإذا وضو برأيهم إلا أنه يقل أحدهما أو المناسب أن يعطف عليه ولا حاجة إلى العتق
 والطلاق بشيئهما أي شئ الوكيلين فان علقاها بشر أحدهما لم ينفذاهم وجود العتاق
 عليه وهو شئهم ما وتول اثنين وتعاين لا يصح عطفه على لم يعوضا إلا بالبدل وهو ما لا يجوز
 بالبدل وتعلق وهو صحيح لأنه عطف اسم صريح على اسم صريح وهو **صحيح** (قوله وغيره
 معين) أي وكذلك إذا كان العبد أو الزوج غيباً غير معين فذلك يحتاج إلى رأي أيضاً كما
 علمت (قوله وتعلق بشيئهما) كما إذا قال طلقاها انشقاها مثل ذلك إذا جعل أمرها بغيرها

كما أسجي في بابيه
 و (في المصومة) بشرط
 رأي الآخر لا حضرته على
 وإذا انتهيا إلى
 الصحيح
 القبض غنى بفتح الجوهرة
 (وعق مدين وطلاق مدين
 لم يعوضا) بخلاف معوض
 وغير معين (وتعلق
 بشيئهما) أي الوكيلين

ففيه ما به **كون** تنويفاً بقية تصير على الجاس أي الذي هو ما فيه لكونه تعليقاً على التفرغ
أو يكون تعليقاً فيستقر طعنهما الوقوع الطلاق لأن التعاق بشيئين لا يتزل عداً وجود أحدهما
(قوله) فإنه يلزم اجتماعهما معاً بالاعتماد (قوله) فلو باشر أحدهما لم يتعد لهما م وجوداً على ما به
وهو مشتمل ما (قوله) قلت وظاهره عطفه على لم يردوا الضمير في قوله وظاهره يعود على ما قاله
المصنف والضمير في عطفه يعود على التعليل أي ظاهر ما قاله المصنف عطف التعليل على لم
يعودوا أي نظراً إلى المعنى كأنه قيل لم يقع فيه ما تعويض ولا تعليل بعشيتهمما والاحتمال
أن يقول على يعوضا باسقاط التعليل الثاني عليه وفيه ركازاً زائدة (قوله) كما يعلم من العيني
والدرر) - حيث قال بعد قوله لم يعوضا بخلاف ما إذا قال لهما ما قلنا ما ان شئنا أو قال أمرها
بأيديكما لأنه تنويفاً إلى مشيئتهما ما في بقية تصير على المجلس اه (قوله) فحق العبارة أي - حقها
الواضح والأدنى هي صحة على ما سلف واستثنى في البحر من إطلاق المصنف مسائل الأولى لو قال
طلقاها جميعا ليس لأحدهما أن يطلقها وحده ولا يقع عليه إطلاق أحدهما ولو قال طلقاها
جميعاً ثلاثاً فطلقها أحدهما طلقاً والآخر طلقين لا يتبع * الثامنة قال لو **كيلي** طلاق
لا يطلقها أحد دون صاحبه وطلق أحدهما ثم الآخر وطلق واحد ثم الآخر لا يقع مالم
يحقه أو كذا في وكيلي عناق كذا في منية المأق اه (أقول) واعترضه الرمي بأنه انما لم يستثن
المصنف الأولى لعدم دخولها لأن فيها زيادة وهي شرط اجتماعهما أصريحا فتأمل وكذلك
يستثنى الثمانية لعارض النهي عن الانفراد (قوله) وفي تدبير أي لمعين لأنه كالاتفاق لا يحتاج
إلى الرأي منغ فلا أحدهما الانفرادية وانما قدر في - هذا وفيما بعده لم يعلم أنه يتفرد أحدهما
فيها (قوله) وردين كودبعة الخ) لأنه لا يحتاج إلى رأي (قوله) بخلاف استرداها) فليس
لأحدهما القبض بدون إذن صاحبه لا مكان اجتماعهما - ما والموكل فيه غرض صحيح لأن حفظ
اثنين خير من حفظ واحد فإذا قبض أحدهما ضمن كله لأنه قبض بغير إذن المالك فإن قيل ينبغي
أن يضمن النصف لأن كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع إذن صاحبه وأما في
حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه يجوز عن السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما
في البحر عن السراج من قوله فإن قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه نظر لأنه إذا قبض باذن
صاحبه لا يلزمه الضمان أصلاً اه واعترض أيضاً على تدليل البحر المذكور بقوله لأن
اجتماعهما ما فيه يمكن بان الحكم لو كان معاً لا يمكن الاجتماع لم يجز لأحدهما الانفراد
في التوكيل برد الوديعة اه وعلمه فالأولى الاعتصام على قوله لأن الموكل فيه غرض صحيحاً
لأن حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله) فلو قبض أحدهما أي بدون إذن صاحبه كما صرح
به في الذخيرة لا بدون ضرره كما توهمه عبارة البحر كما علمت أي وهذا في يده سواء كان كل
القبض أو بعضه (قوله) ضمن كله لعدم أمره بقبض شيء منه وحده) إذا أمره بتناوله - ما
يجوزعين لامتقدين فلم **يكن** مأموراً في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله) وفي تسليم هبة أي
أو هو بله مدين فان لأحدهما الانفراد اتفاقاً وإن لم يعين الموهوب له لا يتفرد أحدهما
عندهما أو يتفرد عند الثاني ط (قوله) بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله) وقضاء دين) فهو كرد الوديعة واقتضائه فهو

فإنه يلزم اجتماعهما معاً
بالتعليل قاله المصنف قلت
وظاهره عطفه على لم يعوضا
كما به - لم من العيني
والدرر فحق العبارة ولا عاقلاً
بمشيئتهما ما في تدبير (و) في
(تدبير وردين) كودبعة
وعارية ومغصوب ومبيع
فاسد خلاصة بخلاف
استردادها فلو قبض
أحدهما ضمن كله لعدم
أمره بقبض شيء منه وحده
سراج (و) في (تسليم هبة)
بخلاف قبضها ولو الهبة
(وقضاء دين) بخلاف
اقتضائه عيني

قوله وبخلاف الوصاية
مبتدأ كذا بالاصل
وعبارة الطحاوي قوله
وبخلاف الوصاية عطف على
قوله بخلاف اقتضائه وهي
ظاهرة اه معصمه

(و) بخلاف (الوصاية)
لاثنين (و) كذا (المضاربة
والقضاء) والتحكيم
(والولاية على الوقف) فان
هذه الستة (كالو كالة
فليس لاحدهما الانفراد)
يجوز الا في مسألة ما اذا
شروط الواقف النظر له او
الاستبدال مع فلان فان
للاواقف الانفراد دون
فلان اشياء

كاستردادها بجر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الاتي كالو كالة وزاد بعد
الواو قوله بخلاف ليعطفه على قوله بخلاف اقتضائه فالعطف خمسة والسائل المطوف
عليه فلا اعتراض في كلامه فتنبيهه لئلا لا يحسن تشبيهه بمسألة الاقتضاء بالو كالة لانها وكالة
حقيقية وحيث نذكر قول بعض الافاضل ان المسائل المأدودة خمسة لاسنة فيه ما فيه ووقع في
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انما مبتدأ وقوله كالو كالة خبر وهي اولى لان
ظاهر النسخة الاولى ان الوصيين لا يتقدرون اطلاقا في المسائل الستة حتى تصح ان تكون
الو كالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما يتقدربه أحد الوكيلين يتقدربه أحد الوصيين
وزاد مسائل آخر تأتي في باب الوصي ولذا جعل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحدا
حيث قال اعلم ان الوصية والوصاية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء ليس
لاحد منهما الانفراد وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والناظر اما وكيل أو وصي فلا يتقدرون
أحدهما ان قدسوى بين الو كالة والوصاية كما ترى قال الرزلي والصحيح ان الناظر وكيل لئلا لا يكون
قاضي خان هو عند أي حنفية وأبي يوسف وكيل الوقف حتى كان له ان يعزله وان لم يشترطه
لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اه (قوله لاثنين) ولو متعاقبا (قوله وكذا
المضاربة) أي اذا قدمه هو مع تقدم المضاربة معا فليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة مع
تحتاج الى الرأي (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا نال شخصين قضاء بلدة ليس
لاحد منهما الانفراد بالقضاء في غيبة الآخر كما يتوهم وانما المراد انه اذا فرض أمر الى قاضيين
متولين قبل تفويض الأمر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف في ذلك الأمر بدون رأي الثاني
انتهى (أقول) مانع أن يكون مراده هو المصريح به كافي مشية الفتوى وعبارته السلطان
أو الامام لا كبره فرض قضاء ناحية الى اثنين فقط أحدهما لم يجوز كأحد وكيل يبيع كذا ذكره
الجوى في البحر عن الحنفية ولو ان واحد من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي
أقامه القاضي الآخر فان رأى المصلحة في ذلك كان له ذلك والا فلا اه (قوله والتولية
على الوقف) أي اذا نصب ما قاض واحد أو كانا منصوبين الواقف (قوله فان هذه الستة)
أي مع ضم الو كالة والافهي خمس والتحكيم على استثنائه وان أراد جميع ما تقدم مع ما لم يجوز
فيه الانفراد فهي تسع عشرة صورة مع مسألة الو كالة (قوله كالو كالة فليس لاحدهما
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى الرأي ولم يذكر في البحر والتحكيم ولم يذكر في الاشياء المضاربة
بل زاد على ما هنا المودعين والمشرط لهم الاستبدال والادخال والاخراج فباعية بارها هنا
تكون المسائل المثبتة بالو كالة ثمانية والحاصل ان الشيء المفوض الى اثنين لا يملك أحدهما
كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين الذين يضعهم قاض واحد أو كانا منصوبين
قاضيين فلا حد أحدهما الانفراد والتحكيم والمودعين والمشرط لهم الادخال والاستبدال
والاخراج كافي الاشياء (قوله الا في مسألة ما اذا شرط الواقف الخ) قال الجوى يستفاد
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهما المفوض أو غيره وعلى هذا فالاستثناء
متصل لا منقطع (قوله له) أي لاواقف نفسه (قوله فان لاواقف الانفراد دون فلان)
لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرطه نفسه فهو مشروط لنفسه لتقييده ط

(قوله والوكيل بقضاء الدين) أعم من هذا عبارة الاشياء حيث قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع
عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الالائية اهـ وعلمه في الماتقطات بان فعل
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمادى من مسئلة ذكرها عن
الخاتمة حيث قال بعد نقله اعبارة الخاتمة والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل
بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة
كانت واقعة الفتوى اهـ وهي التي ارادها الشارح وليكن ذكر قبلة عنها ما يدل على خلافه من
انه لو كتب في آخر كتابه انه يخصص ويخصص ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب ما لا فاقر الوكيل
بالو كاله وانكر المال فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لانه
جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل
فاذا لم يجبر على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون
الوكيل ظما بالمبالاة امتناع اهـ ملخصا ومفاده انه لو ثبت امر موكله أو كفالته عنه يؤمر بالاداء
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المخ حيث قال أقول كلام الخاتمة
صريح فيما اتفق به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب اداء المال باحد شيئين اما امر الموكل
أو الضمان فليكن الممول عليه فليتامل اهـ ثم قال موثقا بين عبارة الخاتمة السابقة
وعبارتها الثانية القسالة وان لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن نجيم
القسالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ مانصه أقول الذي ذكره
في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير
المفقود عن الخاتمة مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا
تأملت وجدت المسئلة ثلاثية اما أن يوجد امره ولا مال له تحت يده ولادين أوله واحد منهم ما
والظاهر ان الودبعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضائها كهر فيحصل الدين في الفرع الثاني على
مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل
كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهم ما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اهـ (قالت)
ويحصل التوفيق أيضا مع ما اتفق به قارئ الهداية من قوله انما يجبر على دفع ما ثبت على
موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أى وكان للموكل مال تحت يده بدليل
ذكره في السؤال وحاصله انه لا يجبر اذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل في
هذا التوفيق (قوله اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما اذا كان وقد أمره بقضائه
بماله عليه فانه يجبر كما بقيد مفعول (قوله قال) أى المصنف (قول لا يجبر عليه) أى على البيع
(قوله ولو بطلها) أى ولو كان التوكيل بطلبه أو قوله على المعقد راجع اليه أما اذا لم يكن بطلبها
فلا خلاف في عدم الاجبار وسأأتى في باب عزل الوكيل (أقول) وما في الخلاصة من انه يجبر
لو بطلها بخلاف الراجح لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق قال في الخاتمة الرجل اذا وكل بطلاق
امرأة بطلها الا يملك عزله الا بعرض منها قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح انه يملك
لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق وطلب التوكيل كافي تنوير البصائر (قوله وعنتق وهبة) منله
التدبير والكتابة كافي الاشياء قال في الخاتمة رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان وأعتق

(والوكيل بقضاء الدين)
من ماله أو مال موكله
(لا يجبر عليه) اذا لم يكن
للموكل على الوكيل دين
وهي واقعة الفتوى كما
بسطه العمادى واقعة
المصنف قال ومفاده ان
الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فادينه لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل
بفعل طلاق ولو بطلها على
المعتد وعنتق وهبة من فلان
ويبيع منه

عبدى هـ هذا ودر عبدى هـ اذا كاتب عبدى هذا فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل بشيء هـ ولا
 وطالبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحقل أن يكون ذلك فلان
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الحموى (قوله لكونه متبرعا) اه اقوله لا يجبر (قوله اذا وكله
 بدفع عين) كما اذا قال ادفع هـ هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون
 ذلك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى
 أهلها وهـ وقادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن هـ مدة ضمانه بمجرد الدفع للوكيل أو لا اذا
 وصلت له المالك لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فحينئذ
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشياء والمقصود بالامانة سواء لم يكن لا يجب
 عليه الجمل اه جوى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عبر عن هـ في البحر بقوله ومن
 استحكما انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد وديعته بان قال ادفع هـ هذا الثوب الى فلان
 الخ وعزاه للمعيط وهـ هذا والظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عيناً بقضاء دينه فيبقى
 ماسئذ كره بعداً ط بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء شرط
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لم بشرط التوكيل بالبيع في عقد
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى
 حق المهرن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبر قبل
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقداً على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو
 لم يجبر عليه ذكره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسليم على البيع مشروطاً
 في عقد الرهن فان كان به دعاء المهرن ذكره شمس الاثمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر
 العدل على البيع لان رضا المهرن بالرهن قد تم بدون وهو توكيل هـ متأنف ليس في ضمن عقد
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بأصل العقد ويصير
 كالشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البردوى هـ هذه الرواية أصح لان
 محمد رحمه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يوصل بين أن يكون البيع
 مشروطاً أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه يجبر في الحالتين اه من تنوير البصائر (قوله
 بطلب المدعى) متعلق بوكالة المقدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر
 الوكيل فيما يتعلق بحق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية
 الضرر مع تعلق حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل
 الخصومة وكيل المدعى عليه فنقول الدرر وكيل خصومة لو أنى عنه الا يجبر عليه لانه وعد أن
 يتبرع بغيره أن يخص بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كما فيه عليه في نور العين ويعدده قوله اذا غاب
 المدعى فالأحسن ماسئذ كره بعد وسيد كرى انه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به
 قارئ الهداية) هذا صريح بقول المصنف المارو الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنح
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ هذا المختصر مخالف لما أفتى به شيخ
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان له موكل مال تحت يده أى يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضراً

الكونه متبرعا الا في مسائل
 اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو
 ببيع رهن شرط فيه أو
 بعده في الاصح أو بخصومة
 بطلب المدعى وغاب المدعى
 عليه أشباه خلافا لما أفتى
 به قارئ الهداية

أوغايبا فاجاب انما يجبر على دفع مائت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيل به والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعقد (قوله فأتى وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه وبسبب تقدم هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء فأنه سم انه اذا كان باجر يجبر ولذا قال يرى زاده في حاشيته أما اذا كان باجر كالذلال والمهمل والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره المصدرانهم يد كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل بهم وان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التماسه انه اذا كان في المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الديون والا لا ويوكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن مباشرة ما واكل به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يجبر بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجبه عليه فلم اجمع فان صحة الاجارة متوقفة على كون المنفعة المستأجر عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء ذكر في الفن الثالث فيما افترق فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه وفي شرح المجموع لابن أبي الصبيان بعد كلام وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والمهمل فيجعل كاجارة صحيحة يحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل كله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في المحوى (قوله فتدبر) أى بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا نفس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة اتفاقا هي ما اذا واكله بقضاء الدين عماله عليه فتصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر وله ان أراد به ما ذكره في الخاتمة رجل أكرى جالا الى بلخ وحمل حمولات على الجمل وأمر الجمل بتسليم الحمولات الى وكيله بلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجمل بالحمولات الى الوكيل بلخ فقبل الوكيل الحمولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب الحمولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الامر يحلفه بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكره عن قاضيخان والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنح فيجوز قوله والمسئلة الخ ان يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنح ولعلها هي التي أرادها الشارح ولا تنس ما قدمناه عند قول الشارح أو مال موكله (قوله فله أوفى) عبارة وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الآخر وليس كذلك فانه اذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو واكله من مال الآخر لا يجبر قال في القصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كفالة

فات وظاهر الاشياء ان
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر
ولا تنس مسئلة واقعة
الفتوى وراجع تنوير
البصائر فله أوفى

الذخيرة اذا قبل الاتساق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجبر اذا كان وكيله بقضاء
 الدين وقبل الوكالة اه تم قال فقد ظهر لك ان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأمورا
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييد وهو غير مناسب وبعاد كذا ظهر لك ان
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأمورا بقضائه من مال الامرو حينئذ يتضح
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم اول كتاب الوكالة اه
 ح أي الاقوله حاضر بنفسه وانظر ما في هـ اذا فاني لم أر من ذكره بل المذكور تغذر حضوره
 شرط كما مر ومع هذا انما مناسبة هنا وقد تبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها وانما فيها ما افترق فيه
 الوكيل والوصي ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصي وفي الخاتمة ولو استاجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه فاعلمه سبق قل (قوله الوكيل لا يوكل الا باذن
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس مختلفون
 في الآراء والمراد انه لا يوكل فيما يوكل فيه فخرج التوكيل بحقوق المقتضىات رجع فيه الحقوقي
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يملك الموكل نهيه عنها وصح توكل الموكل
 كما قدمناه بجر وقبه وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقض الدين من في عماله فدفع المديون اليه فانه
 يبرأ لان يده كيدته كره الشارح في السرفة اه وذ كر الثاني المصنف قبل هل المراد عدم الجواز
 من كون الوكيل لا يوكل الا باذن أي عدم الحل أر عدم الصحة فان أريد الاول لا يتقاضى ما سألني
 عن فريه وان أريد الثاني فاقضه وستقف على الآتي في قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير
 اذن أو تعميم وأجاز ما فعله وكيله نفذ وجه المناقضة ان موقوق قسم من الصحيح قال العلامة
 الرملي المراد في النفاذ لا في الصحة حتى لو وكل بدونه ما فاجاز الموكل نفذ فيكون فاضرا ليا يعلم
 هذان قواه كل صاحب التوكيل به اذا بشره القسولي يتوقف اه قلت وباعلم اه انه كره قريبا
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود
 منها البرائة من جهة الخل في حق المالك وتوقع الفقير القابل لها انما اجاز النيابة فيها عند
 العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فشميل الدفع لمعين وغير
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه فاشتري فانه يكون موقوف
 على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك الوكيل الوكيل لو وكل غيره ثم فاشتري الاخير
 يكون موقفا على اجازة الاول ان أجاز جازوا والا فلا يجز عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس
 له ان يوكل الا بالشروط المذكورة ولا يقال ان الاضحية مخصصة بالاجاز لان الانسان
 لا يرضى بالشراء باز يد من القيمة ولا شراء الهز بله يقن السمينة ولان القرية تقوم باراقة الدم
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان يتقاع بالدم فاذا اختارنا باع غيره ليس له ان ينيب غيره
 الا باذنه لانه قد اعتدأ به (قوله من في عماله صح) وبرى المديون بالدفع اليه لان يده كيدته فلو لم
 يكن في عماله لا يصح التوكيل فلو هلك من يده كان لاد امر الرجوع بيده على المديون وفيه
 أن وكل لا يتعدى باللام ولا وجه لزيادتها فالاولى حذفها وعبارة الاشياء اه الا الوكيل بقض
 الدين له ان يوكل من في عماله ولا غبار عليه او ما ذكره المصنف من انما في جامع الفصولين من
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقض الدين لا يوكل غيره لمتفاوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل
 بغير رضا المتكلم لا يجوز
 عند الامام الا أن يكون
 الموكل حاضر بنفسه
 أو مرسلا أو مريضاً أو
 مجذوماً (الوكيل لا يوكل
 الا باذن آمره) لوجود
 الرضا (الا) اذا وكله في
 دفع زكاة فهو كمن أخر ثم وثم
 فدفع الاخير جاز ولا يتوقف
 على خلاف شراء الاضحية
 اضحية الخاتمة (و) الا
 الوكيل (في قبض الدين اذا
 وكل من في عماله) صح ابن
 ملك

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحمد كل ما في جامع القصولين على ما اذا وكل بالقبض من ايسر في
عياله لما في القنية وكله بقبض دية فوكل الوكيل فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من
عيال الاول لا يرجع الدائن على احد والا يرجع على المدينين بيده اه وذكرة الزبالي في
السرقسة وعزاه في البحر الى وكالة الخزانة (قوله والاعند تقدير الثمن الخ) أى لو عين ثمنه
لو كيله فله أن يوكل به لهدم الاحتياج الى رأى أمالو وكا بشرافه في أن يعين المشتري أيضا
لانه رضى برأيه واختياره فليس له أن يفوض الى غيره ولا شك أن المشتري تتفاوت افراده وهذا
تقرر بكلام الشارح وقد تبع فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين
الوكيل لو كيل وهو صريح بكلام الهداية وقال ان رأى يحتاج اليه لتقدير الثمن فظاهر أى
من الوكيل وقد حصل وقال أما ما الهية قدر الثمن وفوض الى الاول كانه غرضه رأيه في معظم
الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار
المشتري تابعاً فافادته لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل
عن منية المفتي اذا باع الثاني بثلث عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا لا بضمرة الاول
وهى مسئلة الشارح التي تتبع فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح ادعاء الوكيل الاول
الثمن لو كيله ولا يصح ادعاء الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه
يقصد رأيه في غير الثمن اذا قصد من التوكيل الاتفاق على الوكيل وأما ما الهية الثمن كان
مقصود رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل
لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير عن مع تقدير الموكل
ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل
ويأتى غمامه وتوضيحه قريباً (قوله من الموكل الاول) مخالف لما في البحر وللتعليق كما ظهر مما
ذكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)
افادته صاره على هذه المسائل ان الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة
والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقد قدم في باب الولى فراجع خلافاً لما قاله طهناك بجنا
من ان له التوكيل قياساً على هذه المسئلة الثلاثة فافهم ثم رأيت في شرح المجموع عازياً لا متفق
وكيل النكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمصود) لان الاحتياج
فيه الى رأى لتقدير هذا الثمن فظاهر وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه
لما فوض اليه مامع تقدير الثمن فظهر ان غرضه اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري
كما مر هداية وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني بثلث عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح
لا لا بضمرة الاول اه قال في البحر ولا يخاف بين ما في الهداية وما مره في المنية لان الاول
فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال
لمى هذا غير صحيح بل يثبت ما يخالفه اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند
قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن الثاني فقد بغيته يجوز إطلاق الجواز وهو رواية
كتاب الرهن وقد اختارها لان رأى يحتاج فيه لتقدير الثمن فظاهر وقد حصل وفي كتاب
الوكالة لا يجوز لان تقدير الثمن يمنع النقصان لا يمنع الزيادة وقد عارضه الاول على هذا الثمن

(و) الا عند تقدير الثمن
من الموكل الاول (له)
أى لو كيله فيجوز بلا
اجازته لمصود المقصود
درر

لو كان هو المباشر للعقد اه وفي القارة خاتمة نقلا عن الخاتمة وان كان به - ير محضر من العدل
وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباعه الثاني بذلك الثمن ذكر رواية انه يجوز كما
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المال أو الوكيل الاول اه
فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقوله صاحب المنية وفي الاصح لا الا
بمحض الاول وبقوله الخاتمة وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصا اذا كان الثمن مؤبلا لثاقوته
في الذم ولا - يتبادر الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخاتمة أيضا رجل وكل رجلا
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بمحضر الاول روى
عن أبي يوسف انه يجوز وهذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا ولا يتوقف على
الاجازة وقال أبو حنيفة وعمره لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا وقال ابن أبي ليلى
يجوز كان الوكيل الاول حاضرا أو غائبا لان الموكل رضى بزوال ملكه بالثمن المقدر اه فهو
مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قاله الموافق من ان ما في
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في المنية من جهة موكله وغاية ما نقله المحقق وجود
تخلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لانه نقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى
الفرق بين المسئلتين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريبا وذلك ان عند تقدير الثمن
من الموكل لو كيله يظهر ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والنقوض) في البحر عن
البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل
ثالث ولو قال السلطان استخلف من شئت له الاستخلاف أيضا لغة (قوله الا في طلاق وعتاق)
الى آخر المعاطيف هـ هذا بالنظر الى التقويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في
الصحة (قوله لانهم ما يباحف به) فيصح تعليقه بالشرط فكان التوكيل به تعليقاً بايقاعه فلا يتبع
بايقاع غيره لا فرق أن يكون ذلك بمحض رآه أو غيبته اه اجازة أو لا لانه لم يعلقه باجازه بل بايقاعه
هذا بالنظر الى التقويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في
منية المفتي التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله قسبة) يحصل ما فيها ان الاذن في التوكيل
بقوله اصنع ما شئت يختص بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه
كالطلاق فانه مما يباحف به أي فيصح تعليقه بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه
لا يباحف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التقويض لو قال رجل لا تصرفوا
أمر مالي اليك صار وكيلا في الحفظ ولو قال فوضت أمرى اليك قيل باطل وقيل ليس بصريح ولا
بالحفظ والنقصة ولو قال أنت وكيلى في كل شئ جائز أمره فهو وكيلا بالحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عاما فصار كأنه قال ما صنعت من شئ فهو جائز
فيملك أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح قال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأته الموكل
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ القسمة أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره
وكتك في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعقق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه
بمثل هذا التوكيل لو كيله باطلا والعتاق وكالصدر الشهد وتاج الدين يستحسن قول

(والنقوض الى رأيه)
كامل برأيك (كلاذن)
في التوكيل (الا في طلاق
وعتاق) لانهم ما يباحف
به فلا يقوم غيره مقامه
قسمة (فان وكل) الوكيل
غيره (بدونهما) بدون اذن
ونقوض

الفقيه أبي النضر وعن أبي - بن عتبة ما يقر كدهذا فإنه قال في - هذه الصورة - هذا وكيل
 بالمعاوضات دون الهبات والاعناق وبه يفتى من التارخانية والحاصل ان التقويض ينظم به
 التوكيل كالاذن ولا ينظم الطلاق والاعناق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني
 بحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما ذكره
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم العهد لاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعام على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره
 الوكيل الاول لا تكفي كافي النهاية والسراج والخانية قيد بالعقد استرازا عن الطلاق
 والاعناق لان - ما يقبلان التعليق بالشروط في مكان الموكل - علقه بلفظ الاول قال في البحر ويزاد
 الابرار من الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبيع غريمه فوكل الوكيل فابرا بمحضرة الاول
 لم يصح ويراد الخصومة وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تكفي الحضرة كما في شرح المجموع ويخالفه
 في الخصومة ما في الخانية الخ البحر ومنه به - لم يفي كلام الشارح من الابرار اذ ظاهر كلامه
 يقيد بان الاكتفاء بالحضرة في غير الخصومة أيضا بالنسبة للخانية وليس كذلك كما به عليه أبو
 السعد (قوله قال فاجازه الوكيل الاول صح) وهو المعتمد لان توكيل الوكيل لم يصب
 التحق بالعدم فيكون الثاني فضاء لا يثبت بمجرد حضرة الاول حتى يجيزه وقيل تكفي الحضرة
 من غير توقف على الاجازة لانه انما جعل بأمره وبحضرة فاقتضاء عن الاجازة (أقول) - هذا اذا
 لم يبين الثمن كما في شرح المجموع لابن - لك فان كان بينه جاز بلا اجازته - يعي لوقدر الوكيل للثاني
 ثمانية قال به بكذا فباعه الثاني بغيره جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها
 ان مضمود الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر ثمنه فهو بيع برأيه وهذا
 بخلاف مالو وكل وكيل وقدر الثمن فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجزه لان المقصود هنا
 اجتماع رأيهم ما في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان هو
 الذي يباشر ربحا يبيع بالزيادة على ذلك المقدار كما به رواية ما في حواشي الاشباه (قوله
 اتعلقه ما بالشروط) أي لجواز اتعلقه ما بالشروط بخلاف البيع (قوله في مكان الموكل علقه بلفظ
 الاول دون الثاني) أي فلا يوجب ديا بيع الثاني ولا باجازة الاول وحضرة لا تكفي لانه لم يلق
 بذلك كالمسألة ان الوكيل بالطلاق وما شاكاه رسول لانه لا عهد عليه والرسالة نقل
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فاعلم أمره بنقل ملك الغير فلا يصح الأمر واذا لم يصح صار وجوده
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما يملكه لانه أمره بالبيع وهو مالك البيع
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العقد له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال
 غيبة الاول لانه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر
 رأى الاول كما في حاشية الجوى (قوله وابرار من الدين) هذا معطوف على طلاق ونقصه ماله
 قر يما قال في البحر - كان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعليق بالشروط كالبيع - (قوله
 وخصومة وقضاء دين) تنسله المصنف عن شرح المجموع قال ويخالفه ما في الخانية وان خاصم
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل
 بالبيع - ولذا قال الشارح ابن ملك خلافا للخانية ولا يظهر وجه ما نقله عن القنية وابن

(ففعل الثاني) بحضرة أو
 غيبته (فاجازه) الوكيل
 (الاول صح) وتعلق - حقه
 بالعاقد على الصحيح (الاي)
 ما ليس به قد نحو (طلاق
 وعناق) اتعلقه ما بالشروط
 فكان الموكل علقه بلفظ
 الاول دون الثاني (وابرا)
 عن الدين قنية (وخصومة
 وقضاء دين) فلا تكفي
 الحضرة ابن ملك

ذلك لا معاودة خالف الخاتمة والشارحين كما بينهما قريبا (قوله خلافا للخاتمة) راجع الى
الخصوصية فقط كما قبله في المنع والبحر ونقدت عبارتهما (قوله وان فعل اجنبي) أي ما وكل
به وكلاهما جازم الوكيل الاول جازم ظاهره ان الاجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لان الفضولي
بعد اجازة عقده يصير وكيل المساءم ان الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة وترجع الحقوق الى
الثاني على الصحيح لانه هو العاقد كما في مسألة العقد بالخضرة كما في البحر (قوله جاز) أي ولو في
النكاح على ما في الذخيرة آخر او يؤيده اطلاق المتن والشروح وكذا ما يأتي قريبا عن حنية
المتقي والاشباه من التصريح به وان علمه الفتوى (قوله فانه ينقد عليه) أي على الوكيل
الاول ٢ بجر عن السراج وظاهره مجوز فعل الاجنبي في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك
قال في منية المفتي وكل بالطلاق والعناق فعل الاجنبي فاجاز لم يجوز لان المطالب عبارة وكذا
لو وكل الوكيل فطلق الثاني بخضرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والطلع والكتابة اذا
وكل وفعل الثاني بخضرة او فعل اجنبي جاز ٥ ونقله في الاشباه وعلمه في مكان الاولى زيادة
الطلاق والعناق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف على وجده نفاذا) أي فلا يتصور ان يكون
فضولي في الشراء لانه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل الفضولي انه لا يشتري
اغيره فنقد عليه الا اذا كان المشتري صريحا أو محجورا عليه فيوقف لانه لم يجز نفاذا على العاقد
وهذا اذا لم يصفه الى غيره فلو اضاف به ان قال بعني هذا العبد لفلان أو اشتريته لفلان توقف على
اجازته (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله به أي بالامر) أي وكالة ملتبسة بالامر بالوكيل أي
بالاذن به (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا امر اخر اجه سواء كان الوكيل الاول حيا أو
ميتا بجر (قوله فلا ينزل بعزل موكله) يصح ان يكون من اضافة المصدر فاعله أو مقعوله
وعلى الاول معناه فلا ينزل بان يعزله موكله أي لا يكون له ان يعزله كما صرح به العيني وعلى
الثاني أي لا ينزل بان يعزله (قوله وينزلان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله بموت الاول)
أي الموكل الاول وكان الاولى التصريح به ٢ ح قال الزياحي وهو نظير اختلاف القاضي حيث
لا يمكن الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي الاول ولا بموته وينزلان بعزل الخليفة لهما
امكن لا ينزلان بموته والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل القاضي الذي ولاه هو أو
ولاه القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيله بموته لبطالان حقه ٥ (قوله كما صرف
القضاء) بان نائب القاضي لا ينزل بعزله ولا بموته (قوله وفي البحر الخ) كالاتدراك على قوله
فلا ينزل بعزل موكله والذي في البحر نسبة ان الثاني صادر وكيل الموكل فلا يلائم عزله فيما اذا
قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو
مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخاتمة
بانه لما فوضه الى صنفه فقد رضي بصنعه وعزله من صنفه ٥ فليس في كلام الخلاصة والخاتمة
التصريح بمخالفة أحدهما للاخر فيجوز ان في المسئلة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور
الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي المعلقة والحواشي السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأي العزل كما لا يخفى ٥ فتأمل وفي منية المفتي وكل الوكيل وقد
قبل له اعمل برأيك صادر الثاني وكيل الموكل وينزل الاول والثاني بموت الموكل ولا ينزل الثاني

أي على الوكيل الاجنبي
٥ منه

خلافا للخاتمة (وان فعل
اجنبي فاجزه الوكيل) الاول
(جاز الا في شراء) فانه ينقد
عليه ولا يتوقف على وجده
نفاذا (وان وكل به) أي
بالامر أو التفويض (فهو)
أي الثاني (وكيل الامر)
وسمى منذ (فلا ينزل بعزل
موكله أو بموته وينزلان
بموت الاول) كما صرح في
القضاء وفي البحر عن
الخلاصة والخاتمة له عزله
في قوله اصنع ما شئت
لرضاه بصنعه

بموت الاول وانعزاله ويملك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعه) مبتدأ وخبر يعنى لما
 فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه (قوله بخلاف اعلم برأيك) أى فانه لا يملك
 عزله لان العزل كف عن العمل وبمقتضى فيه في الحيوانى العقوبية والسعدية كما عرفت قال
 المصنف والفرق ظاهر وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من
 صنعه اه (قوله واعلم) تكملة مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكافة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعنق والوقف والهبة على المقتضى به وينبغى أن لا يملك الهبة
 والحط عن المدين لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة انتهى ويملك قبض الدين وايقاضه واقتضاه والدعوى بحق للموكل
 وسماع الدعوى يحق على الموكل والا فادبر بالمدين على الموكل ولا يختص بمجلس القاضى لان
 ذلك في الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على
 الاشباه الاولى للشيخ صالح والثانية لاختصاصه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله
 الغزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقدم طلاقه بالمجلس) أى ان طلق بالمجلس صحيح والا
 لا دور (قوله فلا يتيقن به) فان طلق بعده صحيح دور (قوله لم يجوز تصرفه في حقه) لان حقه
 التصرف مبنية على الولاية لان التقويض غلبت وهو ما يقتصر على المجلس فاذا انتفت الثانية
 انتفت الاولى دور (قوله فاذا باع عبداً ومكاتباً أوسرى) قال الزبائى وأما المردة
 فان ولايته على اولاده وأمواله هم موقوفه بالاجماع لانهم سابقى على النظر والنظر يجعل باتفاق
 الملة لان اتحادهم ادع الى النظر وهو متردد في الحال فوجب التوفيق فيه فاذا أسلم جعل كأنه
 لم يزل مسلماناً فذ تصرفه واذا مات أو قتل على ردة تقرر جهة انقطاع الولاية فيبطل
 تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان أسلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد الملة ولا ملة
 للمرتدة فلا يتيقن اذ لا يجيز له في الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجيز في الحال فصار نظير
 اعتاق الصبي وطلاقه وهبته حيث لا يتيقن عليه اذ لا يجيز له في الحال وهو الولي أو القاضى
 في توقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف تصرفاته في ماله عندهما لانهم اتفق
 عن المالك وماله قائم ثابت في أمواله مادام حياً فينفذ بالتوقف اه (قوله عيسى) وكأنه عدل
 عن قول الكثر كافر لا حترار عن المرتد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفه بالاجماع كما
 علمت لكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعذر له انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم
 ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المسلم لم راجع
 الى الذى والحربى (قوله أوسرى واحد منهم به) أى مال الصغير قيده لانه لو شرب لم يمال نفسه
 كان مشرباً بنفسه بحر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير في نفسه وماله حرية الولي
 مطلقاً واسلامه ان كان صغيراً مسلماً لا لالوارق والكفر يقطعان الولاية الا ترى ان الموقوف
 لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا يتيقن
 شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً والمكاتب عبداً سابقى
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذمياً أو حراً وكذا الولاية لمسلم على كافر في نكاح ولا مال
 كفى البحر في كتاب النكاح وتقدم هنالك أيضاً متناوشر حافيه فقط قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعه بخلاف
 اعلم برأيك قال المصنف
 فعليه لو قبل للقاضى اصنع
 ما شئت فله عزل نائبه بلا
 تفويض العزل صريحاً
 لان النائب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكافة
 عامة مطلقة مفوضة انما
 يملك المداويزات لا الطلاق
 والعنق والتبرعات به
 يقتضى زواهر الجواهر
 وتنوير البصائر (قال)
 لرجل (فوضت اليك امر
 امرأتى صاروكيلاً بالطلاق
 وتقدم طلاقه بالمجلس
 بخلاف قوله وكنتك) فى امر
 امرأتى فلا يتيقن به دور
 من لا ولاية له على غيره لم يجوز
 تصرفه فى حقه وحده فذ
 (فاذا باع عبداً ومكاتباً أو
 حراً) أو حربى عيسى (مال
 صغيره الحر المسلم أو شربى
 واحد منهم به أو زوج
 صغيره كذلك) أى حرة
 مسلمة (لم يجوز) لعدم الولاية

كفر وابعدهم أولياء بهنر (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب اذا لم يكن سفيها) أما السفيه
فلا ولاية له في مال ولده أشباه في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب بقدر قوته جمال وغيره
ولا ان يهب ماله بهوض ولا اقراضه في الاصح كما في جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال
الميتيم والوقف والغائب بخلاف رضى القاضى أو الاب فانه ليس له ما اقراضه كما في العدة
(قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كما في جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء
كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الشك في خلاف منغ وظاهر هذا التعليق ان الوصى يملك
الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه) قال في المنح عن العمادية ووصى الجد بالى الاب
ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلته وهي ان القاضى اذا
جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا أى في نوع كان وصيا
في الانواع كلها اه وفيها قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى
من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف
منصب القاضى مع القاضى لا يصح مع انه م صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو
منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكان المصنف لم يقصد الا ان رضى
القاضى قد استفاد الولاية منه فكان مؤخر اعني بهذا الاعتبار قد مدعا عليه في التصرف لما
سعت وفيه من كلام المصنف ان وصى وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به
في المنح عن الطائفة حيث قال اذا كان غائبا اذا ظاهر ان الضمير في كان واجمع الى القاضى
لانه انما يصير وصيا بآمر الوصى قال بعض النسخ لا نوع غير به يقتضى تاخير عن القاضى
وهو مخالف لما سبق في كتاب الماذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا
لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام ووصى الاخ) أى مثلا (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ
والمراد بالتصرف ما يعم الحفظ كما يؤخذ مما بعد واطر ما مع زيادة الاخ فان كان الاب
حياتيات الاخ فتركه لا يه ولا يثى لاخيه حتى يتقى تصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما
اذا مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان
لم يكن واحدا كره) أى من الاربعه وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه
وفي التنوير من كتاب الماذون مانعه وولايه أبوه ثم وصيه ثم جد ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه
دون الام أو وصيها اه ط (قوله وله بيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان
الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصريح به عدمه الا بموجب كان يكون
التمتع بضع القيمة أو يكون في يد من غلب أو أشرف على الخراب أو يكون على الميت دين
فيملكه بقدر الدين أو يكون لنفقة الصغيرة أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها انقاذ الامن
عن العقار أو تزيد مؤتمته على غلته كما سبذ كره الشارح في كتاب الوصايا مع زيادة الدرر والاشباه
وفي الوقفات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فان كان الاب محمدا عند الفاس يجوز
وليس للابين نقضه به بهد البعوخ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو المختار وقت
والمسئلة تختلف فيها فهاهنا يتقن على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمثل لقيمة قال الحلواني
وهذا جواب السالف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الابا بعد الاعذار المقدمة

(والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى
وصيه) اذ الوصى يملك
الايصاء (ثم الى) الجد (أبى
الاب ثم الى وصيه) ثم وصى
وصيه (ثم الى القاضى
ثم الى من نصبه القاضى) ثم
وصى وصيه (وليس لوصى
الام) ووصى الاخ (ولاية
التصرف في ترك الام مع
خبر الاب أو وصيه أو
وصى وصيه أو الجد) أبى
الاب (وان لم يكن واحد
بما ذكره) أى لوصى الام
(الحفظ وله) (بيع المنقول
لا العقار)

جواب المتأخرين قال في الواقعة وبه يفتى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام
والسكوة الخ) قال في البحر وليس لوصي الام ولاية التصرف في ترك الام مع حضرة الاب
أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد وان لم يكن واحداً كرهه الحفظ وبيع المنقول لا العقار
والشراء للتجارة وما استفاده الصغير غير مال الام مطلقاً اه أي ليس لوصي الام ولاية
التصرف في مال استفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين
ولم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء
على التجارة الا شراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما لم يكن اليقيم من مال غير تركته أمه فليس
لوصي أمه التصرف فيه منقولاً أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين
كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين في الام والاخ والتم وأقوى الحالين
حال صغر الورثة وأقوى الوصيين في الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر
الورثة ثم وصي الام في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث
فللوصي بيع منقوله لعقاره كوصي الاب حال كبرهم اه (قوله وصي القاضي) سبق ما فيه
قريناً وسبق في كلام الشارح انه مثله الا في ضمان صورته ليس لوصي القاضي الشراء بنفسه
من مال الصغير (قوله عمادية) قال في ما وصي الجد والاب ووصي وصيه ووصي القاضي
ووصي وصيه بمنزلة وصي الاب الا في حمله وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقيده وفي الاب
كان وصي في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنه الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما
أعادها لفرع عليها صحة ضمان القاضي أو أمينه دون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق
لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صح) لان الحقوق لا ترجع اليهم لانهم ما أجنيبوا عن الحقوق
بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لأنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي
والوكيل فالبيع القاضي أو أمينه عند الغرماء أخذ المال فضاع عنده واستحق العبد
ليضمن القاضي أو أمينه للمشتري وانما يرجع على الغرماء لانهم ما كاداموا وكل منهم لا يضمن
كي لا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد
والمسئلة يحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو على الغرماء وكذلك الوضع العبد من
أحدهم اقبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينه بعث وقبضت الثمن وقبضت الغريم صدق بلاعين
وعهد الخاطا بالقاضي اه قال في القنية في باب بيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع
ما نصه العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيه ما عن الميت ولا كذلك اذا
جعله أميناً في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينه نائب عنه ولا عهد
عليه قال القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه وصيه عن
الميت بخلاف ما اذا جعله أميناً اه وأمين القاضي من يقر له القاضي جعله أميناً في
بيع هذا العبد من لا وما اذا قال ببيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف المشايخ فيه والصحيح
انه تلحقه ههـ كافي الوالدية والعهد كافي القاموس الرجعة والمراد به ههـ الرجوع
كافي الحواشي المحررة (قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه)
الذي كتب عليه أبو السعود وهو الواقف لما تقدم بكل ما يعقده الموكل لنفسه وفي المجموع

ولا يشترى الا الطعام
والسكوة لانهم ما من
جمله حفظ الصغير خاتمة
(فروع) وصي القاضي
كوصي الاب الا اذا قيد
القاضي بنوع تقيده وفي
الاب يم السكل عمادية وفي
منقرقات البحر القاضي
أو أمينه لا ترجع حقوق
عقد بائنه لليتيم اليهم
بخلاف وكيل ووصي وأب
فلو ضمن القاضي أو أمينه
ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه
صح بخلافهم وفي الاشياء
جاز التوكيل بكل ما يعقده
الوكيل لنفسه

وتجوز الوكالة بكل عقد ويجوز له وكل مباشرته وقال في الهداية كل عقد جازن بعقده
 الانسان لنفسه جازن بكل به غيره والاخر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع بجوز ان يوكل فيه غيره فيشتريه الوكيل ولم يقولوا
 كل ما يعقد به الانسان لنفسه جازن يكون وكيله فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسئلة
 الوصي اه وعليه فعبارة الاشياء معه ترضية والاولى ان تكون كما قالوا ويجوز التوكيل
 بكل ما يعقد به الموكل بنفسه كما يشاء عليه المحوى (قوله الا الوصي) الاستثناء غير صحيح لان
 مسئلة الوصي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشرائع لم يقع من وكيل
 الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه)
 أى اذا كان النفع ظاهرا كما في الاشياء وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لان الحقوقي من جانب
 اليتيم ترجع اليه ومن جانب الآخر كذلك فيؤدى الى المضادة بخلاف نفسه وهذا اذا كان
 وصى الاب كما ينسب في باب الوصي والاصل ان من ملك تصرفا بالاصالة او الولاية العامة يملك
 تأييدها اعتبارا بقبولك الاعيان بشرطه ان لا يؤدى ذلك التقوى الى التضاد والتناقض وهو
 ان يجعل المفوض اليه متولى طرفي امر يحتاج الى الايجاب والقبول كبدالة المال بالمال فانه
 يؤدى الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومسلما وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في
 الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية تصان عنه ذكر هذا الاصل محمد في الجامع الكبير كما
 في الحاشية المحوية (قوله رجا التوكيل بالوكيل) وهذا معلوم مما مر انه لو اذن له بالتوكيل
 جاز فلو كان ان يوكل فلانا في شراء كذا فقهه لم يشتري الوكيل رجوع بالثمن على الماء وهو على
 امره ولا يرجع الوكيل على الامرأى الاول اشياء والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *

لمساكنات الخصومة مهجورة شرعا آخر بابها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب
 الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) أى الطلب وهذا
 في العرف وفي أصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت ديتى واقضيت بمعنى أخذت وياتى
 تمامه قريرا واذكر حكم صورة الاجتماع اعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالاولى (قوله أى
 أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفا المطالبة عناية وكان عليه أن يذكر هذا المعنى فانهم بنوا الحكم
 عليه على ما بين العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان
 المراد المعنى اللغوى يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا بقبض القبض وهو غير معقول تدبر قال
 بعض الفضلاء تفسير التقاضى هنا بأخذ الدين ليس مما ينبغي فان الوكيل بأخذ الدين هو الوكيل
 بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة به واللاحاح به على المدينون
 فحينئذ التقاضى بهذا المعنى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند التقاضى وليس له
 القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض فالوكيل به الا بقبض فله القبض فله التقاضى هو
 المطالبة وهو المناسب اه (قوله عند ذفر) وعندنا الثلاثة بقبض وهو ظاهر الرواية

الا الوصى فله ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة
 ويجوز التوكيل بالوكيل
 * (باب الوكالة بالخصومة
 والقبض) *
 (وكيل الخصومة والتقاضى)
 أى أخذ الدين (لا بقبض)
 القبض
 يتفق افساد الزمان

عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يدهم لك على الموكل لان الوكيل بالشيء وكيل
 باتمامه واتمام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف انه
 لا يملك القبض (قوله واعتمد في البحر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغير، التوكيل
 بالمتقاضى يعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجاران المتقاضى هو الذي يقبض
 الدين كان التوكيل بالمتقاضى توكيلا بالقبض والافلا اه وليس في كلامه ما يقتضى اعقاده نعم
 قل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستانى عن المضمرات (قوله ولا الصلح
 اجاعا) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل يعقد لا يملك عقدا آخر قال في الذخيرة لا يجوز التوكيل
 بقبض الدين ان يجهه من المدينون أو يبرقه أو يزخره الى أجل (قوله ورسول المتقاضى يملك
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والعجب من كون الرسول يملك القبض
 بانفاق لا الوكيل مع انه اعلى حالا من الرسول (قوله أرسلتكم أو كن رسولا عني إرسال
 وأمرتك بقبضه توكيل) يخالف هذا ما في جموعة مؤيد زاده عن التتارخانية صورة التوكيل
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيل عني في قبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كن رسولا
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اه فقد جعل المأمور رسولا وهو الموافق لما في الزياي (قوله
 خلافا للزياي) حيث جعل من الادسأل أمرتك بقبضه قار في المنع فان قلت فما الفرق بين
 التوكيل والادسأل فان الاذن والامر توكيل كالعامة من كلام البدائع من قوله لا يجاب
 من الموكل ان يقول وكنت بكذا أو افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول
 ان يقول له أرسلتكم أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل الزياي منها في باب خيار الرؤية أمرتك
 بقبضه وصرح في النهاية فقبضه معزيا الى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما
 في البدائع اذا لفرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وهذه عبارة البحر في أول كتاب الوكالة
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقدة الى
 الموكل والرسول لا يستعفى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ
 وقوله وما أنت عليه بموكيل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكلا
 في قبض المبيع أو وكنت بقبضه وصورة الرسول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو
 أرسلتكم بقبضه أو قل انلان يدفع المبيع اليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر
 بان قال اقبض المبيع فلا يسه قط الخيار اه فقد جعل المأمور رسولا موافقا للزياي فتأمل
 (قوله ولا يملكهما وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنظمهما (قوله كالا يملك الخصومة وكيل
 الصلح) لان الصلح مائة لا تخصامة وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكهما)
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المدين عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة
 على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل عنه عدم بخلاف العين وقال لا يكون خصما وهو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يوقع على المال به يدى
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بحر والذي في جامع الفصولين في الفصل الخامس
 ويوقف عندهم في السكك العين والدين والحق أن قولها أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة
 وغيره اه ملخصا ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة قاسم وعلى قول الامام المحبوبى في

واعتمد في البحر العرف
 (و) لا الصلح اجاعا بحر
 (و) رسول المتقاضى يملك
 القبض لا الخصومة اجاعا
 بحر أرسلتكم أو كن رسولا
 عني إرسال وأمرتك
 عني إرسال وأمرتك
 بقبضه توكيل خلافا
 للزياي (ولا يملكهما) أي
 الخصومة والقبض (وكيل
 الملازمة كالا يملك الخصومة
 وكيل الصلح) بحر (ووكيل
 قبض الدين يملكهما) أي

أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموكل وصدر الشرع - مة تميز بأقامة البيعة عليه
على استيفاء الموكل أو إقراره لانه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مصادمة به لا يكون الوكيل
خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض غن المبيع
عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً
تأمل تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالمصريح فيما قلناه فانه قال والوكيل بقبض
الدين وكيل بالخصوصة فيه عند أبي حنيفة فقوله فيه أي في الدين يمنع كونه وكيل بالخصوصة في
غيره كادعاء المدين الدين وكادعائه العيب في واقعة الحال فتأمل أقامه الرمي وأقاراً أيضاً انه
يؤخذ من هذا ان الجاني يملك الخصومة مع من استأجرى الوقف اذا ادعى استيفاء الناظر
لان الناظر اذا أقام جانياً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم وهي واقعة الفتوى اهـ
* قال في الجرم من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين انه يقبل قوله في دعوى القبض والمهـ لانه
في يده والدفع الى موكله لكن في حق برائة المدين لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير
الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع
الوكيل على موكله (قوله خلافاً لهما) فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل أو إقراره فلا يبرأ
اكن تقصير يد الوكيل حتى لا يملك من قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب ولا يـ حقيقة
انه وكله بالتمام لان المدين تقضي بامثاله اذ قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفاء
العين حقه من وجه وانما كان كذلك لانه لا يمنع قضاء ديون لا يجوز الاستبدال بها كبديل السلم
والصرف فاشبه الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمه والرد
بالعيب وهذه أشبه باخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الاخذ
هناك اذ الوكيل باخذ الشفعة خصم في الاثبات ولا يصير خصماً فيما ادعى عليه من تسليم
الاشترائه من ابطال حق الموكل لكن المعتمد انه ينتصب خصماً وتسمع عليه البيعة
وتوضيحه في الجرم (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الامام والاصحابين في وكيل
الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني اذا وكله القاضى بقبض ديون الغائب كما تقدم في باب
الانقود (قوله كوكيل قبض العين) فانه لا يلى الخصوصية لانه أمين محض فاشبه الرسول حتى
لو وكله بقبض عبده فبرهن ذواليد ان الموكل باعه اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب استقصانا
والاصل في هذه المسائل ان التوكيل باستيفاء عين حقه لم يكن توكيلاً بالخصوصة لان التوكيل
وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوصة فلا حاجة الى جعله وكيلاً بغير ما وكل به وان وقع
بالتمام كان وكيلاً بالخصوصة لان التملك انشاء تصرف وحق العقد متعلق بالعقد لانه لا يمكن
التحصيل الا به او الخصوصية من جهتها فالاصحابان جمع لا الوكيل بقبض الدين وكيلاً باستيفاء
عين حقه كما ولا الوقض أحد الشر يكتسب شياً من الدين كان للاستحراق ان يشاركه فيه ومعنى
التملك ساقط كما حتى كان له ان يأخذ به بلا قضاء ولا رضاً كما في الوديعة والغصب فلا ينتصب
خصماً كما في الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيل بالتمام لان المدين تقضي
بامثاله الان المقبوض ليس ملكاً للموكل بل يملكه الا ان الشرع جعل ذلك طـ رقباً
للاستيفاء فانتصب خصماً تبين ملخصاً (قوله فيما كهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البيعة عليه

الخصوصة - لا قاله المو
وكيل الدائن ولو وكيل
القاضى لا يملكها اتفاقاً
كوكيل قبض العين اتفاقاً
وأما وكيل شفعة وأخذ
شفعة ورجوع هبة ورد
بعيب فكل كهما مع القبض
اتفاقاً

ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وإن الهبة بعوض وإن حصته في القسمة كذا ط
 (قوله ابن مالك) عبارة أما وكيل القسمة بان وكل أحد الشر يمكن رجلا بالقسمة مع شريكه
 فقال ان شريكى استوفى نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البيعة على الاستيفاء فانما
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البيعة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سلمها
 تقبل لكونه وكيلاً وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل البيعة على ان الواهب أخذ
 عوضاً أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيباً فوكل رجلاً
 بالرد به فقال البائع رضى المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البيعة على الرضا
 تقبل كما في التاجية اه * قال من لا يمكن الوكيل بنقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا
 أقامت المرأة بيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق
 وتقبل في قصر يد الوكيل - حق يحضر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البيعة ان الموكل عزله
 عن الوكالة فانما تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسننا والقاس ان يسلم الى
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده اقامه
 مقام الموكل فتم قصر يده في القبض والتم لم يتم فتم قصر يده بجر (قوله) وكذا لا يقبضه درهم ادون
 درهم) معناه لا يقبض منقرضاً فلو قبض شيئاً ادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع القهول
 لكونه محالفاً ولو استوفى جميعه بعد ذلك فلو هلك هلك عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم
 كما في المسئلة السابقة وفي جامع القهول وكيل قبض الوديعة قبض بعضهم اجاز فلو أمر
 ان لا يقبضهم الا جميعاً فقبض بعضهم اذن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يتم ذلك الاول
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالماء على آخر لم يكن للوكيل
 بالقبض ان يقبضه من المحتمل عليه ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالماء عبداً من المطلوب فاستحق من يده او رد به عيب بقضاء
 بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بغيره فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم
 فوجد هازيها فلو أخذ الطالب منه كفيلاً لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في
 يد الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد الكفيل زبواً أو ستوقه فردته فانه ينفى ان يضمن قياساً ولكن
 استحسن أن لا ضمنه انتهى (قوله) لان يده كيد وفي نسخة يديه لان يد الوكيل كيد الموكل
 وهـ هذا هو الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده يداً مائة ولا يصلح تعاليلها لما قبله وانما
 يحسن لقوله فلا سبيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه بالرفع
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط
 فيه أو بعده في الاصح أو بخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه واظهاره انه اراد بالانقل
 المذكور الاشارة الى مخالفة ما في الاشياء فان ما نقله من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب
 كما ذكرناه لا يجبر الوكيل بخصومة بطلب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب
 الدرر وقال في العزيمة لم يجد هذه المسئلة هنا في المتن ولا في الشروح ثم أجاب كالشرط لا
 بانه لا يجبر عليه اي معنى ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض
 دينه وأن لا يقبضه الا
 جميعاً فقبضه الا درهمه ما
 لم يجز قبضه) المذكور (على
 الآخر) لخالفته فلم
 يصروكلاً (و) الآخر (له
 الرجوع على الغريم بكاه)
 وكذا لا يقبض درهمه ما
 دون درهم بجر (فلولم
 يكن للغريم بيعة على الايقاع
 فقبض عليه) بالدين (وقبضه
 الوكيل فضاع منه ثم برهن
 المطلوب على الايقاع)
 للموكل (فلا سبيل له)
 للمدعيون (على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل) لان
 يده كيد ذخيرة (الوكيل
 بالخصومة - ومدة اذا أبي)
 ان الخصومة (لا يجبر عليها)
 في الاشياء لا يجبر الوكيل
 اذا امتنع عن فعل ما وكل
 فيه اربعة الا في ثلاث

عدل اه وهذا أحسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا وليكن المذكور في المنع متناهما وفق
 لما في الاشياء فانه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيلًا بالخصومة بطلب المدعى وغاب
 المدعى عليه وكانه ساقط من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كما مر) أي عن الاشياء
 في شرح قوله والوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع
 تصويرها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخمسة مائة رادعي الطالب
 ألفا فانه يخصم فيثبت على المدين (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالسأل على المدعى
 عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة
 وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فأقر بائة ألف أو المدعى عليه فأقر بائة مائة مائة
 درر وقال زفر لا يصح ولا ينفذ عليه لانه أي بغير المأمور به لانه مأمور بخصومة عنه في مجلس
 القاضى وما أتى به من اقرار جواب فلا يصح وبه قات الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولوا
 ان التوكيل صحيح فيدخل تحته تلك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالخصومة مطلق الجواب
 عرفا لانها سببها ان ذكر السبب واراد المسبب وهو شائع عني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل
 (قوله لا بغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح
 أو القرض أو الملازمة ويصح اقراره وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأية وسبق صحة
 اقرار الاب بقبض مهر غير البالغة ومهر البالغة المبكر وصحة دعوى وكيل البيع قبض الثمن
 (قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضى أو غيره قال في الشربة لالمة قيد بالخصومة احتراز
 عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما ملك الاقرار لكونه من افراد
 الجواب والصلح ماله لا لخاصة ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك بالخصومة والوكيل بالخصومة
 لا يملك الصلح لان الوكيل بعقد لا يباشر عقد آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار
 أمهه فلا يصح اقرار الوكيل به ما على موكله للشبهة بجر (قوله استحسننا) راجع الى قوله
 وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق
 الجواب بالاقرار أو الالتماس كاردون أحدهما عينا فينصرف اليه تحري بالهبة وصح أبو يوسف
 اقراره مطلقا وبطلان زفر مطلقا وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار
 ضدها لانه مسألة والامر بشئ لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضى لان الوكيل
 قائم مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك اناتبه ووجه الاستحسان في الاول ان
 حقيقة الخاصة لا تحمل شرعا فملت على ما يحصل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار
 والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضى انه انما وكاله بالخصومة وسبقه لا يكون الا عند
 القاضى فلم يكن وكلا في غيره لان غير مجلس القاضى ليس محل لالخصومة التي هو وكيل فيها
 لكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عزل
 نفسه لاجل رفع الخصم وانى ورد دعوى زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في
 غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة ٨١ (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضى لاجل
 دفع الخصومة ومثل ذلك الاب والوصى اذا أقر في مجلس القاضى لا يصح اقرارهما سوى
 أى وينعزلان في تلك الحادثة برأية فلا يدفع المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

كما مر (بخلاف الكفيل)
 فانه يجبر عليه للاقرار
 (وكاله بخصومته وأخذ
 حقه من الناس على
 أن لا يكون وكيلًا فيما
 يدعى على الموكل جاز) هذا
 التوكيل (فلا ثبت)
 الوكيل (الماله) أي لموكله
 (ثم أراد الخصم الدفع
 لا يسمع على الوكيل) لانه
 ليس بوكيل فيه درر
 (وصح اقرار الوكيل
 بالخصومة) لا بغيرها مطلقا
 (بغير الحدود والقصاص)
 على موكله (عند القاضى
 دون غيره) استحسننا (وان
 اعزل) الوكيل (به) أى
 بهذا الاقرار

لان ولا يتم ما نظريه ولا نظري في الاقرار على الصغير وأما التوقيض من الموكل - هل مطلقا غير
 مقيد بشرط النظر فيه دخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار بحجته تختص بمجانس
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية (قوله - حتى لا يدفع اليه المال) أي بان وكاه أن يخصص
 عنه عن دعوى يسع فاقر عليه بأنه باع فإنه لا يملك قبض الثمن من مدعي الشراء (قوله
 للتناقض) لأنه زعم انه مبطل في دعواه دور (قوله والاس - تنفاه على الظاهر) أي ظاهر
 الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منه ما في ظاهر الرواية قال العمري ولو استثنى الموكل
 بالخصوص الاقرار فمن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب
 وصححه من الطالب دون الطالب ومثله صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في
 العمري قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يضر الموكل بان كان
 المدعي ودية بل وانكار الوكيل لا تنفع منه دعوى الهلاك والرد وتنفع قبل الانكار وبقي
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح لعدم بقاء فديته وقيل يصح
 ابقاء السكوت كذا في البرزاية وهو الحاصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل
 بالخصوص فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكل بالخصوص جازا الاقرار
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكل به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصير به
 مقر الا أنه يمكن أنه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصية وأن لم يكن عليه شيء لأن كل أحد
 لا يقدّر عليها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا لصح
 ومقصولا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بقاء فديته وقيل يصح
 ابقاء السكوت بجزء البرزاية (قوله ولا يصير به مقرا) يعني التوكيل بالاقراء صحیح
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل
 بالخصوص ويقول خصم فاذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فاقر بالمدعي يصح اقراره
 على الموكل كذا في البرزاية قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المذكر
 (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسبب ما في هذا في قوله بخلاف
 العكس فقيه تكملة (قوله بالمال) متعلق بالكفيل أي قبض المال من المدين وصورته
 اذا كان لرجل دين على آخر وكفيل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من
 المدعي عليه الاصل لم يصح التوكيل عمي (قوله لا يصير عاملا لنفسه) أي لان الوكيل
 هو الذي يعمل لغيره ولو صحها هذه الوكالة صار عاملا لنفسه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم
 الركن فيبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الدفع عن نفسه ولان حق الطالب به
 بعد أدائه المال ولو وكاه المكفول به قبضه صار كأنه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه
 فلا يصح قال في البحر وان ابطلت الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهو مال
 في يده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة نفسه ساع في تحصيل المال
 للطالب ولو أبرأه عن الكفالة لا تنقلب صحته لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فإنه
 يقع اطلاقه اذا بلغه فاجاز لم يبحر وتقييد الكفالة بالمال الاحتمال في عماسا ياتي متناهي

حتى لا يدفع اليه المال
 وان برهن بعده على الوكالة
 للتناقض دور (وكذا اذا
 استثنى الموكل (اقراره)
 بان قال وكذا بالخصوصية
 غير جائز الاقرار صح
 التوكيل والاستثناء على
 الظاهر برزاية (ولو أقر
 عنه) أي الفاضل
 (لا يصح) (وخرج) به (عن
 الوكالة) فلا تنفع خصوصية
 دور (وصح التوكيل
 بالاقراء ولا يصير به) أي
 بالتوكيل (مقرا) بجز
 (وبطل توكيل الكفيل
 بالمال) لا يصير عاملا
 لنفسه

قوله بخلاف كميل النفس حيث يصح توكيله بالخلاصة لان الواحد لا يقوم به ما عني
 وزايي (قوله كما لا يصح لو وكاله بقبضه من نفسه) لما سمي ما من استحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا (قوله أو عبده) أي المأذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه حفظ
 العبد على نفسه من بيع الغريم كما استظهره الطحاوي (قوله لان لو كبل متى عمل
 لنفسه) أي فقط بطلت أي الوكالة (قوله الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه) أي هي مستثناة من
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وليست خارجة عنها لان شرط الوكالة كونه
 عاملا فيه لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لان مثله الكفالة والحوالة كذلك
 فان كلاً منهما عامل لنفسه وان غيره ولم تجز وكالهم ما لانه تملك وايسر توكيل كما قاله الزبلي
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابراء المديون نفسه مع انه يصح ان يمتنع الى
 معرفة ائراجها من القاء ردة افاده الرحي وقال الرمي ولقاتل ان يقول التملك لا يكون الا
 بعد ابراءه نفسه وبعده لا يصح رجوعه فتأمل (قوله فيصح) قال في البحر وأورد على
 بطلان توكيل الكميل بالمسال المعال بانه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المفتي من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به بتفريق ذمة فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط
 الوكالة كونه عاملا فيه لا كونه غير عامل لنفسه اه اذ اعلمت ما ذكره فلا وجه لقول
 المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا أن يعمل على ما اذا كان العمل لنفسه محضاً
 ط قال العلامة المقدسي بعد ذكر مسألة توكيل الكميل بالمسال المذكورة ونقض
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وان عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستنداً لما
 ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح على خلاف ما في الجامع وان سلم فالبراءة تملك بدليل انه يرتد
 بالرد وايسر توكيل وأجاب في المنية بان شرط الوكالة كونه عاملا فيه لا كونه غير عامل
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عاملاً واحداً هو وان نفسه فلا يجتمع
 مع كونه عاملا فيه واعتراض باب عمل الوكيل لنفسه ضمني لكون الموكل أصيلاً في باب الوكالة
 والضمانيات قد لا تعتبر وأجيب بمنع ذلك بل الأصل وقوع التصرف لنفس العامل اه
 (قوله ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك تملك كما قال الزبلي وتبعه العيني لم يصح
 رجوع الدائن عنه قبل ابراءه نفسه مع انه يصح بحر فان قلت اذا تكفل بماتوك بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي أن لا يصح توكيل الكفيل بالمسال وتبطل
 الكفالة قلت انما صح تكفيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونه لازمة فكانت ناعضة
 بخلاف العكس كافي لزايي لكن قوله فكانت ناعضة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع
 أن ذلك لا يمتنع قال المصنف الكفالة بالمسال مبطله للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (قوله
 أو وكل المحال المحيل بقبضه من المحال عليه) فيه أن المحيل أثقل الدين من ذمته بالأحالة وصار
 أجنبياً فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بانه ساع في تحصيل براءة نفسه فانه اذ مات المحال
 عليه مفلساً أو انكر الحوالة ولا يارجع الدين عن المحيل (قوله بالقبض) يصح أن يتعلق
 بوكيل أو وكيل (قوله نية) عبارتها كافي المنع ولو وكاله بقبض دينه على فلان فآخبر به المديون

(كما لا يصح) (أو وكاله بقبضه)
 أي الدين (من نفسه أو عبده) لان الوكيل
 متى عمل لنفسه بطلت الا
 اذا وكل المديون ببراءة
 نفسه فيصح ويصح عزله
 قبل ابراءه نفسه اشياء
 (أو وكل المحال المحيل بقبضه من المحال عليه)
 أو وكل المديون وكييل
 الطاب بالقبض لم يصح
 لاستحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا نية

فوكاه يبيع سلعته وايضا ثمنه الى رب الدين فباعتها واخذ الثمن وهلك ثمنه من مال المدينون
لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضايا فالواحد لا يصلح ان يكون وكيل لالة مطلوب والطالب في
القضاء والاقضاء **١٠** قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المدينون اذا باعت
بالدين على يد وكيله فخامه الى الطالب واخبره ورضي به وقال اشترى شيئا فذهب واشترى ببعضه
شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم يهلك من مال المدينون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا
أصح لان أمره بالشراء بمنزلة قبضه **١١** لان ما في القنية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في
الوقعات فيما اذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كفيل النفس) محترز الكفيل
بالمال وقيد الزياحي بان يوكله بالخصوصة قال في البحر وليس يقيد اذ لو وركله بالقبض من المدينون
صح **١٢** قال البدر الرازي وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس
بالخصوصة لان الواحد يقوم بهما **١٣** والاولى ان يقول بدل المخصوصة بقبض المال وهذا
لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان في صحت احدهما باطلت الاخرى اذا تواردا على محل
واحد بخلاف كفيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختلاف المورد (قوله
والرسول) أي قبض الدين يصح كفالته المطلب لانه سفير وكذلك ينبغي ان يصح لو وركله
المدينون بقضاء دين مرسله ووكيل الامام يصح كفالته بتمن مباحه من الغنائم لعدم رجوع
الحقوق اليه كما مر في خيار العيب من ان الامام ووكيله أمين والأمين لا ينتصب خصما (قوله
ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيراً انه لا يلحقه عهدة وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)
لانه سفير ومثله الولي وقد مر في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية
الى كفالة التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب سهل
ح (أقول) أي لان قوله بخلاف كفيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعني
ان كفيل النفس يصح توكيله من المكفول له فتقتضي هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله
والرسول وما عطف عليه توكيلهم أيضا مع ان المراد ضمانهم فقول الحلبي والخطب سهل
ليس المراد منه ان ارادته توكيلهم هنا جارية لان الرسول والوكيل لا يوكلان بل مراده انه
وان كانت المقابلة تقتضي ذلك لأن المراد غير ذلك المقتضى وهذا الامام سهل مقتضى
اعلم مما مر والذي سهل ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكأنه قال لا يجتمعان الا
في كفيل النفس والرسول الخ تامل لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام يبيع الغنائم
(قوله لان كلامهم سفير) أي معبر عن غيره فلا يلحقه العهدة (قوله بخلاف العكس) أي في
قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة أضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح
ناجزة لكن اذا لوحظ ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اطهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا
تأمل (قوله وكذا كلما صحت الى قوله وبطلت وكالته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال
ط والذي في متن المنع الذي يدي الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت
عن الكفالة أو تأخرت **١٤** ولا تكرار فيه ولا تدافع وقد يقال لما ذكر بعض ما دخل تحت
القاعدة بين عمومها بقاء مدة كاية ومثل هذا لا يسمى تكرارا والاحسن ملاحظة ارتباطه
بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في تقديم

(بخلاف كفيل النفس)
والرسول ووكيل الامام
يبيع الغنائم والوكيل
بالتزويج) حيث يبيع
ضمانهم لان كلامهم سفير
(الوكيل بقبض الدين)
اذا كفل صح وبطلت
الوكالة لان الكفالة
أقوى لازومها فتصلح
ناجزة (بخلاف العكس)
وكذا كلما صحت كفالة
الوكيل بالقبض بطلت
وكالته تقدمت الكفالة
أو تأخرت

الكفالة عدم صحة الوكالة ابداً فجعله باطلاً للوكالة توسع لان ابطال الشيء بعد ثبوته (قوله لما
 قلنا) من أنها أقوى (قوله للبايع) المناسب للموكل (قوله لم يجز) استشكله الشرنبلالي
 بوكيل الامام يبيع الغنم ودفعه أبو السعد وبعها من أنه سفير ومعه فلا تحقه هذه (قوله
 لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه) لان حق الاقتضاه له لانه من حقوق العقد وهو أصيل فيه الكف
 الذي مر عكسه وهو عدم جواز بوكيل الكفيل للعلة المذكورة والعلة هنا أن الحق
 ترجع اليه فاذا ضمن على المشتري الثمن في مكانه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة
 ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطالبته أو ديناً ومن المحال أن يصير له مطالبته على نفسه
 أو دين عليه أو البايع يطالب الثمن فلو كان كفيلاً للبايع كان كافلاً لنفسه ولا معنى له (قوله رجع)
 أي على موكله بالبيع (قوله باطلانه) أي باطلان الضمان وإذا كان الضمان باطلاً وقد أدى
 بحكم الضمان كان الاداء باطلاً أيضاً لان المبيع على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة
 أنه لو أدى على ظن لزومه إلا أن يرجع بما أدى (قوله وبدونه) أي الضمان (قوله لا) أي لا يرجع
 (قوله انبرعه) قال في الشرنبلالية ولما قل أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان
 كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتامل اه ولا يخفى أن التبرع في المتيسر
 عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة اعلى أنه إذا
 أدى على حكم الضمان لا يبيح متبرع ما يلزمه من غرضه وقد ذكر المسئلة في الحاشية
 ونقلها عنها في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع
 وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته اه وفي الهندية ولو صالح الامر عن الثمن الذي
 على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزاً ببرأ
 المشتري ويصير العبد له موكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لا على الأمر ولا على المشتري
 (قوله فصدقه الغريم) ويصح ثبات التوكيل بالدينة مع اقرار المدينين به بحر (قوله أمر
 بدفعه) أي أمر اجبار مراج أي في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره
 بقبض الوديعة الا أن في ابطال حق المالك في العين (قوله علاما قاراه) لان ما يدفعه
 خالص حقه ولان المدينين انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقاراه انما هو على نفسه
 فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابقاء) أي لا يثبت الابقاء بمجرد دعواه بل ان برهن على ذلك
 صح لان الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة وسبب متنا في قوله ولو ركا بقبضه لفاعدى الغريم
 ما يسهل حق موكله الخ (قوله والأمر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب ثانياً انفساد
 الاداء بانكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على
 الوكيل ان باقية يده ولو
 حكا)

لما قلنا (وكيل البيع اذا
 ضمن الثمن للبايع عن
 المشتري لم يجز) لما مر
 أنه يصير عاملاً لنفسه فان
 أدى بحكم الضمان رجع
 باطلانه (وبدونه لا تبرعه
 ادعى أنه وكيل الغائب
 بقبض دينه فصدقه الغريم
 أمر بدفعه اليه) علاما
 باقراره ولا يصدق لو ادعى
 الابقاء فان حضر الغائب
 فصدقه في التوكيل (فيها)
 ونعمت (والأمر الغريم
 بدفع الدين اليه) أي
 الغائب (ثانياً) انفساد
 الاداء بانكاره مع عينه
 (ورجع) الغريم (به على
 الوكيل ان باقية يده ولو
 حكا)

(قوله بان استهلكه) أى الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه
أو دفعه الى الموكل حاقه على ذلك وان مات الموكل وورثه غريمه أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل
أخذ منه في الوجوه كلها ولو هالكها ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة كما في الخلاصة (قوله وان
ضاع) أى المتقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعى الوكالة دفعه الى موكله كما يقفه - م ع
ياق (قوله لا) أى لا رجوع عليه (قوله لا بصدقه) لانه بصدقه اعترف انه حقق في
القبض والظالم هو الطالب بالاخذ منه ثانياً والمظلوم لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد
الابنين اذا صدق المدينون في دعواه الايقاع للميت وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف
فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان للميت تركه غير الدين مع انه في زعمه ان
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بان الرجوع على المصدق لا يكون أقر على أبيه
بالدين (قوله الا اذا ضمنه عند الدفع) بان يقول أنت وكيه لكن لا آمن ان يبعد الوكالة
ويأخذ منه في ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لضافته لسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى
وما ذاب لك عليه فعلى لان ما أخذ ثانياً غصب وما يأخذ الوكيل أمانة لا يصح ضمانه
لتمسادهما على أنه وكيه ولا يظن ضمنه مروي باتشديد والتخفيف فعلى التشديد ان يضمن
الغريم الوكيل فالغريم المستتر عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن
الوكيل المال الذي أخذ الدائن من الغريم لا الذي أخذ الوكيل فالغريم المستتر في وكاله
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله لا قدر ما يأخذ) في بعض النسخ باللام وهي تناسب
التشديد وفي البعض بالياء لان المكفول به هو ما يأخذ الدائن كانه قاله ان أخذ الدائن
منك شيئاً فانا كفله وما يأخذ الدائن ظلماً في زعم الآخذ والدافع لان الآخذ يزعم انه وكيه
والدافع يصدقه فتكون من قبيل قواهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذ
الدائن لا يرجع بما أخذ الوكيل من المدينون لانه أمانة في زعمه ما والكفالة لا تجوز لوصولها
على بعض الدين عند ضمان الوكيل ولن يخو به يرجع على الوكيل بقدر ما ألح عليه (قوله
لما أخذ الوكيل) أى لا يرجع بما أخذ الوكيل من المدينون أى انما وقع الضمان على
ما أخذ الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذ الوكيل لانه أمانة في يده (قوله لانه أمانة) أى في
زعمهما والامانة لا تجوز بها الكفالة (قوله لا تجوز بها الكفالة) وفيه انه تقدم ان الوكيل
بالقبض تصح كفايته والجواب بانهم للموكل فيما تقدم وهذا للمدينون في نفس ما يأخذ وهو
امانة فلا يلقب غرامة (قوله أو قال) أى مدعى الوكالة (قوله على انى أبرأتك من الدين) كان
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام من القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول
القابض قبضت منك على انى أبرأتك محتمل ان يريد براءة الاستيفاء وبرائة الاسقاط فان كانت
برائة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بانه
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدنه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه
بقرينة البيع فقد اترم له السلامة باخذ المدين وكذا في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهما ان المستوفى ثانياً ظالم
باستيفائه وانه قد برئت ذمة المدينون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استهلكه فانه يضمن
مثله خلاصة (وان ضاع
لا) ع لانه بصدقه (الا
اذا) كان قد ضمنه عند
الدفع لا قدر ما يأخذ
الدائن ثانياً لا ما أخذ
الوكيل لانه أمانة لا تجوز
بها الكفالة فليحى وغيره
(أو قال له قبضت منك على
انى أبرأتك من الدين) فهو
كالوقال الاب للختن عند
أخذ مهر بنته أخذ منك
على انى أبرأتك من مهر
بنتي فان أخذته البنت ثانياً
رجع الختن على الاب فكذا
هذا برأية

الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من أمثلة التلخيص لان الالب انما يقبضه وكالة عن ابنته
 تامل (قوله) وكذا يقبضه اذا لم يصدق عليه على الوكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجا
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه (قوله) يم ضروري السكوت والتكذيب (أى عدم
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه الاصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك
 على زعمه الوكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه (أى الثلاثة) (قوله) فان ادعى الوكيل
 هلاكه (أى في صورة ما لا ضمان عليه به لانه وهى ما عدا المسائل الثلاثة) (قوله) أو دفعه لموكله
 صدق الوكيل بخلافه) بدعواه الضياع أو اداء المال للموكل لانه أمين ادعى اصال الامانة الى
 مستحقها فيصدق في برائة نفسه ولا يصدق فيها اذا ضمن ما يصدق منه وكذلك في بقية الصور
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعماله تصديقه تامل (قوله) وفي
 الوجود كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخير
 قبضت منك على اى أبرأتك من الدين اه (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا لانه اذا دفعه الى فصولى على رجا الاجازة لم يملك
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قولين كما في جامع الفهم ولين قال العلامة المقدسى
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة سوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع
 الى رجل ايدفعه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لا لان من باشر التصرف
 اغرض ليس له أن يتقاضه ما لم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقى لو كان
 الوكيل مقررا في الحال رجا فهم من كلام الشارح انه يلزمه الدفع وبالنظر الى كونه قد تعاق
 حق الغائب فيما قبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فيبقى أن لا يعتبر اقراره فليراجع (قوله)
 لم يقبل) أى ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له
 استخلافه لكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين وفي الاولى لانها بيينة على النفي (قوله) تقبل
 لان النقص من الموكل لان الثابت بالبيان كالتأبث بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أى مدونه
 (قوله) أو وورثه له) أى وورثه الموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابرأ ولو أبرأ
 الغريم المدين بعد قبض الدين يرجع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا
 وكذا لو كان هالكاً ولم يصدق عليه على الوكالة أما ان صدقه فقد جعله آمينا فلا ضمان عليه
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بيمينه (قوله) الا اذا صدقه على الوكالة)
 فيما خذ قائما ولو حكا لاهالك (قوله) حلف ما يعلم في بعض النسخ ما علم وعبارة العيني ما علم
 ان الطالب وكاه يقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه وان شكك في قضى عليه بالمال للوكيل اه
 وعن أبى حنيفة انه لا يحلفه لان حق التحليف بناء على انه خفي ولم يثبت بالاجرة (قوله) صدقه
 المودع) واذا لم يصدق عليه لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار
 بمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بمال نفسه اذ الدين يقضى بمثله
 لا بعينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يقبضه (اذا لم
 يصدق عليه على الوكالة) يتم
 ضروري السكوت
 والتكذيب (ودفع له ذلك على
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب
 للرجوع عند الهلاك
 (فان ادعى الوكيل هلاكه
 أو دفعه لموكله صدق
 الوكيل) بخلافه وفي
 الوجود (المذكورة) كلها
 الغريم (ليس له الاسترداد
 حتى يحضر الغائب) وان
 يبرهن انه ليس بوكيل أو
 على اقراره بذلك أو اراد
 استخلافه لم يقبل لسعيه
 في نقض ما أوجبه للغائب
 نعم لو برهن ان الطالب حكا
 الوكالة وأخذ من المال
 تقبل بصر ولو مات الموكل
 وورثه غريمه أو وورثه له
 اخذ قائما ولو هالك كضمانه
 الا اذا صدقه على الوكالة
 ولو اقر بالدين وانكر
 الوكالة حلف ما علم ان
 الدائن وكاه عيني (قال الى
 وكيل يقبض الوديعة
 فصدق المودع لم يؤمر
 بالدفع اليه) على المشهور

المودع برعه فهو كمنعه من الموكل ولو سلمها له فهي ملك في يده وأنكر المودع الوكالة يضمن المودع
بتسليمه وله تحليفه أنه ما وكاله فإن نكل برئت ذمته وإن حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لأن في
زعمه المودع ظالم بتضمينه والمظالم لا يظلم إلا إذا ضمنه عند الدفع كما هو ولو دفع له ولم يصدقه على
الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت قائمة أخذها في كل الوجوه لأنه
ملكها بالضمن ولو أراد استردادها لم يملكه واختلافه في الملتقط أو أقرب بالقطعة لرجل هل
يؤمر بالدفع إليه بحر * قال في جامع الفصولين وإذا قبض رجل وديعة رجل فقال الرب الوديعة
ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع يرجع على القابض إن كان بعينه فلو حضر به وكذبه
في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل أو صدقه ولم يشترط الضمان عليه ولا يرجع بعينه لو قائما
وبقيته لو هالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قائما إذ غرضه
لم يحصل فله نقضه على قياس ما صرح في الهداية من أن المديون يرجع بمادته إلى وكيل صدقه
لو باقيا **كذا** هذا والله تعالى أعلم اهـ قلت ما يحتمل مستقادم من كلام الكافي كما هو غير خافي
(أقول) وهذا كله إذا لم يقب وكالته باليمنية فلو أقام يمنية بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو
امتنع مع ذلك ضمن إذا كان بعد حكم الحاكم الشرعي المستوفى بشرائطه الشرعية فلو أقامها
ولم يقبض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله خلافا لابن الشيعة) فيه أن ابن الشيعة ينقل رواية
عن أبي يوسف أنه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم أن
ما ادعاه السيد الخوئي من أنه لا يؤمر بالدفع إليه أجماعا فيه نظر أبو السعود (قوله مطلقا) أي
صدقه أو كذبه أو سكت (قوله الماسر) من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للغائب (قوله
وكذا الحكم لو ادعى شراهما من المالك) أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شرا الوديعة
من المالك وصدقه المودع (قوله لم يؤمر بالدفع إليه) لأنه مادام حيا كان إقرارا بملك الغير لأنه
من أهله فلا يصدق في دعوى البيع عليه (قوله لأنه إقرار على الغير) أي بانه باع ماله أي أو أنه
وكاله في قبضه فهو وعله للمستثنين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما توهمه
العميق لأن المودع لا يؤمر بالتسليم إلى مدعي الوكالة أصلا وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى
صار وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة (قوله لا تنافاه) ما على ملك الوارث أو الموصى له
وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشراهما وان علق في مسئلة الشراهما بانه
إقرار على الغائب بالبيع فهما أيضا إقرار على المودع بالموت وبأن هذا وارثه فليتأمل (قوله إذا
لم يكن على الميت دين مستغرق) فإن كان ودفع الوديعة إلى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو
أدى مديون إلى الوصي بغير أصلا جامع الفصولين ولعل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها أو
بعضها في قضائه ط * وكذا يضمن إن لم يكن مستغرقا ودفع إلى الوارث بلا أمر القاضي على
ما يستفاد من سياق كلام البحر معني إلى جامع الفصولين (قوله ولا بد من التلوم فيهما) أي في
صورتي الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضه إلى رأي القاضي وقد تقدمت
هذه المسائل في منقرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله لا يؤمر به) أي بالدفع لعدم
اتفاقهما على ملك المدعي ولم يقل في صورته دعوى الوصية لم يقل وارثا لم يكن ذوا اليد حصما
وقيد بدعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الإيصاء إليه فانه لو ادعى الإيصاء إليه وصدقه

خلافا لابن الشيعة ولو دفع
لم يملك الاسترداد مطلقا
للماسر (وكذا) الحكم
(لو ادعى شراهما من
المالك وصدقه) المودع
لم يؤمر بالدفع لأنه إقرار
على الغير (ولو ادعى
اتفاقها بالارث أو الوصية
منه وصدقه أمر بالدفع
إليه) لا اتفاقهما على ملك
الوارث (إذا لم يكن على
الميت دين مستغرق) ولا بد
من التلوم فيهما لا يحق
ظهور وارث آخر (ولو
أنكر ماله أو قال لا أدري
لا) يؤمر به

ذو اليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المقر لانه اقرانه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة
أو انصب بعد موته فلا يصح كالأقرانه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال دينا على المقر فعلى
قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا
يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقرارا على نفسه لكنه اقرارا على الغائب من وجه ودعوى ابراه
نفسه يدفع المال له فانه لو تحقق موته ما برئ بالدفع اليه بصفة امر القاضي بذلك حتى لو حضر
الوارث وانكر وصايته لا يلتفت اليه ولا له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين
بالاجبة بخلاف لو اقر بوكاته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه بيده لان امر
القاضي بالدفع لم يصح كذا في التبيين عن التيسير لكن قال في جامع القسولين في بحث أحكام
لو كان مفرقا بينه وبين الوكيل وجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي ولو قضى
بدفعه يكون اقرارا له وديا الى اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته يدفعه اليه بخلاف الوكالة
اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى له يدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال
بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديع
يدفعها اليه كما تقدمت مسألة الوصي (قوله ودعوى الايضا كوكالة) فاذا صدقه ذو اليد لم يؤمر
بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله فدفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله
ولو وكالة بقبض مال) أي كان له على غريمه (قوله أو اقراره) أي الموكل بانه ملكي قال في جامع
القسولين ادعى أرضا وكالة انه ملك موكل فيبرهن فقال ذو اليد انه ملكي وموكل أتريه فلو لم
يكن له يئنه فله أن يخلف الموكل لا وكيله فوكالة لو غابا فللقاضي أن يحكم به لموكله فلو حضر
الموكل وخلف انه لم يقر له بقي الحكم على له ولولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام
الشارح من قوله ولو عقار مع قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى في ولم يذ كر
حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايقاع وفي جامع القسولين
وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما
هذا مال الطالب الاول وقد قامت اليئنه على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذ المال
من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلك منى فاقول قوله مع يئنه
وان قال أمرني فدفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه
لم يصدق ضمن المال اه قال انخير الرمي قوله ولم يذ كر حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ
الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذ كر الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة
والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسألة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغريم المال من
الوكيل ان كان قائما ويضمنه ان استملكه واذا هلك لا يرجوع له عليه الا اذا ضمنه أخذ
من قولهم ان دعوا الى ايقاع اقرار بالدين ولو وكالة فتأمل وراجع المنقول فان لم تأمن صرح
بذلك والله تعالى أعلم هذا * ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاح في تعليل المسئلة بقولهم
وهذا لانه لو لم يكن محققا عنده في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طلب منه الدين فقال
أوفيتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايقاع بحدود دعوى مؤمر بالدفع اليه كالأقران بالوكالة
متممها تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بانه لا يجب له حتى يخلف الموكل بل يدفعه

قال يبرهن ودعوى الايضا
كوكالة فليس لدعوى ميت
ومدينه الدفع قبل ثبوت
انه وصي ولو لا وصي فدفع
الى بعض الورثة برئ عن
خصمته فقط (واوكله
بقبض مال فادعى الغريم
تأيب فقط حتى موكله) كذا
أوابراه وأقراره بانه ملكي
(دفع) الغريم (المال)

و يبيع الموكل أو يهبه حتى يحضر فيحلفه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهندية
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايقاع للموكل يقبل عنده الامام في الدين بخلاف
 العين ويوقف عندهما في الدين والعين كافي جامع القصة وابن (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما
 تقدم (قوله تسليم) أي اقرار بالدين وبالوكالة حيث قال أدبت لرب المال أو أبرأني منه فهو
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايقاع أو البراءة باليمين فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار حتى على
 قال السيد الخواري وقد جده لو ادعواه الايقاع لرب المال جوابا للوكيل اقرار بالدين وبالوكالة
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح تعليلا ولا تعليلا لما ذكره من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايقاع بمجرد
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايقاع مثلاً قبل على
 الوكيل وان كان وكيلا بالقبض لان الوكيل به وكيلا بالنقص وبخلاف وكيل اجارة الدار
 وقبض الغنم اذ ادعى بعض السكان انه يحمل الاجرة او كاه وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض
 الاجر حتى يحضر الغائب يجر عن جامع القصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد ففي القبض
 له اصاله فلما أثبت على الغائب كان حكمه على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعده مقدسي (قوله وله تحليف الموكل) أي على أخذه واستيفائه
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله مثلاً بقي الحكم على حاله
 وان نكل بهال الحكم ولزمه المال دون الوكيل فان كان المال ملكا عنده الوكيل فلا يسبيل له
 عليه ولو أقام البينة على القضا فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذه من الوكيل لو قاما فان
 قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو هلك مني فالقول قوله مع عيظه وان قال امر في دفعته الى
 وكيل له أو غريم أو وهبه الى أو قضى من حق كان له عليه لم يصدق رضى المال اهـ (قوله
 لا الوكيل) واوله على عدم العلم بالنية الموكلا اذ لو أقر لم ينفذ على موجب كونه لانه على الغير
 وكذا أب طالب زوج بنته الماتة بغير مهرها وقال ابني بك في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها
 ولم يبق لها حق القبض صدق الاب لقسمه بالاصل والزوج يدعى العارض والاب ينكر
 ولا يحلف الاب انه لا يبيع لم يدخله اذ لو أقر به لم يجز عليه المباحر جامع القصولين (أقول) وهذا
 التعامل أظهر مما ذكره الشارح من ان الغيبة لا تجرى في اليمين لانها لا تظهر فيه لان هذه اليمين
 على هذا الوجه لا يثبت فيها وكان الشارح تتبع الدرر قد برر ثم رأيت الواو نقل عن صدر
 الشريعة ما يقوى هذا البحث واذا ان المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكالته كانه يقول له
 ان سمعت وكالتك وحق خصوصتك معي موقوفة على بقاء الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكالتك
 باطله فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما فعله قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى الصواب
 * قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزيادات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في
 ثلاث مسائل وكيلا شرعا وجدعيها فاذا ردوا ادا البائع تحليفه بالله ما يعلم ان البائع رضى
 بالبيع لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان
 موكله أبرأه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه (يقول الحقير) لم يذكر
 الثالث في الخلاصة وفي الثانية نظر اذا المقر به هو البراء الذي يدعيه المديون فكيف يتصور
 لزومه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام القصولين من أنه لو أقر به على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل
 لان جوابه تسليم ما لم يبرهن
 وله تحليف الموكل
 لا الوكيل

الوكيل بالخصوصة تلك الاقرار كاعت و هذا بخلاف ما ذكر آخر العبارة من انه لو اقر به لزمه أى
 لزم الموكل واعلمه ما قولنا نامل (قوله خلاف الزفر) فقال اسلفه على علمه فان أى خرج عن
 الوكالة لان اليقظة لما جازمها على ما فيه امن اسقاط حقه في الخصوصة جازان يستخلف ليعمل
 فثبت هذا المعنى ولا يـ حذيفة وأبى يوسف ان الوكيل قام مقام الموكل في الخصوصة والقائم عن
 غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى اه شلى وفي العناية ولم يذكر محمد اما انه
 لا رواية عنه أو انه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومثله في حاشية المولى عبد الحليم
 (قوله بعيب في أمة) أى بردأمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أى لم يرد الوكيل على البائع
 ح (قوله حتى يخلف المشتري) يعنى لا يقضى القاضى عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويخلف انه
 لم يرض بالعيب وهذا عدم اليقظة فان أقام اليقظة على الرضا قاضى يلزم البيع (قوله والفرق
 الخ) أى بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين الذى قبلها حيث يدفع الغريم المال
 الى الوكيل ح ين باذة (أقول) هذا الفرق يخالف ما يأتى قريبان اذ اصدقه كانت له اتفاقا
 وأهل الاولى في التعديل ان يقال ان البائع منكر لاستحقاق الرد عليه فيكون القول قوله ما لم
 يثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف باستحقاق ذمته به ثم يرد الخروج عنه فلا
 يصدق الا بهرمان ولا شك ان البائع هناك ادفع استحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قدر لزمه
 باعترافه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال ان قوله هناك لم يرد عليه أى لا يقضى الحنفى بذلك وقوله
 لان القضاء لا عن دليل أى قضاء غير الحنفى لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضى
 حنفيا أو غيره الا في مسائل مستثناة الا أن تجعل هذه المسئلة منها ولا يقال ان الحنفى قضى
 بخلاف مذهبه لان المعتمد في المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه في ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد
 لا ينبغي أن يرد لانه خلاف المعروف في مثل هذه العبارة وتا كذلك بقريظة مقابله وهو دفع
 الغريم المال وإيس هو من قبيل ينبغي بل يجب ويرد قوله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض
 وصريح في البحر والتميز بان هذا القضاء لا يستخلف المشتري لعدم الفائدة لان القضاء ينفذ
 عنه مظاهر أو باطنا (قوله فسخ لا يقبل النقض) لان التدارك ممكن هنا باسترداد ما قبضه
 الوكيل اذا ظهر الخطا عند كونه ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء هنا فسخ نافذ مظهر
 وباطنا عند أى حذيفة رحمه الله تعالى فيصح القضاء ويلزم ولا يستخلف المشتري بعد ذلك لانه
 لا ينفذ اذا لا يجوز فسخ القضاء وفي مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما قبضه الامر بالتسليم فاذا ظهر
 الخطا فيه أمكن نزعه منه ودفعه الى الغريم من غير نقض القضاء ولان حق الطالب في الدين
 ثابت بيقين الحق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاء ما لم يثبت الغريم ما ينسقطه ولا
 كذلك العيب لانه لم يمتنع بيقين بقوت حق المشتري في الرد لاحتمال انه رأى العيب ورضى به وقت
 التسليم فيمتنع بقوت حقيقه في الرد اصد لا وقالوا عند أبى يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين
 المسئلةتين بل يرد فيه ما قبل الاصح عند أبى يوسف أن يفرق في الفصائل لان من مذهبه ان
 القاضى لا يرد بالعيب على البائع ما لم يستخلف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع
 البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري وحلفه اه (قوله بخلاف ما مر) أى من مسئلة الدين
 لان التدارك فيها ممكن باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند كونه اذ القضاء لم ينفذ

لان النيابة لا تجوز في
 العين خلافا لزفر (وابو كاه
 بعيب في أمة وادعى البائع
 ان المشتري رضى بالعيب
 لم يرد عليه حتى يخلف
 المشتري) والفرق ان
 القضاء هنا فسخ لا يقبل
 النقض بخلاف ما مر

باطننا لا نه ما قضى الاجبرد التسليم فلم يكن قضاء في العدة ودوا القسوخ (قوله خلافا لهما) أي لابي يوسف وعمره حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضي عندهما يتقد ظاهرا فقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرد بالعيب وفصل الذين عند ادعائهم ما يبرئهم وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يؤخر في الفصلين لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يستخاف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع البائع الرضا الى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) منافع لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد اللهم الا أن يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلوردها كان القضاء موقوف فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء يدل لقوله لان القضاء لا عن دليل الخ واذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال انه لم يرد عليه له المنة المتقدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لا نناقول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي الخفي أن يحكم عليه بالرد لئلا يتضرر البائع للزوم القسوخ وقوله فلوردها عليه أي بقضاء غير حتمي يرى ذلك لم يكن فسحا اتفاقا لان القضاء لا عن دليل الخ لكن به هذا التعديل يبطل ما عمل به أولا بجمع الرد على البائع الآن يجعل هذا من المسائل التي لا يتقدم فيها حكم القاضي حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ الخفي أن يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على المشتري البائع عند الامام لا يكون الا بعد حلف المشتري فلم يكن القضاء عن جهل بل عن دليل ولوردها بلا حلف لم يكن له ذلك عنده الآن يقال انه حكم به على قوله ما فاذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض بانه اذا جاز نقض القضاء معناه عند أبي حنيفة أيضا نأى سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المستأين (قوله أو الشراء) قيد به لما في البحر عن الخلاصة الوكيل يبيع الدار اذا أمسه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أفتى الدارهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقض البائع غير حاجز ولو اشترى بدنانير غير هائم نقض بدنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانيره للتعدي اه وبه يظهر ان التقصير هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كعادته مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد خ ويدل عليه اطلاق ما يأتي عن المتهنى (قوله ناويا الرجوع) أي ناويا جعل الذي قبضه من الموكل عوضا من صدقه به من مال نفسه (قوله كذا قيد بالخامسة في الاشياء الخ) الظاهر انه قيد في المسائل كلها لكن ديانة لان الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله موكله الا بالنية فان تصادقا عليها فلا كلام وان جحد الموكل نية نظر الى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان لموكله والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لموكله متى نواه له فيجرم على الموكل دفعه ان غاب على ظنه صدقه والواقع في مسئلة ثلثنا انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أفتى من عنده يكون متبرعا اجماعا لان الوكالة قد بطلت فدفع العوض الى غير مالكه بغير أمره تبرع كما قررنا الاتفاقى (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان المال قاعا قيل يقيد بغيره ومه انه لو اشترى بالدفع اليه شيئا لنفسه ثم اشترى بماله نفسه

خلافا لهما) فلوردها
الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدقته على
الرضا كانت له لا للبائع
اتفاقا في الاصح لان
القضاء لا عن دليل بل
لجهل بالرضا ثم ظهر
خلافه فلا ينفذ باطنا
(والمأمور بالاتفاق) على
أهل أوبنا (أو القضاء لدين
أو الشراء أو التصديق)
عن زكاة (إذا أمسه)
فادفع اليه ونقد من ماله
ناويا الرجوع كذا قيد
الخامسة في الاشياء (حال
قيامه لم يكن متبرعا)

المأمور بشراؤه لئلا يجرى ولا ينقد على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا
مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غيره النقدين مشليا أو قهرا فاشترى لنفسه وكان
المدفوع باقيا في يده من اشترى منه هل لاه موكل المطالبة بعين ماله أم يضم الموكيل المثل
أو القيمة محل تامل والظاهر الاول فتدبر كذا في الحواشي الجوية (قوله بل يقع التقاص
استحسانا) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون
الوكيل به تو كيدا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقدة من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر
وهذا لانه لا يستحب مال الآخر في كل مكان ويقتضى له ما امره من غير قصد في شربه له ويحتاج
لنقده من مال نفسه فلم يكن متبرعا بقيمة القصد الآخر ونقدا للرجوع عن المأمور والقياس أن
يكون متبرعا لانه خالف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فبعدمال الموكل لان الموكل أمره
ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا كما في المقدسي
والدرر * قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها
الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جازا استحسانا وتكون العشرة له بالعشرة اه
(قوله اذالم يضاف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهوما
صرح به الموافق في قوله وأضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه
منه لم تكن) ومثله الشراء والصدقة وبها صرح في الجمر (قوله ولو بصرفها الدين نفسه)
أو غيره (قوله أو أضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما ذالم ينو أو نوى لنفسه أما
لو نوى أو كاه فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث
أضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشترها فلا يصدق قضاء وكذا بعد استملاكها فاده
الرجح (قوله وصار مشتريا لنفسه) ومثل وكيل النفقة وكيل الشراء عند محمد وهو الصحيح
ولذا منى عليه المثل لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة لكن ذكر فيها
في مسألة النفقة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره
بانفاق عشرة من عنده لم يرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه
ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول للموكل
ولو اختلفا في القدر فالقول للموكل الزيادة وعلى مدعي البينة فتاوى غير الدين وفيها
لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر للمأمور مالا لينفق منه - كي قوانين تصديق المأمور وعنده
ومال الى الاول فاحفظه * وفي البرازية قال استدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل
شهر عشرة فقال نهات وصدقة المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان المسأكم فرضا لها
ذلك لاخذها ذلك باذن المسأكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله
ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا
الوصي (قوله لان الدراهم تعين في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء
بما في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن
يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فبعدمال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لامن مال
نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا ط عن الاتفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يقع التقاص استحسانا
(اذالم يضاف الى غيره) فلو
كانت وقت انفاقه مستهلكة
ولو بصرفها الدين نفسه
أو أضاف العقد الى دراهم
نفسه ضمن وصار مشتريا
لنفسه متبرعا بالاتفاق
لان الدراهم تعين في
الوكالة نهائية وبرازية

مذهب الامام وعندهما لا تتمعين في المعاملات ولو كالة منها ائتمل (قوله نعم في الملتقى) الذي
 في البحر عزوه الى الملتقى بالزون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنح ومن غير استدرالك
 بنعم والوجه فيها ان الدرهم اتي امره بقضها من مديونه كائنه اقامه وقد تصدق من ماله مع
 قيامها فلا يكون منه برعاً فظهر انه لا وجه للاستدرالك بنعم لان لا تنافي ما قبلها فان قيام
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل طوح (قوله جاز استحسنانا) أي جاز
 قضاء لاديانة لانه لم يأمره بالشرع بمال معين بل بجملة في ذمة المديون فكان بمنزلة ما لو كانت
 الدرهم عندهم كعائات (قوله ومال اليتيم غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع
 الفصولين) عبارة كأي البحر تصدق من ماله في شيء ثم امل له ونوى الرجوع يرجع ديانة
 لا قضاء ما لم يشهد ولو ثوباً أو طعماً أو ما أشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا وجوب ماله عليه
 حلي ولو قلنا أو شيئاً يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لأشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من
 ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه أو أنه يرجع اه ونقل الشارح
 في آخر كتاب الوصايا ما وافق هذا وما يخالفه فقد اضطرب كلام أئمتنا في الرجوع مطلقاً
 أو بالاشهاد عليه والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان الرجوع الوصي بلا اشهاد
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سيدي الوالدعة ان في المسئلة قولين أحدهما
 عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب
 فقط ومثله الام والوصي على اولادهم او لغيره الغالب من شقة الوالدين الانفاق على
 الاولاد للبر والعلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد
 والقول الاول استحسننا والثاني قياسي ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف ههنا
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وعلم اه فوائده على ذلك هناك فراجع ان
 شئت (قوله فروع) تذكر اربع ما يأتي قريبا اول الباب (قوله الو كالة المجردة) أي عن حضور
 خصم جاحد امره ترهباً فان في الكافي ويجوز اثبات الوكالة لولاية بلا خصم حاضر وقد مرنا
 انه لا يثبت التوكيل بشهود ومضمون الحجة ما لم يشهد الشهود باتوكيل بناء على دعوى صحيحة
 فراجع اه (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد المليم
 الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الا ضرباً بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك
 انه لا جبر على الوكيل بالاعتناق والتدبير والكتابة والهبة من فلاز والمبيع وطلاق فلانة وقضاء
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن ك
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يد وكيله واعتنع الوكيل من اعطائه واه كان الموكل حاضراً
 أو غائباً اجاب انه يجب برعي دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كفيلاً ولا فلا يحبس اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخره لما انما في
 الاشياء مبنية على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الا ضرباً بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعاً
 فله ما لم يؤمر به ولم يعاقب حق الغير بوكالته فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله
 ويانه في الدور) يستغنى عنه بما يأتي من قول المصنف أول الباب الاتي ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن
 يقبض من مديونه ألفاً
 ويتصدق فتصدق بالثمن
 يرجع على المديون
 جاز استحسنانا (وصى أئمتنا
 من ماله) ابدال ان (مال
 اليتيم غائب فهو) أي
 الوصي كالأب (متطوع
 الا أن يشهد انه قرض
 عليه أو أنه يرجع) عليه
 جامع الفصولين وغيره
 وعلمه في المصنف ان
 قول الوصي وان اعتبر
 في الانفاق يمكن لا يقبل
 في الرجوع في مال اليتيم
 الا بالبيعة * (فروع) *
 الوكالة المجردة لا تدخل
 تحت الحكم ويانه في الدور

بها منه ود قال فيها انقلاص الصغرى الوكيل بتبض الدين اذا حضر خصما فاقرا بالتوكيل
وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل واذا ادعى
ان فلانا ركبه بطلب كل حق له بالكوفة وببعضه بالخصومة فيسجد وجاها بالبيعة على الوكالة
والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احد الموكل قبله حتى فان القاضي لا يسمع من شهوده
حتى يحضر خصما جاحدا اذ ذلك اومع رايه فينبذ يسمع ويقر الوكالة فان احضر به ذلك
غير ما يدعى عليه حقا للموكل لم يخرج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكاله بطلب كل حق له قبل
انسان بعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو ثبت ذلك بحضور من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر
يدعى عليه حقا ببيع البيعة على الوكالة مرة اخرى اه ثم قال فيها به انه لو اقام الوكيل
بقبض كل حق بيعة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه
قال ابو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البيعة على الحق
للموكل على المدعى عليه وعنده ما تقبل على الامر وبقضى بالوكالة او لا ثم بالمال وكذا
الخلاص في دعوى الوصاية والوراثية مع المال اه فقله ولم يحضر الوكيل احدا من
الكوفة للموكل من قبله حتى على الموكل سواء كان مقررا بتوكيله او جاحدا وهو
المراد من اطلاقه وتعميمه وقوله قبله نصب على نزاع الطائفت منه ان يصدق وهو مبدع اخبر
للموكل والجمل له منته احدا وذلك اشارة الى التوكيل كان الغيب المحرور في به عائد اليه يعنى
اذا احضر خصما جاحدا او مقررا يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اه اذا هو المراد
لانه ثبت ركائز بالاقرار ويقره طلاقا من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله صح التوكيل
بالسلم) اى الاسلام بان يدفع الدراهم لانسان ليس له على برمة لا فهو جائز كالبيع والشراء
وقد تقدم التنبية على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد
بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ان يكال وأوضحناه به عبارة الزباني فراجع وفي شرح
الوجهانية قال في المبسوط واذ اركا ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم
دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم قرض لان اصل التوكيل
باطل لان المسلم اليه امره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله
على ان يكون الثمن على الامر كان باطلا فكذلك اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول
السلم من صنيع المتسالمين فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا وركاه ان
يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله
فلا ينظر ان يسلم الخ) فروع على ما قبله لانه كبل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة يجاز
الحقها بالافراز وهي مشتملة على مستثنين احدهما يجوز للقيم ان يسلم من ربيع الوقف في
زيتيه وحصره كالوكيل بعد السلم ثم رأس المال ونثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو
مامور بدفعه له من غلة الوقف وليس المراد ثبوته في الذمة متأخر اليه بعد العقد بل المراد انه
كالتن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب ومنها يعطيه في المجلس كالتوكيل
بالشراء يصح وان لم يكن الثمن ملكا او نقول الثمن ههنا عين أى رأس مال السلم لان مال الامانة
يتعين بالتعيين ثانياً ما قد علمت ان قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها ولما

* صح التوكيل بالسلم
لا يقبل عقد السلم
فلا ينظر ان يسلم من ربيع
في زيتيه وحصره وليس له
ان يوكل

اشتهر ان ذلك لا يصح جعل النظر له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينا يحفظ زرعها
ويقررون له على ذلك جهه لا وهي ان يأمروه بعقد السلم ويستلموا من الوكالة على ما هو مقرر
اهـ م باطننا الغلة المسلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف
مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير
ما أذن له فيه تخير بجعل المسئلة السابقة لانه توكيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شرح
الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة
حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي
ان شخصا يكون ناظرا على وقف فريد ان يجعل امينا قادرا على بيعه بحيث ينتفع هو عاجلا
والامين آجلا فاذا اخذ من الامين شيئا على ذلك لا يقوم مقامه وبأخذ مسئلة الوقف بدلا عن
الجعل فهو لا يجوز لانه يبيع الوكالة في المعنى لماعلم ان الناظر وكيل لواقف وهو ذابتهل
في زمانها كثير في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا التحيل له بهذه الحيلة وهي ان
ياخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما المسألة على غلة الوقف ليصرفه في مصارفه وبأخذ منه
ما عينه له الواقف من العشرة مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم فيه ليحصل
لناظر نفع نظارته وللاامين بامتنة فهو أيضا لا يجوز لان الناظر وكيل عن الواقف فكأنه صار
وكيلا عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخطارية وقد علمت ان الجائز
التوكيل بعقد السلم لا بقوله فاذا أخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار قاصدا
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فيلزمه من ذلك ما ظهر لي ثم لا ينبغي ان هذا كله انما يكون
بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافيكون فسادا من جهة أخرى كما لا ينبغي
والله تعالى أعلم فاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)
أى متولى الوقف بمقابلة جعل يتراضيان عليه كما علمت (قوله أمينا) مفعول يجعل (قوله فيما مره
بعقد السلم) فيما يجوز من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما السلم يجوز لماعلمت
(قوله ويستلم) أى يقبض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينا على القرية (قوله لانه)
أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التي هي أمانة فلا يصح التزام الجعل في
مقابلتها أى ولا الحيلة التي اصطنعها لان التوكيل في قبول الاسئلة باطل (قوله وعلمه في
شرح الوهبانية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء
وهي معروفة وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت مما تقدم أيضا
الثالثة قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها لى آخر ما تقدم أيضا الرابعة
يجوز للقيم ان يسلم من ربه في ربه وصيه بمنزلة الوكيل بعقد السلم لم ورأس المال وان ثبت في
ذمته فهو مأمور بدفع بدله من غلة الوقف وامن المراد ثبوته في ذمته من آخر افية عقد القابل
المراد انه كلما قرب في الذمة ثم ما به طبعه يكون بدلا عما وجب كانه تقدم وأستغفر الله العظيم

• (باب عزل الوكيل) •

من إضافة المصداق الى فاعله أو مفعوله وآخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق ثبوتها وهو
رافعها فناسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها قد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينا
على القرية فيما مره بعقد
السلم ويستلم منه على
ما قدر له باطننا لانه وكيل
الواقف والوكالة أمانة
لا يصح بيعها وعلمه في
شرح الوهبانية
• (باب عزل الوكيل)
(الوكالة من العقود الغير
اللازمة) كالعارية

في التبرعات الابعة واستيفائها والوكالة والعارية يستعدان على أمر مستقبلي فلا يلزم أن فيه
قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تدبر على عدم لزوم لان الأمر اللازم برعايتين
مضرة فيه فبعبارة المدم فشرع فيه الخيار لرفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للأمر الغير اللازم (قوله
ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بها قصد الالتهاف فائدة في ذلك
حيث لم تكن لازمة لاعتبارها في ضمن دعوى صحيحة لئلا يمكن من الجري على مقتضاها وهذا
ما قدمه في القروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويأني في الدور) تقدم نقل عبارته اقربا
(قوله فله موكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله موكل الخ أي هـ هذا هو
الأصل فيه او قد تصير لازمة لعارض تعاقب حق الغير كما بينه بقرينة قوله ما لم الخ وانما يتوقف بطلان
الوكالة على العزل اذ لم ينته الأمر فاذا بلغ نهايته انعزل بلا عزل كما أتى قال الرمي أطلق العزل
فشمل ما لو وكاه وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته أو ابدا كما هو ظاهر فقهـ د صرح في
الاستعاف ان من صوب الواقف كالوكيل عنه فيملك عزله متى شاء وان شرطه لا يعزل واقفه تعالى
أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول الذي أي ليس له عزله وان علم
به الوكيل لتعاقب حق الغير به قال في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يدهـ لم يملك عزله
على كل حال قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
مشروطة في عقد الرهن أو بهـ د على الأصح قلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقياس
إلى طالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء
فلو جاز عزله لضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا
أو كانت الوكالة من غير القياس الطالب أو كانت من جهته لتمكنه من الخصومة مع المطلوب
في الوجه الاول واحد لم تعاقب حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث
العزل إلى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويؤشر الخصومة بغيره وله ان يتركها
بالسكينة وعلى هـ هذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالقياسها ثم غاب لا يملك
عزله وائيس بشي بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق اهل في الطلاق اهـ قال العلامة قاسم
زيادة في التعليق ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جرحه له وكيل لا
باختياره فيملك عزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ هذا قالوا وقالوا كل لو وكيل كلما
عزله كانت فانت وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله فقد ددت الوكالة وقيل ينعزل بقوله
كلما وكلت فانت فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزلتك عن جميع
الوكالات فمنصرف ذلك إلى المعلق والمنفك وكلاهما ليس بشي ولو كان الصحيح اذا اراد عزله
وأراد ان لا تنفذ فقد الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المخيرة
لان ما لا يصح كون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلي ملخصا وسباني قريبا
نظيره عن البرزنية (قوله كما يجبي) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) كقوله
كلما عزلتك فانت وكيل ثم لا يخلو اما ان يكون مبالغة على قوله فله موكل العزل أو على قوله
ما لم يتعاقب به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة
حينئذ ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى ككل في كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا
يصح الحكم بها قصد
وانما يصح في ضمن دعوى
صحيحة على غريم) ويأني
في الدور (فله موكل العزل
متى شاء ما لم يتعاقب به حق
الغير) كوكيل خصومة
بطالب الخصم كما يجبي
ولو الوكالة دورية

مناقشة اما على الاول فلما فات له قوله وسيجي عن العيني خلافة لان الذي سيجي ان له العزل
فليس خلافة واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسئلة اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو
في طلاق وعتاق لا يقيده كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البرازي لم يصح شيئا
منه ما بل قال وكلمه غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق
وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مستورة وقال قبل له وعزل الوكيل بالطلاق
والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيه يكون غرورا انتهى نعم يصح
حله على الثاني ان جعلت المباحة على قوله فله وكل عزله ولا يرد حجة ذعية لانه مما لا حق فيه
لغير كما يصرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافة وقع من سهو القلم ولو حذفه
لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فللموكل العزل متى شاء ولو الوكالة الدورية
مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم يشترط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق
أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في البرزنية واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية
كيف يعزله قيل يقول عزلتك ككلا وكلاك وان لا يصح لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال
ان صرت وكيلى فانت موزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار
شمس الأئمة ان يقول عزلتك عن الوكالات كلها وعزلتك عن ذلك ككلا وانها أيضا مشكل لان
الاخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور
الاخراج قال القفيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلته عن
المنقذة ولا يقدم العزل عن المنقذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنقذة
تجزر وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عن الرجوع عن المعلقة اه قال في البحر ثم اعلم
انه لو قال ككلا وكلاك فانت موزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا
كما صرح به في الصغيرى والصيرفية فاذا وكاله لم يعزل اه وهذا بخلاف ما ياتي في قرىبى كلام
الشارح عن العيني فتنبيهه وسى أى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)
قال المصطفاوى عازيا خلاصة المختار انه يملك عزله بمحض منه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل
بسؤال الخصم وفي منية المقتضى قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو
المعتمد بمر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما صرحه البرازي) قد مناقض ما عبادته
وعلى أيضا بان الوكيل يعزل مالم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لماق
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق بينهما بالاختلاف فكانا يعينين ولا يصح الرجوع عن العين
هذا خلاصة ما حرره البرازي وقد عاتضه عنه (قوله وسيجي الخ) أى قرىبا حيث أطلق في قوله
ولا قوله ككلا عزلتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل لكن الشارح ساق
ما ياتي في قرىبى في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلا
أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بمر وانما لا يميزه زل اذ لم يبلغه لانه نسي بعد الامر
لا يعمل بدون العلم وفاته انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على
ما صرحه البرازي وسيجي
عن العيني خلافة فتنبيه
(بشرط علم الوكيل) أى
في القصدى أما الحكيم
فثبتت وينزل قبل العلم

اذا واكله ولم يعلم به فله عزله وان لم يعلم به برأية لكن نظار فيه سيدي والدرج الله تعالى بانه
 قبل علمه لا يكون وكذا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون بيعه اجازة لا وكالة بخلاف الوصي ومنه
 فعزله قبل علمه ليس عزلا حقيقة تاملا (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم ولا يتوقف
 عزله على علمه أي: طلاقا ولو قصد بالانه مبلغ عبارة فعزله رجوع عن الايجاب مقدسي (قوله
 ولو) وصليته أي: له المنزل في الوكالة المنجز وفي المعاقبة على شرط بعد وجوده وقوله (قوله عزله)
 بصيغة المصدر مباغلة على قوله فله وكل العزل (قوله به يتق) كذا في الصغير وقبل لا يصح
 لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة وهي لم تحقق بعد (قوله به يتق) وكذا في مكتوب بعزله أي ان
 وصل اليه المكتوب كما سيأتي في الفروع آخر الباب (قوله وارسله رسولا) أي ووصل اليه
 أيضا منية (قوله خيرا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذي لا يعزط (قوله ذكره المصنف
 في متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هنا المستوفى في راجعه (قوله اذا قال الرسول الخ)
 قال المصنف في متفرقات القضاء وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان يقول له اني رسول بعزلك اه
 ونقلناه عنه عن البحر (قوله الموكل ارسلني الخ) الجملة مقول القول واحترزه عما اذا شهد على
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا يتنزل كذا وقع التعبير بالموكل في البحر والحوي والمخ واهل الاولى
 الوكيل انظروا فائدة الاستراز ط (قوله رواه خبره الخ) ومنه الرسول الذي لم يقل ارسلني اليك
 لا يبلغ الخ (قوله عددا أو عدالة) مقصوب على الحال المبينة أو مقفول لمخدوف تقديره أعني
 أو على تعيينهم في احد شطري الشهادة وهذا على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة
 ولابد والصبي وان وجد له اعداوا العدالة كما قدمنا التنبية عليه في شتى القضايا وقدمنا أيضا ان
 العدالة لا تشتط في العدد فراجعهم ان شئت (قوله كخواتمها) أي اخوات الوكيل (قوله
 المتقدمة في المتفرقات) وهي اخبار السيد مجتباية عبيده والشفيع بالبيع واليكبر بالنكاح
 والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع والاخبار بغيره اريد بشرائه وحجر ما ذون وفسخ شره وعزل قاض
 ومتولى وقف اه أي فانه يشترط فيها احد شطري الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أي خبره
 (قوله اتفاقا) يوهم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل أو
 فاسق ان صدقه عناية قال في منية المذني وخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والا فلا في قول
 الامام وان ظهر صدق الخبر وقال لا يعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه اه فهذا ينافي حكاية
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكر المصنف سابقا الا كونها من العقود
 الغير اللازمة واما كون عدم الزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفريق
 والاولى كما قلنا المصنف ان يكون قوله وعدم الزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبرا وعدم
 الزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهما بين عدمه
 من جانب الوكيل بانها كانت غير لازمة من جانب الموكل فله وكل العزل والمسلم تسكن لازمة
 من جانب الوكيل فالوكيل عزل نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشرط هنا علم موكله
 صيانة لحقه لاعتماده على صحة وكالته فلو صح ان يعزل نفسه بدون علمه اسكان فيه تغير الموكل
 (قوله فالوكيل) خبر مقدم عزل نفسه اذا علم موكله فان علم انزل الا اذا تعلق به حق الغير كما
 تقدم فانه لا يتعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم الخصم فكذا هذا وتامل ط (قوله أي)

كالرسول (ولو) عزله
 (قبل وجود الشرط في
 المعاقبة) أي بالشرط به
 ينتق شرح وهبانية (ويثبت
 ذلك) أي العزل (بشهادة
 به وبكتابة) مكتوب بعزله
 (وارسله رسولا) خيرا (عدلا
 أو غيره) اتفاقا (سرا أو
 عبدا صغيرا أو كبيرا)
 صدقه أرسله كذا ذكره
 المصنف في متفرقات
 القضاء (اذا قال) الرسول
 (الموكل ارسلني اليك
 لا يبلغك عزله اليك عن
 وكالته ولو أخبره فضولي
 نال العزل (فلا بد من أحد
 شطري الشهادة) عددا
 أو عدالة (كخواتمها)
 المتقدمة في المتفرقات
 وقدمنا انه متى صدقه
 قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن
 مالك وفرع على عدم
 لزومها من الجانبين بقوله
 (فالوكيل)

بالخصومة) تفسير لما يقيد بعلم موكله (قوله وبشره المعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبد
 مهيئاً فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشتره فهو الاول لانه لا يملك
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتره باكثر أو كل به أو بخلاف ما وكل به بزيادة (قوله
 لا الوكيل بشكاح) أي فانه لا يقيد بعلم الموكل وحيداً فلو عزل نفسه ثم باشر ما وكل به لنفسه
 أو غيره بصح عدم تقيده بعلم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد يصير تاركاً للوكالة
 للمالقة الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشره المعين) أي لو وكله بشره
 عبداً مثلاً فاشترى عبداً ليس للموكل أخذه ويقول له أنت وكيلى لانه لا يقع للموكل في غير المعين
 ما لم ينو له أو ينفذ الممن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل لانه عزل
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل لعدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارة لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا لو كـ
 بشره انشئ بغير عينه أو يبيع ماله وكذا لو كـ بالاشكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل
 بشره انشئ معين والخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ مؤخر قال
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اهـ
 قال الباقي لا يصح عزله لنفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم
 الجماعة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزله هم قبل علمه تغير
 له وضراً بالمسلمين كما في نقله موضع آخر بما (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم الموكل ونص
 الجواهر لا ينزول الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما في في المقالة الثانية نص عبارته اتماماً
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان
 لدى ولادة القضاء في بلد آخر هل ينزل بعزل نفسه حتى لو جالس في بيته اياماً ويقول عزنت نفسي
 عن القضاء ثم خرج بشفاة الناس وجالس للقضاء هل ينقض اجاب لا ينزل الا اذا علم به السلطان
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشره شيء معين لما فيه من تغير الموكل كذلك ههنا الامام
 والسلطان لما قوض هذا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماماً لم يترك القيام به لم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا
 صار بحال لا يمكنه المضي فيه ما فيه من تحقق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى
 لا تبطل صلاة القوم فكذلك هذا مادام أهلاً للقضاء لا يملك عزل نفسه لما فيه من تغير السلطان
 وبطلان حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يعجز عن القيام به فانه يجوز جرحه عنه
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث ينزل بالاستخلاف والا فلا
 وان لم ينزل بعزله نفسه فله ان يعود لقضائه اقيام ولايته كما كانت اهـ نقله الحلي (قوله
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضرة
 لا تعلق حقه به) أي لانه يلحق به مضرته وتغوير لانه قد يدفع المال الى الوكيل لما علم من الوكالة
 فلو صح عزله بدون علمه لمكان مغرور بذلك حيث دفع لغير وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته
 ولا يدفع ذلك التغير الا اذا علم بالعزل والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة فبلغته

أي بالخصومة وبشره
 المعين لا الوكيل بشكاح وطلاق
 وعتاق ويبيع ماله وبشره
 شيء بغير عينه كافي
 الاشياء (عزل نفسه بشرط
 علم موكله) وكذا يشترط
 علم السلطان بعزل قاض
 وامام نفسه وما والا كما
 بسطه في الجواهر (وكله
 يقبض الدين ملك عزله ان
 بغير حضرة المديون وان
 وكله بحضرة لا تعلق
 حقه به كما في (الا اذا علم به)
 بالعزل (المديون) فحينئذ
 ينزل ثم فرغ عليه بقوله
 (فلو دفع المديون دينه
 اليه) أي الوكيل (قبيل
 علمه) أي المديون (بعزله
 يبرأ) ويحده لانه دفعه لغير
 وكيل

٣ قوله والمراد الخ تحذر
هذه العبارة

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه من قبل حضوره اقامه الرجعي (قوله ولو
عزل العدل) العدل فاعل عزل واظهار ان التقييم يدبر على الغالب والا فالتوكيل يبيع
الرهن لا يتصرف على العدالة والمراد به الموكل يبيع الرهن في عقد الرهن وان يوفي الدين من غده
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما ياتي التصريح به والمراد بالعدل من وضع الرهن
على يده غير الرهن والمرتمن باتفاقهما عليه ولو شرط في عقد الرهن ان يبيعه ويوفي الدين بثمنه
أو وكل غيره أجنبيا أو المرتمن لا يملك عزله اتفاقا حتى المرتمن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول
صفة للعدل (قوله نفسه) منه ولعزل (قوله بمحضرة المرتمن) متعلق بعزل ويعلم منه حكم
ما اذا كانت غير حضرته (قوله ان رضى) أى المرتمن (قوله بطالب المدعى) اما اذا كانت غير
طالبة فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان - قه يفوت رضاه لانه لم يلق
منه وكذا لا بانحصومة كذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أى غيبة الخصم الموكل وهو متعلق
باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبته المدعى
عليه فيكون منه لما بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك الوكيل عزل نفسه لعدم الضرر
(قوله وليس منه) أى مما يتعلق به - حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه من اعادة له والحاصل انه لو وكل
رجلا بانحصومة ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون
التوكيل من غير القياس أحد وفي هذا الوجه اهل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان
يكون التوكيل بالقياس انحصار وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا بالمكن علم بالوكالة ولم يرد
لا يصح عزله حال غيبة الطالب يصح حال - حضرته رضى به أو بخطه كما في مشتمل الاحكام (قوله
لانه لا سبق لها فيه) قال العلامة المقدسي فلما أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله
ط - عن الجوى ونفس عبارته لو وكل بطلاق فغاب لا يملك عزله قلت فلما أبرأته بشرط الطلاق
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح ان له العزل لان المرأة لا حق لها في الطلاق اهـ (قوله ولا
قوله كلما عزلت فانت وكيلي) معطوف على توكيله أى فانه لم يتعلق به حتى الوكيل (قوله له عزله)
قد مناع عن الزياحي وكذا عن البرازية طرق عزله عن الوكيل الدورية وما هو الصحيح فيم اورد
ما ذكره هناك انه لا يملك عزله بقوله كلما عزلت فانت معزول فلا تغفل بؤيده ما ذكره الجوى وفيه -
ينعزل بقوله كلما عزلت فانت معزول وهذا غير صحيح لانه يتعلق بالعزل بالشرط وهو باطل
(قوله كجود الموكل) بقوله لم أو كذا لا يكون عزلا (قوله) كذا في الجرح عن الزياحي قال في المنح
بعد نقل عبارة الزياحي اسكن ذكرا شارح المذكور في كتاب الوصايا ان يجوز التوكيل
يكون عزلا وذكري مسائل شتى بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بانحطاد اذا
وافقه صاحبه بالترك الا ان كان كاح فينبغي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك
الوكالة والله تعالى اعلم اهـ (قوله وحده المصنف) بناء على ما ذكره الزياحي في مسائل شتى من
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بانحطاد اذا وافقه صاحبه بالترك اهـ ولا معنى له - هذا الحمل
لانه انما يحتاج لو افقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائزة الغير اللازمة

(ولو عزل العدل) الموكل
بيعه الرهن (نفسه
بمحضرة المرتمن ان رضى
به) بالعزل (صح والا لا)
اتفاقا حقه وكذا الوكالة
بانحصومة بطالب المدعى
عند غيبته كما مر وليس
منه توكيله بطلاقها باطلها
على الصحيح لانه لاحق لها
فيه ولا قوله كلما عزلت
فانت وكيلي لعزله بكلام
وكذا فانت معزول عيني
(وقول الوكيل بعد
القبول بمحضرة الموكل
الغيت توكيلي أو انابري
من الوكالة ليس بعزل
كجود الموكل) بقوله لم
أو كذا لا يكون عزلا (الا
ان يقول) الموكل للوكيل
(واقله لا أو كذا بشئ) فقد
عرفت تم اوانك فعزل
زياحي لانه كذا كرف الوصايا
ان يجوز عزله وحده
المصنف على ما اذا وافقه
الوكيل على الترك

فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق له بها تأمل (قوله لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد الجوى عن الولوالجية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من
 الوصايا للجد الوصاية فهو رجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فقيه روايتان
 وعلى الخلاف جود الوكيل كالموكل ويجوز الرجوع في المودع ويجوز الرجوع في المودع
 ويجوز الرجوع في المودع أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى
 لان الجود صار مجازا عن الفسخ حتى لا يلغو اه قال العلامة المقدسي يحتمل ان التصحيح
 في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله وقدم الثاني) وهو كون
 الجود عزلا (قوله وعاله الخ) هـ ذابو يد ما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله
 وفي رواية لم ينزل بالعزل) قد علمت ان الفتوى على العزل بالجود وانه الصحيح وفي شرح
 القهستاني ويدخل فيه معنى العزل جود الوكيل فان جود ماعدا النكاح فسخ وفي رواية لم
 ينزل بالجود وهي مرجوحة (قوله وينزل الوكيل الخ) وفي شرح كذا العنابة بشكل على
 هـ ذا ان من وكل بقضاء الدين قضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العزل لم يضمن مع انه عزل
 حكمه وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين مأمور بان يجمل المؤدى مضمونا على القابض
 لان الدين تقضى بامثاله وذلك يتصور به اداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك
 بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع به مدفع الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه
 لا يتكمن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصريف (قوله فزوج الوكيل)
 أى ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعل له الموكل وأشار به هذا وعاقبه الى ان نهاية
 الموكل فيه اما ان تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق
 الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحسابة قد انقضت وفي البرازية وكاه
 بالتزويج فتزوجها ووطئها وطلقها بعد العدة وزوجه من الموكل صح ابقاء الوكيل كاله (أقول)
 الظاهر ان الضمير في تزوجه هو الموكل لا الموكل والا فان ما عدا ما ياتي من ان تصرفه بنفسه
 عزل تأمل قال في المحيط وكاه يبيع عين له عزله الا ان يتعاقبه حق الوكيل بان يامر به بالبيع
 واستيفاء الثمن بادائه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدين مؤجلا يبيع داره بسوالة عند الاجل كان له عزله
 قبله اه فتمتبه (قوله يشتركان) أى المشتركان من الوكيل والاصيل ومقتضى القواعد ان
 المقتد قول أبي يوسف ط (قوله وبخيران) أى المشتركان في الصورتين أى يشتركان في كل منهما
 انما رتق الصفة عليهما (قوله وينزل بموت أحدهما) أى وان لم يعلم الاخر كما أفاده
 في البحر بقوله رجل غاب وجعل داره في يد رجل يعمرها فدفع اليه مال الحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قدمان ولا يكون الرجل وصيا
 للمقتد حتى يحكم بموته تجنيس من باب المقتد وهو ما علم ان الوكالة تبطل بفقده الموكل في حق
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال
 ليحفظه وحاشا له فلا يدل على ما سبق به فلما لم يقل لو دفعه له يعمر منه كان له ذلك وانما
 امتنع اهدم اذنه كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع

لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية وقدم
 الثاني وعاله بان جود
 ماعدا النكاح فسخ ثم
 قال وفي رواية لم ينزل
 بالجود اه فليحفظ
 (وينزل الوكيل) بلا
 عزل (بنهاية) الشيء
 (الموكل فيه كالموكل بقبض
 دين فقبضه) بنفسه (أو)
 وكاه (بني كاح فزوج)
 الوكيل بزازية ولو باع
 الموكل والوكيل معا أو لم
 يعلم السابق فبيع الموكل
 أولى عند محمد وعند أبي
 يوسف يشتركان وبخيران
 كما في الاختيار وغيره
 (وينزل بموت أحدهما

التعليل بأنه اعله قدمات وائس هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بتعمير الدار لا يخلو اما ان يكون
 من هذا المال المدفوع او من مال آخر دفعه له او من مال المأمور وعلى كل فقهه ليس له ان يعمر
 الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ فثبت ما قاله في البحر فتأمل منه صفا ولو قال
 المصنف في هذه الاعذار وتبطل السكن أولى ووجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون
 له واهم حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد تبطل به هذه العوارض * قال في اليعقوبي قد ذكر
 موت الوكيل وقع في الهداية والكا في أيضا لكن كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر
 فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد (قوله وجنونه مطبقا) قيد به لان
 قوله بمنزلة الانغماس فيكلا تبطل الوكالة بالانغماس لا تبطل بقيل الجنون سوى (قوله بالكسر)
 قال في المصباح والعمامة تفصح الباء على معنى أطبق الله عليه الحبى والجنون اذ امهما كما يقال
 احبه الله واحبه أى أصابه بهما وعلى هذا فالاصل مطبق عليه فحذف الصلة تخفيفا ويكون
 الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا (أقول) واهله أو يكون باو دون الواو لانه اذا كان مما
 يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذف من الصلة
 يكون متعديا وما ذكر في فيه يكون لازما فتعين ما قلنا تأمل أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله سنة على الصحيح درر) قال فيها وهو قول محمد وعلمه في البحر اسقوط جميع العبادات فتقدر
 به احتياطا اه وقيل دائما كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطابق أى الدائم زاد في البنية
 وقيل مستوعبا (قوله شهر) أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتبارا بما يسهل عليه الصوم
 وعنه أكثر من يوم وإليه اسقوط الصلوات الخمس به فقدر به احتياطا وهو الصحيح كما ذكره
 الزيايى (قوله وان عليه القموى فاحفظ) ونقل المقدسى عن شرح السكاكى انه به يقتضى لا محالة
 (قوله وبالحكم بطوقه) أى بطوق أحداهم او كلا كان أو وكلا لا يعنى اذا ارتد فوكل فلو
 وقيد بالحكم بطوقه لان تصرفات المرتد قبله موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم فنقد وان قتل
 أو طلق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو
 يقتل على ردة أو يحكم بطوقه بصر وفيه عن الايضاح الاصلاح المراد بالعاق ثبوت به حكم الحاكم
 اه لكن عبارة درر البحار وطوقه بصر مبطل من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب
 أموات فى أحكام الاسلام وطوقه صار منهم اه وفي الجمع وطوقه الموكل بعد ردة بدار
 الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن مالك لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان
 المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم فنقد وان قتل أو طلق بدار الحرب
 بطل اه فاعلم ان ما فى الايضاح على قولهما وبمحت فيه في اليعقوبية حيث قال قوله وطوقه
 بدار الحرب مرئى هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بطوقه وقدمى
 فى السير كذا فى الهداية * وههنا كلام وهو ان المعلوم مما ذكر فى كتاب السير ان المرتد اذا طلق
 بدار الحرب تكون تصرفاته موقوفة عند أبي حنيفة فان عاد مسامارا كان لم يزل مسامرا
 ونصح تصرفاته وان مات أو حكم بطوقه اسقطت تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة
 الا ان يموت أو يحكم بطوقه والوكالة من جملة التصرفات فلا وجه للحكم ههنا بمجرد العاق عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكسر
 أى مستوعبا سنة على
 الصحيح درر وغيره لكن
 فى الشرع لا يثبت
 المصبرات شهر وبه يقتضى
 وكذا فى القهستانى
 والباقي وجعله قاضيا
 فى فصل فيما يقضى
 بالجهت بات قول أبي حنيفة
 وأن عليه القموى فاحفظ
 (و) بالحكم بطوقه
 مرئى

لا يحنى فليتمامل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقة أو لحاقه
 بدار الحرب مرتدا ثم قال بعده وان كان الموكل امرأة فارتدت قالو كبل على وكالته حتى تموت
 أو تلحق بدار الحرب لان ردتهم لا تؤثر في عقودها على ما عرف ويعلم من هذا ان الرجل الموكل
 اذا ارتدت تبطل وكالته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فيمنعني ان يقول في قوله السابق وارتد بدل
 قوله ولحقه بدار الحرب مرتدا كما لا يحنى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان
 لحق الوكيل بدار الحرب مرتدا فانه لا ينعزل عن الوكالة عنه - م - جميعا ما لم يقض القاضي
 بطاقه اه وهذا كما ترى مؤيد لما يحتمل من المعنى * ثم اعلم ان المذكور في السيران تصرفات المرتد
 كالمبايعه والعق ونحوه مما وقفته عند الامام ان اسلم نفذت وان هلك أو لحق بدار الحرب
 - م - به بطلت واجازاها مطلقا وهذا كما ترى ليس خاصا بما اذا لحق بل الحكم اعم وتامل
 (قوله ثم لا تعود بعهده مسأله على المذهب) أى سواء كان وكيل أو موكلا كما في البحر قال
 في الحواشي البيهقي وعلم ان الوكيل ان عاد مسأله بعد طوقه بدار الحرب مرتدا والقضاء
 به تعود الوكالة عند محمد رحمه الله تعالى ولا تعود عند أبي يوسف ولو عاد الموكل مسأله بعد
 اللعوق والقضاء به لا تعود الوكالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد انه تعود كما قال في الوكيل
 والفرق له على الظاهر ان مبنى الوكالة في حق الموكل على الملك وقد زال بردنه والقضاء بطاقه
 وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بطاقه كذا ذكر في الهداية
 وشروها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان تعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون
 القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسأله كما لا يحنى فليتمامل اه (قوله ولا بافاقته بغير)
 عبارته ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقة لا تعود وكالته وكأنه اخذ بمقتضى ما من عدم عودها
 بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) هذا باطلا في ما في التفصيل لا في
 والاولى الاقتصار عليه (قوله أو المرتن) عطف على العدل ح ولا يصح عطفه على الرهن لان
 المرتن لا يملك البيع (قوله يبيع الرهن عند حلول الاجل) أطلقه فشمع ما اذا شرطت
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح في تمامه وفي (قوله كالو كبل
 بالامر بالميد) الباء للاستعانة أى كالوكيل الذي صار وكيلا بسبب جعل الامر بيده وهو المرأة
 بان قال وكالته في ان تجعل امر زوجتي بيدها وفي ذلك مسأله لانه حينئذ يكون عملا كالوكيل
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أى بالموكيل يجعله منجزا عند حلول الاجل
 اذا كانت الوكالة العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخله تحت مسئلة الرهن
 قاله الرضى لكن قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى له وجه ان يبيع الوفاء في حكم الرهن
 فيصير وكيلا بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما عاق به حق الغير وهو المشتري أى المرتن تامل
 ثم رأيته منقولاً عن الجوى وما ذكره السائحان من انه يبيع الرهن فهو غفلة فتنبه اه فانهم
 لان الصحيح في بيع الوفاء انه رهن له أحكام الرهن قال في جامع التصاوين باعه جائزا وكالته ثم
 مات موكلا لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بغير قال
 العلامة المقدسى وهو ظاهره تعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعلق حق المشتري
 قاله بعض الفضلاء أى لانه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالمشتري مرتن (قوله)

ثم لا تعود بعهده مسأله على
 المذهب ولا بافاقته بغير
 وفي شرح الجمع وعلم ان
 الوكالة اذا كانت لازمة
 لا تبطل بهذه العوارض
 فلذا قال (الا) الوكالة
 اللازمة (اذا وكل الرهن
 العدل أو المرتن - يبيع
 الرهن عند حلول الاجل
 فلا ينعزل) بالبيع ولا
 بموت الموكل وبنونه
 كالوكيل بالامر بالميد
 والوكيل يبيع الوفاء

لا ينزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصومة)
يعني وان كانت لازمة ان كانت بطالب الخصم وغلبة الموكل لكنه ينزل بموت الموكل لتعذر
خصومته بعد موته ولان الحق المتنازع فيه ينتقل الى غيره فكذلك الخصومة متجددة مع من
خلف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) فقد تقدم انه لو قال له كما عزلتك فانت
وكيلي يلزم في الطلاق والعناق لانهما من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون
ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لان التعليق يبطل بموت المعلق
لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له في الزوجية والرقيق بعد موته أفاده بعض الافاضل قال الحلبي
وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر انه مبيى على مقابل
الاصح من انه لازم (قوله بزازية) فانه جعل ذلك فيما من الوكالة اللازمة كما تقدم في صحيحه عنه
في شرح قوله للموكل العزل وتقدم لنا ان المعقد انهم لا يلزم فيه ونص البزازية فاما في الرهن
فاذا وكل الراهن العدل أو المرتين يبيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد
لا ينزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالخصومة بالتقاسم الخصم ينزل بجنون الموكل
وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغير تقاسم (قوله وفيما عداها)
أي فيما عدا الوكالة يبيع الرهن فان الوكيل ينزل فيه بالموت والجنون الخ ينال في قول المقلد
كلو وكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) واعلم
لم يستتم ما سمعت من أن الامر باليد ببيع الوفاء لا توكيل وبيع الوفاء من على المقتي به تأمل (قوله
وبالنظر وجع عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعناق كما عزلتك فانت
وكيلي (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وذا أي انزال الوكيل في الصور
المذكورة اذا لم يتعلق به أي بالتوكيل حق الغيبة أما اذا اتفق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت
الوكالة في بيع الرهن **كما امر اوجه** هل أمر امرأة في يدها من الزوج اهـ فان قوله
اما اذا اتفق به حق الغيبة فدخل فيه الوكالة بالخصومة بالتقاسم الطالب والحكم فيها ليس
كذلك ح وأصله في النسخ ولا يخفى انه وارد على ما نقله الشارح عن شرح الجمع أيضا وحينئذ
فلا وجه لتخصيص النظر بما في الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح الجمع فانه وارد
عليه أيضا وقد علمت ان هذا في مسئلة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيقي بل بالحكمي
ولذا قال فيه نظر (قوله وينزل بافتراق أحد الشريكين) هذا يحتمل أمرين أحدهما ان
يكون الافتراق بينهما الما بين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة
الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشركة علمية أو لانه عزل حكمي اذا تمكن الوكالة مصرحا
بها عند عقد الشركة وثانيهما ان أحدهما أو كليهما ولو كل من يتصرف في المال جاز فلو
افترقا فانه عزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرح بالاذن في التوكيل وانما
ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ
لا يصح ان يتقدم أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه اهـ دور
وهذا الذي عناه الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل
الشريك أو أحدهما ثالثا يعني انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما

لا ينزلان بموت الموكل
بخلاف الوكيل بالخصومة
أو الطلاق بزازية قلت
والحاصل كما في البصران
الوكالة يبيع الرهن لا تبطل
بالعزل حقيقيا أو حكميا
ولا بالنظر وجع عن الاهلية
بجنون ورده وفيما عداها
من اللازمة لا تبطل بالحقيقي
بل بالحكمي وبالنظر وجع
عن الاهلية قلت فاطلاق
الدرر فيه نظر (و) ينزل
(بافتراق أحد الشريكين)
ولو بتوكيل ثالث

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وكافة وكيلهما
 بالتصرف اذا هلك المالان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها
 عما بذلك أو لم يعلما لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحاً به عند عقد الشركة وكذا اذا
 وكل الشريكان أو أحدهما وكبلاً بالتصرف في المال فلو اقرت فانه عزل في حق غير الموكل منهما
 اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو
 يتوكيل ثالث لانه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لانها واقعة بين الشريكين ويعد أن
 يقرت فاولا يعلمان باقرتها واما المصنف هو الذي أرادوه والشارح عم في كلامه تكثير الفائدة
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انقاسخ الشركة بلاك المالين أو أحدهما قبل
 الشرافانه قد لا يطالع الشر يمكن على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيصح
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجزموكاه) أي عن اداء بدل الكتابة (قوله
 لو مكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما
 أيضا ككاتبه عليه في الجور وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجز على الوكالة كذا في كافي الحاشية وهو يقتضي أن توكيل
 عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جواز ذلك لانه لا يملك له في ذلك إلا أن
 يقال انه من باب استخدام عبد الغير فيوقف على رضائه لانه لا يملك منافعة كامل ٥ وفيه
 وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت
 بانه ينزل أخذ من قواهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله
 ويجزوه) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد تبطل بالهجز والنجور لم أولم
 يعلم بجز وفيه يؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل
 بالهجز والنجور قال في شرح المجمع لابن ملك ثم المكاتب لو كوتب بعد ذلك أو أذن بالنجور لم تعد
 الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عنه التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والخصومة) لانه انما ينزل فيما
 امتنع عنه موكله بهجزه ويجزوه والمكاتب بعد هجره والمأذون بعد هجره لا يملك العقود والخصومة
 فيعزل عنه وكيله ولا يصبر عن قضاء الدين واقضائه وقبض الوديعة لانه أصيل في عقود
 بأشهرها واستعداد امانة ورد ما فولياها اليه ولو به هجره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم هجز أو هجر عليه (قوله فلا ينزل بهجز) أي
 هجز موكله عن اداء بدل الكتابة (قوله ويجزوه) لان الهجز والنجور لا يوجبان الهجر عليه من
 قضاء الدين واقضائه الخ ما قدمناه قريبا (قوله لم ينزل) لانه هجر خاص والاذن في التجارة
 لا يكون الاعا مافكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك منه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك السيد فلا تصح تصرف
 فانه صيانة لخلق مولا ما إذا أذن له المولى فقد أسقط حقه في تصرف العبد بولاية نفسه اصاله
 لانيابة عن سيده فلا يملك سيده الا هجره صيانة لخلق نفسه لا باطل ان تصرفه بولاية نفسه
 لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل به تصرفه

بالتصرف (وان لم يعلم
 الوكيل) لانه عزل حكمي
 (و) ينزل بهجز موكله
 مكاتبه أو هجره أي موكله
 (لو ما ذونا كذلك) أي
 علم أولا لانه عزل حكمي كما
 صرحه (اذا كان وكيله
 في العقود والخصومة اما
 اذا كان وكيله في قضايا دين
 واقضائه وقبض وديعة
 فلا ينزل بهجز ويجزوه
 عزل المولى وكيله عبده
 المأذون لم ينزل (و) ينزل
 به تصرفه أي المولى كل

بنفسه) لانقضائه الحسنة به كالأو وكاه باعناق عبده أو بكتابه فاعقته الموكل أو كاتبه
أو بتزويج امرأته أو بشرا مني ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها ثلثا أو واحدة وانقضت عدتها
أو بالخلع فخلعها بنفسه بجر (قوله والالا) أي وإن لم يجر الوكيل عنه كما إذا أذن للعبس
في التجارة وغير ذلك لا ينزل وفي الخلاصة لو وكاه بشرا من خطبة بعينها أو ببيعها فخلعت دقيقا
أو سويقا خرج من الوكالة ولو وكاه إلى عشرة أيام هل تنهي بعض العشرة روايتان والاصح
لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو استثنائية لا لالعال فافهم (قوله لبقاء المحل) قال في
الهندية ولو وكالت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك
الوكيل أو لم يعلم ولو أن رجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها
جاء النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو
بنتهما خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارثد الزوج) أي ولم يلحق بدار
الحرب أو لحق أي بعد الردة ولم يحكم بطاقة فان طلاقا واقع اتفاقا لانه لا يبعد الملة فكذا
وكالته فيه لان اقيام الغير مقامه فيما يملكه وهو عك الطلاق فكذا يملك التوكيل به أما لو حكم
بطاقة فقد تقدم انه ينزل به وكيله وصرح هنا في الجبر والمخ أن لوقه بمنزلة موته أي بعد الحكم
به وصرح المصنف انه اذا بطلت بالعاق من أحدهما لا تعود بعده مسامعا على المذهب الظاهر
فان قلت هذا يناقض ما ذكره في النية بقوله ارثد الموكل أو لحق بدار الحرب فتوقف وكالة وكيله
وكذا ما تقدم من انعزاله بالعاق مرثدا قلت لا منافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف
من المرتد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف اتفاقا كالاتفاق فيقتضي من الموكل نفسه من الموكل
وأيضا فان المراد من انعزاله بالعاق مرثدا المحكوم به فلهذا الجبر من الحكم كما هو المقرر
من كلامهم فتأمل (قوله أو لحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود
الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد انه ساعد بعد
زواله لانه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله والالا عبارة الإلزامي فالوكيل باق على وكالة (قوله
ثم رد عليه بما هو فسخ) كخيار روية وشروط أو عيب بقضاء أو فساد بيع (قوله بقي على وكالة)
لان ما سلكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسخا لا تعود الوكالة
كالوكالة في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاه بالبيع ثم
وهبه الموكل أو أجره فسلما فهو على وكالة في ظاهر الرواية ولو وكاه ان يؤجر داره ثم أجرها
الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالة ولو وكاه ببيع داره ثم بقي فيها فهو رجوع
عنه عند الامام ومحمد لا التجبص ومكذا لو وكاه ببيع أرضه ثم غرس فيها بخلاف ما اذا
وكاه ببيع أرض وزرع فيها فيبيع الوكيل الأرض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد
بهما القوار لا الزرع أمره بشراء أرض وهي بيضاء ففي قيم الدس له ان يشتريها بعهده ولو كانت
مبنية فزاد فيها حائط أو وجهه صله اليه بجر وعبرة الهندية به بقوله أو وجهه صله الزم الاتص
وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي الجبر والوصية بمنزلة الوكالة في وصايا الخاتمة ولو قال أو وصيت
بـ هذا الرطب الذي في ثغلي فصار ثغرا قبل موت الموصي في القياس تبطل الوصية ولا تبطل
استحسانا ولو قال أو وصيت بزرعي هذا الفلان وهو بقل فصار حنطة أو شعير قبل موت الموصي

(نية نفسه فيما وكل فيه تصرفا
يجوز الوكيل عن التصرف
معها والالا كما لو طلقها
واحدة والعدة باقية)
فلا وكيل تطليقها أخرى
لبقاء المحل ولو ارثد الزوج
أو لحق وقع طلاق وكيله
ما بقيت العدة (وتعود
الوكالة اذا عاد اليه) أي
الموكل قديم ملكه كان
وكاه ببيع فباع موكله ثم
رد عليه بما هو فسخ
بقي على وكالة

بطلت الوصية وفي الوصية اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ١١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل
 ببيعها ولم يعلم الوكيل قباضه وقبض الثمن فملك في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري
 على الوكيل رجع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعتقه أو استحق أو كان حرا لانه
 صار مفرورا من جهته ولو مات الموكل أو جن لا يرجع لعدم الغرور والوكيل يقبض الدين ولو
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمدين ولم يعلم الوكيل لم يضمن وتسامه فيه ١٢ (قوله)
 أو بقی أثره) أى أثر ملكه أى وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسئلة العدة وهى ما اذا وكله بطلاقها
 ثم طلق الا حرم نفسه بقيت الوكالة لبقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف
 الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على اطلاقه بل مقيد بزوال
 حاجة الموكل وهو موجود فيما اذا وكله بالهبة فهو هب بنفسه ثم يرجع لم يكن الوكيل ان يهب كما
 قدمنا قريبا لان الواجب محذور بالرجوع فتجب بين رجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان
 محذورا لما رجع فكان دليلا على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بانه اذا وكله بطلاق زوجته
 فطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتعيينه ما وكل به ولا دليل لزوال
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بعيب بقضاء فلو وكيل ان يبيعه
 لان الرد بقضاء بلا اختياره فلم يكن دليلا لزوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا
 في الحواشي المعقوبة ومثله في العناية وغيرهما من المعتمدين (قوله كسئلة العدة) وهى ما اذا
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الا حرم نفسه بقيت الوكالة لبقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي
 غير متعذر كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة لا يسهل والمراد بالباقي الطائفة الواحدة
 الباقية لا أكثر منها لان قوله اذا طلق امرأته واحدة وهى في العدة مقيد بايقاع الواحدة
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضى ايقاع أكثر من واحدة ١٣
 والاصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادرا على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع
 نخلها كذا في العناية (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه
 فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد
 زوج آخر وقد طلقها ثلاثا ط قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فاعمره العبد وادخلوه
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لا تعود الوكالة ولو أخذوه من المشتري
 منهم بالثمن أو بالقيمة ممن وقع في سهمه من القاعين فهو على وكالته لانه لا يأخذهم هذا الطريق عاد
 الى قديم ملكه ١٤ قاله أبو الطيب (قوله لا ينعزل ما لم يسهل الكتاب) لانه عزل قصدي يشترط
 فيه العلم وعاءه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أى وان لم يعلم (قوله وبهذه) أى الا
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناه انه لا ينعزل مطلقا (قوله ونسى) أى نسي من دفعها اليه
 (قوله لا يضمن الوكيل بالدفع) لانه فعل مأمر به ولم يكن متعمدا بالنسيان وهذا بخلاف مسئلة
 ذكرها البرزازی وهى وكيل البيع قال بعتة وساتة من رجل لأعرفه وضاع الثمن قال القاضي
 يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعلة لا المأمر أن انتهى عن التسليم

(أو بقی أثره) أى اثر ملكه
 كسئلة العدة بخلاف ما لو
 تجدد الملك (فروع) *
 في الملتقط عزل وكتب
 لا ينعزل ما لم يسهل الكتاب
 * وكل غائب اشتم عزله قبل
 قبوله صح ويعدله * دفع
 اليه قيمة له يدفعها الى
 انسان بصله فادفعها
 ونسى لا يضمن الوكيل
 بالدفع

قبل قبض غنمه لا يصح فالمال يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى ٨١
 (قوله ابراهم عليه السلام) أي اجمالا ولا يمكن في ظنه انه عشرة فتبين انه مائة (قوله برئ من
 الكل قضاء) اعقادا على اطلاق العروة (قوله لا بد من مايتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى
 ذكر اسم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال ليدونه) قال الشريفي قال
 للمذنبون من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ خنصره أو قال لك كذا فادفع اليه مالي
 لا يصح التوكيل لانه مجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهدة ما لم يكن أمر
 انسانا بهينه بالقض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصير وكه لا مال وقال لانسان بعدما قبض
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صار وكه لا مال ولكن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب
 المال ولا يثبت بمجرد قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم
 يدفع اليه حتى ذلك لم يضمن لجواز ان غير رسوله يأتي بتلك العلامة يبرأ عازيا الى المقتطعات
 ومحلى عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة فاحشة تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت
 يسيرة كما اذا قال مالك عبدان باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاقم ما باع كان جائزا ٨٢ أبو
 السعود في حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا بان
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الودعة فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ليكون
 التوكيل مجهولا ولا يضمن بالدفع ٨٣ فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيما اذا وكل
 بعض الورثة انسانا ليس وفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والتوكيل بعض
 من عليهم الديون يصح أفنى به ناج الدين أخو الحسام الشهيد بعد التام والمباحثة الكثيرة
 ٨٤ مع أنهم توكيل مجهول تأمل (فروع) * قال في الولو الجمية رجل غاب وأمر قليده أن يبيع
 السائمة ويسلم عنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلم حتى هلك لا يضمن لان استاذة
 لا تضيق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا ٨٥ بعث المديون المال على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث به امع
 فلان ليس رسالته منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا
 هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة ٨٦ اشياء (قوله وفي الوهبانية الخ) هذه
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبيد
 البرور أبت بخط بعض العلماء بطرة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ونعمه وبيع بالنقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع
 بالنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أو بيع بالخيار في اذا قال له بعه وبعه بالخيار
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال مضارب خذ هذا المال مضاربة واشتره البر
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه
 من فلان فلا يجوز له الخافعة كما لو قال لا تبع الا من فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المتوسط
 التوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما مضى بكونه في ذمة من
 سواه لان الناس يتقانون في ملاة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازية بعه من

• ابراهم عليه السلام برئ من
 الكل قضاء وأما في الآخرة
 فلا الا بد من مايتوهم ان له
 عليه وفي الاشياء قال
 ليدونه من جاءك بعلامة
 كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه
 لم يصح لانه توكيل مجهول
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي
 الوهبانية
 ومن قال أعط المال قابض
 خنصره
 فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر
 وبعه وبيع بالنقد أو بيع
 بالخيار

فلان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية
 واذا تأملت فيما ذكره من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه غيره رأى
 ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد التاكيد بالذات ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رأى مقيدا
 من كل وجهه اه وفي الخلاصة وجامع البزازی لو قال بعه الى أجل فباع نقدا قال الامام
 السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوبي شرح الجامع الكبير ولو دفع اليه عبدا
 وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم بعه بالبيع حتى يقبض الثمن قال محمد بن النسي بطل وقيل
 أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف يصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان ذلك والاله ان يتردد وكذا الوبايع
 ثم نهاه عن التسليم اه وفي الثانية وكاله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل
 قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع اه قال
 الشربة لاني في شرحه علم الوفا بعه وبع بالثمن او بعه وبع بالخلاف بعه جاز بالبيع قال لانه
 لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبع بالثمن او بعه بالخلاف بعه كان مشروطة بخلاف قوله
 بالثمن بعه بالخلاف بعه فلهذا يبيعه بعه كماله قال لا تبع الا بالثمن او ببع بالثمن لا يجوز
 ولو قال بعه لانه لا يجوز في غيره ونقل خلاف هذا الوفا بعه لزيد أو في سوق كذا جاز في غيره
 واغیره ولو قال لا تبعه الا لزيد والا في سوق كذا لا يجوز في غيره ولا في غيره وهذا الخلاف أتى
 بصيغة قالوا لانهم ائذ كرم فيه الخلاف اه (قوله نخافه) أي الوكيل (قوله قالوا يجوز)
 أي للوكيل التغير أي الخافه لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخافه كما مر
 والحاصل ان قوله بعه وبع بالثمن او بعه بالخلاف بعه لا تباع الا بالثمن او بالثمن لا تباع
 وكذا قوله بالثمن ببع بالخلاف بعه والضابط لهذه المسائل كما تقدمنا ان الموكل متى شرط على
 الوكيل شرطا ينظر فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل
 وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجهه ضارا من وجهه ان اكد به بالنفي يجب
 مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكرا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله)
 وفي الدفع قبل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخره ما لا وقال اقض به ديني افسلان فقال
 المأمور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يقض شيئا فقال قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 سواء كان في حال حياة الآخر وقد دفع اليه المال ليدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له لايأتي به
 اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الآخر ولا فرق بين الوكيل بقبض الدين والعين فان
 القول قوله اذا قال سانه لانه أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجوز
 ان ينضم على قضا حقه وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول
 الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن
 حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يقطع دينه عن الموكل وهذا أيضا معنى قوله كذا قول رب
 الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط
 حقه (قوله وانضم) يعني الموكل يجبر على الدفع الى دائنه لعدم نفاذ قول الامين عليه بل
 انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين
 ينفي الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه بمجرد دعوى

نخافه قالوا يجوز التغير
 وفي الدفع قبل قول الوكيل
 مقدم
 كذا قول رب الدين
 وانضم

الوكيل الايصال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لا في الزام غيره في اياديه
واذا كان القول قول رب الدين في بقا دينه فالتصميم وهو المديون الموكل يجب بره على ايقاف ما في
ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه امين والقول قوله في براته يتم
الموكل ان كذبه الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط
حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط ب زيادة
(قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضايع منه يصلح بينهما بالنصف
فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والاضمن رب
السلعة أي أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر
ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في شرح الوهبانية لا لشره بل لا في
ينبغي أن يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكيله لا عن
ملكه ورجعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يبرحه عند اذن البائع ولا يبره
وأستغفر الله العظيم

(كتاب الدعوى) *

لا يخفى مناسبتهم للتسمية أي لما اقتضى كون العزل معقبالاو كالة تقديم باب عزل الوكيل
فما خرت الدعوى عن الوكيل بالتصوم عنه ووجه مناسبتهم أن التصوم شرعا في الدعوى
والجواب عنهما ان كان ذكرا بعد ادلوكالة بالتصوم من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله
قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة الا أن يكون تعريفا بالاعم فان أريد اخراج الشهادة يرا
انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمنازعة ولا مسالة حموى ولا تعرض فيه
الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على
دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعاوة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة
بالفتح أيضا المرة والحلف والدعاء الى الطعام وتضم وبالكسر في النسب ط وقيل الدعوى
في اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشيء على غيره الا أن اسم المدعي يتناول من لا جهة له في
العرف ولا يتناول من له جهة فان القاضي يسميه مدعي اقبل إقامة البينة وبعد هاتيه محققا
لامدعيه او يقال المسئلة الكذاب مدعي النبوة لانه محرز عن اثباتها ولا يقال لخصمه سيدنا رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعي النبوة لانه قد أثبت بالمعجزة (قوله وألفه التانيث) هي لغة
بعض العرب وبعضهم يؤنثها بالتاء مصباح (قوله ليكن جزم في المصباح الخ) قال بعضهم
الكسر أولى وهو المفهوم من كلام سيبويه لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الا مكسورا
وأما قوله فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح أولى لان العرب أثرت التخفيف
ففتحت ح (قوله فيهما) أي في الدعاوى والقناوى ح (قوله محافضة على ألف التانيث)
أي التي يبقى عليها المقرد والظاهر انه ساقط لفظ وفتحها به بدقوله بكسرها كما هو صريح
عبارة الشربلالية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بفتحها أيضا محافضة الخ فلا
سقط تأمل (قوله وشرعا قول) أي ان قدر عليه والافتك في كتابه قال في خزانة المفتين

ولو قبض الدلال مال المبيع كى
يأمنه منه وضاع بشرط
(كتاب الدعوى)

لا يخفى مناسبتهم للوكالة
بالتصوم (هـ) لغة قول
يقصده الانسان ايجاب
حق على غيره وألفه التانيث
فلاتنون ووجه ادعاوى
بفتح الواو كفتوى وقتاوى
درر ليكن جزم في المصباح
بكسرها أيضا فتح ما
محافضة على ألف التانيث
ونبرعا (قول مقبول)

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القاب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى بها منه مع
 دعواه اهـ (قوله عند القاضي) أى فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بجر وأراد
 بالقبول المزمع تخرج غيره كما يأتى (أقول) وينبغي أن يكون المحكم كالقاضي فيما يجوز به
 التحكيم بشرطه فانه شرط كافي للاختيار ونبيه عليه الشارح في شرحه على الملتقى قال في
 الشرع بلالية به - وان ذكر القاضي قال وينبغي أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم الخصم بالحق
 ويخاصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بتنفيذ حكم المحكم اذا رفع للعالمكم
 الشرعي وكان موافقا لنقذه كافي كتاب القضاء من مجلة الاحكام العدلية (قوله يقصده طالب
 حق) أى معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون تخرج عنه دعوى
 ابناء الدين والابراء عنه بجر وفرد العلامة المدعى بان هذا الغاية يكون من جانب المدعى
 عليه لدفع الدعوى أى فليس بدعوى وأيضا اذا علم ان الديون تقضى بامشالها فلا يفتاه
 دعوى دين والابراء دعوى تلك مع في اهـ وقوله طالب حق يقصده حال المنازعة فتخرج
 الاضافة حال المسألة فان دعوى لغة لشرعاً نظيره ما في البرازية عيسى بن رجل يقول هو
 ليس لي وليس هذا المنازع لا يصح نقبه فلو ادعاه به لانه ان نفسه صحيح وان كان غنة منازع فهو
 اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك ان نفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك
 له اهـ بجر (أقول) كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرار للمنازع أو لا وليس فيه دعواه
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانما وان كانت قولاً مقبولاً الا انه يقصده به
 اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أى وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق
 فانه قول مقبول يقصده به طالب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طالب
 خاص وهو ما كان بالفظ الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أى دفع الخصم عن حق نفسه
 زاد الباقي في الحديث - مدعوى صحيحة لينطبق على المحدود اهـ وعطفه بآراء النبوية إشارة
 الى أن الدعوى نوعان والقصة فيه الادخال ولا اعتراض بادخال أو في التعريف (قوله دخل
 دعوى دفع التعرض) أى بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما الرضا انهما في يده وبرهن أحدهما
 على دعواه فكان مدعيه يدفع تعرض الآخر حيث أثبت باليمين انهما في يده واليمين لا تقبل الا بعد
 صحة الدعوى فخاصة مدعوى دفع التعرض قال في البرازية والفتوى على أن دعوى دفع
 التعرض صحيحة فانه ذكر في الجاسع الصغير أرض يدعيها رجلان كل يقول في يدي لا يقضى
 بالمدلوا أحدهما ولو اقر أحدهما بالمدل لا تخر لا يقضى له به ولو برهن أحدهما بالمدل لا يقضى له
 بالمدل لانه قام على خصم النزاع معه في المدل على أن دعوى دفع التعرض مسموعة اهـ - دم
 ثبوت المدل لا تخر اهـ افاده الرضى لكن صورها الطعناوى بقوله أن يقول ان فلانا
 يتعرض لي في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانما تسمع فيمنها القاضي عن التعرض له
 بغير حق فساد لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ قال الجوى
 ناقل عن بعض الفضلاء لانه وقع عنه - مدعوى دفع التعرض مدعوى دفع التعرض ومنع
 الخصم من معارضة به بعد اهل يكون قضاؤه ما من الخصومة من المقضى عليه في الحادثة
 المتنازع فيها الم لا كان كان مانعاً يظهر نتيجة واذ لم يكن مانعاً فافى فائدة فيه ولم أر من صرح

عند القاضي (يقصده به)
 طالب حق قبل غيره (خرج
 الشهادة والاقرار) (أو دفعه)
 أى دفع الخصم (عن حق
 نفسه) دخل دعوى دفع
 التعرض قسماً به يقضى
 برأية

بذلك اه (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود
الجهة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل
بمجرد أذية وأريد بالنزاع أن يكون مستند بتوهم وجوده فالفرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى
قطع النزاع) أي بينه وبين غيره حقيقة أنه يأتي بشخص للقاضي ويقول هذا يدعي على دعوى
فإن كان له شيء فليبينه ولا يشهد على نفسه بالبراءة وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة
لأن المدعي من إذا ترك ترك* قال في البصر مثل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعي على الدعوى لأن الحق له اه والذي رأيته في عبارة قارئ
الهداية مثل إذا ادعى شخص على آخر أنه يقطع النزاع بينه وبينه أن كان له عليه حق أو مطالبة
يدعي به ويطلبه وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق
والدعوى والطلبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعي أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعي
عليه لأن الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اه وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي
فتوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا بخلاف دعوى دفع التعرض كأمثلة لأن ذلك يقول
هذه الأرض في يدي وهذه البينة تشهد على ما هو هذا يدعي انما له في يده ولا يفتنه له على دعواه
فأريد أن لا يتعرض لي لاني أثبت أني ذوبيدونه (قوله وهذا الخ) يعني لما عرفنا أن الدعوى
قول مقبول يقصده طالب حق فإن أردنا بالحق الأمر الوجودي كأن يقول هذا المال لي أريد
أن يسلمه الي بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض فيزاد أو دفعه عن حق نفسه وان
أراد بالحق أعم من الوجودي وهو ما تقدم ومن العدمي وهو أن يقول هذا الحق له في مالي لاني
أثبت أني ذوبيد وأطلب أن لا يتعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدمي فيستغنى عن
هذه الزيادة وهي قوله أو دفعه (قوله الأمر الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج الى
زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدمي ما يشمل الاعتبار فان الدفع ليس عديمًا لان
المراد به كنهه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله
أو دفعه فانه فصل قصدي الدخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم والوضح ان يقول لم يحجج الى
زيادة أو دفعه (قوله والمدعي الخ) امم فاعلم من ادعى يدعي وأصله متدعي لأن ثلاثيه دعاء فقل
الى باب الافعال فصار تدعي وقلت التامد الاول أدغمت الدال في الدال فصار ادعى وكذلك في
باب التصرفات من المضارع والأمر والمصدر وانما بدأت التامد الاول يعكس لان من المهموسة
والدال من الجهوره فالأقوى لا يتحول الى الضعيف* (تمة) لما كان قوله والمدعي الخ للاغاب
من المتنازعين فعلا استترع عنه في الدور بقوله من المتنازعين قولاً ولما كان هذا متنازلاً
للمتنازعين في المباحث استترع عنه بقوله في الحق أي حق العبد اه قال شيخنا بوضعه انه اذا
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطلق عليه مدع مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى ارجاه
بقوله من المتنازعين قولاً اه أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعياً والطالب
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعي عليه لا يتأني منه الترك حتى يسلم ما عليه (قوله من
اذا ترك ترك) أي لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا يسلم عليه عيني (أقول) وهذا
أحسن مما قبل فيه وقال محمد في الاصل قبل المدعي عليه هو المنكرو والآخر المدعي قال الزباني

بخلاف دعوى قطع النزاع
فلا تسمع سراجية وهذا
اذا اراد بالحق في التعريف
الأمر الوجودي فلو أريد ما
يعم الوجودي والعدمي لم
يحجج لهذا القيد (والمدعي
من اذا ترك) دعواه (ترك)
أي لا يجبر عليه

وهذا صحيح غير ان القيمة بينهما يحتاج الى فقه واحدة كانه اذا العبرة للمعانى دون الصور والمباين
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كما ودع اذا ادعى
أداء الوديعة أو هلا كها فانه مدعى صورة ومنه ذكر لوجوب الضمان معنى وله هذا يحلله القاضي
اذا ادعى رد الوديعة أو هلا كها فانه لا يلزمه رده ولا ضمان ولا يحلله ان رده لان العين أبدا
تكون على التيق كافي الشبهة الامسية (قوله) والمدعى عليه بخلافه) أى ملتبس بخلافه
وهو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذا ترك كها وهذا فرق صحيح سوى قال القهستاني
فلا يشك كل بوضي التيق فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة للتيق
وانما عرفه بالبطل وعدمه بما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيها وقيل
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه وقيل المدعى
من يلحق خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر اهـ وقيل المدعى من لا يستحق
الاجبة كالمخارج والمدعى عليه من يستحق بقوله بلا حجة كذا اليد قلت وهذا تعريف
بالحكم فمفسر دور وأصح ما ذكره الذى مشى عليه المصنف (قوله) فلو فى البلدة قاضيان
كل فى محلة (أى يخصه وصها وايس قضاؤه عاما وأشارية الى أن الجبر فى أصل الدعوى لا يقين
يدعى بين يديه والتقرير لا يظهر وفى بعض النسخ بالواو بدل الفاء (قوله) فالحكم بالمدعى
عليه عند محمدية يقتضى برزانية) ايس ما ذكره عبارة البرزانية وعبارتها كفى المنع قاضيه ان فى مصر
طلب كل واحد منهم ان يذهب الى قاض فالحكم بالمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى
اهـ وفى المنع قبل هذا عن الخاتبة قال ولو كان فى البلدة قاضيان كل واحد منهما فى محلة على
حدة فووقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد أن
يخصمه الى قاضى محله والاخر يابى ذلك اختلف فيما أبى يوسف ومحمد والصحیح أن العبرة بمكان
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اهـ وعلا في المحيط
كفى البحر بان أبى يوسف يقول ان المدعى من شئ الخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان
المدعى عليه دافع لها اهـ ويبان التعديل كما قال الرملى أن عند أبى يوسف رحمه الله تعالى
المدعى اذا ترك تركه ومنشئ فيختار ان شاء انشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء انشاها
عند قاضى محله له خصمه وأن محمد رحمه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع يطلب
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذ الى من يباذله ريسه ثبتت عنده وتمت وقعت له ربما
يوقعه فى اثبات ما لم يكن ثابتة فى ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن
نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن
طلب ضدها تأمل وانما حل الشارح عبارة البرزانية على ما فى الخاتبة من التقييم بدلالة
ما قاله المصنف فى المنع هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التى
وقع فيها الخلاف بين أبى يوسف ومحمد فيما اذا كان فى البلدة قاضيان كل قاض فى محلة
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى فى دعواه
فله الدعوى عند أى قاض أراد اذ لا تظهر فائدة فى كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه
ويشهد لصحة هذا ما قدمناه من تعميل صاحب المحيط انتهى ورده الخبير الرملى وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أى
يجب عليه اذ لو فى البلدة
قاضيان كل فى محلة فالحكم بالمدعى
عليه عند محمدية يقتضى
برزانية ولو القضاة فى
المذهب الاربعية على
الظاهر

بالهذين أشبهه وذكر أنه حيث كانت العلة لا ييوسف أن المدعى منشئ الخصومة ولحمدان
 المدعى عليه دافع لها لا يتجهد ذلك فإن الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا
 ليكنه لم يأت لردّه بوجه يقويه والظاهر أنه لم يظهر له المراد وهو الذي ذكر في الحاصل آخر هذه
 العبارة (وأقول) التحري في هذه المسئلة مانق له الشارح عن خط المصنف ومشى عليه العلامة
 المقدسي كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبرة لمكان المدعى
 عليه إنما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط
 بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فاراد
 العسكرى أن يختصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى
 فقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما إذا كان كل منهما مأمورا بالحكم على أى من حضر
 عنده من مصري وشامى وحابى وغيرهم كما في قضية ما تافى بنى التعويل على قول أبي يوسف
 موافقته لتعريف المدعى والمدعى عليه أى فإن المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبها عند أى
 قاض أراد وبه ظهر أنه لا وجه لما فى البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذهب الأربعة كما فى
 القاهرة فالتميز للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)
 وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن المقتضى أبي السعود العمادى أن قضية المالك المحروسة
 ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكر شيخ
 شيوخ مشايخنا السائحان بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية إلى رجلين لا يملك
 أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن يتفرّد كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير
 الدين ينبغي أن يجوز لأن القاضى نائب السلطان ويملك التفرّد اه فتحصل أن الولاية
 للقاضيين فأكثر كل واحد فى محله فتفرّد القاضى صحيح والعبرة للمدعى عليه وإن كانوا فى
 محل واحد على السواء فقد سمعت أنه لا يملك أحدهم التفرّد للأفضلية فى اختيار أحدهم وإن
 أمر كل واحد بالتفرّد جاز وحينه إذ فلا يظهر فرق بين كل واحد فى محله أو مجتمعين فيأفهمه
 المصنف ليس على إطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة
 للمدعى وقد اتضح المرام من هذه المسئلة على أنهم وجهه وثقه تعالى الجدل كن صدر الامر
 السلطاني الآن بالعمل على ما فى الجملة من المادة ١٨٠٣ من أن العبرة للمدعى عليه فاحفظه
 والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسي وذكر أنه ينبغي التعويل على قول أبي
 يوسف موافقته لتعريف المدعى والمدعى عليه وذكر أنه غير صحيح أما أولا فإن النسخ المشهورة
 من البرازية على الإطلاق الذى ادعاه وبني عليه فتواه بل على ما قبله من أن كلام المتقدمين
 يطلب المحاكم عند قاضى محله كما عات من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن في نسخة إطلاقا
 فهو محمول على التقييد المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فإن الذى ولا خصمه بملك
 البلدة أو بملك المحلة ولهذا قال فى جامع القضاة وابن اختتمهم عربان عند قاضى البلدة صح قضاءه
 على سبيل التحكيم (أقول) ولا يحتاج إلى هذا لأن القضية يفرض لهم الحكم على العموم فى كل
 من هو فى بلدهم أو قرىتهم ولون الغرابة التى تولوا القضاء بها كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف
 بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لأن قضية المذهب فى زمانه ولا يتهم

وبه أفتيت مرارا بغير قال
 المصنف ولو الولاية لقاضيين
 فأكبر على السواء فالعبرة
 للمدعى نعم لو أمر السلطان

على السواء في التعميم وهو رد على البحر (قوله باجابة المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك
من القضاة فلا يحكم عليه (قوله لزم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد أمر كما مر
فلا تنس (قوله لعزله) أي لعزل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى عملا بما
السلطان فمكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختار والقضاء يخصص (قوله كما مر مرارا)
من ان القضاء يقيده (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يفتى على غير أهلها (قوله أما إذا
كان في المصر حنفي وشافعي الخ) أي وقد ولي الحنفي على أن يحكم على جميع أهل المصر وكذا
الشافعي وشيخه فليس هو كمن ولي على محله (قوله في مجلس واحد) قيد اتفاق والظاهر أنه
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلما قصر على قوله والولاية واحدة
لنكان أحسن ويعني باتحادها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخصص كل واحد محله
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسي وهو يقيده باعتباره المدعى ولو كان أحد
القضاة يساعده المدعى عليه وهذا التعديل منه أولى من تعديله السابق بقوله اذ لا تظهر فائدة في
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنثور بعد ان ذكره هذا وأفتى
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فله المدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزء المساهمة وقد قدم انما قول مقبول الخ
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضي فيكون
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضي شرط كما يصرح به فيكون الركن شيئين فقط
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليتم امل (قوله كوكيل ووصى)
لاولى كوكل ويتيم (قوله عند النزاع الخ) انما هى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يدعى
مدعىا أما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يدعى مدعىا وكذا عند المساهمة فانما ليست
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المساهمة فانما ادعى لغة لا شرعا اه ونظيره
ما تقدم عن البرازية عند قوله يقصده طاب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشروط
ونظام الجوى الشروط بقوله

أيا طالبا معنى شرائط دعوة * فقلت ثمان من نظامى لها حتى
تخضرة خصم وانتهاء تناقض * ومجاش حكم بالعد التميز بلا
كذلك معلومة المدعى به * وامكانه والعقل دام لك العلا
كذلك لسان المدعى من شروطها * والزاهم خصمها به النظم كلا

(قوله ولو صيبا) أي ولو المميز صيبا (قوله والا) أي وان لم يكن ما دوننا لا تصح دعواه كما مر عبارة
الدائرة بين الضر والنفع * (تتمة) نقل العلامة أبو السعد عن الزبائى أن السبي العاقل
المأذون له يستخلف ويقتضى عليه بالنكول ولا يستخلف الابن في مال السبي والوصى في مال
اليتيم ولا المتولى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيستخلفون حينئذ وباتى تمامه في محله
ان شاء الله تعالى وفي الفصول العمادية لو ادعى على سبي محجور عليه شيئا وله وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لزم
اعتباره لعزله بالنسبة اليها
كما مر مرارا قلت وهذا
الخلاف فيما اذا كان كل
قاض على محله على حدة
أما اذا كان في المصر حنفي
وشافعي ومالكى وخبلى في
مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي أن يقع
الخلاف في اجابة المدعى لما
انه صاحب الحق كذا بخط
المصنف على هامش البرازية
فأجبت (وركنها اضافة
الحق الى نفسه) لو أصيلا
كلى عليه كذا (أو) اضافة
الى من ناب المدعى (منابه)
كوكيل ووصى (عند النزاع)
متعلق باضافة الحق
(وأهلها العاقل المميز) ولو
صبي أو مأذون في الخصومة
والألا إسماء

لا يشترط - حضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عينا أو دينا واجب
بعبارة هذا الوصي أو واجب لاجب مباشرة كضمات الاستملاك ونحوه وذكر الخصاص في أدب
القاضي لو ادعى على صبي محجور ما لا بالاستملاك أو بالنصب ان قال المدعى لي يئمة حاضرة تسمع
دعواه ويشترط - حضور الصبي لان الصبي مؤاخذ باذعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى اذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال
الصغير وذكر بعض المتأخرين - حضرة الصبي عند الدعاوى بشرط سواء كان الصغير مدعيا
أو مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط - حضرة الاطفال الرضع عند الدعاوى كذا ذكر في
المحيط وذكر شريحة الدين في فتاواه ان المختار انه يشترط - حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى
وفي جامع أحكام الصغار للاستروشي ولو ادعى رجل على صبي محجور شئ أو له وصي حاضر
لا يشترط - حضور الصبي كذا ذكر شيخ الاسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى ديناً أو عيناً
وجب الدين بمباشرة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاص اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور
عليه اذا لم يكن للمدعى يئمة فليس له - حق احضاره الى باب القاضي لانه لو حضر لا يتوجه عليه
اليمين لانه لو نكل لا يقضى به ككوله وان كانت له يئمة وهو يدعى عليه الاستملاك كان له حق
احضاره لان الصبي مؤاخذ باذعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه فكان له - حق احضاره
ولكن يحضر معه أبوه حتى اذا ألزم الصبي بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله * وفي كتاب الاقضية ان
احضار الصبي في الدعاوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من - من شرط ذلك سواء
كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطالب المدعى من
القاضي أن ينصب عنه وصيا الجاهل القاضي الى ذلك * وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح
انه لا يشترط - حضرة الاطفال الرضع عند الدعاوى وتشترط - حضرة الصبي عند نصب الوصي
للاشارة اليه كذا في الفتاوى * وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك وقال لو كان
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك ان اشتراطه بعيد الاول اقرب
الى الصواب وأشبهه بالفقه اه * وفي جامع أحكام الصغار للاستروشي أيضا الصبي المتأخر
والعبد المتأخر يستخلف ويقضى عليه بالنكول وذكر الفقيه أبو الميث أن الصبي المأذون
له يستخلف عنه عما تناوبه فاختار في الفتاوى انه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر
في النوادر يحلف الصبي المأذون له ويقضى به كوله وفي المنية الصبي المأقل المأذون له يستخلف
ويقضى به ككوله وفي الولوالجية صبي مأذون باع شئ ما فوجد المشتري به عيبا فارد تحليفه
فلا يمين عليه - حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو بي ثم أدرك لا يمين عليه كالتصريح اذا حلف
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معتبرا وعن محمد اذا ادعى على الصبي دين
وأنكر الفيلام قال القاضي يحلفه وان نكل يقضى بالدين عليه ولزمه في ذلك بنزلة الكبير وفي
الصبي المحجور اذا لم يكن للمدعى يئمة لا يكون له - حضاره الى باب القاضي لانه لو حلف
و نكل لا يقضى عليه به كوله ولو كان له يئمة وهو يدعى عليه الاستملاك له احضاره لانه مأخوذ
بافعاله وان لم يكن مأخوذا بقاؤه والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه فيحضره كك

يحضر معه أبوه أو من هو في معناه لأن الصبي بنفسه لا يلي شيئا فيحضر الأب حتى إذا لزمه يؤمر
 الأب بالأداء عن نفسه في ماله كذا في الحوائث الجوية والحاصلة أن المفهوم عما ذكرناه لا يلزم
 احضار الصغير ولو مدر كاعلى الصحيح ما لم يكن مستهلكا للإشارة إليه في الشهادة ولكن يحضر
 معه أبوه أو وصيه (قوله بشرطها) لم أر شرطاً فقط مخصوصاً للدعوى وبغنى شرط ما يدل
 على الجزم والتحقق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بجر ~~فائدة~~ لأن سمع الدعوى
 بالاقرار لما في البرزنية عن الذخيرة ادعى أن له عليه كذا وإن العين الذي في يده له ما أنه أقر له به
 أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لي أو أقر أن لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ
 على أنه لا تصح الدعوى اهدم صلاحية الاقرار للاستحقة الخ بجر من فصل الاختلاف في
 الشهادة وسيأتي متنا أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي صحتها (قوله بمجلس
 القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في
 مفهوم الدعوى حيث عرفها في الدرر بانها طالبة حق عند من له الخلاص وإما على تعريف
 الكتز بانها إضافة الشيء إلى نفسه حال المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو السعود والمراد
 بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو دكان إذا تسمع الدعوى ولا شهادة
 الابن يدي القاضي أمثابه إلا أن في محاكم الكارات فلا يصح سماعهم الدعوى إلا بمألم
 يطابق لهم الأذن بسماعها أي إذا وافقوا فإذا اطلق لهم صارا مثله (قوله وحضور خمسة) قال في
 البحر ولا بد من بيان من يكون خصمه في الدعوى يعلم المدعى عليه وقد أغفله الشارحون وهو
 مما لا ينبغي فاقول في دعوى الخارج ملكا مطلقا في عين في يده متاجر أو مستعير أو ممرتمن
 فلا بد من حضرة المالك وذو اليد إذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون
 خصما وتشرط حضرة المزارع أن كان البذر منه أو كان الزرع نابتا والا لا وفي دعوى الغصب
 عليه لا تشرط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والسفعة من
 حضرة البائع والمشتري فإسداد البعوض خصم لمن يدي المالك فيه وقيل القبض الخصم هو
 البائع وحده وأحد الورثة يتعصب خصمه عن الكل فالتقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت
 وقبضه في الجامع يكون الكل في يده وإن البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في
 اثبات الدين إنما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية إذا كان موصى له بما زاد على الثالث
 ولا وارث فهو كالوارث * واختلف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس
 بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مدونا أو دائما أي لأجل
 الخاصة * وانخصم في اثبات النسب خصة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت
 أو على الميت * وقف على صغير لموصى ولرجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لا على
 الوصى لأن الوصى لا يلي القبض * ولا تشرط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكتفي حضرة
 وصيه ديناً وعينا بإشهر الوصى أولاً * ولا تشرط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه
 ومهرها * ولو ادعى على مبي محبور عليه استملا كأرغصباو قال لي بينة حاضرة تسمع دعواه
 وتشرط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والانصب له القاضي وصيا وتشرط حضرة العبد
 الدعوى مدعياً أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشرط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(وبشرطها) أي شرط جواز
 الدعوى (بمجلس القضاء
 وحضور خمسة)

* والمستاجر خصم لمن يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وليس بخصم
 على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كلاً وهو له * وفي
 دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على الغاصب وان لم
 تكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري
 اذ لو غاصب المودع أو الغاصب اذا كان مقرراً بالوديعة والغصب لا ينتصب خصماً للمشتري
 وينتصب خصماً لوارث المودع أو الغاصب منه * ومن اشترى شيئاً بالخيار فادعاه آخر يشترط
 حضرة البائع والمشتري باطلا لا يكون خصماً للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق
 وقضى به فبرهن البائع على التنازع وبرهن على المشتري في غيبة المشتري لا يدفع عنه الرجوع
 بالثمن اختلف المشايخ والاصح انه لا يشترط حضرة تومنه من قال المختار واشترطها وأفتى
 السير خسي بالاول وهو الاظهر * والاشبه أن الموصى له ينتصب خصماً للموصى له فيما في يده
 فان لم يقبض ولا يكن قضي له بالثمن فخاصمه موصى له آخر فان الى القاضي الذي قضي له كان
 خصماً والا فلا * واذا ادعى نكاح امرأة وله زوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى
 والبيينة ودعوى النكاح عليها بتزويج أيها صحيحة بدون حضرة أيها * ودعوى الوهاب
 الرجوع في الهبة للعبد مدعية عليه صحيحة ان كان مأذوناً والا فلا بد من حضرة مولاه * والقول
 للواهب انه مأذون ولا تقبل بيينة العبد انه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على
 مولاه ان كانت العين في يد العبد وعقابه في خزانة المقتنين اهـ (قوله فلا يقضى على غائب) أي
 بالبيينة سواء كان غائباً وقت الشهادة أو بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائباً عن المجلس أو عن
 البلد الا أن يكون ذلك ضرورياً كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستقر بشرطه المذكور في
 موضعه ابن القرس وأما اذا أقر عنه المدعى القاضي فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يظن في
 البيينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة لكن قال في الخامس والعشرين من جامع
 الفصولين ناقلاً عن الخاتمة غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول
 البيينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيينة لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا
 ارفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى
 بتلك البيينة وكذا يقضى على الوارث بيينة قامت على مورثه وقدم الكلام على ذلك مستوفى
 في القضاء فراجعهم * وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتاباً حكماً
 للقضاة فيجيبه القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي بطرفه الخصم بما سمعه من
 الدعوى والشهادة ليقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)
 أي يحضر القاضي الخصم (قوله حتى يبرهن) يعني قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على
 دعواه لا للقضاء به بل ليعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البيينة على الخصم ولا خصم هناك
 يحلفه بالله أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله)
 أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لانهم ما قولان لا قول واحد يخبر فيه بين البرهان والتحليف قال في
 الجران كان في المصير أو قريباً منه بحيث لو أجاب بييت في منزله وان كان أبعد منه قيل بأمره
 بأقامته البيينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذا يكفي فاذا أقام امرئ انساناً

فلا يقضى على غائب وهل
 يحضره بمجرد الدعوى ان
 بالمصير أو بحيث يبيت منزله
 ثم والاغنى عن يبرهن أو
 يحلف

ليحضر نفسه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر باحضاره اه
 قال قاضيخان فاذا أقام البيعة قبلت بيعة للاشخاص لا للقضاء اه أي بل لا حضاره فاذا حضر
 أعاد البيعة ثانيا فان عدلت قضى عليه كافي شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على
 خلاف ما تقدم فاذا أتى أهم شخص فقال لي دعوى على شخص يا مروز يا حضاره من غير أن
 يستفسروا المدعى عن دعواه اياه او اصحتم ان فسادها وهما من غفلة عما ذكره أو جهل به
 اه * وفي خزائن الاكل قال أبو يوسف لو اختفى المدعى عليه في البيت بعث اليه القاضي نساء
 وأمرهن بدخول داره فان عرفته والاعزل النساء في بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقية الدار
 قال هشام لحمدا مائة قول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجبه معه الى مجلس القاضي فأخبرني
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وقوله ناخذ والاعداء أي يبعث القاضي
 اليه من يأتيه به بان يقول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه فيها أو الاجعل
 القاضي وكيل عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء اه * قال في الجبر ولم يذكر الشارحون هنا
 حكم استيفاء ذي الحق حقه من الغير بالقضاء وأحييت جمع من مواضعه تركه كثير المؤلفين
 وتيسر على طالبها فان كان الحق حذو فذو فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اتفاقا
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود وليكن بطلب المقتذوف كما
 ينه في بابه وان كان قصاصا فقال في جنائيات البرازية قتل الرجل عددا وله ولي له ان يقتص
 بالسيف قضى به أو لا يضرب علاوته ولو دام قتله بغير سيف منع وان فعل عزله يكن لا يضمن
 لاستيفائه حقه اه وان كان تعزيرا ففي حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا ثم ما يعززان ويبدأ بالقامة التعزير بالبادي منهم لانه أظلم والوجوب عليه أسبق اه
 وأما اذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله بخلاف ما اذا اقتذفه فلا يجوز له أن
 يقول له مثله كما اذا قال له يا كلب لانه كذب محض وقالوا الزوج ان يؤدب زوجته وله أن
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها لفراسه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد ما على ضربها
 ولده وعلى خروجها بغير إذنه بغير حق وعلى صعودها الى السطح لتطل على الجيران أو يراها
 الاجانب وحينئذ فله أن يقلل عليه الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما صرح في
 موضعه مفصلا وفي جامع الفصولين من التكليف ومن عليه التعزير لو لم يكن صاحب الحق منه
 أقامه يعني لم يختص الامام باقامته فان الزوج يؤدب المرأة ولو رأى أحدا يفعل ذلك فله أن
 ينعمه ويضربه لو لم ينزجر بالمانع باللسان ولو كان حقه تعالى لانه مكست هذه الاحكام اه وان
 كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاجير فله أن يتخذ
 مقفلا آخر ولو اجره من غير اذن الحاكم جاز اه وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فانتفت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو اما المتاع فيبيعها
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ المأوى القنية وفي غصب
 منسية المفتى أخذت أغصان شجرة انسان هو اعدا آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت
 الاغصان بحال يمكن لصاحبها ان يثدها بجبل ويقرعها اعداؤه ضمن القاطع وان لم يكن
 لا يضمن اذا قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان ديننا

٢ مطلب
 حادثة الفتوى

منية (ومعلومية) المال
(المدعى)

ففي مدانيات القنينة رب الدين ا. اظفر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله أخذه
بغير رضاه ولا يأخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند الشافعي له أخذه بقدر قيمته وعن
أبي بكر الرازي له أخذه الدراهم بالدنانير استحبنا فالأقاسا ولو أخذ من الغريم جنس الحق غير
رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سالة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الأخذ
لم يصرف غاصبا بدنه وان ضمن الغريم صار غاصبا وقال نصير بن يحيى صار غاصبا بدنه
والأخذ منه له وبه يفتى ولو غصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصبه منه الدائن
فالتخاريف هنا قول ابن سالة اه وظاهر قول أصحابنا ان له الأخذ من جنسه مقرا كان أو منكرا
له مينة أولا ولم أر حكم ما ذكره في توصيل اليه الا بكسر الباب ونقب الجدار وبني ان له ذلك
حيث لا يمكنه الأخذ بالخاصكم وإذا أخذ غير الجنس بغير اذنه فقل في يده ضمان الرهن
كأن غصب البرازية ولم أر حكم ما ذكره في مال مديون مديونه والجنس واحد فيه ما ينبغي أن
يجوز اه بزيادة بعض تغييره ~~ممكن~~ في اطلاق قوله ضمانه ضمان الرهن وعزوه غصب
البرازية نظرفان الذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين تقضاه الدين وقال
لا أرد ما علم حتى تقضى الدين فنقلت العمامة في يده تم لك هلاك الرهن بالدين قال هذا
انما يصح إذا أمكنه استرداده فانه كما عنده أما إذا عجز فقه كما عجزه فقيه نظره اه وأنت
خير بان ما هنا مشكل اذ يقتضي أن الزائد على الدين امانة مع كونه غاصبا اذ ليس له أخذه غير
جنس حقه فقامل ذلك وفي البرازية في الرهن تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه
وأعطاه من يد لا فقهه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتر كما عنده رضى بكونه رهنا
وساوى في الرهن متنا أخذ عمامة المديون لم تكون رهنا عنده لم تكن رهنا اه وفي جامع
الفصولين أخذ عمامة مديونه لم تكون رهنا لم يجز أخذه وهما كرهن وهذا ظاهر لورضى
المديون بترك رهنا اه والتوفيق بين القول ظاهر فقامل والله تعالى أعلم (قوله منية)
عبارتها اذا طالب من القاضى احضار الخصم وهو خارج المصير ان كان الموضوع قريبا بحيث
لو ابتكر من اهله امكنه أن يحضر مجلس القاضى ويجيب خصمه ويبيت في منزله يحضره بمجرد
الدعوى كما اذا كان في المصير وان كان أبعد قيل يامر باقامة البيعة على موافقة دعواه لاحضار
خصمه وقيل يحاقه القاضى فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف يامر باحضاره اه كما قدمناه
باوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أى يبين جنسه وقدره بالاجماع لان
الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البيعة والزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البصر
وأشار باشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى
وقرمان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن للفاوت في الوزن ويذكر انه حلو أو حامض أو صفي
أو كسبي وفي دعوى الكعك يذكرا انه من دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السهم
انه أبيض أو أسود وقدر السهم وقيل لا حاجة الى السهم وقدره وصفته وفي دعوى الابريس
بسبب السلم لا حاجة الى ذكر الشرائط والتخاريف انه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن
يشترط بيان انه بخاري أو خوارزمي وفي الخنزير لا بد من بيان انه مسدوق أو ورق وفي
الديباج ان سلب يذكرا الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المسكيات ويذكر في السلم شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا واعتقاده بالجنس
حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهم ما صححت الدعوى بالاختلاف وعلى هذا في كل سبب
له شرائط قليلة يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه
ونوعه ان كان مضروباً كخيارى الضرب وصفته جيدة أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلدة نقود
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلدة نقوداً واحداً أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وتعامه
في البرازية ونحوها المقتنين اه قال في البرازية ولو قال بسلم صحيح ولم يذكر الشرائط كان شمس
الاسلام رحه الله تعالى يفتي بالصحة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا لخواص ويختلف
فيه بعضها وفي المنتقى لو قال يبيع يكتفي وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكتفي فيه بقوله بسبب
صحيح واذا قلت الشرائط يكتفي به أجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفاً للصحة انه لا يصح
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا صحيح على اعتقاده لاني الواقع ولا عند الخاكهم والحنفي
بعقده عدم صحة المسئلة بالاقبول فيقول فيقول كفل وقبل المسئلة في الجاهل فيصح ويذكر
في القرض واقرضه منه مال نفسه بل وازان يكون وكذا في الاقراض من غيره والوكيل سفير
فيه فلا يملك الطاب ويذكر كذا أيضاً قبض المستقرض وصرفه الى حوائجه لانه يكون ديناً بالاجماع
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وتعامه فيها (قوله اذ لا يقضى بمجهول)
أى لان فائدة الدعوى القضاية لا لا يقضى بمجهول فلا تصح دعوى المجهول ويستثنى من فساد
الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخاتمة اذ اشهدوا انه رهن عنده فوبأولهموا
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في أى ثوب كان وكذلك في الغصب اه
فالمدعى بالاولى وفي المراجعة الادعى اما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم أو يكون
المدعى مجهولاً ولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حقاً من وصية أو اقرار
فانما ما يصحان بالمجهول وتصح دعوى الابرار بالمجهول بلا خلاف اه فبلغت المسئلات
خمس اه وفي الاشياء ولا يحذف على مجهول الا في مسائل الاولى اذ اتهم القاضي وصى اليتيم
الثانية اذ اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر الوقف واليتيم الثالثة اذ ادعى المودع
خيانة مطلقة الرابعة الرهن بالمجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة اه
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الحلبي نهديته بنى لم أره فليراجع اه قال الشيخ أبو الطيب
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه خطأ أو لغو ولعل الشارح وجده اه وفي طلبة الطالبة ولا
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفقه الا انه مشهور وفه وخبر من صواب مهجور حموى
(أقول) وحينئذ يستغنى عما قاله الشارح من ان الادعاء يفتى معنى الاخبار فيه مدى بالباء ثامناً
(قوله الا أن يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بمحذوف أن وبالباء الموحدة
في ضمن أى فعل الدعوى نهديته بنفسه فيقال ادعاء وقد يضمن معنى الاخبار فيقال ادعى
بارض أى أخبر بانم الفه ورأى به وبقي الاول على عمومته (قوله وكونهم ملزمة) فلا تصح
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بجر (قوله وظهوره) أى الكذب وهو بالجر
عطف على تبين (قوله كدعوى معروف بالفقير) وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء مع أى

اذ لا يقضى بمجهول ولا
يقال مدعى فيه وبه الا أن
يتضمن الاخبار (و) شرطها
أيضاً (كونهم ملزمة) شيئاً
على الخصم بعد ثبوتها
والا كان عبثاً (وكون
المدعى مما يحتمل الثبوت
فدعوى ما يستحيل
وجوده) عطف على عادة
(باطلة) لتبين الكذب
في المستحيل العقلي كقوله
المعروف بالنسب أو ان
لا يولد مثله لانه هذا ابني
وظهوره في المستحيل
العادي كدعوى معروف
بأنفق أموالاً عظيمة على
آخر

ان ادعى لنفسه أمالو ادعى وكافة عن غنى فيصح كما صرح به ابن الغرس لأنه غير مستحيل عادة
 (قوله أنه أقرضه أياها) نقداً مخ (قوله دفعة واحدة) ظاهر التقييد بما ذكرناه إذا ادعاها
 عن عقار كان له أو ادعاها قرضاً بدفعات أن تسمع دعواه (قوله وبه يجوز ابن الغرس في القواكه
 البدرية) في القضايا الحكيمة حيث قال ومن شرط صحة الدعوى أن يكون المدعى به ما
 يحقل الثبوت بأن لا يكون مستحيلاً عقلاً أو عادة فإن الدعوى والحال ما ذكر ظاهره الكذب
 في المستحيل العادي يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلاً الدعوى بالمستحيل العادي دعوى
 من هو معروف بالفقر والحاجة وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أقرضه مائة ألف
 دينار ذهباً نقداً دفعة واحدة وأنه تصرف فيها بنفسه وقطاعه برديها مثل هذه الدعوى
 لا يثبت اليها القاضي لخروجها من الزور والقبور ولا يثبت المدعى عليه عن جوابها اه
 قال في المنع لئلا يثبت في منع دعوى المستحيل العادي إلى نقل عن المشايخ اه قال في البحر
 في آخر باب التحالف والله أعلم هل منقول أو قاله تفقها كما وقع في ثم ذكر نحو ما ذكره ابن
 الغرس إلى أن قال قلت اللهم الآن يقال غضب في مالا عظيماً كنت ورثته من مورثي المعروف
 بالغنى فماذا تسمع اه قالت لكن في المذهب فرع تشبه له منها ما سألني آخر فصل التحالف
 (قوله حتى لو سكت) لا يظهر التفريع ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على
 الخصم وفيه نظر لأن حضوره شرط كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه
 (وأقول) وعبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم إذا صحت ويترتب على صحتها
 وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بالأونم وإقامة البينة أو اليمين إذا أنكر اه فليس
 في كلام الزيلعي ما يفيد أنه جعل وجوب الحضور حكماً وغاية ما يستفيد من كلامه أن القاضي
 لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد مسمعه دعواه فإن رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا
 فلا تدبر أبو السعود (قوله وسخيفته) أي في شرح قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله
 تعلق البقاء) أي بقاء عالم المكلفين (قوله المقدور) أي الحكم وهو نعت البقاء أي الذي قدره الله
 تعالى (قوله بتعاطي المعاملات) أي بسبب تعاطي المعاملات وهو متعلق بتعلق أي
 والمعاملات من شح البيع والاجارة والاستئجار وغير ذلك يجري فيها الزيادة والنقصان والاقرار
 والحدود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى مما يتقضى بقاءه لأنه لو أهملت أضاعت أحواله
 لأن الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يقوم بجميع ما يحتاج إليه والدعوى من المعاملات فما
 كان سبباً للمعاملات وهو تعلق البقاء كان سبباً لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أي مجعودا
 غير وديعة أما المقر به لا يلزم احضاره لأنه يأخذ من المقر وكذا لو كان وديعة لا يصح الأمر
 باحضاره إذا الواجب فيه التعلمية لا النقل ط ويرد عليه أن الدعوى في العين الوديعية إنما
 تكون إذا جحد ما وحينئذ فمكون مغصوبة والعين المغصوبة بكاف احضارها تأمل
 والقهستاني زاد وذكر في الخزانة أنهم لو شهدوا بشئ مغيب عن الجاس قبلت وإن أمكن
 احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال أنه لا تقبل اه لكنه غريب فليتأمل وباقي خلافه
 (قوله وذكر المدعى أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبغيره المدعى أنه كان في يده المدعى عليه
 قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل

أنه أقرضه أياها دفعة
 واحدة أو غصبها منه
 فظاهر عدم مسموعها
 يجوز وبه جزم ابن الغرس
 في القواكه البدرية
 (وحكمها وجوب الجواب
 على الخصم) وهو المدعى
 عليه بلا أونم حتى لو
 سكت كان إنكاراً تسمع
 البينة عليه الآن يكون
 آخر من اختيار وسخيفته
 وسبب تعلق البقاء المقدور
 بتعاطي المعاملات (ولو
 كان ما يدعيه منقولا في يد
 الخصم وذكر المدعى
 أنه في يده)

اذالم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به القهس فتأني ورده في
 نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لاني اثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسية لعدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت
 وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقائه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على
 البقاء وهذا ظاهر اهـ (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشئ قد يكون في يد
 غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة
 هذه على تشمل العقار أيضا فوجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الايمان لا تصح الاعلى ذي اليد كما قال في
 الهداية انما يثبت خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الرنا لمحققة بالحققة لاشبهة الشبهة اذا عرفت ما فاعلم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة لا يكون غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى
 العقار باثباته بالبيينة لتصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة
 فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فذلكونه مشاهد لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد
 لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اهـ قال المولى عبد الحلليم قدسنا من كلام صدر
 الشريعة هـ هذا كليات لافضل المتأخرين وعدل كل منهم ما طولوا لتحقيقه وما انحصروا لتحقيقه وقد
 وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحجج الله على كونهم مهتدين لما منحوا (أقول) ومن الله
 التوفيق ويده ازمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه لا اختصاص لقوله بغير حق بالمنقول
 لان مقادير دفع احتمال كون المدعي مرهونا أو محبوسا بالثمن في يده في المنقول كما احتج الى
 هذا الدفع احتج في العقار أيضا ومن ذلك أن المشايخ صرحوا في هذا الدفع بأنه وجب أن
 يقول في المنقول بغير حق وأن يذكري العقار انه يطالبه لان ظاهر حال الطالب أن لا يطالبه الا
 اذا كان له الطالب وذال لا يكون اذا كان في يده غير محقق خطأ بتمه بالعقار تتضمن قوله بغير حق ولذلك
 دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهير الدين المرعشي اني انه لا يدعي دعوى
 العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعي عليه فبذلك كرم المدعي انه في يده اليوم بغير حق كما في
 العمادية وأيضا لاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وجوبه المالك بعد احضار المنقول
 وتضمن مطالب الاحضار في الجملة لم يحتاجوا الى التصريح بها ولقد درهم في التحقيق والتدقيق
 اذا عرفت هذا ظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصل وانه لا فرق بينهم في الاحتياج
 الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم ما هو ان المنقول لما غلب فيه الاعارة والرهن بل البيع
 ويرى الغصب عليه بالاتفاق دون العقار أو وجبوا في المنقول التصريح بأنه في يده بغير حق
 واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وأيضا ما ذكره المصنف هنا يصلح ان يكون على أيضا
 للزوم التصريح في المنقول بغير حق وللاكتفاء بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام
 ما قل ودل ولا يجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه غرة الاتيماء ولا مبدل لكلمات الله ولا
 يشاركها فيه كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعي احضاره) هذا اذ لم يكن المدعي عليه

بغير حق لاحتمال كونه
 مرهونا في يده أو محبوسا
 بالثمن في يده (وطالب)
 المدعي (احضاره)

مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكف احضارها بل يكلف التخلية كما تقدم قريبا ونقله في الصرع
 جامع الفصولين قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بانه له ولم
 يشهدوا بانه مذكور كما يجوز لان اللام للتخلية وكذلك ان شهدوا ان هذا مال له او شهدوا على
 اقرار المدعى عليه بانه للمدعى وذلك لانه لا شك في ان المال في يد المدعى انه اقرب هذا
 الشيء ولم يدع بانه ملكى واقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالملك منهم من يقول
 نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرب هذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانه ملك
 وكذلك المدعى واكثرهم على انه لا تصح الدعوى ما لم يقبل اقربه وهو ملكى لان الاقرار خبر
 والخبر يحتل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقربه لي بضمير مدعى
 للملك والاقرار غير موجب فلم يوجب دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكى بخلاف الشهادة
 لان الثابت بها كالثابت بالمعاينة اه ملخصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن ما لا مؤنة
 في نقله لا ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضمار مع الامكان ولو قيل له حمل ومؤنة مع انه
 لا يلزمه أبو السعود وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكف
 احضارها وانما يكف التخلية (أقول) سوق الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون
 في يد الخصم بغير حق والوديعة لا يست كذا فلا يشمله مصدر الكلام حتى يحتاج الى تدارك
 اخر اجه هذا كما لا يخفى اللهم الآن يقال بالانكار اها صارت غصبا فيكلف احضارها كما قدمناه
 عند قوله فلو كان ما يدعيه منقولاً فتدبر (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيد وجوبه وهذا
 اذا لم يكن هالكاً ولا غائباً ولا معتنع الوصول اليه بسبب من الاسباب ولا يحتاج الى حمل
 ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول هذا ثوبي من ذلك لان الاعلام
 باقضى ما يمكن بشرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بأبلغ التعريف
 (قوله والشهادة) بان يقول الشاهد هذا شاهدان هذا الثوب له هذا المدعى من ذلك (قوله
 والاستحلاف) بالله العظيم هذا الثوب لي وهو في يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله مؤنة)
 فيه ان هذا من قبيل الرعي والصبرة فذكره ههنا وهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر
 بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزنة والاولى في التركيب ان يقول ان تعذر
 احضار العين به لا كما اوردتم اوتعسر بان كان في نقله مؤنة او يقول وهو مقدم على الاجل
 له ولا مؤنة كما في البحر وهذا اذا كانت العين فائدة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في
 الحقيقة كما في جامع الفتاوى قال في البحر ونفسير الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى
 مجلس القاضى الا بالجره لا بجانا وقيل ما لا يمكن حمله بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة
 كبر وشعر لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في البلدان
 فهو وعمله حمل ومؤنة لا ما اتفق انتهى وعبارة ابن الكمال متناوذة شرها وهي انما تصح في
 الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أى الذى يحتل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم
 احضاره بمجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزنة حضر
 الحاكم عنده اربع أميا اه فتأمل وتامل هذا الشارح فانه ظاهري أنه اذا كان في النقل
 مؤنة يكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم أو يبعث أمينا

ان امكن) فعلى الغريم
 احضاره (ايشار اليه
 في الدعوى والشهادة)
 والاستحلاف (وذكر)
 المدعى (قوله ان تعذر)
 احضار العين بان كان في
 نقله مؤنة

ليشير اليها كما ينبغي قريبا وذكر القيمة انما هو في المتعذر احضاره حقيقة بان يكون هالكا
أو مكابا بان يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متعسرا احضاره مع ثمة كالرعي وصبرة
الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي أمينه أو احضره بنفسه فمكأن عليه ان يذكرها به مد قوله
في ماضي وان تعذر احضارها وكان الاولى للماتن ان يقول وان تعذر من يد له ان الرعي
وصبرة الطعام من قبيل المتعسر كما هو المصرح به في غير كتاب فتأمل لكن الذي عليه المجلة
بوجوب الامر الشريف السلطاني أن المنقول متى احتاج احضاره لمصرف ولا يمكن الا بذلك
فيمكن في التعريف وذكر القيمة كفي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله أو غيبته) أي
بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو أمينه عليه دمة أو مائة أو مانع آخر فيكون
ذلك بمنزلة الهالك فقد تعذر احضارها حقيقة في الهالك وكما في الغيبة فيمكن في ذكر قيمتها
ولذا قال قاضيخان بان لا يدرى مكانها (قوله لانه) أي المذکور وهو القيمة وهو ما يزيد
العبارة ونحوها لاحتياجها الى التأويل وكأنه يحوي من النسخ والاولى أن يقال لانها أي
القيمة مثلها أي مثل العين كما في شرحه على المتفق (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله
وذكر قيمته عند تعذر احضار العين فكانت كالذکر القيمة مثل احضار العين لان
المقصود من المدعي ماليتها والقيمة تمثل في المالبسة فصحت كبر الضمين وقد قالوا قيمة القبي
كعينه (قوله وان تعذر) المراد بان تعذر احضارها (قوله مع بقائها) أي والحال ان القاضي
يكنه أن يحضرها بنفسه أو أمينه لانه ترق عما قدمه من قوله أو غيبته (قوله بعث القاضي
الخ) لان أمينه يقوم مقام نفسه فلو ذهب بنفسه لكان هو الاصل فلا شبهة في صحته ومثله
ما ذكره ابن السكال حيث قال فعلى الغريم احضاره الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان
قلت ذلك في المخرقة حضر القاضي عنه أو بعث أمينه اهـ وهي التي قدمها الشارح
وقدمنا انه ذكرها في غير محالها لانه جعلها امثالا للماتن ذكر نقله وانه يمكن في به ذكر القيمة
والحاصل انه مما تعسر لاماتن تعذر وان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه أو بعث أمينه
ولا يمكن في به به ذكر القيمة كما تفيد عبارة ابن السكال التي نقل الشارح عنه فامل * قال شمس
الائمة الحلواني من المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع
من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور
وكان مأذونا بالاستخلاف بعث خليفة له الى ذلك وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره
ووقع الدعوى في جبل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه حتى يخرج
ليشير اليه الشاهد ويحضره وتعمد في الدرر قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء
خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورها كما في جامع الفصولين
اهـ لكن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصر القاضي عليها ولا يأتى الاشارة من
الشاهد ودعا المدعي وهو على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز عند الحاجة الا ترى انه عليه
الصلاة والسلام طاف بالبيت على ناقته مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد
وان كان يقع بصر القاضي عليها فلا يدخلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه دمة اهـ
(قوله والا تكن باقية الخ) هذا تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر * والحاصل ان المدعي به

وان قلت ابن كمال معزيا
للخزائن (بملاكها أو
غيبته) لانه مثله مع في
(وان تعذر) احضارها
(مع بقائها) كرجي وصبرة
طعام وقطيع غنم (بعث
القاضي أمينه) ليشار اليها
(والا تكن باقية) (اكتفى
في الدعوى

ان أمكن احضار عينه ولم يكن له جل ومؤنة كتاب المدعى عليه احضاره وان لم يكن بان تعذر
لهلاك العين أو غيبتها أو تمسك بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه
ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضي لتعذر كسبها ورعي أو تعذر كسبها وقطع
عن خيرها كما ان شاء حضر بنفسه لانه الاصل او يثبت أمينة ولا تنس ما قدمناه قريبا عن
الجملة من أنه اذا لم يمكن احضار المنة والاعصاف يكفي تعريضه وذكر قيمته (قوله بذكر القيمة)
لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشتراط بيان القيمة لانها
تعرف العين الهالكه غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للوصف لانه لا يجدي
بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته
ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والوثقة والسنة في الدابة وفيه خلاف
كافي الحمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد اخذ عينه
أومنه في المثلي أما اذا أراد اخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب بذكر القيمة كافي محاضر
الخرافة اه * (فرع) * وصف المدعى المدعى فلما حضر خاف في البعض ان ترك الدعوى
الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا يجوز عن البرازية (قوله وقالوا
لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر
واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن في جامع الفصولين لو ادعى عيناً غائبة لا يعرف مكانه
بان ادعى انه غصب منه ثوبا أو قميصا لا يدري قيمته وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل
دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه
رهن عنده ثوبا وهو ينكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن
تسمع وبعض مشايخنا قالوا ان تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا ناويل ما ذكر في الكتاب ان
الشهود وشهودا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب القن باقراره في حق الحبس
والحكم جميعا وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى والبيئة تقبل ولكن في حق الحبس
واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجلسه حتى يحضره ليبيد البيئة على
عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه بقيمته اه ولم يبين
الحكم فيما اذا لم يدرك قيمتها أيضا قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب
معي عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرربه (أقول) فائدة صحيحة
الدعوى مع هذه الجهالة القاحلة توجه اليه على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا
أقر أو نكل عن اليقين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق اه وقوله
فان تسمع توجه اليه أي حيث لا بيئة والافتقار اليه الحبس كما علمت وقوله ذكر في عامة الكتب انه
تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والبيئة تقبل ولكن في حق الحبس لا الحكم
وقدر الحبس بشهرين كافي الخمسة والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط
بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتمن بحر
أي مع اليقين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا
لو ادعى انه غصب منه
عين كذا ولم يذكر
قيمتها تسمع فيجوز
خصمه أو يجبر على البيان
دور وابن مالك

بالمجهول وتصح دعوى البراء المجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله ولهذا) أى اسماع
الدعوى في الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفة الجنس والنوع) كشياب ودواب فان تحتم
أنواعا (قوله كفى ذلك لاجمال) أى ولا يشترط التفصيل هندية (قوله على الصحيح)
كما في خزانة المفتين وقاضيخان هندية (قوله وتقبل بينته) أى على القيمة (قوله أرى محاف) أى
عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه
خلافان اختار ذلك راجع ما هو الصواب في ذلك (قوله لانه) حلة للعلة (قوله وقيل في
دعوى السرقة) - كما به قيل لان ثبوت حق الاستعداد أو تضمين القيمة لا يتوقف على ذلك بل
يتوقف عليه لزوم القطع مع اليقينة من المدعى أو الاقرار من السارق وهذا ما قبل لقول
المصنف فيما تقدم وذ كر قيمة ان تعذر قال في الجروا غيا يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا
كانت دعوى سرقة يعلم انما انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه
فكل الاول ذ كره هناك قال في التمر - فيجب أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة
لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة سوى والتعويض يكون من أهل النسبة فيما
يظهر ولا يقول المدعى (قوله فاما في غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذ كر القيمة (قوله
وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذ كر القيمة (قوله في دعوى
العين) أى الشيء المتعين للمدعى وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعة (قوله
لادين) أى الحق الثابت في الذمة وستأتى دعوى الدين في المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تغذيل
لادين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه في زعم المدعى اه رجحى لكن قال بعض الافاضل
هو تفرع على كون الشروط المارة انما هي في دعوى العين واما لادين فسيأتى باقسامه تامل
(قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجنسه كالذهب مثلا أو الفضة أو
النحاس وكذا كل مكيل أو موزون يمكن ثبوته في الذمة ببيان جنسه ما هو فلا يكفي ذكر القشر
والطرف في المدينة لانه كالعقار معلوم الاسم مجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففى
الذهب يبين انه من نوع كذا وكذا في الفضة وكذا في البرهان يقول حورانية او بادية او جديورية
أو سائوية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكفي ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها
ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور فحينئذ لابد من ذكر الجنس والنوع في كل
فلا تامل ولذا قالوا في التعديل لذ كر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون في معلوم
وقد عذر مشاهدته لانما اخلف عنه وفي الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى
عليه فانسكران بين المدعى قيمته وصفته تسع دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليعلم القاضى
بماذا يقضى) قال في الذخيرة مثلا لو كان المدعى مكيل لا يدين ببيان جنسه بانه حنطة أو شعير
ونوعه بانها سائمة أو برية وصفته بانها جسيمة أو رديئة وقد روي بان يقول كذا اقترضا وسبب
وجوبها ذ كره ابن ملك (أقول) في شبهة في هذا المثل وهي انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد مر
انه يكفي بذ كر القيمة لكل جلة وذ كر في القسواين انه لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يوم
باحضارها فتقبل القيمة بحضرته ولو قال انها مالكة وبين قيمة الكل جلة تسع دعواه فظهر
ان ما قدمه المصنف في دعوى الايمان انما هو اذا كانت مالكة والالم يحتج الى ذكر القيمة لانه

وهذا لو ادعى اعيانا مختلفة
الجنس والنوع والصفة
وذ كر قيمة الكل جلة
كفى ذلك لاجمال على
الصحيح وتقبل بينته أو
محاف حقه على الكل
مرة (وان لم يذ كر قيمة كل
عين على حدة) لانه لما صح
دعوى الغصب بالبيان
فلا يصح اذ ادين قيمة
الكل جلة بالاول وقيل
في دعوى السرقة يشترط
ذكر القيمة ليعلم كونها
نصا با فاما في غيرها فلا يشترط
عمادية وهذا كله في دعوى
العين لا الدين فلو
ادعى قيمة شيء مستهلك
اشترط بيان جنسه ونوعه
في الدعوى والشهادة ليعلم
القاضى بماذا يقضى

ما مورب احضارها وقتئذ منع ان ابن الكمال ان العين اذا نهى احضارها بهلاك ونحوه قد كر
 القيمة مغن عن النوع صيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه شك كل وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوصيف
 لم يظهرفرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الها سكة فسامعنى قوله تبعها للبحر فيما تقدم
 وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر من السراجية ادعى ثمن محدود لم يشترط
 بيان حدوده اه قال في الهنديات اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع
 أو محدود ولم يحدد ويجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد
 المستأجر اه (قوله واختلف في بيان الذكورة والاثونة في الدابة) اى المستهلكة أما
 القائمة فهي حاضرة في الجاس مشار اليها واذا كان هذا في الدابة في الرقي أولى (قوله فشرطه
 أبو الليث أيضا) اى كما بشرط بيان القيمة (قوله وشرط الشهيد بيان السن أيضا) اى كما بشرط
 بيان القيمة والذكورة والاثونة قال في المنع وذكر الصدر الشهيد اذا ادعى قيمة دابة مستهلكة
 لا بد من ذكر الذكورة والاثونة ولا بد من بيان السن وهذا على أصل أبى حنيفة رحمه الله تعالى
 مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك يتأهل على القضاء بذلك المستهلك لان حق المالك عنده
 باقى في العين المستهلكة فانه قال يصح الصلح عن العين المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته
 فلو لم يكن العين المستهلكة تلك لما لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب
 في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته
 لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة يتأهل على القضاء بذلك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في
 الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما ذاقه قضى وهذا القائل يقول مع ذكر الاثونة والذكورة
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جارا وما أشبه ذلك ولا يشترط في ذكر اسم الدابة لانها
 مجهولة اه قال في القصول الجمادية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو
 ادعى انه غصب منه جارا وذ كرسقمة وأقام البيينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا
 فقال المدعى هذا الذى ادعيتهم وزعم الشهود كذلك أيضا فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف
 ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافا في شهادتهم اه * قال في الهنديات ادعى على آخر ألف
 دينار بسبب الاستهلاك أعينانا لا بدوان يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بدوان يبين
 الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم اه وفيها وفي دعوى خرق
 الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزاء الفاتت
 من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اه اذا ادعى جوهر لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان
 المدعى عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللؤلؤين كرسقمة ووضوءه ووزنه
 كذا في خزائن المقتنين اه (قوله سواء كان له حل أو لا) لان المودع عليه أن يخلى بينه وبين
 الوديعة وليس عليه أن ينقلها اليه مطلقا لانه محض وما على المحسنين من سبيل فلا بد من بيان
 مكان الايداع حتى يلزمه تسليمها فيه دفعا للضرر عنه لافرق بين ما له حل أو لا * وفي فتاوى
 رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة أن لا يكون له كذا قيمته كذا فاقام

(واختلف في بيان
 الذكورة والاثونة في
 الدابة) فشرطه أبو الليث
 أيضا واختلف في الاختيار
 وشرط الشهيد بيان السن
 أيضا وعامة في الجمادية
 (وفي دعوى الايداع لا بد
 من بيان مكانه) أى مكان
 الايداع (سواء كان له حل
 أو لا وفي الغصب ان له حل
 ومقتضى فلا بد) احضر المدعى

يحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكر او ان كان مقرا فامر بالتخليه حتى ارفع
 ولا يقول فامر بالرد كذا في القصول الحمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب
 لانه يلزمه تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له حمل ومؤنة لا يلزم بئله لانه لا يكلف فوق جنائته
 فيشترط حينئذ بيان حمل الغصب (قوله والاحمل له لا) أي وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يلزم
 بيان المكان وما فسرناه هو الموافق للقواعد قال المصنف في الغصب ويجب رد عين
 المغصوب في مكان غصبه قال المؤلف لتفاوت القيم باختلاف الاماكن ا هـ ومؤنة ضاه ان
 يجب بيان المكان مطلقة الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القائم هـ قال في نور العين وفي
 غصب غير المثلي واهلا كه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يتخير المالك
 اخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان اتم القيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي
 به هالك لا تصح الدعوى الا ببيان بنده وسننه وصفته وحليته وقيمه لانه لا يصير معلوما الا
 بذلك كرهه الاشياء وشروط الخصاص بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا
 في محيط السرخسي ا هـ والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير واجب
 على المودع وليس مؤنته عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له بمعنى عدم المنع فلو لم
 يبين المالك رجوع الحق المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين المغصوبة في
 مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمغصوب حمل ومؤنة لاختلاف
 القيمة باختلاف الاماكن بخلاف ما لا حمل له ولا مؤنة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة
 الفعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وسبب في الغصب ما نصه ويجب القيمة في القيمة يوم
 غصبه اجماعا ا هـ ط وفي رواية يتخير كما مر قريبا عن نور العين * (تمة) * قال في الهندية
 ودعوى الجمة حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال ا هـ دم وجوب رد مثله
 لا تقطعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الرهن
 واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب
 الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الفدية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزنة المفتين
 انتهى (قوله وبشرط التحديد في دعوى العقار) لانه تعدد التعريف بالاشارة له عذر
 النقل فصر الى التحديد في الدعوى والشهادة بوجهه عقارات قال في المغرب العقار الضيقة
 وقبل كل ماله أصل كالدار والضيقة ا هـ وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء
 والتخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا بيع بالعرضة فان بيعها بها وجبت تبعها وقد غلط
 بعض العصرين في حمل التخل من العقار وتبعه فلم يرجع كما دلت بهج * وذكر بعده على قول
 الكثر وقيل تلصقه اعطه كقبلا الخ عن الفتاوى الصغرى لو طالب المدعي من القاضي وضع
 المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا أجابه وفي العقار لا يجيبه
 الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى ا هـ قال المؤلف هناك وظاهره ان الشجر من
 العقار وقد منا خلافه وفي حاشية أبي السعد هناك أقول نقل الحق عن المقدسي
 انصرح بان الشجر عقار ا هـ قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل انه عقار يعني عليه
 وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة يستمان بين اشجار كثيرة

(من بيانه والا) حمل له (لا)
 وفي غصب غير المثلي يبين
 قيمته يوم غصبه على
 الظاهر حمادية (وبشرط
 التحديد في دعوى العقار

وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشعة فيها الخ يحمل على ما ذالم تكن الارض محتكرة والا
فاليها بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه له من حق القرار التحق بالعقار كما هي اقي في
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمد الشارح في بابهم ساء عدم ثبوت الشفعة فيه بقوله
وأما ما جزم به ابن الكمال من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالقرار فردد شيخنا
الرملي وأفتى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود فراجعه ثمة * قال في جامع الفصولين قال جماعة
من أهل الشروط ينبغي أن يذكروا في الحدود دار فلان ولا يذكروا في دار فلان وعندهما كلاهما
سواء طعم يكتب في الحد ينتهي الى كذا أو يلاصق كذا أولزني كذا ولا يكتب أحد حدوده
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل
الحدود في البيع اذ قصده الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن من قال البيع فاسد
اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا ينتهي أولزني أو يلاصق تحرزاً عن الخلاف ولان
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع
المنتهى اليه فقد جعل حداً وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في
البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا لا يدخل في البيع
وقاطعاً قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لزيق أو ينتهي أو نحو هذه
الشهادة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لانه الشهادة ط والشهادة كالدعوى فيها
مهر من الاحكام ففس كذب في الحد لزيق الرقيقة أو الزقاق والداخل أو الباب لا يكتفي
الكثرة لازمة فلا بد أن يسميها الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة به أي
بالحلة أو القرية أو الناحية لم يقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على انه لا يكتفي ذكر الثلاثة
ويجمل أن يكون غرضه من قوله لا يكتفي فلا بد الخ انه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل
على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يبين الا بكذا
فريقين فلا دلالة حينئذ والله أعلم بغرضه (وأقول) أيضاً بالحدود الثلاثة تميز تلك الرقيقة من
سائر الأربعة فلا تضيق الكثرة وأيضاً في قوله به أي بالحلة الخ انظر اذا المعرفة الحاصلة بذكر الحلة
أو القرية تحصل بدون ذكرها اذ من المعلوم ان الرقيقة لا تكون الا بالحلة أو القرية فقد ذكرها
وعدمه سواء لكن يمنع ان الرقيقة لا تكون الا بالحلة أو القرية بل هو ان يكون مقابلاً أو
بقرينها أو نحو ذلك فقط * لو كان الحد الرابع ملكاً رجلين لكل منهما أرض على حدة
فذكر في الحد الرابع لزيق ملك فلان ولم يذكر الاخر يصح وكذا لو كان الرابع لزيق أرض
أو مسجد فقد ذكر الأرض لا المسجد يجوز فقول الصحيح انه لا يصح الفصلان اذا جعل الحد الرابع
كامل لزيق ملك فلان فاذالم يكن كله ملك فلان فدعوا لم تتناول هذا الحدود فلا يصح كالأغاط
في أحد الأربعة بخلاف سكونه عن الرابع * ففس لو كان المدعى أرضاً وكره ان الفاصل
شجرة لا يكتفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطاً بكل المدعى به
حتى يصير معلوماً * ففس الشجرة والمسألة تصلح فاصلاً والحاصل ان الشجرة تصلح فاصلاً اذا
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البترومين الماء عدة * المقبرة لو كانت ربوة فصل حد

والا فلا أى بان كانت تلا * ط لوز كرفى الحـ دلز بق ارض الوقف لا يكتفى وينبغي أن
 يذ كر انهم اوقف على الفقراء أو على مسجد كذا ونحوه أرفى يد من أوز كر الواقف (أقول) ينبغي
 أن يكون هذا وما تلاه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الآية والافه وتضييق بالضرورة
 * جف ذ كر اسم جـ د المالك للحد شرط وكذا ذ كر جـ د الواقف لو كان الحد وقفا لا اذا كان
 مشهورا معروفا لا يلتبس به غيره * ط ذ لوز كر لزيق ملاك ورثة فلان لا يكتفى اذ الورثة
 مجهولون منهم ذوفرض وعصبية وذو رحم فجهلت جهاتها فاحشة ألا يرى ان الشهادة بان
 هـ ذ اوارث فلان لا تقبل بلها التقي الوارث * فش لوز كر لزيق دار ورثة فلان لا يحصل
 التعريف بذ كر الاسم والنسب وقيل يصح ذ كر هـ ذ لان من أسباب التعريف عدة
 * لو كتب لزيق ارض ورثة فلان قبل القسمة قيل يصح وقيل لا ش كتب لزيق دار من تركه
 فلان يصح هـ ذ كتب لزيق ارض مبان وهى لا تكتفى كذا ذ كر الماشرح وقال لان ارض
 مبان وهى قد تكون للقائب وقد تكون أرضا تركها مالكه على أهل القرية بالخراج وقد
 تكون أرضا تركت لى دواب القرية من وقت الفتح فهى مبان فهذا القدر لا يحصل
 التعريف (أقول) فيه نظرا لان ارض مبان وهو لو كان معروفا ففى نفسه ينبغي أن يحصل به
 التعريف والجهالة فى مالكة وفى جهة تركه لا يضر التعريف * ط لوجـ د الحد طريق العامة
 لا يشترط فيه ذ كر انه طريق القرية أو البلدة لان ذ كر الحد لاعلام ما ينتهى اليه المحدود وقد
 حصل العلم حيث انتهى الى الطريق * ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله
 وعرضه الاعلى قول شيخ فانه قال تبين الطريق بالذراع والهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا
 السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حدا وان لم يندف كنهر فانه يصلح حدا
 عندهما واختار من قوالهما ولا عبرة لمن قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يحترق وان
 الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أمرع من تبدل السور ونحوه فية ينبغي أن يكون
 ذلك أولى اى بصلاحيته احدا * ذ لوجـ د بانه لزيق ارض فلان واقفان فى هذه القرية التى
 فيها المدعى اراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة اـ بزيادة وبعض تغيير
 (قوله كبايشترط فى الشهادة عايمه) لانهم يصير معلوما عند القاضى (قوله ولو كان العقار
 مشهورا) لانه يعرف به مع تدنر الاشارة اليه وهذا قد أبى حنية رحمه الله تعالى وهو الصحيح
 كذا فى الهندية عن السراج الوهاج لان قدره لا يصير معلوما الا بالتحديد درر (قوله خلافا
 لهما) أى فان عندهما اذا كان العقار مشهورا شهرة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا
 عرف) بقسديد الراى المشهور الدار بعينها أى بان أشاروا اليه الحاضرة وقالوا انهم دان هذه الدار
 لقفلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة السرخسى يشترط فى
 شراء القرية الخاصة أن يذ كر حدود المستثنيات من المساكن والمقابر والحيامن للعامـ
 ونحوها وان يذ كر مقاديرها طولها وعرضها وكان يرد الحاضر والسجلات والصكوك التى فيها
 استثناء هذه الاشياء مطلقا بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال فى البحر وما
 يكتبون فى زماماتنا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علما فقد استدل به بعض مشايخنا
 وهو المختار اذا البيع لا يصير به معلوما للقاضى عند الشهادة فلا بد من التعيين اـ أى يذ كر

كـ بـ يشترط فى الشهادة
 عايمه ولو
 (مشهورا) خلافا لهما (الا
 اذا عرف المشهور الدار
 بعينها فلا يحتاج الى ذكر
 حدودها) كـ لـ لو ادعى ثمن
 العقار لانه دعوى الدين
 حقيقة يصح (ولا بد من
 ذكر بـ لـ بـ الدار ثم المحلة
 ثم السكة) فيبدا بالاسم
 ثم الاخص فالأخص

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كالأدعي عن العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي
جامع القصولين لو ادعى عن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع لمجلس الحكم حتى يثبت البيع
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة
١٥ ومقتضاه ان يقبل في العقار وذكر حدوده تمام مقام احضاره (قوله ولا بد من ذكر بلدة
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام النقيب احمد أبو النصر بن محمد السموقدي في شروطه وفي دعوى
العقار لابد ان يذكر بلدة قيم الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بلدة كوال كورة ثم المحلة اختياراً
لقول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالخاص وتبدأ بالاعم ثم بالخاص فيقول دار في سكة
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجديعاهو
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذ العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب
حجة عليه ٣ اذا اعم اسمه فان أحمد في الدنيا كثير فان عرف والاترقى الى الحد كذا في جامع
القصولين برهن ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعي وعلى الشهود الاعلام
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم يبين حدود الدار
لان أنصى ما يمكن في التبريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع القصولين قال ط
والذي يظهر الاول ١٥ تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر
بلدة بها الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المروغيتاني انه لو سمع قاض يصح هذه الدعوى ٤
وقال القهستاني ويشترط تحديد الدار بما لا يتغير كالدور والارض والسور والطريق نفوج
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد ونقض بعبارة ذلك نقض انتهى (أقول) لكن قد عات
عما قدمناه قريبا عن القصولين انه لا عبرة بان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)
لكن المشاهد في ديار ناد مشرق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كثير يردى فانه كثيرا
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة لغيره وسرع على ذلك أعوام كثيرة بسبب انحدار
الماء الى تلك الارض ويسقطها ويحجمها له طريقا آخر فتغير الحدود وتغير نسبة ما عليه
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للماضخه او تغيير محله بان كانت
حافته مبنيين بالآجر والاحجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض منقوبة من صخر أو نحو ذلك
والله تعالى أعلم (قوله كافي النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع فرمى سلا فان عرف
والاترقى الى الاخص فية قول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الحد (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)
لان لا أكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى يتهى الى عدا الحد الاول
فصولين هو في الجوى وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا به او انما ان
لا أكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بأحدهما وقد يكون بثلاثة
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا قال غلطت
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذا أحدى المسائل التي بقيت بها بقول زفر كما اشيرت الى
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي

دعوى المقارب الابد أربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القاتل اه منه

٣ أي على ذلك القاتل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ
هكذا بالاصل ويجوز اه
محكمة

بما في النسب (ويكتفي
بذكر ثلاثة)

ا ه ط بزيادة لكن قال سيدي عبد الفتى التابلسي قد شرحه على المحبة بعد كلام طويل فاذ
 كانت الحدود الثلاثة كائنة عند الأئمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فتقول زفر لانه لا يدمن
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكزن الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا
 في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشر من التي يقتضيها على قول زفر (قوله فلو ترك)
 أي المدعى أو الشاهد الرابع صح فحكمه في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المفتي به ط لانه يختلف المدعى ولا كذلك بتركه وتظهر اذا ادعى
 شرا مني بخن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس النمن ولو ذكروه واختلفوا
 فيه لم تقبل كذا في الزبلي (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى بالغلط انما ثبت
 باقرار المدعى انه غلط الشاهد وهو الظاهر ان الغلط يثبت به ما أمالوا دعى المدعى عليه الغلط
 لا تسع هذه الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل ويانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما
 يثبت الغلط باقرار الشاهد في غلط فيه ما أمالوا دعاه المدعى عليه لا تسع ولا تقبل بيته لان
 دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما تكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه حين
 أجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى به هذه الحدود وفيه دعوى الغلط مناقضا به ده أو تقول
 نفسه بعد دعوى الغلط أن يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال العلامة
 زمرلي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخة ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط
 بعده مناقضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن أن يغلط لخالفته لحد المدعى فلا تناقض ثم قال
 أو تقول الخ وقد كتبت على نسختي جامع الفصولين في هذا المثل كتابه حسنة فراجعه باقائهم
 مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا الا ما ذكره الشاهد والمدعى
 فيبغى ان تقبل بيته عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فيبغى ما ذكره المدعى ضمنا
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مثله ذكر في فصل التناقض انه ادعى
 دارا محدودة فأجاب المدعى عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدوده لم
 يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أمالوا أجاب بقوله ليس هذا
 ملكك ولم يرد عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن ط انه لقن المدعى عليه الدفع
 بخط الحدود أقول دل على هذا ان المارضى عليه لو برهن على الغلط بقبيل فدل على ضعف
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم
 انتهى قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظرك لا يخفى على من تأمل
 وتدبر انتهى (أقول) والخاص كما ذكره السامح اني أن يقول المدعى عليه هذه الحدود ليس
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ولكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط
 في المجلس بقبيل أو في غيره اذا وفق قال في البزارية ولو غلطوا في حدودا واحدتين ثم تداركوا
 في المجلس أو غيره بقبيل عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع
 فلانا واشتراه المذكور اه وفيه مسائل أحيت ذكرها هنا تقيها للفائدة * وفي ذين
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لا تسع الدعوى ولا الشهادة وقيل

فلو ترك الرابع صح وان
 ذكره وغلط فيه لا
 ملحق لان المدعى يختلف
 به ثم انما يثبت الغلط باقرار
 الشاهد فصولين

الدبرات قطعة من الارض
ترزع قاموس

نسمع لو بين المصير والمحلة والموضع ادعى عشر دبرات أرض وحد الفسح لا الواحد ولو كانت
هذه الواحدة في وسط التسع تقبل ويقضى بالجله لالو على طرف جف ادعى سكنى دار ونحوه
وبين حدوده لا يهيج اذ السكنى نقلي فلا يحسد بشئ ففس وان كان السكنى نقليا لم يكن لما اتصل
بالارض اتصالا تاما كان تعرفه بعبايه تعرف الارض اذ في سائر النقليات انما لا يعرف
بالحدود ولا يمكن احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب
في البناء تركيب قرار فالتحقق لا يمكن نقله أصلا انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب
في الارض كما ظهر من كلامه أي لانه منقول نعم احضاره فلا يكتفي بتحديدده ولا بد من الاشارة
اليه عند الدعوى والشهادة والحكم عليه وقوله وار كان السكنى نقليا الخ هذا قول آخر نقله
عن فتوى رشيد الدين أي فيكتفي بتحديدده وان كان نقليا لانه التحقق بالعقار لا اتصاله بالارض
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة الفتوى وهي ما لو أراد منولى أرض وقف
معلومة انتزاعها من يده مستأجرها به مضي مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها
المستأجر باذن متوليها بحق القرار فثبت بناءه واشجاره الموضوعة في الارض على الوجه
المذكور لدى الحاكم الشرعي بذلك كرس حدود الارض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار
وحكم له الحاكم الشرعي بحق القرار فيما افاته يصح على هذا القول الثاني سيما وقد اتصل بحكم
الحاكم (وأقول) ايضا قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره الرجن كما سمعته في المنقول الذي يحتاج
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندي بهذه بتموى من مفتي الانام بوأهم الله دار السلام أفتوا
فيما ابصته حجج الاحترام طبع هذا المرام هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتأمل منه نصا بكال
الاسام وفيه برهن طظه نرى علوية ليس له سفل يحدا السفل لا العلو اذ السفل مبيع من
وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديدده يغنى عن تحديد العلو اذ العلو
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلو تبع فتحديد الأصل أولى قال طي هذا اذالم
يكن حول العلو حجرة فلو كانت ينبغي أن يحدا العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محدد
وقد أمكن (قوله وأسماؤه اسمهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام
اه وفي المتن قطربا لا يحدا لا يذ كرا الحد واذالم يعرف حده لا يتزع عن غيره الا يذ كرمو اليه أو
ذ كرفته أو وطنه أو دكانه أو حليته فاعلم ان يذ كرا المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو
ذ كرمولى العبد وأبامولا يكتفى على المقابلة (قوله والا كفى باسمه للمصود المقصود)
قال في الفصولين أما الحد فلا بد من تحديده ولو شهرا عند أبي حنيفة وعطاء حديد كرس
صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة
فعلى هذا لو ذ كرنا بق دار فلان ولم يذ كرا اسمه ونسبه وهو معروف بكتبه اذ الحاجة اليهما
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا انتهى وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة
يصح وان لم يذ كرا في يده من لانه سافي يد السلطان بواسطة نائبه انتهى وهذا اذا كان الأمير
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الأمير ونسبه كما في الخلاصة ويرى ادعى دارا في يد رجل
فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لانه دعاها ر بين الحدود ولا نسمع اما اذا قال لا
أعرف أسامى أصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا

(وذكر أسماء أصحابها)
أي الحدود (وأسماء أسماهم)
ولا بد من ذكر الحد لكل
منهم (ان لم يكن) الرجل
(مشهورا) والا كفى باسمه
للمصود المقصود

مطابق
المقصود التمييز لمعرفة الحد

في الهندية عن الخلاصة وفيها أولها أنه قال لا أعرف الحدود ثم ذكر الحدود بهد ذلك ثم قال عنت
 بقولي لا أعرف الحدود ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا
 في الذخيرة رجل ادعى حدوده وكذا حدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكانت الحدود
 بتلك الحدود ولكن خالية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار والحيطان
 ولو كان المدعى قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فإذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور
 حدودها بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر
 حدودها وقال هي عشر دبر أو أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو
 قال هي أرض يندر فيها عشر مكابيل فإذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في
 فتاوى قاضيان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فقع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى
 القرب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما فيه فساد الأرض وصاحب
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقصه وتصحيح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فإذا صححت دعواه وانكر المدعى عليه يستحقه على السبب
 ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط
 هذا الرجل خشب فوقه أو قلعت لا عيده وإن صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه
 ما لم يصح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما
 أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخففتها فإذا صححت الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي
 على الحاصل بالله ما له في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا
 من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فإذا نكل ألزمه القاضي حقه **هـ** (قوله
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إذا كان العقار في يده فلا
 بد من ذكره وانما خصصه في الف لان الكلام فيه والاف المنقول كذلك ولذا جعل صاحب
 البحر الضمير راجعا إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم أخصصه بالعقار كما فعل
 الشارح ليكون شرطان **هـ** وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بغيره
 أنه في ملك المدعى قبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له
 وملك الإنسان لا يكون في يده إلا بعرض والبيئة تكون على مدعى العارض ولا تكون
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى
 عليه والاول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الثانية **بهم** (قوله ان كان منقولا) هذا تكرار لاجابة
 إليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق الآن يقال انما ذكر مع ما تقدم
 ليس يراد في العقار لا يتأتى ذلك لأن البطل لا يستولى عليه ولذا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله
 الماصر) أي من احتمال كونه موهوبا في يده أو محبوسا بالثمن في يده أي لصير خصما (أقول)
 هذا يشمل العقار فانه لا يثبت ولا يثبت كذا قال صدر الشريعة وفي القهستان في يريد أيضا

(و) ذكر (أنه) أي العقار
 (في يده) ليصير خصما
 (ويزيد) عليه (بغير حق) ان
 كان المدعى (منقولا) الماصر

في العقار عند بعض المشايخ كافي فاضحيان وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في الميزان (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهدة وأهل في يد غيره ما تواضع عليه ليكون له اذريعة الى أخذه بحكم الحاكم عيني وسيشير اليه الشارح لكن اعترض على تعليل العربي بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره الى مجلس الحكم كصبرة وورس كبيرة ونحو ذلك فيمنعني أن يلحق بالعقار لمشايخه (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيئ أن مانع من ذلك من القول بضره القاضي أو بيعه أمينا أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يحض القاضي في صورة الحضور شاهد أو بضاً في صورة بيعت القاضي كالمشاهد ولذلك أمضى قضاءه بخلاف العقار فان كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهد القاضي وان حضر عنده ولذلك صرحوا بان ثبوت يده عليه بالبيعة لا غير (أقول) وهذا مما يقع كثيرا ويفضل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في السكوك قافر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعي انه واضح يده على العقار ويشهد له شاهدان ولذا انظم سيدى الوالدرجه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا غمري
بسل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غصباً أو شراً مدعي

(قوله بل لا بد من بيعة) أي من المدعي تشهداته مع عاينوه في يده أي لصحة القضاء بالملك ولا يشترط ذلك لصحة الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل بيعة المدعي على الملك ما لم يقيم البيعة انهم في يد ذي اليد ومنه في القهستاني بأوضح بيان ثم قال واذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع أو معاينة لانهم ربما هموا اقراره انه في يده وهذا لا يحتج به فانهم لو شهدوا على البيعة فلا يسألهم عن ذلك لانهم شاهدة بالملك للبايع والمالك لا يثبت بالاقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على ان القاضي يقضي بعلمه وكثيرا ما يذكر في المسائل والمفتي به انه لا يقضي بعلمه فلهذا لا بد من البيعة (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه مدروا الشريعة بان تهمه المواقعة ثابتة مع إقامة البيعة أيضا فان الدار مثلا اذا كانت امانة في يد المدعي عليه فتواضع على ان لا يقر بالامانة فيقيم البيعة على اليد ثم انما ملكه في يده عليه وأجيب بان تهمه المواقعة في صورة الاقرار ظاهرة وقرينة بل أكثر في صورة إقامة البيعة خفية وبعيد بل نادرة وابعداً لأن معنى ذلك على مواقعة الخصمين وشاهد ذي زور وارذ كتاب ضرر فان المدعي عليه اذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فقد بر وعند البعض يكفي تصديق المدعي عليه انهم في يده ولا يحتاج الى إقامة البيعة لانه ان كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه ان ثبت ملكيته بالبيعة أو باقرار ذي اليد أو نسكوله وان لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الاخذ من ذي اليد لان البيعة قامت على غير خصم فالضرر لا يلحق الا بذى اليد على ان التزوير يوجب ولو كانت في يده امانة ولم يذكر الا مجرد انهم في يده كما عات (قوله لمعاينة يده) قد مناقرنا الاعتراض على هذا التعليل وان الاعتراض المذكور في غاية السقوط فلا تنفسه (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله ملكا مطلقا) أي بلا بيان سبب الملك (قوله فلا يفتقر لبيعة) أي انه في يده بغير حق كافي للمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار بتصادقهما بل لا بد من بيعة أو علم قاض) لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لمعاينة يده ثم هذا ليس على إطلاقه بل (إذا ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً) في دعوى الغصب (ودعوى) (الشراء) حين ذى اليد (فلا) يفتقر لبيعة

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه وإطلاقه أصحاب
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية ان صحة
 دعوى الملك المطلق في العقار في بلاد لم يقدم بهاؤها ما في بلد قدم بهاؤها فلا تسمع فيه دعوى الملك
 المطلق لوجوب بينهما فيه وظاهره اعتماد الاول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لان الشاهد
 اذا ثبت مدانه ما ذكره ولم يقبل في بده بغير حق اختلاف واقبه والصحيح الذي عليه القنوى انه يقبل
 في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل القاضي الشاهد أو في يد المدعى
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط كما في شهادة البرازية فظهر ان
 المدعى لو ادعى انه في يد المدعى عليه بغير حق وطالبه وشهد شاهداه أنه ملك المدعى وانه في يد
 المدعى عليه عن معانة بقضى القاضي بالملك والتسليم اذ لا فرق في ذلك بين ان يثبت كال
 الحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين كما في غاية البيان منه لا (قوله لان دعوى الفعل)
 اشارهم هذا الى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح
 على ذى اليد تصح على غيره أيضا فانه يدعى عليه التمسك والتمسك وهو كما يحقق من ذى اليد
 يتحقق من غيره أيضا فقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك
 التعرض بازالة اليد وطالب ازالة اليد والامتناع صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذائدا
 لا سيما الواضحة أفاده في البحر (قوله وذكرا انه بطالبه به) أى سواء كان عينا أو ديناً فقولاً
 أو عقاراً قالوا على عليه غيره دراهم ولم يرد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه
 وقبل تصح وهو الصحيح فهو متنافي قال العلامة أبو السعود وليس المراد لفظ وأطالبه به بل هو
 أو ما يقبضه من قوله مره يعطيه حتى وأما أصحاب الفتاوى كالملازمة جعلوا اشتراطه قولاً
 ضعية فافصح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أملاً كذا بخط شيخنا اهـ ومثله
 في العمدة وسياق في دعوى الدين قريباً (قوله لتوقفه) أى توقف دعوى العقار ذكر الضهير
 وان كان المرجع مؤثلاً لاكتسابه التذكير من المضاف اليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبسه
 بالثمن) أول دفع التأجيل في حق الدين وكل ذلك يزول بالمطالبة (قوله وبه) أى بذكرانه بطالبه لانه
 لا مطالبة له اذا كان محبوساً حتى (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام الى موافقة
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فافهم) اشار به الى ان ذكر كونه بغير
 حق غير لازم في العقار والمنقول لان المطالبة تنفي عنه (قوله ولو كان ما يدعيه ديناً) أى
 في الذمة (قوله مكيله أو موزوناً) انما قيد به لانه هو الذى يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به
 المذكور اذا استوفى شرط السلم وكذا العددي المتقارب كالجوز والبيض والابن الذى
 سمى فيه ما يناله ولو ما نحو ذلك مما يمكن ثبوته في الذمة (قوله نقد او غيره) نعميم في الموزون
 (قوله ذكر رهنه) انه جيد وأردى لانه لا يعرف الا به وانما يحتاج الى ذكر رهنه اذا كان
 في البلد نقد ومختلفة أما اذا كان في البلد نقد واحد فلا حرج زاد في الكنز وانه بطالبه به
 قال في البحر ~~ص~~ كذا جزئه في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولاً
 ضعية كما في العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أى في دعوى الدين كما ذكره
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند

أيضا برازية (وذكر انه)
 يطالبه به) لتوقفه على
 طلبه ولا احتمال رهنه أو
 حبسه بالثمن وبه استغنى
 عن زيادة بغير حق فافهم
 (ولو كان) ما يدعيه (ديناً)
 مكيله أو موزوناً نقداً أو
 غيره (ذكر رهنه) لانه
 لا يعرف الا به (ولا بد في
 دعوى المثليات

من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب
الوجوب) فلو ادعى كبر
دين عليه ولم يذكركرسيها
لم تسمع واذا ذكر في السلم
انما المطالبة في مكان
عيناه وفي نحو قرض
وغصب واستملاك في مكان
القرض ونحوه بغير ما يحفظ

مطابق

فيما يجب ذكره في دعوى
العقد

انصرح به صحيح كل من القوانين أو عدم انصرح أم لا ما لو ذكر مسئلة في المتون ولم
يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابها فقد افاد العلامه قاسم ثم جيج الثاني لانه
تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح التزامي
اي التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المفق أول الكتاب قال ط ولو
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ذلك كان أخصر (قوله
من ذكر الجنس) كمنطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة كجيدة والقدر كعشرة اققرة ان كان
كثريا وعشرة او طال ان كان وزنيا (قوله وسبب الوجوب) بان يقول بسبب بيع صحيح جرى
بينهما (قوله لم تسمع) وكذا لو ادعى على الما بسبب له كحساب جرى بينهما لا يصح لان الحساب
لا يصلح سببا للوجوب المل كافي مشتمل الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم
المدعى بيان السبب وتصح بدونه لاني المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها فلو ادعى
مكيلا مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم
يحتاج الى بيان مكان الايقاع فخر فاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم تسمع مالم
تبين السبب بل وان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة ١١ وفي الظهيرة وان وقعت
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستملاك بخلاف دعوى
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عيناه) هذا عند الامام وعندهما في مكان العقد
وهذا في ماله حل وموثة وما لا حل له كسك لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع فلو ادعى في حيث شاء
كما تقدم في السلم وينبغي على قواه ان يذكر في الدعوى مكان العقد فماله حل وموثة لان
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد مرنا في هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام
جنس راس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانما فاد بالجنس حتى يصح
الخ فراجع (قوله وفي نحو قرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه اقترضه
كذا من مال نفسه بل وان يكون وكذا بالاقراض والوكيل بالاقراض سفير ومعه لا يطالب
بالاداء يذكر أيضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه اجماعا لان القرض عند
أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه ١٢ فلو كان باقيا عند
المستقرض لا يصير ديناً عندده ونحو القرض عن المبيع فانه يعين مكان العقد لا يفاء ط قال
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز
للكردي (قوله وغصب واستملاك في مكان القرض) وهذا في ماله حل وموثة والا فلا كما تقدم
قريبا (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستملاك في تعيين مكانه الملتزم وقد مثل ذلك في البحر
بالخطة لما أن محل ذلك في ماله حل وموثة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون
والشروح في الدعوى قصور رافتم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكروا دعوى
العقد * أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجه لا بد ان يبين قيمة يوم موته
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجه لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشركة لا بد من ذكر انه مات مجه لا بد من ذكر
أولاه شترى بماله اذ مالها يضمن بماله والمشتري بماله يضمن بالقيمة * ولو ادعى مالا بكفالة فلا

مطابق

في كلام المتون والشروح
في الدعوى قصور اذ لم يبينوا
بقية الشروط

من بيان المال بأي سبب لجواز بطلانها اذا الكفاية بنفقة المرأة اذا لم تذكر مدة معلومة لانصح
 الا أن يقول ما عشت أو دمت في نكاحه والكفاية بجمال الكتابة لانصح وكذا بالدية على العاقلة
 ولا بد ان يقول وأجاز المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجز ولا
 يشترط بيان المكفول عنه كما في الخيانة ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين
 السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته وفي دعوى الدين على الميت أو كتب توفي
 بلا ادائه وخالف من التركة يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة
 وبه يفتى لكن انما يامر القاضي الوارث باداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر
 وصولها اليه لا يمكن اثباته الا ببيان اعيان التركة في يده ما يحصل به الاعلام * ولو ادعى
 الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحاكم لا يجب
 ذكر قابض المال ولكن في محضر دعواها لا بد ان يبين السعاية لينظر انه هل يجب الضمان
 عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن * ولو ادعى الضمان على الاثر انه امر فلانا وأخذ منه كذا
 تصح الدعوى على الاثر لو ساطا فانا والا فلا * وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها
 من اسباب المال لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع فلان منه طائعا او رغبة في حال
 نقاذ تصرفه لاحتمال الاكراه وفي ذكر التفارج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة
 وتحديد المقاروبين قيمة كل نوع اليه لم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لو
 استمكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجز عندهم كما في الغصب اذا
 استمكوا الاعيان وصالحوا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره
 من كلامهم اه قلت انما ذكرنا ذلك لذكرهم حكم كل واحد في بابه وفي كذب الشروط
 استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخنطة أو الشبهة بالامناء فالخنطة للقتوى أنه يسأل
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع
 عين من اعيان ماله بخنطة في الذمة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة وان ادعى
 مكايلا حتى صحت الدعوى بلا خلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخنطة أو الشبهة
 ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لافي حق الجبر على الاداء كذا في
 المحيط وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في القصول العمادية * اذا ادعى الدقيق بالقتيل لا تصح
 ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر دقيق منقول أو غير منقول مخبوز أو غير مخبوز
 والجودة والوساطة والرداء هكذا في الظهيرة * واذا ادعى على آخر مائة عدالة غصب او هي
 منقطة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند
 محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في
 الذخيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره
 صحت الدعوى ويخاف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يده فلان وهو مالي
 لا تجمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة بموت الاجراد
 كانت الاجرة دراهم أو عدالة ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالة راجحة من وقت العقد

مطلب
 في شروط دعوى العتق

الى يوم الفسخ كذا في المذخيرة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر
وكذا نحن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محله ودأول تحدده وهو الاصح ولو ادعى على آخر أنه
استاجر المدعى لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقعة حفظه مدة كذا فوجب عليه
اداء الاجرة المأثرة وقسطه ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن نصح الدعوى أنه
* واختلفوا في اشتراط - حصة المستعير مع المغير في دعوى الاستعارة - حصة المودع مع المودع
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض في دعوى الارض بزيادة قال
في الهندية - يشترط - حصة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن
وأما حصة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالاستاجر
بشترط - حضوره وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا
في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانهم في يد المزارع فلا يشترط - حصة
المزارع لانه يدعى عليه القبل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجامع حتى واستحقها
لا يقضى بالدار له الا بحصة البائع والمشتري كذا في الخلاصة ولو ادعى مسيل ما في دار الاخر
لا بد ان يبين انه مسيل ما المطر أو ماء الوضوء وينبغي ان يبين موضع المسيل أنه في مقدم البيت
أو مؤخره ولو ادعى طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طوله وعرضه وموضعه من الدار جامع
انصواين * وفيه وفي دعوى الاكرام على بيع وتسلم ينبغي ان يقول بعته مكرها واسلمته مكرها
ولي - حتى قضيه ففسخه ولو قضيه ففسخه يذكروا قضيه ففسخه مكرها ويرى على كل ذلك أمالو ادعى
عليه انه ملك وفيه بغير حق لا تسمع ان يبيع المذكر بغيره الملك بقضيه فالاستعداد ببيع
فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيه الوادعي فساد البيع يستقصر عن سبب فساد بطوار
ان يظن الصحيح فاسدا وفي دعوى البيع مكرها للاجابه الى تعيين المكره كالوادعي السعاية
فلا حاجة الى تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعى وقيل ان كان المدعى
جاهلا ويسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه اه سر اجابة وفيه اذا حضر الخصمان لا بأس
ان يقول مالكا وان شامكت - حتى يندناه بالكلام واذا تكلم المدعى - كتبت الاخر ويسمع
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا
فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخزانة يجوز للقاضي
ان يأمر رجلا به لم المدعى الدعوى والتمهومة اذا كان لا يقدر عليهم ولا يحسنها اه (قوله
بعد صحتها) أي اذا اجازت وقامت دعوى المدعى برعاية ما سبق من شروط صحتها (قوله لعدم
وجوب جوابه) الاولى ان يعمل بعدم الباعث على السؤال فتمام ط (قوله فيها) انما قدره
فرار من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقةه ومجاز لان الاقرار جهة ملزمة
بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا فاطلاق اسم القضا فيه مجاز عن الامر بالخروج مما لزمه
بالاقرار كما صرح به في التبيين اه ح بخلاف البيضة فان الشاهد فيها محقق وبالقضاء
تصير جهة وسقط احتمال الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي فيما القضية
المطروحة - على المتصور ولزمه الحق سواء قضى به القاضي أولا وبالقضاء لا يثبت أمر
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو أنه كره الختم فبرهن المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى
عليه) من الدعوى فيقول
انه ادعى عليك كذا فاقدا
تقول (بعد صحتها) والا
تصدر حجة (لا) يسأل
لعدم وجوب جوابه (فان
أقر) فيها الان دعوى الفعل
بما نصح على ذي اليد نصح
على غيره

عليه باليمين ولزمه الحق بالقضاء ويثبت حكم اليمين به أما بدون القضاء فلا يثبت باليمين حكم
وكذا لا تعتبر في غير محاسن القاضي قال في الاشياء لا يجوز للمدعي عليه الانكار اذا كان
عالم بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره اقيم المشقة ترى اليمين عليه اية يمكن
من الرد على بانه وفي الوصي اذا علم بالدين كذا في بيوع النوازل قال في البحر وظاهر ما في
الكتاب ان القاضي لا يجهل المدعي عليه اذا اسقاه وائس كذلك في البرازية ويهمل ثلاثة ايام
ان قال المطلوب لي دفع وانما يهمل هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة ايام او جمعة فان
كان يجلس كل يوم ومع هذا أمه ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه
(قوله أو أنكركم فبرهن) ظاهره ان اليمين لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان
اليمين لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكتبته في فوائد كتاب القضاء انما تقام على المقر في
وارث مقر يدين على الميت فتقام عليه للمدعي وفي مدعي عليه اقر بالصاية فبرهن الوصي وفي
مدعي عليه اقر بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الآن رابعاً من جامع الفصولين من فصل
الاستحقاق قال المراجع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن المراجع على
الاستحقاق كان له ان يرجع على بانه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه
الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بانه وفيه لو برهن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالمال لا يقضى له
بالاقرار باليمين اذ اليمين انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهذا يدل على
جواز اقامتهم مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولا هاتين كون هذا اصلاً اه
(قوله بلاطاب المدعي) واعلامه المدعي عليه ان يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في
القضاء انه متى قامت اليمين العادلة وجب على القاضي الحكم بالتأخير ٢ قال في الاشياء
لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب
الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اذا كان عنده ريبية اه (قوله والا حلقه الحاكم)
لانه لا بد أولاً من سؤال القاضي المدعي بعد انكار الخصم عن اليمين ليتمكن من الاستخلاف
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعي التي يمينه فقال لا نقال لك يمينه سال ورتب اليمين
على عدم اليمين وانما تعتبر اقامتها بعد الانكار والاستشهاد من المدعي حتى لو شهدوا بعد
الدعوى والانكار بدون طاب المدعي الشهادة لا تسعع عند الطحاوي وعند غيره تسعع
كافي العمادية وفيها ثم بعد صحة الدعوى انما يستخلف فيما سوى القصاص بالنفس في
موضع يجوز القضاء بالنكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالنكول لا يجوز الاستخلاف
وتختلف الاخرس ان يقال له عليه عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشير بينهم بحجر وانما
يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال المعبي ولا
لوصي في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف وسما في كلام المصنف ويذكر مقامه ان شاء الله
تعالى (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلف حقه وله هذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي
للتبليغ وانما صار حقه لان المنكر قد ادّعى حقه على زعمه بالانكار فيمكنه الشارع من اتياء
نفسه باليمين الكاذبة وهي الفحوس ان كان كاذباً جازع وهو اعظم من اتياء المال والا
يحصل للعائف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكول

(أو أنكركم فبرهن المدعي)
قضى عليه بلاطاب
المدعي (والا) يبرهن
(حلقه) الحاكم (بعد)
طلبه

مطلب
٢ لا يجوز للقاضي تأخير
الحكم بعد شرائطه الا
في ثلاث

٣ قوله مواضع هكذا يامره
واصله من اهل بدليل قوله
ثلاث وقوله الاولى الخ
اه مصححه

في محاسن القضاء لان المتبرعين قاطع لغه وممة ولا عبرة لايين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير
 طلبة ثم طالب المدعي التحليف فله ان يحلفه ثانيا كافي العمانية ولو حلف بطلب المدعي بدون
 تحليف القاضي لم يعتبر وان كان يبيد به لان التحليف حق القاضي بطلب المدعي كافي القيمة
 وباني غامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف يشمل المسلم والكافر ولو مشركا ذل لا ينكر احد
 منهم الصانع في عظمه وناسم الله تعالى وبه متقدون حرمة الا الدهرية والزنادقة واهل الاباحة
 وهؤلاء اقوام لم يتحاسروا على اظهار فخلهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا واذن رجوع من
 فضل الله تعالى على امة حبيبه ان لا يقدرهم على اظهار ما اتبعوا الى القضاء الدنيا كما في
 البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاصم المقيم البيعة على وفق دعواه
 فان وجدها اقامها وقضى لها دور قال الزيلعي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
 والصواب انه لا يظهر - ق لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا انه لا يحسن لو كان
 حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عندابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الثانية وفي
 رواية عن محمد يظهر ايضا والفتوى على انه يحسن وهو كذا في الوالدية وذكر في المنبع
 والفتوى في مسألة الدين انه لو ادعاه بلا سبب خاف ثم برهن ظهور كذبه وان ادعاه بسبب خاف
 انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وازانه وجد القرض مثلا ثم وجب له البراء
 او الايفاء اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزيلعي وتبعه في الدرر من
 لصواب خلاف ما يقتضي به سماع وقع في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طلب اليين في جميع
 الدعاوى) قال في الاشياء الاصح انه لا تحليف في الدين المؤجل قبل حمله لانه لا تدعو له
 لمطالبة حتى يترتب على انكاره التحليف اه واذا اراد تحليفه ينبغي للمدعي عليه ان يسأل
 القاضي ان المدعي يدعي حله ام نسبة فان قال حله يحلف بالله ماله هل هذه الدراهم التي
 يدعيها ويسعه ذلك كافي الجبر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في الجبر ثم اعلم انه لا تحليف الا
 بعد طلب عنده ما في جميع الدعاوى وعندابي يوسف يستحلف بالاطالب في اربعة مواضع
 في الرداء يجب يستحلف المشتري على عدم الرضا به والشهيد على عدم ابطاله الشهادة والمرأة
 اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تستحلف ان لم يطلعه ازوجها ولم يترك لها شيئا ولا
 اعطاها النفقة والرابع المستحق يحلف بالله تعالى ما بهت وهذا بناء على جواز اثنين الشاهد
 انتهى والاولى ان يحلف على انه لم يستوفه كلا او بعضا بالذات او بالواسطة ولم يبرئ منه ولم
 يكن عنده به رهن او بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قد ورد والاولى ان يحلف بالله ما خرج عن
 ملكك ايشمل ما لو خرج عن ملكه بالبيع وغيره وانظر للمدعي عليه وكذا يحلف القاضي البكر
 الطالبة للفرق بين انما اختارت الفرقة بين باغت وان لم يطلبه الزوج كافي جامع الفصولين
 قال في التهمة ولو ادعى دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يحسمها ويحلفه
 عينا واحدة على كذا اذ برهن فانه يحلف كما وصفتنا وهي في الخلاصة (قوله قال) اي البزازی
 (قوله واجمعوا على التحليف) اي وان اقرب به المريض في مرض موته كافي الاشياء عن
 الترخاينة وقدمه الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعوى الدين) قال في الجبر
 ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حق في التركة واثبته باليمين فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليين في
 جميع الدعاوى الا عند
 الثاني في اربع على ما في
 البزازیة قال واجمعوا على
 التحليف بالاطالب في دعوى
 الدين على الميت (واذا
 قال المدعي عليه لا اقر
 ولا انكر لا يستحلف

مطالع
 يحلف بالاطالب في
 اربعة مواضع

خصم بل وان أبي الخصم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل
 سقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوجية انتهى وقيد بان بانه باليمين لانه لو
 اقر به الوارث وانكحل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما علم من مسألة اقرار الورثة بالدين
 ومما قدمناه من كون الاقرار بحجة بنفسه بخلاف البيعة تأمل لكن ذكر في خزائن ابي الليث
 خمسة فقرات للقاضي تحالينهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم
 جل ذكره ما قضيته انتهى فهذا مطلق وما هنا مقيّد بما اذا اثبت باليمين وتعلمهم بالله حق
 الميت ربما يكره على مائة قدم وقد يقال التركة ما حكمهم فيه وصاعده عدم دين على الميت وقد
 صادف اقرارهم ما حكمهم فاني يرد في خلاف البيعة فانهم اجماعاً من غيرهم عليهم فيصنطاط فيها
 واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يوقف على شيء آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه
 القاضي مع الاقرار فيما اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه
 فيحلفه القاضي بطالب الغرماء اذا اقام يمينه وبغير طلبهم لكن اذا صدقوا مشاركتهم لانهم اقرؤا
 بان هذا الشيء الذي هو بينهم خاص بهم له اذ فيه شركة متباينة تأمل * قال في البحر ولم ار
 حكم من ادعى انه دفع للميت دينه ويرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي
 ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بامه الا باعيا منهم واذا كان
 كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بدل اللام على كما هو
 ظاهر (واقول) قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا حقاً لانهم
 شهدوا باستصحاب المال وقد استوفى في باطن الامر واما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا
 على حقيقة الدفع فالتنفي الاحتمال المذكور في كيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تأمل
 وسيأتي ذلك في آخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضي لانه ظالم بغزائه
 الطيبس (قوله ليقر او ينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه كما في الجمع وجه قواهما
 ان كلاميه تعارضاً وتساقطاً فكانه لم يتكلم بشيء فكان ما نكاه السكوت بلا آفة نكول
 فيستلفه القاضي ويقضى بالسكوت كما في المنبيع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا لو لم
 السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد ربهما
 الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجيب صريح به السرخسي
 وقواهما هو الاشبه كما في البدائع وهو الصحيح كما في المنبيع وصرح في روضة النقهاء ان
 السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية القنوي على قول ابي يوسف فلو سكوت
 الخصم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكحل من لان اليمين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
 البيعة على المدعى واليمين على من انكر تركه هذا الواجب بالسكوت دليل على انه باذل ومقر
 والاقدم على اليمين تقصياً عن هذه الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى او الاقرار به
 والشرع الزمه التورع عن اليمين المكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فترجع هذا الجانب
 اي جانب كون النكاح باذلاً او مقراً على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسياتي مقامه
 (قوله عند الثاني) وعندهما اذا لزم السكوت يؤخذ منه كقبيل ثم يستدل بجبرانه على أن

بل يحبس ليقر او ينكر
 درر وكذا لو لم
 بلا آفة عند الثاني خلاصة
 قال في الجرويه اتميت

يكون به آفة في إسناده أو سمعه فان أخبروا أنه لا آفة به يحضر بحسب الحكم فان سكوت ولم يجب
ينزله منكر أى فيخالف من غير حبس ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) * أقول ظهر مما
هنا وما عداه - قد علم أنه قد اختلف التصحيح والرجح ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه
وعليه الفتوى وقد مر غير مرة يأتى (قوله ثم نقل عن البدائع الخ) راجع الى قول المتن وإذا
قال الخ قال في البصر وفي المجمع ولو قال لا أقول ولا أنكر فاقضى لا يستخلفه قال الشارح بل
يجب عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر ولا يستخلف وفي البدائع الاشبه أنه أنكر اه وهو
تصحيح لقوله ما فان الاشبه به من ألفاظ التصحيح كافي البرازية فاصل ما في البصر اختيار قول
الثاني لولزم السكوت بلا آفة فانه يجب حتى يقرأ أو ينكر واختبار قواهم فيما إذا قال لا أقول
ولا أنكر يقتضى اختيار جعله أنكاراً في مسئلة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البصر
تصحيح الثاني وجوعاً عما أتى به أولاً في مسئلة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعلم ان
تصحيح ما في البدائع يقتضى تصحيح قول الامام في الاولى ولا يشكل ما قدمناه عن روضة
الفقهاء من ان السكوت ليس بأنكار بلا خلاف لان الكلام هنا فيما إذا لزم السكوت وما
هناك لا بعد ان يكون لا بمجرد سكوتة فيقتضى عليه وشنة ان ما بينهما (قوله اصطالحاً على ان يخالف
الخ) سيذكر الشارح لو قال اذا اختلفت فانت بري من المال خالف ثم برهن على الحق قبل لكن
هذا اليمين من المدعى وسأبقى الكلام عليه ثمة (قوله لان اليمين حق القاضى مع طلب الخصم
الاولى كما في البحر عن القنية لان التخلف حق القاضى اه حتى لو أبرأ الخصم عنه لا يصح
برازية وكان التخلف عند غير القاضى لا يعتبر كذلك السكول عند غيره لاوجب الحق
لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضى غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لهما
عنده بلا تخليفه كما قيده بقوله مع طلب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر واليعنى ان
اليمين حق المدعى واستدل له في الدرر بقوله وهذا أضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهو
قوله عليه السلام لا يمينه قال ووجه كونه حقه ان المنكر قد ادوات حقه الخ وكان الاولى له
ان يعمل المسئلة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة الخ ثم تدرك بما نقله المصنف عن
القنية الا قد ذكره فلو فعل ذلك سلم من التكرار (قوله ولا عبرة الخ) أى ولا يعتبر ابرأؤه
المعلق بهذا الشرط لان الابرامن الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه
أى على - فقه يقبل) هذا لا يصلح تفرعاً على ما قبله فانه لو خالف عند قاض ثم برهن المدعى يقبل كما
سأبقى ح الا ان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله ولا يخالف ثانياً عند قاض أى حيث لم
يعتبر حلقه عند غير القاضى له تخليفه عند القاضى عند عدم اليقظة بخلاف ما لو حلقه عند
قاض فانه لا يخالف ثانياً لان الخلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلقه الخ (قوله
الا اذا كان حلقه الاول عنده) أى عند قاض فيكنى أى لا يحتاج الى التخلف ثانياً هذا ولا
موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أى لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الخلف الاول
عند غير قاض اللهم الا ان يكون المراد عنده قبل نقله القضاء فامل وراجع (قوله درر)
عبارة ما يخالفه القاضى لم يكن حلقه الاول حين الصلح عنده (قوله ونقل المصنف عن القنية)
هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فان تلك فيما إذا خالف عند غير قاض وهذه فيما إذا

لما ان الفتوى على قول
الثاني فيما يتعلق بالقضاء
اه ثم نقل عن البدائع
الاشبه أنه أنكر فيستخلف
قصدنا بتخلف المالك
لانهم لو اصطالحوا على ان
يخالف عند غير قاض
ويكون برياً فهو باطل
لان اليمين حق القاضى مع
طلب الخصم ولا عبرة ليمين
ولا أنكر عند غير القاضى
(فلو برهن عليه) أى على
حقه (يقبل ولا يخالف
ثانياً عند قاض) برازية
الا اذا كان حلقه الاول
عنده فيكنى درر ونقل
المصنف عن القنية ان
التخلف حق القاضى فما
لم يكن باستخلافه لم يعتبر

خالف عند القاضي باستخلاف المدعى لا القاضي ح أي وكأنه لا يصح التعديل عند القاضي
لا يصح التعديل القاضي حتى لو ان الخصم خالف خصمه في مجلس القاضي لا يثبت لان التعديل
حق القاضي لا حق الخصم (قوله وكذا الواسطه الخ) في الواقعات الحسامية قبيل الرهن وعن
محمد قال لا تنزل عليك ألف درهم فقال له الآخر ان خاف انك ادبتك اديت ما اليك خلف فادها
اليه المدعى عليه ان كان اداهما اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل ولا مردى ان يرجع بما
اؤدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن العين على من
أنكر دون المدعى اه بحر (قوله لم يضمن) ولو اؤدى له على هذا الشرط يرجع بما اؤدى لان
هذا الشرط باطل كما علمت (قوله لم يثبت البينة على المدعى) فتمه واليمين على من أنكر
والدليل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه الصلاة والسلام قسم بينهم ما والقسمه ثانی في الشركة
وجعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء الثاني ان آل في اليمين للاستعراق
لان لام التعريف تحمل على الاستعراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود
فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فالورد ايمين على المدعى لزم الخالفه لهذا النص
الثالث ان قوله البينة على المدعى يقيدها الخصم فيقتضي ان لا يثبت عليه سواء قال القسطلاف
والحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان
دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البينة لان الخالف انفسها انفسها ولا تدفع
عنه اضر رافقة قوي به اضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لان الاصل فراغ ذمته فاكفي
فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يجب انفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في
غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر رأى من ضعف اليمين والا فاليمين اذا كانت
مخوفاً لها كما صاحبها فامل (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة
والسلام قضى بشاهد ويمين حاجي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولانه يرويه عنه عن
سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يثبت حجة بعد ما أنكره الراوى فبطلان ان يكون معارضاً
لصحيح المشاهير اه (قوله وطلب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله أن يحلف المدعى)
المناسب أو الشهود ويأتى بعضهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أي
أو طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كبديل عليه المدعى ح
(قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذالب إذا طلب منه استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت
بناء هذه الدار قسمة أي لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبية
بالضم السقرة البعيدة والطلب اسم مصدر طالب كالطلبية بالكسر قاموس (قوله لان
الخصم) فيه ان لم يتقدم منه خالف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا
التعليل لثانيتها وهو تحلف الشهود على الصدق أو انهم محقون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف
مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طلب منه
الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد خالف (قوله لانا امرنا بك اكرام الشهود) أي وفي
التحلف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله ويمنه الخارج) أي الذي
ليس ذابذ (قوله في الملك المطاق) قيده بما سبب في وأطلقه وهو مقيد بما اذا لم يورثاً وأرنا

(وكذا الواسطه ان المدعى
لو خالف فالخصم ضامن)
للمال (وخالف) أي المدعى
(لم يضمن) الخصم لان فيه
تقييد الشرع (واليمين لا تزاد
على مدع) الحديث البينة
على المدعى وحديث
الشاهد واليمين ضعيف بل
رده ابن معين بل أنكره
الراوى عيني (برهن)
المدعى (على دعواه وطلب
من القاضي ان يحلف
المدعى انه محق في الدعوى
أو على ان الشهود صادقون
أو محقون في الشهادة لا
يجيبه) القاضي الى طلبته
لان الخصم لا يحلف مرتين
فكيف الشاهد لان لفظ
أشهد عندنا يمين ولا يكره
اليمين لانا امرنا بك اكرام
الشهود ولذا (علم الشاهد
ان القاضي يحلفه) ويعمل
بالمقسوخ (له الامتناع
عن اداء الشهادة) لانه
لا يلزمه بزانية (وبينة
الخارج في الملك المطاق)

٣ قوله من وجهين هكذا
بالاصل ولعله من وجوه
بدليل المدعود وليجوز اه
مصححه

وتاريخ الخارج مسادا أو سبق اما اذا كان تاريخ ذي اليد سبق فانه يقضى له كما سبق بخلاف
 ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا أو رخصنا تاريخ ذي اليد
 سبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرة وهذا بخلاف المقيد لان البيعة قامت على ما لا يدل
 عليه اليد فاستوى باو ترجحت بيعة ذي اليد باليد فيقضى له هذا هو الصحيح بجر (قوله وهو
 الذي لم يذ كر لسبب) السبب كشرع وارث فالملق ما يتعرض للذات دون الصفات لا ينفى
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذي اليد) أي أولى بالقبول منه لان الخارج أكرها منا
 واطهارا لان ملك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعنى لو ادعى خارج دار أو منقولا ملكا
 مطلقا وذو اليد ادعى ذلك وبرهنا ولم يؤرخا أو أرخصا تاريخا واحد لا تقبل بيعة ذي اليد
 ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذي اليد سبق يقضى لذى اليد ثم يستوى الجواب بين ان
 يكون التاريخ مسلما أو ذميا أو مسمنا أمنا أو عمدا أو سرا أو امرأ أو رجلا أو بلاء أو نافي هذه
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذي اليد أولى ط باختصار
 (قوله لانه المدعى) أي وذو اليد مدعى عليه لانها تعريف المدعى والمدعى عليه عليه
 (قوله بخلاف المقيد بسبب) أي لا يتكرر (قوله كحتاج) صورته أقام كل منهما بيعة على
 انه اولد عنده فذو اليد أولى لان بيعة قد دلت على مادلت عليه بيعة الخارج أي على نظيره
 ومعه ترجيح اليد فكان أولى عني (قوله ونكاح) صورته أقام كل منهما بيعة انه
 نكحها فذو اليد أولى فالمراد بالملك ما يعم الحكمى (قوله فالي بيعة ذي اليد) أي في الضرورى
 (قوله اجماعا) أي لأن بيعة قامت على أولوية ما كره فلا يثبت للخارج الا بالثبوت منه كما ساقى
 بيانه مفصلا (قوله كما سيجى) أي فيما يدعيه الرجلان والاولى ذكر هذه المسئلة في مقامها
 (قوله وقضى القاضي الخ) أي قضى عليه بما ادعاه المدعى وأفاد أن النكول لا يوجب شيئا
 الا اذا اتصل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو يدل على مذهب الامام وافرار على مذهب
 صاحبيه وحيث لم يقدم على اليه بدل على انه بدل الحق أو أقر أو اذ ابدل أو أقر وجب على
 القاضي الحكم به فكذا اذا انكس (قوله حقيقة) الاولى ذكره بعد قوله مرة لان المتصف
 يكونه حقيقة وكما اوضحه ما دلالة انما هو النكول كما في الهنى (قوله أو كما كان سكت)
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قولهما وعلى قول أبي يوسف يجبس الى ان يجبى ولا يمكن
 الاول فيما اذ لم السكوت ابتداء ولم يجب عن الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار
 ثم لم السكوت تامل كذا افاده الظاهر الرمى ومقادير المصنف للحكمى بالسكوت تعميم
 لقوله ايضا منقول عن السراج كما تقدم افتضاء تعميمه عن الجهر بعد ان أفق
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما اذا كان به انه عذر كما في الاختيار وباقي قريبي بيانه (قوله
 كخرس) هو آفة بالسار فنع الكلام أملا (قوله وطرش) يقال طرش بطرش طرشا من باب
 علم أي صار أطمر وشار هو الاصم (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما
 تقدم وقيل اذا سكت يجب به حتى يجب وبما اذا كان به آفة بطرش فانه اما ان يحسن الكتابة
 أو يسمع أو لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارته كالمبيان وان كان مع ذلك
 اعنى نصب القاضي له وصيا أو يامر المدعى بالخصوصة معه انه لم يكن له أب أو جد أو وصيها

وهو الذي لم يذ كر لسبب
 (أحق من بيعة ذي اليد)
 لانه المدعى والبيعة له
 بالحدث بخلاف المقيد
 بسبب كحتاج ونكاح
 فالي بيعة لذى اليد اجماعا كما
 ساقى (وقضى) القاضي
 (قوله) بيكوله مرة لو
 نكحاه في مجلس القاضي
 حقيقة (بقوله لا الحلف
 أو) كما كان سكت
 وعلم انه (من غير آفة)
 كخرس وطرش في الصحيح
 سراج

وإذا كان يسمع يقول له القاضي عليه السلام عهده الله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم
 غايه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا الا انه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير
 حائفا في هذا الوجه بل مقرا كما في شرح الوهبانية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم انقضاه
 (قوله احوط) اي على وجه التدب وانما لم يرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في
 الكافي يفتي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت
 عليك بما ادعى وهذا الاقرار لا يلامه بالحكم اذ هو مجتهد فيه فكأنه مظنة الخفاء اه
 وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
 انه ينفذ وهو نظير امهال المرتد كما في التبيين قال الفقيه الثاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها
 وطلب عين المنكر يصل له ان ظن انه يشكك اما اذا ظن انه يخلف كاذبا لم يعذر في التحليف ثم على
 الاحوط ذكر في النهاية ولو ان القاضي عرض عليه اليمين فاني ثم قال قبل القاضي انا اخلف
 يحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا الاحوط جعل مدر الشريعة متناظرة فيمكن جعله ابن مالك
 مستحبيا في موضع الخفاء ويرجع ما في النهاية بكون المتن منع الحلف بعد القضاء فانهم انه قبله
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي
 فيه خلاف ولم يبين القور بماذا يكون جرى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قد مننا) اي في كتاب القضاء اي
 وجزهم هنالك به مطلقا حيث شمل كلامهم هنالك ما بعد البيينة والاقرار والنكول ترجيح
 لزوم القور الذي هو احد القور وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الا ان
 الجوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بقضية الدعوى عند قيام
 البيينة على سبيل القور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه بالبيينة كما ترى فلا يشترط ترجيح احد
 القولين في لزوم القضاء فوراً بعد النكول وحيداً فكذا في الاستدلال بفعله بعد البيينة
 او اليمين قد مر (قوله الا في ثلاث) قد مننا انما ان يرتب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله
 لا ياتفت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا يفتضيه القضاء قيد بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان
 يخلف يجوز له بعد العرض كافي الدرر اما لو اقام البيينة بعد النكول فانما اذ قبل كما ياتي قريبا
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينة واقرار ونكول وهو تفر يسع على قوله فان اقر او انكر
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقرار مجاز كما تقدم والسماحة داخله في اليمين وعلم القاضي
 مرجوح والقرينة مما انفرد به كرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بينة)
 لاشك ان البيينة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبيينة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله
 واقرار) تقدم ان الحق يثبت بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال له باقراره وليس لزوم
 الحق بالقضاء كالوثبت بالبيينة فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهره والا فالحق ثبت به
 لا بالقضاء (قوله وعين) ليس اليمين طريقا للقضاء لان التكرار اذا حلف وجزى المدعى عن البيينة
 بترك المدعى في يده لعدم قدرة المدعى على اثباته لا قضاء له بيمينه كما صرحوا به ولذا وجب المدعى
 بعد ذلك بالبيينة يقضى له بما ادعى في المال في يده قضاء له لم يفتض به طريقا للقضاء انما هو

وعرض اليمين ثلاثا ثم
 القضاء احوط (وهل يشترط
 القضاء على فور النكول
 خلاف) درر ولم ارفيه
 ترجيحاً قاله المصنف قلت
 قد مننا أنه يفترض القضاء
 فوراً الا في ثلاث (قضى
 على بالنكول ثم اراد ان
 يخلف لا ياتفت اليه
 والقضاء على حاله) ماض
 درر فبلغت طرق القضاء
 ثلاثا وعدها في الاشباه
 سبعة بينة واقرار وعين

ظاهر باعتبار ان القضاء يقطع النزاع وهو ذاب قطعه لان الاتيان باليمين بعد الهجر عنها نادر
 (قوله ونكول عنه) الفرق بين النكول والاقرار ان الاقرار موجب للعق بنفسه لا يتوقف
 على قضاء القاضي بخين الاقرار يثبت الحق كما ذكرنا واما النكول فليس باقرار صريح
 ولا دلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزاله مقرا وعليه يظهر كونه رابعا اما لو ارجعه
 الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط (قوله وقسامة) قال المصنف وسياتي ان القسامة
 من طرق القضاء بالدية (قوله وعلم قاض على المرجوح) وظاهر ما في جامع الفصولين ان
 القتوى انه لا يقضى به له لقسامة قضاء الزمان بجر (قوله والسابع قرينة) ذكر ذلك ابن الغرس
 قال في البحر ولم اراه الى الآن لغيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن الغرس فقد قالوا
 انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤية صاحب البحر له لا يقتضي عدم وجوده
 في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الخبير الرمي ولا شك ان ما زاده ابن الغرس غريب خارج
 عن الجادة فلا ينبغي التعويل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتد فلا تقتربه والله تعالى اعلم
 اه والحق ان هذا محل تأمل ولا يظن ان في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد
 يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويفر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه
 فاخذها الخارج وفر منه وخروج مذعور او قد يكون اتفاق دخوله فوجدته مقتولا لخاف من
 ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فارادة قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع
 الصائل فليست نظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار مجاز والقسامة داخله
 في الامين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد به ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل
 لكن في المجلد في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة الساطعة اليها لغة صدقين وصدرا لمر
 السلطان بالاعمال بموجبها (قوله ينبغي) أي تورعان بدليل قوله فخرنا لان اتقاء الشبهات
 مندوب لا واجب وهو عند من يرضى بدينه منزلة الواجب خوفا من العين القاهرة التي تدع الديار
 بلا قع أي خالية عن أهلها وخوفا من كل مال الغير لكن قد يقال ان التكرع من الحرام واجب
 لا مندوب تأمل (قوله وان أبي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق
 تقدم ان الشك نظيره (قوله حلف) بلوازياء الاحكام والحلف على غالب الظن والاسلم أن
 لا يفعل بدلالة نسيان الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يبدل له ما يدعيه ولا
 يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)
 ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضي انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحلف وانس كذلك بل
 لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة والذي
 نقله في البحر عن البرازية ان أكبر رايه ان المدعى محق لا يحلف وان مبطل ساغله الحلف وهو في
 غاية الحسن (قوله وتقبل البيعة الخ) لا مكان التوفيق بالنسيان ثم بالتمسك بخلاف ما لو قال
 ليس لي حق ثم ادعى حقا لم نسمع للتناقض (قوله خلافا لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه
 وفي المحيط اذا قال ايس لي بيعة على هذا ثم أقام البيعة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب
 بيعة وتقبل عند محمد لانه يحتمل أنه كان له بيعة ونسيها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه
 لم يتعرض لليمين ورجع في السراجية قول محمد وفي الدرر قال لا يمسني ثم برهن أولا شهادة ثم

ونكول عنه وقسامة وعلم
 قاض على المرجوح والسابع
 قرينة قاطعة كأن ظهر
 من دار خالية انسان خائف
 يسكن متلوث يدم قد خلوها
 فورا فورا مذبحا لحينه
 اخذ به اذ لا يجرى احد انه
 قاتله (شك فيما يدعي عليه
 فيبغي ان يرضى خصمه ولا
 يحلف) بحر من الوقوع
 في الحرام (وان أبي خصمه
 الاحكام ان أكبر رايه ان
 المدعى مبطل حلف والا)
 بان غلب على ظنه أنه محق
 (لا) يحلف بزازية
 (وتقبل البيعة لو أقامها)
 المدعى وان قال قبل اليمين
 لا يمسني شراج خلافا لما
 في شرح الجمع من المحيط

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وسنقدم فلا
 منافاة بين ما ذكره وبين ما في المجموع بل - كما قولنا - تأمل اسكن الان قد صدر امر السلطان
 نصر الرحمن بالعمل بموجب الجملة - من أنه اذا قال المدعي لا يئنه في أي اثم أحضر بيعة لا تقبل أو
 قال ليس لي بيعة سوى فلان وفلان وأنى غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في الجملة في مادة ١٧٥٣
 (قوله بعد دعوى المدعي عليه) لان حكم العين انقطاع التصرف لاسال مؤقتة الى غاية احضار
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط وقوله بعد العين متعلق بتقبل أي
 لو حلف المدعي عليه عند عدم حضور البيعة من المدعي سواء قال لا يئنه في اول اثم في بيعة تقبل
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالنكول) أي لو نكل المدعي عليه عن العين وقضى عليه بالنكول ثم
 جاء المدعي بالبيعة يقضى به إلى كاية قضى به سامع الاقرار في مسائل وقد مرت فاقبل ما فائدة
 قبولها بعده وقد لزم - في المدعي بالقضاء قلت فادتم الله - دى الى غيره في الرد بالعيب لان
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله خاتمة) قال في البحر ثم اعلم ان القضاء
 بالنكول لا يمنع المقتضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله لما في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى
 المدعي رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع فانكر البائع ان يكون العيب
 عنده فاستخلف فذكر فمضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت
 اليه من هذا العيب واقام البيعة قبلت يئنه اه (اقول) ان كل معنى ما ذكره من القاعدة هو
 مانعه عن الخاتمة ففيه نظرفان نكوله عن المدعي بذل او اقرار بان العيب عنده فاقامته البيعة
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب وذلك لما اقر به في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه ما لا يملك
 عن العين فمضى عليه به يكون اقرارا به وسكايه فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا
 وقضاء الحكم فبين المسائلين فرق فكيف تصح قاعدة كاية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة
 المقتضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعي هو الذي اقام البيعة كما يدل عليه السياق
 فلا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر في الاشياء وتسمع الدعوى
 بعد القضاء بالنكول كما في الخاتمة قال محشم الجوى في الخاتمة في باب ما يبطل دعوى المدعي
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا في يد رجل انه له فجدد المدعي عليه فاستخلفه فمضى وقضى
 عليه بالنكول ثم ان المقتضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل دعواه
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراعه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان المدعي
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل التصرف واقام البيعة قبلت يئنه ويقضى له انتهى قلت
 وذكر في البحر في فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدها قطعه
 أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كفر صحيح في المختار وسنذكر
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى المكن ذكر في البحر في اول فصل دعوى الخاوين عن النهاية مانعه
 ولو لم يبرهنه حلف صاحب اليد فان حلف اه - ماتته في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق - حق
 لو اقام البيعة بعد ذلك يقضى به وان نكل له ما يجيء ما يقضى به بين مانعه فين ثم بعده اذا اقام
 صاحب اليد البيعة انه ملكه لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها
 ملكه لا تقبل لكونه صار مقتضا عليه اه - ولعله منى على القول الآخر المقابل لا قول المختار

(بعد دعوى المدعي عليه)
 كما تقبل البيعة بعد القضاء
 بالنكول خاتمة

تأمل (قوله عنه العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء باليمين بعد اليمين بدليل تعليله بقول
سيدنا شريح اذ لا يمين فاجرة مع الذكور وبداية قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية
لا ما قابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو ألحق بيمنه عين طلاق
او عتاق يقع عليه (قوله بلا سبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابداع كسببه والخلف لا بد أن
يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلا سبب اللهم الا ان يقال ان هذا في
دعوى عين لادين (قوله حتى يثبت في يمينه) اى لو كان بطلاق او عتاق لانه هو الذى يدخل
تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخاتمة) وعبارته المدعى
عليه القاف قال المدعى عليه ان كانت على الف فامرأتى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك
الف فامرأتى طالق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضى به وفرق بين المدعى عليه وبين
امرأته وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى
عليه اليمين بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم ثم تقبل دعواه ويبطل تفريق القاضى بين المدعى
عليه وبين امرأته ويطاق امرأته المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا الف درهم
وان اقام المدعى اليمين على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضى بين المدعى عليه
وبين امرأته (اقول) ظهر لك مما قلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى
نقله في البحر عن طلاق الخاتمة والولو الخاتمة من الحنف مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه ومافى
الدرر من عدم الحنف مطلقا به علوه احدى الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو
الرواية الثانية عنه وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع القسوين
وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لطلاق الدرر) تبعاً للقيمين وعبارته اهل
يظهر كذب المدعى بامانة اليمين والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور
اه ومثله في العيني تبعاً للزباني وقيل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر بل هو ازان
يكون له يمينه أو شهادته فذهبنا ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفاقا ذكره
في الملتقط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم أتى بدفع فقيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقاً لانه معناه
ليس في دعوى الذرع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسمع كذا ههنا وبعضهم
قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل باليمين على دعوى الدفع لا بدعى الدفع فيه يكون قوله
لا دفع لى بمنزلة قوله لا يمين لى كذا في العمادية (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين
عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يمينه وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سعيده
الشارح المسئلة في أثناء هذا الباب (قوله ثم وجد الابرأه والايقاه) بحث فيه العلامة المتقدم
بان الاصل لى في النيات ان يبنى على نجوته وقد حكمه ثم ان شهد بشئ أنه كان له ان الاصل بقاؤه
واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه انتهى واجاب عنه سيدى الوالد رحمه الله تعالى بان
اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من
يعارضه في الملكية به بدعوى ثم هو قد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع لا للاثبات واذا اثبتنا
الحنث بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فاقرق ظاهر
فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى في المصنف ومقابله اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح
لقول شريح اذ لا يمين فاجرة
احق ان ترد من اليمين
العادلة ولان اليمين كالخلف
من اليمين فاذا جاء الاصل
انتهى حكم الخلف كأنه لم
يوجد اصلاً مجرد (ويظهر
كذبه باقامتها) اى اليمين
(لو ادعاه) اى المال (بلا
سبب) الخلف اى المدعى
عليه ثم اقامها حتى يثبت في
يمينه وعليه الفتوى طلاق
الخاتمة خلافا لطلاق
الدرر (وان) ادعاه (بسبب
خلف) انه لادين عليه
(ثم اقامها) المدعى على
السبب (لا) يظهر كذبه
بل هو ازان وجده القرض
ثم وجد الابرأه والايقاه
وعليه الفتوى

لأنه يلحق به الذي هو الطلاق الخالية كما يفيد سياق المخ ويستغنى بعبارة هنا عن قوله اولا
وعليه الفتوى طلاق الخالية ط (قوله فصولين) قال في البحر في الجامع والفتوى في مسئلة
الدين انه لو ادعاه بلاسبب فخلف ثم برهن ظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لادين عليه ثم
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وازانه وجد القرض ثم وجد الابراء او الابقاء اه فان قلت
هل يقضى بالنكول عن اليمين انفي التهمة كالا مین اذا ادعى الرادوا الهلاك فخلف ونكحل وعن
اليمين التي للاحتياط في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فنعم كافي القيمة وأما الثاني فلم اره
اه عبارة البحر قال الرمي والوجه به يقتضى القضاء بالنكول فيه ايضا فائدة الاستحلاف
القضاء بالنكول كما هو ظاهر نامل قال في نور العين حلف ان لادين عليه ثم برهن عليه المدعى
فعمد محمد لا يظهر كذبه في عينه اذ البيعة بحجة من حيث الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه
فيحنت والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلاسبب فخلف ثم برهن عليه يظهر كذبه
ولو ادعاه بسبب وحلف ان لادين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وازان وجد
القرض ثم وجد الابقاء أو الابراء فحلف بطلاق او عتق ماله عليه شئ فشهدا عليه بدين
له والزعمه القاضي وهو ينكر قال أبو يوسف يحنت وقال محمد لا يحنت لانه لا يدري له له صادق
والبيعة بحجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه كذا محمد في ح قال امر انه طالق ان
كان لفلان عليه شئ فشهدا أن فلانا أقرضه كذا قبل عينه وحكم بالمال لم يحنت ولو شهدا ان
لفلان عليه شيئا وحكم به حنت لانه جعل شرط حنته وجوب شئ من المال عليه وقت اليمين
وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه
(يقول المحقق) قوله بخلاف ما لو شهدا بحمل فطر اذ كيف يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان
المال عليه بعد ان مرأفان البيعة بحجة ظاهرا فلا يظهر كذبه في عينه وأيضا رد عليه ان
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي ان يحنت في مسئلة الخلف بطلاق أو عتق أيضا اذا لاشك ان الخلف
عليه مالا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يقصد حكم المسئلةين نفيا أو اثباتا
والفرق تحكم فالحجب كل العجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى
الادب والارب الا ان تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في او اخر الخوامس
عشر (قوله ولا تحليف في نكاح) اى مجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل
على امرأة أو هي عليه نكاحا والاخر ينكر اما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت
النفقة وانكر الزوج يستحلف انتفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف
بينهم مبنى على تقرير الانكار فقالا ان النكول اقرار لانه يدل على كونه كاذبا في الانكار فيمكن
اقرارا او بدلائله والاقرار لا يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يبدل والبذل لا يجري في هذه
الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وفائدة الاستحلاف القضاء بالنكول فلا يستحلف وانما قلنا
ان البذل لا يجري في هذه المسائل لان الوقاتل المرأة لا نكاح يبنى ويترك ولكن بذات نفسها
لأن لم يصح ولو قال في دعوى الولا عليه لست انا مولاه بل انا امرأته معتك فلان آخروا لكن أبحث
له ولا في لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وسبب ما ياتي به قريبا بوضع من هذا وصورة
الاستحلاف في النكاح على قوله اه ان يقول في عينه ما هي بزوجتي وان كانت زوجة لي

فصولين وسراج وشئى
وغيره (م) ولا تحليف في
نكاح

فهى طالق بائن لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجهوده فاذا حلف تبقى معطلة ان لم
يقبل ما ذكر ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بغير البدائع
وصاى انه بالنكاح عن الحلف يثبت ما دعيه من الصداق أو النفقة دون النكاح فان
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجز له تزوج آخرها أو اربع سواها ما لم يطلقها وان كانت
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والخاص بها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ
وفي الفتنية يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في البحر وظاهره انه باتفاق اه (أقول)
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا لدعوى النكاح بان ادعى انها زوجته لاثباتها بالزوجة الى
أهلها مدعى نكاحها وانما أقرت له فانها تسمع قال في الهندية وكالاته مع دعوى المال بسبب
الاقرار لانصع دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أوهى) قال في البحر ثم الدعوى في هذه
الاشياء تصور من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحد واللعان والاستيلاء ودفعه وافر وعما
على قول الامام في هذه المسائل محل بيان المطولات (قوله بعد عدة) قيد الثاني كافي الدرر اما
قبل مضى المدة يثبت بقوله وان كذبت لانه امر يملك استئنافه للامان ولو ادعته في غير انهمى
من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضى او صدقة ثبت بصادقهما بغير ولو كذبت ولا يفتنه
على قوله لا يحلف لاهلى قوله وسمى مسئلة المان وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها (قوله وفي
ابلا) زاد الشارح لفظة ابلا في توضيح المسئلة والا فالتى ولا يستعمل في عرف النكاح الا في
في الابلا فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو ثبتا ثبت بقوله لانه يملك الاستئناف
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هي فهي من موضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا يقر بها
أربعة أشهر ثم قال فتت وأنكرت لو ادعاه في مدة الابلا يثبت بقوله لان من ملك الاشياء
ملك الاقرار ولو بعد مضى فان صدقته ثبت والا لا أما لو ادعت انه فاه اليها وأنكر الزوج فلا
يثبت سواء كانت في المدة أو بعدها والاحمال أن التقييده لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها الرجعة
فانكرت لانه اذا ادعى في المدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هي الرجعة فانكره فلا لان
دعواها في المدة وبعد ما سواه (قوله تدعيه الامة) بانهم اولدت منه ولدا وقدمات أو أسقطت
سقطا معتمدين الخلق وصارت أم ولد وأنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله لتبوت
بأقراره) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكورة اذ يتأتى فيها
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزى زاده وقوله وكذا الحد واللعان اى لا يتصور
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أى المقتدوف بالنسبة للحد واللعان والامة بالنسبة
للاستيلاء ففى الزيلعي من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة هبى ان يقال ظاهر كلام
الشارح كغيره انهم ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة
ادعت انها اولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى
جايى والذي يظهر ان التقييد له ليس احد ترايا بل يتأتى على ما هو المشهور ومن أنه يشترط
شبهت نسب ولد الامة وجود الدعوى من السيد وعن غير المشهور ولا يشترط ذلك بل يكفي عدم
نفيه وكذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاستراخ من دعوى الزوجة ويخالفه قول
التهتمنى بعد قول المان واستيلاء بان ادعى أحد من الامة والمولى والزوجة والزوج انها

انكره هو أوهى
(الرجعة) جهدها هو
أوهى بعد عدة (وفي) ابلا
انكره احداهما بعد المدة
(واستيلاء) تدعيه الامة
ولا يتأتى عكسه لتبوت
بأقراره (وفي)

ولدت منه ولد احيا او ميتا كما في قاضيان ولكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لا تصور
لان النسب يثبت باقراره ولا عيرة لانكاره بعده ويمكن ان يقال انه يجب ان يثبت الظاهر لم يدع
النسب كما يدل عليه تصويرهم **ا** ابو السعد قال البرجندى ويمكن تصوير العكس فيه
ايضا بان حبات من المولى فاعنتها قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وادعى المولى
دبه الولد عليه ساولا بد من ثبوت الولد فانكرت الامة ذلك **ا** وفيه تأمل (قوله ونسب)
قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يستتبع في النسب المجرد
عندهما اذا كان يثبت باقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله
وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وانكر المولى او ادعى مجهول الحال
عليه انه ابوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال اما اذا ادعى مالا بدعى النسب بان ادعى
رجل على رجل انه اخوه وقد مات الاب وترك مالا في يده هذا وطلب الميراث او ادعى على رجل
انه اخوه لا يسه وطلب من القاضي ان يفرض له النفقة وانكر المادعى عليه ذلك فالقاضي
يجازيه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه
فعلى الخلاف المذكور وحينئذ في الغرض أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبته ط عن الجوى
بزيادة وفيه عن الاتفاق يثبت الاستخلاف عند أبي يوسف ومحمد في النسب المجرد بدون دعوى
حق آخر ولكن يشترط ان يثبت النسب باقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالاقرار اما
اذا كان بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجري الاستخلاف في النسب المجرد عندهما
ايضا يانه ان اقرار الرجل يصح بحسبة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه
وليس فيه تكميل النسب على انفسه ولا يصح اقراره بما سواههم ويصح اقرار المرأة بربعة
بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تكميل النسب على الغير الا
اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو تشهد بولادة الولد قابله (قوله ولا اعتناقه) أي بان ادعى
على معروف الرق انه معتقه أو مولاه (قوله أو والدة) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله ادعاه
الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأما
الآخر قال ابو السعد وأشار الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف
دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقة ونسبه شرط صحة الدعوى شيخنا قلت
ولهذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولا اعتناقه
أو مولاه أو العكس **ا** ولم يقيد بالمجهول (قوله وحدولعان) هذان مما لا يخاف فيهما
اتفاقا أما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه
اقرار فيه شبهة والحدود تندرى بالشبهات والاعتان في معنى الحد ط (قوله والفتوى الخ) هو
قول صاحبين قال الزبلي وهو قوله ما والاول قول الامام قال الرملي ويقضى عليه
بالنكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وعبر عنها في جامع
الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها الخيلة دفع اليين عنها على قولهما ان تزوج فلا
تختلف لان الوتسكت فلا يحكم عليها لان الوتسكت بهد ما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا الوتسكت
بنكاح اغائب قبل يصح اقرارها لكن يطل بالتهذيب ويندفع عنها العين وقيل لا يصح

ونسب) بان ادعى على
مجهول انه فنه أو ابنه
وبالعكس (رواه) عنانة
أو مولاه دعاه ادعى
أو الاسفل (وحدولعان
والفتوى على انه يخاف
المكر (في الاشياء السبعة)
ومن هذه السبعة الحق
أومية الولد

اقرارها فلا يندفع عنها اليدين اه وفي الولوالجية وجب لزواج امرأة شهادة شاهدين ثم
انكرت وتزوجت بآخر ومات شهود الاول ليس للزوج الاول ان يخصها لانهم التخليف
والمقصود منه النكول ولو اقرت صريحاً لم يجوز اقرارها لكن يخصم الزوج الثاني ويحلفه
فان حلف برئ وان نكل فله ان يخصها ويحلفها فان نكلت يقضى به المسمى وهذا الجواب
على قوالها ما اختلف به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله او لرق) نظر الى انكار
المولى (قوله حذفت وامان) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا وعليه انك الامة
وهو منكرو في الحد بان ادعى على آخر بانك قد فقتى بالزنا وعليه الحد وهو منكروها فان
الصورتان مما لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في النكل) لان هذه حقوق
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر متعنتاً
يستخلف اخذ ببقوله - وان كان مظلوماً لا يستخلف اخذ ببقول الامام زيلعي صورة
الاستخلاف على قوالها كما تقدم ما هي بزوجته وان كانت زوجة في نفس طالق بائن الى آخر
ما قدمناه وقال بعضهم يستخلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كافي
البدائع (قوله فلا يعين اجماعاً) يرد عليه ما في البدائع من قوله واما في دعوى القذف اذا حلف
على ظاهر الرواية فنسكل يقضى بالحد في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي
حنيفة وعندهما بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضى فيه بشيء ولا يحلف
وقيل يحلف ويقضى فيه بالتميز دون الحد كافي السرة يحلف ويقضى بالمال دون القطع
شبهة الامة (قوله الا اذا تضمن) اي دعوى الحد - قاي - قبيد (قوله بان علق) كان قال
ان زنت فعبيد حر قاضي العبد زناه وانكر (قوله فلا بعد تخليفه) اي على السبب بالله
ما زنت بعد ما حلفت بعنق عبدك هذا بحر قال العلامة سعدى ويغني ان يقول العبد انه
قد اتي بعنق عليه عتي ولا يقول زني كيلا يكون قاذفا اه قال الرضا ولا حد على العبد
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستخلف السارق لاجل المال) يعني
كان مولى العبد يستخلف على الزنا لاجل عتق العبد لا لاقامة الحد وكذا يستخلف السارق
لاجل المال لا لقطع قال طهون من جملة المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف
في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر - كبر الا ان طالب
المسروق منه بضمين المال استخلفه فان نكل عن اليمين ضمنه المال ولم يقطعه وذلك لان
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمان لا يستوفى بالنكاح فوجب اثبات
احدهما واسقاط الآخر اه وكذا يحلف في النكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يشترط الحل
عنده لان المال يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقاً ما لا كان كالارث والنفقة وغير
مال حتى الحضانة في الاقريط والعنق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت
الحق ولا يثبت النسب ان كان عملاً لا يثبت بالاقرار وان كان منه فعلى اختلاف المذكور وكذا
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سمي ذكره المصنف وفي صدر الشريعة فيلغز اجماعاً امرأة
تاخذ نفقة غير معدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه يلغز الغز المتقدم والحاصل ان

بالنسب او الرق والحاصل
ان المقتضى به التخليف في
النكل الا في الحدود ومنها
حذفت وامان فلا يعين
اجماعاً الا اذا تضمن حقاً
بان علق عتي عليه بزنا
نفسه فلا بعد تخليفه فان
نكل ثبت العتق لا الزنا
(و) كذا يستخلف السارق

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فانه يخلف وفاقا (قوله لاجل المال) اي
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان العبد لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند اي حنيفة لانه بدل كما في قود الطرف
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي ان يتحد في ايجاب القطع
 وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع
 في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل بعقوبة
 (قوله وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو
 وحقوق العباد مبنية على المشاحة لا تسقط بالشبهة فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كالمو
 ادعى عليه انه قبل امره برضاها فانه اذا ثبت عليه ذلك باليمين يعزران واذا انكرها ينبغي
 ان لا يستخافا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير يعني اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكره فالقاضي يحاكمه لان التعزير محض حق العبد ولهذا
 يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع السقوط به ومن عليه التعزير اذا تمكن صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى لكانت هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا اه وتعليقه هنا بان التعزير محض حق العبد يخالف
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد مدغالب فيه ولهذا قال عزى زادة بين كلامه ثدافع اه
 قلت لا يخلف حق العبد من حق الله تعالى فلا يستعمل بعد بحق لان الذي جعله حقه هو الحق
 تعالى الا امر النامي في كلامه الثاني مؤول بالاول (قوله وفي الفصول) قد منها هذه المسئلة
 قرى بان اوضح عما هنا مع فروع آخر (قوله فليدفع عينها) اي على قولهما (قوله ان تزوج)
 اي بالشر (قوله فلا تخلف) لان النكاح لا يحكم عليهم او لو اقرت بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها
 وكذا لو اقرت في كاخ غائب فانه يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يطل بالتكذيب وتنفذ
 عنها اليمين قال بعض الافاضل هذه الحيلة ظاهرة فلو تزوجته اما لو تزوجت غيره فافظا اهر عدم
 صحة العقد الا اذا حلفت نعم لو تزوجت قبل الرقع الى القاضي ربما يظهر اه تأمل (قوله في
 احدي وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعني
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له حق على غيره في طلب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن
 اقامة اليمين فالسبب والثاني في قوله الاستخلاف لا يطلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذي ذكره
 المصنف ضابط كلي افاده عماد الدين في فصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضي هاونه تلخصه في جامع الفصولين اخصر منه كما
 هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق به في المتن المشهور سورة
 الفرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في دعميم الشارح ضمير اقراره فقيه فوع حرازة لان كلا
 من الوصي ومن بعده ايسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس الوكيل
 مطلقا كذلك كما افاده التقييد فلو قال الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع او الخصومة في الرد
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله اوضح اقراره الخ. كان سالما ثم انه لا يلزم من عدم التصانف عدم
 جوع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق تسماع الدعوى واقامة اليمين عليه من غير

لاجل المال (فان نكل
 ضمن ولم يقطع) وان اقر
 به اقطع وقالوا يستخاف
 في التعزير كما بسطه في الدرر
 وفي الفصول ادعى نكاحها
 فليدفع عينها ان تزوج
 فلا تخلف وفي الثانية
 لا استخلاف في احدي
 وثلاثين مسئلة (الغاية
 تجري في الاستخلاف

اختلاف كما في العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه
عليه اليمين يحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الآخر اسلم الاصم الاعشى
يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعود (قوله
وفرع على الاول) الاول اسقاطه وان يقول وفرع عليه ما باعتبار ما طوف والمعطوف عليه
فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احد منهم (قوله فله طاب) اي ظاهراً
والا فني الحقيقة خصمه الاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال وفرع عن الثاني بقوله ولا يحلف
الخ لكان اسبغ (قوله احد منهم) اشار بذلك الى جواب ما يراد على قوله تلك الاختلاف حيث
وقع خبرا عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبرا عن المبتدأ وما عطف عليه وهو جملته فيجب
شماله على ضميره ما بقي فيقال فيالكور ولا يحلفون فاجاب بأنه موقوف اي يفت كل واحد منهم
الاختلاف ولا يحلف وكما يصح التاويل في تلخيصه في المبتدأ والسر في أنه تلك الاختلاف
ولا يحلف احد منهم وذلك ان الوكيل وما عطف عليه لما كان له الطاب وقد جاز عن البيعة فيصالح
خصمه اذا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليهم فان الحلف يقصد به التمسك بكونه ليه قضيته
والتمسك بكونه ليه قضيته لا ينافي مع عدم الحلف في الاصل ولا ينافي مع عدم الحلف في الاصل
في الدعوى قديمه لم يثبتها وقد لا يعلم فكيف يحلف على ما لا يعلم به تأمل (قوله الا اذا
ادعى عليه العقد) أي عقدي مع أو شرعاً أو اجارة لانه يكون حينئذ أصلاً في الحقوق فتكون
ايمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا ينافي في الحلف فلا يستثنى منقطع وهو شامل للاربعة
والمراد بالهـ قد ما ذكرنا عقد النكاح فغير مراد هنا لان الشارح قد علم انه لا يحلف في تزويج
البت مغيرة أو كبيرة وعندهم يستثنى الاب المغيرة تأمل أقاده الخبير الرمي (قوله أو صرح
اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيصالح) الاولى في المقابلة
فيصالح (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى
عليه العقد فكان الاول مغنياً عنه تأمل ثم كان الاولى بهذا الوكيل بالتصوم فانه يصح
اقراره على الموكل فكان ينبغي ان يستثنى على مقتضى قوله أو صرح اقراره وليس كذلك بل
يستثنى على اعلم أو على البتة ذكر في الفصل السادس والعشرين من تواريع ان الوصي اذا
باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه مبيع فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل فانه يحلف
على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف
من لا يصح اقراره كالوصي (قوله فان اقراره صحيح) لم يمين اقراره بأي شيء ويجزئ ط أقول
الظاهر ان اقراره فيما هو من حقوق العقد كالاقرار بمبيع أو اجل أو خيار للمشتري (قوله
الافى ثلاث ذكرها) هي الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيما فاراد ان يردّه بالمعيب واراد البائع
ان يخلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالمعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حتى الرد
الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقراره الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
المدين ان الموكل أبرأه من الدين وطلب بيمين الوكيل على العسل لا يحلف وان اقره لزمه اه
نخ (قوله والعواب في اربع وثلاثين) اي يضم الثلاثة الى مافي الخاتمة لكن الاولى منها
مذكورة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تدوير

لا الحلف) وفرع على
الاول بقوله (فالوكيل
والوصي والمتولى وابو
المغيرة تلك الاختلاف)
فله طاب يمين خصمه (ولا
يحلف) احد منهم (الا اذا)
ادعى عليه العقد (أو صرح
اقراره) على الاصيل
فيصالح حينئذ كالوكيل
بالبيع فان اقراره صحيح
على الموكل فكذلك كونه
وفي الخلاصة كل موضع
لو اقر لزمه فاذا انكره
يستثنى الا في ثلاث
ذكرها والعواب في اربع
وثلاثين امر من الخاتمة
وزاد ستة أخرى في البحر
وزاد اربعة عشر في تنوير
البصائر حاشية الاشياء
والنظائر لابن المصنف

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها) هذه وتطاولت هاته حتى انه لم يقدمها واخواته اميل اليه مع ان ذكرها هناك لا مناسبية له وهو مقرر في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح رحمه في ذلك المثل بعد تقيم الكتاب وبأفت هنالك احدي وستين مسئلة مسائل الخاتمة احدي وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث ومسائل البحر سنة وزيادة تنوير البصائر بأربعة عشر وزيادة ذواهر الجواهر سبعة وزاد عليها سدي والدرج الله تعالى ثمان مسائل من جامع الفوائد فصارت تسعة وستين فراجعها ثمانية ان شئت في آخر كتاب الوقف قبيل البيوع (قوله أي القطع) في بعض كتب الفقه البت بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع وان البتات الزاد والجهاز ومنايع البيت والجمع يثمة ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في الشيء أو انه كذلك في الاثبات (قوله على العلم) أي على نفسه (قوله لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا) فلو حلف على البتات لامتنع عن الإيمان مع كونه صادقا فيضرب به فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقرر عندنا ثمة دور (قوله يتصل به) أي يتعلق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو اياقه) ليس المراد بالابق الذي يدعيه المشتري الا باق الكائن عنده اذ لو أقربه البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد في سامن المعاودة بان يثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما بقي أقول الظاهر انه يحلف على الحاصل بالله ما عليه حق الرد فان في الحلف على السبب يتضرر البائع أو قد يبرأ المشتري من العيب (قوله واثبت ذلك) أي على ما سبق في محله من وجوده عند البائع ثم عند المشتري الخ (قوله يحلف البائع على البتات) يعني ان المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو آبق واثبت اياقه أو سرقته في يد نفسه وادعى انه آبق أو سرق في يد البائع واراد التحليف يحلف البائع بالله ما بقي بالله ما سرق في يده وهذا التحليف على فعله غير درر (قوله يرجع الى فعل نفسه) وهو تسليمه سائجا (قوله لانها آكد) أي لان عين البتات آكد من عين العلم حيث يحزم في الاولى ولم يحزم في الثانية مع ان في الاولى انما حلف على علمه أيضا ان غلبة الظن ترجح له الحلف لكنه اذا حزم بها كانت آكد صورة (قوله ولذا ثمة بمرطفا) أي في فعل نفسه وفعل غيره فلو حلف على البتات في فعله لغيره اجزاء بالاولى لانه قد افى بالآكد (قوله بخلاف العكس) يعني ان عين العلم لا تنكفي في فعل نفسه ح قال في البحر ثم في كل موضع وجبت فيه العين على العلم بخلف على البتات كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضي بشكوله على العلم واجبا عليه اه قال في الدرر واعلم ان في كل موضع العين فيه على البتات بخلاف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط العين عنه وفي كل موضع وجبت العين فيه على العلم بخلاف على البتات باعتبار العين حتى يسقط العين عنه ويقضي عليه اذا نكل لان الحلف على البتات آكد فيه مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستشكل الثاني العمادي قال الرمي وجه الاشكال انه كيف يقضي عليه مع انه غير مكاف الى البت ويزول الاشكال بانه مسقط للعين الواجبة عليه فاعند به فيكون قضاء بعد نكول عن عين مسقطه

ولولا خشية التطويل
لا وردتها كلها (التحليف
على فعل نفسه يكون على
البتات) أي القطع بانه ليس
كذلك (و) التحليف (على
فعل غيره) يكون (على
العلم) أي انه لا يعلم انه كذلك
لعدم علمه بما فعل غيره
ظاهرا اللهم (الا اذا كان)
فعل الغير (شيئا يتصل
به) أي بالخالق وفرع عليه
بقوله (فان ادعى) مشتري
العبد (سرقه العبد أو اياقه)
واثبت ذلك (يحلف) البائع
(على البتات) مع انه فعل
الغير وانما يصح باعتبار
وجوب تسليمه سائجا فرجع
الى فعل نفسه فحلف
على البتات لانها آكد ولذا
تعتبر مطلقا بخلاف
العكس ذكره الزيلعي
وفي شرح الجمع

للخالف عنه بخلاف عكسه وهذا يخالف فيه ثانيا لعدم سقوط الخلف عنه بمافيه كونه عنه لعدم
اعتباره والاجتزائية فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه (أقول) يشكل قول الرمي بأنه يزول
الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به - بقول البحر ولا يقضى بشكوله عالين واجبا عليه
تأمل واستشكل في السعدية الفرع الاول بأنه انيس كما ينبغي بل اللائق ان يقضى بالنكول فانه
اذا انشكل عن الخلف على العلم في البينات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لانه يجوز ان يكون نكوله
للمدعي عدم فائدة المين على العلم فلا يخالف - ذكره من التمسك راروه وعنى ماذا كره الرمي
واستشكل الذاتي أيضا بأنه محل تأمل فانه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا انشكل ولم يجب
عنه بجواب واستشكله الخادى أيضا بأن البينات أهم تحققا من العلم ويعتبر في المين انتفاؤها
وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص فكيف يقضى بالنكول عن البينات في موضع يجب
عليه الخلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحتمل ان يخالف على العلم اه قال الفاضل يعقوب
باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب المين على
البيات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزى زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع * (فرع)
عما يخالف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه انيس في شئ في الدنيا ثم مات عن زوجة و بنت
وورثة فالورثة ان يخلفوا وزوجه وابنته على انها لا يعلمان بشئ من تركه المتوفى بطريقته اه
يجوز عن القضية (قوله عنه) أى عن الزباني (قوله هذا اذا قال المنكر الخ) حكى هذا
الشيخ ستاني بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعك كذا فرده على فقال
المودع سألته اليك اذ دعاه النبي وهو لمك لا يتحقق عندي شي أو مثله وكيل البيع اذا ادعى قبض
الموكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخلك فلان اليوم الدار فخر أنه طالق ثم قال انه دخل يخلف على
البيات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير لكونه ادعى علم بذلك افاده في البحر (قوله سبق
الشراء) أى من عمرو ومثلا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يخلف
زيد المدعى عليه وكأنه جعله نفسيرا لله في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو
زيد والاولى ان يقول أى خصم بكر وهو زيد قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى تتبع
الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المنكر والامير
عليه ويمكن ان يقال ان يخلف بالبراءة للفاعل لاله تحول ومعناه ان يطالب من القاضي تحليفه
لان ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسير للضمير في خصمه لكن فيه ركاكة اه (قوله
لما مر) أى من أنه يخلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفريع (قوله كذا اذا
ادعى دين) بان يقول رجل لا آخرا ن لي على مورثك الف درهم فقات عليه الدين ولا يمتنه
فيخلف الوارث على العلم درر أى لا على البينات وهذا الوقبض الدين على ما اختاره الفقيه
وقاضى خان خلافا للمصنف قه - ستاني وفي البحر وحاصل ماذا كره الصدر في دعوى الدين على
الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته سأل عنه الدين فان أقر
به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقرار ا على الميت فيبقى اقرارا في حق نفسه وان
أنكر فيه من المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة يفتصب خصما عن الباقيين فيما يدعى

عنه هذا اذا قال المنكر
لا علم لي بذلك ولو ادعى
العلم خالف على البينات
كودع ادعى قبض ربحا
وفزع على قوله وفعل غيره
على العلم بقوله (واذا ادعى)
بكر (سبق الشراء) له
على شرا زيد ولا يمتنه
بجلف خصمه وهو
بكر (على العلم) أى أنه
لا يعلم أنه اشتراه قبله لما مر
(كذا اذا ادعى دين)

البتات فاذا امتنع عما أطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعي ما فعل
المورث فلم يوجد ما يطابق له العين على البتات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري
فيها النيابة فلا يخلف على البتات والمسترى والمورث له أصل بنفسه فيخلف عليه انتهى
(قوله ويخلف جاحدا القود) أي منكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عتيق أي
سواء كان في النفس أو لأطراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقتص أما عنده فلان
النكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله باصره يجب عليه القصاص في رواية وفي
أخرى الدية ولو قطع يده باصره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يباح لعدم الفائدة أما ما فيه فائدة
كأنه قطع لأكثر وقطع السن للوجع لا يأنم بقله وأما عنده ما قلناه وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة
فلا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله او يخلف) أي
عنده الا ما في غير أمن الدعوى وفي الشاخي عن الاتفاق أي ويموت - وعالان النفس لا يسلط بها
مسائل الاموال فلا يجري فيها البذل الذي هو مودى الانكار واذا امتنع القصاص والعين
حق مستحق بحبس به كافي القسامة فانهم اذا نكلوا عن العين يحبسون حتى يقر أو يخلفوا
وفي الخاتمة في كيفية التعليف باقتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ما عليك دم
ابنه فلان مثله لا ولا قبلك حتى يسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يخلف على السبب بالله
ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على
الحاصل بالله ما عليك قطع هذا العبد ولا له عليك حتى يسببها وكذلك في الشجاج والجراحات
التي يجب فيها القصاص اهـ (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الاطراف (قوله يقتص)
منه أي عنه أي حنفية رحمه الله تعالى كما علم بما مر (قوله فيجبري قيم الابتذال) أي فثبت
بالنكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كافي بعض الفسخ (قوله خلافا لهما) فانما ما حالا
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة ثدرا
بالشبهات ولا تثبت بالنكول كالفقاص في النفس ولان النكول وان كان اقرارا عندهما
ففيه شبهة لعدم ما لا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص
للعنف من جهة من عليه خاصة كما اذا اقر بالخطا والولي يدعي العمد واذا امتنع القود تجب
الدية وعند الثلاثة يقتص فيهما بعد حذف المدعي كافي العتيق واما اذا كان الامتناع
من جانب من له كما اذا اقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا وامرأتين أو الشهاداة على
الشهادة فانه لا يرضى بشيء لان الحجة قامت بالقصاص لكن تعذر استيفاءه ولم يشبهه الخطا
فلا يجب شيء ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي العناية (قوله قال المدعي لي
بينه الخ) أطلق حضورها فمثل حضورها في المصر بمسقة المرض وظاهر ما في خزائن المقتير
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعي عليه ويقول المدعي
لا ثم ودلي أو شهودي غيب أو في المصر اهـ بحر (قوله في المصر) أراد به حضورهما فيهما أو محل
يتمو بين محل المدعي دون مسافة القصر كما يفيد الكلام الاتي وقيد في المصر وان كان اطلاق
كلام المصنف متساو لا متساو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف فيه قال في البحر أطلق في
حضورها فمثل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخاف وحضورها في المصر وهو

(و) يخلف (جاحدا القود)
اجامعا (فان نكل فان كان
في النفس حبس حتى يقر
او يخلف وفيما دونه
يقتص) لان الاطراف
خلفت وقاية للنفس كالمال
فيجبري قيم الابتذال خلافا
لهما (قال المدعي لي بينه
حاضرة) في المصر (وطالب
بين خصمه

عمل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن ثبوت الحق في اليمين مرتب على المجز عن إقامة البينة فلا تكون حقه دون عيني أي فلا تكون اليمين حقه دون المجز (قوله خلافا لهما) لأن اليمين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا تكلف يمينه حين سأل المدعي فقال ألك يمينة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لك يمينه فقال يحلف ولا يأتى فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك إلا هذا شاهدك أو يمينه فصار اليمين حقه لاضافته إليه بلام التملك فإذا طالب به يجيبه قال ط وفي الاستدلال به نظر لأنه صلى الله عليه وسلم إنما جعل له اليمين عند قدمه البينة قال في الجبر اختلاف النقل عن محمد بن ميمون من ذكرهم مع أبي يوسف كالأبلى والخصاف ومنهم من ذكرهم مع الإمام كالأبلى (قوله وقد روي في المجتبى القبيصة بعدة السقر) قال فيه ينتق غائبة عن المصر حلف عند أبي حنيفة وقيل قدر القبيصة بعيرة سقر اه فقد خالف ما نقله المصنف عن ابن مفلح من أن في الغائبة عن المصر يحلف اتفاقا (قوله ويأخذ القاضي) أي بطلب المدعي كما في الخاتمة وفي الصغرى هذا إذا كان المدعي عالما بذلك أما إذا كان جاهلا فلا فاقضى بطلب رواده ابن جماعة عن محمد بن بحر والمراد يأخذ القاضي كقوله لا أي من عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس أنه لو أعطى كفيلا بنفسه برضاه جاز اتفاقا ولا يجبر عليه عند الإمام خلافا لهما فعددهما يجبر بالمالزمة فيثبت لأحاجة القبيصة لمذا وليس مذ كورافي الدرر ولا في شرح السكندر تأمل (قوله في مسئلة المتن) وهي قال المدعي لي يمينة حاضرة الخ وقيل قد علم أنه لو قال لا يمينة لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) أما فيما يسقط بهما كالحودود والقصاص فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في الجبر ادعى القاتل أن له يمينة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يأت باليمين وقال لي يمينة غائبة يقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفي الاستحسان يؤجل استعظام الأمر انتهى قال الرملي ومقتضى الإطلاق أن دعوى الطلاق كدعوى الاموال وان احتاط روافي الفروج لا تبلغ استعظام أمر الدماء ولذلك يثبت برجل وامرأتين اه (قوله كفيلا ثلاثة يؤمن هروبه) وله أن يطلب وكفيلا بخصومه قال في الكفاي وله أن يطلب وكفيلا بخصومه حتى لو غاب الأصل يقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وإن أعطاه وكيله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وإذا أعطاه كفيلا بنفس الوكيل له أن يطالبه بالكفيل بنفسه لو كان المدعي ديني لا بد من ذمة الأصل دون الوكيل فلو أخذ كفيلا بالمال له أن يطلب كفيلا بنفسه الأصل لأن الاستيفاء من الأصل قد يكون أسهل وإن كان المدعي منقولا له أن يطلب منه مع ذلك كفيلا بالعين ليحضرها ولا يغيبه المدعي عليه وإن كان عقارا لا يحتاج إلى ذلك لأنه لا يقبل التغييب وضح أن يكون الواحد كفيلا بالنفس وكفيلا بالخصومة لأن الواحدية يومهم ما فلا اقرو غاب قضى لأنه قضاء عانة انتهى وفيه ولو أقيمت البينة فلم تترك فغاب المشهود وعليه فزكت لا يقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لأن له حق الجرح في الشهود ودعوى أبي يوسف أنه يقضى انتهى واعلم أنه ينبغي أن يستترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي الجبر عن الصغرى لو أبي أعطاه الوكيل بالخصومة لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو
حاضرة في مجلس الحكم
لم يحلف اتفاقا ولو غائبة
عن المصر حلف اتفاقا
ابن مفلح وقد روي المجتبى
القبيصة بعدة السقر
(ويأخذ القاضي) في مسئلة
المتن فيما لا يسقط بشبهة
(كفيلة ثقة) يؤمن هروبه
بجبر ولا ينفذ (من خصمه)

لثمة قال في البحر وقسمه في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار
معه وفة وحائوت معروفا لا يسكن في بيت بكر او يتركه ويمر بمنه وهذا شيء يحفظ جدا
ويبقى ان يكون التقسيم ثقة بوظائفه بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دار او حائوت لانه
لا يتركها ويهرب انتهى وقسمه في شرح المنظومة بان يكون معروفا الدار والتجارة ولا
يكون لحواصم وقابا لمصومته وان يكون من أهله المصرا لا غريبا اه قال الحوى وكذا
العسكري فانه لا يهرب ويتركه علوقته من الديوان والحاصل ان المدار على الامن من الهروب
اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورد له اذا أخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه
بأمر المدعى أو لا بأمره فان لم يرضف الكفاية الى المدعى بان قال أعط كفيلا بنفسك ولم يقل
لا طالب ترجع الحقوقي الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيره ولو سلم الى المدعى فلا
وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن طالب المدعى من القاضي
وضع المنة قول على يد عدل ولم يكتف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه
القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر القى عليه الثمران الثمر تقي اه قال
في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقد منا خلافة وفي أبي السعد عن الحوى عن المقدسي
التصريح بانه من العقار اه (أقول) وقد منا الصحيح من ذلك فلا تنس وفي الخزانة اذا أقيم
بينة ولم تزل في جارية يضعها القاضي على يدا امرأته ثقة حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد
المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سال المدعى من القاضي وضعها اه وانما أخذ الكفيل
بغير الدعوى استعسا تالان فيه نظر لانه مدعى وليس فيه كغيره بضرر بالمدعى عليه وهذا لان
الحضور مستحق عليه بغير الدعوى فصيح التكفيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله
ولو وجبنا) ضد الخصال والوجوب من له حفظ ورتبة والخامل من يحمل الرجل خولا من باب
قد ساقط النباهة لا ظله مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى المعقود وعن محمد ان الخصم
اذا كان معروفا أو المال قيرا والظاهر من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال
لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم تأتيت الكفاية بثلاثة أيام ونحوها
ليس لاجل ان يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل
الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الا بعد مضيها لكن لو عمل يصح وهذا للتوسعة على
المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يهجر المدعى عن اقامته وانما يسلم الى المدعى بعد
وجود ذلك الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى
القاضي (قوله لازمه بنفسه) أى داره حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في
المسجد لانه بنى لذكريه يفتي ببحر وفيه ويبحث معه أمينة ايدومعه ورأيت في الزيادات ان
الطالب لو امر غيرة لازمة مدبونه فقامدبون ان لا يرضى بالامين عند أبي حنيفة خلا فالهما
بناه على التوكيل بل ارضا الخصم لكنه لا يجيبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه
بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه ٢ واذا انتهى المطالب
الى داره فان الطالب لا يئمه من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره اه
وفي الأخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طالب

ولو وجبوا المال قيرافي
ظاهر المذهب عيني
(بنفسه ثلاثة أيام) في
الصحيح وعن الثاني الى
مجلسه الثاني وصح (فان
امتنع من) اعطاء (دلائل)
الكفيل (لازمه) بنفسه
أو أمينة

٢. طالب هل للطالب ان يئمه
من دخول داره ان لا يذن له
بالدخول معه

الشهود وغيره اه وفي الجرح عن الزيادات ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن
 للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٢ وفي تعاقب استاذنا لو كان المدعى عليه امرأة
 فان الطالب لا يلزمها بنفسه بل يستأجر امرأة فلا يلزمها وفي اول كراهية الواقعات رجل
 له على امرأة حق فله ان يلزمها او يجلس معها او يقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان
 هربت ودخلت خربة لا باس بذلك اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيدا منها يحفظها
 بعينه لان في هذه الحالة ضرورة واثارة لازمة للمدعى لا في شرفة لمقتين اذا
 كان المدعى عليه متلافا واني اعطاه الكفيل بالمعنى ٣ فله مدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه
 كفيل وان كان المدعى ضعيفا من ملازمته يضع ذلك الشيء على يد عدل اه وظاهر
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وذكروا ان من ان يسكن حيث سكن
 وفي الصباح دار حول البيت يدور ودار ودار ناطق به ويدوران القالك واترحو كانه بهضا
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم داوت المسئلة أى كلما علفت بهل توقف
 ثبوت الحكم على غيره فتتقل اليه ثم يتوقف على الاول وهكذا اه (قوله مدة مدة
 التكفيل) فان لم يأت ببينة امره ان يحل سبيله ولا يقبل دعواه الا باحضار البينة كالا ينفق
 (قوله الا ان يكون الخصم غريبا الى مسافرا) وأى نفسه يبرأ من ادائه الى أن حكم المقيم
 مر يد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)
 أطلق في مدة دار مجلس القاضي فعمل ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوما مرة كذا
 في البرازية (قوله دفعا للضرر) باخذ التكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا عمله في الهداية
 لان في أخذ التكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرار به يمنع من السفر ولا ضرر في هذا المقدار
 ظاهرا (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرج غدا مثلا فلو علم أن السفر قبل انتم المجلس
 القاضي يكون التكفيل في وقت السفر دفعا للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله
 او يستخبر رفقاءه) بان يبعث اليهم أمينا فان قالوا أعد للفرج معناه يكفله الى وقت الخروج
 بجر (قوله لا ينفق الى الخ) هذه المسئلة من صحة قوله وتقبل البينة لو أضافها بعدعين كما أشار اليه
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل الميمين لا ينفق الى فكان المناسب أن يذكرها هناك
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان الميمين الفاجرة أحق بالرد من المينة العادلة كما مر (قوله فهي
 شهود وزور) لان الشهادة تملق بالشهود ويجب عليهم أدائها ولو بانهم كلفوا هذا القول منه
 لا يثبت زور العدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولانه جرح مجرد ط (قوله أو قال) أى
 المدعى (قوله حلفت) يتناه الخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحا على ان يحلف عند
 غير قاض الخ اسكن هناك الميمين من المدعى وقدمنا الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى)
 أى مدعى الدين (قوله ولا ينفق) أى مدعى الايبال (قوله فطالب بعينه) أى بين الدائن (قوله
 فقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حتى في التلثم) المراد به والله تعالى أعلم المتقدفانه
 قال في القاموس ان التلثم كخبر آلة يتفقد بها فرجهم ط (أقول) ولعله المعد الذي بعده عليه
 الصبارفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقصود احضار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

٣ مطلب في ملازمة المدعى

تعالى المراد بالحق الصلح ومعناه اكتب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفسه
 الحق في شيء مختم وهو الاظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الانقروية يعني أحضر حتى
 ثم استخلفني ومنه في الحامدية (قوله حديث من كان حائفا) صدره كما في الجوى لا تخلفوا
 بآبائكم ولا بالاطواغيت فمن كان حائفا الخ وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه
 السلام مع عمر يحلف بآبائه فقال ان الله ينهاكم ان تخلفوا بآبائكم فمن كان حائفا فليحلف بالله
 أو بيمينه روى البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه
 وسلم لا تخلفوا إلا بالله ولا تخلفوا إلا وإنتم صادقون روى النسائي عني (قوله وظاهره) أي ظاهر
 قول الخزانة من قوله وهو قوله والله أنه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به لم
 يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان لفظ الجلالة جامع لجميع الأسماء
 والصفات حتى صحيح بعضهم انه الاسم الأعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيقتصر عليه
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التعميل لما علم في كتاب الإيمان أنه قد الحلف بكل اسم من
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به أو قد صرحوا أنه لا يبايد على ذلك قال في خزانة
 المفتين حتى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان يمينا واحدا وإذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون
 ثلاثا إيمان اه فهذا صريح بان الرحمن والرحيم عين تامل ومثله في التبيين فانه قال ويحترز
 عن عطف بعض الأسماء على بعض كي لا يتكرر عليه الميمين ولو أمره بالعطف فاقبوا واحدة
 ونكل عن الباقي لا يقتضي عليه بالذكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه
 وبصرح الشارع به في قوله ويحذف العطف كي لا يتكرر الميمين وفي كتاب الإيمان والقسم
 بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه يمينا وكذا ما ثبت في الحديث وروى
 الكعبة وشيوخه يقتضي ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون يمينا على انه
 صرح في روضة القضاة بان الميمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر أسمائه تعالى وأما المصنف في
 الحديث الشريف بالنسبة الى الحبس والطاغوت وشيوخهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم
 بحر (قوله لم يكن يمينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للحصر كما في الحديث
 لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من أسمائه لذاتية أو صفاتية فقد اتفق
 الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب
 الإيمان فرق من هذا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم أره صريحا بحر) حيث
 قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحليف بغير هذا الاسم فلو حلف به بالرحمن أو بالرحيم
 لا يكون يمينا ولم أره صريحا اه قال العلامة المقدسي فيه تصور لوجود النص على خلافه فقد
 ذكر في كتاب الإيمان انه لو قال والرحمن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين ويدل عليه قواهم فيما
 اذا غلط بذلك الصفة يحترز عن الاتيان بالواو لثلاث تكرر والميمين ونصه هنا في تحليف الانحس
 ان يقال له عهد الله عليكم ولا فرق بينهما وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة
 القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر أسمائه الله تعالى تكون يمينا اه (أقول) والمحب من

الحديث من كان حائفا فليحلف
 بالله تعالى أو بيمينه وهو قول
 والله خزانة وظاهره أنه لو
 حلفه بغيره لم يكن يمينا ولم
 أره صريحا بحر

(لا بطلاق وعتاق) وان
 ألح الخصم وعليه الفتوى
 تنبأ خاتمة لان التكليف
 به ماحرام خاتمة (وقبل
 ان مست الضرورة فوض
 الى القاضي) اتباعا للبعض
 (فلو حلفه) القاضي (به
 فنسكل فقتضى عليه) بالمال
 (لم ينفذ) قضاؤه (على) قول
 (الاكثر) كذا في خزائنة
 المفتين وظاهره انه مقرر
 على قول الاكثر اما على
 اقول بالتكليف به ما فيه تميز
 نكوله ويقضى به والا فلا
 فائدة بغير واعقده المصنف
 قلت ولو حلف بالطلاق أنه
 لا مال عليه ثم برهن المدعى
 على المال ان شهدوا على
 السبب كالاقرار
 لا يفسرق وان شهدوا على
 قيام الدين يفرق لان السبب
 لا يستلزم قيام الدين وقال
 محمد في الشهادة على قيام
 المال لا يثبت لاحتمال
 صدقه خلافا لابي يوسف
 كذا في شرح الوهبانية
 للشمسبلاي وقد تقدم

مطلب
 مسائل ذكرها المصنف في
 آخر كتاب الحيل

المصنف حيث نقل وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعتاق وان ألح الخصم) أي
 داوم على طلب العين به ما ومثل الطلاق والعتاق المحج كافي العناية وقد قصد به مخالفة
 كنز الدرو حيث قال الا اذا ألح الخصم وحكام في الكافي بقيل وكذا في الهداية فان
 ما منى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التكليف به ماحرام) بل في القهس متناهي
 عن المضمرات اختلافوا في كفره اذا قال حلفه بالطلاق وقد مننا الكلام فربما على ما لو حلف
 بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال وسواء في كلام الشارح (قوله وقيل ان
 مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنتبة وان مست الضرورة يقتضي ان الرأى فيه
 للقاضي (قوله وظاهره انه مقرر على قول الاكثر) تتبع فيه المصنف وصاحب البحر
 وهو يجب فان صاحب المنزاة صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لظاهر (قوله
 والان لا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة طمأنينة خاطر المدعى اذا حلف فربما
 كان مشتبهيا عليه الامر ان يسار ونحوه فاذا حلف له بما صدقه اه وفي شرح المفتي عن
 البناقلاني الاقرار بالمدعى اذا استزرع عنه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلا بعدم
 اعتبار نكوله فاذا طالب حلفه به بما يمنع ويقر بالمدعى (قوله واعقده المصنف) حيث
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتحويل عليه لان التكليف انما يقصد لتقييده واذا لم
 يقض بالنكول عنه فلا يبقى الاشغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام يصان عن
 اللغو والله تعالى أعلم بالصواب اه لكن عبارة ابن السكال فان ألح الخصم قيل يصح به ما
 في زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منى عنه ثم عارل وقضى عليه
 بالنكول لا ينفذ انتهت واستشكل في السعدية بانه اذا امتنع عما هو منى عنه ثم عارل فكيف
 يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منى عنه ثم عارل ذلك البعض بقول النهي تنزيه
 ومثل ما في ابن السكال في الزباني وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتكليف به ما يقول انه
 غير مشروع ولكن يعرض عليه اهل يمتنع فان من له ادنى دينية لا يحلف به ما كاذبا فانه يؤدي
 الى طلاق الزوجة وعق الامة او امساكهما بالحرام بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل به
 في زماننا كثيرا تأمل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين) لاحوال وفاته او ابرائه أو هيته منه وهذا التفصيل هو المفتي به كافي شرح عبد البر
 ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه) * أقول تقدم قريبا
 قوله ويظهر كذبه باقامته الوادعاء أي المال بلا سبب خلف وان ادعاه بسبب خلف ان
 لادين عليه ثم أقامها لا يظهر كذبه بل وازانه وجد القرض ثم وجد الابراء والايضا وعليه
 الفتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام ويحت المقدسي فيه والجواب عنه فراجع ان شئت
 (قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادعاء بلا سبب خلف
 الخ وانما أعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا كذا الخ
 بين محمد وأبي يوسف وهو كالشرح للعبارة المقدمة فقد بين به ان اطلاق الدرر على قول أحد
 الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة القاصرة كما قالوا في عطف العام
 على الخاص لا يحتاج الى نكتة لافيها من زيادة الفائدة تأمل ٢ قال العلامة الشافعي في

حاشية الزياحي ونذ كونه من مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الجبل . ان قال كل امرأتى طالق . متلا ونوى كل امرأتى تزوجها باليمن أو بالهبة أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وان ابتدأ اليمين يحتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا يفهم المستحلف . فان قال المستحلف انما حلفت بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستحلف بالله والطلاق والعناق والمنى وصدة ما يملك يقول نعم وينوى نعمان الأنعام وكذا الوكيل له نسائك طواق ونوى نساءه العور أو العيمان أو العرجان أو المماليك أو الهوديات فيكون له نيته . وان أرا أن يحلف أنه لم يفعل كذا أو أحضر المملوك لخصاف بعثته قال يضع يده على رأس المملوك أو ظهره . ويقول هذا سر به في ظهره ان كان فعل فلا يعتق المملوك . وان حلف بعث المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى بمكة أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يحتمل ان كان فعله في غير ذلك الموضع . وان حلف بطلاق امرأته ويقول امرأتى طالق ثلاثا ونوى من الاعمال كالخبر والغسل أو طالق من وثاق ونوى بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حنث . ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان أن يحلفه عليه قال وجبه . أن يقول ما الذي بلغني عني فإذا قال بلغني عني كذا وكذا فان شاء حلف له بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي حلفه هذا ولا سمع به الا هذه الساعة فلا اثم عليه . وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرحتناه وان شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوى عدم التكلم ابلا ان تكلمه ثم ارا أو عكسه أو ينوى زنا غير الذي تكلم فيه . اه ملخصا (أقول) الظاهر في ذلك ان الحالف مطلقا أمالو كان ظاهرا فلا ينوى بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به لان الايمان مبني على الاقفاط لا على الاغراض كما علم ذلك من كتاب الايمان فراجعه . وقوله ويقاط بذكر أوصافه تعالى) أي يؤكده اليمين بذكر أوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلح . هذا عليك ولا قبل . هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان أحوال الناس شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويحسم عنه عدمه فيغلف عليه اهله يمتنع بذلك ولو لم يغلف جاز وقبل لا تغليظ على المعروف بالصلاح ويغلف على غيره وقبل يغلف على الخطيئة من المال دون الحقير عيني (قوله وقيدته) أي قيد بعضهم التغليظ (قوله بفاسق) أي اذا كان المدعى عليه فاسقا (قوله ومال خطير) أي كما ذكرنا كما بينه في خزائن المقتنين وتبيين الحقائق (قوله والاختبار فيه) أي في التغليظ لما علمت من انه جائز ويجوز ارجاع الضمير الى أصل اليمين أي الاختبار في اليمين بان يقول له قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن الخصم حق القاضي أي الاختبار في صفة التغليظ الى القضاء يريدون فيه ماشا أو لا ينقصون ماشا أو لا يغفلون لو شاؤا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفته) أي التغليظ التي ينطق بها (قوله الى القاضي) أي تقوى يرضه الى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا يذكروه بحرف العطف ويحترز عن عطف بعض الاسماء على بعض والالتداد اليمين ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزياحي وقد صرح بما فلا تنس (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقبل لا يشرع

(و يغلف بذكر أوصافه تعالى) وقيد بعضهم بفاسق ومال خطير (والاختبار فيه) وفي صفته الى القاضي (ويجتنب العطف على تكرار اليمين) (ولو حلفه بالله) ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه به) أي بالنكول لان المقصود الحلف بالله ونكل حصل زياحي (لا) يستحب التغليظ على المسلم

وظاهر ما في الهداية ان المتن في جوب التغليظ به ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط
 في موضع ان المتن كونه سنة في موضع بعده عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليظ
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان لما لم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في
 كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التغليظ بالمكان قال في الكافي قيل لا يجب وقيل
 لا يشرع لان في التغليظ بالزمان تأخير حق المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع ~~كذا في التبيين~~
 والكافي اه قلت وهذا لا يظهر اذا كان على وفق مطلوبة ولو عدل بخالفته المشروعية كان
 أولى وعند الشافعي يستحب هذا التغليظ في قول ويجب في قول وبه قال مالك كافي البناية
 وغيره (أقول) انظر ان المذهب عندنا عدم جواز هذا التغليظ وعليه دلائل مشايخنا
 منذ كور في الشروح وأما سلب حسن هذا التغليظ تارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) مثل يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع
 عند المنبر أو ما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند حفرة بيت المقدس
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيمنه ان المباح ما لا سبب في طريقه فكان يقول فهو خلاف الاولى
 (واقول) كيف ~~يكون مباحا~~ وفيه زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على
 من أنكر وهو مطلق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ
 كما فاده المعنى وفي شرح المتن للدأمد وعند الأئمة الثلاثة يجوز ان تغلظ به ما أيضا ان
 كانت اليمن في قسامة وإيمان ومال عظيم قال القهستاني وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في
 حجره ويقرأ الآية المذكورة وهي ان الذين يشركون بهد الله وأيمانهم ثم يناقلب الآية ثم
 يحلف في مكان منها كافي المضمرات (قوله ويستحلف اليهودي) قال في المصباح اليهودي
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسعى بالجمع والمضارع من هدى اذ ارجع ويقال هم يهود
 وهو غير منصرف في العلية ووزن الفعل وجاز توريته وقيل نسبة الى يهودا بن يعقوب (قوله
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى) لقوله عليه السلام لابن موريا الاعور أنشدك بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى ~~كم الزناني~~ كتابكم هذا كافي البحر قال في البدائع ولا يحلف
 على الإشارة الى مصحف معين أي من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذا
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الإشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف
 تعظيما للمحرر كلام الله تعالى شرعا لا لابيته أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية وربعاقيل
 نصران ونصرانة ويقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصر ولهذا قيل في الواحد نصرى
 على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهدا
 الدين اه (قوله والجوسى) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تجسس اذا دخل في دين
 الجوس كما يقال تمردا وتنصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيغلف على كل
 يعمقه) لانه يكون ردعاً عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسى
 منذ كور في الاصل ويروى عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد أي من أهل الكفر الا بالله خالصا

(بزمان ولا يمكن)
 الحياوى وظاهره أنه مباح
 (ويستحلف اليهودي بالله
 الذي أنزل التوراة على
 موسى والنصراني بالله
 الذي أنزل الانجيل على
 عيسى والجوسى بالله الذي
 خلق النار) فيغلف على
 كل يعمقه فلو اكتفى بالله
 كالم كفى

قوله قال في المصباح الخ
 براجعة عبارة المصباح
 يظهر لك ما في هذه العبارة
 اه مصححه

فما شاعن أشريك الغير معه في التعظيم وذ كر الخصاص انه لا يحلف غير اليه ودي والنصراني
 الابائيه واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر البار من تعظيمه ولا ينبغي ذلك بحذف الكناين
 لانهم امن كتبه تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الخصاص قواهما
 فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكفيه أم لا قلت لم أر صريحا وظاهر
 قولهم انه يغلف به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليب فيمكن بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن
 الوصف المذكور اه (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن ويستحلف اليهودي المخلو لو اقتصر
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة لئلا كيد كما قلنا في المسلم وانما يغلف لئلا يكون أعظم
 في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليمين الكاذبة اه (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان و ينسب اليه من يتدين بهجاءه
 على اقطه فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنما أو وثنا أو غيره اه (قوله
 لانه يقربه وان عبد غيره) أي يعتقد ان الله تعالى خالفه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى وثني
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقول الله (قوله وحزم ابن السكال بان الدهرية) يفتح
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بقدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام
 تدفع وأرض تباع وما هي الا الدهر قال في القاموس الدهر قديم في الاسماء الحسنى والزمن
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهر ويضم القائل ببقاء الدهر (قوله لانه يعتقدوه
 تعالى) وان قالوا بقدومه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء
 خمسة الرب والدهر والفلك والناصر والفراغ أي انهم راء العالم فالدهر الخالق لها وهي
 قديمة بالزمان لا بلذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعليه فيما إذا يقولون) قلت يحلفون
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن البسوط الحر والمملوك والرجل والمرأة والفايق والصالح
 والكافر والمسلم في اليمين سواء لان المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في الاعتقاد الحرمة في
 اليمين الكاذبة سواء اه (أقول) والزنديق والمباضي داخلون تحت المشركين اذ قد سبق في
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار نفاقهم سوى كفرهم
 فلما لم يقرروا بالواجب الوجود لله تعالى قدس عما يقول الظالمون ولا نبي من الانبياء ولم يقدروا
 على اظهار ملهم الحق وانما المشركين فيعدون منهم حكماء على انه قد صرح في بعض الكتب أنهم
 يقولون به تعالى ولكن يتفنون القدرة عنه تعالى فظهر أن الكفرة باسبرهم يعتقدون الله تعالى
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستخلفون بالله تعالى سواء كان المستخلف ممن يعتقد الله
 تعالى أولا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله تعالى يعلمه فاذا حلف به كاذبا قاله تعالى يقطع
 دابره ويجعل دياره بلاقع أي خالية وحيث فلا معنى لقول الشارح قلت الخ تامل (أقول)
 وهذا كله بخلاف الكتابين كما صرح منهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي
 المقدس لانهم امن كتبه تعالى قال في شرح الاقطع أما الصابئة ان كانوا يؤمنون بالله ليس
 عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل الصحف على ادريس عليه السلام وان كانوا يعبدون
 السكوا كب استخلفوا بالذي خلق السكوا كب اه اتقاني ولا تنس ما قررته (قوله أن يقول
 له القاضى عليك عهد الله) ولا يقول له تحلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يميناً ولو أشاد

اختيار (والوثني بالله تعالى)
 لانه يقربه وان عبد غيره
 وحزم ابن السكال بان
 الدهرية لا يعتقدونه تعالى
 قلت وعليه فيما إذا يقولون
 واتق تحلف الاخرس أن
 يقول له القاضى عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كذا
 وكذا

٣ قوله فالدهر الخالق لها
 هكذا بالاصل وتحرر هذه
 العبارة

يتم لانه يصير كانه قال احذف وذلك لا يكون عينا فاده الاتقاني قال في الشرع لاية ولا يقول له
 بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا عينا ١١ (قوله فاذا او ما برأسه أي نعم صار
 حاقا) وان أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قنينة (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله
 والافشارته) ويعامل معاملة الاخرس عبد البر (قوله ولو أعى أيضا) أي وهو أصم آخر من
 (قوله فابوه الخ) مراده به ما يمد الجدة كما ان المراد بوسمه ما يشعل وصى الجد أفاده عبد البر
 وظاهره انه يستخاف عنه فان كان كذلك فانه يكون مخصوصا لما تقدم من قوله ان النيابة لا تجري
 في الحذف كذا أفاده بعض الفضلاء لكن صرح العلامة أبو السعود بانه مستثنى من قوله -م
 الحذف لا تجري فيه النيابة وهو ظاهر في انه يحذف أبوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه
 القاضي) الصواب ثم من نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم من سبق ذكره عبد
 البر وهل يختلفون على العلم ~~بكونه~~ كونه حماية لعل به حق الغير أو على البت يحرق ط (قوله
 بحر) قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم
 لا يحضر هال كان أولى لاني التاخر خاتمة بكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث
 انه مجمع الشياطين والظاهر انهم تحرمة لانهم المرادة عند الاطلاق وقد أفتيت بتعزير مسلم
 لازم الكنيسة مع اليهود ١٢ (قوله في دعوى سب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكميا أو سبب
 ضمان وقبده لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه ملكه فالعين على
 الحكم بالاخلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد فلان هذا اولاشئ منه كافي العمادية (قوله
 يرتفع) أي برافع كالأفالة والطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة
 دعوى المدعي بحر هذا معناه الاصطلاح امام معناه اللغوي فالحاصل من كل شئ ما بقي
 وثبت وذهب ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يحذف على الثابت والمستقر
 الآن ويكون قوله أي على صورة الخ نفسه مراد وانما كان على صورته لان المنكر
 يقول لم يكن بيتنا يسع ولا طلاق ولا غصب والحاصل ان التحليف على الحاصل نوع آخر
 من كيفية العين وهو الخلف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك ان السبب اما ان يكون
 مما يرتفع برافع أو لا فان كان الثاني فالتحليف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان
 نضر المدعي بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عند أبي يوسف كما سمي في
 منة صلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب
 جنح ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعي دينا أو ملكا في عين أو حقا في عين وكل منها على
 وجهين اما ان يدعيه مطلقا أو بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذ كر سببه يحذف على الحاصل
 ماله قبل ما ادعاه ولا شئ منه وكذا لو ادعى ملكا في عين حاضر أو حقا في عين حاضر ادعاه مطلقا
 ولم يذ كر له سببا يحذف على الحاصل لما هذا فلان ولا شئ منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى دينا
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب يسع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يحذف
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصبت ما استقرضت ما ودعت ما شريت منه
 كافي وعن أبي يوسف يحذف على السبب في هذه الصور المذكرة الا عند تعريض
 المدعي عليه فهو أن يقول أيها القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقبل فيه فينقض يحذف القاضي

فاذا او ما برأسه أي نعم صار
 حاقا ولو أصم أيضا كتب
 له ليجيب بخطه ان عرفه
 والافشارته ولو أعى أيضا
 فابوه أو وصيه أو من نصبه
 القاضي شرح رهبانية
 (ولا يحذفون في بيوت
 عباداتهم) كراهة
 دخولها بحر (ويحذف
 القاضي) في دعوى سبب
 يرتفع (على الحاصل) أي
 على صورة انكار المنكر
 وفسره بقوله

على الحاصل صرح وذ كرشمس الاثمة الحلواني رواية أخرى عن أبي يوسف ان المدعى عليه
لو أنكر السبب يخلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يخلف على الحاصل قاضيان وهذا
أحسن الاقاويل عندى وعلمه **أكثر القضاة** (يقول الحقير) وكذا فى مختارات النوازل
صاحب الهداية انتهى وقال نضر الاسلام البزدوى اللاتقى أن يفرض الامر الى القاضى
فيخلف على الحاصل أو السبب أم - ما رآه مصلحة كفى الكافى ومافى المتن ظاهر الرواية كفى
المشروح واعترض على رواية عن أبي يوسف بان اللاتقى التخليف على السبب دائماً ولا اعتبار
بالتعريض لانه لو وقع فعلى المدعى اليقينة وان يحرف على المدعى عليه اليقين وأجيب بانه قد لا يقدر
عليه اراؤهم عن يقدم على اليقين الفاجرة فاللاتقى التخليف على الحاصل كى لا يطل الحق قال
البرجندى ماد كرم المعترض اعتراض على قول أبي يوسف بانه لا فرق فى ذلك بين التعريض
وعدمه ولا يندفع به هذا الجواب (قوله أى بالله ما بينك وبينك كساح قائم) ادخل **التمسك**
فى المسائل التى يخلف فيها على الحاصل عنده ما غلبه من صاحب الهداية والشارحين
لان أبا حنيفة لا يقول بالتخليف بالنسكاح الآن يقال ان الامام فرع على قوله ما كثر فيه
فى المزارعة على قوله ما بجر أو يقال انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال كما
نقل عن المقدسى ولا كن ذ كره فى الية قومية أيضاً قال وه - ذابعد لان الظاهر انه يخلف
عنده فى تلك الصورية على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتمامل **هـ** (قوله وما
بينك وبينك قائم الآن) هذا قاصرو الحق مافى الخزانة من التفصيل قال المشقرى اذا ادعى
الشرافة ان ذ كره فى الثمن فالمدعى عليه يخلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولائى منه بالسبب
الذى ادعى ولا يخلف بالله ما بعته وان لم يذ **كر** المشقرى نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا
أحضره استكانه بالله ما عاك قبض هذا الثمن ولا تسليم هذا العبد من الوجه الذى ادعى وان شاء
حلفه بالله ما بينك وبين هذا شرا فقام الساعة والحاصل ان دعوى الشرا مع نقد الثمن دعوى
المبيع ما كما مطلقا وليست بدعوى العقد وهذا نصح مع جهالة الثمن فيخلف على ملك المبيع
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع نفى وليست بدعوى العقد وله - ذ اتصح مع
جهالة المبيع فيخلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رده الآن) المواب مافى الخلاصة
ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولائى من ذلك انتهى والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله
أو بدله لان المغصوب لو كان هالك لا يجب على الغاصب رده عينه لانه قد ذك ذلك بل يجب عليه رد
مثله لو مثله أو قيمته لو قيمته فلو حلفه بالله ما يجب عليك رده وكان ذلك بعد هلاكه وحلف على
ذلك لم يحث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رده ولا رده ليم حالة قيام
المغصوب وهلا كة فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رده وان ادعى عليه
ان المغصوب قد هلك فى يده ويريد تضمينه حلف بالله ما يجب عليك بدله وانما عي بالبدل ليم
المثل لو مثله أو القيمة لو قيمته (قوله وما مافى بينك وبينك الآن) هذا فى البائن الواحد أو ما اذا
كان بالاثلاث يخلف بالله ما طلقتم ثلاثا فى النكاح الذى بينكما وفى الرجعى يخلف بالله تعالى
ما مافى طلاق فى النكاح الذى بينكما وهو معنى قوله الآن قال الاسيحي انى يخلف بالله ما طلقتم
ثلاثا فى النكاح الذى بينكما (قوله وما بعث) أى أو ما غصبت أو ما طلق لاحتتمال انه رده

(أى بالله ما بينك وبينك كساح قائم)
(و) ما بينك وبينك كساح قائم وما
يجب عليك رده (لوقائما
أو بدله لو هلك) (وما مافى
بائن منك) وقوله (الآن)
منعاق بالجميع ممكن
(فى دعوى نكاح وبيع
وغصب وطلاق) فيه آف
ونشر لا على السبب أى
بالله ما نكحت وما بعث =

أو جدد الكساح بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف الموقوف رحمه الله تعالى المسائل المقررة
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهما * وفي منية المفتي المدعى عليه الالف يحلف
بالله ماله قبل ما يدعى ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادرهما فيكون صادقا اهـ * وفيما
ذكره الاسيحياني في التحليف على الوديعة اذا أنكرها المدعى عليه يحلف على صورة انكاره
بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين وعند أبي يوسف بالله ما أودعه ولا باعه ولا أقرضه
قصوروا الصواب مافي الخزانة * وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استملكها أو دل انسانا
عليه الا تكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولاله قبلك حق
منه احتياطاً اهـ * ومنها دعوى الملك المطابق فان كان في ملكه مقول حاضر في المجلس يحلف
بالله ما هذا العين ملك المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان
أقر المدعى عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعى كاف احضاره ليشير اليه وان أنكر كونه
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة * ومنها دعوى اجارة الضيعة أو الدار أو الحانوت
أو العبد أو دعوى من ارض أو معاملة في شغل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة فاعمة
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولاله قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة * ومنها
مالو ادعت امرأته على زوجها انه جعل امرها بيدها وانما اختارت نفسها أو أنكر الزوج
فالمسئلة على ثلاثة أو جهه اما أن يشكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على
الحاصل بل خلاف لانه لو حلف ما هي بائن منك الساعة ربما تاول قول بعض العلماء ان الواقع
بالامر بالدرجة فيحلف على السبب ولكنه يحتمل فيه للزوج بالله ما قلت لها منذ آخر تزوج
تزوجته أمرك بيدك وما تعلم انما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر
اختيارها يحلف بالله ما تعلم انها اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله
ما جعلت امر امرأتك هـ ذم يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان
الزوج حلف بطلاقة ثلاثا أن لا يفعل كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة * ومنها ان
ما ذكره في حلف البسيع قاصر والحق مافي الخزانة وقد قدمنا قريبا * ومنها في دعوى الكفالة
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم منجزة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو اجازها
في المجلس واذا حلفه يحلف بالله ماله قبلك هـ هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى
لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة تعرض بالله ماله قبلك هـ هذا النوع بسبب هذه
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في
الخزانة * ومنها تحليف المستحق قال في الخزانة رجل أعاد رباة أو أجرها أو أودعها فجاء مدع
وأقام بينة انما له لا يقضى له شيء حتى يحلف بالله ما بعته ولا وهبت ولا أذنت فيه ما ولا هي
خارجة عن ملكك للعالم * ومنها اذا ادعى غريم الميت ايقاع الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد علمنا كيفية تحليف مدعيه على
الميت * وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الالبقاء لا البراءة فلا

قوله قصور وهو مبتدأ
شبهه قوله فيما تقدم وفيما
ذكر الاسيحياني اهـ منه

وجهه لذلك في التحليف **هـ** وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأه ولم يعلم المديون انه لا يتوقف على قبوله **هـ** (أقول) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه محل نظرون المدعي هو ايضا مجموع الدين فلأورد تسوية بالخلاف عليه لاكتفي في الحلف بالنظر ما تعاون ان أباكم قبضه فزيادة انظر ولا شيء منه تدل طعنا على ان المراد انما هو ودفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظرا للفرع وسنة عليه ويجوز ان يكون وجه زيادة لا يرى اليه احتمال ان الفرع يتجاوز فإدبالاته الأبراء نظرا الى اقتضاها لها وهو خلاص الذمة **هـ** وفي البصر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في المنزلة ادعى على آخره خرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق لاحتمال انه خرقه وأداه ضمانه ثم نظروا في الخرق ان كان يسيرا ضمن النقصان يحلف ماله عليه هذا القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كافة القاضي يبين قيمته ومقدار النقصان ثم تقرّب عليه اليقين وكذلك هذا في هدم الخائط أو فساد متاع أو ذبح شاة أو نحو **هـ** * ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعي دين على الميت فان اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الأيمان اليمين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا كل طعنا ما ولا شرا باو مع قولهم هنا في تغليظ اليمين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب يمين واحدة فاذا عطف صارن أيمانا ولم أر عنه جوابا بل ولا من تعرض له **هـ** قال الرمي اذا تأمل المتأمل وجد التكرار التكرار المدعي فليتأمل **هـ** يعني ان المدعي وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فلهذا في حلف الخصم عليه الاحتياط (قوله خلافا للثاني) فقال اليمين تسعة وفي ملق المدعي فيجب مطابقة الدعوى والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعي عليه بما ذكرنا بان يقول المطلوب عنه طلب عينه قد يسد الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف تسعة على الحاصل ط وقد مرنا الكلام عليه مستوفى (قوله نظرا للمدعي عليه) أي كما هو نظرا للمدعي وهذا لتعليل لنول الامام والثالث وهو ما مضى عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يحلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقالته بعد البيع أي وادائه أو ابرائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغليظة فلو حلف على السبب امكن حائما ولو ادعى الواقع بعد السبب لكف اثباته فيتمضرب ذلك فكان في التحليف على الحاصل نظرا للمدعي عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقالته) أي في البيع وادائه أو ابرائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان اليمين كما تقدم شرعت لرجاء النكاح فاذ حلف على السبب الذي يرتفع برفع فشكل وأقر بالسبب ثم ادعى الرافع لا يقبل منه فيتمضرب بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على السبب) بان يحلته بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطلقة منك يا ثاني العدة وقد تقدم تفصيله موضحا فارجع اليه (قوله كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبنوتة) أي قد سبق ما لا في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستلزم على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق أبو السهود (قوله لكونه شائعا) ظاهر كلام الخصاص والصدور الشهيدين معروفة

== خلافا لثانيه في المدعي عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذا لزم) من الحلف على الحاصل (تدلى) النظر للمدعي فيحلف بالاجماع (على السبب) أي على صورة دعوى المدعي (كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبنوتة) والخصم لا يبرأهما (لكونه شائعا) لصدق حلفه على الحاصل في مقتضاه

كون المدعى عليه شافعا انما هو بقول المدعى ولو تنازعا فظاهر من كلامه -م انه لا اعتبار
 بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسئلة فقط حتى لو كان
 حنفي الحنف على السبب لاحتمال أن يقصد نقله الشافعي في هذه المسئلة عند الحنف لان
 الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا مذهبهم انه لا يثبت نفقة ولا شفعة مثلا فيضيع النفع
 فاذا حلف انه ما أبانهم او ما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت
 الحق واحتمال سقوطه بعارض موهوم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج
 الشريعة -سكى عن القاضي أبي علي التتبي انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي أبي عاصم
 فانه كان يدرس وخليفته يحكم فوافق جلوسى ان امرأه ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر
 الزوج فخلفه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذى تدعى فاستبها الرجل ليحلف نظرت
 الى القاضي فعلم أنى اذا نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محلة هو حتى ان كان
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة وان
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذى تدعى نظرا لها
 (قوله فيتمضروا المدعى) قال قلت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظر فيه
 للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة باريد لها المدعى أو يسكت عن
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجب ديدمان الحاق الضرر بأحدهما ورعاية جانب المدعى أولى
 لان سبب وجوب الحول هو وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له ونبوته انما يكون بما عارضة
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمنا قريبا (قوله وأمام مذهب المدعى
 فقهه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة
 الجوار عند -دحنى -معها وقيل لا (قوله والاوجه ان يسأله) أى المدعى (قوله هل نفقة قد
 وجوب شفعة الجوار أولا) فان قال اعترفه رها يحلف على الحاصل وان كان لا يقره فدها يحلف
 على السبب (قوله واعقده المصنف) أى تبع البصر والذى يظهر القول بانه لا اعتبار بمذهب
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوار
 عند -دحنى -معها الا يرى ان أهل الذمة اذا اتحاكوا اليها يحكم عليهم -م معتقدا نفاه -ذا أولى
 فليتأمل على ان قضاء ذمتهم أمورون بالحكم عذب سيدنا أبى -حنيفة رحمه الله تعالى
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرره) لان المار تدايب -تروق وان لحق بدار الحرب
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما مر في بابها و الظاهر أنه يكتبني باسلامه حال الدعوى
 عملا باستصحاب الحاصل كما في مسئلة الطاعون (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه
 ما بينه كما عتق قائم الآن لا ما أعتقه بل واز أنه أعتقه فلحق ثم عاد الى رقه فيتمضروا بصورة هذا
 اليمين وكذا بقية الامم ط (قوله وصح فداء اليمين) أى بمنثل المدعى أو أقل سوى مثاله
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أقل صح (قوله والصلى منه) أى
 على شئ أقل من المدعى لان معنى الصلى على الخطيئة سوى فيكون الفداء أعم من الصلى
 وحينئذ فيحتاج الى نكته وظاهر ما قرره الشارح ان أخذ المال في الفداء والصلى عن اليمين
 انما يحصل اذا كان المدعى محق بالكون المأخوذ في حقه بدلا كما في الصلى عن انكار فان كان

فتمضروا المدعى فالحق
 ومقاده انه لا اعتبار
 بمذهب المدعى عليه وأما
 مذهب المدعى فقبيل
 خلاف والاوجه ان يسأله
 القاضي هل نفقة وجوب
 شفعة الجوار أولا واعقده
 المصنف (وكذا) أى يحلف
 على السبب اجماعا (في
 سبب لا يرتفع) برافع بعد
 نبوته (كعبه لم يدعى)
 على مولاه (هتقه) لعدم
 تكرره (و) أما (في)
 الامم (ولو مسألة) (والا بعد
 الكافر) فلتكرره رقه ما
 بالحق حلف مولاهما
 (على الحاصل) والحاصل
 اعتبار الحاصل الاضرب
 -مدع سبب غير متكررة
 (وصح فداء اليمين والصلى
 منه)

مبطال لم يجز اه بجر (قوله) لم يثبت ذبوا عن اعراضكم باموالكم قال الجوى لما روى
 عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه افقدي يمينه بجمال وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افقدي
 يمينه حين ادعى عليه اربعون درهما فقبل الاصحاف وانت صادق فقال اخاف أن يوافق قسدر
 يميني فيقال هذا يمينه الكاذبة ولان فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا وشراولانه لو حلف
 يقع في القيل والقال فان التماس بينه صدق ومكذب فاذا افقدي يمينه فقد صان عرضه وهو
 حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (قوله اى ثابت) الاولى أن
 يقال اى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض اى مما كد الفعل بمنزلة الواجب العرفي
 لا الشرعي كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعا لماعل به (قوله بدليل جواز
 الحلف صادقا) وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تهايم او شريرا (قوله ولا يخلف)
 باقتساده من التحليف اى ليس للمدعى أن يخلفه بعد (قوله لانه) اى لان المدعى أسقط حقه
 في اليمين باخذ القداء أو الصلح عنه (قوله أسقط) الذى في الجهر لانه أسقط خصوصته باخذ
 المال منه (قوله حقه) اى حق خصوصته باخذ المال منه (قوله لو أسقطه اى اليمين) ذكر
 باعتبار كون اليمين قسدا او الاقوى مؤنثة (قوله أوتركتها عليه) الاوضح أوتركتها لئلا يناسب
 الخطاب قبله ولا يظهر التعيير به (قوله بخلاف البراءة عن المال) اى فانه لا يثبت قبل البراءة
 منه وكذا عن الدعوى اى فيصح لانه حقه (قوله لان التحليف للمالك) اى هو حق الحاكم
 حتى لو حلف المدعى ولو عند الحاكم لا يعتبر كما تقدم فلا يصح الا برأى عن حق غيره وانما يصح
 في القداء أو الصلح استحسانا على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره لان القداء أو الصلح
 باخذ المدعى على انه هو ما يدعيه على زعمه أو صلحا عنه فأسقط دعواه فيسقط اليمين ضمنا
 لا قصدا (قوله اعدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال فلم يجز ان يكتفى بظهور تعليل الشارح
 فيما ذكر لان الذى سبق له في أول البيع بان المال يحل للبيع على ان عبارة الدرر خالية عن
 ذلك حيث قال لان الشراعة تدل على ان المال بالمال واليمين ليست بعل وحيدة فعبارة الدرر
 أظهر فتأمل ولانه اسقاط اليمين قصدا والمدعى لا يمكنه لانه ليس حقا بل للقاضى كما مر بخلاف
 الاول فان القداء أو الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله والا) اى وان لم
 يكن عند الحاكم او محكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا اذا كان عند أحد هما لم يكن بتخليف المدعى
 لا الحاكم او لم يبرهن ادم ثبوت التحليف (قوله فله تخليفه) اى تخليف المدعى لما سبق من
 أن التحليف للمالك فاذا وقع عند غيره لا يبنى عليه حكم ذيوى قال في نور العين اراء تخليفه
 فبرهن أن المدعى حلف على هذه الدعوى عند قاضى كذا يقبل ولولا بينة له فله تخليف المدعى
 لانه يدعى بقائه حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تخليفه ان لم
 يبرهن اذ المدعى يدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار او انكار وقوله
 أبرأني الخ انيس باقرار ولا انكار فلا يصح ويقال له أجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف
 ما لو قال أبرأني عن هذا الا ان كان يحلف ادعى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والقرار
 جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب أن يخلف على
 دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه أ كثر قضاة زماننا اه

لم يثبت ذبوا عن
 اعراضكم باموالكم وقال
 الشاهد الاستدلال عن
 اليمين الصادقة واجب
 قال في الجهر اى ثابت
 بدليل جواز الحلف صادقا
 (ولا يخلف) المنكر (بعده)
 ابدل لانه أسقط حقه
 (و) قبله بالقداء أو الصلح لان
 المدعى (لو أسقطه) اى
 اليمين (قصدا) بان قال بروت
 من الحلف او تركه عليه
 او وجهته لا يصح وله
 التحليف بخلاف البراءة
 عن المال لان التحليف
 للمالك كم بزانية وكذا اذا
 اشترى يمينه لم يجز له ان
 ركن البيع درر
 (فسر) * استحلف
 خصمه فقال حلفت في مرة
 ان عند الحاكم او محكم
 وبرهن قبل والا فلا تعليله
 درر

وعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستخلفه أى أراد تخليف المدعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة
 الشارح من الإيهام فتنبه أفاده سبى الوالدرجه الله تعالى * وثقل أيضا عن البحر عن البرازية
 ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضى تخليفه أنه حلف على هذا المال عنه مدقاض آخر
 أو برأى عنه أن برهن قبل وانذع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى
 عليه فان ~~كل~~ اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الابرار عن المال اقرار
 بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابرار عن دعوى المال اه وظاهر هذا ان قول
 الشارح والافه تخليفه أى والا يبرهن فله تخليفه أى تخليف المدعى الاول تأمل (قوله)
 قلت ولم أر الخ قال سبى الوالدرجه الله تعالى وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض
 العلماء ما نصه قد رأيت في أواخر القضا قبيل كتاب الشهادة من فتاوى لسكر فوشي معز بالاول
 قضا بجواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض
 القاضى اليمين عليه فقال انى حلفت بالطلاق أن لا احلف أبدا والآن لا احلف حتى لا يقع على
 الطلاق فان القاضى يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالسكوت ولا يسهط عنه اليمين
 بهذا اليمين اه (قوله فيحصر) هو محمول لانه نا كل عن اليمين فيقتضى عليه به لان الذى تقدم
 ان لا تقاها هي قيد في السكوت لاقى قوله لا احلف لو فرض ان هذا من الآفة وسبق عن
 العناية ان القاضى لا يجبد من الحاق الضرر بما سدهما في الاختلاف على المااصل أو على
 السبب فإعادة جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعزب دعواه بالخلف بالطلاق وقضى عليه
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضرر بنفسه باقدامه على الخلف
 بالطلاق كما أفاده أبو السمود (واقول) لو كان ذلك حجة بحجة التحيل به كل من توجهت عليه يمين
 فيلزم ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتمدبر والله تعالى اعلم
 وأستغفر الله العظيم

* (باب التحالف) *

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر
 فهو العهد وفي البحر عن القاموس تحالفوا تعاهدوا وفي المسباج الحليف المعاقد يقال
 منه تحالفوا تعاهدوا تعاقدوا على ان يكون امرهما واحدا في التصبرة والحماية وليس مراد
 هنا اتفاقا المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف يريد به ان كلا منهما الميث كالتحالف بمعنى
 التقاسم وهذا اصطلاح جديد من الفقهاء ولا يذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة
 فانهم يذكرون اصل المادة في كل كلمة ثم يقرعون عليها بالمزيدات تارة ولا يقرعون اخرى وهما
 كذلك حيث فرعوا لمزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح فمدرج كما لا يخفى
 (قوله ذكر بين الاثنين) ليناسب الوضع الطبع (قوله في قدرن) دخل فيه راس المال في
 السلم كما دخل السلم فيه في البيع بحر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه بدراهم رائجة
 والادعى المشتري انه بدراهم كسدة (قوله او جفسه) بان ادعى البائع انه بالدنانير والمشتري
 بالدراهم وكذا لو اختلفا في جنس العقد كالهبة والبيع على المختار فيهما (قوله او في قدر مبيع)

قلت ولم ارها وقال انى
 قد حلفت بالطلاق انى
 لا احلف فيحصر
 * (باب التحالف) *

ما تقدم بين الواحد
 بين الاثنين (اختلفا) اى
 المتبايعان (في قدرن)
 او وصفه او جفسه (او) في
 قدر (مبيع) يكسب من
 برهن

ولم يتعرض للاختلاف في وصفه او جنسه لانه لا يوجب التحالف بل القول فيه لا يقع مع عينه
صرح بالاول في الظهيرية على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم اومن صرح
بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل البيع تدبر (قوله لانه نوردعوا بالحنة) وبقي
في الاخر مجرد الدعوى والبيئة اقوى لانها تلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر
عن المصباح البرهان الحجة وما يضاعها قيل النون زائدة وقيل أصلية وسبى الازهرى
القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والمواب أن يقال أبرء اذا
جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اه (قوله وان
برهنا فثبت الزيادة) بائعا كان أو مستريا حوى اذ لا معارضة أى في الزيادة أى ان برهن
كل منهما في صورتين حكم لمن أثبت الزيادة وهو البائع ان اختلفا في قدر الثمن والمشتري ان
اختلغا في قدر المبيع هـ ذامه مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلغا في وصف الثمن أو جنسه
وبرهن كل على ما ادعاه حكم لثبت وصف أو جنس اقتضى زيادة وهـ ذامه مقتضى سباق كلامه
وسماقه أيضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف
الثمن أو جنسه تدبر (قوله اذ البيئات للاثبات) ومنبت الاقل لا يعارض مثبت الا كثر
ولان الباقي منكره يكفي به الامين فلا حاجة لبيته بخلاف مدعى الزيادة لانه مدع حقيقة
ولا يعطى بدعواه بالبرهان وفي الزباني قال البائع بعته هـ هذه الجارية بعته هـ هذا وقال
المشتري اشترى هـ ثم امكنك بمائة دينار وأقاما البيضة في بيضة البائع أولى لانها تثبت الحق له في نفسه
والاخرى تنفيه والبيئة للاثبات دون النفي (قوله وان اختلغا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعا
بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقر البائع من
المبيع في حالة واحدة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع
في الثمن أكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتا درر وصوره في العناية بما اذا قال
البائع بعته هـ هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعته هـ وأخرى معها بمائة دينار وأقاما
البيئة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع نظر الى اثبات الزيادة فهما
جميعا للمشتري بمائة دينار قبل هذا قول ابى حنيفة آخر او كان يقول اولاهو قول زفر يقضى
بهما للمشتري بمائة وخمسة وعشرين دينار (قوله لوق الثمن) يجب اسقاط لو هنا وفي قوله لوق
المبيع ح لان في زيادة لو هنا في الموضعين خلافا وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن
والمبيع جميعا فبيئة البائع في الثمن أولى وبيئة المشتري في المبيع أولى نظر الى زيادة الاثبات
مدنى (قوله في الصور الثلاث) فيهما وفي احدهما (قوله فان رضى كل بمقالة لاخر فيها) بان
رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه الاختلاف فيه او رضى المشتري بالمبيع الذي
ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الاخر ان كان الاختلاف فيهما والاولى في
التعسير ان يقول فان تراضى باعلى شئ بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى
المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الاخر عند
الاختلاف فيهما الان ما ذكره الشارح لا يشمل الا صورة الاختلاف فيهما اتمام (قوله وان لم
يرض واحد منهم ابدعوى الاخر فالحاقا) قيد به للاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لانه نوردعوا بالحنة (وان
برهنا فثبت الزيادة)
اذ البيئات للاثبات (وان
اختلغا فيهما) أى الثمن
والمبيع جميعا (قد برهان
البائع لو الاختلاف في
الثمن وبرهان المشتري
اوفى المبيع) نظر الى اثبات
الزيادة (وان عجزا) في
الصور الثلاث عن
البيئة فان رضى كل بمقالة
الاخر فيها (وان لم يرض
واحد منهم ابدعوى
الاخر

ان قرضى بدعوى صاحبك والافسخنا البيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا
احدهما بما يدعيه الآخر فيجب ان لا يجعل القاضى بالقسخ حتى يسأل كلا منهما بما يختاره كما
في الدرر وهذا قياسى ان كان قبل القبض لان كلا منهما منكر واستحسنى بعده لان المشتري
لا يدعى شيه الا ان المبيع سلم له بقى دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفى
حلفه لكن عرفناه بجديت اذا اختلف المتبايعان والساعة فائمه بينهما اتفاقا وتزادا قال في
الاشباه ويستغنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا
تختلف ولا فسخ ويلزم المبيع ولا يمتنع واليمين على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من
اليمين ما اقر به المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان العبد قد عتق (قوله تعالى) اي
اشترى كالى الخلف قهستاني وظاهر كلامهم وما سياتى انه يقع ابضا على الخلف منهما (قوله
ما لم يكن فيه خيار) اي لاحدهما قال الجوى وشاربهم زعموا الى ان البيع ليس فيه خيار
لاحدهما اوله هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط
لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يمتنع عليه الفسخ ولو ابي بغيره وبحر
والمقصود ان من له الخيار يمكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي ان البائع اذا
كان يدعى زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف واما خيار
البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع
لتمكنه من الفسخ واما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لى تحرير الانعلا بحر وحاصله ان من
له الخيار لا يمكن من الفسخ دائما فينبغى تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن
التحالف حينئذ (قوله وبدا) اي القاضى يمين المشتري أى في الصور الثلاث كما في شرح ابن
الكمال وكذلك في صورتي الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه
يطالب اول بالثمن وهو ينكره ولا حجة الى ان ينسكل فتجهل فائمه نكوله بالزامه الثمن ولو بدأ
بيمين البائع فنسكل فاخرت مطالبته بتسليم المبيع حتى يستوفى الثمن وهذا ظاهر في التحالف
في القس اعماف المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهرون البائع هو المنكر فالظاهر البداهة به
ويشهد له ما سياتى انه اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدقة بدئ بيمين المؤجر والى ذلك وما
القهستاني ويبحث مثل هذا العلامة الرملى (قوله وهذا) اي البدئ بيمين المشتري (قوله
مقايضة) وهى بيع ساعة بساعة (قوله او صرفا) هو بيع غن بغن (قوله فهو بخير) لان كلا
منهما اقيم ما مشترى من وجه فاستوى فيخير القاضى ولانهم ما يسلمان معا فلم يكن احدهما سابقا
(قوله وقيل يقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قيل فقط لا الى المقايضة والصرف لانه لم يحكم
فيهما خلافا قال العيني وبدأ بيمين المشتري عند محمد وأبى يوسف وزفر وهو رواية عن أبى
حنيفة وعليه الفتوى وعن أبى يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبى حنيفة وقيل
يقرع بينهما في البداهة اه (قوله ويقتصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعه بالف
ويقول المشتري والله ما اشتراه بالفين ولا يزيد الاول ولقد بدعه بالفين ولا يزيد الثاني ولقد
باعنى بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة بقولهم ما قلنا
ولا علمنا له فأنزلوا المعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على حقيقة النبي اشعارا

تخالفنا) ما لم يكن
فيه خيار فيفسخ من له
الخيار (وبدا) بيمين
المشتري) لانه البادئ
بالانكار وهذا (لو) كان
(بيع بين يدين والا) بان
كان مقايضة أو صرفا (فهو
بخير) وقيل يقرع ابن مالك
ويقتصر على النبي

بان الخلاف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلا منهما منكر (قوله في
 الاصح) اشارة الى تضعيف ما في الزيادات بضم الالف الى النبي تا كيد او عيارته بخلاف البائع
 بالله ما بانه بالف ولقد باعه بالفين ويخالف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف قال في
 المنع والاصح الاقتصار على النبي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطالب احدى) وهو
 الصحيح لانهم لما حلفوا لم يثبت مدعى كل منهم ما بقي به ما يشي به مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وفرع عليه في المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الخلع وقبل
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ما حكمه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ليس بشرط حتى
 لو فسخاه انفسخ لان الحق اهلهم واطاها وان فسخ احدى ما لا يكفي وان اكتفى بطالبه بحر
 وجوى وقوله في الدرر لو وطئ المشتري الجارية الخ يفيده ان وطئا لا يمنع من ردها بعد
 الفسخ للخالف بخلاف ما لو ظهر به اعيب قد يمين به بالوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع
 بالنقصان الا اذا وطئ لاختيار بكارته افوجدها ثيبا ونزع من ساعته ولم يلبث اه فيفرق
 بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما طلبا للتفريق او لم يطلبها
 لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا لعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجمعا ابدا وهذه
 الطرمة حق الشرع واما العدة ونقضه فحقها ما يبدل قوله عليه السلام والسلام فاقاوترا اذا
 (قوله او طاهما) لا حاجة اليه لعان بالاولى (قوله ولا يفسخ بالخالف) في الصحيح أي بدون
 فسخ القاضي لانهم لما حلفوا لم يثبت مدعى ما يميني به ما يشي به ولا يفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وانه ما لم يثبت بدل يميني به بالابدل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في القاسدا
 جوى (قوله ولا يفسخ احدى) ابقاء حق الآخر ولا ولاية له عليه بخلاف القاضي
 فانه لا ولاية العامة (قوله بل يفسخهما) اي بلا توقف على القاضي لان له ما الفسخ
 بدون اختلاف فكذا معهما فكيف مع البائع بقراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في
 الجروظا هو ما ذكره الشارحون انهم ما لو فسخاه انفسخ بلا توقف على القاضي وان فسخ
 احدى ما لا يكفي وان اكتفى بطالب احدى (قوله لزمه دعوى الآخر) لانه جعل بالذلا
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم يزم القول ببقوته يمين اي ببقوت مدعى الآخر
 (قوله بالقضاء) منه لم يبق بقوله لزم اي لا مجرد النكول بل اذا اتصل به لقضاء قال في التبيين
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا معالي اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار انه اقار
 فلانه اقراره شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراد اه (قوله والسلمة قائمة) احتراز
 اذا هلكت وسياق متنا (قوله وهذا كله) أي من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في
 الزق) أي الظرف بان باعه القر في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق فارعا ليرده على صاحبه ووزنه
 عن مرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زق قال القول قول المشتري سواء سمي
 لكل رطل ثمنا او لم يسم بجعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في
 ضمنه اختلاف في الثمن لم يمتنع في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى
 اختلافهما في الزق (قوله فاقول للمشتري) لان القول قول القابض أمينا كان أو ضعيفا
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنه ما لا اختلاف في الثمن فالبايع يجمعه له عين والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي
 البائع بطالب احدى ما
 أو بطالبهما ولا يفسخ
 بالتحالف ولا يفسخ احدى ما
 بل يفسخهما بحر
 ومن ذلك) منها (لزمه
 دعوى الآخر) بالقضاء
 واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا تحالف المتبايعان
 والسلمة قائمة بهيئتها
 فها القاترا وهذا كله
 لو الاختلاف في البذل
 مقصودا لو في ضمن شيء
 باختلافهما في الزق
 فاقول للمشتري في انه
 الزق ولا تحالف

غسانين لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافه ما في الرق * وفي الجرم البيع الفاسد
 ولورد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيره وهو خمسة أرطال قال قول
 المشتري مع يمينه لأنه ان اعتد به اختلاف في تعيين الرق المقبوض قال قول القابض ضمينا
 كالأو أمينا وان اعتبر اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لأنه ينسب الزيادة اه (قوله)
 كما لو اختلاف في وصف المبيع) محتمز قوله سابقا أو وصفه أي الثمن والحاصل انه ما اذا اختلفا
 في الوصف فان كان وصف الثمن محالنا وان كان وصف المبيع فالقول للبائع ولا يخالف
 (قوله) فالقول للبائع ولا يخالف لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط
 أمر زائد والبائع ينكره والقول للمتنكر بيمينه (قوله) لا يكون لا يحتل به قوام العقد) لأنه
 اختلاف في غير المعقود عليه وبه فاشبهه الاختلاف في الخط والبراء (قوله) فهو أجل
 أطلقه فدخل الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمتنكر الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في
 السلم فانه ايتحانان كما قدمنا في بابيه ونخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري
 لأنه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بحر * قال في البدائع وقوله ولاجل أي في
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه ففي الاولين القول قول البائع مع يمينه وفي
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر
 وباقي التفصيل فيما في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كتابا أو خبازا
 فلا حاجة الى تقديمه وفي الجرا أيضا ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه للمدعي عند الامام لأنه فيه شرط وتركه
 فيه مقسود له وقد واقداهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لأنه لا تعاق له بالصفة
 والفساد فيه فكان القول لما فيه اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين
 تبايعا شيئا واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترت هذا الشيء بخمسين درهما الى عشرين
 شهرا على أن تؤدي اليك كل شهر درهماين ونصفا وقال البائع بعة بك بمائة درهم الى عشرة
 أشهر على أن تؤدي إلى كل شهر عشرة دراهم وأقاما بالبيعة قال محمد تقبل منهما درهمين وأخذ
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم يأخذ بعد ذلك كل
 شهر درهماين ونصفا الى أن تتم له مائة لأن المشتري أقبله بخمسين درهما على أن يؤدي اليه كل
 شهر درهماين ونصفا وبرهن دعواه بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن يأخذ من
 هذه الخمسين مع ما أقبله به المشتري في كل شهر عشرة فالزيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة
 ونصف وما أقبله به المشتري له في كل شهر درهمان ونصف فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في
 كل ستة أشهر رمعا ادعاه خمسة وأربعين ومما أقبله به المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما يدعيه
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما يقبله به المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم يأخذ
 بعد ذلك في كل شهر درهماين ونصفا الى عشرين شهرا حتى يتم المائة وهذه مسئلة بجهينة يقف
 عليها من آمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله) بشرط رهن أي بالثمن من المشتري (قوله)
 أو خيار) فالقول للمتنكر على المذهب وقد ذكرنا قولين في باب خيار الشرط والمذهب
 ما ذكره هنا لانهم ما يثبتان بعارض الشرط والقول للمتنكر العوارض بحر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف
 المبيع كقوله اشترت به على
 أنه كتاب أو خباز وقال
 البائع لم اشترط فالقول
 للبائع ولا يخالف ظهيرية
 (و) قيد باختلافهما في ثمن
 ومبيع لأنه لا يخالف في
 غيرهما الكونه لا يحتل به
 قوام العقد فهو أجل
 وشرط رهن أو خيار

أصل شرط الخيار وقدرة عند علمائنا الثلاثة ويتجالفان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناية
 (قوله أو ضمان) أي ضمان الثمن بأن قال بمتكك بشرط أن يتكفل لي بالثمن فلان وأنكر
 المشتري ومنه له ضمان العهدة جوى قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض ثمن)
 أو حظ البعض أو إبراء الكل وقيد بالقبض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التجالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه
 يوجب التجالف أيضا فصرح بذلك دفعه إليه كما في البرجندى فظهر أن القيد ليس للاحتراز
 بل لدفع الوهم وأراد بالقبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والإبراء ولو كلاً كما في معراج
 الدراية (قوله والقول للمنفك) بيمينه) لأنه اختلاف في غير الملة وقد عليه وبه فاشبه
 الاختلاف في الخط والإبراء وهذا لأن ما دام لا يمتثل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في
 وصف الثمن أو غيره فإنه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التجالف لأن ذلك يرجع إلى
 نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك لأجل فإنه ليس بوصف الاتري أن
 الثمن موجود به منضمه فاقول المنكر الخيار والأجل مع يمينه لأنهم أبشع بعارض
 الشرط والقول لمنكر الأعراض يجوز قال العلامة المقدسي ولأن أصل الثمن حق البائع
 والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حق البائع ولقائل أن يقول هذا
 خلاف المعقول لأنه استدل بالبقاء الموصوف على بقاء الصفة والمصلحة قد تزول مع بقاء
 الموصوف بأن تنزل صفاته فعندكم المبيع يقع بمن ثم زاد أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل
 (قوله وقال زفر والشافعي يتجالفان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشرط وقبض
 بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وان اختلاف في الأجل أو شرط خيار أو قبض بعض الثمن
 لم يتجالف عندنا واكتفينا بيمين المنكر حيث أشار بعدنا إلى خلاف مالك والشافعي
 وباكتفينا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد ما لا يجزئ في اختلاف القاصر
 على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتجالفان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقدرة
 (قوله ولا تجالف إذا اختلفا) أي في مقدر الثمن معراج ومنه في متن الجمع (قوله
 بعد هلاك المبيع) أي عند المشتري أما إذا هلك عند البائع قبل قبضه ففسخ البيع ط
 ومعراج وأفادته في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله
 أو تعميمة بما لا يرديه) هذا إذا خفي الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بها
 لا يقدرون على رد المبيع قال في الكفاية بأن زاد زيادة متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة ثمن
 الذات كسمن وولد وعقر قال في غرر الأفيكار أو تغير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض
 متصلة كانت أو منفصلة كولد وارث وعقر وإذا اختلفا عنه دهم فيفسخ على القيمة إذا
 اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره
 كانت قبل القبض أو بعده يتجالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اهـ قال
 الرملي وقد صرحوا بأن الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولد من الأصل مانعة من رد الكافرس
 والبنا وطعن الحنفية ونفى اللهم ونحوه بالذيق فاذا وجد شيء من ذلك لا تجالف عندهم اختلفا
 لحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين وأصحاب الفتاوى اختلافهما ما به الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض
 ثمن والقول للمنفك)
 بيمينه وقال زفر والشافعي
 يتجالفان (ولا تجالف إذا
 اختلفا) (بعد هلاك المبيع)
 أو نحوه عن مالك أو
 تعميمة بما لا يرديه

ولابد من موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في
 التاريخانية فارجع اليه ان شئت ثم بحثت في الكتب فراءت ابن مراك قال في شرح المجموع اعلم
 ان مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث
 الذات بعد القبض متصلة كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض
 والعقر يتبعان عند محمد خلافا لما اذا اختلفا فيتراد ان القيمة عنده الان شاء المشتري ان
 يرد العين مع الزيادة وقيل يتراد ان يرضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات
 لانها لو كانت من حيث السعر يتبعان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة
 من عينها لانهم الوهم تمكن كذلك يتبعان اتفاقا او يكون السبب للمشتري عندهم جميعا وفي
 التاريخانية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثته ما أو بين ورثة أحدهما وبين الحى فان
 كان قبل قبض الساعة يتبعان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان العين على الورثة على
 العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف يتبعان وفي
 شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيه اوافق الاصله رجل اشترى
 شيئا فمات البائع او المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع
 فان كانت الساعة في يد الورثة يتبعان وان كانت الساعة في يد الحى لا يتبعان عندهما وقال
 محمد يتبعان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعة في يد البائع يتبعان عند الكل
 وان كانت الساعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتبعان وعلى قول محمد يتبعان وهذا لا
 المعقد بمنزلة المعقود عليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمناج والتغير
 بالعيب الدرر والفرور والله تعالى اعلمه (واقعة حال) * اختلف المشتري مع الوكيل بقبض
 الثمن هل يجزى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجزى اذا لو كبيل بالقبض لا يحلف
 وان ملك الخصومة عند الامام في دفع الثمن الذي اقرب به واذا حضر الموكل المباشرة لا تعد
 وطلبه بالزيادة يتبعان حينئذ اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قاله اولى ما
 علمت من شعوله العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يشكر زيادة الثمن فلو ادعى
 البائع ان مادفعه اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبغة فيبقى ان يكون القول قوله لانه
 منكر لقائمه الباقي وليراجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أي فانهم ما يتبعان لقيام
 القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المسمى المشتري فانه يجعل قابضا باسمه لا كونه
 المبيع ومصار كالموكل في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة يمينه ولو استهلك البائع
 كان فسحا للمبيع كالموكل بنفسه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضي زاده في قوله بعد هلاك
 المبيع لو عند المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبي فانه ما يتبعان على قيمة المبيع كافي
 التبيين والبر (قوله وقال محمد والشافعي يتبعان في قبض على قيمة الهالك) وهل تعتبر قيمة
 يوم التلف أو القبض أو أقله ما يراجع (قوله وهذا) أي الاقتصار على عين المشتري (قوله
 لو الثمن دينارا) بان كان دراهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا وان كان عينا بان كان العدة بمقايضة
 فاختلافه مدهلاك أحد البدلين يتبعان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله لموم مقايضة
 تحالفا) وان اختلفا في كون البديل دينارا أو عينا ان ادعى المشتري انه كان عينا يتبعان عندهما

(وحالف المشتري) الا اذا
 استهلكه في يد البائع غير
 المشتري وقال محمد والشافعي
 يتبعان ويضخ على
 قيمة الهالك وهذا لو ائتم
 دينارا لموم مقايضة تحالفا
 اجماعا

وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري أنه كان ديناً لا يتحققان والقول قول المشتري
 كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان العقد قائماً بقاءه الباقي منهما (قوله ويرد
 مثل الهالك) ان كان مثله او قيمته ان كان قيمياً (قوله كالواختلاف في جنس الثمن الخ) كالف درهم
 والاف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانهم ما يتحالفان باختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا
 على غن فلا بد من التحالف لقمع كافي الجور وبه هذا تعلم ان الاختلاف في جنس الثمن
 كالاختلاف في قدره الا في مسئلة وهي ما اذا كان المبيع هالكاً والحاصل انه اذا هلك المبيع
 لالتحالف عندهما خلافاً لهما هذا اذا كان الثمن ديناً واختلاف في قدره أو وصفه أما اذا اختلفا
 في جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف في التحالف (قوله ولا يتحالف بعد هلاك بعضه) أي هلاكه
 بعد القبض كما سيذكره فيما لان التحالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد
 الشرع به في حال قيام السلعة والسلمة اسم لحيثها فلا يتي بعد فوات جزمه ولا يمكن التحالف
 في القاسم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته ما والقيمة تعرف بالظن
 والحزور فيؤدي الى التحالف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أي قبل نقد الثمن
 (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحالفان في موته ما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار
 من الجانبين كفاية ولوعند البائع قبل القبض تحالفاه على القائم عندهم (قوله لم يتحالفاه عند
 أبي حنيفة) أي والقول قول المشتري بيمينه لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة
 وهي اسم للمبيع المبيع كما تقدم فاذا هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتحالفان في
 الحى ويقضى العقد فيه ولا يتحالفان في الهالك ويكون القول في غنمه قول المشتري وقال محمد
 يتحالفان عليه ما ويقضى العقد فيه ما ويرد الحى وقيمة الهالك كافي العيب في (قوله الا ان
 يرضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أي لا يأخذ من غن الهالك شيئاً أصلاً ويجوز الهالك
 كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم في نكاح الفان في غنمه ويكون الثمن كله في
 مقابلة الحى وبذلك قولهم لزم دعوى الآخر كافي غرر الانكار (قوله يتحالفان) أي على
 ثمن الحى فان حلفا فسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من غن الهالك ولا من قيمته نبي وأيهما
 نكل لزمه دعوى الآخر كافي التبيين (قوله هذا على تخريج الجمهور) أي صرف الاستثناء
 الى التحالف ولفظ المبسوط يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التحالف حيث قال لم يتحالفاه
 الا ان يرضى الخ (قوله وصرف مشايخ بلخ الاستثناء) أي المقدر في الكلام لان المعنى ولا
 يتحالف بعد هلاك بعضه بل اليمين على المشتري قال في غرر الانكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل
 الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السابق يعنى يأخذ من غن الهالك قدر ما أقر
 به المشتري وحلف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ هذا القاسم ولا يخصه في الهالك في نكاح
 في حلف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلحاً عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى
 تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من غن الهالك ما أقر به المشتري لا الزيادة فيمتحالفان
 ويترادان في القائم اهـ (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا في هذا الاستثناء
 فاعامة على انه منصرف الى التحالف لانه المذكور في كلام القدوري في تقدير الكلام لم يتحالفاه
 الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيمتحالفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر في

لان المبيع كل منهما ما
 ويرد مثل الهالك أو قيمته
 كالواختلاف في جنس الثمن
 بعد هلاك السلعة بان قال
 أحدهما دراهم والآخر
 دنانير فلو لم يرضى المشتري
 رد القيمة سراج (ولا)
 يتحالف (بعد هلاك بعضه)
 أو خروجه من مالهما
 كعبد بن مات أحدهما
 عند المشتري بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم
 يتحالفاه عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى (الا ان يرضى
 البائع بترك حصة الهالك)
 أصلاً في نكاح الفان هذا
 على تخريج الجمهور وصرف
 مشايخ بلخ الاستثناء الى عين
 المشتري

الكلام لان المعق ولا تصالح بعد هلاك بعضه بل اليمين على المشتري الا ان يرضى الخ اي فينتهذ
لا يمين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصده لا يحلف المشتري ويكون القول
قوله بلا يمين وهذا انما يظهر ان لو كان الثمن مفسدا او كانت قيمة العبدين سواء او متفاوتة
معه لومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر المتروك لها فلم اره والظاهر ان
القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم ط والحاصل انه اذا هلك بعض المبيع او
أخرجه المشتري عن ملكه لا تحلف ولا يقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة
الهالك فيتحالفان فيحلف البائع انه ما باعه بما يقول المشتري ويحلف المشتري بانه ما اشتراه بما
يقوله البائع ويفسخ العقد بينهما ما وراخذ البائع القائم فقط ولا شيء له سواء لانه رضى باسقاط
حصة الهالك هـ ذاما تفيد عبارة المبسوط وجعله الشارح تبعا للزبلي يخرج الجمهور
والذي تفهـ هـ عبارة الجامع الصغير واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطافا وان القول
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك واخذ القائم صلحا عايد عنه من جهة
الثمن ولا شيء له سواء رضاه والله تعالى اعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اختلف المولى
والمكتاتب فلا تحلف عند الامام لان التحالف في المعاضات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على
المكتاتب مطافا لم يكن في معنى البيع ولان فائدة التبركول لا يقضى عليه والمكتاتب لا يقضى
عليه ولان البديل في الكتابة مقابل بقاء الجبر وهو ملك التصرف واليد فيه للعالم وقد سلم ذلك
له ولا يدعى على مولاه شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتحالفان
فيكون القول قول العبد بل كونه منكر او انما يصير مقابلا بالعتق عند الاداء وقبله لا يقابله
اصلا فتعيل الشارح تباع فيه المصنف حيث علل للامام القائل به عدم التحالف في الكتابة
بان التحالف في المعاضات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على المكتاتب مطافا لم يكن في معنى
البيع وقال ايضا فان وتفسخ الكتابة كالببيع وان أقام أحدهما قيمة قيات وان أقامها
فيمينه المولى أولى لاثباتها الزيادة لكن يعتق باذا قدر ما تبرهن عليه ولا يمنع وجوب بدل الكتابة
بعد عتقه كمالو كاتبه على ألف على انه اذا أدى خمسمائة عتق وكما لو استحق البديل بعد الاداء كما في
التيمين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلف رب السلم والمسلم اليه
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة
لم يتحالفان التحالف موجه رفع الاقالة وجود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود
ولان البس ببيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل بسقط فلم
يكن فيه معنى البيع حتى يتحالفا واعتبر حقيقة الدعوى والانعكاس والمسلم اليه هو المنكر
فيكان القول قوله وقد بالاختلاف بهـ هـ لانهم لو اختلفا قبلها في قدره تحالفا كالاختلاف
في نوعه وحينئذ وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل
القول للعبد والمسلم اليه) مع يمينهما مخرج (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سألني وينبغي أخذ من تعليلهم انه لو
اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بهـ هـ فالحكم كذلك ولم أره صريحا مخرج وفيه وقد علم
من تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولا في) قدر (بدل كتابة)
له عدم لزومها (و) قدر
(رأس مال بعد اقالة) عقد
(السلم) بل القول للعبد
والمسلم اليه ولا يعود السلم

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى أمة بالقدرة هم وقبضها ثم
 تقايلا البيع حال قيام الامه ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامه
 بحكم الاقالة تعاقدوا ويعود البيع الاول (قوله ولا يمينه) اما اذا وجدت لاحدهما عمل به اله
 وان برهنه فبينة مثبت الزيادة مقدمة وهـ ذاق قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى
 يكون حتى البائع في الثمن وحتى المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التحالف قبل
 القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مدع ومنه كرفية عدى الى الاقالة ولا بد من
 الفسخ منهما أو من القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا
 مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول من ذكر الزيادة مع عينه هذا ما ظهر ط
 وفي مسكن والقول للمفسر (قوله خلافا لمحمد) لانه يرى النص معاولا بعد القبض أيضا
 وهما فلا كان ينبغي أن لا تحالف مطلقا لانه ان ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في
 حقه ما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما نفس الاجارة على البيع
 قبل القبض والورث على المأقود القيمة على العين فيما اذا استلحق في بدل البائع غير المشتري
 بجر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاتف والقيز هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكرت في باب
 المهر وتبع فيه صاحب الهداية والكنز ولا يلزم ذكرها هنا صاحب الوقاية لان محلها المناسب
 ثمة الا ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هذا وعلى تخريج الرازي ثمة وهكذا في
 الكنز وقصد منه نكتة تخرجها عن حد التكرار على ما تفت عليه الا ان ارشاه الله تعالى وقيد
 بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لماسبق في بابيه والاختلاف في جنسه
 كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرأة مهرها
 أو أكثرها اقيمة لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى
 أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فيحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه
 اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمة الجارية لا عينها بجر وفيه ولم يذكر
 حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظاهر به أن لها نصف ما ادعاه الزوج وفي
 مسئلة العبد والجارية لها المنة الا أن يراضيا على ان تأخذ نصف الجارية اهـ (قوله قضى
 لمن أقام البرهان) لانه توردها معها أما قبول يمين المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال
 وانما يدعى قبول يمينه الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل يمينه
 قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها ابا دأق ربه من المهر وهي تنكر والدعوى
 كائنة لقبول البينة كافي دعوى المودع رد الوديعة معراج (قوله بان كان كفايته أو أقل)
 لانها ثبت الزيادة ويمينه الزوج تنفي ذلك والمنتهى أولى ولان الظاهر يشهد له ويمينه المرأة تثبت
 خلاف الظاهر وهـ هذا هو المعتبر في اليمينات (قوله فيمينته أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ
 وجرم به في الملتقى وكذا الزباي هنا وفي باب المهر وقال بعضهم تقدم يمينها أيضا لانها أظهرت
 شيئا لم يكن ظاهرا بصادقهما كافي البصر قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قلت بقي ما اذا لم يعلم
 مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم
 يوجد من يماثلها تامل (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) على المسئلة أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي
 المتعاقدان (في مقدار
 الثمن بعد الاقالة) ولا يمينه
 (تعاقدوا) وعاد البيع (لو
 كان كل من المبيع والثمن
 مقبوضا ولم يرد المشتري
 الى بائعه) بحكم الاقالة
 (فان رده اليه بحكم الاقالة
 لا) تحالف خلافا لمحمد
 (وان اختلفا) أي الزوجان
 (في قدر المهر) أو جنسه
 (قضى بان أقام البرهان
 وان برهنه فبينة) اذا كان
 مهر المثل شاهدا للزوج
 بان كان كفايته أو أقل (وان
 كان شاهدا لها) بان كان
 كفايتها أو أكثر (فيمينته
 أولى) لا يثبت خلاف
 الظاهر

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما) ليس المراد به متوسط بينهما بل
المراد انه أقل مما ادعته وأكثروا ادعاء به عـ بر في الدرر (قوله فالتأثر) أى التقاط أى
فالمعكم من هذا التأثر من التأثر بكسر الهمزة وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه عناية
(قوله للاستواء) أى في الأثبات لأن بينهما تثبت الزيادة وبينه تثبت الخط وليس أحدهما
بأولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) قيد لما تأثر قال في البحر والصحيح
التأثر ويجب مهر المثل (قوله تحالفاً) أى عند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج
صار مقرراً ما يدعيه خصمه أو باذلاً درر وعند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج
مع عينية إلا أن باقى بشئ مسكت لا ينعرف مهرها أو قيل هو أن يدعى مادون عشرة دراهم
كافي بالجوهر وقال الإمام خواجه زاده هو أن يدعى مهر لا يتزوج مثلها عليه عادة كما لو ادعى
النكاح على مائة درهم ومهر مثلها ألف وقال به ضهم المسكت كمدون نصف المهر فاذا جاوز
نصف المهر لم يكن مسكتاً عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اقبعية المهر) لأن أثر التحالف
في إتمام التسمية ولا يحصل بفسخ النكاح أى لأن عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه
من التسمية وهو لا يفسد النكاح إذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسميته الثمن
يفسده كالمهر وفسخه القاضى قطعا للمنازعة بينهما (قوله ويبدأ بيمينه) نقل الرملى
عن مهر البحر عن غاية البيان انه يقرع بينهما المستحب بالانه لا رجحان لاحدهما على الآخر
واختار في الظهيرة وكثيرون انه يبدأ بيمينه لأن أول التسليمين عليه فيكون أول اليمينين
عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الأولوية (قوله لأن أول التسليمين) التسليمان
هو التسليم الزوج والمهر وتسليم المرأة تقسم أو السابق فيهما تسليم مجهل المهر وما ذكره تخرىج
الكرخى فيقدم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعنى فيما إذا كان مهر المثل
مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما فمضى خمسة
أوجه وأما على تخرىج الرازى فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهداً
لاحدهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع عينية
إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أبو السعد عن العناية وحاصله ان التحالف فيما إذا خالف قولها
أما إذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخرىج الكرخى
يتحالفان في الصور الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط والهيوط وبه جزم في الكنز
قال في البحر ولم أر من رجح الأول وتعليقه في التأثر بان تقديم الزيلعي وغيره له تبع الهداية يؤذن
بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضيان انه الأول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير
والأولى البداهة بتخلف الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالتشديد) وهذا عنى
التحالف أولاً لا من الحكم قول الكرخى لأن مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط
اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخرىج الرازى فالحكم قبل التحالف
وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف أبي يوسف بحر قال العلامة أبو
السعود وقاتل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع إذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة
من يشهد له الظاهر كافي النكاح فانه لا يحظور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غير شاهد
لكل منهما) فان كان
بينهما (فالتأثر) للاستواء
(ويجب مهر المثل)
على الصحيح (وان عجزا)
عن البرهان (تحالفوا ولم
يفسخ النكاح) اقبعية
المهر بخلاف البيع
(ويبدأ بيمينه) لأن أول
التسليمين عليه فيكون أول
اليمينين عليه ظهيرة
(ويحكم) بالتشديد أى يجعل
(مهر مثلها) حكماً سقوط
اعتبار التسمية بالتحالف
(في قضى قوله لو كان
كقالتة أو أقل وبقولها
لو كقالتة أو أكثر) به لو
يقسم ما أى بين ما تدعيه
ويدعيه

(قوله لانها قد اساعة فساعة) أى على حسب حدوث المنفعة المقتودة عليهم فى الاجارة (قوله
 فكل جزء كقوله) أى فيصير كل جزء من المنفعة كالمقتودة عليه ابتداء (قوله بخلاف اليسع)
 أى بخلاف ما إذا ملك بعض المبيع لان كل جزء ليس بمقتودة عليه عند ابتداء بل الجمله مقتودة
 به عند واحد فاذا تعدد العدة فى بعضها بالهلاك تعددت كاه ضرورة (قوله وان اختلف الزوجان
 الخ) فبما اختلفا فهم للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه فان متاع النساء يبين على السواء
 ان كن فى بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن فى بيت على حدة ففى بيت كل امرأة بينهما
 وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يستترك بعضهن مع بعض كذا فى خزانة الاكل والخسائية
 وللاحتراز عن اختلاف الاب والابن ففى بيت البيت قال فى خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا
 كان الاب فى عيال الابن فى بيته فالمتاع كله للابن كالوكان الابن فى بيت الاب وعياله فمتاع البيت
 للاب اه وانظر هل يأتى التفصيل هنا كما ذكره فى الزوجين بان يكون أحدهما عالما مثلاً
 والاخر جاهلاً وفى البيت كتب ونحوهما يصلح لأحدهما فقط وكذلك كانت البنت فى عيال
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهازها فقط فحقها زوجها فستكون فى
 بيت أبيها فهل تكون كسلة الزوجين أو كسلة الاسكاف والعطاريات تيمم أره فليراجع قال
 فى البحر قال محمد بن جبريل زوج ابنته وهى وختمته فى داره وعياله ثم اختلفوا فى متاع البيت فهو
 للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسى وهو مخالف
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل اليدى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهى لو طاعت البنت ولها جهازها وسكنت
 عند أبيها فتمل وللاحتراز عن اسكاف وعطاريات فى آلة الاسكاف كفة أو آلة العطارين وهى
 فى أيديهم ما فانه يتضح انهم ما يظن الى ما يصلح لأحدهما لانه قد يتخذ نفسه أو اليسع فلا
 يصلح من يحاول للاحتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فان القول فيه
 للمستأجر لكون البيت مضافاً اليه بالكنى وللاحتراز عن اختلاف الزوجين فى غير متاع
 البيت وكان فى أيديهم ما فانه ما كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقدر كالمواقف به بعض ما ذكر
 (قوله ولو عاكين) أى أو حرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حراً
 والاخر عاكياً فبما فى وأشار باختلافهم انهم ما حيان ولذلك فرع عليه بعد حكم موت
 أحدهما (قوله والمخير يجامع) فبما بالجماع ليكون القول قوله فى الصالح له ما لان المرأة
 لا تكون مع ما فى يدها فى الزوج الا بذلك بخلاف الصغير الذى لم يبايع حد الجماع فانه لا يبدله
 على زوجته اما فى الصالح له فالقول لو لم يبايعه فيه سواء كان يجامع أو لا ثم متى كون القول للصغير
 ان القول لوليها لان عبارته غير معتبرة (قوله أو ذمية) لانهم ماله وعليهم ما عليه فى المعاملات
 (قوله قام النكاح أولاً) بان طلقها أملاً ويستثنى ما إذا مات بعد عتقها كما سياتى قال الرملى
 أى سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذى مشى عليه الشراح
 وان كان فى اسان الحكم ما يخالف ذلك (قوله فى متاع) متعلق باختلاف (قوله هو هنا
 ما كان فى البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره فى البحر عن خزانة الاكل
 معزى بالامام الاعظم من ان المنزل والعقار والمواشى والنقود مما يصلح له ما تامل وسيذكر

لانها قد اساعة فساعة
 فكل جزء كقوله بخلاف
 اليسع (وان اختلف
 الزوجان) ولو عاكين أو
 مسلمين أو صغيرين
 والصغير يجامع أو ذمية مع
 مسلم قام النكاح أولاً فى
 بيت لهما أو لأحدهما خزانة
 الاكل لان العبرة لليد
 لاله لك (فى متاع) هو هنا
 ما كان فى البيت

الشارح ان البيت للزوج الا ان يكون لها بيعة أي لكونه ذابذ وهو تبع له في السكنى وهي
خارجة عنه في كماله في الخلية والمتاع لغة كل ما يتنفع به كاطعام والنز وأثاث البيت وأصله
ما يتنفع به من الزاد وهو اسم من متعة بالتثنية اذا أعطته ذلك والجمع أمعة كذا في
المصباح بحر قال الرمي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو عناسا كان في
البيت أي ما ثبت وضع أيديهم ما عليه أو تصرفهم ما فيه بان كانت أيديهم مائة ما قب عليه وتختلف
بالتصرف يدل عليه التعليق في مسائل هـ ذا الباب بالبد وعدمها في الأخذ بقول المدعي
وعنده تامل اهـ (قوله ولو ذهبنا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنقح النكاح ما يصلح
لها أو مثله في القهستاني (قوله فيما صلح له) أي لكل منهم ما مع عينه فالصلح له العمامة والقباء
والقلنسوة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصلح لها
التمار والدرع والأساور وخواتيم النساء والحلي والخف والخنجر ونحوها وهـ ذاك كله اذا لم تقرر المرأة
ان هذا المتاع اشتراها فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بان المال للزوج ثم ادعت الانتقال
اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبيعة ولا شك انه لو برهن على ثرائه كان كافرا رها به فلا بد من بيعة
على انتقالها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا فلا بد من بيعة على الانتقال اليها
منه بجهة أو نحو ذلك ولا يكون استقامتها بعشر به ورضاه بذلك دليلا على انه ما ملكها ذلك كما
تفهمه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك مرارا بحر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذا لم تقرر
المرأة الصالح شامل لما يقتضيه بالنساء تامل وينبغي تقييده بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة
على الزوج تامل وفي البحر عن القنية من باب ما يعلقون بجهاز البنات افترا وفي بيته اجارية
نقلت معها واستخدمتها سنة والزواج عالم به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لان يده كانت ثابتة
ولم يوجد المزيل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه عند نقلها ما يصلح له ما لا يبطل دعواه اهـ
(أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الجارية صالحة لهما (قوله فيما صلح له) (٣)
أي لكل منهم ما مع عينه وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقول له) أي
لذي يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشيرازي ليس هـ ذاك على ظاهره لان المرأة وما في يدها
في يد الزوج والقبول في الدعاوى اصحاب اليد بخلاف ما يقتضيه صحتها لانه عارض يد الزوج
ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية لكونه خلاف ما عليه الشروح
فقد صرح العيني بخلافه (قوله تعارض الظاهرين) أي ظاهر صالحيته اهـ وما وظاهر
اصطناعه أو يبيعه له فلا يقطع وجبنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر
انه لا وجه لتوقف سبدي أبي السعود فانه قال واعلم أن في التعليق تعارض الظاهرين تامل
لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا للاحدهما هكذا وقعت برهة
ثم راجعت عبارة الدرر فلم يجد فيها التعليق المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا لأي بل
هو مستقط والمرجح ليدل عليه تامل والحاصل ان ما علم به الشارح لا يصلح على الوجهين الاول
اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له يشهد له ظاهر ان اليد والبيع لا ظاهرا واحدا فلا تعارض
وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ما ملكها الا اذا كان مما يصلح لها على ان التعارض
لا يقتضي الترجيح بل التمايز الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع
فكذلك وحيث ان الاوجه في التعليق أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبنا أو فضة (قال قول
لكل واحد منهم ما
فيما يصلح له مع عينه)
الا اذا كان كل منهم ما
يفعل أو يبيع ما يصلح
لآخر فالقول له لتعارض
الظاهرين

٣ قول المحقق قوله فيما صلح
له هذه المقالة يعني عنها
المقالة قبلها اهـ مصححه

اظهرها فيما يختص بها ظهور أقوى من ظهوره مع انه ليد عليه كامل (قوله درر وغيرها)
 عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبسح ما يصلح للآخر اه أي الا ان يكون الرجل
 صنفوا له أساور وخواتيم النساء والحلي والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة
 دلالة تبسح ثياب الرجال أو فاجرة تبسح ثياب الرجال أو النساء أو ثياب لرجال وحدها كذا في
 شروح الهداية قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة الخ
 معناه ان القول فيه للزوج أيضا الا انه خرج منه ما لو كانت تبسح ثياب النساء بقوله قبله
 فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل الضمير في
 قوله فالقول لهما جميعا الى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح له سواء حمل الكلام على
 ظاهره أو على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج يبسح بشبهه لظاهره ان اليد والبسح
 لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبسح فلا يرجح ملكها لما ذكره الشرح في الا اذا
 كان مما يصلح لهما على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل الترتب واما الثاني فلانه اذا كان الزوج
 يبسح فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبسح هي فكذلك ما مر أيضا فتنبه (أقول) وما ذكره
 في الشرح بل لیسة عن العناية صرح به في النهاية لكر في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة
 حيث قال الا اذا كانت المرأة تبسح ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالتساور والدرع والمخففة
 والحلي فهو للمرأة أي القول قولها فتم الشهادة الظاهرة اه ومنه في الزياحي قال وكذا اذا
 كانت المرأة تبسح ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه فانظروا في المسئلة فتولين
 فالمرر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يختص به وفي المقتضاه سواء كانت المرأة
 دلالة أو لا وإذا كان يصنع أو يبسح ثياب النساء وحدها فالحال في الاجتناس كما هي في
 المشهور (قوله والقول له في الصالح لهما) أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة (قوله)
 لانها وما في يدها في يد الزوج) أي والقول في الدعاوى له صاحب اليد وتعمل كلامه ما اذا كان
 في لیسة الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكدل في الخزانة لومات المرأة في لیسة زفافها
 في يمينه لا يستحسن ان يجعل متاع البيت من الفرش وحلي النساء وما يليق بهن للزوج
 والطنافس والمقامم والابريق والفرش والخدم والليف للنساء وكذا ما يجوز مثلها الا ان
 يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له واستغنى أبو يوسف من كون ما يصلح لهما له ما اذا
 كان موثما له الزفاف فكذا اذا اخذنا حال حياتهم ما في ما يصلح لهما ما فالقول لهما وإذا كان
 الاختلاف في لیسة الزفاف فالقول لهما في الفرش ونحوها لجرى العرف غالباً من الفرش
 والصناديق والخدم تأتي به المرأة فيبغى اعقادهما لقوى الأنا يوجد نص في حكمه ليلة
 الزفاف عن الامام بخلافه فيتبسح بجر لكن قال العلامة المقدسي بعد نقله عبارة الاكدل
 فينبغي ان يتأمل فيه اه (قوله بخلاف ما يختص بها الخ) جواب سؤال ورد على الكلام
 السابق تقريره اذا كان القول في الدعاوى لذي اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج أيضا في المختص بها لانه في يده ط (قوله وهو) أي ظاهرها (قوله لانها خارجة)
 أي عن اعتبار الظاهر اذا الظاهر انه لانه في يده ويمنه الخارج مقدمة على يمينه ذي اليد لكن
 تقدم ان هذا مقيد بما اذا كانت البينة على الملك المطلق فان كانت على التنازع وسبب ملك

درر وغيرها (والقول له في
 الصالح لهما) لانها وما في
 يدها في يده والقول لذي اليد
 بخلاف ما يختص بها لان
 ظاهرها أظهر من ظاهره
 وهو يد الاستعمال (ولو
 اتما بينة يمينها)
 لانها خارجة عن يمينها

لا يتكرر كانت البيعة لدى اليد فينبغي ان يجري هذا ماعنا (قوله والبيت للزوج) أي لو اختلفا
 في البيت فهو له لانه من المصلحة لهما وفي يده حتى لو برهننا قضى بهرهما لان المصلحة خارجة خالية وفيها
 ان كان غير الزوج في عيال أحد كابن في عيلة أب أو القلب كان المناع عند الاشتباه للذي يقول
 (قوله الآن يكون لها بيعة) أي فيكون البيت لها وكذا لو برهننا على كل مصلحة لهما أو له والبيت
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مغرب ولم يذكروا الدار وان
 كان داخلا في العقار فانظروا ان حكمه مثل البيت بدليل مانعة سبدي والدرجة الله تعالى
 في باب الدخول والخروج وكذا صاحب البحر عن الكافي ان العرف الآن ان الدار والبيت
 واحد فيجئ ان دخل ضمن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين البيعة (أقول)
 والذي نقله الشارح هنا عن الجرائم للزوج على قواهما ويؤيد ما قدمناه والله الحمد قال في
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانما كالاجنبيين يقسم بينهما
 اه وبه علم ان العقار اذا لم يكونا كذا كذا في ماله لم يدخل في معنى متاع البيت لان الكلام في
 متاع البيت فقط وقد عرفت تقسيم متاع البيت مما قدمناه من ان الاول في نفسه بغيره بالبيت
 وبما كان فيه لما ذكرنا من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم ان قول البحر واذا اختلف
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكاكما فيقسم بينهما ما فيه غير تقسيم
 العقار بما كانا كذا كذا في ماله فليتامر (قوله وهذا) أي ما تقدم لوحيين (قوله في المشكل)
 والجواب في غير المشكل على ما مر حوى أي ان القول لكل منهما ما يخصه به ط (قوله
 المصلحة لهما) بيان للمراد بالمشكل على حذف أي التمسرية (قوله فالقول فيه للحي) أي بيمينه
 اذ لا بد للبيت در منق واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للآخر فهو على ما كان قبل الموت
 ويقوم ورثته مقامه فيه عني وأما قوله يقو وورثته مقامه أنه يعمل بيمينه وارث الزوجة
 في المصلحة لهما (قوله ولو رقبنا) لان الرقب لا يدور هذا لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا كانا
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الآتية وعليه فلو حذفه واستغنى عما يأتي في
 المتن لكان أولى (قوله وهي المبيعة) أي التي فيها سبعة أقوال لارباب الاجتهاد (قوله تسعة
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمراة انجبها ومثلها والباقي
 للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله ولهاعا عليها
 فقط الرابع قول ابن ميمون وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله ما عليه
 السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد ان المشكل للزوج في الطلاق والموت
 ووافق الامام فيما لا يشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله
 تعالى عنه الكل بينهما ما هكذا هي الاقوال في غرضه الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصري ان كان البيت للزوج فالمتاع كله
 كله لهما الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله له اه (قوله ولو
 أحدهما مملوكا كافا قول للمر في الحياة وللحي في الموت) كافي عامة من روح الجامع وذو
 السر حتى انه هو والصواب انه للعر مطاوعا وفي المصنف ذكرنا الاسلام ان القول هنا في
 الكل لا في خصوص المشكل لكن اختار في الهداية قول العامة فاقتنى أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون
 لها بيعة بحر وهذا الوجهين
 (وان مات أحدهما
 واختلف وارثه مع الحي
 في المشكل) المصلحة لهما
 (فالقول) فيه (للحي) ولو
 رقبنا وقال الشافعي ومالك
 الكل بينهما وقال ابن أبي
 ليلى الكل له وقال الحسن
 البصري الكل لهما وهي
 المسئلة وعد في الخاتمة
 تسعة أقوال (ولو أحدهما
 مملوكا) ولو ما ذوقا ومكتوبا
 وقال الشافعي

وهو قول الامام وعندهما المأذون والمكاتب كالحرة كافي الداماد شرح الملتقى (قوله هما
 كالحرة) لان لهما ايد معتبرة وله ان يد الحرة أقوى واكثر تصرفا تقدمت (قوله فاقول للحرة)
 قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في نطاق المتاع على ما ذكره في الاسلام
 كافي المعنى ~~الكل~~ في الحقائق قبله بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة ~~الكل~~
 بتصرف ذكره أبو السعود (قوله والى في الموت) حرا كان أو رقيقا اذ لا يلد للميت فبقية يد
 الحرة ولا معارض هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيدي وصدور الاسلام
 وشمس الأئمة الخواري وقاضي خاين وفي رواية محمد بن الزعفراني للحرة من جبال الراة ~~الكل~~ (قوله
 لان يد الحرة أقوى) على للمسئلة الاولى وقوله ولا يلد للميت على للمسئلة الثانية وهي كون القول
 للحي فيها اذا مات أحدهما سواء كان الحرة أو العبد لانها انما تظهر بقوة يد الحرة اذا كانا
 حيين اما للميت فلا يد حرا كان أو عبدا فلذا كان القول للحي منهما وفيه انف ونشر مرتب
 وبجفت فيه صاحب البقية فليراجع (قوله واختارت نفسها) أي لم ترض بيقينها في
 نكاحه فاختارت نفسها (قوله فهو للرجل) لتحققه عنده وهي رقيقة والرقيق لا ملأ له
 (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بعد الاختيار لانه
 لا يشترط قيام النكاح كانه قد صد عليه فلا فرق وان وقع الاختلاف بعد الفرق أو بعد
 انقضاء المدة أو قبل ط بزيادة (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل للزوج
 ولها ما صلح لها لانها وقتها حرة كما هو معلوم من السياق والاداء ويؤيده قول السراج ولو كان
 الزوج حرا والمرأة مكاتبة أو أمدة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلقت في متاع
 البيت فبأنه قد قبل العتق فهو للرجل وما صدق به منده فها فيه كالحرين ~~الكل~~ قال في
 البحر ثم اعلم ان هذا أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينه ما في الرق والحرية والنكاح
 وعدمه فان وقع قال في الخاتمة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البيعة ان
 الدار لها وان الرجل عبدا أو أقيم الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بائنا درهم
 ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه مرقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت
 البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واد افضى بالرق بطلت بيعة
 الرجل في الدار والنكاح ضروري وان كان الرجل أقام بيعة انه حر الاصل والمسئلة بمجالها يقضى
 بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها لم تقض بالنكاح ماز رجل في الدار
 صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى بالدار لها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار
 للزوج في قوله ما ولو اختلفا في المتاع والنكاح فاقامت البيعة ان المتاع لها وانه عبدا وأقام
 ان المتاع له وانه تزوجها بائنا فبأنه مرقضى به عبدا لها وبالمتاع أيضا لها وان برهن على
 انه حر الاصل قضى له بالحرية وبالمرة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان مشكلا قضى
 بحريته وبالمرة وبالمتاع لها ~~الكل~~ (قوله طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج) قد استقيده
 هذا من التعميم السابق في قوله فام النكاح أولا وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما اذا
 مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكل لوارث الزوج ولا اعتبار للزوجة وان كانت
 حرة لانها اصارت أجنبية الى آخر ما ياتي عن المخترع وما من طرية والجواب فكذا يكون

هما كالحرة (قال قول للحرة
 في الحياة والحي في الموت)
 لان يد الحرة أقوى ولا يد
 للميت (اعتقت الامة)
 او المكاتبة او المدبرة
 (واختارت نفسها فبأنه
 البيت قبل العتق فهو
 للرجل وما صدق به منده
 قبل ان تختار نفسها فهو على
 ما وصفناه في الطلاق)
 بحر وفيه طلقها ومضت
 العدة فالمشكل للزوج
 ولورثته بعده

لانها صارت اجنبية لا يد
لها ولما ذكرنا ان المشكل
للزواج في الطلاق فيمكننا
لوارثه اموالها وهي في
العدة فالمشكل لها فكانه
لم يطلقها بدليل ارثها ولو
اختلف المؤجر والمستاجر
في متاع البيت فالقول
للمستأجر بيمينه وليس
للمؤجر الا ما عليه من ثياب
يدنه ولو اختلف اسكافي
وعطاري في آلات الاساكفة
وآلات العطارين وهي في
أيديهم ما فهم بيمينهم ما يلا
انظر لما يصلح لكل منهم ما
وعلمهم في السراج (رجل
معروف بالفقر والحاجة
صار يده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه
رجل عرف باليسار وادعاه
صاحب الدار فهو والمعروف
باليسار وكذا كئاس في منزل
رجل وعلى عنقه قطيفة
يقول)

١ مطلب

قولك على عبارة الشارح

٢ مطلب

قولك على كلام الشارح

٣ مطلب

استبط صاحب البحر

ان من شرط صحة الدعوى

ان يكذب المدعى ظاهر حاله

وقد تقدم بحقيقة اربل المدعى

لقول لوارثه ط (قوله لانها صارت اجنبية) قيل لبقوله ولورثته بعده يه في انما قلنا ان
لقول للحي لومات هي في نكاحه اما بعد انقضاء العدة فقد صارت اجنبية فلم يبق لها يد على
الصالح لهما فان كان القول فيه لورثة الزوج لان المتاع في يدهم بعد مورثهم وفيه تأمل او هو
محمول على ما اذا انتقلت وترك المتاع بالبيت اما لو بقيت ساكنة بعد انقضاء العدة فالظاهر
ان المتاع باق في يدها فيكون القول قولها في الصالح لهما ما قلنا وقال سيدي الوالد رحمه الله
تعالى ويستفاد من التعميل انهم الوما تافس كذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الاولى اسقاطه اعلمه
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكروا في البحر (قوله اموالها الخ) اعلمه محمول على ما اذا كان
الطلاق في مرض الموت بدليل تعمله بقوله بدليل ارثها قال في الخ قيد بكونه مازوجين
لا يستترزا عما اذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكل لوارث الزوج
لانها صارت اجنبية لم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي
حنيفة لانها ارثت فلم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة مالومات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة
وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا الا انه اخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف
بعد ما عن البحر وان علم انه طلقها اثلاثا في صحته او في مرضه وقد مات بعد انقضاء عدتها
كان من متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كانه لم يطلق
اه فيمكن ارجاع قوله وان مات في عدة المرأة الخ الى قوله او مرضه ليوافق ما نقله عن الخاتمة
ولظهر وجهه حينئذ تأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لان البيت مضاف اليه
بالسكنى وقد سبق ذلك في المختار (قوله في آلات الاساكفة وآلات العطارين) لعل
الواو بمعنى أو أي اختلفا في آلات الاساكفة منقردة وآلات العطارين منقردة لان ما اختلفا
فيه في أيديهم ما يقدم يمينهم ما كمالوا اختلفا في سنية في أيديهم ما وفي دقيق في أيديهم ما وكان
أحد ما ملاحا والاخر باع الدقيق فار كلام من السنية والدقيق يقدم يمينهم ما لما ذكرنا
بجلاف ما اذا اختلفا فيه ما بحقيقة من فانه يعطى لكل منهم ما يناسبه كمالوا اختلفا في سنية
ودقيق وهي التي تاتي في المتن اموالهم محمول الواو على معنى أو وتركنا العبارة على ظاهرها
وأعطينا الاسكافي نصف آلات العطار والعطاري نصف آلات الاسكاف فلهذا كون تركنا
الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا القرع ما قبله وما بعده ويعكر علمنا
ذلك لان تلافى القروع تقتضي ان لكل ما عرف به فتأمل وراجع (قوله فهم يمينهم ما الخ) لانه
قد يتخذ لنفسه أو البيع فلا يصلح مرجعا تامل ونظن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر ان المراد به المال
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم منه وهو بالاولى (قوله فهو والمعروف باليسار) وهذا كالذي
بعد مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع الغلام ان من شرط
صحة الدعوى ان لا يكذب المدعى بظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلوارثي
فقه بظاهر الفقرة على رجل أموالا عظيمة قرضا ورغن مبيع لا تسمع فلا جواب لها وقد مننا
تحقيق ذلك أو ثل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) القطيفة ثياب خجل والجمع قطائف
وقطف مثل صحيفة وصحف كأنهم اجمع قطيف وصحيف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

(قوله)

الذي هي على عنقه (هي في)

وادعاه صاحب المنزل

نهي لصاحب المنزل * رجلان

في سفينة بها دقيق فادعى

كل واحد السفينة وما فيها

واحدهما يعرف يبيع

الدقيق والاخر يعرف

بانه ملاح فالدقيق للذي

يعرف يبيعه والسفينة

لمن يعرف بانه ملاح) عملا

بالظاهر ولو فيها راكب

واخر عمك واخر يجذب

واخر يدها وكلهم يدعونها

فهو بين الثلاثة اثلاثا ولا

شيء للعاد * رجل يقود قطار

ابل واخر راكب ان على

الكل متاع الراكب فكلاهما

له والقائد اجيره وان لاني

عليها فلراكب ما هو راكبه

والباقي للقائد بخلاف البقر

والغنم وتعامه في خزانة

الاخر

١ تترك على كلام الشارح

(قوله الذي هي) هكذا في نسخة التي بيدي وهي الصحيحة وفي بعض النسخ كمنصة الطحاوي
الذي هو بضم الما ذكر وكتب عليه الاولى هي بضم الما وثمة وكذا يقال في ادعاء (قوله واخر
عمك) الظاهر انه ماسك الدفة التي هي للسفينة بمنزلة اللجام للذابة (قوله واخر يجذب) بجبلها
على البر (قوله واخر يدها) أي يجري بها يدها (قوله ولا شيء للعاد) لانه لا يملكه فيها أو
اجيرهم على العمل بخلاف السابق لانهم المتصرفون فيها المتصرف المتصاد (قوله واخر
راكب) أي بعير امته (قوله ان على الكل متاع الراكب) أي ان كان على جميع الابل متاع
الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شيء من الحمل فلراكب البعير الذي هو
راكب عليه مع ما عليه وباقي الابل للقاتل له قاله أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان
على الكل متاع القائد فان اختلاف المتاع كيف يكون وراجع (قوله بخلاف البقر
والغنم) أي اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائد والاخر سائق فهي للسائق الا ان يقود شاة
معها فتكون له تلك الشاة وحدها بغير عن نوادر الما أي الا ان يكون السائق للبقر والغنم
معها شاة يقودها أي أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق
ويكون الباقي لقائد هو عليه فكلام الشارح غير تمام (قوله وتعامه في خزانة لاكمل)
ويأتي تمام تقاويع هذه المسائل في الفصل الاتي وذكر في المنع مسائل من هذا القبيل فقال
دخل رجل في منزل يعرف الداخل انه يساوي ببيع الذهب والفضة أو المتاع ومعها شيء من
ذلك فادعيها فهو لمن يعرف يبيعه ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل
* رجل خرج من داره انسانا وعلى عنقه متاع رأى قوم وهو معروف يبيع مثل من المتاع فقال
صاحب الدار ذلك المتاع متاعي والحامل يبيعه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف به فهو
لصاحب الدار ٢ قال في البحر عن ابن القوس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة

ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم
الحق ظاهرا وقد متاعهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بعض سنين لكن مافي
المبسوط لا يخالفه فانه ليس فيه قضاء بسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد كثر السؤال
بالقاهرة عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيده الله تعالى ٣ بعدم سماع حادثة لها خمس
عشرة سنة وقد أقيمت بعدم سماعها لاثباته اعتمد على مافي خزانة المفتين والله سبحانه
وتعالى أعلم ٤ وفي الجمالية عن الوالدية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يطلع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله فترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد ٥ قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في عقوده الدرية بعد كلام أقول
والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع اذا كان التملك بلا عذر من كون المدعي غائبا أو مريضا أو مجنونا وليس له مولى أو
المدعي عليه أمير اجازي يخاف منه أو أرض وقف ليس لها ناظر لان تركها هذه المدة مع التمكن
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعي ناظرا ومطاعا على تصرف
المدعي عليه الى ان مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوما
المدعي لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الوالدية والظاهر ان المارث ليس بقيد وان لا تقدير مدة

٢ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد

مضي المدة

٣ مطلب

انتم السلطان عن سماع

حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلب

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التملك

بلا عذر شرعي من كون المدعي غائبا أو مريضا أو مجنونا وليس له مولى أو المدعي عليه ذاشوكة أو أرض وقف ليس لها ناظر

١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته
او قويه حاضرا ساكت
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يسمع سكوت الجار
رضا بالبيع الا اذا ساكت
عند التسليم والتصرف

٣ مطلب

ما يمنع صحة دعوى المورث
يمنع صحة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا
او حيوانا او ثوبا او غيره وامراته او غيره ههنا من اثاره حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه
لا تسمع دعواه كذا اطلاقه في الكنز والماتني وجعل سكوته كالانصاح قطعا لا تزوير والحصيل
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوته ولو جار لا يكون رضا الا اذا ساكت الجار وقت البيع
والتسليم وتصرف المنة تترى فيه زورا وشا غفيرة فلا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطلاع الفاسدة ١١ وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي ولو جارا كفى حاشية الخبير
الرملى على المنع وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة
مجردا لا يكون عند البيع ما تمنع من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بالاطلاع على
تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والماتني واما دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بحدوثه ولا بوقت كذا ترى
٣ لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث اقامة مقامه كفى الحاوى الزاهدى
وغیره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والولو الجمية يدل على ان البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي
ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما الفائدة التقييد بالبيع هي
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا ساكت عند البيع بخلاف
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع
ووجه الفرق بينهما مانع تمام بيان هذه المسئلة محروفي حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم
رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الغزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له
بيت في دار بكنه مائة تريد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه والرجل المذکور يتصرف في
البيت المزبور ههنا عبارة مع اطلاق جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى
البيت أو بهضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذکور في البيت ههنا ما يؤيد في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى ١١ فانظر كيف أتى بجمع ما عاها
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع ويبدو من مضمون خمس عشرة سنة أو أكثر ثم
اعلم ان عدم سماع الدعوى بعدم مضي ثلاثين سنة او بعد الاطلاع على التصرف ليس منبىا على
بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بطلان الحق اصاحبه حتى لو اقر
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه من انهم لا يمنع بقطع التزوير
والحصيل كذا فلا يرد ما في قضاء الاشياء من ان الحق لا يقطع بتقدم الزمان ثم رأيت
التصريح بمائة لناه في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس ايضا منبىا على المنع السلطاني
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى ههنا خمس عشرة سنة في الاملاك
وثلاثين سنة في الاوقاف بل هو حكم اجتماعي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتقبت تحرير ههنا
المسئلة فانه من مفردات ههنا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب ١١ (أقول) وعلى هذا
لو ادعى على آخر دارا مثلا وكان المدعى عليه منه فاقبها ههنا ما يؤيد أو مدة ثلاثين سنة وسواء
فيه الوقف والمال ولو بلا نسي سلطان أو خمس عشرة سنة ولو بلا هدم وبناء فيه ما راجع الى المدعى

مطاع على التصرف في الصور الثلاث مشاهدته في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه ما و بناء وسكوته وهو مانع
 من الدعوى كما عرفت واما الثاني فلترك الدعوى المدة المزبورة وسكوته وهو دليل على عدم
 الحق له ولان صحة الدعوى شرط لصحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كما علمت واما الثالث
 فللمنع من السلطان نصه الرحمن قضائه في سائر محالها عن سماعها بعد خمس عشرة سنة اذا
 كان تركها غير عذر شرعي في الملك لا لكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه
 لو اقر به في مجلس القاضي فلو قال لا اسلمها لمضي هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها
 لا يلتفت الى تعلقه ونزاع من يده فلو ادعى ان المسمى عليه اقر لي بها في اثني عشر سنة هذه المدة وهو
 ينكره ينبغي ان لا تسمع ايضا لانه لما كان المنع من سماع اصل الدعوى ففقرها وهو الاقرار
 اولى بالمنع لما ان التمسى مطلق فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتترفع من يده
 لا بطلان له ولا لزامة العلة على نفسه وهي الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك
 اطلاق عبارة الامعاءلية ا حيث قال فيها اذا كانت دار بين زيد وهذا فوضع زيد يده على الدار
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطالب عند منتهى في اثني عشر سنة ان يقسمها حصصا
 واجبا الى ذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بحصصتها في الدار فذكروا بان والدهم تصرف
 اكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هذا ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع
 دعواها بذلك فهل تسمع دعواها حيث كان معترفان لها في الدار حصصة ا يجب تسمع
 دعواها حيث كان معترفان لها حصصة اه الى غير ذلك من الاجوبة الا انه لم يعزل لاحد
 كما هو عادته في قضاؤه لكن يؤيده اطلاق التفتيح ايضا فتأمل وراجع يظهر لك الحق اما عدم
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند
 القاضي مرارا في اثني عشر سنة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى او المدعى عليه غائبا مسافة السنين ثم حضر مرارا
 في اثني عشر سنة التي هي خمس عشرة سنة وبكت ثم اراد ان يدعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا
 في فتاوى علي افندي واذا كان المانع شوك المدعى عليه ووزات فلا يمنع الدعوى الا اذا
 استدام زوال الشوك خمس عشرة سنة فلوزالت شوكته اقل من خمس عشرة سنة ثم صار
 ذا شوك لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصمدق انه ترك الدعوى في مثله زوال الشوك
 خمس عشرة سنة وانما قدمت بقولي عند القاضي فلترك المدة المزبورة الا انه في اثني عشر سنة
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كما في تنقيح سيدي الوالدرجه الله تعالى هذا
 ما ظهر لي تفقهها اخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بواهم الله تعالى دار السلام
 (واقول) لكن المعتبر الا ان ما تقر في المجلة الشرعية في الاحكام العدلية وصدر الامر
 الشريف السلطاني بالعمل بوجبه ان دعوى الاقرار بعدم مضي مدة المنع من سماع الدعوى
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جهة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تحريره
 سند شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع
 حينئذ لم يعض على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطالع
 لو ترك دعواه المدة ثم اقام
 سنة على ان المدعى عليه
 اقر له بها تسمع

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمستاجر يدعى التصرف ويشكر الاستئجار واثبت
المدعى الاستئجار ومواصله الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانه تسمع الدعوى
حينئذ وليس للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها
وايضاً فان أول ابتداء مدة المنع من حين زوال العذر كانت قد ستم ودعوى المرافعة لها الموقبل
اذا تركت دعواه والوقف المرتب يتم اذا كان المدعى محجوباً بالطبقة اذا استحق بزوالها
وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترك من حين الوفاة أو الطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشرة
سنة لا تسمع * ودعوى الدين على معسر أبسر اذا تركها المدة المذكورة من حين اليأس * ومدة
عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعى وكان للوقف متول
* وامادعوى الاراضى الاميرية فن بعد مرور عشر سنين لا تسمع الدعوى بها ولا بشئ من
حقوقها * واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى وامثال ذلك
اذا تصرف بها أحد أي مدة كانت فانه تسمع الدعوى عليه بها * وان القاصر اذا ادعى عقارا
رثاعاً والده مثلاً بعد بلوغه واثبت بالبينة النهرية فلا يسرى سماع الدعوى اليه بقية الورثة
الباقين البالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومشله من كان مسافراً * وانه اذا ترك شخص
لدعوى عشر سنين مثلاً بلا عذر شرعى ومات وترك دعواه واثبت أيضاً البالغ عشر سنين او
خمس سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع المدتين مدة المنع وايضاً المالك والمشتري
منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما يتعلق بحقوق المبيع اذا كان مجموع
المدتين خمس عشرة سنة * في الباب الثاني من كتاب الدعوى من المجلة وفيها من المادة
(١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه
في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبينة الشرعية وغاب قبل التزكية والحكم فلها كم ان يركى
الشمود ويحكم عليه في غيبته وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البينة على وكيل المدعى عليه
ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها كم ان يحكم عليه وكذا بالعكس يحكم على الوكيل وكذلك لو
اقيمت البينة على أحد الورثة بحق ثم غاب فلها كم ان يحضر وارثا آخر يحكم عليه وفيها في
المادة المذكورة اذا اطلب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر
فلها كم احضاره جبر او اذا لم يمكن احضاره فبعدم طلبه بورقة الاحضار ثلاث مرات في ثلاثة
ايام ولم يمكن احضاره فلها كم ان ينصب عنه وكيله لاقام عليه الدعوى والبينة ويحكم عليه
١ (فرع) مثل في شباب أمر د كره خدمة من هو في خدمة لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج
من عنده فاقامه انه عد الى بيته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا المبلغ ثم وقامت
امارة عليه بان غرضه منه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يوافق له يسمع القاضى
والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متعبد بخدمته هو كاه وشربه من طعامه
ومهرته والحال انه معروف بحب القلمان الجواب وانكم فسيح الجفان الجواب قد سبق
شيخ الاسلام أبي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى
في سماع مثل هذه الدعوى مع اللابان مثل هذه الحية له معهود وفيها بين القجرة واختلافاتهم
في بين الناس مشهورة وفيها من لفظه رحمه الله تعالى لا بد للحكام أن لا يصفوا مثل هذه الدعوى

١ مطلب
في امر ذكره خدمة سيده
لنفسه فادعى السيد
عليه مبالغته وقامت
الامارات على السيدان
بغرضه استبقاؤه لا تسمع
دعواه

بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لثلث الغمر المتخضع وبذلك أفتى صاحب تنوير
الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى
تعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعدد اثباته من بعشاء يتعشى
وبغداء يتغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله
كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتاوى الطبرية وعيسارية المصنف في فتاويه بهذا كره
فتوى أبي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والتجمل لا تسمع
دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والقلاح فله سماعها والله تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(فصل في دفع الدعوى)

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح
الدفع قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما
كتبنا في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده
هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكان
قال يئتي غايبة عن البلد تم قبل التساؤل لو بين دفعها فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال يئتي
حاضرة في المصريه له الى المجلس الثاني كذا في جامع القصور وابن الامهل هو المنع في كافي
البرازية وعلى هذا لو اقر بالدين فادعى ايضاه او الابرار فان قال يئتي في المصريه لا يقضى عليه
بالدفع والا يقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح
٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أي فانه يسمع دفعه وان
ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فبرهن الوارث
الاخر ان المدعى اقر بكونه مطلقا في الدعوى تسمع كافي البصر لان أحد الورثة ينتصب خصما
عن الباقيين فيما لهم وعليهم (قوله ذكر من لا يكون خصما) لان معرفة المالكات قبل معرفة
الاعدام فان قيل الفصل مشتمل على ذكر من لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق
لان حيث قصد الاصل عناية (قوله هذا الذي اودعني الخ) أطلق قوله هذا فاشمل
انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان المالك اربعة تصديقه كافي لتفصيل
الجامع او انكر كونه مأكلا فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يرض القاضي حتى دفعه
المدعى باحد هذه الاشياء كافي الشروح نظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب يئتي في الشروح
فيحمل على التمثيل المكن في نور العين برهن فاش ادعى ذوال اليد ودعاه ولم يمكنه اثباته احق
حكم للمدعى ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل الوارث الغائب فهو على حجة (يقول
الحقير) فيه اشكال لما ساق في آخر هذا الفصل نقلا عن الذخيرة انه كما يصح الدفع قبل الحكم
يصح بعده أيضا واهل يئتي على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما ساق
أيضا ذوال الله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشيء الى ان المدعى به قائم كاصرح به الشارح
٤ اذ لو كان هالكا لا تدفع الخصومة فيقضى بالقيمة على ذى اليد المدعى ثم ان حضر الغائب
فصدقه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يراجع المدعى عليه على

٢ مطلب
دفع الدعوى صحيح وكذا
دفع الدفع وما زاد عليه قبل
الحكم وبه على الصحيح
الا في الخمسة

٣ مطلب
لا يصح الدفع من غير
المدعى عليه الا اذا كان
أحد الورثة

٤ مطلب
لا تدفع الدعوى لو كان
المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)
لما قدم من يكون خصما
ذكر من لا يكون خصما (قال
ذوال اليد هذا الشيء) المدعى
به منقولا كان او عقارا
(او دعيه او اجاريه ايا
تجره

الغائب بماضين ولا يرجع المستعبر والغائب والسارق كما في العمادية والى انه اعم من
 أن يكون منقولاً أو عقاراً كما صرح به الشارح أيضاً كما في المبسوط وظاهر هذا القول
 على أن هذا المدعى ايداع الكل أو عاريقه أو رهنه الخ ١ ولو ادعى أن نصه وشعوره ملكه
 ونصفه الآخر ودعيته في يده لفلان الغائب قبيل لا تبطل دعوى المدعى الا في النصف واليه
 الاشارة في بيوع الجامع الكبير كما في الذخيرة وقيل تبطل في الكل اتمذرا التمييز عليه كلام
 المحيط والخانية والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول
 نظرو فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع الفصولين هذا
 النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره للاحتراز
 عما اذا زاد وقال كانت دارى بهما من فلان وقبضناهم أو دعنيها أو ذكربة وقبضناهم تندفع
 الآن بقر المدعى بذلك ولو أجاب المدعى عليه بأنه ليست لى أو هي لفلان ولم يزد لا يكون
 دفعا سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن
 على اقرار المدعى انه لفلان ولم يزد أو اقلصومة بينهم ما فائمة كما في خزنة الاكل اه لكن
 يخالفه ما ذكره بعد عن البرازي بأنه تندفع في هذه الصورة وكذا المخالف لما قدمه قبل أسطر
 عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهاده على اقرار المدعى ان رجلا دفعه اليه وما هنا
 على اقراره بأنه لفلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هذه مما تصلح
 حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كما في حيل اللولبية (قوله زيد الغائب) أى
 باسم العلم لانه لو قال أو دعنيه رجل لأعرف لم تندفع ٣ فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في
 الشهادة كما يذكره الشارح فلما ادعى من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تندفع بحر وفيه
 عن خزنة الاكل والخانية لو أقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا
 خصومة بينهم ما ٤ وأطلق في الغائب فشمع ما إذا كان بعينه مدعى أو فاته عذر الوصول اليه
 أو قريبا (قوله أو غصبته منه) المراد ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فاعلا وحاصل
 جواب المدعى عليه انه ادعى ان يده يد امانة أو مضمونة والمالك غيره (قوله وبرهن عليه) مراده
 بالبرهان أى بعد اقامة المدعى البرهان على مدعاه لانه لما ادعى الملك أنه كره المدعى عليه
 فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع
 ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعى ليسمع برهان ذي اليد كما في البحر لكن قد منعنا عن نور العين
 معزى بالذخيرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبيل الحكم فصيح بعد له أيضا فلا
 تنسبه وقد يجاب بأنه اذا لم يدع الايداع أو ادعاء ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بخصومة
 فتوجهت عليه دعوى الخارج ووضح الحكم بهم اياه اقامة البيعة على الملك لانهم اقامت على
 خصم ثم اذا أراد المدعى عليه أن يثبت الايداع لا يمكنه لانه صار اجنبيا يريدا اثبات الملك
 للغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان
 على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه لما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد
 المسئلة على القول المختار فتأمل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا قال المدعى عليه ان رهنه
 منك فقال المدعى قد أفت البيع فلو قال الاخر انك أقررت انى ما اشتهرت به يسع اذا ثبتت

١ طلب
 قال المصنف في النصف
 ودعيته لفلان هل تبطل
 الدعوى في الكل وفي
 النصف

٢ طلب
 أو رهنه زيد الغائب أو
 غصبته منه من الغائب
 (وبرهن عليه) على
 ما ذكر

٣ طلب
 حيلة اثبات الرهن على
 الغائب

٤ طلب
 لا بد من تعيين الغائب في
 الدفع والشهادة

٥ طلب
 أطلق في الغائب فشمع
 البعيد والقريب

العدالة ذ ويصح الدفع قبل إقامة اليمين وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفع الدفع وان
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه
 ايس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب جامع الفصولين أقول ينبغي أن لا يبطل الحكم لو أمكن
 التوفيق بعده وبه بعد اقراره على ما سيأتي قريبا في فاش انه لم يبطل الحكم الجائز بشك (يقول
 الحقير) قوله ينبغي محل نظر لان ما في ذ ينه على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء
 بمجرد امكان التوفيق **كم** ما مر مرارا فقط متقدم وما شاينا جواز دفع المدفع وبعض
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتاييس فاش حكم له بمال ثم رجع الى
 قاض آخر وجب له المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل فهو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى أقرب قبل الدعوى انه لاحق له في الدار
 لا يبطل الحكم بل هو التوفيق بانه شره بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم
 فملكه فلما احق هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا اشك
 بدفع الحكم ولا برقمه (يقول الحقير) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم في مال يكن التوفيق
 خفيا ينبغي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا لا شك حينئذ لان
 امكانه كصريح عندهم والله تعالى أعلم لم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لا تسمع
 دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى
 المقتضى عليه الشره من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشره من فلان وبرهن المدعى عليه
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدية فبرهن على تاجها عنده اه
 ٢ ومراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيضة أو اقرار المدعى كافي البصر وقدمنا
 ما يدل عليه قريبا لئلا يكتفى بالاشتراط المطابقة لعين ما دعاهما في البصر أيضا عن خزنة الا كل قال
 شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب
 عين المدعى استحقاقه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة اه وفي
 الخزنة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب عين المدعى استحقاقه القاضي فان حلف على العلم كان
 خصما وان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان الغائب أو دعه عنده يحلفه الحسا كم يلقه لقد
 أو دعه اليه على البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول بترازيه
 قال البدر العيني والشرط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين فائمه) مفهومه انه لا تندفع
 لو كان المدعى هالكا وسبأ في العناية أخذ من خزنة الا كل فقال عبه ذلك
 في يد رجل أقام رجل اليمين انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو آجره لم
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في
 الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان فصبها لم يرجع وكذا في العارية
 والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد وما يكون عبدا من استة وعليه الضمان اه وكان
 الشارح أخذ التقييد من الاشارة بقوله المدعى هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون
 الا الى موجود في الخارج كأفاده في البصر وأشرنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشيخ ودعرفه)

والعين فائمه لاهالكه
 وقال الشيخ ودعرفه بانه
 ونسبه

٢ مطلب
 أراد بالبرهان الطيبة سواء
 كانت بيضة أو اقرار المدعى

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لا بد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلو
 ادعاه من مجهول وشهد ابعين أو عكسه لم تندفع (قوله أو بوجهه) فمعرفة وجهه
 فقط كافية عند الامام كفى البرازية (قوله وشرط محمده معرفته بوجهه أيضا) صواب العبارة
 وشرط محمده معرفته بوجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكن محمده معرفة الوجه فقط
 قال فى المنع فعنده لا بد من معرفته بوجهه والاسم والنسب اه وحمل الاختلاف فيما اذا
 ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهد ابعين لم يكن قال لا يعرف بوجهه أما لو ادعاه من
 مجهول لم يقبل الشهادة اجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف (قوله فلو حلف لا يعرف
 فلانا) لا يخفى ان التفرع غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكن محمده معرفة الوجه فقط
 يدل عليه قول الزياهى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام
 لرجل اترى فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت (قوله ذكره الزياهى) عبارة وهذا كله فيما اذا
 قال الشهود وتعرف صاحب المال وهو المودع أو المير باسمه ونسبه ووجهه لان المدعى يمكنه
 ان يقيمه وان قالوا لا تعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن
 ذى اليد بالاجماع لانهم ما أحلوا المدعى على رجل معروف يمكن محامسته وأهل المدعى هو
 ذلك الرجل ولو اندفعت ابطل حقه ولانه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل
 فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه الا اذا أحاله على معروف يمكن الوصول اليه كى لا
 يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما يؤخذ من كلامهم
 اذا قالوا ان عرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وان قالوا ان عرفه بوجهه ولا تعرفه باسمه
 ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف قائم ما يشترط ان معرفته باسمه
 ووجهه وأما معرفته باسمه دون وجهه فلا تنفى كفى الشريعة لامية (قوله وفى الشريعة لامية)
 وفى المنع تبع البحر وتحويل الأئمة على قول محمد (قوله دفع خصومة المدعى) أى حكم
 القاضى بدفعها لانه أثبت بيمينته ان يده ليست بخصومة بخلاف ما اذا ادعى القتل عليه
 كالتعصب وغيره لان ذى اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى القتل عليه فلا تندفع
 الخصومة بقائمة اليقينة ان العين ليس للمدعى زياهى وأفاد انه لو أعاد المدعى الدعوى عند
 قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كما صرحوا به
 وظاهر قوله دفعته انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه نسائه اليه ولم أره الا فى البحر وفيه نظر
 فانه بعد البرهان ككيف يتوهم رجوب الحلف أما قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على
 البينات لقد أدعها اليه لا على العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الا بداع ولو حلف
 لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم الا أن يقال ان صاحب البحر لا يحلف انه يمكن
 قياسه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فعمل ما اذا صدقه ذواليد على
 دعوى المالك ثم دفعه بما ذكر فانه اتندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول الدفع
 اقامة المدعى البينة فتقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لانه لم يستند فيه
 الى نقل أبو السعود اه قال فى جامع الفصولين شيخ قال ذواليد انه للمدعى الا انه أو دعى

أو بوجهه وشرط محمد
 معرفته بوجهه أيضا
 فلو حلف لا يعرف فلانا
 وهو لا يعرفه الا بوجهه
 لا يثبت ذكره الزياهى
 وفى الشريعة لامية عن
 العلامة المقدسى عن
 البرازية ان تعويل الأئمة
 على قول محمد اه فليحفظ
 (دفع خصومة المدعى)

فلان تندفع الخصومة لوبرهن والا فلا فاش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى
الاطلاق يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله للملك المطلق) أى
من غير زيادة عليه واحترز به عما اذا ادعى عبدا أنه ملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر
وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالاعتق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن
انه عبده أو انه أعتقه يقضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذلك فى الاستيلاء
والشكوى ولو أقام العبد بينة أن فلانا أعتقه وهو على كفة فبرهن ذوا اليد على ابداع فلان الغائب
ببينة يقبل وبطلت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعد البينة عليه فان أقامها
فبينة بعتقه والارد عليه ولو قال العبد أنا حر قد بوع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
ولا ينافيه دعوى حرية الأصل فان الحر قد بوع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
بعضهم الحر قد برهن وقال بعضهم لا يرهن فتنه العادة كذا فى خرافة الاكمل اه لكن قال
الرملى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير مملوك (وأقول) فلورهن رجل قرابته كائنه أو أخيه
على ما جرت به عادة السلاطين فلا حكم له لقوله تعالى فمران مقبوضة والحر لا تنبت عليه اليد
قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبي شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر فاقتر
بذلك كان رهنا حتى يفكه الذى رهنه أو يفك نفسه وجهه كلام النخعي المؤخذة باقراره اه
ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وقفه ما فى يد آخر وبرهن
فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كفى الاسعاف (قوله
وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحيل) بان يأخذ مال انسان غصباً ثم يذهب به الى مريد
سقرو يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يشبث ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة
على أن فلانا أودعه فبطل حقه أفاده الحلبي (قوله وبه يؤخذ ملتقى) واختاره فى المختار قال
فى التبيين فيجب على القاضى ان يتطرق فى أحوال الناس ويعمل بقتضى حاله - ثم قدر رجح أبو
يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بامور الناس وليس الظاهر كالعيان اه ومثله
فى معراج الدراية (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبى
يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكم قال الامام وان كان معروفا بالحيل لم تندفع عنه الثالث
قول محمد انه لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انها لا تندفع عنه
مطلقا لانه تعدوا ثبوت الملك للغائب - عدم الخصم عنه ودفع الخصومة بانه عليه الخامس
قول ابن أبى ابيلى تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد
ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المجهمة وسكون الباء الموحدة وضم
الراء واسمه عبد الله بن صبية بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة ابن الطنيل أحد فقهاء الكوفة
ونظامه ابعدهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا * لمن يدعى ملكا لى ابن أبى ابيلى
كذا عتدنا ان جاء فيه بجهة * ولم تندفع عند ابن شبرمة المدعى
ويكنى لى النعمان قول شهوده * باناء عرفنا ذلك المسره بالمرأى
كذا لى الثانى اذا كان مصلحا * وآخرهم يابى اذ لم يكن معي

للمالك المطلق لان يده ولاء
ايست يد خصومة وقال
أبو يوسف ان عرف ذوا اليد
بالحيل لا تندفع وبه يؤخذ
ملتقى واختاره فى المختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى
لان فيها أقوال خمسة علماء
كاتب فى الدرر

(قوله أولان صورها خمس) هي المذكورة في المتن (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظار الخ) فيه نظر لان وكافي يرجع الى أو دعني وأسكنني الى أعارنيه وسرقته منه الى غصبته منه وفضل منه فوجدته الى أو دعني وهي في يدي من اربعة الى الاجارة أو الوديعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والافحسب القروع أحد عشر كاذ كره الشارح وبه يدفع التنظير ويندفع ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كافي المقدمي (قوله أو أسكنني فيها زيد الغائب الخ) هي وما قبلها ألحقه ما في البحر بالامانة أي الوديعة والعارية وفي الكافي ادعى دارا انها داره فبرهن ذو اليد ان فلانا أسكنه بها فهذا على أربعة أوجه ان شهدا باسكان فلان ونسليمه أو باسكانه وكانت في يدنا كن يومئذ أو لا في يدنا كن تندفع وان قالوا كانت يومئذ في يدنا ثلاث لا قبل أما الاول فلانهم ما شهدا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم ونسليم وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار أصل مقرر والرابع فاسد (قوله أو سرقته منه) هي والتي بهدا ألحقه ما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبري البحر بدله بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه بهدا هذا ما نصه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرة وبه علم ان الصور لم تقتصر في الخمس اه وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والافعل ما قرره من رجوع الخمسة المزيادة الى الخمسة الاصول فهي متحصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي من اربعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها واتي بعد ما فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجرها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والعمل للآخر فانه يجعل كانه اجاره أرضه بما شرطه من الطارح (قوله أو الوديعة) من حيث عدم الضمان له صلب ما حبه اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي لاخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بقره ليعمل له في أرضه يبذر ما يحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بمنزلة الوديعة (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا يزداد مسألة المزارة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازية لم يبين الا الحاق المزارة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليستا من المسائل الخمس غاية انه بين ان بهما راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكنني فيها راجع الى العارية وهي من الصور الخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انها ثمان صور أو تسع لان المزارة وان رجعت الى غيرها لكنها تميزت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالجهول واعطاء الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيما يصح (قوله وقد سررت في شرح الماتقي) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكمنا فدخل فيه قوله أو سرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أو دعني

ولان صورها خمس عيني
وغیره قلت وفيه نظر
اذ الخكم كذلك قال
وكافي صاحبیه بحفظه
أو أسكنني فيم ازيد الغائب
أو سرقته منه أو انتزعت
منه أو ضل منه فوجدته
بحر أو هي في يدي من اربعة
برازية قال صور واحد
عشرة قلت لكن الحق في
البرازية المزارة بالاجارة
أو الوديعة قال فلا يزداد على
الخمس وقد سررت في شرح
الماتقي

بقوله ولو حكاه دخل فيه الاربعة الباقية ولا يخفى انه محمرا أحسن مما هنا فانه هنا أرسل
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزارعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل
 فيه كعائت فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة
 والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي لانه هو الذي أوقعه في هذه المسائل لانه عامل له أما في
 الابداع فظاهر وأما في الاجارة فلانه لما أخذ البديل صار كأنه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه
 بديلها فصار المستأجر عاملا له وكذا الرهن فانه موفى بدينه بالرهن والمؤمن مستوفى به دينه
 فاشبهه عقد المداوضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين أما لو كان غصبيا
 فلان ضمان الغصب عليه وقد أدامه فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفاء المدعي لانه صار مكذبا شرعا في اقراره للغائب وكذا
 العارية لا يرجع فيها على الماعير لان المستعير عامل لنفسه والمعير محسن وما على المحسنين من
 سبيل فلا رجوع له على معيره وينبغي أن يرجع على الموركل لانه عامل له والمسروق منه
 كالمغصوب منه ويتطرق في اللقطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة
 (قوله وان كان هالكا) محترقة وقوله والعين قائمة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله أو قال الشهود أودعه من لا نعرفه) لانهم
 ما أحالوا المدعي على رجل تمكن من خصمته وأهل المدعي هو ذلك الرجل ولو اندفعت لبطل حقه
 كما مر لكن قد يقال ان مقتضى البيعة اشبهت بثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع
 خصومة المدعي وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول
 وتندفع خصومة المدعي تأمل (قوله أو أقر ذوال اليد بالخصومة) كيد الملك فان القاضي
 يفتي ببرهان المدعي لان ذوال اليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما قال في البرازية
 ولو برهن بعده على الوديعة لم يسمع (قوله قال ذوال اليد اشترى به) ولو فاسد مع القبض كما
 في البحر وأطلق في الشراء ثم الفاسد كما في أدب القاضي وأشار الى ان المراد من الشراء الملك
 المطلق ولو هبة كما يذكر وحاصل هذه ان المدعي ادعى في العين ملكا مطلقا فانه كره المدعي عليه
 فبرهن المدعي على الملك فدفعه ذوال اليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه
 الخصومة يعني فية قضى القاضي ببرهان المدعي لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما
 بحر وفيه عن الزباني واذا لم تندفع في هذه المسئلة وأقام الخارج البيعة فقضى له ثم جاء
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته لان الغائب لم يصرف مضمنا عليه وانما قضى على ذى اليد
 خاصة اه لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوال اليد الملك منه أيضا فلا
 يسمع دعواه أيضا الا اذا ادعى الفناج ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحديث فيجب
 تصويرها فيما اذا قال المدعي عليه هذا الشيء ملك فلان الغائب ولم يدعي ذلك فانه لا تندفع
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فبناؤها على ما قبلها غير صحيح وهو ملط مسئلة بمسئلة
 تأمل (قوله أو اتهم به من الغائب) أى وقبضته ومثلها الصدقة كما في البحر وهذا كاترى
 ليس فيه الادعوى ماذا كرم غير أن يدعى ذوال اليد ان المدعي باعها من الغائب فلما ادعى ذلك
 أى وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوال اليد ذلك وان لم يدع تلقى الملك من

٢ مطلب
 اذا حضر الغائب وصدق
 المدعي عليه في الابداع
 والاجارة والرهن رجع
 عليه بما ضمن للمدعي

(وان) كان هالكا أو قال
 الشهود أودعه من لا نعرفه
 أو أقر ذوال اليد بالخصومة
 كان (قال) ذوال اليد
 (اشترى به) أو اتهم به (من)
 الغائب

الغائب ط (قوله أو لم يدع المالك المطلق) الضمير في يدعي يرجع إلى المدعي لا إلى ذي اليد
والاوضح اظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أي على ذي اليد
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد عما ذكره برهن فانما تندفع
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بحر وأشار الشارح إلى هذا أيضا بقوله بخلاف
قوله غصب من الخ ~~مكن~~ قوله وبرهن ينافيه ما سنفقه عن نور العين من انه لا يحتاج إلى
اليمين وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة المتون بأن قال المدعي غصبته
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعي أو دعوتك
أياه أو اشتريته منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجه لا يقيد ملك الرقبة له لا يتدفع كذا
في البرازية بحر فكان الأولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناءا لمفعول للستر
عليه) والأولى لدفع المدعى لأن الستر يحتاج إليه كل من السارق والغاصب لأن فعلهما
معصية لكن الغصب لاحد فيه والسرقة فيم الحد ويهـ لم بالأولى حكم ما إذا بناءا لمفعول
تدفع منى على الموهوم وموضع الخلاف فإن محمدا يجعلها كالغصب فلو بناءا لمفعول فهو محمل
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانه قال سرقته منى) فانه لا تندفع الخصومة اتفاقا فانه
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقوله ما استحسن لانه في معنى سرقته منى وانما
بناءا لمفعول لما قدمناه لدفع المدعى (قوله بخلاف غصب منى) أي بالبناءا لمفعول فان
الخصومة تندفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذي اليد قال في الهندية وكذا أخذ منى ام
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصبه منى فلان الخ) قال في البحر وقيد
بدعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد عما ذكرناه
وبرهن فانما تندفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تندفع) أي خصومة
المدعي بالمصدر بان قال المدعي هذا ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذو اليد على
الايداع ونحوه قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع اما في السرقة
فيجب أن لا تندفع كما في بناءا لمفعول خير الدين على المنع ومثال السرقة أن يقول هذا
ملك في يده سرقة (قوله الصحيح لا) أي لا تندفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل
تندفع لعدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
ذو اليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بحر (قوله
أو دعنيه) ظاهر البرازية بان الوديعه مثال وعبارتها لو برهن المدعي انه له سرقة منه
لا تندفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)
أراد بالبرهان اقامة اليقينة فنخرج الاقرار لما في البرازية معزيا إلى الذخيرة من ما رخصها
لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة
الايداع بثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة بحر (قوله لا تندفع في الكل) أي
في قضى ببرهان المدعي (قوله لما قلنا) أي من انه أقروا ذو اليد بخصومة اما في مسئلتنا
التي فاشار إلى الأولى بقوله أو أقروا ذو اليد بخصومة وإلى علة الثانية بقوله ادعى عليه

أو لم يدع المالك المطلق
بل ادعى عليه الفعل بان
(قال المدعي غصبته) منى
(أو) قال (سرق منى)
وبناءا لمفعول للستر عليه
فكانه قال سرقته منى
بخلاف غصب منى أو غصبه
منى فلان الغائب كما
يجب حيث تندفع وهل
تندفع بالمصدر الصحيح
لا برازية (وقال ذو اليد)
في الدفع (أو دعنيه فلان
وبرهن عليه لا) تندفع
في الكل لما قلنا

القول أى فانه صار خصمه يدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم
فيمس به باعتباره كفى الجبر وأصله ما إذا كان له كما فلم يشتر اليها وهى انه يدعى الدين ويحده
الذمة فالمدعى عليه يتصحب خصمه بالذمة وبالبيعة كانه كفى يذم وديعة فيبين ان ما فى ذمة
الغيره لا تندفع كفى المعراج وكذا على ما اذا قال الشهود أو دعه من لانه رفقه وهى انه
ما أحوال المدعى على رجل تمكن من خاضعة كذا قيل (قوله قال) أى ذو اليد (قوله ثم قال فى
مجلسه) أى مجلس الحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال الطحطاوى تطويل من غير فائدة
والاخصر لا وضح أن بقول الاذا برهن المدعى الى ذلك الاقرار ومحصله ان ادعى المدعى
اقراره فى غير مجلس الحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذا اليد
خصمه فيحكم عليه بانثباته للمدعى (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقراره ويمتنع فعل
مضارع والدفع منه قوله ولا يمتحنى مانع من التعمد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه
عاقبة مثلاً من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد
به للاحتراز عما لو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذو اليد على ايداع غائب آخر
منه لا تندفع ذكرك فى الجبر (قوله أى بنفسه) تقييداً لقوله أو دعه من لا تنسب لقوله ذلك ح
(قوله لم تندفع) أى الخصومة بلاينة لانه لم يثبت ثاقى اليد عن الشترى هو منه لا كذا ذى
اليدين ولا من جهة وكيله لانكار المشتري بجر ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله
دفع الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكريه ذى اليد فى البنائية ولو لوطب
المدعى عينه على ايداع يخاص على البينات انتهى بجر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك
للغائب) فيكون وصولها الى يده من بهته فلم تكن يدهم خصومة (قوله الا اذا قال) أى
المدعى (قوله اشترى به) أى من الغائب (قوله ووكانى بقبضه) أى من ذلك أعنى واضح اليد
فيما أشد لذكره أحق بالخطأ عني (قوله وبرهن) أى حينئذ يهضغ دعواه والحاصل انه
يدعى الوديعة يدفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره بقبض
(قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والاقرار حجة قاصرة لا تسرى على المالك وحاصل هذه
المسئلة ان المدعى ادعى الملك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذو اليد بانه من الغائب فقد
اتفقا على ان المالك فيه الغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهة فلم تكرر يدهم خصومة
الآن يقيم المدعى بيعة ان فلا تاركه بقبضه لانه أثبت بيئته كونه أحق بامساكها ولو صدقه
ذو اليد فى شراؤه منه لا يأمره القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره
(قوله وهى عجيبة) سبقه على التعجب الزايع ولا يجب أصلاً لان اقراره على الغير غير مقبول
لان الاقرار حجة قاصرة لا تنهدى الى غير المقر وقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ
اقراره ودعه عليه ولها انظار كثيرة كتمتلى الوقف وناظر اليتم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار
وتقدمت هذه بهتها فى كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكاه بقبض الوديعة لا يورس
بالدفع اليه لانه نفوذ اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه
بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة بالقبض وصدقه فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس الحكم
انه ما عني ثم قال فى
مجلسه انه وديعة عندي)
أورهن (من فلان) لا يدفع
مع البرهان على ما ذكره
برهن المدعى على ما عني
الاولى يجعله له خصماً
ويحكم عليه) لسبق اقرار
بمنع الدفع بزازية (وان
قال المدعى اشترى به من
فلان) الغائب (وقال
ذو اليد أو دعه من فلان
ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله
لم تندفع بلاينة (دفع
الخصومة وان لم يبرهن)
لتوافقهما أن أصل المالك
للغائب الا اذا قال اشترى به
ووكانى بقبضه وبرهن ولو
صدقه فى الشراء لم يورس
بالتسليم لانه لا يكون قضاء
على الغائب باقراره وهى
عجيبة ثم اقتصر الدرر
وغيرها على دعوى الشراء
فقد اتفقا فلذا قال

الدينون تقضي بامثالها فكان اقرار اعلی نفسه مالا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب
 ان في كل من المسئلةين قضاء على الغائب وقد أمر بالسليم في الاولى دون الثانية ولانا نلزمه
 بالسليم بالبرهان لا بالقرار تامل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله ولو كان مكان الغصب
 سرقة لا تندفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه موافق ان اليد لذلك الرجل قال صاحب
 البحر وقد سئل بعد تأليف هذا المحل يوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه وغاب
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غصب أخيها برهن
 ذو اليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم أي لا تندفع وظاهره انها
 ادعت سرقة أخيها مع انافذ مناعته ان تقييد دعوى القفل على ذي اليد لا احترام عن دعواه
 على غيره فانه لو دفعه ذو اليد الواحد دعما كرو برهن تندفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن
 يحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مينا لا مجهول لتكون الدعوى على ذي اليد
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان الا في قرية السكن يتأني الحل المذكور
 قولها ان أباها أخذ من بيتها تامل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة لاحترام عن قوله انه ثوب
 سرقة في زيد وقال ذو اليد أو دفعه زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا (يقول الحقير)
 لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله كما ذكر في كتب
 الفقه فاليده الغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد دفع الذي اليد اذ لا يد
 لاسارق شرعاً ان في عبارة لا يد لاسارق نسكته لا يخفى حسنهما على ذوي التهم نور العين وهذا
 أولى مما قاله السامحاني يجب حله على ما اذا قال سرق في أمالو قال سرقة غائب متى فانها
 تندفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غير ذي اليد وهي تندفع
 كما في البحر لكن ذكره بعد هذه المسئلة وأفاذا أنهم امينية للقاعل وصرح بذلك في
 القصولين فاعل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسانا) قدمنا
 وجهه قريباً عن نور العين وله من وجهه أيضاً دفع افساد السارق لان الضرورة في السرقة
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الشافي خصماً لادول)
 أي ما لم يدع عليه فعلاً أو حتى يحضر المالك بمنزلة المستعير لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون
 خصماً لادول اه عبداً البر ولا يحتاج في دفع هذه الى البيعة لاتفاقهم ما على ملك زيد وانه
 صاحب اليد (قوله ولا مدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعي الشراء أو الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصماً
 للمشتري والمدعى الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب
 رهنه امه منذ شهر وأجرها أو أعارها وقبض اياكم بهم الله المستعير والمستأجر والمرتهن
 ثم ذو اليد بان خيار ان شاء سلم المدعى وترخص الى انقضاء المدة وفك الرهن وان شاء نقض البيع
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه
 منه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذو اليد ان
 هذا الغائب أو دفعه عنده
 اندفعت) لتوافقه ما ان
 اليد لذلك الرجل (ولو
 كان مكان دعوى الغصب
 دعوى سرقة لا) تندفع بزم
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب
 استحساناً برأية وفي شرح
 الوهابية للشربل لو
 اتفق على المالك لزيد وكل
 يدعى الاجابة منه لم يكن
 الشافي خصماً لادول على
 الصحيح ولا مدعى رهن
 أو شراء أما المشتري فخصم
 لكل (فروع) قال
 المدعى عليه لو دفع

منه ولم يقد الثمن قبل أن يشترى ثم اذوا المديقة في وجهه كما ما في الاعادة
فلم يدم التزوم وأما في الاجارة فلانه عذر في القسح لانه يريد ان التاعن ملكه وأما في الشراء
فلان له حق الاسترداد لا سيما الثمن فان دفع الحاكم الدار الى المدعى فان كان أجرها ولم
يقبض الاجرة أخذ منه كقبضه بالنفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الاجرة أو كان
ادعى ردها لا تدفع للمدعى وتوضع على يده بدل وفي القضية فلو ادعى ذواله مدان المدعى باع
العين للغائب وبرهن ذكر في أجناس الغائب في انما تقبل وتدفع المصومة (قوله يهل الى
المجلس الثاني) أي مجلس القاضى وظاهر الاطلاق يتم ما طال فله وقصر وهذا بهما السؤال
عنه وعلمه بأنه دفع صحيح كانه لم يبيع اليه كيم (قوله للمدعى تعاليف مدعى الايداع على
البيات) يعني اذا ادعى شرا شي من زيد وادعى ذواله ايداعه منه قائم اتدفع المصومة من
غير برهان لاتفاقهما على ان أصل الملك للغائب لكن مدعى الشراء تعاليف ذى المدعى على
الايداع على البت لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تعاليفه به وهو القبول وفي الذخيرة
لا يحلف ذواله على الايداع لانه مدعى الايداع ولا يحلف على المدعى ولو حلف أيضا لا تدفع
واسكن له أن يحلف المدعى على عدم العلم اه فافاديد كعبارة الذخيرة ان مانعه له أولا معناه
ان حقه لو حلف يحلف على البيات واسكنه بحال لا تدفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في
الدرر الظاهر ان التعاليف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعى الايداع بين مدعى
التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البيات يعني
على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل اليه على
مدعى التوكيل وانما سأل على المدعى عليه أى مدعى الايداع كما هو ظاهر من قول الكافي فان
طالب المدعى أى مدعى الشراء يمينه أى بين مدعى الايداع كذا في الشربلالية وحاصله
انه لو ادعى الشراء من المسائل وانتهى بقبضه فذكر ذواله الدار كالة ويجوز المدعى عن اثباتها
للمدعى أن يحلف ذا المدعى انه لم يوكاه بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على
البيات واسكن في تعاليفه حينئذ على البيات تأمل لانه تعاليف على فعل الغير فاذا اضطربت
عبارة في هذه المسئلة وهو حاصل كلام الشارح للمدعى أى مدعى الشراء من الغائب
وتوكيله اياه بقبض اذا جحد مدعى الايداع توكيله اياه ويجوز عن البرهان ان يحلف مدعى
الايداع بالله ما و كاه الغائب بقبض ما باعه اياه على البيات لا على العلم اسكن ينظر هل هذا
موافق لعبارة الدرر فيصح عزوه اليها ويمكن جعل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل
بالقبض فان برهن قبل برهانه وله أخذ فانه يجوز عن البرهان وطلب بين مدعى الايداع على
ما ادعى من الايداع حلف على البيات قال عزى وهو صريح عبارة التسهيل حيث قال وحلف
ذواله على الايداع بطلب مدعى البيع اذ لم يكن له بينة على التوكيل اه وعليه فكان على
الشارح أن يذكر هذا الفرع في محله كانه له صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى
الشراء من المسائل وانتهى بقبضه فذكر ذواله الدار كالة ويجوز المدعى عن اثباتها للمدعى أن
يحلف ذا المدعى انه لم يوكاه بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على البيات (قوله

يهل الى المجلس الثاني
صغرى للمدعى تعاليف
مدعى الايداع على البيات
درر وله تعاليف المدعى على
العلم

ونعامة في البرازية) وعبارتها كما في الجروان ادعى ذوال اليد اوديعه لم يبرهن عليها وأراد
 أن يحلف أن الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها لي - على
 البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تعامه به وهو القبول وان طلب المدعى عليه
 بين المدعى في العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به اه (قوله
 ابن ملاء) ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المتقدمة ونصه فان
 قبل ذوال اليد خصم ظاهر اودع الخصومة عن نفسه تابع اثبوت الملك للغائب وهذه اليد لم
 تثبتة فكيف يثبت التابع بالاثبوت الاصل قلناه هذه اليد تفتضي أمرين أحدهما الملك
 للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلارضاه وثانيه ما دفع
 الخصومة عنه وهو خصم فيه فلكات مقبولة كن وكل وكلا لا يقبل أمته فقامت بينة انه
 اعترفها تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى
 أعلم اه (أقول) وكذا ذاك لا يقبل امرأته فقامت البينة انه طلقها ثلاثا تقبل في قصر يد
 الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع الطلاق ما لم يحضر الغائب كما في الكافي * (فروع) * في يديه
 وديعه لرجل جابر رجل وادعى انه وكيل المودع بقضها وأقام على ذلك بينة وأقام الذي
 في يديه اوديعه بينة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة
 ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دار فقال ذوال اليد انها اوديعه من فلان في
 يدي وأقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوال اليد اليه وأعاد
 المدعى الدعوى في الدار فاجاب انه اوديعه في يدي من فلان وأقام البينة عليه قال تندفع
 الخصومة عنه أيضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى على ذوال اليد فعالم
 نتمه أحكامه بان ادعى الشراء منه يات ولم يذكر انه قد اتى ولا قبض منه فقام الذي في يديه
 البينة انه ان لان الغائب أودع منه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى
 عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذه العبد ونقده الثمن وقبض
 منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البينة انه ان لان الغائب أودع منه أو غصبته منه فقام الذي في يديه
 تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي * عبد
 أقام البينة ان فلانا أعتقه وأقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتقبل بينة
 العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استصناؤا ويؤخذ من العبد كقبول نفسه
 استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط
 السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البينة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة ولو ادعى
 العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه
 فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل
 حيل بينهم ما يكفل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل ولما له خطأ وأقام ذوال
 البينة ان العبد فلان أودعه انه دفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر
 انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها اصبعًا رائدة

ونعامة في البرازية * وكل
 يقبل أمته ويرفت انه
 اعترفها قبل للمدعي لا لاعتق
 لم يحضر الاولى ابن ملاء

وأراد ردّها وأقام البائع البيّنة أنّه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصال
 رحمه الله تعالى هـ هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقال علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصمد والشهيد ادعى علي آخر محدودي يده وقال هـ هذا
 ما لكي بآء أي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد بآء معي حال مغرك فأقول قول المدعي كذا
 في الفصول العمادية هـ اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك فهو دار كبير الابن
 ولم يرد له الجامع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسأله اليه ثم إن الابن استأجر الدار
 من المشتري ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار على المشتري وقال إن أبي كان اشترى هـ هذه
 الدار من نفسه في مغري وإنما هي كذا وأقام على ذلك بيّنة فقال المدعي عليه في دفع دعوى
 المدعي أنك متناقض في هذه الدعوى لأن استجارك الدار في أقرابان الدار ليست لك فدعوا لك
 بعد ذلك الدار نفسك يكون تناقضا فافهم هذه المسئلة نصارت واقعة الفتوى ٢ وقد اختلفت
 أجوبة المفتين في هـ هذا أو الصحيح أن هـ لا يصلح دفع الدعوى المدعى ودعوى المدعي هي
 وإن ثبت التناقض إلا أن هـ ذاتا تناقض فيما طر يقه طر يق الخفاء كذا في الذميرة ادعى دارا
 بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه في اشتريت من فلان ذلك أيضا وأقام بيّنة وتاريخ
 الخارج أسبق فقال المدعي عليه أن دعوى الباطل لأن في التاريخ الذي اشتريت هـ هذه الدار
 من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرا أنت وجاز شرا في لانه كان بعد ما ملك الرهن وأقام
 البيّنة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمادية ولو كان المدعى ادعى أن هـ هذا العين كان
 أقلان رهنا بكذا عندي رقبته وأقام البيّنة وأقام المدعي عليه في دفع دعواه أنه اشترى به
 منه ونقدته أنه الثمن كان ذلك دفعه الدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيخان في باب العين ادعى
 عليه دار في يده أرثا أو هبة فبرهن المدعي عليه على أنه اشترى ما منه وبرهن المدعي على إقامته
 صح دفع الدفع كذا في الوجيز لا كدردي دار في يد رجل جاور رجل وادعى أن أباه مات وترك
 هـ هذه الدار ميرثا له وأقام بيّنة شهدوا أن أباه مات وهـ هذه الدار في يده وأخذ هـ هذا الرجل
 هـ هذه الدار من تركته به بدو فاته أو أخذها من أبي هـ هذا المدعي في حال حياته وأقام ذو اليد
 البيّنة أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له فاقضى بقضى يدفع الدار إلى الوارث هكذا في
 المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت أقلان مات وتركها ميراثا لخته
 فلانة ثم ماتت فلانة وأثارتها وأقام البيّنة تسع فلو قال المدعي عليه في الدفع أن فلانة ماتت
 قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي
 عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأنكر المدعي قبض ذلك منه فأقام المدعي عليه البيّنة
 أنه دفع إلى المدعي خمسين درهما فانه لا يكون دفعه ما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هـ هذه
 الخمسين التي يدعي كذا في جواهر الفقه هـ ادعى علي غيره كذا كذا دينار أو دراهم فادعى
 المدعي عليه الإيفاء وجاء يشهد وشهدوا أن المدعي عليه دفع هـ هذا المال كذا كذا درهم من
 الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هـ هذه الشهادة هل تدفع به الدعوى
 المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتدفع به الدعوى المدعى وهو الاستدلال به
 والاقرب إلى العواب هكذا في المحيط الكل من الهندية من الباب السادس فيما تدفع به

طاب
واقعة الفتوى

دعوى المدعى * وفي نور العين ادعى ارضه ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه
 منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قيل لا يتدفع لانه لم يقر ان اخي
 باعه * ما جاز السكت اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلا يباعه ثم ادعى انه ملكه يسوغ الا اذا اقر
 انه باعه * ما جاز السكت لا يسمع دعواه بعده وقبل لو باع والدار بيده وقت البيع او
 قال باع وسلم فهذا يكفي لانه لا يبدل على الملك * وفيه لو برهن ذوا اليد على اقرار الوصي بانه باعه
 بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصي من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت
 باقراره اه * الا براه العلم في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى * ابراه عن الدعوى ثم ادعى
 ما لا بالو كالة او الوصاية يقبل * لا تسمع دعواه في نفي من الاشجار بعد ما ساقى عايم * التناقض
 يمنع الدعوى انه * كما يمنعه لنفسه * من اقر بعين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان
 يدعيه لغيره بوكالة او وصاية * لا يتقدما قضاء بالدفع قبل عين الاستظهار * الدعوى على بعض
 الورثة صحيحة * لا تسمع دعوى الموقوف عليهم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا * المناصم
 في اثبات الذنب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم
 * دعوى المالك لا تصح على غريم ذى اليد * ادعى انه عم الميت لا بد ان يقر بانه لا يه او لامه وان
 يقول هو وارثه ولا وارث لغيره * ان ينسب الشهود الميت والمدعى لبوة العمة وممة حتى
 ياتقيا الى اب واحد * ادعى دعوى المال * اعبد ذانقاد بالبيع لا تسمع دعواه حرة الاصل
 بدون ينة * الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه فيما يصنع * ما اكتسبه به الابن يكون
 لايه اذا تمت صنعه ما ولم يكن مال سابق له * ما كان الابن في عيال ايسه لان مدار الحكيم
 كونه معينه لايه * القول للدافع لانه اعلم لم يجبه الدفع * دفع الى ابنه ما لا افراد اخذ صدق في
 انه دفعه قرضا * يصح اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة * التناقض لا يمنع
 دعوى الحرية سواء كانت اصلية او عارضة * لا تسمع الدعوى بالعين انما له بعد ما ساقى
 عليها * لا تسمع الدعوى بعد الابرار العلم الاثمان الدرك والاذن اظهر شئ للقاصر بعد ابرائه
 وصيه بعده بلوغه ولم يكن يعلم * يدخل في قوله لاحق الى قبله كل عين ودين وكفالة وجناية
 واجارة وحبس * لا تسمع دعوى الكفالة بعد الابرار العلم * ادعى زكاح امرأة لها زوج
 يشترط حضرة الزوج الظاهر * السجاني لا يقتصص خصم المدعى الارض ملكا او وقفا
 * الاستفاد اعني دعوى المالك * لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة ياداه
 قيمته الى الغرماء اذا امتنع الباقيون * ليس له الدعوى على وكيله بقبض الرسومات بما اخذته من
 الرسومات قبل الدعوى لهم عليه * اذا برهن على مدين مدينه لا يقبل وليس له اخذ منه
 بدون وكالة او حواله * لا يجوز الابرار عن الاعيان ويجوز عن دعواها * لارث جبري لا يسقط
 بالاسقاط * هل يشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان * هل يشترط حضرة
 المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ * ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبه كسبه لا
 * كل ما كان من مبيع على الخفاء يعني فيه التناقض فالمدعيون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن
 والمختلعة بعد اداها يبدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

قائم واعم الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع * التناقض
 اذا كان ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق بل لابد من يسهله والا يكفي الامكان
 * بحمد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الابينة * التصديق اقرار الا في الحدود * اذا
 ثبت استحقاقه فطالبه على من تناول الغلة لا على الناظر * لا تصح دعوى القليل ما لم يبين انه
 بعوض أو بلا عوض * اذا ادعى المأذون بالاتفاق أو الدفع يصدق ان كان المال امانة وان كان
 دينافي ذمته فلا * الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها
 فائدة بان اتى بها مع دفع اقام عليه به البينة فانه يسمع * غلط الاسم لا يضر بل وازان يكون له
 اسمان * لا يلزم الابن وفاء دين ابيه من استحقاقه المنقول اليه عنه في وفاة اهل * ادعى بعد
 ما اقرب بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع * مات لادن وارث وعليه دين لزيد اثبته زيدا في
 وجه وصى نصبه القاضي له اخذه من التركة * لا يكلف الاب احضار ابنه البالغ لاجل دعوى
 عليه * لا تصح الدعوى على جميع الضار بين بالبدق اذا اصاب واحد ائذ قد فقتلته اذ لم يعلم
 الضارب * العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق المعارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما
 اقتص بشرط وجمعوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجامة اقرب فهي حسبة
 الكل من التمتع اسيدى الوالدرجه الله تعالى * كفل بمن أو مهر ثم برهن الكفيل على فساد
 البيع أو النكاح لا يقبل لان اقدمه على التزام المال اقرب منه بصحة سبب وجود المال فلا
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ابقاء الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير
 للوجوب السابق * ادعى دارا فانه كروا اليد فصالحه على أف على أن يسلم الدار الذي اليد ثم
 برهن ذوا اليد على صلح قبل هذا الصلح مع الصلح الاول وبطل الثاني * وقال كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل ولو شرا ثم شرا بطل الاول ونفذ الثاني * ولو صالح ثم شرا جاز الشراء وبطل
 الصلح اى فى الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كفى الشراء وأصله ان
 الشراء الثاني فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذماما تل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما فى خلاصة
 الفتاوى قال القاضى الامام ان ما فى المتق من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز
 وانفسخ الاول كالبيع * يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل * الاقرار المتأخر
 يرفع الا انكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر * ادعى مالا فصالح ثم ظهر انه لا نى
 عليه بطل الصلح * من دفع شيئا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه له الرجوع بمادفع * دعوى
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن فى الشاهد أو فى الدعوى يصح من
 قولا العين ومن أراد استيفاء المقصود من مسائل الدفع فلا يرجع اليه فى الفصل الثامن عشر
 و ذكر فى المجلد فى مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس فى البلدة صحيح والشرط معتبر
 وان كان فيه نفع لا * دلتها قدين أوله - ما وان كان لا يلائم العقد وفى ١٩٢ الاقالة
 بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفى ٢٢٠ بيع الصبرة كل مد بقرش يصح فى

جميع الصبرة وفي ٣٨٩ كل مني تعمل ببيعته بلاسته صناع يصح فيه على الإطلاق اذا وصف
المصنوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لأحد منهما الرجوع اذا كان على
الأوصاف المطلوبة وادخل الخلف يكون المشتري مخيرا وأما ما لا يتعامل استصناعه اذا بين فيه
المدة صار سائفاً بغير فيه حينئذ شرائط السلم واذا لم يبين فيه لمدة كان من قبيل الاستصناع

أيضا وفي ٣٩٨ اذا شرط في بيع الوفاء أن يكون - ومن منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم الوفاء بشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

هي حجة لازمة قبل حلول وقتها وقد صدق الامر

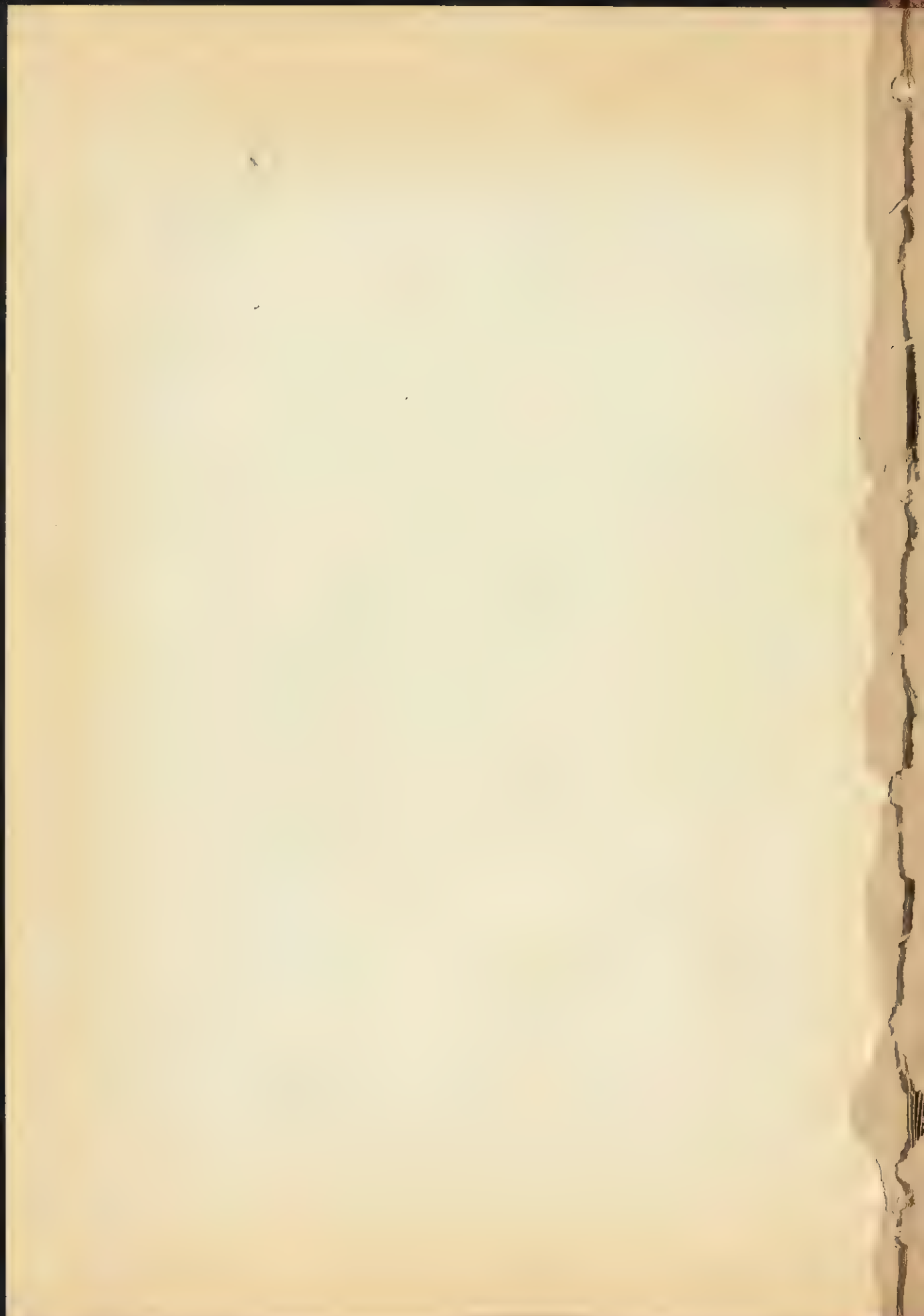
الشريف الساطي بالعمل يقتضي ذلك كله

فاحفظه والسلام - الله تعالى

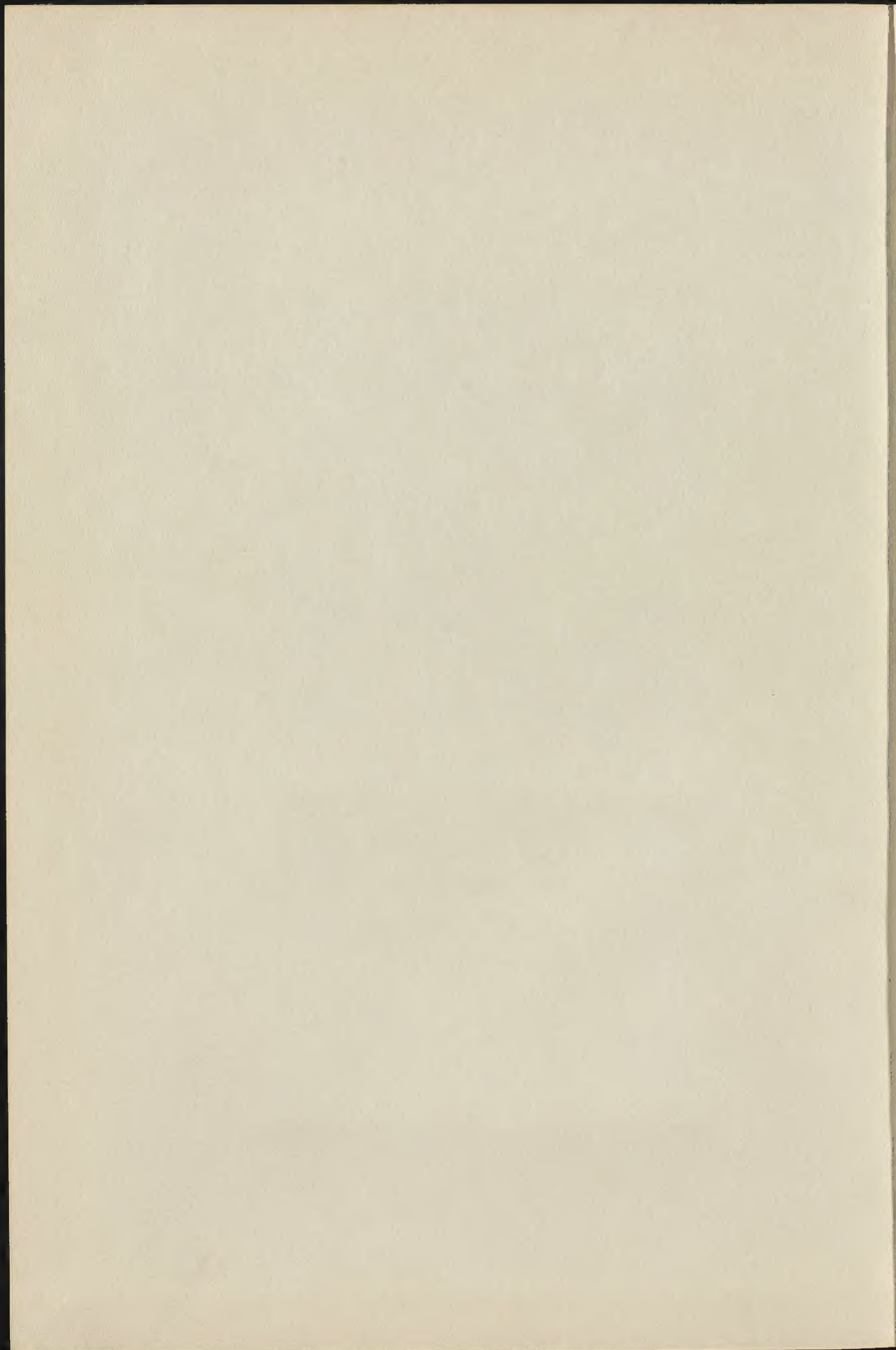
أعلم وأستغفر الله

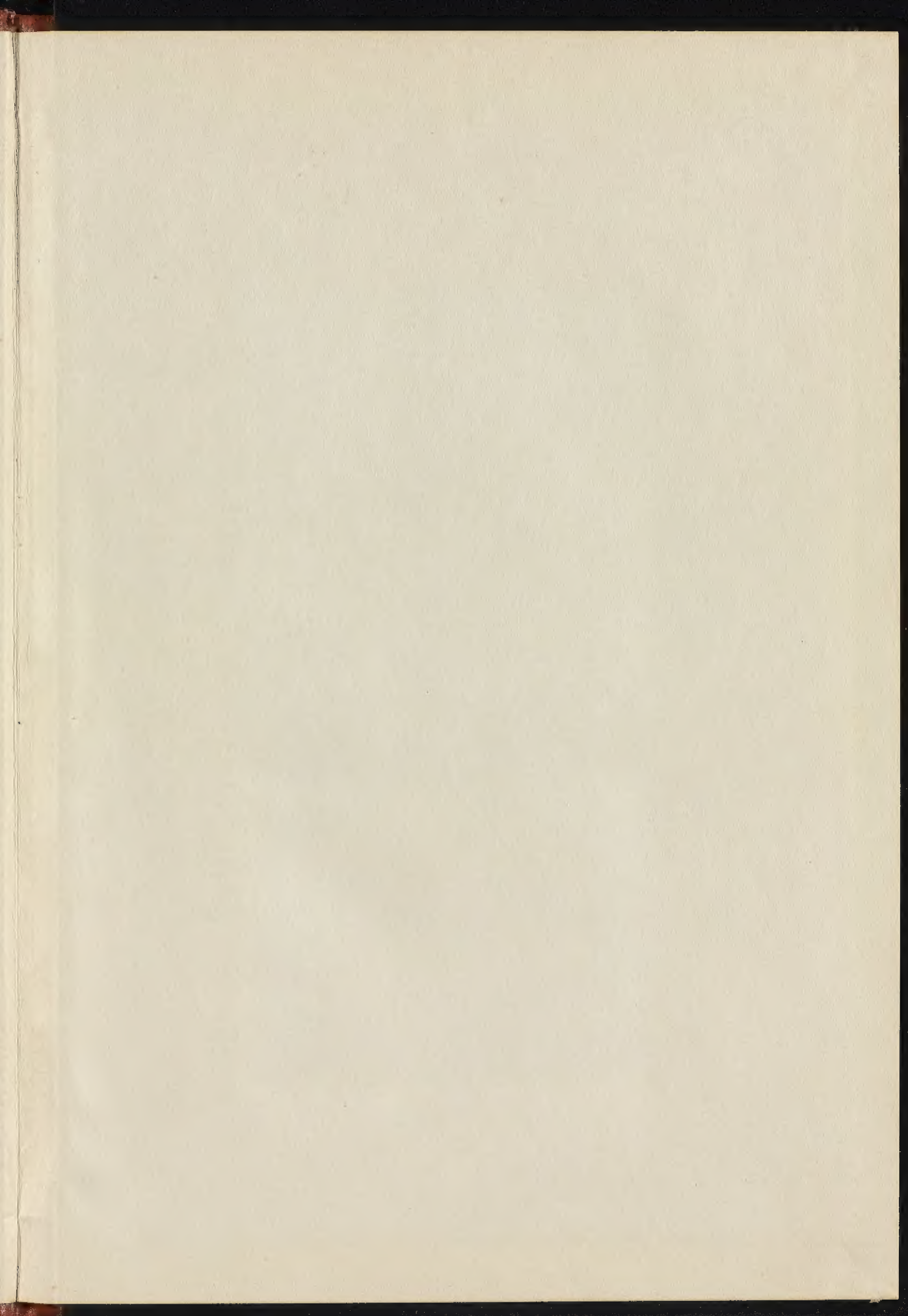
العظيم

• (تم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني أوله باب دعوى الرجاءين) •









893.799
Ib56
1

SEP 10 1964

